

جَدُّ الْمَمْتَارِ عَلَى رَدِّ الْمَحْتَارِ

قدَّم له
مجلس المدينة العالمية
(دعوتِ اسلامی)

لشيخ الإسلام والمسلمين أعلیٰ حضرت امام أهل السنة مُجدِّ الدِّين والمِلَّة
عليه رَحْمَةُ الرَّحْمَنِ

الشيخ الإمام أحمد بن حنبل بن أبي خنيس

المتوفى ٢٤٠/١٨١٣هـ

المجلد الثالث
الزكاة الصوم
الحج النكاح

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراشي - باكستان





تقديم

بقلم الأستاذ محمد أحمد المصباحي

عضو المجمع الإسلامي والأستاذ بالجامعة الأشرفية بمباركفور ("هند")

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وكل من هو محبوب ومرضي عنده.

وبعد فهذه حواش للإمام أحمد رضا القادري البريلوي (١٢٧٢-١٣٤٠هـ) كتبها

على "رد المختار" للعلامة محمد أمين بن عمر عابدين الشامي (١١٩٨-١٢٥٢هـ) وكتبه الشامي حاشية على "الدر المختار" شرح "تنوير الأبصار".

حاشية العلامة الشامي لها قيمة عالية في الفقه الحنفي، ومكانة مرموقة

في الأوساط العلمية، ومنسزلة سامية بين الكتب الجليلة، أضاف بها إلى تراث الفقه الإسلامي كثيراً من الفروع، وقسطاً كبيراً من بحوث مبتكرة، وتحقيقات نادرة، وحلول شافية لمشاكل عويصة، وإيرادات معقدة مع ترجيح الراجح، وتبيين الأصح والأقوى حين اختلاف الأقوال والتصحيحات، والتزام مراجعة مصادر "الدر المختار" كما ذكر^(١) في مقدمة "حاشيته"، ولهذه المزايا أصبح "رد المختار" مرجعاً هاماً لأصحاب الفتوى، وكتاباً يعتمد عليه الفقهاء في أقطار العالم حتى ارتقى إلى درجة الشروح كما ذكره الإمام أحمد رضا في المجلد الأول من "فتاواه"، ونقل نصّه في مقدمة الجزء الأول من "جد الممتار"^(٢).

(١) "رد المختار"، المقدمة، [مطلب: منهج ابن عابدين في "حاشيته" على "الدر"]، ٤/١.

(٢) "جد الممتار"، ١٠٣/١.

فمثل حاشية العلامة الشامي يمكن أن يتناولها بعده فقيه بإيضاح بعض خفياتها، وإبانة شيء من غامضاتها، لكن يعسر عليه أن يزيد عليها زيادة ذات قيمة، والحصكفي، لكن القارئ يعتريه العجب ويندهش إذا رأى أن العلامة أحمد رضا قد جعل هذا العسر يسراً بنجاح باهر، وحذق كامل، وتبحر وافر، ويزيده عجباً ودهشة ما كان من منهج الشيخ العلامة في كتابة الحواشي، فإنه لم يكن يتخلى لها من جميع أشغاله، ولا يطمح إلى إبراز حاشية ذات حجم كبير يجمع كل ما كتبه السابقون، أو بتلخيص ما قدمه المصنفون، وينقل واقتباس مما انتشر في الكتب والأسفار، والشروح والحواشي، بدون ابتكار رائق، أو استخراج رائع، أو استنباط فائق، أو محاكمة عالية، أو مقارنة عادلة وما إلى ذلك، بل كان صنيعه رحمه الله تعالى أنه إذا طالع كتاباً علّق عليه -لو كان الكتاب في ملكه- خلال دراسته ومطالعتة، ولا يكتب عليه إلا إذا رأى خللاً كبيراً في الكتاب أو إشكالاً عويصاً على مسألة منه أو خالف رأيه رأي الكتاب، وراه منحرفاً عن الصدق والصواب، أو فات عنه ما هو أهم وأجدى، وأنفع وأعلى، وأثن وأجلى، أو إذا أحب أن يضيف إليه ما جاد به خاطره، وابتكرته قريحته، ومع ذلك يعبر عن بنات فكره بألفاظ وجيزة في طياتها معان كثيرة جليلة، لو سنحت مثل تلك الأفكار لغيره ممن يطمح إلى الإسهاب، وإبراز كتاب ذي حجم كبير لعبّر عنها بكلمات كثيرة وعبارات طويلة.

كما نرى في عصرنا المائل إلى الظاهر الرائع عن الباطن اللامع، وإلى القشر الجميل عن اللبّ الجليل، وإلى الحجم الكبير عن المعنى العظيم، أن بعض الناس يحسبون من لازم الكفاءة العالية، وواجب المواهب السامية أن يكون

الكتاب في حجم كبير، فإذا يريد العلماء العصريون إبراز مؤلف لهم حول أي موضوع تناولوا كل ما وجدوه يتصل به، وكل ما كتبه الذين قبلهم، فجمعوه في موضع، وألبسوه كسوة قشبية من كلمات رائعة، وعبارات طويلة معجبة، حتى يتكوّن مؤلف ضخّم كبير يخلب قلوب الناشئين، ويجذب أبصار القاصرين، ويجلب ثناء بالغاً وتقديراً كبيراً من حضرات المنخدعين، ويعتبره أهل النظر الظاهر الفاتر خدمة كبيرة للعلم، وإذا نظروا إلى كتاب قصير أنشأه كاتب خاذق، وعالم صادق، ووضع فيه معارف فاض بها خاطره، وأبدعتها قريحته لم يكن له كبير تقدير منهم، ولم يعتبروه في رتبة ذلك الكتاب الطويل، ولا الكاتب في مرتبة ذلك الكاتب الناقل فضلاً أن يشعروا لهما بمزية وفضيلة عليهما.

لكن أهل الخبرة والبصائر يمتحنون كل كتاب على محك عادل، ويقيرون أن كم مادة فيه وضعها المؤلف من تلقاء نفسه؟ وكم أخذها من غيره؟ ويختبرون أن أي ابتكار له في ترتيبه؟ وأي اجتهاد منه في جمعه؟ ولا يتساوى عندهم حيناً من الأحيان كاتب مبتكر له كتاب بديع في حجم صغير، وكاتب ناقل له كتاب قشيب في حجم كبير، بل الأوّل مع قصر كتابه يفوق عندهم على الآخر مع طول كتابه.

وليس هذا الحكم مقتصرأ على الكتب والمصنّفات، بل يجري في المصنوعات والمنتجات أيضاً، فالذي اخترع صناعة، وأوجد مصنوعاً لا يعدله من حاكمي صناعته، ونقل مصنوعه أو مصنوعات غيره ولو أكثر، وأدام على هذا طول عمره، وربما يبقى المرء خالداً، ويظلّ ذكره دائماً باختراع مصنوع واحد، وابتكار مبدأ أو صناعة واحدة.

وإذا لفتم أيها القراء الكرام! أنظاركم إلى ما نبع وفاض من قلم الإمام أحمد رضا تجدون له في كل فنّ بحثاً هامّة لم تسمح بها قريحة، ولم يجد بها خاطر، ولم يأت بها مصنّف أو كاتب قبله، وهذه مزية لا يحظى بها إلا النزر القليل من المصنّفين والباحثين، وبها يقوم التمييز بين الشيخ الإمام ومن عاصره أو سبقه من عامة الكتاب والمؤلفين، وأستطيع أن أقدم لتصديق دعواي هذه شواهد وافرة، وبيّنات عادلة، من مصنّفات الإمام أحمد رضا رضي الله تعالى عنه، لكن لا أحتاج إليها، فإنّ ما بين أيديكم من حاشيته على "رد المختار" -أي: الجزء الثاني^(١) من "جد الممتاز" - يكفي تصديقاً لدعواي.

فإنّه قد جمع فيه خصائص جليّة، ومزايا عظيمة، ولوامع جميلة تقنع كلّ قارئ ينصف بعلمه وعقله، وتبصر كلّ ناظر يعدل في حكمه، وتسرّ كلّ طالب وعالم يفرح بازدياد علمه وتضاعف معارفه، وتجذب كلّ باحث ودارس يميل إلى لطيفة نادرة، ونكتة غامضة نافعة، وفائدة غالية مبتكرة، وبحوث رائعة قيمة.

ويحسن لنا أن نوزّع محتوياته ومدلولاته في الأقسام التالية، ثمّ نبسط الكلام، ونفصل القول، ونأتي بالشواهد حول كلّ قسم منفصلاً عن آخر، وها! أنا أجمل الخصائص والمزايا للكتاب أو صاحبه في كلمات وجيزة تالية:

(١) بحوث نادرة وتحقيقات رائعة لم يسبق إليها.

(٢) تكثير الجزئيات، واستخراج الفروع في ضوء الأصول.

(١) أي: من كتاب الزكاة إلى كتاب الطلاق بوفق نسخة المجمع الإسلامي.

(٣) تنبيهات على زلات وأخطاء ومسامحات صدرت من العلامة الشامي أو صاحب "الدر المختار" أو فقيه غيرهما.

(٤) حل الإشكالات عويصة ودفع إيرادات معقدة تتصل بعبارة للمتن أو الشرح أو بمسألة فقهية.

(٥) سعة اطلاعه على الفقه مع دقة نظره فيه.

(٦) تقديم مسائل فاتت عن الشرح والحاشية، وتبيين ما أهم وأشكل من

عبارتهما وبحوثهما.

(٧) الزيادة في المراجع تأييداً أو إبانة لما هو أهم وأوثق.

(٨) استنباط أحكام ليست بمنصوصة.

(٩) سعة النظر وبسطة اليد في علم الحديث مع قوة الاستنباط وندرة

الاستدلال.

(١٠) تأييد الأحكام بتوفير الدلائل.

(١١) التوفيق بين الأقوال المختلفة.

(١٢) الترجيح إذا لم يمكن التوفيق بينهما، وخاصة عند اختلاف التصحيح أو الفتوى.

(١٣) وضع الأصول والضوابط، أو التنبيه عليها، والتوجيه إلى رسم المفتي

وقواعد الإفتاء.

(١٤) التوسّع في العلوم كالهئية، والنجوم، والتوقيت، واللغة، واستخدامها

للفقه.

(١٥) إشارات إلى نكات ولطائف، وفوائد عوائد في كلمات جامعة مختصرة،

وقيمة "جد الممتار" من ناحية الإيجاز.

وبعد تعديد المزاي والمحسن وجمعها في خمسة عشر نوعاً كَانَ لنا أن نُمَتِّع القراء بمناظرها الرائقة عن كتب، ونقدّم إليهم شواهد تجلّي عيولهم وتبصّر قلوبهم، وتضاعف علومهم، وتنشط عقولهم، والله الموفق وخير معين.

(١) بحوث نادرة وتحقيقات رائعة لم يسبق إليها:

(١) نقل العلامة الشامي^(١) عن باب صدقة الفطر من "الفتاوى التاتارخانية" ما يلي من نصّها: (سئل الحسن بن عليّ عمّن لها جواهر ولآلئ تلبسها في الأعياد، وتزوّج بها للزوج وليست للتجارة هل عليها صدقة الفطر؟ قال: نعم إذا بلغت نصاباً، وسئل عنها عمر الحافظ فقال: لا يجب عليها شيء) اهـ. ظهر منه أن الحسن بن عليّ حكم بوجوب صدقة الفطر على المرأة إذا بلغت حلّيها من الجواهر والآلئ نصاباً، وحكم عمر الحافظ بعدم وجوب شيء عليها فاستنتج العلامة الشامي ما يأتي^(٢): (وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلّي غير النقدين من الحوائج الأصليّة).

يعني: أن اختلافهما في الحكم يرجع إلى خلاف آخر وهو أن ما كان من حلّي المرأة من غير الذهب والفضّة تعتبر من الحوائج الأصليّة عند قوم، ولا تعتبر منها عند آخرين.

فرقم عليه الإمام أحمد رضا من قوله الفصل ما جلا كلّ رين، وذهب بكلّ ريب وشين وأبدى الجواب عن المسألة في صورة مشرقة مع ندرة الاستنباط،

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٠٢/٦، تحت قول "الدر": فارغ عن حاجته.

(٢) المرجع السابق.

وبراعة الإيضاح، ووجازة الكلام وهذا نصّه^(١) البديع الوجيز:

(أقول: أجمع أصحابنا على إيجاب الزكاة في الحلّي، ولو كان من الحوائج الأصلية لم تجب، فلم يبق للخلاف محل).

يستدل بإجماع الحنفية على إيجاب الزكاة في الحلّي من النقدين على أن الحلّي ليست من الحوائج الأصليّة، فإنّ الزكاة لا تجب فيما هو من الحوائج الأصليّة، وإذا ثبت أن الحلّي من النقدين ليست من الحوائج الأصليّة ثبت أن الحلّي من غير النقدين كاللآلئ والجواهر أيضاً ليست من الحوائج الأصليّة، فهي إذا بلغت نصاباً تجب فيها صدقة الفطر بلا خلاف.

(٢) وجه وهدى الفقهاء الكرام الأمراء والخلفاء والسلاطين الذين يتبعون أمر الله ورسوله أن يجعلوا لكلّ نوع مما يأتي إليهم من الأموال بيتاً خاصّاً له، ولا يخلطوا بعضه ببعض، ويصرفوا كلّ نوع في مصرفه الخاص الذي تقرّر له في ضوء أحكام الشرع، ولا يحيدوا عن حكم الشرع بالانحلاع عن القيود والتحرّر في الشؤون، فاحتج إلى تقرير أنواع الأموال، وتبيين مصرف كلّ نوع.

وبصدد ذلك ذكر محمّد بن الشّحنة: أن مصرف أموال الخراج والجزية هم الغزاة والمقاتلون، ومصرف الضوائع وأموال لا وارث لها هي مصالح المسلمين (كسند الثغور، وبناء القناطر والجسور، وكفاية العلماء والقضاة والعَمّال، ورزق المقاتلة وذرائعهم) ويوافق كلامه ما نقله ابن الضياء عن البزدوي، لكن ذكر صاحب "الهداية" والإمام الزيلعي: أن أموال الخراج والجزية تصرف في مصالح

(١) انظر المقالة [١٩٣٠] قوله: وحاصله ثبوت الخلاف.

المسلمين، أمّا الضّوائع وما لا وارث له من الأموال فمصرفها المشهور هو اللقيط
الفقير، والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطى منها نفقتهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل
جنايتهم كما في "الزيلعي" وغيره.

نبّه على هذه المخالفة العلامة الشرنبلالي ونقله العلامة الشامي^(١) وأشعر
بكلامه أنّ ما يوجد في عامّة الكتب، وما قرّره كبار الفقهاء - ومنهم أهل
الترجيح أيضاً - يترجّح على كلام محمّد بن الشّحنة، لكن كان الأمر أصعب من
هذا القدر، واستشعره الإمام أحمد رضا^(٢) لسعة نظره وتعمّق دراسته للفقهاء،
فتخالّج في صدره إلى حين، حتّى ظفر بما يزيل الريب، ويفيد اليقين، فإنّه وجد في
كلام للإمام فقيه النفس قاضي خان ما يفيد أنّه يوافق محمّد بن الشّحنة، ففي
"الخانية" في فصل وقف المنقول: (قرية فيها بئر مطوية بالآجر خربت القرية
وانقرض أهلها، وبقرّب هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج إلى الآجر،
فأرادوا أن ينقلوا الآجر من القرية التي خربت، ويجعلوها في هذا الحوض، قالوا:
إن عرف بابي تلك البئر لا يجوز صرف الآجر إلّا بإذنه؛ لأنّه عاد إلى مالكه،
وإن لم يعرف البابي قالوا: الطريق في ذلك أن يتصدّق بما على فقير، ثمّ ذلك
الفقير ينفقها في ذلك الحوض؛ لأنّه بمنزلة اللقطة، والأولى أن ينفق القاضي في
هذا الحوض، ولا حاجة فيه إلى التصدّق على الفقير).

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها، ٧١/٦،

ثمّحت قول "الدر": ورابعها فمصرفه جهات... إلخ.

(٢) انظر المقولة [١٩٢٤] قوله: ولكنّه مخالف لما في "الهداية" و"الزيلعي".

قال الشيخ الإمام أحمد رضا: ونحوه في "خزانة المفتين" عن "الفتاوى الكبرى"، ثم نقل كلاماً آخر للقاضي خان من فصل في الأشجار، ذكر فيه حكم أشجار نبتت في المقبرة، ولا يعلم غارسها: (أن الرأي فيها للقاضي، إن رأى أن يبيع الأشجار ويصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فله ذلك). قال: ومثله في "الهندية" عن "الواقعات الحسامية"، ثم نقل عبارات أخرى عن "الخانية" وغيرها واستفاد منها أن مثل هذه الأموال التي لا يوجد لها مالك ولا وارث لا تحتاج أن يتصدق بها على العجزة الفقراء، بل تصير إلى القاضي، له أن يصرفها في مصالح المسلمين كعمارة حوض أو مقبرة أو مسجد، وما أفاده كلام "الخانية" و"الهندية" وغيرها عين ما ذكره محمد بن الشحنة، فليس وحيداً تجاه كبار الفقهاء، بل يوافقه مثل فقيه النفس قاضي خان، ولا يمكن أن يطرح كلامه بيسر، ولا محيد عن طلب كلام فصل يرجح أحدهما على الآخر، ويبيّن جلياً أن الضوائع وما لا وارث له من الأموال تصرف في مصالح المسلمين كما أفاده "الخانية" وغيرها وصرّح به محمد بن الشحنة، أو تصرف إلى الفقراء العاجزين كما في "الزيلعي" وغيره، فطلب الشيخ ووجد كما يقول: (ثم رأيت - والله الحمد - في "كتاب الخراج" لثاني شيوخ المذهب رضي الله تعالى عنهم، ذكر في فصل في حكم المرتد ما نصّه: أمّا ما سألت عنه يا أمير المؤمنين! مما يدفع إلى الولاة من العبيد والإماء الأبقاق، فولّ ثقة يبيع من بحضرتك، فإذا أتى عليه في الحبس ستّة أشهر، ولم يأت له طالب، باعهم وجمع ما لهم وصيّره إلى بيت المال، فإن جاء المولى دفع إليه ثمن العبد، وإن لم يأت له طالب وطالت المدة صير ذلك في بيت المال، يصنع به الإمام ما أحب، ويصرفه فيما يرى أنه أنفع للمسلمين اه مختصراً).

وكذا نقل الحكم فيما أصيب من المال والمتاع مع اللصوص، قال فيه: (هذا وشبهه مما ليس له طالبٌ إنما هو لبيت مال المسلمين، ورأيك بعد في ذلك). ثم نقل نصاً آخر له في أرضين كثيرة فيها نخل ومزارع وليس أحد يدعي فيها دعوى صرّح فيه بما يلي^(١): (كلّ من مات من المسلمين لا وارث له فماله لبيت المال، إلا أن يدعي مدّع منها شيئاً بميراث، ويأتي ببرهان، فيعطى منها ما يجب له، ورأيك بعد في ذلك اه مختصراً).

فهذه الكلمات الجليلة المباركة للإمام القاضي أبي يوسف رضي الله تعالى عنه تقطع الحكم بأن ما لا وارث له من الأموال تصير إلى الإمام، وتصرف في مصالح المسلمين ويتأيد بها كلام محمد بن الشحنة رغم مخالفته لما في عامة الكتب، ولا يخفى على أهل الخبرة والعلم برسم الإفتاء والمفتي ما لكلام الإمام الثاني القاضي أبي يوسف رحمه الله تعالى من قوة ورجاحة في مثل هذه الأحكام، والله وليّ التوفيق والإنعام.

(٣) ذكر في آخر باب المصرف من "الدرّ المختار"^(٢) فروعاً منها ما يلي: ((دفع الزكاة إلى صبيان أقاربه برسم عيد أو إلى مبشّر أو مُهدي الباكورة (هي الثمرة التي تدرك أولاً) جاز، ولو دفعها المعلّم لخليفته (طالب أو تابع ينوبه في التعليم) إن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صحّ وإلا لا؛ لأن المدفوع يكون بمنزلة العوض، "ط"))).

(١) انظر المقولة [١٩٢٤] قوله: ولكنه مخالف لما في "الهداية" و"الزيلعي".

(٢) "الدرّ" و"ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦-١٢٩.

وكذا من وجبت عليه نفقة أخيه فأعطاه دراهم وأظهر أنها من نفقته، وأضمر في قلبه نية أداء الزكاة يجزيه ذلك في الصحيح، لكن يخالف هذه الفروع المذكورة ما في "التاتارخانية" من المسألة التالية^(١): (قال محمد: إذا هلكت الوديعة في يد المودع، وأدى إلى صاحبها ضمانها ونوى عن زكاة ماله قال: إن أدى لدفع الخصومة لا تجزيه عن الزكاة) اهـ.

فإن الفروع اعتبر فيها ما أضمر الدافع من نية الزكاة وصحت زكاته، ولم تعتبر نيته في المسألة الأخيرة، فلم يجز المدفوع عن الزكاة، استشكلها العلامة الشامي، وأوصى بالتأمل.

فكتب الإمام أحمد رضا على قوله: (تأمل) ما يرفع الإشكال ويوضح الفرق بينهما، ونصّه هذا^(٢): (أقول وبالله التوفيق: إنما العبرة بالنية (لا بما أظهر بقوله أو عمله. ١٢ م) لكن إذا خلصت لوجه الله تعالى، وفي مسألة مهدي الباكورة والنفقة ونظائرها إذا دفع ونوى الزكاة فلم يشتمل باطنه إلا على إرادة الزكاة؛ لأنّ عطاء المهدي والمنفق عليه لم يكن فيه غرض لنفسه وذاته فقد خلصت النية وإن أراد إظهار العطاء على الهدية، أو في النفقة، أو للعيد، أمّا هاهنا فدفع الخصومة غرض لنفسه، فلا بدّ أن يكون مقصوداً له بالذات، فقد نوى الزكاة والخلاص عن الخصومة جميعاً فلم تخلص النية لوجه الله تعالى) اهـ.

(١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٩/٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٢) انظر المقالة [١٩٥٥] قوله: إن أدى لدفع الخصومة لا تجزيه عن الزكاة اهـ، فتأمل.

وهذا فرق دقيق شرح الله له صدر الشيخ بفضله وإنعامه، وأضاف الشيخ إليه نظيراً يزيد وضوحاً وجلالاً، تركته نظراً إلى الاكتفاء بالقدر اللازم، فليراجع القراء إلى "جد الممتار".

(٤) هل يجوز التمتع في حجّ البدل إذا أذن به الأمر؟

ذهب العلامة القارئ في "شرح اللباب" إلى أنّه لا يجوز، واستدلّ بأمرين، أحدهما: أنّ المشايخ قيّدوا تفويض الأمر بالإفراد والقران، فاستفيد منه أنّه لا يسعه الإذن بالتمتع، ولا يسع المأمور أن يتمتع. ثانيهما: أنّ من شرط الحجّ عن الغير أن يكون ميقاتياً آفاقياً، والمتمتع يؤدي العمرة أولاً، وينتهي سفره إلى "مكة"، وبعد ذلك ما يؤدي من الحجّ يكون مكياً لا آفاقياً، لكن في "اللباب" أواخر فصل النفقة ص ٢٥٢: (ينبغي للأمر أن يفوّض الأمر إلى المأمور فيقول: حجّ عني كيف شئت مفرداً أو قارناً أو متمتعاً).

قال القارئ: (إنّ هذا القيد سهو ظاهر)، وقال في "اللباب" أواخر باب الحجّ عن الغير في فصل الدماء المتعلقة بالحجّ ص ٢٥٣: (لو أمره بالقران أو التمتع فالدّم على المأمور)، وقال القارئ: (لعله أراد بالتمتع معناه اللغوي فلا ينافي ما تقدّم)، وكذا أوّل عبارة "الخانية" قائلاً: (وأما ما في "قاضي خان" من التخيير بحجّة أو عمرة وحجّة أو بالقران، فلا دلالة على جواز التمتع؛ إذ الواو (أي: في قوله: عمرة وحجّة) لا تفيد الترتيب، فيحمل على حجّ وعمرة، بأن يحجّ أولاً عنه، ثمّ يأتي بعمرة له أيضاً، فتدبر، فإنّه موضع خطر) اهـ.

وناقش الإمام أحمد رضا جميع ما استدلّ وتكلّم به العلامة القارئ هذا

المبحث، فقال:

(١) إنَّ حمل التمتع على معناه اللغوي في غاية البعد في عبارة "اللباب": (لو أمره بالقران أو التمتع)، فإنَّ المقابلة دليل جليّ على إرادة المعنى الاصطلاحي، وأدلّ منها عبارته المذكورة أولاً: (حُجَّ عَنِّي كيف شئت مفرداً أو قارناً أو متمتعاً).
(٢) ثمَّ أجاب عن استدلاله بكلام المشايخ قائلًا: (وأما اقتصار المشايخ على الأفراد والقران فربّما يريدون بالقران ما هو أعمّ من التمتع؛ لأنَّ في كليهما الجمع بين النسكين).

وهذا متأيّد بكلام العلامة القارئ نفسه، فإنّه نقل عن الإمام قاضي خان أوّل باب العمرة ص ٢٥٥: (أنَّ وقتها جميع السنة إلّا خمسة أيّام يكره فيها العمرة لغير القارن) اه. فقال: (يعني: في معناه التمتع) اه.

(٣) ثمَّ أجاب عن تأويله عبارة "الخانية" مع إيراد قويّ يجعل تأويله عبثاً، ومطلوبه فائتاً: (وعبارة "الخانية" ظاهرة في وفاق "اللباب"، وحملها على عكس الترتيب لا يفيد، فإنَّ العمرة عن غيره الآفاقي كالحجّ عنه في وجوب كون كلّ عن ميقاته الآفاقي إذا استنابه في أحدهما، وقد قال في "اللباب" و"شرحه" ص ٢٤٥: لو أمره بالعمرة فحجّ عنه أو عن نفسه، ثمَّ اعتمر له لم يجز) اه.

(٤) وبقي الكلام على ما ذكر: (أنَّ من شرط الحجّ عن الغير أن يكون ميقاتياً آفاقياً، وتقرّر أنّ بالعمرة ينتهي سفره إليها، ويكون حجّه مكياً)، فردّ عليه بما يأتي:

(١) واشتراط كون الحجّ عن الغير ميقاتياً مسلّم بالمعنى الأعمّ الشامل لميقات المكّي وغيره، أمّا اشتراط كونه من الميقات الآفاقي فغير مسلّم مطلقاً، ولذا لما

قال في "اللباب" في شرائط الحجّ عن الغير: (العاشر أن يحرم من الميقات)، قال القارئ: (أي: من ميقات الأمر؛ ليشمل المكي وغيره) اهـ.

(ب) ولا شك أن الأمر لو تَمَتَّع بنفسه لكان ميقاته للحجّ الحرم، فكذا نائبه بإذنه.

(ج) ولما فرع عليه (على الشرط العاشر المذكور) في "اللباب" بقوله: (فلو اعتمر وقد أمره بالحجّ، ثُمَّ حجّ من "مكة" لا يجوز، ويضمن)، قال في "الكبير": (ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام؛ لأنه مأمور بحجة ميقاتية) اهـ. قال القارئ ص—٢٤٤: (فيه أنه إن أراد بالميقاتية المواقيت الآفاقية ففي إطلاقه نظر ظاهر؛ إذ تقدّم بأن المكي إذا أوصى بـ "الرّي" أن يحجّ عنه يحجّ عنه من "مكة"، وكذا سبق أن من أوصى أن يحجّ عنه من غير بلده يحجّ كما أوصى قرب من "مكة" أو بعد) اهـ. فكيف يجعل الآفاقية شرطاً هنا؟

(د) بل هو في شكّ هاهنا من نفس شرط الميقاتية فضلاً عن الآفاقية حيث قال بعده: (وأيضاً فيه إشكال آخر حيث إنّ الميقات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحجّ وأصالته، بل إنّه من واجباته، فكيف يكون شرطاً وقت نيابته، فإن وجد نقل صريح، أو دليل صحيح فالأمر مسلّم، وإلا فلا) اهـ.

(هـ) ولا نسلم أن سفره هذا يتجرّد للعمرة، ولا يكون للحجّ كمن سعى إلى الجمعة وصلّى قبلها السنّة لا يكون سعيه مصروفاً عن الجمعة كما نصّ على التنظير به في "الهداية".

(و) ثمّ إنّ "اللباب" نصّ في باب التمتع في فصل منه ص—١٤٨: (أنّه لا يشترط لصحّة التمتع أن يكون النساكن عن شخص واحد حتّى لو أمره شخص

بالعمرة، وآخر بالحجّ جاز) اه. وقد أقرّه عليه القارئ ثمه قائلاً: (أي: وأذن له في التمتع جاز، لكن دم المتعة عليه في ماله) اه. فهذا إذعان منه لما في "اللباب"، فإذن الجواز هو الجواب، والله تعالى أعلم بالصواب^(١).

وكذا في "الدرّ المختار"^(٢): (ودم القران والتمتع والجنابة على الحاجّ إن أذن له الأمر بالقران والتمتع، وإلاّ فيصير مخالفاً فيضمن).

وكتب عليه في "جدّ المتار"^(٣): (الحمد لله هذا نصّ صريح في جواز التمتع في حجّ البدل، وأنه إذا كان بإذن الأمر لا يكون خلافاً، وأنّ النسكين يقعان عن الأمر، وإلاّ لزم الخلاف، وقد قال المحشّي عن "البحر" في تعليل وجوب دم التمتع والقران على المأمور: إنّ حقيقة الفعل منه وإن كان الحجّ يقع عن الأمر؛ لأنّه وقوع شرعيّ لا حقيقيّ) اه.

ثمّ أورد عبارتي "اللباب" المنقولين سابقاً، وكلام العلامة القساريّ، وردّ عليه ردّاً قوياً، وحقّق تحقيقاً كشف القناع عن وجه المرام، وأزال كلّ اضطراب وارتباب كما تقدّم كل ذلك جلياً موضحاً، والله المعين.

(٥) قد اعتنّى الشرع الإسلامي بمسألة حضانة الأولاد الصغار اعتناءً بالغاً، وقرّر الفقهاء الكرام فروعها وصورها وأحكامها، منها أنّها قد تتعسّر إذا فقد الولد أمّه فتمسّ الحاجة إلى امرأة أخرى تحضنه، ولها أجرة الحضانة، لكنّها إذا

(١) انظر المقولة [٢١٩٩] قال: أي: "الدرّ": إن أذن له الأمر بالقران والتمتع.

(٢) "الدر"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ٧/٤٢٥-٤٢٧.

(٣) انظر المقولة [٢١٩٩] قال: أي: "الدرّ": إن أذن له الأمر بالقران والتمتع.

كانت منكوحةً أو معتدةً لأبي الولد الصغير فليس لها أجره الحضانة، كما قال في "التنوير" و"الدر" ^(١): ((وتستحقّ) الحاضنة (أجرة الحضانة إذا لم تكن منكوحة ولا معتدة) لأبيه، وهي غير أجرة إرضاعه ونفقته كما في "البحر" عن "السراجية").

وما كتب صاحب "تنوير الأبصار" شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب الثمراشي الغزي (٩٣٩-١٠٠٤هـ) من "شرح التنوير" باسم "منح الغفار" ذكر فيه أنه لا حاجة عندي إلى زيادة: (إذا لم تكن منكوحة ولا معتدة)؛ لأنّ هذا القيد يستفاد من ظاهر الكلام بغير ذكره أيضاً، إنّما هو شرط لوجوب أجر الرضاع لها، ونازعه الخير الرملي في "حاشية المنح" بما حاصله: أنّ أجر الرضاع لا يجب للمنكوحة والمعتدة؛ لأنّ الرضاع واجبٌ عليها ديانةً، والحضانة أيضاً تجب عليهما، فإذا كان ذلك القيد شرطاً لوجوب أجر الرضاع يمكن أن يكون شرطاً لوجوب أجر الحضانة أيضاً.

وقال العلامة الشامي: وجوب عملية الرضاع أو الحضانة على المرأة لا ينافي استحقاق الأجرة؛ لأنّها تستحقّ الأجرة إذا تعيّن الحضانة عليها، وأجبرت لها، فوجوب العمل لا ينافي أن يكون له أجر، ثمّ قال ^(٢): (ولعلّ وجهه أنّ نفقة الصغير - لمّا وجبت على أبيه لو غنياً (الصّواب: فقيراً أي: الصغير كما في "الجد" ^(٣). ١٢) وإلاّ فمن مال الصغير - كان من جملتها الإنفاق

(١) "الدر"، كتاب الطلاق، باب الحضانة، ٤٤٣/١٠-٤٤٥.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الحضانة، ٤٤٤/١٠.

(٣) انظر المقولة [٣٠٩٥].

على حاضنته التي حبست نفسها لأجله عن الزوج*، ومثلها أجرة إرضاعه، فلم تكن أجرة خالصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب، بل لها شبه الأجرة وشبه النفقة، فإذا كانت منكوحة أو معتدة لأبيه لم تستحق أجرة لا على الحضانة ولا على الإرضاع؛ (١) لوجوبهما عليها ديانة (٢) ولأن النفقة ثابتة لها بدوئهما، بخلاف ما بعد انقضاء العدة، فإنها تستحقها عملاً بشبه الأجرة).

وعلق^(١) الإمام أحمد رضا على قول الشامي: (لوجوبهما عليها ديانة) ما يلي: (أقول: هذا عجيب بعد القول بأن الأجرة تستحق مع الجبر، فالوجه الاختصار على التعليل الأخير، وأنا أقول: تحقيق المقام عندي -والله تعالى أعلم- أن الحضنة محبوسة للولد، وكل من كان محبوساً لغيره كان نفقته عليه، فإذا لم يكن للغير مال فعلى أبيه، وإذا كان هذا جزء الاحتباس لا أجرة عمل، فلا يتعدّد بتعدّد وجوه الاحتباس؛ لأن الاحتباس نفسه لا يتعدّد بتعدّد الوجوه، فكذا جزاؤه فإذا كانت منكوحة أو معتدة وجبت نفقتها جزاءً لاحتباسها، فإن حضنت لم تستحق شيئاً آخر؛ لأن مفاد الاحتباس إيجاب الكفاية، وقد أوجبناها، والكفاية لا تتكرر، بخلاف ما إذا خرجت عن العدة؛ إذ لا تجب كفايتها على أبي الصغير فتجب لأجل الحضانة، ولذا لو استأجرها وهي زوجته أو معتدة لترضع ولدها لم يجز كما في متن "الهداية"، قال فيها: (لأن الإرضاع مستحق عليها ديانة... إلخ، واعتبر ذلك بمن كان قاضياً، ونفقة بيت المال دارة عليه قدر الكفاية، ثم تعيّن

❦ في نسختنا "رد المختار": عن التزوج.

(١) انظر المقولة [٣٠٩٧].

عليه الإفتاء فوجب لم تلزم له كفاية أخرى، وإن أخذ أجراً على الفتوى فقد أخذه على الطاعة، فظهر أن التقييد بما إذا لم تكن منكوحة أو معتدة لازم - لا كما ظن العلامة الغزي - وأن امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوحة والمعتدة لحصول الكفاية من جهة الأب، ولا تكرر فيها، لا للوجوب عليها ديانةً، فهذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم).

ولا يخفى على أهل النظر ما في هذا البحث والتحقيق من القوة والرصانة والإقناع، وقد زال الإشكال وانحلت العقدة، وانكشفت المسألة بجميع جوانبها. وكم من نظير لما ذكرت من الأبحاث والتحقيقات، سيجده القارئ كاملاً مستوفى، ولا أحب الإملال وإثارة السآمة وإطالة المقال، ولذا تركت البحوث الطويلة كبحت إضافة الطلاق (حاشية رقم: ٨٨٢^(١))، وعدم النكاح بمجرد الإقرار (حاشية رقم: ٤١١^(٢))، وضابطة لبس المحرم المخيط (حاشية رقم: ٢٨٨^(٣)) وما إلى ذلك وكذا تركت كثيراً من البحوث القصيرة أيضاً؛ لأنني لا أهدف الاستيعاب، ولا أستطيعه لضيق الوقت، وفقر الهمة، وقصور الكفاءة، وقلة البضاعة، والقراء إذا أمعنوا النظر أصابوا كل متروك ومذكور، وطويل وقصير، والله وليّ التوفيق واليسير.

(١) انظر المقالة [٢٧٤٨].

(٢) انظر المقالة [٢٢٥٨] قوله: لأنه كذب محض اه، يعني: إذا لم تقل الشهود: جعلتما.

(٣) انظر المقالة [٢١٣٧] قوله: أن ضابطه لبس كل شيء معمول على قدر.

(٢) تكثير الجزئيات واستخراج الفروع في ضوء الأصول:

إنه رضي الله تعالى عنه لسعة نظره في الفقه قد يجمع لأصل فروعاً متشعبة في كتب الفقه، ولمقدرة استنباطه قد يستخرج في ضوء الأصول فروعاً لم تذكر في المتون، والشروح، والفتاوى، وأقدم استشهاداً على النوعين حاشية له من فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم، ثم أضيف إليها عدة من شواهد تكفي لما أرمي إليه في هذا المقام.

(١) في المتن والشرح^(١): ((والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرها (غير المعلق) ولو معيناً (لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير)، فلو نذر التصدق يوم الجمعة بـ "مكة" بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز).

في "رد المختار"^(٢): (قوله: "فخالف" أي: في بعضها أو كلها، بأن تصدق في غير يوم الجمعة ببلد آخر بدرهم آخر على شخص آخر، وإنما جاز لأن الداخلة تحت النذر ما هو قرينة، وهو أصل التصديق دون التعيين، فبطل التعيين ولزمته القرينة كما في "الدرر")، وأقرأوا الآن ما كتب الشيخ الإمام أحمد رضا تحت هذا الأصل، أقدمه إليكم مع تلخيص:

قال: هذه فائدة نفيسة، وسيأتي آنفاً: أن لو قدم حجاً أو صوماً أو صلاة على وقت نذر إيقاعه فيه صحح ولغا التعيين، قال: لأن التعيين ليس قرينة مقصودة حتى يلزم بالنذر اه. وعليه رأيت تتفرع الفروع:

(١) "الدرر"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٩٦/٦-٣٩٧.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، مطلب: يقدم هنا القيل على الاستحسان، ٣٩٧/٦، تحت قول "الدرر": فخالف.

(١) ففي "الهندية": أوجب أن يتصدق غداً بدراهم فتصدق بها اليوم، أجزأه في قولهم، "حاوي القدسي".

(٢) إن نجوت من هذا الغم فعليّ أن أتصدق بعشرة دراهم خبزاً، فتصدق بعين الخبز أو بثمانه يجزيه، "خانية"؛ لأن القربة التصديق، وتعين الخبز ليس قربة مقصودة.

(٣) ثم قال: مالي صدقة لكل مسكين درهم، فدفع الألف إلى مسكين واحد جاز، "خانية"؛ لأن التفريق ليس قربة مقصودة.

(٤) قال: لله عليّ أن أطعم هذا المسكين هذا الطعام، فأطعم هذا الطعام مسكيناً آخر أجزأه، "محيط"؛ لأن تعيين هذا المسكين ليس قربة مقصودة.

نذر بالتصدق على ألف مسكين، فتصدق على مسكين بالقدر الذي ألزم يخرج عن العهدة، "تاتارخانية" عن "الحجة". وهي مسألة "الخانية" المذكورة.

(٥) لله عليّ أن أذبح جزوراً وأتصدق بلحمه، فذبح مكانه سبع شياه جاز، "خلاصة"؛ لأن دم الجزور وسبع شياه سواء في القربة.

نذر بعق عبده بعينه، لا يجزيه أن يتصدق بقيمته أو ثمنه، "محيط" عن عيسى بن أبان وابن سماعة كلاهما عن محمد (وذلك لأن العتق قربة معينة مقصودة، فلا يجوز تبديلها بغيرها كما سيأتي. ١٢ محمد أحمد).

(٦) وفي وصايا "الهندية" وفي "المنح": (رجل قال: هذه البقرة لفلان، قال أبو نصر رحمه الله تعالى: ليس للورثة أن يعطوه قيمتها، ولو قال: هي للمساكين، جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى، "خانية").

(٧) وفيها قبيل باب الوصي: (أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس، قال ابن مقاتل: يجوز، قال الفقيه أبو الليث: معناه أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم حنطة، لكن سقط ذلك عن السؤال، قيل له: فإن كانت الحنطة موجودة فأعطى قيمة الحنطة دراهم، قال: أرجو أن يجوز، وإن أوصى بالدرهم فأعطى حنطة لم يجز، وقال الفقيه أبو الليث: وقد قيل: يجوز وبه نأخذ، "حنانية"). قلت: فظهر أن تأويل الفقيه ما عن ابن مقاتل كان؛ لأن مذهب التعيين، لو أوصى بالدرهم لا يجوز تبديلها بالحنطة؛ فأول ما عنه بأن كلامه فيما أوصى بألف درهم حنطة، أما على المفتى به فلا تعيين.

(٨) ثم ذكر: أوصى أن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين، جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد.

(٩) ولو قال: اشتر عشرة أثواب، وتصدق بها، فاشترى الوصي، له أن يبيع ويتصدق بثمنها.

(١٠) وعن محمد: لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها، فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز.

(١١) أوصى أن يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاج، يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء.

(١٢) عن أبي يوسف: أوصى أن يتصدق على فقراء "مكة" يجوز لغيرهم، وعليه الفتوى.

(١٣) وفي "النوازل": أوصى أن يتصدَّق في عشرة أيام، فتصدَّق في يوم جاز، "خلاصة" (١).

ولم تقتصر دراسته الواسعة ومعرفته العميقة على هذه الغاية، بل نظر إلى فروع تخالف بظاهرها هذا الأصل وتدعو إبانة الفرق وإزاحة الإشكال، فاستعرضها، وكشف مناطها، وأوضح سبب خلافها، وأزال ما أثارت من الإشكال والقلق والاضطراب، يقول:

(أ) أمّا ما في إيمان "الهندية": لله عليّ أن أطعم عشرة مساكين، ولم يسمّ مقدار الطعام، فأطعم خمسة لم يجز، "محيط". فأقول: وجهه ظاهر؛ لأنّه إذا لم يقدر تقدّر بعدد المطعم عليهم، وما يطعم خمسة ليس كما يطعم عشرة، فلم يوف بما نذر.

(ب) أمّا ما فيها عنه: لله عليّ أن أطعم هذا المسكين شيئاً، ولم يعبّر ذلك فلا بدّ أن يطعم ذلك المسكين، فوجهه ما سينقل المحشّي عن "البدائع": أنّه إذا لم يعبّر المنذور صار تعيين الفقير مقصوداً فلا يجوز أن يعطي غيره اهـ.

(ج) أمّا لو نذر هدياً لم يجز إلّا بالغ "الكعبة"، أو أضحية لم تجز إلّا في أيام النحر؛ فذلك لأنّ كلاّ منهما - كما يأتي للمحشّي في الإيمان، ص ١٠٨ - اسم لخاص معيّن، فالهدي ما يهدى لـ "الحرم"، والأضحية ما يذبح في أيامها، حتّى لو لم يكن كذلك لم يوجد الاسم اهـ. أقول: في تمامية هذا التعليل قلق، فإنّ عدم وجدان الاسم متحقّق فيما إذا نذر التصدّق بالدراهم فتصدّق بالخبز

(١) انظر المقولة [٢٠٨٩] قوله: ولزمته القربة كما في "الدرر".

أو عكس، والثاني أن يقال: إنّما يتعلّق النذر بما هي قربة مقصودة في الشرع، فإذا نذر الهدى أو الأضحية وقد خصّهما الشرع بزمان ومكان حتّى لو خرجا عنهما لم يكونا تلك القربة المقصودة شرعاً، فمن جراء هذا يتعيّن فيهما الزمان والمكان بخلاف التصدّق على فقراء "الحرم"، فافهم^(١).

ويدهش القارئ أنّ الشيخ رضي الله تعالى عنه بعد جمع فروع جمّة، واستعراض فروع مخالفة، وإبانة الفرق لم تقف همّته العالية السّامية دون هذا الحدّ، بل استنبط أحكام بعض ما سنع له من الفروع في ضوء ذلك الأصل وتلك الفروع، يقول رحمه الله تعالى:

وظهر من هذه البيانات: أن لو نذر ذبح بقرته والتصدّق بلحمها لم يجوز أن يتصدّق بعينها؛ لأنّ الذبح قربة مقصودة بذاتها، فكان كما لو نوى عتق عبده عيناً لم يجوز أن يتصدّق بقيمته، والله تعالى أعلم.

ويظهر لي: أن لو أوصى بمئة للمسجد الفلاني غير المساجد الثلاثة جاز أن يعطي مسجداً آخر لا سيّما إذا كان المسجد الموصى له غنياً وفي غيره حاجة؛ لأنّ التعيين ليس بقربة فلا يلزم، بخلاف ما لو أوصى لزيد لا يجوز أن يعطى عمرو؛ لأنّها للتمليك دون القربة، ولتأجل جازت للغني^(٢).

ويزيدكم عجباً ودهشة أنّه رحمه الله تعالى لم يكتف بهذا القدر بل أضاف إليه عدّة فروع أخرى، وبحوث هامّة، فكم له من مقدرة هائلة، وخبرة

(١) انظر المقولة [٢٠٨٩] قوله: ولزمته القربة كما في "الدرر".

(٢) انظر المرجع السابق.

واسعة، وفقه عميق، وشغف عظيم بعلم الشرع المجيد الكريم، والله يختص بفضله من يشاء، وهو ذو الفضل العظيم.

(٢) في المتن والشرح^(١): (وحرّم بالمصاهرة (بنت زوجته الموطوءة وأُم زوجته)).

أضاف إليه الشيخ ما يأتي مع دليله، ووجازة قوله مع الوضوح التام: (وسئلت عن زوجة أبي الزوجة، فأفتيت بالحل؛ لأن اسم الأم لا يتناولها)^(٢).

(٣) في "الدرّ المختار"^(٣): (لو شرط وقت النذر (نذر الاعتكاف. ١٢) أن يخرج لعيادة مريض، وصلاة جنازة، وحضور مجلس علم جاز ذلك).

كتب عليه في "جدّ الممتار"^(٤): (أقول: انظر هل الاعتكاف المسنون في هذا الحكم مثل الواجب؟

والذي يظهر لي الفرق بينهما، فإن الواجب إنما يجب بإيجابه فلا يجب إلا قدر ما أوجب، أما المسنون فلا يتأدّى إلا باتباع المسنون، والإتيان به على الوجه المعروف من صاحب السنّة صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وهو صلّى الله تعالى عليه وسلّم لم يكن يخرج من اعتكافه إلا لما مرّ من الحاجة، فالظاهر أنّه لو استثنى ينزل الاعتكاف من المسنون إلى النفل المحض، وليحرّر).

(١) "الدرّ"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٢/٨-١٠٣.

(٢) انظر المقولة [٢٢٩٢] قال: أي: "الدرّ": (و) حرم بالمصاهرة (بنت زوجته... إلخ).

(٣) "الدرّ"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٣٤/٦.

(٤) انظر المقولة [٢١٠٨] قال: أي: "الدرّ": لو شرط وقت النذر.

(٤) في المتن والشرح: ((لو أسلم أحدهما ثمة أي: في دار الحرب وملحق بها كالبحر الملح (لم تبين حتى تحيض ثلاثاً قبل إسلام الآخر))، وفي "الرد": (علل في "النهر" إلحاق البحر الملح بدار الحرب بقوله: لأنه لا قهر لأحد عليه)^(١). وفي "الجد"^(٢): (أقول: الآن قد تقاسم الملوك البخار، ولا تجري السفن في بحر أحد منهم بدون إذنه، فثبت القهر؛ إذ ليس على الأرض أيضاً إلا بهذا المعنى). فالآن لا حاجة إلى الإلحاق، بل ينظر في الموضع المعين من البحر الذي أسلم فيه أحدهما أنه في قسمة دار حرب أو دار إسلام، ويجري الحكم وفق ذلك. (٥) في باب الكنايات من كتاب الطلاق^(٣): (فالكنايات لا تطلق بها قضاء، إلا بنية أو دلالة الحال).

ضم إليه الشيخ دلالة القال كما يلي^(٤): (قلت: أو دلالة القال أعني: قرينة لفظية تدل على أن المراد الطلاق، فإن دلالة القال أقوى من دلالة الحال). أكتفي بهذا القدر، وانظروا حواشي الأرقام التالية: ٧٥٢^(٥)، ١٠٣٠^(٦)، ١٠٦٧^(٧)، وسيجد الباحث كثيراً غير ذلك، والله الهادي.

(١) "الدر"، و"رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٦/٨-٦٣٧.

(٢) انظر المقولة [٢٦٦٣] قوله: لأنه لا قهر لأحد عليه.

(٣) "الدر"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٠٥/٩-٣٠٩.

(٤) انظر المقولة [٢٨٢٣].

(٥) انظر المقولة [٢٦١٨] قوله: تردد في "البحر".

(٦) انظر المقولة [٢٨٩٨].

(٧) انظر المقولة [٢٩٣٥].

(٣) تنبيهات على زلات وأخطاء:

لها شواهد كثيرة وأمثلة متوافرة، لكن أكتفي بقدر لا يثير السامة والملال، وأشير إلى قدر يسير؛ لتيسير المراد وأترك الباقي للقارئ الباحث ذي نظر ثاقب، ودراسة عميقة، وهمة رفيعة.

(١) ذكر في "الدر المختار"^(١): أن الإمام الزيلعي جزم بجواز صدقة التطوع للحريبي.

فكتب عليه في "الجد"^(٢): (سبحان الله! بل صرح بتحريمه).

(٢) نقل الشامي^(٣) عن "المحيط": (ذكر محمد في "السير الكبير": لا بأس للمسلم أن يعطي كافراً حربياً أو ذمياً وأن يقبل الهدية منه).

نبه عليه في "الجد"^(٤) بقوله: (سيأتي في الوصايا، ص ٦٤٣: أنها عبارة "شرح السير الكبير" للسرخسي، لا كلام محمد).

(٣) زوج الولي البكر البالغة وبلغها الخبر، فهل يشترط بعد علمها بالزوج أن تعلم قدر المهر أيضاً؟ هنا قولان، وكتب العلامة الشامي^(٥) هنا ما يأتي، وعزاه

(١) "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٥/٦.

(٢) انظر المقولة [١٩٣٤] قال: أي: "الدر": لكن جزم الزيلعي بجواز التطوع.

(٣) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٥/٦، تحت قول "الدر": لكن جزم الزيلعي بجواز التطوع له.

(٤) انظر المقولة [١٩٣٦] قوله: ذكر محمد في "السير الكبير".

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.

إلى "البحر الرائق" عن الزيلعي: (قلت: وعلى القول باشتراط تسميته يشترط كونه مهر المثل، فلا يكون السكوت رضاً بدونه كما في "البحر" عن الزيلعي).
وكتب عليه في "جدد الممتار"^(١): (سبحان الله! نصّ في "البحر"، ص ١٢١، ج ٣: أنه فرع في "التبيين" (للإمام الزيلعي. ١٢ م) على عدم الاشتراط أنه إن سمّاه يشترط أن يكون وافراً، وهو مهر المثل حتّى لا يكون السكوت رضاً بدونه اه. نعم! ذكر قبله تفريع المسألة على القول بالاشتراط، وهو الذي نقله المحشّي عن "البحر"، لكن لم يعزه "البحر" إلى الزيلعي ولا إلى أحد، إنّما الذي عزاه للزيلعي ما جعله حادثة الفتوى، ثمّ إنّ "البحر" لم يقرّ تفريعه على القول بالاشتراط، بل استشكله بما لا مردّ له، ونقل المحشّي ثمّ في "منحة الخالق" جوابه عن "رمز الحقائق"، وقد رددنا عليه هناك وأيضاً نقل المحشّي ثمّ عن "النهر" عن "الفتح" جواب إشكال "البحر": أن المسألة مفرّعة على القول الثاني أي: عدم الاشتراط دون الأوّل، فسبحان من لا ينسى).

(٤) صوّر العلامة الشامي^(٢) مسألة من تعليق الطلاق، وقال فيها: (تطلق واحدة قضاءً وثنيتين تنزّهاً).

فرقم عليه الشيخ الإمام أحمد رضا^(٣): (أقول: هذه زلة من قلم الفاضل المحشّي، وكم من فرق بين حكم الديانة والتنزّه كما سنوضحه في مسألة

(١) انظر المقولة [٢٣٨٠] قوله: كما في "البحر" عن الزيلعي.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الصريح، ٢٦٥/٩، تحت قول "الدرّ: بتّى على الأقلّ".

(٣) انظر المقولة [٢٨٠٠].

التعليق، صـ ٨٣٢، فالوجه أن يقال: يحمل الأوّل على الحكم والفتوى، والثاني على التنزّه والتقوى).

(٥) ذكر في كتب الفقه: أن الطلاق يقع إذا أضيف إلى المرأة أو إلى جزء منها يعبر به عن الكلّ، وفرّعوا على هذا الأصل وقوع الطلاق بإضافته إلى الفرج، وعدم الوقوع بإضافته إلى اليد؛ لوجود التعبير بالأوّل عن الكلّ وعدم ذلك في الثاني، فأورد عليه الإمام المحقق ابن الهمام إيراداً، وأجاب عنه العلامة الشامي كما يلي^(١): (أورد في "الفتح": أنه إن كان المعتبر اشتهار التعبير يجب أن لا يقع بالإضافة إلى الفرج، أي: لعدم اشتهار التعبير به عن الكلّ، وإن كان المعتبر وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد بلا خلاف؛ لثبوت استعمالها في الكلّ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] أي: قدّمت، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلّم: ((على اليد ما أخذت حتّى تردّ)) اه. قلت: قد يجاب بأنّ المعتبر الأوّل، لكن لا يلزم اشتهار التعبير به عن الكلّ عند جميع الناس، بل في عرف المتكلّم في بلده مثلاً، فيقع بالإضافة إلى اليد إذا اشتهر عنده التعبير بها عن الكلّ، ولا يقع بالإضافة إلى الفرج إذا لم يشتهر، ثمّ رأيت في كلام "الفتح" ما يفيد ذلك).

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الصريح، ١٨٢/٩-١٨٣، تحت قول "الدرّ: وكذا الاست.

كتب الإمام أحمد رضا قدس سره على هذا الجواب ما يأتي^(١): (أقول: العبد الضعيف لا يحصل هذا الجواب، ولا يظهر له مساس بالإيراد، فإنّ المحقق رحمه الله تعالى لا ينكر أنّ المدار العرف، وأن لو تعورف التعبير عن الكلّ عند قوم باليد - بل الأصبع أو الأئمة - يقع بها لا شك إذا كان الحالف من أولئك القوم، وإنّما الشأن في وقوع ما يقتضي الوقوع بلفظ الفرج دون اليد، فإنّ النظر إلى الواقع لا يفيد الفرق بينهما؛ إذ لم يشتهر التعبير بالفرج أيضاً عن الكلّ كاليد، وقد وقع التعبير في الجملة باليد أيضاً كالفرج، فقول العلماء بالوقوع في الفرج وعدمه في اليد محتاج إلى الفرق، هذا معنى الإيراد، والجواب لا بمسّه أصلاً كما لا يخفى.

ولعلّ الأمر - والله تعالى أعلم - أنّ التعبير عن الكلّ بالفرج كان متعارفاً في زمن الأئمة ثمّ انقطع ذلك العرف، والتعبير باليد لم يتعارف - كما هو الآن - فجاء الحكم منقولاً بالفرق كما كان مقتضى العرف إذ ذاك وإن كان النظر عدم الوقوع فيهما نظراً إلى العرف الحادث، فليتأمل).

لا يخفى على الناظر العارف ما في كلام "الجدّ" من وثاقة ووضوح، وما في حلّه من إقناع وإيضاح مع إبانة الحكم للتعبير بهما في عصر الأئمة وفي العصر الراهن، ورغم ذلك لم يُبد الشيخ رحمه الله تعالى قوله في صورة القطع واليقين تواضعاً لأهل العلم، ونظراً إلى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ وتأدّباً مع الفقهاء الكرام.

(١) انظر المقولة [٣٢٢٩].

(٦) في المتن والشرح^(١): ((لو زوج بنته البالغة) العاقلة (بمحضر شاهد واحد جاز إن) كانت ابنته (حاضرة)؛ لأنها تجعل عاقدة (وإلا لا)).

في "رد المختار"^(٢) نقلاً عن الطحطاوي عن أبي السعود: (أي: وإن لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذاً بل موقوفاً على إجازتها كما في "الحموي"؛ لأنه لا يكون أدنى حالاً من الفضولي، وعقد الفضولي ليس بباطل).

علق عليه في "جد الممتار"^(٣) ما يلي: (أقول: هذا باطل قطعاً، وكيف يصحّ النكاح مع شاهد واحد، أو كيف يتوقف ما لم ينعقد، أم كيف يجعل العاقد نفسه شاهداً؟ وقد نصّوا قاطبة على خلافه، ولو صحّ أن يكون العاقد أحد الشاهدين لما احتيج إلى حضور الأب في المسألة الأولى ولا حضور المرأة في المسألة الأخرى، فهذا إبطال للأصل المبتنى عليه تلك المسائل).

ثم نبّه أن زلة القلم صدرت من العلامة الطحطاوي، لا من أبي السعود ولا من السيد الحموي، وحقّق الأمر، فليراجع إليه.

(٧) في "القنية" - كما ذكر الشارح ملخصاً والشامي كاملاً^(٤) -: (قلت: وفي زماننا بعد فتنة التثّر العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها وأجروا

(١) "الدر"، كتاب النكاح، ٨٥/٨-٨٦.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨٥/٨، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٣) انظر المقولة [٢٢٧٦] قوله: (وإلا لا) أي: وإن لم تكن حاضرة.

(٤) "الدر" و"رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبيّ والمجنون ليسا... إلخ، ٦٥١/٨، تحت قول "الدر": ولو استولى عليها الزوج.

أحكامهم فيها كـ "خوارزم" و"ما وراء النهر" و"خراسان" ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر، فلو استولى عليها (على امرأته) الزوج بعد الردة يملكها، ولا يحتاج إلى شرائها من الإمام، فيفتى بحكم الرقّ حسماً لكيد الجهلة ومكر المكرّة على ما أشار إليه في "السير الكبير".

في "جدّ الممتار"^(١): (أقول: ما ذكره فيه وقفتان، الأولى جعله الدار دار حرب بمجرد إجراء أحكام الكفر مع أنّ الدار عند الإمام تبقى دار الإسلام ما بقي فيها حكم من أحكام الإسلام. والثانية حكم التملك بمجرد استيلاء الزوج عليها، وهما في دار حرب عنده فكيف يملك ما لم يحرز بدار الإسلام؟ كتب المذهب طافحة بذلك وانظر ما في "الهداية" في باب الغنائم وما فيها، وفي "فتح القدير" و"الدرّ المختار" قبيل باب استيلاء الكفار).

أكتفي بهذا القدر، وانظروا حواشي الأرقام التالية: ٢١٦^(٢)، ٣٣١^(٣)،

٣٣٤^(٤)، ٣٣٥^(٥)، ٣٧٦^(٦)، ٤٢٠^(٧)، ٥١٤.....

(١) انظر المقولة [٢٦٨٢] قوله: وفي زماننا بعد فتنة التّـر... إلخ.

(٢) انظر المقولة [٢٠٥٦] قوله: بدليل عدم وجوب الكفّارة هنا ووجوبها في القتل الخطأ.

(٣) انظر المقولة [٢١٧٦] قوله: فإن أخذه أحد بعد الإباحة ملكه.

(٤) انظر المقولة [٢١٧٩] قوله: يكون طرحه إباحة بدون تصريح.

(٥) انظر المقولة [٢١٨٠] قوله: يكون طرحه إباحة بدون تصريح، وآه... إلخ.

(٦) انظر المقولة [٢٢٢١] قوله: وكذا ينافيه عموم قوله تعالى:

(٧) انظر المقولة [٢٢٦٨] قوله: قال قاضي خان.

.....^(١٢)، ٥٣٦^(٣)، ٥٧٦^(٣)، ٥٧٩^(٤)، ٦٧٨^(٥)، ٦٨٧^(٦)، ٩٢٤^(٧)، ١٠٧٠^(٨)، ١١٥٣^(٩).

(٤) حل إشكالات ودفع إيرادات:

(١) أثبت العلامة الشامي ركافة في عبارة لـ "الدر المختار"، وحقّق الإمام أحمد رضا أنّها لا ركافة فيها أصلاً، وإليكم التفصيل:

في المتن والشرح^(١٠): ((وافترضها (أي: الزكاة. ١٢ محمد أحمد) عمري)) أي: على التراخي، (وقيل: فوري) أي: واجب على الفور (وعليه الفتوى)).

قال الشامي^(١١): (قوله: "أي: واجب على الفور" هذا ساقط من بعض النسخ وفيه ركافة؛ لأنّه يؤول إلى قولنا: افترضها واجب على الفور مع أنّها فريضة محكمة بالدلائل القطعية).

(١) انظر المقولة [٢٣٦٥] قوله: فقالا: لا يكون رضا.

(٢) انظر المقولة [٢٣٨٨] قوله: زاد في "النهر": ولهذا عدّوه في مسائل السكوت.

(٣) انظر المقولة [٢٤٣١] قوله: لتصرّيحهم بعدم اللّحاق في عدّة خيار العتق، والبُلوغ.

(٤) انظر المقولة [٢٤٣٤] قوله: فإنّه طلاق.

(٥) انظر المقولة [٢٥٣٩] قال: أي: "الدر": (ويجب مهر المثل في نكاح فاسد).

(٦) انظر المقولة [٢٥٤٨] قوله: والحاصل: أنّه لا فرق بينهما في غير العدّة.

(٧) انظر المقولة [٢٧٩١].

(٨) انظر المقولة [٢٩٣٨].

(٩) انظر المقولة [٣٠٢٣].

(١٠) "الدر"، كتاب الزكاة، ٤٦٢/٥.

(١١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، ٤٦٢/٥، تحت قول "الدر": واجب على الفور.

قال الإمام أحمد رضا^(١): (بل لا ركافة أصلاً، جعلتموه تفسير "فوري" وإنما هو تفسير الجملة أي: افتراضها فوري أي: هو - أي: أداؤها - واجب على الفور، فأشار بتذكير الضمير إلى أن المراد بالركافة في قوله: (افتراضها) هو أداؤها؛ إذ هو الفعل الموصوف بالافتراض وبإتيان واجب أن المراد بالافتراض في هذا القول الوجوب؛ لأنه لا يفترض الأداء فوراً بالإجماع بمعنى كون التعجيل واجباً بالدليل القطعي، فله در الشارح المدقق ما أمهره^(١)).

(٢) عدّ العلامة الحلبي من أقسام الأرض أرضاً مباحة وهي ما لا يكون عشرياً ولا يكون خراجياً كما نقل عنه العلامة الشامي^(٢) مفصلاً، ثم أورد: بأن قوله: إن المباح لا يكون عشرياً ولا خراجياً فيه نظر؛ لما صرح به في "الخاتمة" و"الخلاصة" وغيرهما من أن أرض الجبل الذي لا يصل إليه الماء عشرية.

وأزاح الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى هذا الإيراد بصراحة جليّة ووضوح باهر كاتباً^(٣): (أقول: بل لا نظر، فإنها ما لم تزرع لا يجب فيها عشر ولا خراج، وإذا زرعت فقد أحيب وملكت، فلم تبق مباحة، ومراد "الخاتمة" و"الخلاصة" أن من زرع شيئاً من الجبل الذي لا يصل إليه الماء ففيه العشر، لا أن الجبل فيه العشر مطلقاً وإن لم يوجد هنا زرع ولا شيء، وسيأتي للمحشي ص ٧٨: أن المراد أنه لو استعمل فهو عشري، وبه يصرّح آخر ص ٧٣، فهذا هو الجواب

(١) انظر المقالة [١٨٤٣] قوله: وفيه ركافة.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب الركاز، ٧/٦، تحت قول "الدر": في أرض خراجية... إلخ.

(٣) انظر المقالة [١٩١٧] قوله: فيه نظر؛ لما صرح به في "الخاتمة"... إلخ.

عن النظر، وسيذكر أيضاً صـ ٣٩٤، ج ٣: أنهم صرّحوا بأنّ المفاوز والجبال ليست عشرية، ولا خراجية).

(٣) قال في المتن - يذكر جنابة يجب بها تصدّق نصف صاع من برّ - : (أو حلق أقلّ من ربع رأسه)، فأورد عليه الشامي^(١) نقلاً عن "البحر" بأنّه أطلق وجوب نصف الصاع في كلّ ما قلّ عن ربع الرأس مع أنّ فيه تفصيلاً، فالمتن يحمل اشتباهاً ونصّه هذا: (ظاهره كـ "الكنز" أنّ الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة، لكن في "الخانية": إن نتف من رأسه أو أنفه أو لحيته شعرات فلكلّ شعرة كفّ من طعام، وفي "خزانة الأكمّل": في خُصلة نصف صاع، فظهر أنّ في كلام المصنّف اشتباهاً؛ لأنّه لم يبيّن الصدقة ولم يفصلها).

علّق عليه الإمام أحمد رضا قائلاً: (ما هو ظاهر المتون صرّح به ملك العلماء في "البدائع"، والتمرتاشي، وعزاه في "شرح الباب" لقاضي خان أيضاً، ولعلّه في "شرحه" لـ "الجامع الصغير"، ونقله في "البحر" عن "المحيط"، فأبيّ اشتباه في المتون؟)، ظهر من هذا الجواب أنّ هذا البيان كما يوجد في "الكنز" و"التنوير" يوجد في عامّة المتون، وليس مقتصرّاً على المتون فقط بل أقرّه عليه الشارحون حتّى صرّح به ملك العلماء في "البدائع"، وقاضي خان أيضاً، فالذي ذكره في "الخانية" التي هي من الفتاوى لا يعدل ما في المتون، وما أقرّته الشروح، فالمعتمد هو الحكم الذي ذكرته المتون، ولا يرجع إلى ما يخالفه.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٥٣/٧، تحت قول "الدرّ": أو أقلّ من... إلخ.

ولا يخفى على الناظر البصير ما يتجلى في كلمات الشيخ القصيرة الرجيزة من سعة اطلاعه، ودقة نظره، وقوة محاكمته، وقدرة فصله حين الخلاف، وكمال حذقه في مبادئ الإفتاء، ورسم المفتي.

(٤) أكثر مدة الحمل ستان وأقلها ستة أشهر بالاتفاق بين الإمام وصاحبيه، وأقل مدة الرضاع الواجب حولان، وأكثرها حولان ونصف عند الإمام، وعند صاحبيه حولان فقط، واستدلوا لمذهب الإمام بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥] أي: مدة كل منهما ثلاثون شهراً، لكن مدة الحمل انتقصت إلى حولين فقط؛ لقول عائشة رضي الله تعالى عنها: ((لا يبقى الولد أكثر من سنتين))، وهو في حكم المرفوع؛ لأن مثله لا يعرف إلا سماعاً، والآية مؤولة؛ لتوزيعهم الأجل على الأقل والأكثر فلم تكن دلالتها قطعية حتى يطرح بمقابلتها خبر الواحد.

وأورد الإمام ابن الهمام في "فتح القدير" على الاستدلال المذكور إيرادين: أحدهما: أنه يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملاً في إطلاق واحد، في مدلول ثلاثين، وفي أربعة وعشرين، وهو جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد. ثانيهما: أن أسماء العدد لا يتجاوز بشيء منها في الآخر؛ لأنها بمنزلة الأعلام في مسمياتها، وأجاب العلامة الرحمتي عن الإيراد الأول بأن حمله وفصالة مبتدآن وثلاثون خبر عن أحدهما، أي: الثاني، وحذف خبر الآخر، فأحد الخبرين مستعمل في حقيقته، والآخر في مجازه فلا جمع في لفظ واحد.

وأضاف الإمام أحمد رضا إلى هذا الجواب ما يأتي^(١) حتى ارتفع الإيرادان معاً: (أقول: على أننا لا نقول بالتأويل أعني: إرادة أربعة وعشرين من ثلاثين بل بالتخصيص، وذلك أن الآية ظنية فجاز تخصيصها بخبر الواحد، وحينئذ يرتفع الإيرادان من رأس).

يعني: إذا قلنا بالتجوز وإرادة أربعة وعشرين من لفظ ثلاثين يتوجه الإيراد بالجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد، وبالتجوز في أسماء العدد، ويحتاج إلى ما أجاب به الرحمتي، لكن إذا قلنا بالتخصيص لم يتوجه أحد من الإيرادين، نعم! يتوجه أن الآية كيف يسوغ تخصيصها بخبر الواحد؟ فإن الآية قطعية والخبر ظني، فندفعه بأن الآية ليست بقطعية في معناها؛ لتدخل الاحتمال فيه، وإذا تحولت إلى الظنية قاومها خبر الواحد، وأمكن به التخصيص فيها، ولا يخفى على القارئ الفطن الذكي ما في جواب "الجد" من وثاقة الكلام، ورصانة الحجّة، ومثانة الاستدلال، ووجازة القول، ووضوح البيان.

(٥) قال من مال إلى ترجيح قول صاحبين: إن دليلهما قوي كما نقل العلامة الشامي^(٢) عن "البحر الرائق" لابن نجيم: (ولا يخفى قوة دليلهما، فإن قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرَضِعَنَّ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] يدل على أنه لا رضاع بعد التمام، وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا

(١) انظر المقولة [٢٦٩٤] قوله: فلا جمع في لفظ واحد.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٦/٩، تحت قول "الدر": والأصح... إلخ.

وَتَشَاوُرْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴿البقرة: ٢٣٣﴾ فَإِنَّمَا هُوَ قَبْلَ الْهَوَلَيْنِ، بِدَلِيلِ تَقْيِيدِهِ
بِالتَّرَاضِي وَالتَّشَاوُرِ، وَبَعْدَهُمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا).

وَانْتَصَرَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ، فَدَافَعَ عَنْهُ قَائِلًا
مَا حَاصِلُهُ: أَنَّكُمْ إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا رَضَاعَ بَعْدَ التَّمَامِ، فَالرَّضَاعُ الْوَاجِبُ لَا يَتِمُّ
إِلَّا بِالْهَوَلَيْنِ إِجْمَاعًا (فَلَيْسَ لَهُمَا أَنْ يَفْطَمَا قَبْلَ الْهَوَلَيْنِ بِتَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ،
لِإِفْضَائِهِ إِلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ) وَإِذْ تَمَّ، وَلَا رَضَاعَ بَعْدَهُ كَمَا قُلْتُمْ، فَأَيُّ تَرَاضٍ
وَتَشَاوُرٍ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَمْرِ الْفَصَالِ؟ فَإِذَا حَمَلْتُمُ الْآيَةَ عَلَى هَذَا لَمْ تَبْقَ دَلِيلًا لَكُمْ.
ثُمَّ أورد على ما قال "البحر" من أَنَّ التَّرَاضِي وَالتَّشَاوُرَ قَبْلَ الْهَوَلَيْنِ،
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا بَعْدَهُمَا بِنَاءً عَلَى مَا اسْتَدَلَّ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرْضِعَنَّ
أُولَئِذْ هُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] من أَنَّ لَا رَضَاعَ بَعْدَ تَمَامِ الْهَوَلَيْنِ:

أقول: ذَهُولٌ عَنْ مَذْهَبِنَا الْأَصُولِيِّ أَنَّ لَا حُجَّةَ فِي الْمَفْهُومِ.

فَإِنَّهُ أَخَذَ الْمَفْهُومَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرْضِعَنَّ أُولَئِذْ هُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾
[البقرة: ٢٣٣] وَادَّعَى أَنَّ لَا رَضَاعَ بَعْدَهُمَا، وَبَنَى عَلَيْهِ أَنَّ مَا أَرشَدَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ
إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ التَّرَاضِي وَالتَّشَاوُرِ فَإِنَّمَا هُوَ قَبْلَ الْهَوَلَيْنِ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لَا حُجَّةَ فِي
مَفْهُومِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لِذَا يَقُولُ الشَّيْخُ: (وَمَاذَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَرَزَيْنَاكُمْ الْبَنَى فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَاتَبُوهُمْ إِنْ
عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ).

ثُمَّ هُنَا الرَّدُّ وَالْإِنْتِصَارُ، لَكِنْ بَقِيَ السُّؤَالُ أَنَّ الْإِرْشَادَ إِلَى التَّشَاوُرِ مَاذَا
يَعْنِي؟ وَأَيُّ فَائِدَةٍ لِقَيْدِ التَّرَاضِي وَالتَّشَاوُرِ فِي فَطَامِ الْوَلَدِ؟

فأجاب عنه الشيخ رحمه الله تعالى بما أفاض الله على خاطره الشريف من معني جليل، ونصّه ما يلي^(١): (وللقيدان فائدة جلية على ما يظهر للعبد الضعيف وهو أن الوجوب قد تمّ بالحولين، ولكن ربّما يكون أنفع للولد إبقاء الإرضاع إلى زمان قليل كشهر أو شهرين أو ستّة أشهر، والمرأة مظنة أن تستعجل الفصال؛ لما عليها في الإرضاع من المشاق، وكذلك الرجل؛ لأنّ الإرضاع يضرّ بجمال المرأة، ومع ذلك أودع الله في قلوبهما الشفقة التامة على الولد والنظر فيما هو أحسن له، والامّ أتمّ شفقة والأب أحسن نظراً، فأحبّ الله تعالى أن يكون الفصال بعدهما عن تراض منهما وتشاور؛ كي يتوفّر النظر للولد، فأشار بالتشاور إلى مراعاة قضية العقل وتدبّر عواقب الأمور، وبالتراضي إلى مراعاة جهة الشفقة، فإنّها تمنع الرضا بالتقصير فيما هو أحسن له، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم).

هذا، وليراجع للاستزادة من الشواهد إلى حواشي الأرقام التالية: ٣٣٣^(٢)،

٣٤٣^(٣)، ٦١٨^(٤)، ٩٦٣^(٥)، ٩٧٤^(٦)، ١٠٠٧^(٧)، ١١٤٢^(٨)، ١٢٢٨^(٩).

(١) انظر المقولة [٢٦٩٩] قوله: لا يحتاج إليهما.

(٢) انظر المقولة [٢١٧٨] قوله: أنّه لا يخرج مطلقاً... إلخ.

(٣) انظر المقولة [٢١٨٨] قوله: هذا يعني عن الشرط الذي قبله.

(٤) انظر المقولة [٢٤٧٦] قوله: وإنّما هو استظهار.

(٥) انظر المقولة [٢٨٣١].

(٦) انظر المقولة [٢٨٤٢].

(٧) انظر المقولة [٢٨٧٥].

(٨) انظر المقولة [٣٠١٢].

(٩) انظر المقولة [٣١٠٠].

(٥) سعة اطلاعه على الفقه ودقة نظره فيه:

لَمْ تَبْقَ سَعَةُ عِلْمِهِ وَدَقَّةُ نَظَرِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خَافَتَيْنِ عَلَى ذَوِي الْخَبَرَةِ وَالْبَصِيرَةِ مِنَ الْقُرَّاءِ الْكَرَامِ بَعْدَ مَا سَبَقَ مِنَ الْأُبْحَاثِ، وَسَيَأْتِي مَا هُوَ أَصْرَحُ وَأَجْلَى إِثْبَاتًا لِهَمَّا، وَلَكِنْ إِذْ جَرَى الْيَرَاعُ بِتَسْجِيلِ هَذَا الْعُنْوَانِ فَلَا عَلَيَّ لَوْ قَدَّمْتُ لَهُ شِبَاهِدَ خَاصَّةً، فَإِلَيْكُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ:

(١) فِي "الدَّرِّ الْمُخْتَارِ"^(١): (لَوْ افْتَرَقَا فَقَالَتْ: بَعْدَ الدَّخُولِ، وَقَالَ الزَّوْجُ: قَبْلَ الدَّخُولِ فَالْقَوْلُ لَهَا لِإِنْكَارِهَا سَقُوطَ نِصْفِ الْمَهْرِ).

إِيضاحُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ اخْتَلَفَا بَعْدَ افْتِرَاقِهِمَا، فَقَالَ الزَّوْجُ: وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ قَبْلَ أَنْ أَدْخَلَ بِهَا، وَفِي الْإِفْتِرَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفَ الْمَهْرِ، وَيَسْقُطُ النِّصْفُ الْبَاقِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: افْتَرَقْنَا بَعْدَ الدَّخُولِ وَيَجِبُ فِيهِ كُلُّ الْمَهْرِ فَيَقْبَلُ قَوْلَ الزَّوْجَةِ، وَأَبْدَى الشَّارِحُ عَلَيْهِ أَنَّ الزَّوْجَ يَدَّعِي سَقُوطَ نِصْفِ الْمَهْرِ، وَالزَّوْجَةُ تَنْكُرُهُ، وَالْقَوْلُ لِلْمَنْكَرِ كَمَا أَنَّ الْبَيِّنَةَ لِلْمَدَّعِي.

وَكُتِبَ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ الشَّامِي^(٢): (يَطْلُقُ الدَّخُولُ عَلَى الْوِطْءِ وَعَلَى الْخُلُوةِ الْمَجْرُودَةِ، فَلَوْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي الْوِطْءِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْخُلُوةِ لَمْ تَظْهَرِ ثَمَرَةٌ لِلْإِخْتِلَافِ).

(١) "الدَّرِّ"، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْمَهْرِ، ٤١١/٨.

(٢) "رَدُّ الْمُخْتَارِ"، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْمَهْرِ، مَطْلَبُ: فِي أَحْكَامِ الْخُلُوةِ، ٤١١/٨، نَحْتُ قَوْلَ "الدَّرِّ": فَقَالَتْ: بَعْدَ الدَّخُولِ، مُلْتَقِطًا.

أي: في الافتراق بعد الخلوة أيضاً يجب كلّ المهر، فلو اتّفقا على وقوع الخلوة يجب المهر كاملاً على قول كلّ منهما، ولا تظهر ثمة للاختلاف، لكن يكتب عليه الشيخ الإمام أحمد رضا^(١):

(أقول: نعم! تظهر في بعض أحكام ليست الخلوة فيها كالوطء، كالنزويج مثل الثّيبات، وحصول الإحصان، وملكه الرجعة بعد الطلاق إلى مرتّين، وهذا أقرب الكلّ، فلو طلقها بعد الخلوة فأقرّت بها وأنكر الوطء كان للاختلاف ثمة واضحة، نعم! لا يتمشّي تعليل الشارح فيما إذا اتّفقا على الخلوة).

أبدي العلامة الشامي أنّهما لما اتّفقا على وقوع الخلوة واختلفا في الوطء لا تظهر لاختلافهما آية ثمة، ونظر الشيخ رضي الله تعالى عنه أن الخلوة تخالف الوطء في بعض الأحكام، فتظهر في تلك الأحكام ثمة الاختلاف، فإذا وقعت الخلوة ولم يقع الوطء لا تنكح المرأة كالثّيبات وتختلف منهنّ أحكامها في الإذن وغيره، ويشترط لحصول الإحصان في حدّ الزنا أن يكون الوطء متحقّقاً بنكاح صحيح فلا يحصل الإحصان من وقوع الخلوة فقط، وإذا وقع الوطء ثمّ طلّقت واحدة أو ثنتين يملك الزوج أن يراجعها في العدة، وبصورة حصول الخلوة فحسب لا يملك الرجعة في العدة، وهذا الحكم أقرب بهذا الموضع من غيره من الأحكام، فإنّ الافتراق بسبب الطلاق وعدم ملك الزوج الرجعة بصورة الخلوة، وملكه الرجعة بصورة الوطء أوضح اتّصلاً بمسألة الاختلاف المذكور بعد الافتراق، وأقرب مناسبة لها، ورغم ذلك لم يلتفت فكر العلامة الشامي إليه.

(١) انظر المقولة [٢٥٣١] قوله: لم تظهر ثمة للاختلاف.

نعم! ما أبدى الشارح رحمه الله تعالى من العلة لقبول قول الزوجة لا يجري حين اتفاقهما على الخلوة، فإن الزوج إذا أقرّ بالخلوة ألزم على نفسه المهر كاملاً، وليس منه دعوى سقوط نصف المهر، ولا من المرأة إنكار السقوط، وتأكد المهر كاملاً على قوليهما مع اختلافهما في الوطاء، فتعليقه قاصر عن الإحاطة بحكم الاختلاف في الدخول بالمعنيين، ويقتصر على الدخول بمعنى الوطاء فقط.

(٢) تثبت حرمة الرضاع بلبن امرأة خلط بماء أو دواء إذا غلب لبن المرأة أو استويا، لكن اختلف في تفسير الغلبة فروي عن محمد الاعتبار بتغير ذات اللبن، وعن أبي يوسف بتغير الطعم واللون لا بتغير أحدهما، وحاول "الدر المنقش" التوفيق بين القولين باعتبار الغلبة بالأجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طعم أو لون أو ريح، وأفاد في "السراج الوهاج" ترجيح قول ثالث، وهو اعتبار تغير أحد الأوصاف، لكن انتقد في "جد الممتار" على محاولة التوفيق، وعلى ترجيح القول الثالث كليهما، ورجح قول محمد بما لا مردّ له، فكتب^(١) على قول الشامي: (ووفق في "الدر المنقش" ... إلخ):

(أقول: أيّ مساغ للتوفيق مع أن الرواية عن الإمامين في شيء واحد، وهو الدواء) اهـ.

أما تحقيق أن الروایتين في الدواء، فيتضح مما نقل في "جد الممتار"^(٢) من العبارات التالية: (في "الخانية": ثمّ فسّر رحمه الله تعالى فقال: إن لم يغيّر الدواء

(١) انظر المقولة [٢٧٠٦] قوله: فسرها محمد في الدواء بأن يغيّره... إلخ.

(٢) انظر المقولة [٢٧٠٥] قوله: فسرها محمد في الدواء... إلخ.

اللبن تثبت الحرمة، وإن غيّر لا تثبت، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن غيّر طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً، وإن غيّر أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً اهـ. وفي "مجمع الأئمة": الغلبة في الجنس بالأجزاء، وفي غيره إن لم يغيّر الدواء اللبن تثبت الحرمة عند محمد، وإن غيّر لا، وقال أبو يوسف: إن غيّر طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً، وإن غيّر أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً كما في "الكفاية" اهـ. ثم حقق مناط التحريم، ورجّح به قول محمد، وردّ على ترجيح "السراج الوهاج" ونصّه هذا^(١): (إنّ مناط التحريم هو التغذي باللبن شرباً، قال في "الدرر": إنبات اللحم وإنشاز العظم هو المعتبر في الباب اهـ. وقال في "الفتح": التغذي مناط التحريم اهـ. وأمّا الشرب فلأنّ التحريم متعلّق بالرضاع ولا يطلق إلّا على ما يشرب لا ما يؤكل، وبه ظهر أنّ الراجح قول محمد، ولذا قدّمه في "الحانية"، وهو إنّما يقدّم الأظهر الأشهر، فلا يعارضه ما في "الهنديّة" عن "السراج الوهاج" مما يفيد ترجيح القول الثالث: أنّ المعتبر بجرّد تغيّر أحد الأوصاف... إلخ، كيف ولو حلب قدر رطل من لبن امرأة ومزج بسكّر كما هو معتاد في ألبان البهائم، وشيب بشيء من زعفران، فلا شك أنّ الأوصاف جميعاً تغيّرت، ولا يسوغ لأحد أن يقول بعدم التحريم به إن سقى صبيّاً، كيف ولم يشرب إلّا اللبن، والسكّر والزعفران تابعان، ولم يخرجاه عن سيّلانه ولا عن التغذي به وإنباته اللحم وإنشازه العظم، فتحرّر بحمد الله تعالى أنّ الراجح قول محمد وأنّ معناه خروج اللبن عن لبنيته، وأنّ خروجه عنها بزوال السيّلان أو انكسار قوة التغذي) اهـ ملخصاً.

(١) انظر المقولة [٢٧٠٥] قوله: فسرها محمد في الدواء... إلخ.

(٣) صريح الظهار لا بدّ فيه من ذكر العضو، مثل: أنت عليّ كظهر أمي، وقوله: أنت عليّ مثل أمي من الكنايات، فإن نوى به برّاً، أو ظهاراً، أو طلاقاً صحّت نيّته ووقع ما نواه، قال في "البحر": وإذا نوى به الطلاق كان بائناً، وإن نوى الإيلاء فهو إيلاء عند أبي يوسف وظهار عند محمد، والصحيح أنّه ظهار عند الكلّ اه، مختصراً. وقال الخير الرملي: وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون ظهاراً^(١).

يظهر من كلام العلامة الرملي: (ينبغي أن يكون ظهاراً) أنّه أبدى هذا الحكم تفقّها، ولم يجد له تصريحاً في كتب الفقه وأبان الشيخ في "جدّ المختار" أنّه مصرّح به في "فتاوى الإمام قاضي خان"، وإليكم نصّه^(٢): (قلت: ظاهره أنّه تفقّه غير منقول، وفي "الهندية" عن "الخانية": إن نوى التحريم اختلفت الروايات فيه، والصحيح أنّه يكون ظهاراً عند الكلّ).

(٤) ذكر في المتن صحّة النكاح بحضور شاهدين أعميين، وكتب عليه الشامي^(٣): (كذا في "الهداية"، و"الكنز"، و"الوقاية"، و"المختار"، و"الإصلاح"، و"الجوهرة"، و"شرح النقاية"، و"الفتح"، و"الخلاصة"، وهو مخالف لقوله في "الخانية": ولا تقبل شهادة الأعمى عندنا؛ لأنّه لا يقدر على التمييز بين المدّعي والمدّعى

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الظهار، مطلب: بلاغات محمد رحمه الله مسنده، ١٥٢/١-١٥٣، تحت قول "الدرّ": لأنّه كناية.

(٢) انظر المقولة [٢٩٧٢].

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨١/٨-٨٢، تحت قول "الدرّ": أو أعميين.

عليه والإشارة إليهما، فلا يكون كلامه شهادة، ولا يتعقد النكاح بحضرته اهـ.
والمختار ما عليه الأكثر، "نوح".

فرأى العلامة نوح أفندي أن قاضي خان يخالف الأكابر في صحة النكاح بحضور أعميين، واحتاج إلى إبداء الترجيح بقوله: (والمختار ما عليه الأكثر)، وأقر كلامه العلامة الشامي، لكن كتب عليه الإمام أحمد رضا في "جد الممتار"^(١): (أقول: قد نصّ في "الخاتية" نفسها من كتاب النكاح فصل شرائطه: أن الشاهد فيه كلّ من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه، فيصحّ بشهادة الفاسقين والأعميين) اهـ.

فنظراً إلى نصّ "الخاتية" هذا لم يبق من قاضي خان خلاف الأكثرين، ولا حاجة إلى الترجيح، وقوله هذا في نفس كتاب النكاح وفصل شرائطه يترجّح على قوله الآخر الذي أبداه في موضع آخر استطراداً، ويتراءى لي أنّه هناك بصدد بيان قبول الشهادة، وهنا في فصل الشرائط يذكر صحة النكاح وصحة تحمّل شهادته من الأعمى، فله أهلية التحمّل، وليس أهلاً لأداء الشهادة، ولأنّ تقبل شهادته، أمّا قوله: (ولا يتعقد النكاح بحضرته)، فلعلّه سبق قلم من الناسخ، وصوابه: (يتعقد النكاح بحضرته)، والله تعالى أعلم. وبالجملة مما لا ريب فيه أنّه هناك مستطرد في ذكر انعقاد النكاح بحضرته، وهنا مصرّح، متصدّ لإبانة شرائط النكاح، فإذا بحث أحد عن رأيه في هذا الحكم ليس له أن يعتبر من رأيه في انعقاد النكاح غير ما صرّح به في فصل شرائطه.

(١) انظر المقولة [٢٢٧٣] قوله: والمختار ما عليه الأكثر.

وليراجع للاستزادة من الشواهد إلى حواشي الأرقام التالية: ٥٣٥^(١)، ٥٦٧^(٢)، ٦٣٤^(٣)، ٨٨٥^(٤).

(٦) تقديم مسائل فأتت في الشرح والحاشية وتبين المبهم والمشكل منهما: تجدون لذلك شواهد متوافرة، وأقدم هنا عدداً منها، وأشير إلى عدد لتسهيل المراجعة، ثم الباحث والكتاب.

(١) في "كنز الدقائق": (ولو زوّج طفله غير كفء أو بغين فاحش صحّ، ولم يجز ذلك لغير الأب والجد).

قال الشامي^(٥): (ومقتضاه أن الأخ لو زوّج أخاه الصغير امرأة أدنى منه لا يصحّ، وفيه ما مرّ عن "الشرنبالية": من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سيأتي في بابها أيضاً، وقدّمنا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضاً، وقد راجعت كثيراً فلم أر شيئاً صريحاً في ذلك).

في "جدّ الممتار"^(٦): (أقول: الشيء الصريح في هذا ما في "الخيرية" عن "البحر" من قوله: فظاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفاً بسوء الاختيار

(١) انظر المقولة [٢٣٨٧] قوله: زاد في "النهر".

(٢) انظر المقولة [٢٤٢١] قوله: فلم أر شيئاً صريحاً في ذلك.

(٣) انظر المقولة [٢٤٩٢] قال أي: "الدر": فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله... إلخ.

(٤) انظر المقولة [٢٧٥٢].

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهم: هل للعصبة تزويج... إلخ، ٢٣١/٨،

تحت قول "الدر": لا يصحّ النكاح من غير كفء.

(٦) انظر المقولة [٢٤٢٢] قوله: فلم أر شيئاً صريحاً في ذلك.

لَمْ يَصَحَّ عقده بأقلّ من مهر المثل، ولا بأكثر في الصغير بغبن فاحش، ولا من غير الكفء فيهما سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لا... إلخ. وكأصرح شيء كلام "الخانبة" حيث يقول: إذا زوّج الرجل ابنه امرأة بأكثر من مهر مثلها، أو زوّج ابنته الصغيرة بأقلّ من مهر مثلها أو وضعها في غير الكفء، أو زوّج ابنه الصغير أمةً أو امرأةً ليست بكفء له جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال صاحبه رحمهما الله تعالى: لا يجوز، وأجمعوا على أنّه لا يجوز ذلك من غير الأب والجدّ ولا من القاضي.

وأين شيء فيه كلام "الهندية"، إذ قال: لو زوّج ولدة الصغير من غير كفء بأن زوّج ابنه أمةً أو ابنته عبداً، أو زوّج بغبن فاحش بأن زوّج البنت ونقص من مهرها، أو زوّج ابنه وزاد على مهر امرأته جاز عند أبي حنيفة، "تبين". وعندهما لا تجوز الزيادة والخطّ إلاّ بما يتغابن الناس فيه، قال بعضهم: فأما أصل النكاح فصحيح، والأصحّ أنّ النكاح باطل عندهما، "كافي". والخلاف فيما إذا لم يعرف سوء اختيار الأب، أمّا إذا عرف فالنكاح باطل إجماعاً، وكذا إذا كان سكران، "السراج الوهاج" اهـ. ملخصاً.

(٢) قال الشامي^(١) بصدد بيان أنّ مهر مثل المرأة مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها: (ولم أر حكم ما إذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب أبيها مع اختلاف

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في بيان مهر المثل، ٤٦٠/٨، تحت قول "الدر": ومفاده اعتبار الترتيب.

مهرهما هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر؟ وينبغي أن كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فإنه يصح لقلة التفاوت).

وقال العلامة أحمد رضا في "جد المhtar"^(١): (أقول: ولعل هذا فرض لا يوجد، فالمساواة في جميع الأمور المعتبرة من السن، والجمال، والمال، والعقل، والدين، والعلم، والأدب، والخلق كالحال العادي في شخصين فضلاً عن ثلاثة، وإنما يعتبر الأقرب فالأقرب، ولا شك أن إحداها تكون أقرب وأشبه على ما هو المعتاد).

(٣) الحضانة حق الأم، لكنّها لو كانت فاسقة لا يثبت لها هذا الحق، ويبحثوا في أن أي فسق يمنع حق الحضانة؟ وأقر "النهر الفائق" كلامه على أن الميراث فسق يضيع به الولد، وفرّع عليه العلامة الحلبي ما يأتي ونقله الشامي^(٢): (وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولزم ضياعه انتزع منها، ولم أره).

وقال العلامة أحمد رضا: المسألة منصوص عليها بوجوها، وكلامه هذا^(٣): (أقول: استيلاء المحبة إما أن يبقى لها عقل تكليف أو لا؟ على الثاني لا شك في الأخذ منها، وهي داخلية في غير مأمونة من باب أولى، وعلى الأول فقد حرّم

(١) انظر المقولة [٢٥٦٨] قوله: لم أر حكم ما إذا ساءت المرأة.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الطلاق، باب الحضانة، مطلب: شروط الحضانة، ٤٣٢/١٠، تحت

قول "الدر": كما في "البحر" و"النهر" بحثاً.

(٣) انظر المقولة [٣٠٨٥].

الله تعالى عليها الاشتغال بالأعمال بحيث يضيع الولد، فإن كانت صادقة في محبة الله تعالى حفظت الولد في طاعة الله تعالى، وحينئذ لا معنى لإسقاط حقها في الحضانة، وإلا فهي فاسقة بإضاعته، ودخلت في قولهم: (فاجرة) فوجب النزع، وبالجملة فالمسألة منصوص عليها بوجوهها، والله الحمد).

(٤) في المتن والشرح: (قال لها: إن ولدت غلاماً فأنت طالق واحسدة، وإن ولدت جارية فأنت طالق ثنتين، فولدتهما ولم يدر الأول تلزمه طلبة واحدة قضاءً وثنان تنزهاً أي: احتياطاً؛ لاحتمال تقدم الجارية).

وفي "رد المختار" (١): (وفي "القهستاني": أي: ديانة، يعني: فيما بينه وبين الله تعالى، كما ذكره المصنف وغيره اهـ. قلت: ومقتضاه أنه إذا وقعت عليه طلبة أخرى يجب عليه ديانة أن يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة وإن كان القاضي لا يحكم عليه بذلك، بل يفتيه المفتي بذلك، ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم، لكن في "الهداية": والأولى أن يأخذ بالثنتين تنزهاً واحتياطاً، فتأمل).

قال العلامة أحمد رضا رحمه الله تعالى (٢): (أقول: تأملنا فوجدنا ما في "الهداية" هو الحق، فالفرق إنما هو فرق التقوى والفتوى، دون فرق الديانة والقضاء كما في شهادة مرضعة وحدها بالإرضاع، وفيه قال صلى الله تعالى عليه

(١) "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب التعليق، مطلب: اختلاف الزوجين في وجود الشرط، ٥٠٤/٩، تحت قول "الدر": وثنان تنزهاً.

(٢) انظر المقولة [١٩٥٥] قوله: إن أدى لدفع الخصومة لا تجزئه عن الزكاة، فتأمل.

وسلم: ((كيف وقد قيل)) كما في "الجامع الصحيح"، وقد نقل العلماء في المناقب سؤال من سأل زفر وشريكاً وسفيان وأبا حنيفة رحمهم الله تعالى عمّن شكّ في الطلاق فأفتى زفر وصدّقه الإمام أنّها امرأته كما في "الخيرات الحسان" وغيرها، فظهر الأمر وزال الإشكال، والحمد لله).

(٥) في المتن والشرح: (وتجب النفقة بأنواعها على الحرّ لطفله الفقير الحرّ). وفي "ردّ المختار"^(١): (قوله: "بأنواعها" من الطعام والكسوة والسكنى، ولم أر من ذكر هنا أجرة الطبيب وثمن الأدوية، وإنّما ذكروا عدم الوجوب للزوجة). وأبدى العلامة أحمد رضا: (أنّ ما كان من العلاج مقطوعاً به يجب على الأب القيام به ومؤونته عليه إن لم يكن للصبي مال، وما سوى ذلك لا يجب؛ لأنّه لا يجب عليه لنفسه فكيف يجب لعياله؟ ابدأ بنفسك ثمّ بمن تعمل) ونقل^(٢) هنا عبارات من كتب الفقه، منها ما في "الهندية" عن "الفصول العمادية": (والأسباب المزيلة للضرر تنقسم إلى مقطوع به كالماء والخبز، ومظنون كالفصد والحجامة والمسهل، وسائر أبواب الطبّ، وموهوم كالكيّ والرقية، أمّا المقطوع به فليس تركه من التوكّل، بل تركه حرام عند خوف الموت، وأمّا الموهوم فشرط التوكّل تركه؛ إذ به وصف رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب النفقة، مطلب في نفقة المطلقة، ٦٠٠/١٠، تحت قول "الدرّ": بأنواعها.

(٢) انظر المقولة [٣١٤٢].

المتوكلين، والمظنون ليس مناقضاً للتوكل، وتركه ليس محظوراً، بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الأحوال في حق بعض الأشخاص اهـ، ملخصاً.

ثم يكتب: (نعم! من يهرع لنفسه إلى كل دواء لأخف داء، وكذلك أكثر العوام، إن لم يداو ولده ولم يبال ما يقاسيه فلاحدى خلتين: إما بخل شديد -والبخل هلاك- أو عدم الرحمة على الولد، ولا تنزع إلا من قلب شقي، فليداو ولده؛ ليداوي نفسه من سبب الأسقام، فنسأل الله السلامة).

(٦) قال في "النهر الفائق" تفریباً على أن الكفاة تعتبر ديانة في العرب والعجم: (فليس فاسق كفناً لصالحة أو فاسقة بنت صالح معلناً كان أو لا على الظاهر).

قال العلامة الشامي^(١): (هذا استظهار من صاحب "النهر"، لا كما يتوهم من أنه ظاهر الرواية، فإنه قد صرح في "الخانية" عن السرخسي بأنه لم ينقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء، والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاة) اهـ.

وكتب العلامة أحمد رضا^(٢): (أقول: لا حاجة إلى الاستظهار، فقد قال في "الخانية": قال بعض مشايخ "بلخ" رحمه الله تعالى: الفاسق لا يكون كفناً لبنت الصالح معلناً كان الفاسق أو لم يكن، وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اهـ. وقال قبله: قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الفاسق إذا كان معلناً يخرج سكران لا يكون كفناً للصالحة من بنات الصالحين، وإن كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفناً لبنات الصالحين، وإن كان مستخفاً عند الناس لا يكون كفناً اهـ).

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاة، ٣٠٥/٨، تحت قول "الدر": على الظاهر.

(٢) انظر المقولة [٢٥٠٣] قوله: هذا استظهار من صاحب "النهر".

(٧) اتفقوا على أن الولي الأبعد يختار التزويج حين غيبة الأقرب، واختلفوا في حد الغيبة فاختر المصنّف تبعاً لـ "الكنز" أنها مسافة القصر، وقال في الشرح: اختار في "الملتقى": ما لم ينتظر الكفاء الخاطب جوابه، وتوجّه هنا سؤال أن المراد بالكفاء كفاء معيّن أو الكفاء مطلقاً؟ وتردّد فيه العلامة الشامي في "منحة الخالق" حاشية "البحر الرائق"، آخر صـ ١٣٥، واستظهر أن المراد المعين.

ورقم العلامة أحمد رضا ما يلي^(١): (أقول: ولعلّ التحقيق أن المراد بين بين، فلا يجب فوت الكفاء أصلاً، ولا يكفي فرت هذا الكفاء بعينه إذا كان هناك كفاء آخر يرضى بالانتظار، يرشدك إلى ذلك ما حقّق في "منحة الخالق"، آخر صـ ١٣٦ فيما إذا امتنع الولي الأقرب من تزويجه من هذا الكفاء لإرادته التزويج من كفاء آخر هذا، وقد قال في "الفتح" آخر صـ ٥٠: إن إثبات ولاية الأب بالنصّ لعلّة إحراز الكفاء إذا ظفر به للحاجة إليه؛ إذ قد لا يظفر بمثله إذا فات بعد حصوله اه. فهذا هو الفقه، فليلاحظ في الصّور جميعاً).

أرى أن فيما ذكرت من الشواهد تحت العنوان المذكور كفاية للناظر، وليراجع للاستزادة منها إلى ما يلي: ٢٦٤^(٢)، ٦٠٩^(٣)، ٦١٨^(٤)، ٦٥٣^(٥).

- (١) انظر المقولة [٢٤٧٣] قال: أي: "الدور": ما لم ينتظر الكفاء الخاطب جوابه.
- (٢) انظر المقولة [٢١٠٥] قوله: لم يذكر جواز خروجه لجماعة.
- (٣) انظر المقولة [٢٤٦٥] قوله: والظاهر أن سكوته هنا كذلك.
- (٤) انظر المقولة [٢٤٧٦] قوله: وإنما هو استظهار لأحد القولين وقد علمت.
- (٥) انظر المقولة [٢٥١٤] قوله: وقيل... إلخ.

٦٥٨^(١)، ٦٦٣^(٢)، ٩٤٦^(٣)، ١٠٨٧^(٤)، ١١٢٥^(٥)، ١٢١٣^(٦)، ١٢١٥^(٧)،
١٢١٦^(٨)، ١٢٦٣^(٩)، ١٢٨٠^(١٠)، وسيجد الباحث أكثر منها.

(٧) الزيادة في المراجع تأييداً أو إبانةً لما هو أهم وأوثق:

إنَّ صاحب "الجدّ" رحمه الله تعالى يزيد على المراجع التي ذكرت في "الدرّ المختار" و"ردّ المختار"، ولا يهدف إلى الزيادة والإكثار فحسب، بل يرمي إلى الزيادة حيث يرى حاجة إلى التأيد أو يرى فوات ما كان أهم وأوثق وأكثر اعتماداً مما ذكر، ولا يقدر على ذلك إلا من توسّع نظره في كتب الفقه الهامّة، وتعمّق فكره في محتوياتها وعُنِيَ بالاحتفاظ التام بمراتبها، ورزق التيقّظ المتسافر حين دراستها، وحين ذكر المراجع منها بأن يراعي المناسبة بين رتبة المطالب

(١) انظر المقالة [٢٥١٩] قوله: أو تزوّجها على حكمها.

(٢) انظر المقالة [٢٥٢٤] قال: أي: "الدرّ": أو قبول وليّ الصغيرة.

(٣) انظر المقالة [٢٨١٣].

(٤) انظر المقالة [٢٩٥٤].

(٥) انظر المقالة [٢٩٩٥].

(٦) انظر المقالة [٣٠٨٤].

(٧) انظر المقالة [٣٠٨٤].

(٨) انظر المقالة [٣٠٨٨].

(٩) انظر المقالة [٣١٣٧].

(١٠) انظر المقالة [٣١٥٤].

والمواد وبين رتبة المراجع والمصادر، وأقدم إليكم عدداً من شواهد خاصّة لهذا العنوان، وقد شهدتم وستشهدون غيرها بذيل سائر عناوين:

(١) زوّج الولي البكر البالغة وبلغها الخبر فثبوت إذنها بالدلالات المذكورة مشروط بأن تعلم الزوج، ولا يشترط علمها بالمهر، كتب في "الدرّ المختار": (وقيل: يشترط)، فكتب الشامي^(١): (أشار إلى ضعفه وإن قال في "الفتح": إنّه الأوجه؛ لأنّ صاحب "الهداية" صحّح الأوّل).

زاد هنا العلامة أحمد رضا في المراجع قائلاً^(٢): (وكذا في "الخلاصة"، و"البزازية"، و"الوقاية"، و"الإصلاح"، و"الملتقى").
ثمّ أيده بحديث وسيأتي إن شاء الله تعالى.

(٢) في مسألة الاشتراط بعلم المهر ذكر في "الدرر" تفصيلاً ونقل تصحيحه عن "الكافي"، كتب عليه في "الجد"^(٣): (وكذا صحّحه في "الكفاية" كما في "جمع الرموز"، وفي "الدراية" كما في "البحر").

لكن الكمال ابن الهمام ردّ ذلك في "الفتح" كما في "الدرّ المختار"، وقال الإمام أحمد رضا^(٤): (قد أجبتنا عنه على هامشه، فراجعه) أسفاً أنّ حاشية

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٨/٨، تحت قول "الدرّ": وقيل: يشترط.

(٢) انظر المقولة [٢٣٧٩] قوله: لأنّ صاحب "الهداية" صحّح الأوّل.

(٣) انظر المقولة [٢٣٨٥] قوله: أي: ناقلاً تصحيحه عن "الكافي".

(٤) انظر المقولة [٢٣٨٦] قوله: (ردّه الكمال) بقوله: وما ذكر من التفصيل.

الإمام (الخطية) على "فتح القدير" لم يتيسر لي المراجعة إليها، مع ذلك أرجو من الله الكريم التيسير والتوفيق فيما بعد.

(٣) ذكر محمد بن الشحنة في "منظومته": مصرف الضوائع وأموال لا وارث لها مصالح المسلمين، ونبه العلامة الشامي: (أنه يخالف ما في "الهداية" و"الزيلعي")، وقد حققه الإمام أحمد رضا كما نقلت^(١) في مبحثي الأول، ثم ذكر الشامي^(٢): أن مصرف ما لا وارث له من الأموال هم الفقراء العاجزون كما في "الزيلعي" وغيره.

وزاد هنا في "جد الممتار"^(٣) عدة مراجع كما يلي: (نحوه في "الهندية" آخر باب المصارف عن "شرح الطحاوي"، وفي "خزانة المفتين" آخر الزكاة برمز "طع" له أيضاً، وفي "البزازیة" آخر الفصل الثالث في العشر والخراج والجزية من كتاب الزكاة، وعنهما في زكاة "الفتاوى الأنقروية"، و"واقعات المفتين"، وفي سير "مجمع الأنهر" آخر فصل في أحكام الجزية، وفي "غنية ذوي الأحكام" آخر فصل الجزية من كتاب الجهاد عن "التبيين" وغيره).

(١) انظر ص ٨.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها، ٧١/٦، تحت قول "الدر": ورابعها فمصرفه جهات... إلخ.

(٣) انظر المقولة [١٩٢٥] قوله: كما في "الزيلعي" وغيره.

(٤) قوله: (شئت طلاقك أو رضيت طلاقك) صريح أو كناية؟ فيه خلاف، وجزم الزيلعي بأنه لا بدّ فيها من النية كما ذكره الخير الرملي، قال الشامي^(١): فيكون كناية؛ لأنّ الصريح لا يحتاج إلى النية.

وكتب الإمام أحمد رضا^(٢) على قوله: (جزم الزيلعي... إلخ): (وجزم في "الفتح" في (شئت) كما يأتي ص ٦٦٧، وبه جزم في "الخلاصة" ثمّ في "خزانة المفتين" في لفظة: (شئت)، أقول: لكن جزم في "خزانة المفتين" عازياً لـ "الخانية" بالوقوع من دون نية بخلاف قوله: (أردت طلاقك) حيث لا يقع ما لم ينو، والوجه فيه ظاهر).

(٥) في فروع باب الصريح من كتاب الطلاق في "الدرّ المختار": (قالت له: لست لي بزواج، فقال: صدقت، طلاق إن نواه، خلافاً لهما، ولو أكّده بالقسم أو سئل: ألك امرأة؟ فقال: لا، لا تطلق اتفاقاً وإن نوى). في "ردّ المختار"^(٣) على قوله: (لا تطلق اتفاقاً وإن نوى): (ومثله قوله: لم أتزوجك، أو لم يكن بيننا نكاح، أو لا حاجة لي فيك، "بدائع". لكن في "المحيط" ذكر الوقوع في قوله: "لا" عند سؤاله).

زاد في "جدّ الممتار"^(٤): (أقول: ومثله نقل في "الهندية" عن "البدائع"،

(١) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الصريح، مطلب: سن بوش يقع به الرجعي، ١٥٨/٩، تحت قول "الدرّ": وما بمعناها من الصريح.

(٢) انظر المقولة [٢٧٥٢].

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الصريح، مطلب: أنت طالق... إلخ، ٢٦٢/٩.

(٤) انظر المقولة [٢٧٩٨].

خلافًا لما نقل عنها في "البحر"، ومثلها أيضاً في "مجمع الأهر" عن "الجوهرة"، وفي "فتح الله المعين" عن "الشُّرْبِلالية" عن "الجوهرة".

وللاستزادة من الشواهد راجع إلى حواشي الأرقام التالية: ٥١٧^(١)، ٦١٠^(٢)، ٩٢٠^(٣)، ١٠٠٩^(٤)، ١٠٩٩^(٥)، ١٢٢٩^(٦)، ١٢٤٠^(٧).

(٨) استنباط أحكام ليست بمنصوصة:

على المجتهد أن يستدل بالكتاب والسنة والإجماع وبالقياس حيث لا يجد نصّاً، ومن ليس أهلاً للاجتihad، ولم تتوفر له معارف ومواهب ترفعه إلى مكانة المجتهد فعليه أن يتبع الإمام المجتهد، والأئمة المجتهدون قد دونت مذاهبهم، وأبانت المتون والشروح والفتاوى من كتب الفقه ما تقرّر عليه المذهب وما دعت إليه الدلائل والحجج، فالعلماء الذين هم دون هؤلاء المجتهدين ثم المرجّحين عليهم اتباع ما رجّحوه وصحّحوه، لكن قد تحدث حوادث ومشاكل، وتتوجّه صور من مسائل لا يوجد فيها نصّ من الفقهاء، وحينئذ تمسّ الحاجة إلى الاستنباط والاستخراج، ولم يزل علماء الدّين وفقهاء الشرع المتين يقومون بهذا الواجب

(١) انظر المقولة [٢٣٦٨] قوله: كذا في "الظهرية".

(٢) انظر المقولة [٢٤٦٧] قوله: وقال في "الذخيرة": الأصحّ.

(٣) انظر المقولة [٢٧٨٧].

(٤) انظر المقولة [٢٨٧٧].

(٥) انظر المقولة [٢٩٦٧].

(٦) انظر المقولة [٣١٠١].

(٧) انظر المقولة [٣١١٤].

المهم، لكن لا يستأهله كل عالم، وكل من يتصدى للنقل والفتوى، بل من أودع الله في قلبه نور الفقه، وملكة الاستنباط مع توفر العلوم الواجبة، وتوسع النظر وتعمقه في القرآن والحديث والفقه، ونزاهة الصدر عن النزعات النفسانية والشهوات النكراء والميول الفاسدة السافلة.

ونرى العلامة أحمد رضا أنه مع توفر المعارف، والتوسع في العلوم، والتحلي بالفضائل، والتخلي عن الرذائل يتنزه كل تنزه عن رأي يخالف ما رجّحه وصحّحه الفقهاء الكرام، لكن إذا مسّت الحاجة إلى الاستنباط وإبانة الحكم في مسألة حادثة، ومشكلة جديدة يستخدم مواهبه ويتقدّم إلى إبانة الحكم والاستنباط والاستخراج مع الاحتفاظ بالقواعد والأصول، والشرائط والآداب، وقد أشرنا إلى بعض شواهد في ما سبق، ونقدّم هنا عدداً منها، وسيجد الباحث غير ذلك، وفوضناه إليه، ولا يذهب عن الناظر أن عملي مقصور على الجزء الثاني^(١) من "جد الممتار"، ولو لا ذلك لكثرت الشواهد، وتقاصر القلم عن القيام بالواجب.

(*) في المتن والشرح^(٢): ((إذا أسلم أحد الزوجين المحوسنين، أو امرأة الكتابي عرض الإسلام على الآخر، فإن أسلم) فيها (وإلا فرّق بينهما ولو كان الزوج صبيّاً مميّزاً) اتّفاقاً على الأصحّ (والصبيّة كالصبيّ وينتظر عقل) أي: تميّز (غير المميّز، ولو) كان (مجنوناً) لا ينتظر لعدم فهمته، بل (يعرض) الإسلام (على

(١) أي: من كتاب الزكاة إلى كتاب الطلاق بوفق نسخة المجمع الإسلامي.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٢٧/٨-٦٢٩.

أبويه) فأَيُّهما أسلم تبعه فيبقى النكاح، فإن لم يكن له أب نصب القاضي عنه وصياً فيقضي عليه بالفرقة).

توجَّهت هنا مسائل لم يذكرها الفقهاء، فاستخرج الإمام أحمد رضا الجواب عنها كما يلي ملخصاً:

(١) إذا أسلمت المرأة وكان الزوج مفقوداً هل ينتظر قدومه؟ وإلا فكيف يعرض عليه الإسلام! ولا بدّ من دفع الضرر عن المرأة المسلمة، ولا معنى للعرض على أبويه، فإنّ العاقل البالغ لا يتبع أحداً. وأجاب الشيخ عن هذه المسألة أنّ مقتضى ما علّلوا به في مسألة المجنون أن لا ينتظر قدوم المفقود وأن يدفع الضرر عن المسلمة بأن ينصب القاضي خصماً عنه؛ ليقضي عليه بالفرقة.

(٢) أسلمت المرأة والزوج صاحب سُلطة واقتدار، ولا يتسنى العرض عليه لشوكته كحكّام النصارى في بلادنا، ومعلوم أنّ الضرر ينال فما يحكم به في هذه المسألة؟

(٣) شردت امرأة كافرة في "الهند" إلى "مكة المكرمة"، وأسلمت ثم، ومعلوم: أنّ "الهند" دار الإسلام^(١)، فلا يمكن أن يجاب أنّ المرأة بانت بتبائين الدارين، وإيجاب بريد من "مكة" لعرض الإسلام عليه بعيد، ويمكن إرسال الكتاب، فهل يكفي بإرسال كتاب واحد، وإذا لم يظفر بجواب فيجعل سكوتاً،

(١) في المسألة رسالة لصاحب "الجد" أسماها "إعلام الأعلام بأنّ هندوستان دار الإسلام"، بحث حافل يحوي مباحث دقيقة عميقة، طبعت مراراً.

فيكون إباء أم لا؟ لاحتمال أن الكتاب لم يصله، وحيثذ يؤمر بإرسال عدة كتب حتى يغلب على الظن أن بعضها وصل، وسكت البعيد؟ أم كيف يفعل؟
صوّر لجواب المسألة هذه الصور ثم قال: (سيأتي صـ ٦٤٠ في مسألة الإسلام في دار الحرب: أنه إذا تعدّر العرض لعدم الولاية تربّص كمدة العدة وتخرج عن النكاح، وهذا جواب المسألة الثالثة صريحاً، وكذا الثانية لما تبين أن ليس المراد بالعرض أن يذكر له ذاكر، بل عرض من له الولاية؛ كي يفرّق إذا أبي، وليس هذا لنا هاهنا، فلا عرض أصلاً، وإثما تعتدّ وتزوّج^(١)).

(٤) ما ذكر في المسألة الثالثة من التربّص كمدة العدة ليس بعدة؛ لأن غير المدخول بها داخلة تحت هذا الحكم، ولو كان عدة لا يختصّ ذلك بالمدخول بها، وهل تجب العدة بعد مضيّ هذه المدة؟ إن كانت المرأة حرة فلا؛ لأنه لا عدة على الحرية، وإن كانت هي المسلمة فخرجت إلينا فتمت الحيض هنا فكذلك عند أبي حنيفة؛ لأن المهاجرة لا عدة عليها عنده.

وفي "الهند" يتوجه سؤال إذا أسلمت كافرة من أهلها فيها، فإنّ التعليل بالهجرة لا يجري فيها، فهل يجب عليها العدة بعد ذلك التربّص؛ لأنّ الفرقه بعد التربّص بمنزلة تفريق القاضي، والتفريق طلاق، والطلاق إثما وقع بعد تلك المدة، وهي بإسلامها قد التزمت أحكام الإسلام، ومنها العدة؟

استنبط حكم الصورة الإمام أحمد رضا^(٢)، وأجاب: (أنها لا يجب عليها

(١) انظر المقولة [٢٦٥٥] قال: أي: "الدر": (ولو) كان (مجنوناً) لا ينتظر لعدم نهايته.

(٢) انظر المقولة [٢٦٧١] قال: وإن كانت هي المسلمة.

العدّة بعد التربّص المذكور؛ لأنّ الدار وإن كانت دار الإسلام فكفارها حربيون، وقد قال في "الهداية" في تعليل مسألة المهاجرة: (ولأبي حنيفة أنّها -أي: العدّة- أثر النكاح المتقدّم وجبت إظهاراً لخطره، ولا خطر للملك الحربيّ، ولهذا لا تجب على المسيّة) اهـ.

فهذا حكم عامّ منشأه الحربيّة، لا الهجرة فيشمل كفّار بلادنا، فلا عدّة لهم أصلاً على من أسلمت من أزواجهم، وإنّما يتربّصن التربّص المذكور لانتظار إسلامه، فإذا مضت ولم يسلموا بنّ لا إلى عدّة).

(هـ) يلزم المحرم الجزاء باستعمال ما هو طيب بنفسه كالمسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها، ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه، وإن لم يطبخ وكان مغلوباً كره أكله كذا في المتن والشرح، وقال في "النهر" -كما نقل عنه الشامي^(١)-: (فإن أكل ما يتحد من الحلوى المبخّرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه، غير أنّه إن وجدت الرائحة منه كره).

واستنبط الإمام أحمد رضا حكم "خميرة التن" الملقى فيها سنبل الطيب والمسك ونحوهما وأبدى: (أنّه لا شيء فيها، فإنّ الخميرة لا تؤكل ولا تشرب، لا هي ولا جزء منها، بل تؤثر فيها النار فتحيلها دخاناً فتقلب حقيقتها، وقلب العين مغير للحكم، فهو لم يأكل طيباً ولم يشربه، وإنّما شرب دخاناً مطيّاً فينبغي أن لا شيء عليه غير الكراهة إن وجدت الرائحة، ثمّ الكراهة حيث أطلق للتحريم فيلزم التأثيم فيما يظهر، بل لعلّ الأظهر أن هذا لعمل النار يلتحق بالمطبوخ، وقد علم

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٢٣/٧، تحت قول "الدرّ": ولو جعله.

من الشرح أن لا شيء فيه ولا كراهة حيث قابله بقوله: (وإن لم يطبخ و كان مغلوباً كره أكله) وقول الحلبي في المبخّر بالعود مبنياً على اعتبار وجدان الرائحة، وسيدكر المحشّي: أن العبرة للأجزاء لا للرائحة.

وفرق آخر بين المبخّر بعود والخميرة، فإن بخار العود طيب بنفسه، والطيب الممزوج في الخميرة عمل فيه النار، فينبغي أن لا حكم فيها للطيب أصلاً^(١).

(٦) لو اعتكف في مسجده ولم تقم الجماعة فيه هل يسوغ له الخروج للجماعة؟ الظاهر لا؛ لأنّ الأفضل له الصلّاة منفرداً في مسجده، فهذا الخروج لم يكن لحاجة طبيعية ولا شرعية^(٢). وليراجع للاستزادة من الشواهد إلى ما يأتي في مبحث التوسع في علم الحديث وإلى رسالتيه: "هبة النساء"^(٣)، "وعباب الأنوار"^(٤)، المندرجتين في هذا الجزء من "جد الممتار".

(٩) سعة النظر وبسطة اليد في علم الحديث مع قوّة الاستنباط والاستدلال: كلّ من بلغ رتبة الكمال في الفقه، وأتقنه إتقاناً فمن اللازم أن يكون ذا نظرة واسعة في علوم الحديث مع العلم بمواضع الاستفادة منها، والتميز بين القوي والضعيف، والمقبول والمردود من الأخبار والآثار؛ ولذا نقل عن أجلّة المحدثين الحاذقين - كالإمام الشّعبي والإمام الأعمش التابعيين -: أنهم مع جلاله

(١) انظر المقولة [٢١٥٠] قوله: فلا شيء عليه.

(٢) انظر المقولة [٢١٠٥] قوله: لم يذكر جواز خروجه لجماعة.

(٣) انظر المقولة [٢٣٠٢] قال: أي: "الدر": حرّم أيضاً بالصُّهريّة (أصل مزيّته).

(٤) انظر المقولة [٢٢٥٨] قوله: لأنّه كذب محض اهـ.

شأنهم في الحديث اعترفوا بقصور باعهم في الاستنباط منه، وأقرّوا بما كان للفقهاء من الفضل والبراعة في هذا المجال، قال الإمام الأعمش لسيدنا الإمام أبي حنيفة: (نحن الصيادلة وأنتم يا معشر الفقهاء الأطباء! وأنت يا رجل! أخذت بكلا الطرفين)، وقال الإمام الشعبي: (إنّا لسنا بالفقهاء ولكنّا سمعنا الحديث فرويناه للفقهاء من إذا علم عمل). ("تذكرة الحفاظ" ^(١) للذهبي)، والإمام الشعبي له مكانة مرموقة في عصره، وتوسّع معروف في الحديث والمغازي والفقه والشعر، أدرك خمس مئة من الصحابة، وقال: (ما وضعت سواداً في بياض قطّ) يريد عدم احتياجه إلى تقييد العلم بالكتابة، ويبيّن قوّة حفظه وإتقانه، مع ذلك يعترف للفقهاء بما كان لهم من فضل الدقّة في الحديث والاستنباط والاستنتاج منه.

لكن من ليس له إمام بإتقان الفقه قد يزعم أن ادّخار الأخبار والآثار وجمعها في كتاب ضخم أمر أهمّ وخدمة أعظم من استنباط الأحكام، وتنقيح المسائل، وتقديم الحلول لمشاكل المجتمع في ضوء الشرع القويم، وتوجيه الشعب إلى المنهج المستقيم بفضل الاستدلال بالكتاب والسنة ونصوص الأئمة، وتعليم الأمة طريق السير والمسايرة مع الأقوام في ظلام الفتن الحالك رغم التمسك بالدين والالتزام بشرائعه العادلة، فمن ينبأ مثل هؤلاء السذج من الناس أن العلم بالأخبار لا يجدي نفعاً إلا بالفقه، والفقيه لا يكون فقيهاً إلا بعد التضلّع بعلوم الأخبار والآثار، والله الهادي إلى الاعتراف بالحقّ والحقيقة، والابتعاد عن إنكار البديهيات والحقائق.

(١) "تذكرة الحفاظ"، الطبقة الثالثة، ٦٦/١.

ومن طالع "الفتاوى الرضوية" تحقق له أن الإمام أحمد رضا بالغ رتبة الكمال في إتقان الفقه، حاذق في الحديث والعلوم التي تتصل بالآثار والأخبار، وما ألحقنا من رسالته "هبة النساء" يرشد الناظر إلى تبحره في الفقه والحديث جميعاً، لكن ألزمت نفسي أن أقدم الشواهد من "جدّ الممتار" نفسه، فإليكُم شيئاً منها:

(١) انظروا إلى البحث التالي يلقي إليكم أضواء من تبحره في الفقه والحديث والاستنباط والاستدلال، قال في المتن والشرح^(١): ((ولا) يحلّ أن (يسأل) شيئاً من القوت (من له قوت يومه) بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب، ويأثم معطيه إن علم بحاله لإعاقته على المحرم).

تداعت هنا عناية المصنّفين بمسألة الدفع إلى المستغني والصحيح المكتسب، وقدّم العلامة الشامي كلماتهم في المسألة كما يأتي^(٢) عن الأكمل في "شرح المشارق": (وأما الدفع إلى مثل هذا السائل عالماً بحاله فحكمه في القياس الإثم به؛ لأنه إعانة على الحرام، لكنّه يجعله هبةً، وبالهبة للغنيّ أو لمن لا يكون محتاجاً إليه لا يكون آثماً اه).

قال الشامي^(٣): (لكن فيه: أن المراد بالغنيّ من يملك نصاباً، أما الغني

(١) "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٤/٦.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٤/٦-١٢٥، تحت قول "الدر": ويأثم

معطيه... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة، فما فرّ منه وقع فيه، أفاده في "النهر"، وقال في "البحر": لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس إعانة على المحرم؛ لأنّ الحرمة في الابتداء إنّما هي بالسؤال، وهو متقدّم على الدفع ولا يكون الدفع إعانة إلاّ لو كان الأخذ هو المحرم فقط، فليتأمل).

وكتب العلامة الإمام أحمد رضا^(١): (أقول: لا شك في جواز أن يعطي الرجل من ماله من شاء من غنيّ أو فقير، إنّما الكلام في إباحة السؤال من دون حاجة، وهو محرم قطعاً، وكلّما ازداد الغنى كان أشدّ تحريماً، فكونه هبة من جهة المعطي أو صدقة لا يجدي نفعاً، ولا يدي فرقاً).

وقد قال رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: ((لا تحلّ الصدقة لغنيّ، ولا لذي مرّة سويّ)) رواه أحمد، والدارميّ، والأربعة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وقال صلّى الله تعالى عليه وسلّم: ((من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خُموش)) رواه الدارميّ، والأربعة عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه.

وقال صلّى الله تعالى عليه وسلّم: ((من سأل الناس أموالهم تكثرًا فإِنّما يسأل جمر جهنّم فليستقلّ منه أو ليستكثر)) رواه أحمد، ومسلم، وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وقال صلّى الله تعالى عليه وسلّم: ((من سأل من غير فقرٍ فإِنّما يأكل

(١) انظر المقولة [١٩٣٨] قوله: لكنه يجعل (يجعله) هبة.

الجمهر)) رواه أحمد، وابن خزيمة، والضياء في "المختارة" عن حبشي* بن جنادة رضي الله تعالى عنه بسند صحيح، فإن جعلتموه فقيراً قهراً المبني أولاً، وإلاّ وردت عليكم هذه الأحاديث، وبالجملة فالحرمة جاءت من قبل السؤال، لا من جهة الإعطاء مبتدئاً، وجعله هبة لا يدفعها، فكلام الأكمل وردّه من "البحر"، و"النهر"، و"الشامي" كلّه بمعزل عن المبحث).

ثمّ قال تأييداً لتعليل الشارح^(١): (نشاهد في زماننا أقواماً اتّخذوا التكدّي حرفة، وجمعوا به أموالاً كثيرة، وهم على ذلك ينشأون، وفي ذلك يعيشون صحاحاً، جساماً، أقوياء، أغنياء، ولو قيل لهم: إنّ السؤال حرام، قالوا: بل هو كسب مرضي، ولا شكّ أنّ تماديهم في ذلك الحرام الجلي، بل استحلالهم إيّاه إنّما هو؛ لأنّ الناس يعطونهم، ولو أمسكوا لاضطّروا إلى ترك السؤال ضرورة، فإنّ من يدور يسأل فلا يجد من يعطيه حبة لا بدّ له من ترك السؤال، والرجوع إلى الكسب الحلال، فلا شكّ أنّ في هذا إعانة لهم على ذلك الحرام).

وللشيخ رسالة حافلة في المسألة أبان فيها الحكم من الفقه والأحاديث وأشبع الكلام وسَمّاها "خير الآمال في حكم الكسب والسؤال"^(٢) (سنة ١٣١٨هـ)، فليراجع إليها.

♣ في نسخة "جدّ الممتار": (جشي).

(١) انظر المقولة [١٩٤٢] قوله: وأنت خير بأنّ الظاهر أنّ مرادهم أنّ الدفع... إلخ.

(٢) انظر "الفتاوى الرضوية"، ٢٣/٦٠٣-٦٢١.

(٢) قال بعض العلماء: إن الحج يكفر الكبائر حتّى التبعات والمظالم، واستشهدوا له بأحاديث تدلّ على مذهبهم بصراحة، لكن في صحتها كلام، وبعض الأحاديث لا تدلّ عليه بتصريح وتنصيص، منها حديث البخاري وحديث مسلم، وتكلم العلامة أحمد رضا على دالتهما، أمّا حديث البخاري فما رواه مرفوعاً: ((من حجّ ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمّه)).

كتب في "جدّ الممتار"^(١): (أقول: مثله ورد لكثير من الأفعال ولم يقل أحدٌ فيها بتكفير المظالم بل قيده عامّة المتكلمين على تلك الأحاديث بالصغائر. من ذلك ما لأحمد والنسائي وأبناء ماجه وخزيمة وحبان والحاكم عن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم قال: ((لَمَّا فرغ سليمان بن داود عليهما السلام من بناء بيت المقدس سأل الله عزّ وجلّ ثلاثاً أن يؤتیه حكماً يصادف حكمه، وملكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعده، وأنّه لا يأتي هذا المسجد أحد لا يريد إلّا الصلّاة فيه إلّا أخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه))، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم: ((أمّا اثنتين فقد أعطيهما وأرجو أن يكون قد أعطي الثالثة)).

وقد صرّح العلماء منهم القسطلاني في "شرح البخاري" أن رجاءه صلى الله تعالى عليه وسلّم واجب.

وأخرج الترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول

(١) انظر المقولة [٢٢٠٦] قوله: رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمّه.

الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم: ((من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)).

وأخرج الحاكم وقال: صحيح الإسناد عن عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه عن النبي صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم قال: ((ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم في صلاته فيعلم ما يقول إلا انفتل وهو كيوم ولدته أمه)).

والحديث رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وخزيمة، وفيه: ((فقد أوجب)) بل أخرج مسلم من حديث عمرو بن علي مرفوعاً، فيه: ((فإن) هو قام فصلّى، فحمد الله وأثنى عليه، ومجده بالذي هو له أهل، وفرغ قلبه لله تعالى إلا انصرف من خطيئته كيوم ولدته أمه)).

والأحاديث في ذلك كثيرة لا مطمع في استقصائها.

وأما حديث مسلم فما رواه مرفوعاً: ((إنّ الإسلام يهدم ما كان قبله، وإنّ الهجرة تهدم ما كان قبلها، وإنّ الحجّ يهدم ما كان قبله)).

وكتب في "جدّ الممتار"^(١): (أقول: مثله مغفرة ما تقدّم من الذنوب، وقد وردت في كثير من الأعمال كصيام رمضان، وقيام رمضان، واعتكاف العشر الأخير، وصلاة الجمعة، وكلّ صلاة مكتوبة، وقود الأعمى أربعين خطرة، وأذان خمس صلوات، وإمامة خمس صلوات، وغير ذلك، والقرآن في الذكر مع الإسلام لا يوجب القرآن في الحكم).

(٣) ثبوت إذن البكر البالغة بعد ما زوجها الولي وبلغها الخبر هل يشترط

(١) انظر المقولة [٢٢٠٨] قوله: وحديث مسلم مرفوعاً: إنّ الإسلام يهدم... إلخ.

لها العلم بالمهر أيضاً بعد علمها بالزوج؟ فيه قولان وصحح "الهداية" عدم الاشتراط. قال في "جدّ الممتار"^(١): (وكذا في "الخلاصة"، و"البزازية"، و"الوقاية"، و"الإصلاح"، و"الملتقى").

كما قدّمت في مبحث الزيادة في المراجع، ثمّ أيد هذا القول بالحديث كما يلي^(٢): (أقول: ويؤيده حديث الطبراني في "الكبير" بسند حسن عن أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه: ((كان صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أراد أن يزوّج امرأة من نسائه يأتيها من وراء الحجاب، فيقول لها: يا بُنَيَّة! إنّ فلاناً قد خطبك فإن كرهته فقول: لا، فإنّه لا يستحي أحد أن يقول: لا، وإن أحببت فإن سكوتك إقرار، فإن حرّكت الخدر لم يزوّجها، وإلاّ أنكحها)) اهـ. فسذكر الزوج ولم يذكر المهر).

وهذا من سعة معرفته بالحديث، وحسن علمه بمنهج الاستفادة منه، وكمال حذقه في الاستنباط، وتوفير الدلائل للمسائل، والله يختصّ بفضله من يشاء. (٤) قال الشامي^(٣) بعد ما ذكر الاحتياج إلى الطلاق وعدم اختصاص الحاجة بالريّة والكبر: (فحيث تجرّد عن الحاجة المبيحة له شرعاً يبقى على أصله من الحظر).

وأيّده الإمام أحمد رضا بالحديث؛ لأنّ بعض العلماء ذهبوا إلى إطلاق إباحته

(١) انظر المقولة [٢٣٧٩] قوله: لأنّ صاحب "الهداية" صحّح الأوّل.

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، ٩٣/٩، تحت قول "الدر": وقولهم... إلخ.

وإن كان الراجح أن الأصل فيه الحظر، والإباحة للحاجة، ونصّه هذا^(١):
 (أقول: ويؤيده حديث: ((ما حلف بالطلاق مؤمن، ولا استحلف به إلا منافق))،
 فلو كان مباحاً بلا حاجة لما كان بأس في تعليقه أو طلب تعليقه، لا سيما هذا
 البأس الشديد، والحديث رواه ابن عساكر عن أنس رضي الله تعالى عنه عن
 النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلّم.

ثمّ فيه إيذاء المسلم بلا وجه شرعي، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلّم:
 ((من آذى مسلماً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله)) رواه الطبراني في "الأوسط"
 بسند حسن عن أنس رضي الله تعالى عنه.

أما فعل ريحانة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم سيّدنا الإمام الحسن
 المجتبي رضي الله تعالى عنه فتعلم قطعاً أنّه كان حاجة شرعية ومصلحة دينية وإن
 لم نعلمها، وحاشاه أن يكون مقصوده تكثير الذوق! وقد جاء عن جدّه صلى
 الله تعالى عليه وسلّم: ((إن الله لا يحبّ الذواقين ولا الذواقات)) رواه الطبراني
 في "الكبير" عن عبادة رضي الله تعالى عنه.

فانظروا كيف استدلّ على أصالة الحظر في الطلاق بالحديث الشريف!
 ثمّ أيدها بنحو آخر من مقارنة الطلاق إيذاء المسلم، وحرمة إيذائه في الشرع،
 ثمّ دفع ما يعتري للناظر ولمن يطلق الإباحة، من فعل سيّدنا حسن بن علي رضي
 الله تعالى عنه، وأورد في كلّ جزء من هذا البحث حديثاً، أليس هذا من سعة
 نظره في الحديث، وحسن اقتداره على الاستدلال والاستنباط؟!

(١) انظر المقولة [٢٧٢١].

(٥) نقل في "البحر الرائق" عن "المجتبى" وعن "القنية" وغيرها ما حاصله: أن من تزوّج منكوحة الغير أو معتدته عالماً بأنها للغير فنكاحه باطل لم ينعقد أصلاً، والدخول فيه لا يوجب العدة، ويجب الحد؛ لأنه زناً^(١). وذكر في "البدائع" ما حاصله: أن النكاح فاسد ويثبت به النسب إذا تعذر ثبوته من الصحيح، وليس بزناً^(٢).

فمع أن "القنية" و"المجتبى" لا يقاومان "البدائع" جنح صاحب "الجملة" رحمه الله تعالى إلى إبانة الحكم جلياً واضحاً، وتقديم حجة تقطع النزاع، وترجح كفة الحق، وتدرأ كل ارتياب واضطراب، فقال^(٣): (ويؤيد ما في "البدائع" تأييداً جلياً أن الإمام الجليل الطحاوي أخرج في "شرح معاني الآثار" عن سعيد بن المسيّب: ((أن رجلاً تزوّج امرأة في عدتها، فرفع إلى عمر، فضرهما دون الحد، وجعل لها الصّدق، وفرّق بينهما))، قال الطحاوي: أفلا ترى! أن عمر ضرب المرأة والزوج المتزوّج في العدة، فاستحال أن يضرهما وهما جاهلان بالتحريم، ثم لم يقم عليهما الحد، وقد حضره أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتابعوه ولم يخالفوه، فهذا دليل صحيح على أن عقد النكاح إذا كان وإن كان لا يثبت وجب له حكم النكاح في وجوب المهر بالدخول الذي يكون بعده، وفي

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٢/٨، تحت

قول "الدر": كشهود.

(٢) انظر المقولة [٣٠٨٣].

(٣) انظر المرجع السابق.

العدّة منه، وفي ثبوت النسب، وما كان يوجب ما ذكرنا فمستحيل أن يجب به حدّ؛ لأنّ الذي يوجب الحدّ هو الزنا، والزنا لا يوجب ثبوت نسب، ولا مهسر، ولا عدّة اهـ.

فهذا من دقّة نظره في الفقه، وسعة علمه بالحديث، وحسن معرفته بطرق الانتفاع به، وبراعة تصرفه في تقوية حكم بتوفير الدليل، وكمال حذقه في ترجيح جانب حين الاختلاف، وإنّ فضل الله تعالى على عباده المقبولين يأتي بعجائب تدهش العقول، ونوادير تقهر الألباب، وصنائع تبهر الأفكار والأنظار، وروائع تستأسر العيون والأبصار، فله الحمد والمثنة، وسيأتي لهذا المبحث شاهد جليل في بيان الترجيح بين الأقوال، فلينتظر.

(١٠) تأييد الأحكام بتوفير الدلائل:

فيما سبق من المباحث كفاية لمؤنة هذا العنوان، وخاصة في مبحث التوسّع في علم الحديث، لكن أقدم هنا شيئاً من الشواهد توفية للعنوان حقه الواجب، وحظّه اللازم.

(١) في "ردّ المختار"^(١): (لو أدّى عن خمسة جيدة خمسة زيوفاً قيمتها أربعة جيدة جاز عندهما وكره)، قدّم في "جدّ الممتار"^(٢) دليله بقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِغَاخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٤٥/٥، تحت قول "الدرّ"، والمعتبر وزنهما أداء.

(٢) انظر المقولة [١٨٧١] قوله: جاز عندهما، وكره.

والآية كاملة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفِيرٌ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(٢) ذكر في "النهر" و"الفتح": (أن الاعتكاف في الجامع أفضل وقيل: إذا كان يصلي فيه بجماعة، فإن لم يكن ففي مسجده أفضل لئلا يحتاج إلى الخروج)^(١).

وأبدى في "الجد" هنا أن مسجد حيّه -ولو لم تقم الجماعة فيه- أفضل من جامع لا تقوم فيه الجماعة، ثمّ قدّم دليله بما يأتي^(٢): (لأنّه لا يخرج من مسجد حيّه لإقامة الجماعة، لما صرّحوا من أن مسجد المحلّة لو عطّلت فالأفضل الصلّة فيه منفرداً؛ لما فيه من قضاء حقّ المسجد).

وهذا من فقهه وتعمّق نظره في المسائل والأحكام.

(٣) صرّح الفقهاء أخذاً من الحديث بأن الرضاع يحرم منه ما يحرم من النسب، ثمّ ذكروا الاستثناء من هذا الحكم الكلّي كأّم أخيه وأخته، وأخت ابنه وبنته، وهذا الاستثناء لا يعمّ كلّ أمّ للأخ، وكلّ أخت للابن مثلاً.

فأبان العلامة أحمد رضا أن الاستثناء المذكور لا يقتضي العموم، بل يكفي له الصدق في مادّة، وأيد هذه المسألة على الطراز العقلي في ضوء القانون

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤١٠/٦، تحت قول "الدرر": مطلقاً.

(٢) انظر المقولة [٢١٩٥] قوله: ففي مسجده أفضل.

الشرعي كما يلي^(١): (اعلم أن هاهنا نكتة نفيسة ألهمني المولى عز وجل، وهي أن معنى قولنا: "إن فلانة حرام" أن الوصف العنواني مناط الحرمة، فحيث وجد وجدت وإن كان بعض المواد مما يوجد فيه الوصف المذكور، وتفارقه الحرمة فلا يصح القول المزبور، ثم نوط الحرمة بالوصف إنما يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون الوصف هو المؤثر في التحريم كقولنا: "الأم حرام" فإن حرمة الأم إنما هي؛ لأنها أم، والآخر: أن لا يكون له مدخل في التحريم، ولكن يلزمه ما له المدخل فيه كقولك: أم الأخت نسباً حرام، فإن أمومية الأخت وإن لم يكن هو المؤثر في التحريم - وإلا لحرمت أم الأخت رضاعاً أيضاً - لكن ذلك في النسب لا يخلو عن مؤثر في التحريم، وهو كونها أمك أو موطوءة أبيك.

إذا علمت هذا فمعنى سلب الحرمة إنما هو أن هذا الوصف ليس مناطاً للحرمة بشيء من الوجهين، فيكفي في صدقه وجود الوصف المذكور في شيء من المواد مع عدم الحرمة، وليس معناه أن الوصف المذكور مناط الحل حتى يلزم وجود الحل حيث وجد، وبما قررنا تبين أنه يكفي لنا في صدق السالبة إبداء مادة تفترق فيها الحرمة عن الوصف وإن كانت مصاحبة له في كثير من المواد، فصدق قولنا: لا تحرم أم الأخت رضاعاً؛ لانفكاك الحرمة عن ذلك الوصف فيما إذا كانت أمّاً نسبيةً للأخت الرضاعية غير مرضعة لهذا الرجل، ولا حليلة أبيه الرضاعي، وإن كانت أم الأخت الرضاعية حراماً إذا كانت هي المرضعة له أو حليلة أبيه الرضاعي، وقس على هذا سائر المستثنيات، والله تعالى أعلم).

(١) انظر المقولة [٢٧٠١] قال: أي: "الدر": (إلا أم أخيه وأخته).

(٤) في "الدر" ^(١): (دفع الزكاة إلى مهدي الباكورة جاز إلا إذا نصّ على التعويض)، لكن على ما هو المعتمد يجوز مع التنصيص على العوض، وأبدى العلامة الشامي علة عدم الجواز حين التصريح بالعوض بما حاصله: أنّه وإن نوى الزكاة لكن أتى بلفظ لا يساعد تلك النية فسقطت نيته، ولفظه هذا ^(٢): (بخلاف لفظ العوض؛ إذ لا عمل للنية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها).
والعلامة أحمد رضا آيد القول المعتمد بما يأتي ^(٣) من الدليل مع النقد على كلام "ردّ المختار": (أقول: نعم! هكذا الأمر حيث لا بدّ من اللفظ، أمّا حيث لا مطلوب إلا بمجرد النية فلا يضرّ خلاف اللفظ ألا ترى! أن من صلّى الظهر ناوياً بقلبه صلاة الظهر، وقال بلسانه: نويت أن أصلي صلاة العصر أجزأته قطعاً، ومعلوم: أن في الزكاة أيضاً لا حاجة إلى اللفظ أصلاً، إنّما العبرة بمجرّد النية).

(١١) التوفيق بين الأقوال المختلفة:

التوفيق بين الأقوال، وإبانة معنى ينظمها في سلك واحد أمر صعب، لا يتسنى إلاّ بخبرة واسعة وفكرة عميقة، ونجد له شواهد متوافرة في كتب الإمام أحمد رضا، وبحوثه الدقيقة الأنيقة، فمن اللازم العادي أن لا يخلو الجزء الثاني ^(٤)

(١) "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٩/٦، تحت قول "الدر": إلا إذا نصّ... إلخ.

(٣) انظر المقولة [١٩٤٩] قوله: الصدقة تسمّى قرضاً، مجازاً مشهوراً في القرآن.

(٤) أي: من كتاب الزكاة إلى كتاب الطلاق بوفق نسخة المجمع الإسلامي.

من "جد المختار" من شواهد، وإليكم نبذاً يسيراً منها:

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن الحجّ يكفر الكبائر إلا المظالم والتبعات، وذهب بعضهم إلى أنه يكفرها أيضاً، وقال القاضي عياض: أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، فبينهما تناف ظاهر كما قال العلامة الشامي^(١): (ثم اعلم أن تجويزهم تكفير الكبائر بالهجرة والحج مناف لنقل عياض الإجماع على أنه لا يكفرها إلا التوبة، وكذا ينافيه عموم قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]).

والعلامة أحمد رضا وفق بينهما بصراحة جلية، ومثانة واضحة كما يلي^(٢): (أقول: قد أجمع أهل السنة على جواز العفو عن كلّ ذنب، وعلى وقوع العفو عن كثير من الكبائر بدون توبة، فالإجماع الذي نقل عياض لا يمكن حمله على نفي الإمكان، ولا نفي الوقوع، بل على نفي القطع، وحيث لا ورود له على من قال بالتكفير ظناً لا قطعاً، ولا شك أن لا مساغ هاهنا للقطع كما يفيدته نقلاً عن "البحر").

فحقق أن ما نقل الإمام القاضي من الإجماع حقيق بالقبول، ولكن ليس معناه ما يتبادر إلى الفهم، بل ما يتوافق مع الإجماع الثابت، والعقيدة الحقّة، وذلك أن أهل السنة أجمعوا على إمكان أن يعفو الله عن كلّ ذنب صغيراً كان أو كبيراً،

(١) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، مطلب في تكفير الحج الكبائر، ٤٧١/٧، تحت قول "الدر": قيل نعم... إلخ.

(٢) انظر المقولة [٢٢٢٠] قوله: لنقل عياض الإجماع... إلخ.

مظلمة أو غير مظلمة، وأجمعوا أنّ كثيراً من الكبائر يقع العفو عنها بدون أن يكون المرتكب تاب عنها قبل موته، فمن المستحيل أن يكون معنى الإجماع الذي نقله القاضي: أنّ الكبائر لا يمكن العفو عنها، أو لا يقع العفو عنها بدون تقدّم التوبة قبل الموت، فإنّ هذا المعنى يناقض العقيدة الحقّة الإجماعية، ولا يتصور أن يذهب القاضي إلى خلافها فضلاً عن إجماع أهل السنّة على ما يناقضها، فلا بدّ لما نقل من الإجماع من معنى صحيح مقبول، وهو أنّهم أجمعوا على أنّه لا قطع ولا يقين بأنّ الكبائر يكفّر عنها عمل غير التوبة.

وهذا الإجماع لا يخالف العلماء الذين قالوا: بأنّ الحجّ والهجرة يكفّران عن الكبائر ظناً لا قطعاً، أمّا أنّ أولئك العلماء ذهبوا إلى التكفير بالحجّ والهجرة ظناً ولم يقطعوا بالتكفير فهذا هو المتصور منهم وهو المقرّر؛ لأنّ هذا المقام ليس مساعاً لقطع القول بالعفو والحو كما أفاد هذا العلامة الشامي نفسه ناقلاً عن ابن نجيم رحمهما الله تعالى.

وكذا دفع ما رأى العلامة من المنافاة بين كلام القاضي والآية الكريمة أنّ الآية ترشد إلى مغفرة الله كلّ ذنب دون الشرك، وكلام القاضي يشترط لها التوبة، وهذا نصّ "الجدد"^(١): (أقول: لا منافاة كما نبّهنا، فالآية في الجواز وكلام القاضي محمول على القطع).

يعني: أنّ الآية لا تقطع الحكم بأنّ كلّ ذنب دون الشرك يغفره الله، ولا يعاقب على ذنب شيئاً، بل تفيد أنّ العفو عن كلّ ذنب بمقدرة الله، وفضله

(١) انظر المقولة [٢٢٢١] قوله: وكذا ينافيه عموم قوله تعالى.

يستطيع أن يسع كل خطيئة ويمحو كل سيئة، وهذا حكم بطريق الجواز والإمكان، لا بطريق القطع والوقوع، وكلام القاضي معناه ما سبق من عدم القطع بتكفير عمل عن الكبائر، وهذا يحمل نفيس وتوفيق جميل، والله ولي التوفيق.

(٢) في الشرح^(١): (لا يشترط العلم بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوي

فيه الجذّ والهزل؛ إذ لم يحتج لنية، به يفتى).

وفي "رد المختار": (صرّح به في "البزازية").

وفي "جد المختار"^(٢): (صرّح به "البزازية" عن "النصاب"، لكن أقول:

نقل في "البزازية" بعده خلافة، وقال: وعليه التعويل).

وذكر الشارح في "شرحه" على "الملتقى": أنه اختلف التصحيح فيه^(٣).

علّق عليه في "جد المختار"^(٤): (قد علمته مما نقلنا عن "البزازية"، أقول:

إن حمل نفي الحاجة على القضاء، وخلافه على الديانة كان توفيقاً، فافهم).

أي: يحمل التصحيح بعدم الاشتراط بمعرفة معنى الإيجاب والقبول على

أنه لا احتياج إلى النية قضاءً فلا يشترط العلم بالمعنى في القضاء وإن ادّعى أحد

أنه لم يكن يعلم معنى ما قاله ردّ عليه القاضي دعواه وحكم باللزوم، ويحمل

التصحيح باشتراط العلم بالمعنى أنه يشترط فيما بينه وبين الله تعالى، فإن قبل أو

(١) "الدر"، كتاب النكاح، ٥٤/٨-٥٦.

(٢) انظر المقولة [٢٢٦١] قوله: صرّح به في "البزازية".

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: التزوج بإرسال كتاب، ٥٦/٨، تحت قول "الدر":

به يفتى.

(٤) انظر المقولة [٢٢٦٢] قوله: وذكر الشارح في "شرحه" على "الملتقى" ... إلخ.

أجاب غير عالم بالمعنى لا يلزم عليه ديانة وإن ألزم عليه القاضي، وبهذا الحمل يحصل التوفيق بين التصحيحين، ولا يبقى الخلاف بينهما حقيقة كما هو ظاهر.

(٣) قال الإمام ابن الهمام: إذا شرب الخمر فصدع فزال عقله بالصداع

فطلق لا يقع، والحكم لا يضاف إلى علة العلة كالشرب إلا عند صلاحية العلة

("فتح القدير"، ٣/٣٤٧^(١))، ونفس المسألة في "البحر" أيضاً (٣/٢٦٦^(٢)) نقلاً

عن "الفتح".

قال العلامة الشامي^(٣): (ويخالفه ما في "الملتقط": لو كان النبيذ غير

شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه، وإن كان النبيذ شديداً حراماً

فصدع فذهب عقله يقع طلاقه اهـ. فقد فرق بين ما إذا كان بطريق محرّم وغير

محرّم كما ترى).

أي: إذا كان بطريق حرام يقع الطلاق، وإذا كان بطريق مباح لا يقع،

والنبيذ إذا كان شديداً مسكراً فهو حرام بالاتفاق، وإذا كان دونه فحرام عند

الإمام محمد، وعليه الفتوى، ومباح عند الشّيعين، وذهب إليه كثيرون ورجّحوه

أيضاً، وفي "الفتح" فرض المسألة في الخمر وهي حرام كلّها بالإجماع، فمخالفة

"الملتقط" إنما هي في صورته الثانية.

(١) "الفتح"، كتاب الطلاق، فصل ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً، ٣/٣٤٧.

(٢) "البحر"، كتاب الطلاق، ٣/٤٣٢.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، مطلب في الحشيشة و الأفيون والبنج، ٩/١٣٠، تحت

قول "الدر": نعم لو زال عقله بالصداع.

وكتب في "جدّ الممتار"^(١) على قول الشامي: (فقد فرّق بين... إلخ):
(أقول: إذ قد علمنا المَنَاط وهو تسبّبه في زواله بمحذور أي: تعاطيه مختاراً ما يعلم
أنّه يزيل العقل، فيمكن التوفيق بأنّ النيّذ إن كان من شأنه أن يصدّع قدر منه بهذه
الغاية، فشرب ذلك القدر فقد تسبّب وإن لم يكن شديداً، أمّا إذا لم يكن ذلك
من شأنه وشرب قدر ما لا يسكر فلم يسكر ولكن اتّفق أنّه صدّع إلى تلك الغاية
فلم يتسبّب وإن كان شديداً، تأمّل).

حقّق الفقهاء - كما في "الفتح" وغيره-: أن موجب وقوع الطّلاق عند
زوال العقل أنّ الإنسان تسبّب في زواله بطريق محذور، وتناول باختياره ما يعلم
أنّه يزيل العقل، فيجب وجود هذا المَنَاط حيث حكم صاحب "الملتقط" بوقوع
الطلاق، وإن فرض أنّه شرب شديد النيّذ فلم يسكر لكن حدث الصّداع، ثمّ
ذهب الصّداع بالعقل وطلّق في هذه الحالة وقع الطّلاق، فلم يوجد المَنَاط؛ لأنّه لم
يتسبّب في زوال العقل بل تسبّب في نشأة الصّداع، فيحذر أن يقرّر كلامه على
صورة تنطبق على الأصل الذي ذكره العلماء، وحينئذ يحصل التوفيق أيضاً بين
كلامه وكلام "الفتح"، وهو أنّ النيّذ - شديداً كان أو غير شديد - إن كان بحيث
يورث صداعاً يزيل العقل وشربه مختاراً عالماً بحاله فقد تسبّب في زوال العقل
ووقع الطّلاق، وهي الصورة الثانية، وإن كان بحيث لا يورث مثل هذا الصداع،
وشرب منه قدراً لا يسكر فلم يسكر ولكن اتّفق حدوث الصداع ثمّ زوال العقل
فلم يتسبّب في زوال العقل فلا يقع الطّلاق وهي الصورة الأولى من

(١) انظر المقولة [٢٧٣١] قوله: فقد فرّق بينهما إذا كان... إلخ

"الملتقط"، والصورة المذكورة في "الفتح" فلا مخالفة بينهما على هذا المعنى.

(٤) الصّورة (الذي لم يحجّ عن نفسه حجة الإسلام) لا يجوز له الإمام الشافعي أن يحجّ عن غيره، والحنفية قالوا بالجواز، وبأنّ غيره أفضل وأولى للخروج عن الخلاف، ونظراً إلى هذا التعليل قال بعض الحنفية: إنّ حجّ الصّورة نيابة عن غيره مكروه تنزيهاً، فإنّ مراعاة الخلاف ليست إلّا مستحبة، وذكر في "البدائع" كراهة إحجاج الصّورة؛ لأنّه تارك فرض الحجّ، وإطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم، وقال في "الفتح": (الذي يقتضيه النظر أنّ حجّ الصّورة إن كان بعد تحقّق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم)، وقال في "البحر": (إنّها تنزيهية على الأمر؛ لقولهم: والأفضل أن يكون قد حجّ عن نفسه حجة الإسلام خروجاً عن الخلاف، تحريمية على الصّورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحجّ؛ لأنّه أثم بالتأخير) اهـ. وارتضى العلامة الشامي قول "البحر"، وأبدى أنّه لا ينافي قول "الفتح"؛ فإنّه في المأمور، أمّا كلام الشارح فيحمل على الأمر، فيوافق ما في "البحر" من أنّ الكراهة في حقّه تنزيهية وإن كانت في حقّ الأمر تحريمية.

وتعقّب صاحب "الجلد"^(١) على قول "البحر": (أنّها تنزيهية على الأمر) كما يلي: (أقول: إذا علم الأمر أن قد فرض الحجّ على المأمور، وهذا يأمره أن يحجّ عنّي لا عنه فيكون آمراً بالإثم، فكيف تكون كراهة تنزيهية! وهذا يرجّح قول "البدائع"؛ إذ أطلق كراهة الإحجاج).

(١) انظر المقولة [٢١٩٦] قوله: أنّها تنزيهية على الأمر.

ثُمَّ كُتِبَ^(١) عَلَى تَعْلِيلِ "الْبَحْر": (لِقَوْلِهِمْ: وَالْأَفْضَلُ... إلخ) مَا يَأْتِي وَأَبَانَ صُورَةَ تَوْفِيقِ أُخْرَى بَيْنَ الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ وَبَيْنَ الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ كَمَا يَلِي: (أَقُولُ: لَمْ لَا يَحْمِلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الصَّرُورَةِ الَّذِي لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ شُرُوطُ الْحُجِّ، فَكَلَامُ "الْبِدَائِعِ" كَمَا سَتَذْكُرُونَهُ عَلَى مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ، فَيَحْصُلُ التَّوْفِيقُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ).

وَهَذَا هُوَ كَمَا عَلِمْتَ قَضِيَّةَ الدَّلِيلِ، فَيَتَحَرَّرُ أَنَّ الصَّرُورَةَ الَّذِي لَمْ يَفْتَرَضْ عَلَيْهِ الْحُجُّ فَحُجَّتْ عَنْ غَيْرِهِ وَإِحْجَاجُهُ خِلَافَ الْأَوَّلَى، وَالَّذِي افْتَرَضَ عَلَيْهِ فَحُجَّتْهُ وَإِحْجَاجُهُ كُلُّ مَكْرُوهِ تَحْرِيمًا). وَهَذَا تَوْفِيقٌ جَمِيلٌ لَا كَلَامَ عَلَيْهِ.

(١٢) التَّرْجِيحُ حِينَ الْاِخْتِلَافِ، وَخُصَّةً عِنْدَ اِخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ وَالْفَتْوَى:

التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ أَمْرٌ هَامٌّ قَامَ بِهِ أَجَلَّةُ الْفُقَهَاءِ وَأُثْمَةٌ هَذَا الشَّأْنِ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ تَرْجِيحٌ لِأَحَدِ الْأَقْوَالِ، أَوْ اِخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ وَالتَّصْحِيحُ فَالْأَمْرُ أَصْعَبُ وَأَهَمُّ، وَقَدْ تَجَلَّتْ هُنَا بَرَاعَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَكَاتِهِ الْعَالِيَةِ فِي الْفَقْهِ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَدَقِّقُ النَّظَرَ فِي الْأَقْوَالِ وَأَدْلَتِهَا، وَكَذَا فِي التَّصْحِيحَاتِ وَالْمُصَحِّحِينَ وَالْأَدْلَةَ وَالرَّوَايَاتِ فَيَرْجِّحُ أَحَدًا مِنْهَا بِخَيْرَتِهِ الْعَمِيقَةِ، وَحَذَقَهُ التَّامُّ، وَفَقَّهَهُ الدَّقِيقُ، وَنَقَدَّمَ هُنَا شَيْئًا مِنَ الشُّوَاهِدِ:

(١) تَمَّ الْحَوْلُ عَلَى النَّصَابِ، وَوَجِبَتْ الزَّكَاةُ، ثُمَّ تَصَدَّقَ الْمَالِكُ بِبَعْضِ النَّصَابِ، فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ زَكَاةُ مَا تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ وَزَكَاةُ مَا بَقِيَ جَمِيعًا؟ ذَهَبَ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ إِلَى الْوُجُوبِ، وَالْإِمَامُ مُحَمَّدٌ إِلَى السَّقُوطِ، أَمَّا

(١) انظر المقولة [٢١٩٧] قوله: قال في "البحر": والحق أنها تنزيهية على... إلخ.

الترجيحات فكما يلي نقلاً عن "جدّ الممتار"^(١):

اقتصر على الوجوب في (١) متن "الوقاية" (٢) و"الإصلاح" عازين إياه لأبي يوسف، ونسب في (٣) "الإيضاح" الخلاف لمحمد وجزم به في (٤) "النقاية" (٥) و"الكنز" (٦) و"التنوير" غير مشيرين إلى قول محمد أصلاً وكذا أفاد ترجيحه في (٧) "الهداية" (٨) و"الخانية" (٩) و"الملتقى" كما يأتي، وذكر (١٠) الزيلعي دليل القولين مؤخراً دليل أبي يوسف ثم أجاب عن دليل محمد، فهو لاء عشر حاولهم الشامي.

لكن جزم في (١) "خزانة المفتين" عن (٢) "شرح الطحاوي" بالسقوط غير متعرض لقول أبي يوسف أصلاً، وكذا اعتمده في (٣) "الهندية" ونقل وهو (٤) القهستاني عن (٥) الزاهدي أنه الأشبه، وأن عن أبي حنيفة مثله، زاد القهستاني: أن مثله عن أبي يوسف كما في "الخزانة"، قال الطحطاوي عن أبي السعود عن شيخه في "العناية": روي أن الإمام مع محمد في هذه المسألة وهذا كالتصريح بأرجحيته اهـ.

وبعد هذا التفصيل جاء أمر الترجيح لأحد الترجيحين فقال الإمام أحمد رضا^(٢): (وبالجملة تأيد هذا (أي: السقوط) بأنه على رواية عن الشيخين قول الكل، وبأنه منصوص على تصحيحه).

فقد قال الزاهدي: إنه الأشبه، أمّا قول أبي يوسف فأخّره في "الهداية"

(١) انظر المقولة [١٨٤٢] قوله: أشارَ بذلك تبعاً... إلخ.

(٢) انظر المرجع السابق.

مع دليله، وعادته تأخير المختار عنده وكذا أنخر الزيلعي دليل أبي يوسف مع الجواب عن دليل محمد، وقدّم "الخانية" و"الملتقى" قول أبي يوسف وعادتهما تقلّم ما هو المختار، فصنيعهم هذا أفاد الترجيح، ولم يصرّحوا بترجيح قول أبي يوسف بنحو لفظة: هو الأصحّ، أو الأشبه.

ثمّ قال^(١): (لكن لا يذهب عنك جلاله شأن من أفادوا ترجيح الأوّل مع اعتماد المتون المعتمدة إياه على أنّه هو الأقوى دليلاً مع أنّه هو الأنفع للفقراء، فالأرجح هو قول أبي يوسف فيما نعلم).

فرجّح قول أبي يوسف بأربعة أمور: (١) الذين أفادوا ترجيح قوله أجلّ، ويضمحلّ تجاههم نحو الزاهدي والقهستاني. (٢) اعتمدته المتون المعتمدة، ولا اعتماد المتون مكانة قصوى في الترجيح، فإنّها وضعت لنقل المذهب. (٣) دليله أقوى. (٤) حكمه أنفع للفقراء، فاجتماع هذه الأربعة يقضي حتماً بأنّ الأرجح هو قول أبي يوسف أي: عدم سقوط زكاة ما تصدّق به بل وجوب زكاة المتصدّق به وزكاة الباقي كليهما.

(٢) اختلفت الأقوال والفتوى في المسألة التالية فرجّح أحد الحكمين كما يلي: في المتن والشرح^(٢): (أمره بتزويج امرأة فزوجه أمة جاز وقال: لا يصحّ، وهو استحسان، "ملتقى" تبعاً لـ "الهداية"، وفي "شرح الطحاوي": قولهما أحسن للفتوى، واختاره أبو الليث).

(١) انظر المقولة [١٨٤٢] قوله: أشارَ بذلك تبعاً... إلخ.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٢٢/٨-٣٢٤.

في "جدّ الممتار"^(١): (جاز، أي: نفذ عند الإمام وهو القياس وبه نأخذ كما في "جواهر الأخلاطي". أقول: فقد اختلف الإفتاء فوجب الرجوع إلى قول الإمام، وعليه اقتصر في "الخانية" وكثير من المتون).

(٣) في الشرح^(٢) عن "البزازية": (قال الزوج الثاني: كان النكاح فاسداً، أو لم أدخل بها، وكذّبه فالقول لها، ولو قال الزوج الأوّل ذلك فالقول له، أي: في حق نفسه).

في "ردّ المختار"^(٣): (وعبارة "البزازية": ادّعت أن الثاني جامعها، وأنكر الجماع حلّت للأوّل، وعلى القلب لا اه. ومثله في "الفتاوى الهندية" عن "الخلاصة"، ويخالف قوله: (وعلى القلب لا) ما في "الفتح" و"البحر": ولو قالت: دخل بي الثاني، والثاني منكر فالمعتبر قولها، وكذا في العكس اه، فتأمل).

في "جدّ الممتار"^(٤): (وكذا في "التبيين" حيث قال: لو ادّعت المرأة دخول المحلّ صدّقت وإن أنكر هو، وكذلك على العكس) اه.

تبين من هذا كلّه أن هنا صورتين وكلتاهما في الزوج الثاني: (١) الزوج الثاني ينكر الدخول وتدّعيه المرأة. (٢) الزوج الثاني يدّعي الدخول وتنكره المرأة، في الصورة الأولى يعتبر قول المرأة باتّفاق الكتب، وفي الصورة الثانية خلاف:

(١) انظر المقولة [٢٥١١] قال أي: "الدر": أمره بتزويج امرأة فزوّجه أمة جاز.

(٢) "الدر"، كتاب الطلاق، باب الرجعة، ٦٧٢/٩-٦٧٣.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الرجعة، مطلب في حيلة إسقاط التحليل بحكم شافعي

بفساد النكاح الأوّل، ٦٧٣/٩، تحت قول "الدر": فالقول لها.

(٤) انظر المقولة [٢٩٥٧].

لا يعتبر فيها قول المرأة على ما في "الخلاصة"، و"البزازية"، و"الهندية"، وهي تحلّ للزوج الأوّل، وعلى ما في "التبيين"، و"الفتح"، و"البحر" يعتبر فيها أيضاً قول المرأة فلا تحلّ للزوج الأوّل وهنا مسّت الحاجة إلى الترجيح.

فكتب العلامة أحمد رضا^(١): (أقول: وأنت تعلم أن الشروح مقدّمة على الفتاوى، فيقدّم ما في "التبيين"، و"الفتح"، و"البحر" على ما في "الخلاصة"، و"البزازية"، و"الهندية" مع أن الحديث أيضاً يساعد ما في الشروح، فامرأة رفاة لمّا أرادت الرجوع إلى زوجها الأوّل، وقالت في زوجها الثاني عبد الرحمن بن الزبير -بالفتح-: إنّما معه مثل هُدبة الثوب، فقال: كذبت والله يارسول الله! إنّني لأنفضها نفص الأدم، ولكنها ناشز تريد أن ترجع إلى رفاة، فقال رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: ((فإن كان كذلك لم تحلي له حتّى يذوق من عُسيلتك)) كما في "الجامع الصحيح". فإتّما بنى الحكم على قولها).

فقطع النزاع وأبان الترجيح بقاعدة تقدم الشروح على الفتاوى، ثمّ أيد ما في الشروح بما في الحديث الشريف، وكم مرّة قرأ ودرس ذلك الحديث الشريف كثير من العلماء، ولم يخطر ببالهم هذا الاستنتاج والاستخراج منه، فإنّ الفقاهة شيء لا يحظى به كلّ عالم ومحدّث وإن فاق وامتاز واشتهر في الحديث، وهو مع الجمع والحفظ لكتب الحديث أو دراستها ونقلها وشرحها يقصر أن ينتفع بها انتفاع الفقيه الحاذق، البصير الناقد، ولذا أبان النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم مكانة الفقهاء بقوله عليه الصلّاة والسّلام: ((من أراد الله به خيراً يفقهه في الدين)).

(١) انظر المقالة [٢٩٥٧].

(٤) في المتن والشرح^(١): ((لو وجدته عتيماً أجّل سنة قمرية فإن وطئ) مرةً فيها (وإلاّ بانت بالتفريق) من القاضي إن أبى طلاقها (بطلبها)).
في "ردّ المختار"^(٢): (وقيل: يكفي اختيارها نفسها، ولا يُحتاج إلى القضاء كخيار العتق، قيل: وهو الأصحّ، كذا في "غاية البيان"، وجعل في "المجمع" الأوّل قول الإمام والثاني قولهما، "نهر"، وفي "البدائع" -عن "شرح مختصر الطحاوي"-: أن الثاني ظاهر الرواية، ثمّ قال: وذكر في بعض المواضع أن ما ذكر في ظاهر الرواية قولهما).

في "جدّ المختار"^(٣): (قوله: وهو الأصحّ كذا في "غاية البيان": يشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء، وعن محمد أنّه لم يشترط كما في "المحيط"، لكن في "المضمرات" وغيرها: أن الفرقة لم تقع إلاّ بتفريق القاضي في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما تقع باختيارهما، وهو ظاهر الرواية، "قهستاني").
فاختلاف التصحيح جليّ هنا، ولا بدّ من الترجيح، فتوجّه إليه في "الجدّ"، وكتب^(٤): (أقول: لكن باشتراط التفريق حزم في "مختصر القدوري"^(١)، و"الهداية"^(٢)، و"الوقاية"^(٣)، و"النقاية"^(٤)، و"الإصلاح"^(٥)، و"الكنز"^(٦)، و"الحانية"^(٧)، و"الخلاصة"^(٨)، و"خزانة المفتين"^(٩)، و"الهندية"^(١٠) وغيرها

(١) "الدر"، كتاب الطلاق، باب العتّين وغيره، ٢٤٠/١٠-٢٤٨.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب العتّين وغيره، مطلب في طبائع فصول السنة الأربع،

٢٤٨/١٠، تحت قول "الدر": من القاضي إن أبى طلاقها.

(٣) انظر المقولة [٢٩٨٦].

(٤) انظر المرجع السابق.

كلهم من دون إشعار بخلاف أصلاً.

وهذا متن "الملتقى" الملتزم ذكر خلاف أئمة المذهب، جزم به ولم يحك خلافاً، وقال في "التبيين" و"الفتح": ثم إن اختارت الفرقة أمر القاضي السزوج أن يطلقها طلاقاً بائناً، فإن أبى فرّق بينهما هكذا ذكره محمد في "الأصل"، وقيل: تقع الفرقة باختيارها نفسها، ولا تحتاج إلى القضاء كخيار العتق اهـ.

أفاداً رحمهما الله أن اشتراط القاضي في ظاهر الرواية، وروى ابن أبي شيبه في "مصنفه" عن سعيد بن المسيّب والحسن البصري كلاهما عن عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه: أنه أجلّ العنين سنة، وقال: إن أتاهما، وإلا فرّقوا بينهما ولها الصّدّاق كاملاً اهـ.

وروى سيّدنا الإمام محمد في "الآثار": قال أخبرنا أبو حنيفة، ثنا إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن، عن عمر بن الخطاب: أن امرأة أتته فأخبرته أن زوجها لا يصل إليها، فأجلّه حولاً، فلما انقضى حول ولم يصل إليها خيرها فاختارت نفسها، وفرّق بينهما عمر، وجعلها تطليقةً بائنةً.

وروى أبو بكر عن سيّدنا عليّ كرم الله تعالى وجهه قال: يؤجلّ العنين سنة فإن وصل إليها، وإلا فرّق بينهما.

وروى أيضاً، وعبد الرزاق، والدارقطني عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: يؤجلّ العنين سنة فإن جامع، وإلا فرّق بينهما.

فإطباق هذه الكتب الجلة متوناً وشروحاً وفتاوى على الجزم التام باشتراط القضاء قاضٍ بأنّه هو المذهب، وهل يعقل إطباق المتون على رواية نادرة مخالفة للمذهب؟

وقال العلامة أحمد رضا^(١): (بل في عدّة أشياء. (الثاني:) ثبوت النسب في الفاسد دون الباطل. (الثالث:) يجب مهر المثل ولا يزداد في الفاسد على المسمّى، وفي الباطل يجب بالغاً ما بلغ مطلقاً لبطلان التسمية فكأن لم يسم. (الرابع:) في الفاسد فساد الملك، وفي الباطل عدمه وإن اعتبرت صورته دائرة للحدّ، وذلك لأنّ الباطل معدوم شرعاً. (الخامس:) الوطء في الفاسد حرام وليس بزناً، وفي الباطل زناً محض وإن لم يحدّ، فليس كلّ زناً موجباً للحدّ، فيعذب هذا في الآخرة عذاب الزّناة، والأوّل عذاب من ارتكب حراماً دون الزّنا، ولعلّه ينبغي أن يحدّ قاذف الأوّل، لا قاذف هذا عند من يفرّق، وإطلاقهم النفي مبنيّ على ما اشتهر من عدم الفرق بين فاسده وباطله. (السادس:) يختلج بالبال أنّ الباطل لا يحتاج إلى المتاركة، بخلاف الفاسد؛ لأنّ المعدوم لا حكم له... إلخ) باختصار.

(٢) اعلم أنّ هاهنا ثلاثة أشياء: صحّة، ونفاذ، ولزوم.

فالصحّة أعمّ من وجه من النفاذ، فقد يصحّ الشيء ولا ينفذ كعقد فضولي، وقد ينفذ ولا يصحّ كبيع بشرط، وقد يجتمعان وذلك ظاهر. واللزوم أخصّ من كلّ منهما مطلقاً، فكلمنا لزوم شيء صحّ ونفذ، فإنّ غير النافذ غير اللازم بداهة، وكذا غير الصحيح؛ لأنّه إن كان باطلاً فمعدوم، والمعدوم كيف يوصف باللزوم؟ وإن كان فاسداً فهو واجب الفسخ، وجوازه ينافي اللزوم فكيف الوجوب واللزوم؟ وليس أنّ كلّما صحّ شيء أو نفذ لزوم، وقد ظهر ذلك بما مثلنا.

(١) انظر المقولة [٢٥٤٨] قوله: والحاصل: أنّه لا فرق بينهما في غير العدّة.

إذا علمت هذا فالأقسام أربعة بل خمسة: (١) صحيح نافذ لازم أو تقول: لازم وحده؛ لاستلزامه الأولين (٢) صحيح نافذ غير لازم (٣) صحيح غير نافذ (٤) نافذ غير صحيح (٥) ما لا ولا ولا (أي: ما لا يكون لازماً ولا نافذاً ولا صحيحاً: ١٢).

الأول: كإكناح الأب ولده الصغير وكتزويج البالغة نفسها من كفاء أو من غيره حيث لا ولي لها أو برضاهم. الثاني: كتزويج ولي غير الأب والجد من كفاء بمهر المثل. والثالث: تزويج الصغير نفسه أو الصغيرة نفسها بلا إذن ولي، ولهما حين العقد ولي مجيز، وكتزويج الفضولي، ومنه تزويج الأبعد حال قيام الأقرب، وكتزويج البالغة نفسها من غير كفاء بلا رضا الأولياء على ظاهر الرواية المعدول عنها لفساد الزمان. والرابع: كالنكاح بلا شهود، وأما الذي ليس بصحيح ولا نافذ ويلزم، - بل جميع الأقسام سوى الأول - عدم اللزوم، فكتزويج البالغة نفسها من غير كفاء، ولها ولي لم يرض على رواية الحسن المفتي بها، وتزويج الصغير والصغيرة أنفسهما حيث لا مجيز، ونكاح الخامسة والأخت في عدة الأخت وغير ذلك.

فالأول لا يحتمل الفسخ. والثاني يحتاج إلى القضاء. والثالث يرتد برّد من له الإجازة من دون حاجة إلى القضاء. والرابع يجب فسخه ولا يحتاج إلى القضاء. والخامس ك: لا شيء، فافهم^(١).

فاستخرج أصولاً عديدة، وجمع فوائد كثيرة في سطور قصيرة وكلمات

(١) انظر المقولة [٢٤٢٢] قال: أي: "الدر": (وإن كان من كفاء ومهر المثل صح).

وجيزة كما ترون.

(٣) قدّم عدّة نصوص منتشرة من الفقه، يبدو من خلالها الاضطراب والاختلاف، لكن العلامة أحمد رضا استخرج منها أمراً جامعاً، وأصلاً حاوياً انسلك فيه كل فرع، وزال الاضطراب، وأقدّم هنا خلاصة كلامه.

يقول^(١): (فتحرّر والحمد لله: أن التأجيل (أي: في المهر) على ثلاثة أقسام: الأول: أن يوقّت بغاية معلومة كسنة أو عشر سنين، ومنه وقت الحصاد والدياس فيصحّ.

والثاني: أن يوقّت بغاية مجهولة جهالة فاحشة كهبوب الرياح ونزول الأمطار فلا يصحّ ويجب حالاً وهو الذي في "الغاية" و"البحر".

والثالث: أن يذكر كونه موجّلاً ولا يتعرّض ببيان لأجل أصلاً فيصحّ، ويتأجل للموت أو الطلاق وهو الذي في "الخانية" و"الهندية" و"المحيط"، وهو معنى قول الشارح: إلا التأجيل لطلاق أو موت فيصحّ للعرف... إلخ).

(٤) نظر في فروع عديدة تتصل بإذن البالغة وردّها ثم استخرج ما يأتي^(٢) بعد بحث ونقد:

(فتحرّر أن الردّ على قسمين قوليّ وفعليّ، والإجازة على ثلاثة أقسام: هذان، وسكوتي، وما وراء ذلك ليس بردّ ولا إجازة، فتبقى على خيارها). وقدّم مثلاً للردّ الفعلي، وترك أمثلة أقسام الإجازة والردّ القولي لظهورها،

(١) انظر المقولة [٢٥٧٨] قوله: أي: "الدرّ": إذا جهل الأجل... إلخ.

(٢) انظر المقولة [٢٣٧٣] قوله: أي: "الدرّ": ولو استأذنها في معيّن فردّت... إلخ.

يقول: (ومن الردّ الفعلي: أن تحرّك يدها مشيرة أن لا، فإنّه لا يشكّ أحد في كونه ردّاً، ونظير ذلك ما ثبت في الحديث: أن البكر إذا استأذنها النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم من وراء السّتر فحرّكت السّتر لم يزوّجها، فكما أنّه دليل النهي قبل النكاح، فكذلك تحريك اليد دليل النفي بعد النكاح، وهذا ظاهر جدّاً لا يخفى).

(٥) مما نبّه عليه من الفوائد المقرّرة:

الأصل أن كلّ ما لا يحتمل الفسخ يصحّ مع الهزل، وكلّ ما يصحّ مع الهزل يصحّ مع الإكراه^(١).

ومنه: نفس هذا الحكم -وهو التحريم بالمسّ- ثبوته بالاحتياط، فلا يجب الاحتياط في الاحتياط. قلت: هو نظير قولهم لا عبرة بشبهة الشبهة^(٢).
ومنه: التحريمية لا بدّ لها من نهي، "ردّ المختار"^(٣).

أقول: وكذلك التنزيه أيضاً لا بدّ له من نهي خاصّ، وإلاّ لا يكون إلاّ خلاف الأولى^(٤).

(ب) إنّ كثيراً ما يوجّه إلى أصول الفتوى ورسم المفتي، فالإيكم شيئاً منه:
(١) قال العلامة الشامي^(٥) بعد بحث وعرض: (فلم يكن في المسألة

(١) انظر المقولة [٢٧٢٨].

(٢) انظر المقولة [٢٣٠٨] قوله: والخارج فرج من وجه.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، مطلب في وطء... إلخ، ١٥٠/٨.

(٤) انظر المقولة [٢٣٣٥] قوله: لا بدّ لها من نهي.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب العيّن، مطلب في طبائع فصول السنة الأربع، ٢٤٦/١٠، تحت قول "الدرّ": مطلقاً.

اختلاف الفتوى، بل اختلاف تصحيح فقط).
فقال في "الجد" ^(١): (أراد باختلاف الفتوى أن يكون في كل جانب أكد ألفاظ التصحيح كـ: عليه الفتوى، وبه يفتي، واختلاف التصحيح أعم، فيشمل هذا وما إذا كان في الجانبين ما هو دون ذلك من الألفاظ، أو يكون في أحد الجانبين لفظ الفتوى، وفي الآخر ما هو دونه، فيترجح الأول؛ لأنه أكد).

(٢) الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية ^(٢).
(٣) الشروح مقدّمة على الفتاوى، فيقدّم ما في "التبيين" و"الفتح" و"البحر" على ما في "الخلاصة" و"البزازية" و"الهندية"... إلخ ^(٣).

(٤) المسألة إذا لم تكن فيها رواية عن الإمام فالمرجع ما قال الإمام الثاني وقد قدّمه كما ترى في "الخانبة"، وتقديمه دليل ترجيحه ^(٤).
(٥) أمّا نحن فعلينا اتباع ما رجّحوه وصحّحوه كما قدّم الشارح، وعند اختلاف الفُتيا يرجّح قول الإمام، بل قال في "البحر" وغيره: يعمل بقوله وإن أفتي بخلافه إلّا لضرورة، فكيف وقد أفتي به أيضاً ^(٥).

(٦) في "لا سبيل لي عليك" ثلاث روايات: الأولى: رواية فخر الإسلام عن أبي يوسف: أنّه لا يحتمل سبّاً، ولا ردّاً فلا يدين إلّا في الرضا. والثانية:

(١) انظر المقالة [٢٩٨٥].

(٢) انظر المقالة [٢٥٧٩] قوله: والاستحسان مقدّم.

(٣) انظر المقالة [٢٩٥٧].

(٤) انظر المقالة [٢٥٠٣] قوله: هذا استظهار من صاحب "النهر".

(٥) انظر المقالة [٢٦٩٦] قوله: ولا يخفى قوة دليلهما.

رواية العامة عن أبي يوسف: أنه يحتمل سبباً في الغضب أيضاً، لا في المذاكرة. والثالثة: قول الإمام الأعظم: أنه يحتمل ردّاً فيدين مطلقاً حتى في المذاكرة، وعلى هذا يجب التعويل في هذا اللفظ؛ لأنه قول الإمام ولأنه قول وكلاهما رواية، وقد مشى عليه في "الخانية" ثم "البحر" (١).

(٧) فلا يعارضه اعتماد الحاوي القدسي، وقد رأيناه كثير الميل إلى أقوال الإمام أبي يوسف يعتمد عليها ويقول دائماً: به نأخذ وإن خالف سائر أئمة الترجيح والفُتيا، منها: في جواز النفل يوم الجمعة وقت الاستواء، وغير ذلك (٢). ومثل هذه التوجيهات كما تفيد القراء علماء ومعرفة كذا ترشدتهم إلى أن الإمام أحمد رضا كان يستحضر كل ذلك، ويراعيه في "فتاواه" وفي بحوثه الفقهية، فلا يصدر من قلمه إلا ما وافق الأصول والقواعد، وبذلك استطاع أن ينقح المسائل ويرجح حين الاختلاف ويحكم حكماً عادلاً.

(١٤) التوسع في العلوم واستخدامها للفقه:

إن الشيخ الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى كما تبحر في العلوم الدينية كال تفسير، والحديث، والرجال، وأصول التفسير والحديث، وأصول الفقه، ورسم المفتي توسع في غيرها من الفنون كاللغة، والهيئة، والنجوم، والتوقيت، وصنف في كل ذلك تصانيف تشهد ببراعته، وحذقه وابتكاره في كل فن، واستطاع بمقدرته الهائلة أن يدقق نظره في الفقه، ويستخدم تلك العلوم لحل مشاكل الفقه، ويبلغ في

(١) انظر المقالة [٢٨٤٤].

(٢) انظر المقالة [٢٨٨٨].

بحوثه مبلغاً يقصر عنه العلماء الذين لم يتبحروا في تلك الفنون، وهذه الميزة تتجلى في "فتاواه" كما يعرفها من طالعها، ونرى لها شواهد في الجزء الثاني^(١) من "جد الممتار" أيضاً، وأقدم إليكم شيئاً منها:

(١) قال الإمام السبكي الشافعي: لو شهدت بيّنة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر، وقال: الحساب بعدم إمكان الرؤية تلك الليلة، عمل بقول أهل الحساب؛ لأنّ الحساب قطعيّ، والشهادة ظنيّة.

وسئل الشهاب الرملي الكبير عن قول السبكي هذا، فأجاب بأنّ المجهول به ما شهدت به البيّنة؛ لأنّ الشهادة نزّها الشارع منزلة اليقين، وما قاله السبكي مردود، ردّه عليه جماعة من المتأخّرين اه. ملقطاً من "رد المختار"^(٢).
كتب عليه في "جد الممتار"^(٣): (أقول: الحقّ - إن شاء الله تعالى -
التفصيل: والأمر فيه أنّ هنا باين:

(١) باب قواعد رؤية الهلال، و(٢) باب سير النّيرين وطلوعهما وغروبهما
ومنازل القمر.

الأوّل: لا عبرة به؛ لاختلافهم أنفسهم فيه كثيراً، وعدم حصولهم على قول قاطع كما لا يخفى على من يعرف الفنّ، ولذا لم يعرج عليه في "المجسطي"

-
- (١) أي: من كتاب الزكاة إلى كتاب الطلاق بوفق نسخة الجمع الإسلامي.
(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود، ٢٣٦/٦، تحت قول "الدر": ولا عبرة بقول المؤقّتين.
(٣) انظر المقولة [١٩٨٤] قوله: ما شهدت به البيّنة.

مع إرادته ظهور المتحيرة والثواب واختفائها علماً منه بأنه شيء لا يدخل تحت الضبط، وهذا هو الذي رده أئمتنا رضي الله تعالى عنهم.

والثاني: يقيني لا شك تشهد به غير ما آية في القرآن العظيم؛ لقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

فإن قالت الحساب العلماء: العدول بعدم إمكان الرؤية بناء على الأول وشهدت البيّنة العادلة بالرؤية قبلت، وإن بنوه على الثاني كما في المسألة الثانية، فإن من المقطوع به الغير المتخلف أن الهلال لا يمكن أن يرى عادة ما لم يبعد عن الشمس عشر درج بل أكثر، فرويته نهاراً قبل طلوع الشمس وليلاً بعد غروبها يستلزم قطعاً سير القمر في نهار واحد أكثر من عشرين درجة، ومعلوم قطعاً أنه لا يسير في يوم وليلة إلا نحو اثني عشرة درجة، فيكون في ذلك تبديل سنة الله: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾، فحيث يقطع العالم بأن الشهود شبه لهم، والقطعي لا مرد له، ولعل هذا هو مراد الإمام السبكي رضي الله تعالى عنه، فليكن التوفيق، والله تعالى أعلم.

ونظير ذلك واقعة رمضاننا هذا عام ألف وثلاث مئة وثلاثين: صام الناس كلهم في أقطار "الهند" جميعاً يوم الخميس فلما كان الثامن والعشرون من الشهر يوم الأربعاء شهد في "بدايون" عند صاحبنا المولوي عبد المقتدر ثلاثة أو خمسة أنهم رأوا الهلال وكان في سحاب فقبل وأمر الناس بالفطر فلم يقبله إلا ناس

من أنفاره مع أنا نعلم قطعاً أنّ الشهود غلطوا لوجوه خمسة كلّها مبنية على الباب الثاني دون الأوّل.

أولها: أنّ اجتماع النّيرين كان في هذا النهار —نهار الأربعاء— على تسع ساعات و ١٨ دقيقة بالساعات الرائجة فيستحيل عادةً أن يرى بعد تسع ساعات وعدّة دقائق؛ لأنّ غروب الشمس كان ساعة ستّ وثلاث وعشرين دقيقة.

ثانيها: أنّ الفصل بين تقويميّ النّيرين عند الغروب لم يكن إلّا نحو خمس درج، الشمس في الدرجة ١٩ من السنبلة، والقمر في ٢٣ منها، ومعلوم أنّ إراءة الهلال على هذا الانفصال خلاف السّنة المستمرة المعلومة من خالقه ذي الجلال.

ثالثها: أنّ غروب القمر المركزيّ الذي هو المعبر في غروب الهلال؛ لأنّه لا يكون إلّا في النصف الأسفل من القمر وقع ساعة ستّ و ٣٩ دقيقة أي: بعد ستّ عشرة دقيقة من غروب الشمس، ومعهود قطعاً أنّ بعد غروب الشمس إلى عشرين دقيقة تكون لأشعتها صولة لا يمكن أن يرى معها هلال التاسع والعشرين عادةً، فإذا بلغ الهلال حدّ الرؤية كان قبل ذلك تحت الأرض بدقائق فكيف يرى؟

رابعها: أنّ الهلال طلع في الليلة بعدها ضميلاً دقيقاً قريباً من الأفق لم يره الناس إلّا بكلفة شديدة، ولولا قرب الزهرة منها لما كان يرجى أن يرى، ولم يمكث بعد غروب الشمس إلّا إحدى وخمسين دقيقة؛ لأنّ غروب الشمس يوم الخميس كان على ساعة ستّ و ٢٢ دقيقة، وغروب القمر ساعة سبع و ١٣ دقيقة، ومعهود قطعاً أنّ مثله لا يكون لابن ليلتين.

وخامسها: أن شوالنا هذا الحاضر يكون -إن شاء الله تعالى- ثلاثين يوماً فيوم الجمعة إن صفا السماء فسيرى الكل أن لا هلال، فيلزم على حسابهم أن يكون شوال أحداً وثلاثين يوماً، وهذا محال، وبالجملية فلا شك في بطلان شهادتهم، وإثما الأمر أن كان سحاب وكانت هناك الزهرة فأروها من وراء حجاب فتخيّلوها هلالاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

لا يخفى ما في هذا البحث الجليل من علمه بالزيج، والهيئة، والتوقيت، والنجوم، وبذلك استطاع ما حقق من التفصيل، وحكم بأن لا عبرة بقول الحاسبين في القسم الأول، ويعتبر قول الماهرين العادلين منهم في الثاني، وأبدى التوفيق بين كلام الإمام السبكي وبين كلام الفقهاء "لا عبرة بقول المنجمين".

(٢) في "رد المختار"^(١): (وشمل قولهم: لا عبرة برؤيته نهاراً ما إذا رئي يوم التاسع والعشرين قبل الشمس، ثم رئي ليلة الثلاثين بعد الغروب، وشهدت بيّنة شرعية بذلك، فإن الحاكم يحكم برؤيته ليلاً، كما هو نص الحديث، ولا يلتفت إلى قول المنجمين: أنه لا تمكن رؤيته صباحاً ثم مساءً في يوم واحد، كما قدّمناه عن "فتاوى الشمس الرملي الشافعي") ملخصاً.

في "جد الممتار"^(٢): (قوله: "لا تمكن" أي: سنة جرت من خالق الأهلة جلّ جلاله، وذلك لأن القمر لا يرى صباحاً إلا إذا كان خلف الشمس، ولا مساءً إلا

(١) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب في رؤية الهلال نهاراً، ٢٥٣/٦، تحت قول "الدر": ورؤيته بالنهار الليلة الآتية مطلقاً.

(٢) انظر المقولة [٢٠٢٢] قوله: فإن الحاكم يحكم برؤيته ليلاً كما هو نص... إلخ.

إذا كان أمامها، وإذا كان الفصل بينهما أقل من ثمان درج بل عشر لم ير القمر، لاستتاره تحت شعاعها، فإذا رئي صباحاً وجب أن يكون خلف الشمس بقدر ثمان درج بل عشر أو أكثر، ثم إذا رئي مساء هذا اليوم وجب أن يكون أمامها بهذا القدر، فيلزم سير القمر من صباح إلى مساء بقدر ستة عشر، بل عشرين درجة أو أزيد، وهو لا يسير هذا المقدار في يوم وليلة بالتمام، فكيف يجوز أن قطعه في نصف المدة أو قريباً منه؟.

(٣) في "شرح المنهاج" للرملي: وقد نبّه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً، "رد المختار".
وبين في "الجد" ^(١) قدر أربعة وعشرين فرسخاً، ٧٢ ميلاً.

وكتب: (أقول: أراد الاختلاف في القمر؛ لأن اختلاف مطالع الشمس يقع في فرسخين بل أقل، فإنه إذا كان الفصل بين الموضعين بقدر أربعة أميال مثلاً كان التفاوت بقدر ربع دقيقة تقريباً، وهذا مما يمكن ضبطه وإن تعسر، نعم! ترائي الأهلة إنما يكون لانفصال القمر عن الشعاع، وهذا لا يكون بقدر صالح إلا في قريب مما ذكر؛ لأن الشمس يقطع هذا المقدار من محيط الأرض في نحو أربع دقائق، والقمر يزيد انفصاله في هذه المدة قدر دقيقتين تقريباً، فإذا كان في الموضع الشرقي على فصل ثمان درجة إلا دقيقة لم تمكن الرؤية، ويكون في الموضع الغربي على فصل ثمان درجة مع زيادة دقيقة فأمكن، هذا ما ظهر لي).

(١) انظر المقولة [٢٠٢٧] قوله: وفي "شرح المنهاج" للرملي: وقد نبّه التاج... إلخ.

(٤) في "ردّ المحتار"^(١): (لو رئي في المشرق ليلة الجمعة، وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق).
في "جدد الممتار"^(٢): (أقول: الأولى عكس الفرض؛ لأنّ البلد كلّما كان غربياً زاد الفصل بين القمرين فكانت رؤيتهم أسبق).

(٥) يفهم من كلامهم في كتاب الحج أنّ اختلاف المطالع فيه معتبر، "ردّ المحتار"^(٣).

أقول: وكذا في الإرث، فإن ثبت مثلاً أنّ زيداً مات في بلد شرقيّ حين طلوع الشمس أوّل رمضان، وابنه عمرواً في عين ذلك الوقت أيضاً في بلد غربيّ، وكان الاختلاف في أطوارهما بحيث يقع به الاختلاف في طلوع الشمس بحسب الإدراك أيضاً ورث زيد من ابنه مع أنّ الميتين في وقت واحد لا يرث كلّ منهما صاحبه، نصّ عليه في "شرح النقاية" من الكسوف^(٤).

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الصوم، مطلب في اختلاف المطالع، ٢٥٥/٦، تحت قول "الدرّ": على ظاهر المذهب.

(٢) انظر المقولة [٢٠٢٩] قوله: وفي المغرب ليلة السبت.

(٣) "ردّ المحتار"، كتاب الصوم، مطلب في اختلاف المطالع، ٢٥٥/٦، تحت قول "الدرّ": على ظاهر المذهب.

(٤) انظر المقولة [٢٠٣٨] قوله: في كتاب الحج أنّ اختلاف المطالع فيه معتبر.

(١٥) إشارات إلى نكات ولطائف أو فوائد عوائد في كلمات جامعة مختصرة، وقيمة "جد الممتار" من ناحية الإيجاز:

يرى الناقد البصير أن الإمام أحمد رضا رحمه الله تعالى قد يكتسب في حواشيه كلمة أو كلمات، أو جملة أو سطراً وسطرين، لكن يجمع في ألفاظه القليلة معاني جليلة تمنح الناظر معرفة وبصيرة، والغمر الساذج يزعم أنه لم يأت بشيء، فإنه لا يرى ولا يعتاد لشيء تقديراً، إلا إذا وجد له حجماً كبيراً، ولفظاً كثيراً، فأردت التنبيه على قيمة "جد الممتار" من ناحية الإيجاز، وأنه يحتوي في ألفاظه القصيرة على معاني وفوائد كثيرة، والإيجاز براعة لم يزل البلغاء والأدباء والمصنّفون يتسابقون فيها، ولم يرح أهل الخبرة والعلم يثنون عليها، ويتبنون من خلالها مقدرة الكاتب والناظم، ولن يجهل قدرها إلا من ليس له حظ من إمعان النظر، وتعمق التفكير، والله ولي الهداية إلى سواء السبيل.

(١) عدّ في المتن والشرح ممن يجوز له الفطر مريضاً خاف زيادة مرضه، وصحيحاً خاف المرض بغلبة الظن بأماره أو تجربة أو بإخبار طبيب حاذق مسلم مستور.

وكتب في "رد المختار"^(١) تحت قوله: "مستور": (قلت: وإذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه الشروط، وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة).

(١) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٥٢/٦، تحت قول "الدر": مستور.

علّق عليه في "جدّ الممتار"^(١): (أقول: كلام الفاسق إذا وقع التحريّ على صدقه مقبول، ولا أقلّ من أن يورث شبهةً، فلا تتكامل الجناية، فلا تلزم الكفارة).

نبّه في هذه الكلمات الوجيزة على أن الكفارة من العقوبات، والعقوبات تندري بالشبهات، ولا تلزم إلاّ إذا تكاملت الجناية، وعلى أن الفاسق لا ينحط كلامه من إيراد الشبهة، وقد يقبل إذا وقع التحريّ على صدقه، فهذه الشبهة لا تتكامل الجناية وتندري العقوبة فلا تلزم الكفارة.

(٢) في المتن والشرح: يقع طلاق كلّ زوج إلى قوله: (ولو هازلاً لا يقصد حقيقة كلامه).

انتقد عليه العلامة الشامي قائلاً^(٣): قوله: (لا يقصد حقيقة كلامه): (بيان لمعنى الهازل، وفيه قصور، ففي "التحرير" و"شرحه": الهزل لغة: اللعب، واصطلاحاً: أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي، بل أريد به غيرهما، وهو ما لا تصحّ إرادته منه، وضدّه الجدّ، وهو أن يراد باللفظ أحدهما).
تعقّب في "الجد"^(٣) على قوله: (وفيه قصور) بقوله: (أقول: حقيقة الشيء ما يحقّ به ويثبت، فالمعنى لا يقصد بكلامه ثبوتاً، بل يريد أن يلغو فلا قصور).

(١) انظر المقولة [٢٠٨٤] قوله: فالظاهر لزوم الكفارة.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، مطلب في المسائل التي تصحّ مع الإكراه، ١٢٥/٩-١٢٦، تحت قول "الدر": لا يقصد حقيقة كلامه.

(٣) انظر المقولة [٢٧٣٠].

نبّه على أنّ الهازل إذا قال: أنت طالق مثلاً ولم يرد وقوع الطلاق، بل أراد أن يلغو كلامه، فصدّق أنّه لم يرد بلفظه معناه الحقيقي ولا المجازي بل قصد غيرهما، فلا قصور في تعيين معنى الهزل، فإنّ كلام الهازل حقيقته ما يحقّ ويثبت به، وهو وقوع الطلاق مثلاً، فإذا لم يقصد ذلك، يقال: لم يرد حقيقة كلامه.

(٣) في "ردّ المختار"^(١): (ما ذكرناه عن "المحيط" صريحٌ في أنّ أجره عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدّين الضعيف، وعلى ظاهر الرواية من المتوسّط، ووقع في "البحر" عن "الفتح": أنّه كالقويّ في صحيح الرواية). قال في "الجد"^(٢): (هكذا نصّ على تصحيحه في "الخانية" صـ ٢٩٤، فليس هذا محلّ "وقع"، بل هو المعتمد).

(٤) في المتن والشرح: (الصبي كفاء بغنى أبيه بالنسبة إلى المهر لا بالنسبة إلى النفقة؛ لأنّ العادة أنّ الآباء يتحمّلون عن الأبناء المهر لا النفقة، "ذخيرة"). وبحثّ هنا العلامة الشامي فيما كان متعارفاً في زمنه.

لكن كتب العلامة أحمد رضا ما يأتي^(٣) بكل وضوح ووثوق وإيجاز: (هذا عرفهم، وأمّا في عرفنا فيتحمّلون النفقة لا المهر، فينعكس الحكم).

-
- (١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٧٣/٥، تحت قول "الدرّ": إلّا إذا كان عنده ما يضم إلى الدين الضعيف.
- (٢) انظر المقولة [١٩٠١] قوله: وعبارة "الفتح" و"البحر": في صحيح الرواية.
- (٣) انظر المقولة [٢٥١٠] قال: أي: "الدرّ": يتحمّلون عن الأبناء المهر.

فإن المدار على العادة والعرف كما هو جليّ في تعليل الشارح رحمه الله تعالى عن "الدخيرة"، فلا شك أن الحكم يتبدّل إذ تبدّل العرف ويعتبر الصبيّ كفناً بغنى أبيه بالنسبة إلى النفقة، لا بالنسبة إلى المهر.

(٥) ذكر في الشرح من "البحر": (أن تأخير الحجّ صغيرة؛ لأن دليل الاحتياط ظنيّ، فيكون التأخير مكروهاً تحريماً لا حراماً؛ لأن الحرمة لا تثبت إلا بقطعيّ). وقال العلامة الشامي^(١): (هذا مبنيّ على ما قاله صاحب "البحر" في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي: إن كلّ ما كره عندنا تحريماً فهو من الصغائر، لكنّه عدّ فيها من الصغائر ما هو ثابت بقطعيّ كوطء المظاهر منها قبل التكفير، والبيع عند أذان الجمعة).

كتب عليه في "الجدد"^(٢): (أقول: إنّما ذكر أن كلّ ما ثبتت حرمة ظناً يكون من الصغائر، ولم يدّع عكسه كلياً، فلا وجه للاستدراك). أي: لم يقل: كلّ ما كان من الصغائر لا تثبت حرمة إلا ظناً، فيمكن أن يكون ثبوت الحرمة بقطعيّ، ورغم ذلك يعدّ من الصغائر، أمّا ما ثبتت حرمة ظناً فلا يعدّ من الكبائر.

(٦) في "ردّ المحتار"^(٣): (من له حوائيت ودور للغلة، لكن غلتها لا تكفيه ولعياله أنّه فقير، ويحلّ له أخذ الصدقة عند محمّد، وعند أبي يوسف لا يحلّ).

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الحج، مطلب فيمن حجّ... إلخ، ٤٦٠/٦، تحت قول "الدرّ": وجهه... إلخ.

(٢) انظر المقولة [٢١٠٩] قوله: من الصغائر، لكنّه عدّ فيها... إلخ.

(٣) "ردّ المحتار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٠١/٦، تحت قول "الدرّ": فارغ عن حاجته.

تركه العلامة الشامي ولم يبد ترجيحاً.
فأبان في "جد الممتار"^(١) أن الفتوى على قول الإمام محمد قائلًا: (وعليه الفتوى كما سيأتي صـ ١٠٤).

(٧) في المتن والشرح في شرائط النكاح: (وشرط حضور شاهدين) إلى قوله: (سامعين قولهما معاً على الأصح).

كتب العلامة الشامي^(٢): (قوله: (على الأصح) راجع لقوله: (سامعين) وقوله: (معاً) ومقابل الأول القول بالاكتفاء بمجرد حضورهما، ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف من أنه إن اتحد المجلس جاز استحساناً كما في "الفتح").
لما قال الشارح: (على الأصح)، فبيحت فكر القارئ قولاً يقابله وليس بأصح.

فذكر العلامة الشامي: أن هنا قولين: أحدهما: القول بأنه لا يشترط سماعهما بل يكفي حضورهما، والثاني: القول بأنه لا يشترط سماعهما معاً، بل يكفي السماع متعاقبين بشرط اتحاد المجلس، وبين مصدر القول الثاني رواية عن أبي يوسف، وهجر مصدر القول الأول، فذكر في "جد الممتار"^(٣): (عزاه في "الخانية" إلى الإمام علي السغدري رحمه الله تعالى).

(١) انظر المقالة [١٩٢٩] قوله: ويحل له أخذ الصدقة عند محمد.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: الخصاف كبير في العلم يجوز الاقتداء به، ٧٩ / ٨، تحت قول "الدر": علي الأصح.

(٣) انظر المقالة [٢٢٦٩] قوله: بمجرد حضورهما.

هذا، ولو تناولت حواشيه القصار بالشرح وإبانة فوائدها واحتوائها على معاني جمّة لطال الكلام، وأثق أنّ الناظر المنصف يستخرج ما فيها من النكات واللطائف والأبحاث والفوائد، وما ذكرت من الشواهد يكفي توجيهها للناظر، وتطميناً للقاصر، وتطبيعاً للخواطر، والله الهادي.

وإذ قد ثمّت الأبحاث وشرحت كلّ عنوان بشواهد تفي بالمرام فلا يخفى على القراء الكرام ما لـ "جدّ الممتار" من مكانة عالية بين الكتب الفقهية، وقد ذكرت في مقدّمتي للجزء الأوّل^(١): أنّ درجته لا تنحطّ عن الشروح، أمّا صاحب الحواشي - فقد شهدتم - أنّه لم يترك باباً من الفقه إلّا وقد دخل فيه إذ وجد الإذن والمساغ، قد يستنبط الأحكام بالنصوص، وقد يستخرج الفروع في ضوء الأصول، وقد يرجّح حين الاختلاف، وقد يوفّق بين الأقوال، وقد ينبّه على الأخطاء، ويسدّد الخطيء، وقد يشرح المغلقات، ويحلّ المعاهد، ويكشف المشاكل، وقد يورد نكات ولطائف وفوائد عوائد في كلمات وجيزة وعبارات قصيرة تعجز أقلام الكتاب عن الإحاطة والاستيفاء بها في جمل كثيرة وعبارات طويلة.

وهذه الحواشي نبذة من بحره الزاخر، فإنّ الناظر في "فتاواه" - وخاصة في المجلد الأوّل منها - يشاهد فوق ذلك، والله يختصّ بفضله من يشاء وهو ذو الفضل العظيم.

(١) "جدّ الممتار"، ١/١٠١.

وأصلّي وأسلم على حبيبهِ خاتم النبيّين
سيّد المرسلين، وعلى آله،
وصحبه، وعلماء ملّته،
وفقهاء أمّته
أجمعين.

مولدي وموطني	وأنا العبد الجاني
قرية بهيرة، مكتب البريد وليدفور	محمد أحمد الأعظمي المصباحي
من مديرية مئو ولاية أترابرايش "الهند"	عضو الجمع الإسلامي بمباركفور
٣/رمضان سنة ١٤١٢ هـ	المتخرج من دار العلوم الأشرفية
المصادف ٩/مارس سنة ١٩٩٢ م	مصباح العلوم
ليلة الاثنين ١٠-١٢ ساعة	مباركفور - أعظم جره - "الهند".

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

[١٨٢٩] قوله: ^(١) وهذا إذا كان يُحتسب المؤدَّى إليه من النفقة ^(٢):

أي: في نفسه، أما لو احتسب في نفسه من الزكاة وأظهر للمنفق عليه أنه من النفقة فلا شك في تأدية الزكاة؛ إذ العبرة للنية، لا للتسمية، ولا لعلم المدفوع إليه، ثم يأتي ص ١١٣ ^(٣): (في ما لو دفعها إلى الطَّبَّال الذي يوقظهم في السَّحَر أنه يجوز)، وعَلَّه في "التترخانية" ^(٤) بأن ذلك غير واجب عليه، فظاهره يوهم أن لو كان واجباً عليه لما جاز، فيخالف ما هنا من مسألة النفقة، وظهر لي بتوفيق الملك عز وجل: أن التعليل ناظرٌ إلى الجواز مطلقاً، أي: يجوز إذا نوى الزكاة سواء لم ينظر فيه إلى شيء آخر سوى الزكاة أو نظر أيضاً إلى ما يقصد بالدفع إلى الطَّبَّال وهو الصلة وتطبيب القلب؛ وذلك لأن هذا المعنى من لوازم دفع الزكاة فلا يكون نية شيء متناف بل نية اللازم، كمن نوى الصَّوم ونوى معسه

(١) قال المصنّف يعرف الزكاة: هي تملك، فقال الشارح: خرج الإباحة، فلو أطعم يتيماً ناوياً الزكاة لا يُجزيه، إلا إذا دفع إليه المطعوم كما لو كساه بشرط أن يعقل القبض، إلا إذا حُكم عليه بنفقتهم، قال العلامة الشامي: وهذا إذا كان يُحتسب المؤدَّى إليه من النفقة، أما إذا احتسبه من الزكاة فيجزيه. ١٢

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، ٤١٦/٥، تحت قول "الدر": إلا إذا حُكم عليه بنفقتهم.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٣٠/٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٤) "التاتارخانية"، كتاب الزكاة، الفصل الثامن في المسائل... إلخ، ٢٧٩/٢.

الحمية، فإنّ الحمية تحصل بالصّوم لا محالة، وهذا إنّما ساغ؛ لأنّ الدفع إلى الطّبّال لم يكن واجباً عليه شرعاً، أمّا لو وجب ودفع بنية الزكاة وقصد مع ذلك أيضاً إسقاط ذلك الواجب عن نفسه كان تشريعاً في النية منافياً للإخلاص، فقد بطل زعمه أنّي لم أنو إلاّ الزكاة، ولهذا لو احتسب من النفقة وزعم أنّه لم ينو غير الزكاة، لكان متناقضاً ولم يتأدّ الزكاة؛ لأنّ الواجب لا يتداخل الواجب، فافهم.

مطلب: الفرق بين السبب والشرط والعلة

[١٨٣٠] قوله: ^(١) وأما المملوك شراءً فاسداً فهو مُشكَلٌ ^(٢):

ولا يمكن حمل الفاسد على الباطل لقوله: (المملوك) نعم! لو قال: المأخوذ بشراءٍ فاسدٍ أو المشتري فاسداً لساغ.

[١٨٣١] قوله: ^(٣) فلو كان له نصابٌ ^(٤): تامّ بلا زيادة خمسة دراهم.

[١٨٣٢] قوله: فلو كان له نصابٌ حالّ عليه حَوْلان ولم يُزكّه فيهما

لا زكاة عليه في الحول الثاني ^(٥):

(١) قول القهستاني: (ولا زكاة في المملوك شراءً فاسداً) مشكَلٌ، فإنّ الملك يتمّ بعد قبضه،

فينبغي فيه وجوب الزكاة، أمّا قبل القبض فليس بمملوك. ١٢

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب: الفرق بين السبب والشرط والعلة، ٤٢٦/٥،

تحت قول "الدر": ما ملك بسبب خبيث... إلخ.

(٣) سبب افتراض الزكاة ملكٌ نصابٌ حَوْلِي تامّ فارغ عن دينٍ له مُطالبٌ من جهة العباد،

سواء كان لله كزكاة وخراج، أو للعبد، فلو كان له نصابٌ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، ٤٢٧/٥، تحت قول "الدر": كزكاة.

(٥) المرجع السابق.

فإن كان النصاب بزيادة خمسة دراهم يُزَكِّي في الحول الثاني لا في الثالث، وإن بزيادة عشر ففي الثالث أيضاً دون الرابع، وهكذا إلى زيادة خمسة وثلاثين درهماً فيزَكِّي من ثمان سنين دون التاسع.

[١٨٣٣] قوله: ^(١) لبراءة ذمته ^(٢): ومع ذلك تَجِب الزكاة.

[١٨٣٤] قوله: فإنه محتاج إليه أيضاً لبراءة ذمته، وكذا ما سيأتي في الحج ^(٣):

ص ٢٢٨ ^(٤).

[١٨٣٥] قوله: وكذا ما سيأتي في الحج من أنه لو كان له مالٌ ويخاف

العزوبة يلزمه الحج به إذا خرج أهل بلده قبل أن يتزوج، وكذا لو كان محتاجه لشراء دارٍ أو عبدٍ ^(٥):

(١) في بيان فراغ التَّصَاب عن حاجته الأصليَّة بعد بحث: إذا أمسكه (أي: النقد) لينفق منه كلُّ ما يحتاجه، فحال الحول، وقد بقي معه منه نصابٌ فإنه يزَكِّي ذلك الباقي وإن كان قصده الإنفاق منه أيضاً في المستقبل؛ لعدم استحقاق صرفه إلى حوائجه الأصليَّة وقت حولان الحول، بخلاف ما إذا حال الحول وهو مستحقُّ الصرف إليها، لكن يُحتاجُ إلى الفرق بين هذا وبين ما حال الحول عليه وهو محتاجٌ منه إلى أداء دين كفارة أو نذر أو حجٍّ، فإنه محتاجٌ إليه أيضاً لبراءة ذمته.

(٢) "ردَّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب: الفرق بين السبب والشرط والعلة، ٤٣٤/٥، تحت قول "الدر": وفسره ابن ملك.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر "الدر": كتاب الحج، ٤٧٧/٦.

(٥) "ردَّ المختار"، كتاب الزكاة، ٤٣٤/٥، تحت قول "الدر": وفسره ابن ملك.

يُجب عليه الحجّ وإن صرفها في غيره أثم، أي: حين خروج أهل بلده،
أما قبل مجيء أوانه فله أن يشتري ما شاء.

أقول: وذلك لأن الإيجاب ليس واجباً قطعاً. بقي ما لو وجب عليه
الحجّ، فلم يحجّ واحتاج في العام القابل إلى المسكن، ووجد دراهم وكَم يأت
بعد أوان الذهاب، فهل له أن يصرفها إلى شراء الدار؟ الظاهر ممّا تقدّم^(١) لا؛
لتقدّم الوجوب فيكون امتناعاً عن أداء الواجب كما في مجيء أوان الخروج
لا امتناعاً عن إيجاب ما لم يجب حتّى يحوز.

[١٨٣٦] قوله: ^(٢) قال في "الخانية": السائمة إذا غصبها... إلخ^(٣):

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب: الفرق بين السبب والشرط والعلة، ٤٣٤/٥،

تحت قول "الدر": وفسره ابن ملك..

(٢) نقل الشامي عن "الخانية" هكذا: السائمة إذا غصبها ومنعها عن المالك وهو مقرّ،

ثم ردّها عليه لا زكاة على المالك فيما مضى، وكذا لو رهنها بألف وله مئة ألف،

فحال الحول على الرهن في يد المرهّن يزكي الراهن ما عنده من المال إلّا ألف الدين،

ولا زكاة في غنم الرهن؛ لأنّها كانت مضمونة بالدين، فرّق بين الدراهم المغصوبة

والسائمة، فإنّه يزكي الدراهم إذا قبضها دون السائمة ولو الغاصب مقرّاً اه. وظاهره:

أنّه لا فرق في الرهن بين السائمة والدراهم، فليتأمل.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب: الفرق بين السبب والشرط والعلة، ٤٣٦/٥،

تحت قول "الدر": ولا في مرهون.

عبارة "الخانية"^(١) على ما في النسخ الثلاث التي عندي، قبيل فصل في أداء الزكاة بأسطر هكذا: (رجلٌ له غنمٌ سائمةٌ اشتراها رجلٌ ولم يقبضها حتى حال الحولُ ثم قبضها لا زكاة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولاً بعد القبض؛ لأنها كانت مضمونة على بائعه بالثمن، وكذا السائمة إذا غصبها رجلٌ والغاصب مقرٌ بالغصب إلا أنه يمنعها من المالك ثم ردها على المالك بعد الحول لا زكاة على صاحب الغنم فيما مضى، وكذا لو كانت السائمة رهناً عند رجلٍ بألف وللراهن مئة ألف، فحال الحولُ على الرهن في يد المرتهن كان على الراهن زكاة ما كان عنده من المال إلا الألف التي هي دين عليه ولا زكاة عليه في غنم الرهن؛ لأنها كانت مضمونة بالدين. فرق بين الدراهم وبين السائمة، الدراهم إذا كانت غصباً عند رجلٍ والغاصب مقرٌ بالغصب كان على صاحبها الزكاة إذا قبض، وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكاة وإن كان الغاصب مقرّاً).^(٢) وسيأتي تعليل عدم وجوب الزكاة في غصب السائمة ص ١٣٠ نقلاً عن "ط": (لعدم تحقق الإسامة)، لكنك ترى ما علّل به الإمام فقيه النفس في البيع والرهن إلا أنه يجري في الدراهم المغصوبة أيضاً، فليتأمل. فإن المحلّ محلّ زلل، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ١٢

(١) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢٤/١-١٢٥.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، مطلب في الزكاة في الكتب وأخذ صاحب كتب ساوت نصيباً الزكاة إذا كان أهلاً لها، ٤٤٣/٥، تحت قول "الدر": فلا تجب.

[١٨٣٧] قوله: ^(١) أي: "الدر": على (مُعسر أو مُفلس) ^(٢):

صرَّح في "الأشباه" ^(٣): (أنَّ من له دين على مُفلس مُقرَّ فقير على المختار)، وكانَّ معناه إن شاء الله تعالى أنَّه يجوز له أخذ الزكاة إذا لم يكن له مال غيره كابن السبيل، فإذا وصل إليه أذى زكاته لما مضى وهذا لا ينافي بالحكم بفقره فيما مضى لعدم اليد، فليحرر، والله تعالى أعلم.

ثمَّ رأيت في "غمر العيون" ^(٤) عن "الولوالجية": (رجل له مئتا درهم على إنسان، هل يحلَّ له أخذ الزكاة إن كان من عليه مُعسراً؟ فالمختار أنَّه يحلُّ؛ لأنَّ يده زائلة عن ماله فصار كابن السبيل... إلخ)، فوضح المعنى وصحَّ ما فهمت، والله الحمد.

مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب ساوت نُصباً
الزكاة إذا كان أهلاً لها

[١٨٣٨] قوله: وهب دينه ^(٥): على رجل.

(١) في المتن والشرح: (ولو كان الدين على مقرَّ مليء أو) على (مُعسر أو مُفلس) أي:

مُحكوم بإفلاسه (فوصل إلى ملكه لزوم زكاة ما مضى). ١٢

(٢) "الدر"، كتاب الزكاة، ٤٤٦/٥.

(٣) "الأشباه"، كتاب الزكاة، ص ١٤١-١٤٢.

(٤) "غمر عيون البصائر"، كتاب الزكاة، ٤٤٦/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الزكاة، مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب ساوت

نُصباً الزكاة إذا كان أهلاً لها، ٤٤٨/٥، تحت قول "الدر": فوصل إلى ملكه.

[١٨٣٩] قوله: وهب دينه من رجل ووكله^(١): آخر.

[١٨٤٠] قوله: ووكله بقبضه^(٢): من المديون حتى صحّ.

[١٨٤١] قوله: ^(٣) فوجبت فيه الزكاة^(٤):

أي: حال الحول من اليوم الأوّل يوم ملك الدائن ولو لم يحل من يوم

وهب.

[١٨٤٢] قوله: ^(٥) أشار بذلك تبعاً... إلخ^(٦):

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب ساوت

نصباً الزكاة إذا كان أهلاً لها، ٤٤٨/٥، تحت قول "الدر": فوصل إلى ملكه.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "ردّ المختار": وهب دينه من رجل ووكله بقبضه فوجبت فيه الزكاة، ثم قبضه الموهوبُ

له فالزكاة على الواهب (أي: زكاة ما مضى)؛ لأنّ القابض وكيلٌ عنه بالقبض له أولاً.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب... إلخ،

٤٤٨/٥، تحت قول "الدر": فوصل إلى ملكه.

(٥) ذكر الشارح: أنّ المالك لو تصدّق ببعض النصاب لا تسقط زكاة ما تصدّق به، بل

تجب عليه زكاته وزكاة ما بقي عند الثاني، خلافاً للثالث. فقال الشامي: (قوله: خلافاً

لِلثالث) أشار بذلك تبعاً لمتن "الملتقى" إلى اعتماد قول أبي يوسف، ولذا قدّمه قاضي

خان، وقد أخره في "الهداية" مع دليله، وعادته تأخير المختار عنده على عكس عادة

قاضي خان وصاحب "الملتقى"، فافهم.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب... إلخ،

٤٥٨/٥، تحت قول "الدر": خلافاً للثالث.

وكذا اقتصر عليه في متن "الوقاية" (١) (١)، و"الإصلاح" (٢) عازين
إياه لأبي يوسف، ونسب في "الإيضاح" (٣) (٢) الخلاف لمحمد، وجزم به في
"النقاية" (٤) (٣)، و"الكنز" (٥) (٤)، و"التنوير" (٦) (٥) غير مشيرين إلى قول محمد
أصلاً وكذا أفاد ترجيحه في "الهداية" (٧) (٦)، و"الخانية" (٨) (٧)،
و"الملتقى" (٩) (٨) كما يأتي (٩)، وذكر الزيلعي (١٠) (١٠) دليل القولين مؤخراً دليل
أبي يوسف ثم أجاب عن دليل محمد، فهؤلاء عشر حاولهم الشامي، لكن جزم
في "خزانة المفتين" (١) (١١) عن "شرح الطحاوي" (٢) بالسقوط غير متعرض لقول
أبي يوسف أصلاً، وكذا اعتمد في "الهندية" (٣) (١٢) ونقل هو والقهستاني (٤) (١٣)

(١) "الوقاية"، كتاب الزكاة، ٢٧٢/١.

(٢) "نور الإيضاح"، كتاب الزكاة، ص ١٦٦.

(٣) "النقاية"، كتاب الزكاة، ٣٠٢/١، (مع "جامع الرموز").

(٤) "الكنز"، كتاب الزكاة، ص ٥٦.

(٥) انظر "التنوير"، كتاب الزكاة، ٤٥٨/٥.

(٦) "الهداية"، كتاب الزكاة، ٩٧/١.

(٧) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة، ١٢٧/١.

(٨) "الملتقى"، كتاب الزكاة، ٢٩٠/١.

(٩) انظر هذه المقولة.

(١٠) "التبيين"، كتاب الزكاة، ٣١/٢.

(١١) "خزانة المفتين"، كتاب الزكاة، ٤٠/١.

(١٢) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الأول في تفسيرها وصفتها وشرائطها، ١٧١/١.

(١٣) "جامع الرموز"، كتاب الزكاة، ٣٠٢/١.

عن الزاهدي (٥): (أنه الأشبه)، وأن عن أبي حنيفة مثله، زاد القهستاني^(١): (أن مثله عن أبي يوسف كما في "الخزانة")، قال ط^(٢) عن أبي السعود عن شيخه في "العناية"^(٣): (روي أن الإمام مع محمد في هذه المسألة وهذا كالتصريح بأرجحيته) اهـ. وبالجمله فقد تأيد هذا بأنه على رواية عن الشيخين قول الكل وبأنه منصوص على تصحيحه، لكن لا يذهب عنك جلالة شأن من أفادوا ترجيح الأول مع اعتماد المتون المعتمدة إياه على أنه هو الأقوى دليلاً مع أنه هو الأنفع للفقراء، فالأرجح هو قول أبي يوسف فيما نعلم، والله تعالى أعلم.

[١٨٤٣] قوله: ^(٤) وفيه ركاة ^(٥):

أقول: بل لا ركاة أصلاً جعلتموه تفسير (فوري) وإنما هو تفسير الجملة أي: افتراضها فوري أي: هو - أي: أداؤها - واجب على الفور، فأشار بتذكير الضمير إلى أن المراد بالزكاة في قوله: (افتراضها) هو أداؤها؛ إذ هو الفعل

(١) "جامع الرموز"، كتاب الزكاة، ٣٠٢/١.

(٢) "ط"، كتاب الزكاة، ٣٩٥/١.

(٣) "العناية"، كتاب الزكاة، ١٢٦/٢، (هامش "الفتح").

(٤) في المتن والشرح: (وافترضها عُمري) أي: على التراخي، (وقيل: فوري) أي: واجب على الفور (وعليه الفتوى). قال العلامة الشامي: (قوله: أي: واجب على الفور) هذا ساقط من بعض النسخ، وفيه ركاة؛ لأنه يؤول إلى قولنا: افتراضها واجب على الفور مع أنها فريضة محكمة بالدلائل القطعية.

(٥) "رد المحتار"، كتاب الزكاة، مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب... إلخ، ٤٦٢/٥، تحت قول "الدر": واجب على الفور.

الموصوف بالافتراض وبإتيان واجب، أن المراد بالافتراض في هذا القول الوجوب؛ لأنه لا يفترض الأداء فوراً بالإجماع بمعنى كون التعجيل واجباً بالدليل القطعي، فله درّ الشارح المدقق ما أمهره!

[١٨٤٤] قوله: (فيأثم بتأخيرها... إلخ) ظاهره الإثم بالتأخير ولو قلّ كيوم أو يومين؛ لأنهم فسّروا الفور بأوّل أوقات الإمكان، وقد يقال: المراد أن لا يؤخّر إلى العام القابل لما في "البدائع" عن "المنتقى" بالنون: إذا لم يؤدّ حتى مضى حولان فقد أساء وأثم اه، فتأمل^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: لا يخفى أن هذا القول المعتمد منقول في عامّة الكتب بلفظ الفور وعدم التأخير، وإنما معناه - كما نصّوا عليه وأقدم أنتم - هو الإتيان في أوّل أوقات الإمكان، فالتقييد بعدم التأخير عاماً تغيير لا تفسير، ويظهر لي أن قضية الدليل أيضاً تخالفه؛ فإنّ العلماء - كالإمام فقيه النفس^(٢) والإمام المحقق على الإطلاق^(٣) والإمام حسين بن محمد السمعاني^(٤) صاحب "خزانة المفتين" والعلامة برهان الدين

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب... إلخ،

٤٦٣/٥، تحت قول "الدرّ": فيأثم بتأخيرها... إلخ.

(٢) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢٢/١.

(٣) "الفتح"، كتاب الزكاة، ١١٤/٢.

(٤) هو حسين بن محمد بن حسين السمعاني (السمناقي، السميقي) الحنفي (ت ٥٧٤٦هـ)،

فقيه، له "خزانة المفتين" في فروع الفقه الحنفي، "الشافي في شرح الوافي".

("الأعلام"، ٢٥٦/٢، "معجم المؤلفين"، ٦٣٢/١ و ٦٣٨، "كشف الظنون"، ٧٠٣/١).

أبي بكر بن إبراهيم^(١) الحسيني صاحب "جواهر الأخلاطي" وغيرهم رحمهم الله تعالى -
ذكروا التعليل تفرقة محمد بإيجاب الزكاة على الفور والحجّ متراحياً بأنّ الزكاة
حقّ الفقراء فيأثم بتأخير حقّهم، بخلاف الحجّ فإنّه خالص حقّ المولى سبحانه وتعالى.
وأنت تعلم أنّ حقّ العبد بعد وجوب الأداء والتمكّن منه لا يتأخّر أصلاً
-ألا ترى- أنّ الأجل إذا حلّ فمطل الغنيّ ظلم وإن قلّ، وكذا ما حقّق المولى
المحقّق حيث أطلق^(٢) من أنّ مع النصّ قرينة الفور وهو الشرع لدفع حاجة الفقراء
وهي معجّلة يدلّ على الفور الحقيقي ولا يتفاوت التسوية بعام وأعوام في عدم
حصول المقصود على وجه التمام لا جرم أن قال في "مجمع الأنهر"^(٣) بعد
ذكره: "الفتوى على فورية الزكاة": (معنى يجب على الفور: أنّه يجب تعجيل
الفعل في أوّل أوقات الإمكان) اه. قد سمعت نصّ "الخانية"^(٤)؛ إذ قال: (هل يأثم
بتأخير الزكاة بعد التمكن) اه. وقال في "خزانة المفتين"^(٥): (يأثم بتأخير الزكاة بعد
التمكن ومن أخر من غير عذر لا تقبل شهادته؛ لأنّ الزكاة حقّ الفقراء فيأثم
بتأخير حقّهم) اه. ملخصاً، فهذه نصوص صرائح وما في "المنتقى"^(٦) مفهوم مع

(١) "جواهر الأخلاطي"، كتاب الزكاة، ص ٢٩، وص ٣٥.

(٢) "الفتح"، كتاب الزكاة، ١١٤/٢.

(٣) "مجمع الأنهر"، كتاب الزكاة، ٢٨٤/١.

(٤) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢٢/١.

(٥) "خزانة المفتين"، كتاب الزكاة، ٣٩/١.

(٦) "المنتقى"، لأبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالحاكم الشهيد المروزي السلمي

البليخي (ت ٥٣٣٤هـ). ("كشف الظنون"، ١٨٥١/٢، "الفوائد البهية"، ص ٢٤٣).

أنه هو الذي يقضي به الدليل فحق أن يكون عليه التعويل، نعم! لا غرو في تقييد رد الشهادة بمرور المدّة؛ فإنّ دليل الفور ظنيّ والثابت به الوجوب، فتركه صغيرة لا تردّ به الشهادة إلّا بعد الإصرار ولا بدّ لذلك من مرور مدّة كما أفاد "البحر"^(١) في مسألة تأخير الحجّ، والله تعالى أعلم^(٢).

[١٨٤٥] قوله: أي: "الدرّ": هي أنّه لدفع حاجته وهي معجّلة، فمتى لم تحب على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التمام، وتمامه في "الفتح"^(٣).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: فإذا كان هذا هو قضية الدليل والألصق بمقصد الشرع الجليل وهو الأحوط في الدين والأدفع لكيد الشياطين والأنفع لفقراء المسلمين وقد جزم به المولى فقيه النفس قاضي الأئمة^(٤) وصحّحه كما مرّ^(٥)، ويأتي^(٦) من كبار الأئمة

(١) "البحر"، كتاب الحجّ، ٥٤٢/٢ - ٥٤٣.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الزكاة، الرسالة: تجلّي المشكاة لإنارة أسئلة الزكاة، ٨١/١٠.

(٣) "الدرّ"، كتاب الزكاة، ٤٦٣/٥.

(٤) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢٢/١.

(٥) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الزكاة، ٧٧/١٠.

(٦) انظر المرجع السابق، ص ٨٠ - ٨٣.

وقد ثبت عن ساداتنا الثلاثة مالكي الأزمة وقد نصّ كثيرون أنّ عليه الفتوى ومعلوم أنّ هذا اللفظ أكد وأقوى، فعليه فليكن التعويل والاعتماد وإن حكي التراخي أيضاً عن الثلاثة الأجماد وصحّحه الباقي والتاتارخاني* (١) بل قال المولى المحقق على الإطلاق في "فتح القدير" (٢): (ما ذكر ابن شجاع عن أصحابنا: أنّ الزكاة على التراخي يجب حملة على أنّ المراد بالنظر إلى دليل الافتراض أي: دليل الافتراض لا يوجبها وهو لا ينفي وجود دليل الإيجاب) اهـ.

قال العلامة السيّد أحمد المصري في "حاشية الدرّ المختار" (٣): (واختار الكمال أنّ الزكاة فريضة وفوريّتها واجبة ويصلح هذا توفيقاً بين القولين) اهـ. قلت: وكان ظهر لي التوفيق بأنّ من قال بالتراخي فمراده أنّ وقته العمر فتكون أداء متى أدّى وإن أتم بالتأخير، ومن قال بالفور أراد أنّه يأثم بالتأخير وإن لم يصر به قضاء ولا بدع في ذلك؛ فإنّ الحجّ فوريّ على الراجح مع الإجماع على أنّه لو تراخي كان أداءً، ونظيره سجدة التلاوة وجوبها فوريّ عند أبي يوسف

❦ هو عالم بن العلاء الأندريّ (ت ٢٨٦هـ) فقيه، بارع في اللغة العربية، ومبرز في الفقه والأصول، من آثاره: "زاد المسافر في فتاوى التاتارخانية".

(معجم المؤلفين، ٢/٢٦، "هدية العارفين"، ١/٤٣٥).

(١) "التاتارخانية"، كتاب الزكاة، ٢/٢١٨.

(٢) "الفتح"، كتاب الزكاة، ٢/١١٤.

(٣) "ط"، كتاب الزكاة، ١/٣٩٦.

ومتراخ عند محمد وهو المختار كما في "النهر" و"الإمداد" و"الدر المختار"، وإذا أداها بعد مدة كان مؤدياً اتفاقاً لا قاضياً كما في "النهر الفائق" وغيره.

أقول: لكن يחדش التوفيقين ما قدمنا عن "الخانية" حيث فرض المسألة في التأثيم، ونص رواية هشام عن أبي يوسف لا يأثم، فلا بد من إبقاء الخلاف وترجيح الراجح أو يقال: إن هشاماً إنما سمع التراخي فنقل هو أو من روى عنه بالمعنى على ما فهم، ولعل فيه بعداً يعرف وينكر، فليتدبر، والله تعالى أعلم.

(بل صرح أكثر الأئمة الكرام: أن لا تقبل شهادة من آخر من غير عذر، وهذا الذي منقول عن محرر المذهب سيدنا الإمام محمد رحمه الله تعالى)*.

كما مر^(١) عن "الفتح" و"الخانية" و"مجمع الأهر" ومثله في "خزانة المفتين"^(٢)، وفي "شرح النقاية" عن "المحيط"، وفي "جواهر الأخلاطي"^(٣)، وبه جزم في "التنوير" و"الدر"^(٤) كما سمعت ونقل الإمام الخاصي وصاحب "المضمرات" شرح "القدوري" والطحطاوي^(٥) والشامي^(٦) وغيرهم عن الإمام قاضي خان: أن عليه الفتوى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى.

♣ ما بين القوسين تعريب من الأردوية.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الزكاة، الرسالة: "تجلي المشكاة لإنارة أسئلة الزكاة"، ٧٧/١٠.

(٢) "خزانة المفتين"، كتاب الزكاة، ص ٣٩.

(٣) "جواهر الأخلاطي"، كتاب الزكاة، فصل في مصرف الزكاة وغير مصرفها، ص ٢٩.

(٤) انظر "الدر"، كتاب الزكاة، ٤٦٣/٥.

(٥) "ط"، كتاب الزكاة، ٣٩٦/١.

(٦) انظر "رد المختار"، كتاب الشهادات، باب القبول وعدمه، ٢٢٦/٨، (دار المعرفة، بيروت).

أقول: وقول من قال: (تردّ شهادته) يؤيدنا كما لا يخفى، ومن قال: (لا)، فقوله لا يخالفنا؛ إذ ليس كلّ ما يترجّح فيه الإثم وإن صغيرة مما يردّ به الشهادة كما ليس بخاف على من طالع كتاب الشهادة^(١).

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الزكاة، الرسالة: "تجلى المشكاة لإنارة أسئلة الزكاة"، ٧٩/١٠-٨١.

باب السائمة

[١٨٤٦] قوله: ^(١) (والسَّمْن) عطف تفسير، "ط" ^(٢):

عبارة "محيط السَّرْخسي" على ما نقل عنه في "الهندية" ^(٣): (السائمة هي التي تسام في البراري لقصد الدرّ والنَّسْل والزيادة في الثمن والسَّمْن... إلخ)، فافهم. ١٢

(١) في المتن: السائمة هي المكتفية بالرَّغْي المباح في أكثر العام لقصد الدرّ والنَّسْل والزيادة والسَّمْن.

جعل الطحطاوي لفظة (السَّمْن) تفسير لفظة (الزيادة) كما نقل عنه الشامي، ويظهر من عبارة "المحيط": أن الزيادة غير السَّمْن كما نقل في "الجد". ١٢

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب السائمة، ٤٧٥/٥، تحت قول "الدرّ": والسَّمْن.

(٣) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثاني في صدقة السوائم، الفصل الأوّل في المقدّمة، ١٧٦/١.

باب نصاب الإبل

[١٨٤٧] قوله: ^(١) فافهم ^(٢):

يشير إلى أن هذا صريح في أن الإبل اسم جمع لا جمعٌ خلافاً لما أفهم
كلام الشارح رحمه الله تعالى.

[١٨٤٨] قال: أي: "الدر": ولا تُجزى ذكورُ الإبل إلا بالقيمة للإناث،
بخلاف البقر والغنم فإن المالك مخير ^(٣):

والأفضل أن يعطى الأنثى من الإناث، والذكر من الذكور كما في "الهندية" ^(٤)،
أي: يعتبر الغالب، فإن كن أكثرهن إناثاً دفع الأنثى، أو ذكوراً فذكراً.

(١) قال الشارح في لفظة الإبل: مؤنثة لا واحد لها من لفظها، يظهر منه أن الإبل جمع،
ونقل الشامي عن "ذيل المنزب": وأسماءُ الجموع مؤنثة نحو الإبل والذود... إلخ. هذا
صريح في أن الإبل اسم جمع ولذا قال الشامي بعد ما نقل: (فافهم). ١٢

(٢) "رد المحتار"، كتاب الزكاة، باب نصاب الإبل، ٤٨٢/٥، تحت قول "الدر": مؤنثة.

(٣) "الدر"، كتاب الزكاة، باب نصاب الإبل، ٤٨٩/٥.

(٤) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثاني في صدقة السوائم، الفصل الثالث في زكاة الإبل،
١٧٨/١، ملخصاً.

باب زكاة البقر

[١٨٤٩] قوله: ^(١) يؤخذ أعلى الأدنى، وأدنى الأعلى ^(٢):

الواو بمعنى أو، والخيار إلى المالك كما يأتي في الباب الآتي ^(٣).

[١٨٥٠] قال: ^(٤) أي: "الدر": وهو قولهما ^(٥): أي: لا شيء في ما زاد.

[١٨٥١] قال: أي: "الدر": وهو قولهما والثلاثة، وعليه الفتوى، "بمجر"

عن "الينابيع" و"تصحيح القدوري" ^(٦):

روى أسد بن عمرو ^(٧) عنه رضي الله تعالى عنه أنه لا شيء في الزيادة

إلى ستين، وهو قولهما. وفي "المحيط": رواية أسد أعدل الأقوال، وفي "جامع

(١) في "رد المختار": يكمل نصاب البقر بالجاموس، وتؤخذ الزكاة من أغلبها، وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر، ٤٩٠/٥، تحت قول "الدر": والجاموس.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٤٩٤/٥، تحت قول "الدر": لا في أداء الواجب.

(٤) لا شيء فيما زاد على الأربعين إلى ستين، هو رواية عن الإمام وهو قولهما.

(٥) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر، ٤٩٢/٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) هو أبو المنذر أسد بن عمرو بن عامر القشيري البجلي (ت ١٨٨هـ). قاضي من أهل

"الكوفة"، من أصحاب الإمام أبي حنيفة، وهو أول من كتب كتب أبي حنيفة، ولي

القضاء بـ"واسط"، ثم بـ"بغداد"، وحج مع هارون الرشيد.

(الأعلام، ٢٩٨/١، "الجواهر المضية"، ١٤٠/١).

جد الممتار على رد المختار ————— باب زكاة البقر ————— الجزء الثالث

الفقه: قولهما هو المختار، وذكر الإسييجاي: أن الفتوى على قولهما كما ذكره العلامة قاسم في "تصحيحه" على "القدوري" اهـ "بجر" (١) مختصراً. ولم أر فيه ذكر "الينايع".

(١) "البحر"، كتاب الزكاة، باب صدقة البقر، ٣٧٧/٢.

باب زكاة الغنم

[١٨٥٢] قوله: الفصيل: ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض^(١).

أي: ابن سنة تامة.

[١٨٥٣] قوله: العجول: ولد البقرة حين تضعه أمه إلى شهر^(٢).

إن كان هذا إلى سنة فذاك، وإلا فالحكم هو ما ذكرت، أي: لا زكاة فيها أصالة ما لم تستكمل سنة. قال في "الهندية"^(٣) عن "شرح الطحاوي": (أدنى السن الذي يتعلّق به وجوب الزكاة في البقر تبع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى).

[١٨٥٤] قال: ^(٤) أي: "الدر": وصورته أن يموت كل الكبار^(٥).

كان يستشكل في ظاهر النظر أن المراد بالحمل والفصيل والعجول جميعاً ما لم يتم سنة، ومن شرائط الوجوب حولان الحول، فكيف يتصور وجوب

(١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥٠٠/٥، تحت قول "الدر": وحمل وفصيل وعجول.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الهندية"، كتاب الزكاة، الفصل الثالث في زكاة البقر، ١٧٨/١.

(٤) في المتن والشرح: (و) لا في (حمل) بفتحيتين: ولد الشاة (وفصيل) ولد الناقة (وعجول) بوزن سنور: ولد البقرة، وصورته أن يموت كل الكبار ويتم الحول على أولادها الصغار (إلا تبعاً للكبير) ولو واحداً.

(٥) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥٠٠/٥.

جد الممتار على رد المختار ————— باب زكاة الغنم ————— الجزء الثالث

الزكاة في الصغار، حتى يحتاج إلى نفه، ويخالف فيه أبو يوسف؟ فأجاب: (بأن صورته أن يموت... إلخ)، أي: أن الانعقاد إنما كان على الكبار، والصغار من المستفاد في أثناء الحول فلا يلزم الحولان عليها، فإذا ماتت الكبار وبقيت الصغار وتم الحول المنعقد على الكبار فلا زكاة فيها ما لم يكن معها ذو سنة كاملة، سواء في ذلك الإبل والبقر والغنم.

[١٨٥٥] قوله: ^(١) وتم الحول على الصغار لا تجب الزكاة ^(٢):

اللام للعهد، أي: الحول المنعقد على الكبار، والمعنى مضت عليها سنة أشهر مذ ولدت في الصورة المذكورة، وليس المعنى أن يستأنف لها الحول، فإنه لا شك حينئذ في الوجوب، والله تعالى أعلم.

[١٨٥٦] قوله: والمراد من النصاب خمس وعشرون إبلًا وثلاثون بقراً وأربعون غنماً، وأما ما دون خمس وعشرين إبلًا فلا شيء فيه اتفاقاً؛ لأن الثاني أوجب واحدة منها، ولا يتصور فيما دون هذا المقدار ^(٣): فإن فيه الشبهة.

(١) قال الشامي تحت قوله: (وصورته... إلخ): أي: إذا كانت له سوائم كبار وهي نصاب، فمضت سنة أشهر مثلاً، فولدت أولاداً ثم ماتت وتم الحول على الصغار لا تجب الزكاة فيها عندهما، وعند الثاني تجب واحدة منها، والمراد من النصاب خمس وعشرون إبلًا وثلاثون بقراً وأربعون غنماً، وأما ما دون خمس وعشرين إبلًا فلا شيء فيه اتفاقاً؛ لأن الثاني أوجب واحدة منها، ولا يتصور فيما دون هذا المقدار.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥٠٠/٥، تحت قول "الدر": وصورته... إلخ.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٠٠-٥٠١.

[١٨٥٧] قوله: ^(١) إذا كان له مع تسع وثلاثين حملاً مُسنً ^(٢):

مر ^(٣) في البقر: أن المُسنَّ ما تَمَّت له سنتان، وليس مراداً هاهنا قطعاً، فإن ابن سنة من الإبل ومن البقر يجب فيه الزكاة إجماعاً كما يعلم من "الهندية" ^(٤)، ويأتي ^(٥) التصريح به في أوّل الصفحة القابلة عن "النهر" في البقر، فالمُسن من الغنم هو الثنيّ الفقهيّ، الجذع اللغويّ وهو الذي تَمَّت له سنة، لا الثنيّ اللغويّ ابن سنتين، ولا الجذع الفقهيّ ابن نصف سنة.

[١٨٥٨] قال: ^(٦) أي: "الدر": (و) لا في (هالك بعد وجوبها) ^(٧):

(١) قال الشامي: (قوله: إلّا تبعاً للكبير) قال في "النهر": والخلاف -أي: المذكور آنفاً- مقيّد بما إذا لم يكن فيها كبار، فإن كان -كما إذا كان له مع تسع وثلاثين حملاً مُسنً، وكذلك في الإبل والبقر- كانت الصغار تبعاً للكبير ووجب إجماعاً، كذا في "الدراية" اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥/٥٠١، تحت قول "الدر": إلّا تبعاً للكبير.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر، ٥/٤٩١.

(٤) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثاني، الفصل الثاني، ١/١٧٧-١٧٨.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥/٥٠١، تحت قول "الدر": إلّا تبعاً للكبير.

(٦) في المتن والشرح: (و) لا في (هالك بعد وجوبها) ومنع الساعي في الأصح؛ لتعلقها بالعين لا بالذمة، وإن هلك بعضه سقط حفظه، ويصرف الهالك إلى العفو أولاً ثم إلى نصاب يليه ثم وثم.

(٧) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥/٥٠٢.

أقول: فلو هلك البعض بعد سنين ولم يؤدّ الزكاة بعد فيجعل الهالك هالكاً في كل سنة لا في سنة واحدة مثلاً لو كان له أربعمئة دراهم ولم يُزكّ ستين ثمّ هلكت مئتان فلا يمكن أن تجعل المئتان هالكة في السنة الأولى فقط ويجب في الثانية زكاة تمام الأربع مئة بعد إخراج دين زكاة، والسرّ فيه: أن الزكاة كل سنة تتعلّق بعين المال القائم، فإذا هلك بعضه ذهب بكلّ ما وجب عليه في كل سنة كما لو هلك الكلّ بعد سنين، فإنّه لا يجب شيء لا أن تسقط زكاة سنة وتجب عن البواقي.

[١٨٥٩] قوله: ^(١) ويُزكّي عن الباقي بقدره، تأمّن ^(٢):

أقول: الحكم واضح غير محتاج إلى التأمل؛ فإنّ الكلام في الهلاك بعد وجوب الأداء وحولان الحول ولا شكّ أنّه لا يسقط الزكاة بنقصان النصاب، نعم! إن نقص النصاب قبل وجوب الأداء ولم يكن التمام في طرفي الحول سقطت الزكاة رأساً لعدم الشرط. ١٢

(١) قال الشامي: (قوله: ويصرف الهالك إلى العفو... إلخ) أقول: أي: لو كان عنده ثلاثة نُصُبٍ مثلاً وشيء زائد مما لا يبلغ نصاباً رابعاً، فهلك بعض ذلك يُصرف الهالك إلى العفو أولاً، فإن كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في الثلاثة نُصُبٍ بتمامه، وإن زاد يُصرف الهالك إلى نصاب يليه، أي: إلى النصاب الثالث، ويُزكّي عن النصابين، فإن زاد الهالك على النصاب الثالث يُصرف الزائد إلى النصاب الثاني، وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأوّل، ومقتضى ما مرّ أنّه إذا نقص النصاب يسقط عنه حفظه، ويُزكّي عن الباقي بقدره، تأمل.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥/٥٠٣، تحت قول "الدرّ": ويصرف الهالك إلى العفو... إلخ.

[١٨٦٠] قال: ^(١) أي: "الدر": (والمستفاد) ولو بهبة أو إرث (وسطاً

الحول يضم إلى نصاب من جنسه) فيزكيه بحول الأصل ^(٢):

أقول: يضم إلى العين وهو ظاهر وإلى الدّين كما ذكره المحشّي ^(٣)

ونقلناه عن "الخانية"، والدّين إلى العين كما يأتي حاشية ص ٥٧ ^(٤) وآخر ص ٥٥ ^(٥)

ونقلنا صورة منه عن "الهندية" في هذه الصفحة وإلى الدّين كما في مسألة من

آجر داره ثلاث سنين، كلّ سنة ثلاث مئة درهم، ومن استأجر داراً بألف

عشر سنين وعجّل الأجرة ولم يسكن حتّى مضت المدة، فكلاهما في "الهندية"

ص ٦٦ ^(٦).

(١) ظهر من القدر المثبت. ١٢ محمد أحمد.

(٢) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥١٦/٥-٥١٧.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥١٧/٥، تحت قول "الدر": إلى نصاب.

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين

المرصد... إلخ، ٥٧٢/٥، تحت قول "الدر": إلّا إذا كان عنده ما يضم... إلخ.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٨/٥، تحت قول "الدر": إذا تمّ

نصاباً.

(٦) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض، الفصل

الثاني، ١٨١/١.

مطلب: محمد إمام في اللغة واجب التقليد فيها من أقران سيبويه

[١٨٦١] قوله: ^(١) فإنّ الحول ينعقد ^(٢):

انعقاد الحول بمعنى بداية حساب الحول.

[١٨٦٢] قوله: ^(٣) فاستفاد مئة ^(٤): أو ألفاً.

[١٨٦٣] قوله: فاستفاد مئة فإنّها تضمّ إجماعاً، غير أنّه لو تمّ حول الدّين

فعند الإمام لا يلزمه الأداء من المستفاد ^(٥):

وإن كان المستفاد بنفسه نصاباً أو نُصباً كألّف؛ لأنّه إذا لم يجب عليه

الأداء عن الأصل لا يجب عن الفائدة كما في "الخانية" ^(٦). ١٢

(١) في "ردّ المختار": لو كان النصاب ناقصاً وكُمّل بالمستفاد فإنّ الحول ينعقد عليه عند

الكمال. ١٢

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب: محمد إمام في اللغة واجب

التقليد... إلخ، ٥/١٦٥، تحت قول "الدر": إلى نصاب.

(٣) في "ردّ المختار": لو كان النصاب ديناً فاستفاد مئة فإنّها تضمّ إجماعاً، غير أنّه لو تمّ

حول الدّين فعند الإمام لا يلزمه الأداء من المستفاد ما لم يقبض أربعين درهماً، فلو

مات المديون مُفلساً سقط عنه زكاة المستفاد، وعندهما يجب.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب: محمد إمام في اللغة واجب

التقليد... إلخ، ٥/١٧٥، تحت قول "الدر": إلى نصاب.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١/١٢٢.

[١٨٦٤] قوله: ^(١) لو باع السائمة المزكاة بنقد ^(٢):

معه نصاب سائمة حال عليه الحول فزكى ثم باعها بدراهم ومعه نصاب من دراهم مضى عليه نصف الحول، فعنده لا يضم إليه ثمن السائمة، بل يستأنف حولاً جديداً وعندهما يضمهما ويذكيهما جميعاً، هذا إذا كان ثمن السائمة يبلغ نصاباً بانفراده، أما إذا كان لا يبلغ ضمه بالإجماع كذا في "الجوهرة النيرة" ^(٣).

(١) تقرّر أن المستفاد وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه فيزكيه بحول الأصل، فلو أدى زكاة النقد ثم اشترى به سائمة ومعه نصاب سائمة من قبل، تضم المشتراة إلى ما عنده من نصاب السائمة، فإذا تم حوله تؤدي زكاة الكل من السابق واللاحق المستفاد بالشراء، وكذا لو أدى زكاة السائمة ثم باعها بالنقد وعنده نصاب تام من النقد يضم النقد المستفاد بالبيع إلى النصاب السابق، لكن جاء في الحديث: ((لا تثنى في الصدقة)) أي: لا تؤدي زكاة مال في الحول مرتين، وهنا إن اعتبر للبديل حكم المبدل عنه يلزم التثنى في الصدقة فلا تجب زكاة السائمة المشتراة مع السائمة السابقة، وكذا لا تجب زكاة النقد المستفاد ببيع السائمة مع النقد السابق، واعتبر الإمام للبديل حكم المبدل عنه، فعنده لا تجب زكاة المذكورين في الصورتين، خلافاً للصاحبين، لكن المستفاد المذكور إن لم يبلغ نصاباً كاملاً يضم إلى الأصل بالإجماع كما أوضحه في "جد الممتار" أخذاً من "الجوهرة". ١٢ محمد أحمد.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب: محمد إمام في اللغة واجب التقليد... إلخ، ٥/١٧٥، تحت قول "الدر": لا تضم.

(٣) "الجوهرة"، كتاب الزكاة، باب زكاة الخيل، الجزء الأول، ص ١٥٥.

مطلب فيما لو صادر السلطان رجلاً فنوى بذلك أداء الزكاة إليه

[١٨٦٥] قوله: ^(١) إذا أبرأه المغصوب منهم ^(٢): أي: فينعتقد الحول من

حين الإبراء أو المصالحة إن لم يكن له نصاب سواء ويضم من ذلك الحين إن كان، أما ما مضى قبل الإبراء والصلح فلا زكاة للشغل بالدين. ١٢

مطلب في التصدق من المال الحرام

[١٨٦٦] قوله: ^(٣) لعله مبني على القول... إلخ ^(٤):

(١) من غصب أموالاً وخلطها بماله ملكها، وصار مثلها ديناً في فتمته، لا عينها، والدين يصرف أولاً إلى مال الزكاة دون غيره من دُور السكّنى، وثياب البذلة مما يبلغ مقدار ما عليه، أو يزيد، فإن لم يكن له نصاب سواها يفي بدينه فلا زكاة عليه فيها وإن بلغت نصاباً؛ لأنها مشغلة بالدين، نعم إذا أبرأه المغصوب منهم أو صالحوا على عقار فتجب فيها الزكاة؛ لأنها خلصت عن الدين، لكن بداية الحول تؤخذ من وقت الإبراء أو المصالحة كما في "الجد".

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب فيما لو صادر السلطان رجلاً فنوى بذلك أداء الزكاة إليه، ٥٢٧/٥، تحت قول "الدر": كما في "النهر".

(٣) كان العلامة بـ "خوارزم" لا يأكل من طعام الأمراء الظلمة؛ لأن تقديم الطعام يكون إباحة والمباح له يتلفه على ملك المبيع، فيكون أكلاً طعام الظالم، وكان يأخذ جوائزهم؛ لأن الجائزة تمليك، فيتصرف في ملك نفسه، ولعله مبني على القول بأن الحرام لا يتعدى إلى ذمتين. ١٢ ملخصاً من "الشامي".

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب في التصدق من المال الحرام، ٥٣٠/٥، تحت قول "الدر": لا يكفر.

أقول: بل لعله مبنيّ على أنّ المملوك ملكاً خبيثاً إذا وصل إلى غيره بملك صحيح طاب لغيره كالمشتري شراءً صحيحاً من مشتر بشراء فاسد، فافهم. ١٢

مطلب: استحلال المعصية القطعية كفر

[١٨٦٧] قوله: ^(١) فعجّل شاةً عن أحد الصّنفين ^(٢): قبل تمام الحول.

(١) لو كان له خمس من الإبل وأربعون من الغنم، فعجّل زكاة الغنم مثلاً قبل تمام الحول،

ثمّ هلكت الغنم ولم ينقض الحول لا يكون المؤدّي عن الصنف الآخر. ١٢ محمّد أحمد.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب: استحلال المعصية القطعية كفر،

٥٣٣/٥، تحت قول "الدرّ": لسنين.

باب زكاة المال

[١٨٦٨] قال: ^(١) أي: "الدر": فهو درهم وثلاثة * أسباع درهم ^(٢):

والدرهم نصفه وخمسه أو تقول: سبعة أعشاره، ولما كان المثلث $\frac{1}{3}$ /
ماشه يكون الدرهم ٣ ماشه $\frac{1}{3}$ سرخ، وعشرة دراهم ٢ توله ٧ ماشه ٤
سرخ، ومثنا درهم ٥٢ توله ٦ ماشه، هذا هو نصاب الفضة، ونصاب الذهب
٧ توله ٦ ماشه، والله تعالى أعلم ^(٣).

[١٨٦٩] قوله: زاد في "النهر" عن "السراج" إلا أن كون الدرهم أربعة

عشر قيراطاً عليه الجَمّ الغفير والجمهور الكثير ^(٤):

(١) في المتن والشرح: (كلّ عشرة) دراهم (وزن سبعة مثاقيل) والدينار عشرون قيراطاً،
والدرهم أربعة عشر قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات، فيكون الدرهم الشرعيّ سبعين
شعيرة، والمثقال مئة شعيرة، فهو درهم وثلاثة أسباع درهم، وقيل: يفتى في كلّ بلد
بوزنهم. وفي "ردّ المختار": زاد في "النهر" عن "السراج" إلا أن كون الدرهم أربعة عشر
قيراطاً، عليه الجَمّ الغفير والجمهور الكثير وإطباق كتب المتقدمين والمتأخرين. ١٢
♣ في "جدّ الممتار": (ثلاث).

(٢) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٤٢/٥.

(٣) ماشه وتوله وسرخ كانت أوزاناً هندية، كلّ توله يساوي ١٢ ماشه، وكلّ ماشه
يساوي ٨ سرخ، والمثقال يساوي أربعاً ونصف ماشه. ١٢ محمد أحمد.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٤٥/٥، تحت قول "الدر": وقيل: يفتى
في كلّ بلد بوزنهم.

أقول: ويظهر للعبد الضعيف أنه الأوجه، فإن الشرع المطهر إنما اعتبر النصاب تحديداً لغنى يوجب الزكاة والغنى بالمالية النامية دون العدد، فمن ملك مئة ساوت مئتي درهم فقد ساوى الغنى الشرعي في الموجب، أرأيت لو تعرف في بلد درهم يساوي في الوزن مئتي درهم ولم يوجب عليه إلا بعد ما يملك مئتين من هذا كان حاصله أن من ملك في العرب مثلاً هذا القدر من الفضة كان غنياً يجب عليه أداء الزكاة، وفي ذلك البلد من ملك قريباً من مئتي أمثال تلك الفضة يكون فقيراً، لا يخاطب بالزكاة هذا مما يستبعد، فافهم، والله تعالى أعلم.

[١٨٧٠] قوله: ^(١) جاز عندهما ^(٢): لحصول الوزن.

[١٨٧١] قوله: جاز عندهما وكره ^(٣):

لقوله تعالى: ﴿لَسْتُمْ بِتَّائِدِيهِ إِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

[١٨٧٢] قوله: لا يجوز حتى يؤدي الفضل ^(٤): لعدم حصول القيمة.

(١) في "رد المختار": يعتبر أن يكون المؤدى قدر الواجب وزناً عند الإمام والثاني، وقال زفر: تعتبر القيمة، واعتبر محمد الأنفع للفقراء، فلو أدى عن خمسة جيدة خمسة زيوفاً قيمتها أربعة جيدة جاز عندهما وكره، وقال محمد وزفر: لا يجوز حتى يؤدي الفضل، ولو أربعة جيدة قيمتها خمسة رديئة لم يجز إلا عند زفر.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٤٥/٥، تحت قول "الدر": والمعتبر وزنهما أداءً.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[١٨٧٣] قوله: ولو أربعة جيّدة قيمتها خمسة رديئة لم يجز إلا عند زفر،

ولو كان له إبريق فضة وزنه مئتان وقيّمته ثلاث مئة إن أدّى خمسة من عينه فلا كلام^(١): لحصول الوزن والقيمة جميعاً.

[١٨٧٤] قوله: إن أدّى خمسة من عينه فلا كلام، أو من غيره جاز عندهما

خلافاً لمحمد وزفر، إلا أن يؤدّي الفضل، وأجمعوا أنّه لو أدّى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة، حتّى لو أدّى من الذهب ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الإناء لم يجز في قولهم^(٢):

لأنّ قيمة ربع عشر الإناء المذكور سبعة ونصف.

[١٨٧٥] قوله: (٣) مئة وستة وثلاثين^(٤): الصواب: مئتين.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة. باب زكاة المال، ٥٤٥/٥، تحت قول "الدرّ": والمعتبر وزنهما أداءً.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٣) يتعلّق بما صوّر من بلوغ عروض التجارة نصاباً وخمساً إن قوّمت بالدنانير، ونصاباً فقط إن قوّمت بالدراهم، فقال: ولو بلغت بالدنانير أربعة وعشرين، وبالدراهم مئة وستة وثلاثين قوّمتها بالدنانير اهـ. "الشامي" عن "النهر" عن "السراج".

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٥١/٥، تحت قول "الدرّ": ولو بلغ بأحدهما نصاباً وخمساً... إلخ.

- [١٨٧٦] قال: ^(١) أي: "الدر": ما بين الخمس إلى الخمس عفو ^(٢): هو الصحيح، "مجمع الأثر" ^(٣) عن "التحفة".
- [١٨٧٧] قوله: ^(٤) كان عليه ^(٥): في الأول خمسة وعشرون.
- [١٨٧٨] قوله: وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده، وقالوا: يجب ^(٦): في الأول خمسة وعشرون، وفي الثاني مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم... إلخ.
- [١٨٧٩] قوله: ^(٧) نقل بعض محشي الكتاب ^(٨):

-
- (١) هذا عند الإمام، وقالوا: ما زاد فبحسابه، وهي مسألة الكسور. ١٢ محمد أحمد.
- (٢) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٥١/٥.
- (٣) "مجمع الأثر"، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة والعروض، ٣٠٤/١.
- (٤) يتعلق بما فرض من صور الخلاف بين الإمام وصاحبيه، فقال: وفيما إذا كان له ألف حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أربعة وعشرون، وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده، وقالوا: يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم. ١٢
- (٥) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٥٢/٥، تحت قول "الدر": وقالوا.. إلخ.
- (٦) المرجع السابق.
- (٧) الزيادة على نصاب الفضة لا تضم إلى الزيادة على نصاب الذهب ليتم أربعين درهماً أو أربعة مثاقيل عند الإمام، وعندهما تضم كذا في ما نقل "البحر" و"النهر" عن "المحيط"، ونقل بعض محشي الكتاب عن شيخه: أن السروجي نقل عن "المحيط" الخلاف بالعكس، وأن ما في "البحر" و"النهر" غلط اه. قال الشامي: وقد راجعت "المحيط" فرأيت مثل ما نقله السروجي، وصرح به في "البدائع" أيضاً. ١٢
- (٨) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٥٣/٥، تحت قول "الدر": وقالوا.. إلخ.

هو المدني^(١).

[١٨٨٠] قوله: ونقل بعض محشّي الكتاب عن شيخه محمد أمين مسير غني: أن السُّروجي نقل عن "المحيط" الخلاف بالعكس^(٢):
فلا تضمّ عندهما لإيجامهما في أنفسهما، وتضمّ عنده، كمن له ذهب وفضّة لا يبلغان نصاباً يضمّ أحدهما إلى الآخر.
[١٨٨١] قوله: وقد راجعت "المحيط" فرأيت ما نقله السُّروجي، وصرّح به في "البدائع" أيضاً^(٣): ومثله في "الهندية"^(٤).
[١٨٨٢] قوله: ^(٥) إن كانت أثماناً رائجة^(٦): ونصّ في "الهندية"^(٧) عن "المحيط": (أن لا زكاة فيها إذا لم تكن للتجارة).

(١) هو محمد صالح بن عبد الله المدني، الحنفي (ت ١٠٨٧هـ)، المعروف بقاضي زاده، فقيه، من آثاره: "الضوء المنير في شرح المنسك الصغير"، "نخبة الأفكار" على "الدر المختار".
("هدية العارفين"، ٢/٢٩٥، "معجم المؤلفين"، ٣/٣٥٤).

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥/٥٥٣، تحت قول "الدر": وقالوا.. إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض، الفصل الأول، ١/١٧٩.

(٥) في "رد المختار": الفلوس إن كانت أثماناً رائجة أو سلعةً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها، وإلا فلا اهـ.

(٦) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥/٥٥٦، تحت قول "الدر": فتجب.

(٧) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثالث في زكاة... إلخ، الفصل الأول، ١/١٧٩، ملخصاً.

[١٨٨٣] قوله: ^(١) خلافاً لهما ^(٢):

فإنّا إذا لم نقوم الدنانير كانت الخمسة ربع نصاب، وإذا قومنا الحنطة كانت نصف نصاب، فبلغ المجموع ثلاثة أرباع نصاب، وعند الإمام نصاباً.

[١٨٨٤] قال: أي: "الدر": (و) يضمّ (الذهب إلى الفضة) ^(٣):

أي: وجوباً إذا لم يكن كلّ منهما نصاباً.

[١٨٨٥] قوله: ^(٤) إذا لم يكن كلّ واحد منهما نصاباً ^(٥):

(١) في "ردّ المختار": قال الزاهدي: وله أن يقوم أحد النّقدين ويضمّه إلى قيمة العروض عند الإمام، وقالوا: لا يقوم النّقد بل العروض ويضمّها، وفائدته تظهر فيمن له حنطة للتجارة قيمتها مئة درهم وله خمسة دنانير قيمتها مئة تجب الزكاة عنده خلافاً لهما. ١٢

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٣/٥، تحت قول "الدر": وقيمة العرض... إلخ.

(٣) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٣/٥.

(٤) في المتن والشرح: (و) يضمّ (الذهب إلى الفضة) وعكسه بجامع الثمنية (قيمة) وقالوا بالأجزاء، نقل الشامي عن "البدائع": أن ما ذكر من وجوب الضمّ إذا لم يكن كلّ واحد منهما نصاباً بأن كان أقلّ، فلو كان كلّ منهما نصاباً تامّاً بدون زيادة لا يجب الضمّ، بل ينبغي أن يؤدّي من كلّ واحد زكاته، فلو ضمّ حتّى يؤدّي كلّ من الذهب أو الفضة فلا بأس به عندنا، ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء رواجاً، وإلاّ يؤدّي من كلّ منهما ربع عشرة. ١٢ بتلخيص.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٣/٥، تحت قول "الدر": ويضمّ... إلخ.

أقول: يصدق بما إذا لم يكن شيء منهما نصاباً وبما إذا كان أحدهما نصاباً دون الآخر، فقله: (بأن كان أقل) أي: ولو أحدهما، ولذا قال: (فلو كان كلّ منهما نصاباً... إلخ)^(١)، وليحرّر، فلو كان أحدهما نصاباً ضمّ إليه ما ليس بنصاب وجوباً ولا يعكس؛ لأنّ الضمّ لتكميل النصاب كما في "التبيين"^(٢)، والكامل كامل بنفسه، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم. ١٢

[١٨٨٦] قوله: إذا لم يكن كل واحد منهما نصاباً بأن كان أقل، فلو كان كلّ منهما نصاباً^(٣):

أقول: لينظر ما إذا تمّ نصاباً وفي كلّ منهما عفو، إذا ضمّ العفوان قيمة بلغا نصاباً فهل يجب الضمّ؟ الظاهر نعم، وليحرّر، والله تعالى أعلم، وإليه يشير^(٤) قوله: (بدون زيادة) كما لا يخفى. ١٢

ثم رأيت التصريح به في "الهندية"^(٥)، والحمد لله.

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥/٥٦٣، تحت قول "الدرّ": ويضمّ... إلخ.

(٢) "التبيين"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٢/٨٠.

(٣) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥/٥٦٣، تحت قول "الدرّ": ويضمّ... إلخ.

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض، الفصل الأول، ١/١٧٩.

[١٨٨٧] قوله: فلو ضمّ حتّى يؤدّي كلّ من الذهب أو الفضة فلا بأس

به عندنا، ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء رواجاً^(١):

وقدرأ. ١٢ "هندية"^(٢) عن "محيط السرخسي".

[١٨٨٨] قوله: ^(٣) مقومة بعشرة دنانير^(٤):

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٣/٥، تحت قول "الدرّ":

ويضمّ... إلخ.

(٢) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض، الفصل

الأول، ١٧٩/١.

(٣) لا عبرة بتكامل الأجزاء عند الإمام، بل يضمّ أحد النقيدين إلى الآخر قيمة سواء ضمّ

الأقلّ إلى الأكثر (كخمس مائة درهم تضمّ إلى مئة درهم) أو ضمّ الأكثر

إلى الأقلّ كما نقل "البدائع" أنّه روى عن الإمام أنّه قال: إذا كان لرجل خمسة وتسعون

درهماً ودينار يساوي خمسة دراهم أنّه تجب الزكاة، وذلك بأن تقوّم الفضة بالذهب

كلّ خمسة منها بدينار، وأشار الشارح (وأوضح الشامي نقلاً عن الطحطاوي) إلى

ردّ ما قاله صاحب "الكافي" من أنّه عند تكامل الأجزاء (كما لو كان له مئة درهم

وعشرة دنانير قيمتها تسعون درهماً) لا تعتبر القيمة عند الإمام ظناً أنّ إيجاب الزكاة

فيها بتكامل الأجزاء لا باعتبار القيمة، وليس كما ظنّ، بل الإيجاب باعتبار القيمة

من جهة كلّ من النقيدين، لا من جهة أحدهما عيناً، فإنّه إن لم يتمّ باعتبار قيمة الذهب

بالفضة يتمّ باعتبار قيمة الفضة بالذهب، والمئة درهم في المسألة مقومة بعشرة دنانير،

فتجب فيها الزكاة لهذا التقويم. ١٢ ملخصاً.

(محمد أحمد).

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٥/٥، تحت قول "الدرّ": فافهم.

أقول: مقتضى هذا أن لو كان له تسعون درهماً وعشرة دنانير قيمتها تسعون درهماً أيضاً، لا تجب الزكاة عند الإمام أيضاً، أمّا على تقويم الذهب بالفضة فظاهر، وأمّا على العكس؛ فلأنّ جعل كلّ عشرة دراهم بدينار يجعل التسعين تسعة دنانير فلا تبلغ إلا تسعة عشر مع أن مقتضى ما مرّ^(١) أوّل هذه الصفحة عن "البدائع"^(٢) عن الإمام: (أن تجب الزكاة فيه)؛ لأنّ كلّ تسعة دراهم هاهنا بدينار فالتسعون عشرة وهي بالعشرة عشرون، فعلى هذا كان ينبغي أن يقول: إن المئة درهم في المسألة مقومة بأكثر من عشرة دنانير، والله تعالى أعلم.

[١٨٨٩] قال: (٣) أي: "الدرّ": إذا تمّ نصاباً وحال الحول^(٤).

أقول: انظر إذا كان الدّين أقلّ من أربعين وقد كان نصاباً مع ما عنده فمضى يجب أداء زكاتها حيث لا يتصوّر فيها قبض أربعين؟

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٤/٥، تحت قول "الدرّ": قيمة.

(٢) "البدائع"، كتاب الزكاة، فصل في مقدار الواجب فيه، ١٠٨/٢.

(٣) هنا أحكام زكاة مال لأحد كان ديناً على آخر. والدّيون عند الإمام ثلاثة أقسام: قويّ ومتوسّط وضعيف، ولها ثلاثة أحكام، ابتداء حول الدين القويّ يحسب من أوّل السنة كما لو كان عنده، لكن تجب زكاته إذا تمّ نصاباً وحال الحول لكن لا فوراً بل عند قبض أربعين درهماً من الدّين القويّ كقرض وبدل مال تجارة.

(٤) "الدرّ"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٨/٥.

جوابه: أنّه إذا كان عنده غيره فإثّه ما يقبض منه يضمّ إلى ما عنده،
وحيث لا يشترط كونه خمس نصاب حتّى لو كان درهماً واحداً يضمّ إلى ما
عنده، يفيد ما يأتي أوّل ص ٨٥^(١).

[١٨٩٠] قال: أي: "الدرّ": إذا تمّ نصاباً وحال الحول لكن لا فوراً،
بل (عند قبض أربعين درهماً من الدّين)^(٢):

هذا تأخّر وجوب الأداء، أمّا نفس الوجوب فبمجرّد الحولان في الدّين
القويّ والمتوسّط، دون الضعيف.

[١٨٩١] قوله: ^(٣) لأنّ الزكاة لا تجب في الكُسر من النصاب الثاني
عنده^(٤):

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين
المرصد، ٥٧٣/٥، تحت قول "الدرّ": إلّا إذا كان عنده ما يضمّ... إلخ.

(٢) "الدرّ"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٨/٥.

(٣) نقل الشامي عن "المحيط": لأنّ الزكاة لا تجب في الكُسر من النصاب الثاني عنده
ما لم يبلغ أربعين للخرج، فكذلك لا يجب الأداء ما لم يبلغ أربعين للخرج، وذكر
في "المنتقى": رجل له ثلاث مئة درهم دينٌ حال عليها ثلاثة أحوال، فقبض مئتين فعند
أبي حنيفة يزكيّ للسنة الأولى خمسةً وللثانية والثالثة أربعةً أربعةً عن مئة وستين،
ولا شيء عليه في الفضل؛ لأنّه دون الأربعين اهـ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٨/٥، تحت قول "الدرّ": عند قبض
أربعين درهماً.

قيد به ليحفل المسألة خلافية، فإن كسور النصاب الأول لا زكاة فيها إجماعاً ما لم تبلغ نصاباً كاملاً.

[١٨٩٢] قوله: لا يجب الأداء ما لم يبلغ أربعين للخرج، وذكر في "المنتقى": رجل له ثلاث مئة درهم دينٌ حال عليها ثلاثة أحوال، فقبض مئتين فعند أبي حنيفة يزكي للسنة الأولى^(١):

عن هاتين المئتين المقبوضتين، لا عن الباقية، للسنين الثلاث الماضية ثلاثة عشر درهماً، للسنة الأولى خمسة... إلخ، أما لو لم يكن له إلا مئتا درهم ديناً فقبض بعد سنين لا يؤدي إلا خمسة، لانتقاص النصاب بدين الزكاة في سائر السنين.

[١٨٩٣] قوله: فقبض مئتين فعند أبي حنيفة يزكي للسنة الأولى خمسة وللثانية والثالثة أربعة أربعة عن مئة وستين^(٢): أفادت المسألة أن دين زكاة المقبوض يصرف إلى المقبوض دون الباقي بدمّة المديون، وقد نصّ عليه في "الهندية"^(٣) وغيرها.

(١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٨/٥، تحت قول "الدر": عند قبض أربعين درهماً.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الأول في تفسيرها وصفتها وشرائطها، ١٧٢/١.

[١٨٩٤] قال: ^(١) أي: "الدر": كقرض وبدل مال تجارة... إلخ ^(٢):

لفظ "الخانية" ^(٣): (الديون ثلاثة: دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض... إلخ). فالكاف للاستقصاء، أمّا قول الزاهدي كما نقل في "الهندية" ^(٤): (قوي: وهو ما يجب بدلاً عن سلع التجارة) اه. فتقصر. ومن ذلك أجرة ما كان للتجارة، كدار أو عبدٍ شراهما للتجارة، ثمّ أجرهما، فإثهما بالإجارة خرجا من التجارة لكن أجرهما يكون من القوي، ويعدّ كئمن مال التجارة في الصحيح، كما في "الخانية" ^(٥)، وسيدكر المحشّي ^(٦) في الورق القابل: (أنّ فيه ثلاث روايات).

(١) قال في بيان الدين القوي: كقرض وبدل مال تجارة، فكلّما قبض أربعين درهماً يلزمه درهم.

(٢) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٦٨/٥.

(٣) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢١/١.

(٤) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الأوّل في تفسيرها وصفتها وشرائطها، ١٧٥/١.

(٥) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢١/١.

(٦) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين

المرصد، ٥٧٣/٥، تحت قول "الدر": إلّا إذا كان عنده... إلخ.

مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد

- [١٨٩٥] قوله: ^(١) لتعريفهم له بما هو بدل ما ليس للتجارة ^(٢):
به عرّف في "الخانية" ^(٣) في فصل في مال التجارة وفيه نص: (أنّ ثمن السائمة بمنزلة ثمن عبد الخدمة) اهـ.
[١٨٩٦] قوله: ^(٤) الذي هو بدل ^(٥): الشامل للقوي والمتوسط.

(١) ثمّ بين حكم الدّين المتوسط: أنّه تجب زكاته عند قبض مئتين منه لغيرها أي: من بدل مال لغير تجارة - وهو المتوسط - كثمن سائمة وعبيد خدمة... إلخ.
قال الشامي: (قوله: كثمن سائمة) جعلها من الدّين المتوسط تبعاً لـ "الفتح" و "البحر" و "النهر" لتعريفهم له بما هو بدل ما ليس للتجارة.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٦٩/٥، تحت قول "الدر": كثمن سائمة.

(٣) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢١/١.

(٤) وتأيّد هذا القول بنصّ "الخانية" كما ذكر الإمام أحمد رضا.

ونقل الشامي عن ابن ملك: أنّه جعلها في "شرح المجمع" من القويّ ومثله في "شرح درر البحار"، وهو مناسب لما في "غاية البيان"، حيث جعل الدّين الذي هو بدل عن مال قسمين: إمّا أن يكون ذلك المال لو بقي في يده تجب زكاته، أو لا يكون كذلك اهـ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٦٩/٥، تحت قول "الدر": كثمن سائمة.

[١٨٩٧] قوله: جعل الدين الذي هو بدل عن مال قسمين: إما أن يكون ذلك المال لو بقي في يده تجب زكاته^(١): فهو الدين القوي.

[١٨٩٨] قوله: تجب زكاته، أو لا يكون كذلك^(٢): فهو المتوسط.

[١٨٩٩] قوله: ^(٣) ابتداء الحول من وقت البيع^(٤):

أي: إذا لم يكن له قبل ذلك نصاب من جنسه تحت حولان الحول وإلاّ لضمّ إليه، وبه فرق بينه وبين القوي، حيث جعل حول المتوسط من وقت البيع والقوي من حول الأصل؛ لأنّ في القوي لا بدّ من ابتداء الحول قبله في أصله؛ لكونه مال التجارة بخلاف المتوسط وليس يريد أن في المتوسط لا يبدأ إلاّ من حين البيع وإن كان قبله نصاب من جنسه؛ لأنّه خلاف مسألة المستفاد، وهذا ظاهر جدّاً. ١٢

() "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٦٩/٥، تحت قول "الدر": كثنن سائمة.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ثمّ في الدين المتوسط روايتان: إحداهما أنّه كالقويّ في اعتبار ما مضى من الحول قبل القبض وهو ظاهر الرواية، وثانيتها أنّه كالدين الضعيف في عدم اعتبار ما مضى، وابتداء حساب الحول بعد القبض وهو رواية ابن سماعة عن الإمام. قال الشامي: والحاصل: أنّ مبنى الاختلاف في الدين المتوسط على أنّه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله؟ فعلى الأوّل لا بدّ من مضيّ حول بعد قبض النصاب، وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع.

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧٠/٥، تحت قول "الدر": ويعتبر ... إلخ.

[١٩٠٠] قوله: ثمّ عليه حولان فيزكيهما وقت القبض بلا خلاف^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وإثما خصّ الكلام بالقوي؛ لأنّ أصله من أموال الزكاة بخلاف المتوسط فلا حول لأصله، فلو لم يكن له قبله نصاب من جنسه لا يتبدأ الحول إلاّ من حين البيع؛ لأنّه به صار مال الزكاة كما نقله^(٢) هاهنا عن "المحيط" وليس يريد أن في الوسيط لا يتبدأ إلاّ من وقت البيع وإن وجد قبله نصاب يجانسه تحت حولان الحول، فإنّه خلاف مسألة المستفاد والمتفق عليها عند علمائنا المصرّح بها في جميع كتب المذهب متوناً وشروحاً وفتاوى، فافهم وثبّت، والله تعالى أعلم^(٣).

[١٩٠١] قوله: ^(٤) وعبارة "الفتح" و"البحر": في صحيح الرواية^(٥):

وهكذا في "الخانية"^(٦).

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد،

٥٧١/٥، تحت قول "الدرّ": ويعتبر ما مضى من الحول.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٥٧٠.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الزكاة، ١٠/١٦٦.

(٤) جعل الشارح الدّين المتوسط كالقويّ فقال: ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الأصحّ،

قال الشامي: وعبارة "الفتح" و"البحر": في صحيح الرواية، ثمّ نقل عن "البدائع": أنّ رواية ابن

سماعة هي الأصحّ، ومثله في "غاية البيان"، وعليه فحكمه حكم الدّين الضعيف.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧١/٥، تحت قول "الدرّ": في الأصحّ.

(٦) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١/١٢١.

[١٩٠٢] قوله: في "غاية البيان"، وعليه فحكمه حكم الدين الضعيف^(١):
ولكن الفتوى متى اختلفت وجب الرجوع إلى ظاهر الرواية مع ما فيه من نفع
الفقراء.

[١٩٠٣] قوله: ^(٢) وروي أنه كالضعيف^(٣): مرضها في "الخانية"^(٤) وأخر،
فلا يعول عليها وإن جزم بها في "الهندية"^(٥) عن الزاهدي.
[١٩٠٤] قوله: ^(٦) لا يلزمه الإيصاء^(٧):

(١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد،
٥٧١/٥، تحت قول "الدر": في الأصح.

(٢) قال الشارح: ومثله (أي: مثل الدين المتوسط في ما مر) ما لو ورث ديناً على رجل،
قال الشامي: وروي أنه كالضعيف، "فتح" و"بحر". والأول ظاهر الرواية.
(٣) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧٢/٥، تحت قول "الدر": ومثله ما
لو ورث ديناً على رجل.

(٤) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢١/١.

(٥) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الأول في تفسيرها وصفتها وشرائطها، ١٢٥/١.
(٦) قال الشامي: مقتضى ما مر من أن الدين القوي والمتوسط لا يجب أداء زكاته إلا بعد
القبض أن المورث لو مات بعد سنين قبل قبضه لا يلزمه الإيصاء بإخراج زكاته عند
قبضه؛ لأنه لم يجب عليه الأداء في حياته، ولا على الوارث أيضاً؛ لأنه لم يملكه إلا
بعد موت مورثه، فابتداء حوله من وقت الموت.

(٧) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧٢/٥، تحت قول "الدر": ومثله ما
لو ورث ديناً على رجل.

ف: في "المحيط": (لو كان له مئتا درهم دين، فاستفاد في خلال الحول مئة درهم، فإنه يضمّ المستفاد إلى الدين في حوله بالإجماع، وإذا تمّ الحول على الدين فعند أبي حنيفة لا يلزمه الأداء من المستفاد ما لم يقبض أربعين درهماً، وعندهما يلزمه وإن لم يقبض من الدين شيئاً، وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا مات من عليه مفلساً سقط عنه زكاة المستفاد عنده، وعندهما يجب). ١٢ "بجر الرائق" (١)، وقدمه المحشّي ص ٣٥ (٢).

[١٩٠٥] قوله: لا يلزمه الإيصاء بإخراج زكاته عند قبضه؛ لأنه لم يجب عليه الأداء في حياته (٣): وإن كان نفس الوجوب حاصلًا في القويّ وفاقاً وفي المتوسطّ على الصحيح.

[١٩٠٦] قال: (٤) أي: "الدر": بدل غير مال (٥):

-
- (١) "البحر"، كتاب الزكاة، فصل في الغنم، ٣٨٨/٢.
- (٢) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب: محمد إمام في اللغة واجب التقليد... إلخ، ٥١٧/٥، تحت قول "الدر": إلى نصاب.
- (٣) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٧٢/٥، تحت قول "الدر": ومثله ما لو ورث ديناً على رجل.
- (٤) يبيّن حكم الدين الضعيف في الشرح والمتمن: أنه تجب زكاته عند قبض مئتين مع حولان الحول بعده أي: بعد القبض من دين ضعيف وهو بدل غير مال كمهر ودية وبدل كتابة وخلع إلّا إذا كان عنده ما يضمّ إلى الدين الضعيف.
- (٥) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧١/٥.

أقول: الأولى ما ليس بدل مال، ليشمل ما ليس بدلاً أصلاً، كالدين

الموصى به.

[١٩٠٧] قوله: ^(١) أجرة دار أو عبد للتجارة ^(٢):

متعلق بالدار والعبد كليهما، قال في "الخانية" ^(٣): (إذا أجر داره أو

عبدته بمئتي درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن كانت الدار والعبد للتجارة وقبض أربعين درهماً بعد الحول كان عليه درهم بحكم الحول الماضي قبل القبض؛ لأن أجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية) اهـ.

(١) قال الشامي: تحت قوله: (إلا إذا كان عنده ما يضم إلى الدين الضعيف): إن المرء إذا كان عنده نصاب وقبض على الدين الضعيف فهذا يضم إلى ما عنده ولا يشترط حولان الحول عليه بل يؤدي زكاته مع ماله؛ لأنه من المستفاد، وقد صرحوا فيه أن المستفاد في أثناء الحول يضم إلى نصاب من جنسه، وقال: هذا الحكم جارٍ في الديون الثلاثة، والتقييد بالضعيف اتفاقاً أو ليقاس عليه ما هو أقوى منه وأيده بما في "المحيط"، أنه ذكر الديون الثلاثة وفرع عليها فروعاً، آخرها أجرة دار أو عبد للتجارة، قال: إن فيها روايتين: في رواية لا زكاة فيها حتى تقبض ويحول الحول؛ لأن المنفعة ليست بمال حقيقة فصار كالمهر، وفي ظاهر الرواية تجب الزكاة ويجب الأداء إذا قبض نصاباً، ملخصاً.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٧٣/٥، تحت قول "الدر": إلا إذا كان عنده ما يضم إلى الدين الضعيف.

(٣) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢١/١.

[١٩٠٨] قوله: أجرة دار أو عبد للتجارة، قال: إنَّ فيها روايتين: في رواية لا زكاة فيها حتَّى تقبض ويحول الحول^(١): فكان ديناً ضعيفاً.
[١٩٠٩] قوله: في ظاهر الرواية تجب الزكاة ويجب الأداء إذا قبض نصاباً^(٢): فكانت ديناً متوسطاً.

[١٩١٠] قوله: (٣) تأمل^(٤): فإنه ظاهر جداً، لا خفاء فيه.
[١٩١١] قوله: ما ذكرناه عن "المحيط" صريح في أن أجرة عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف، وعلى ظاهر الرواية من المتوسط، ووقع في "البحر" عن "الفتح": أنه كالقوي في صحيح الرواية^(٥):
هكذا نصّ على تصحيحه في "الخانية" ص ٢٩٤^(٦)، فليس هذا محلّ (وقع)، بل هو المعتمد.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٧٣/٥، تحت قول "الدر": إلا إذا كان عنده ما يضمّ إلى الدين الضعيف.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "ردّ المختار": وفي ظاهر الرواية تجب الزكاة ويجب الأداء إذا قبض نصاباً، ثمّ قال: وهذا كلّ إذا لم يكن له مال غير الدين، فإن كان له غير ما قبض فهو كالقائدة، فيضمّ إليه اه. فهذا كالصريح في شموله لأقسام الدين الثلاثة، ثمّ ذكر: وجه التقييد بالضعيف بما حاصله أنه ليقاس عليه ما هو أقوى منه ثمّ قال: تأمل، ملخصاً.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧٣/٥، تحت قول "الدر": إلا إذا... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢١/١.

[١٩١٢] قال: ^(١) أي: "الدر": سواء كان الدين قوياً أو لا، "خانية" ^(٢):

وهكذا أطلق في "التبيين" ^(٣) و"الهندية" ^(٤) من دون تقييد بالمعسر، ولكن

القيد واضح.

[١٩١٣] قوله: (فهو استهلاك) أي: فتجب زكاته ^(٥):

أي: فيجعل الإبراء كالقبض، فلا يرد أنه لا يجب الأداء إلا عند قبض

أربعين أو مئتين، وهاهنا لم يقبض شيئاً.

[١٩١٤] قوله: ^(٦) وهذا غير صحيح في الدين الضعيف ^(٧):

(١) في الشرح: ولو أبرأ رب الدين المدينون بعد الحول فلا زكاة، سواء كان الدين

قوياً أو لا، "خانية". وقيد في "الحيط" بالمعسر، أما الموسر فهو استهلاك.

(٢) "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧٤/٥.

(٣) "التبيين"، كتاب الزكاة، ٣١/٢.

(٤) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الأول في تفسيرها وصفتها وشرائطها، ١٧١/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد،

٥٧٤/٥، تحت قول "الدر": فهو استهلاك.

(٦) في "رد المختار": فإن المدينون إذا كان موسراً وأبرأه الدائن لا تسقط الزكاة؛ لأنه استهلاك،

وهذا غير صحيح في الدين الضعيف؛ لأنه لا تجب زكاته إلا بعد قبض نصاب، وحولان الحول

عليه بعد القبض، فقبله لا تجب، فيكون إبرأؤه استهلاكاً قبل الوجوب، فلا يضمن

زكاته، ومثله الدين المتوسط على ما قدمناه من تصحيح "البدائع" و"غاية البيان".

(٧) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧٤/٥، تحت قول "الدر": وهذا ظاهر... إلخ.

أما غيره فقد تحقق فيه الوجوب بحولان الحول على الأصل، وإن لم يجب الأداء ما لم يقبض أربعين، كما مر^(١).

[١٩١٥] قوله: ومثله الدين المتوسط على ما قدّمناه من تصحيح "البدائع"^(٢):

على خلاف ظاهر الرواية التي صحّحها "الفتح"^(٣) وغيره، فكانت هي المعول عليها، لا هذا.

[١٩١٦] قال: ^(٤) أي: "الدّر": (ويجب عليها) أي: المرأة (زكاة نصف مهر) من نقد (مردود بعد) مضيّ (الحول من ألف) كانت (قبضته مهراً) ثمّ ردت النصف (لطلاق قبل الدخول) فتزكي الكُل؛ لما تقرر أنّ النقود لا تتعيّن في العقود والفسوخ^(٥):

(١) انظر المقولة [١٨٩٠] قال: أي: "الدّر": إذا تمّ نصاباً وحال الحول... إلخ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد، ٥٧٤/٥-٥٧٥، تحت قول "الدّر": وهذا ظاهر... إلخ.

(٣) "الفتح"، كتاب الزكاة، ١٢٣/٢.

(٤) في "ردّ المختار": صورتها: تزوّج امرأة بألف وقبضتها وحال الحول، ثمّ طلقها قبل الدخول فعليها ردّ نصفها اتفاقاً، لكن زكاة النصف المردود لا تسقط عنها (بل تزكي الكُل كما في الشرح) خلافاً لزفر، "شرح المجمع" اهـ. وهذا في النقد أي: الذهب والفضة خاصة. ١٢ محمد أحمد.

(٥) "الدّر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٧٥/٥-٥٧٦.

جد الممتار على رد المختار ————— باب زكاة المال ————— الجزء الثالث

بـخلاف ما إذا كان المهر سوائـم، فقـبضت فـحال الحـول فـطلّقـها قـبـل
الدخول، حيث لا تزكّي إلّا عن النصف كما في "الخانية"^(١)؛ لأنّ الاستحقاق
بمنزلة الهلاك فتسقط زكاة الهالك بحصّته.

(١) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في مال التجارة، ١٢١/١.

باب الركاز

[١٩١٧] قوله: ^(١) فيه نظر؛ لما صرح به في "الخانية" ... إلخ ^(٢):

أقول: بل لا نظر، فإنها ما لم تزرع لا يجب فيها عشر ولا خراج، وإذا زرعت فقد أحيت وملكت، فلم تبق مباحة، ومراد "الخانية" ^(٣) و"الخلاصة" ^(٤): أن من زرع شيئاً من الجبل الذي لا يصل إليه الماء ففيه العشر، لا أن الجبل فيه العشر مطلقاً وإن لم يوجد هنا زرع ولا شيء، وسيأتي للمحشي ص ٧٨ ^(٥): أن المراد أنه لو استعمل فهو عشري، وبه يصرح آخر ص ٧٣ ^(٦)، فهذا هو الجواب عن النظر، وسيذكر أيضاً ص ٣٩٤، ج ٣ ^(٧): أنهم صرحوا بأن المفاوز والجبال ليست عشريّة، ولا خراجيّة.

(١) من أقسام الأرض أرض مباحة وهي لا تكون عُشريّة ولا خراجيّة كما نقل الشامي عن الحلبي، ثم قال: قوله: (إنّ المباح لا يكون عُشريّاً ولا خراجيّاً) فيه نظر؛ لما صرح به في "الخانية" و"الخلاصة" وغيرهما: من أن أرض الجبل الذي لا يصل إليه الماء عُشريّة.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب الركاز، ٧/٦، تحت قول "الدّر": في أرض خراجيّة أو عشريّة.

(٣) "الخانية"، كتاب الزكاة، فصل في العشر والخراج، ١/١٣٠.

(٤) "الخلاصة"، كتاب الزكاة، الفصل العاشر في العشر والخراج والجزية، ١/٢٤٦.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، ٢٩/٦، تحت قول "الدّر": أرض غير الخراج.

(٦) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب الركاز، ١٣/٦، تحت قول "الدّر": وإلاّ كجبل ومفازة.

(٧) انظر "ردّ المختار"، كتاب الجهاد، باب العشر والخراج والجزية، مطلب في أن أرض

العراق والشام ومصر... إلخ، ١٢/٦٦٩، تحت قول "الدّر": فلا عشر ولا خراج.

باب العشر

مطلب مهم في حكم أراضي مصر والشام السلطانية

[١٩١٨] قوله: ^(١) قلت: وفيه نظر ^(٢):

حققنا هذا النظر وشيّدنا أركانه في الزكاة من "فتاوانا" ^(٣).

(١) نقل الشامي عن "التحفة المرضية" للمحقّق ابن نجيم: أنّ الخراج ارتفع عن أراضي "مصر" لعودها إلى بيت المال بموت مَلَأكها، فإذا اشتراها إنسان من الإمام ملك ولا خراج؛ لأنّ الإمام قد أخذ بدلها للمسلمين وقال: إنّه لا يجب فيها العشر أيضاً لأنّي لسم أر نقلاً في ذلك، قال الشامي: قلت: وفيه نظر.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب مهم في حكم أراضي مصر والشام السلطانية، ٣٣/٦، تحت قول "الدر": ووقف.

(٣) قال: ولا يخفى ما فيه؛ لأنّهم قد صرّحوا بأنّ فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول وبأنّه يجب فيما ليس بعشري ولا خراجي كالمفاوز والجبال، وبأنّ الملك غير شرط فيه، بل الشرط ملك الخارج؛ ولأنّ العشر يجب في الخارج لا في الأرض فكان ملك الأرض وعدمه سواء كما في "البدائع"، ولا يلزم من سقوط الخراج سقوط العشر على أنّه قد ينازع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه. ("الفتاوى الرضوية" ٤/٤٥١، الطبعة الأولى). ١٢ محمّد أحمد.

("الفتاوى الرضوية"، كتاب الزكاة، ١٠/٢٠٦-٢٠٧).

والأئمة إذا قالوا في الكنائس المبنية للكفر: إنّها تبقى ولا يتعرض لها عملاً بذلك الاحتمال الضعيف أي كونها كانت في برية فاتصلت بها عمارة المصّر فأولى أن يقولوا ببقاء تلك الأراضي بيد من هي تحت أيديهم باحتمال أنّها كانت مواتاً فأحييت أو أنّها انتقلت

إليهم بوجه صحيح اه. ملتقطاً إلى آخر ما أطال وأطاب وأوضح الصواب. أمّا ما قال في آخره: والحاصل في الأراضي الشامية والمصرية ونحوها أن ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعي فحكمه ما ذكره الشارح عن "الفتح": (أي: سقط الخراج والمأخوذ أجره) وما لم يعلم فهو ملك لأربابه والمأخوذ منه خراج لا أجره؛ لأنّه خراجي في أصل الوضع اه. وقال قبله: قال أبو يوسف في "كتاب الخراج": إن تركها الإمام في أيدي أهلها الذين قهروا عليها فهو حسن، فإن المسلمين افتتحوها أرض "العراق" و"الشام" و"مصر" ولم يقسموا شيئاً من ذلك بل وضع عمر رضي الله تعالى عنه عليها الخراج وليس فيها خمس اه. فهذا ما قال: إنّه خراجي في أصل الوضع، أمّا ما نحن فيه إذ لم يثبت ذلك لا يمكن جعلها خراجية بالاحتمال وإيجابه على المسلمين الذين ليسوا من أهله بتصريح ذوي الكمال، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

ثم رأيت في "الفتاوى العزيزية" نقل عن رسالة مولانا الشيخ الجليل جلال التهانيسري قدس سرّه السري ما نصّه بالعجمية: زمین هندوستان در ابتدای فتح مانند سواد "عراق" که در عهد حضرت فاروق رضي الله عنه مفتوح شده بود موقوف بر ملك بيت المال است. وزمینداران را بیش از تولیت و داروغگی تردد و فراهم آوردن مزارعین و اعانت و زراعت و حفظ دخلی نیست چنانچه لفظ زمیندار نیز اشعارے بآن می کند و تغیر و تبدل زمینداری عزل و نصب زمینداران و اخراج بعضی از آنها و اقرار بعضی و عطای بعد آراضی بافغانان و بلوچان و سادات و قدوائیان بصیغه زمینداری دلالت صریحه برین می کند پس درین صورت جمع آراضی "هندوستان" مملوک بیت المال گشت و بعقد مزارعت علی النصف أو أقلّ منه در دست زمینداران.

تنبيه: يبين العبد الضعيف في "فتاواه": أن ما للمسلمين من أراضي "الهند"^(١) عشرية، أو لا عشرية ولا خراجية؟ وعلى كل فوظيفتها العشر ما لم يثبت كون أرض منها بعينها خراجية. بقي ما إذا ثبت فماذا يفعل؟ فإن الخراج إنما يؤخذ بالحماية؛ لأن الجباية بالحماية، - كما مر ص ٣٦^(٢) - ولا حماية هاهنا من سلطان الإسلام. ومصرفه المقاتلة - كما مر ص ٣٦^(٣) - أيضاً - ولا مقاتلة هاهنا من الإسلام، فلا شك أن الله تعالى إن أتى بسلطنة الإسلام لا يؤخذ الخراج

فهذا صريح فيما استظهرناه من أن الفاتحين لم يقسموها ولم يمنوا بها بل أبقرها ملكاً للمسلمين والحكم فيه ما بيناه وذكر رحمه الله تعالى في سواد "العراق" فمختار الأئمة الشافعية كما بينه في "رد المختار"، أما عندنا فممنون بها على أهلها ولا يضرنا الكلام في التمثيل فعلى هذا ما بأيدي المسلمين من الأراضي لا تجعل إلا عشرية ما لم يثبت في شيء منها كونها خراجية بوجه شرعي، والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه جل مجده أتم وأحكم. ("الفتاوى الرضوية"، كتاب الزكاة، ١٠/٢٠٩-٢١٢، ملخصاً).

(١) "الهند" جمهورية في جنوب آسيا شبه الجزيرة الهندية على المحيط الهندي وخليج "البنغال" وبحر العرب بين "باكستان" و"الصين" و"تبت" و"نيبال" و"بوتان" و"بنغلا ديش" و"بورما"، ٣،٢٨٠،٤٨٣ كم^٢ (كلو متر مربع)، ٨٥٩،٢٠٠،٠٠٠ ن (نسمة = Population)، عاصمتها: "نيو دلهي"، من مدنها: بومباي، كلكتا، مدراس، حيدر آباد، بريلي، من أهرها: هندوس، جمنه، برهما بتر.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب: محمد إمام في اللغة واجب التقليد... إلخ، ٥/١٩٠، تحت قول "الدر": أخذ البغاة.

(٣) انظر المرجع السابق، ٥/٥٢١، تحت قول "الدر": لأنهم مصارفه.

كما مرّ صـ٣٦^(١) أيضاً من المحشّي في استيلاء أهل الحرب، لكن ما مرّ^(٢) أيضاً شرحاً من أنّهم يومرون ديانةً بالإعادة يوجب إيجاب الأداء ديانةً؛ لأنّ هؤلاء ليسوا مصرف الخراج، فهل يترك لعدم المصرف؟ كما مرّ عن الكمال في عشر الرطاب صـ٦٩^(٣)، أم يؤدّي إلى الفقراء تفريغاً للذمة، كوديعة مات صاحبها، ولم يعلم له وارث؟ ولعلّه هو الظاهر^(٤).

ثمّ إذا أدّى فكم يؤدّي؟ فإن علم ما كان عليه من الخراج الموظّف أو المقاسمة عمل به، وإن كان قد آجر أرضه فالموظّف عليه وفاقاً، والمقاسمة على المستأجر عند الصاحبين كما مرّ أيضاً صـ٣٦^(٥). وإن لم يعلم فالظاهر أنّ

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، مطلب: محمد إمام في اللغة واجب التقليد... إلخ، ٥١٩/٥، تحت قول "الدرّ": أخذ البغاة.

(٢) انظر "الدرّ"، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥٢٠/٥.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب العاشر، مطلب: ما يؤخذ من النصارى لزيارة بيت المقدس حرام، ٦٠٥/٥، تحت قول "الدرّ": مرّ بنصّاب رطاب.

(٤) فإنّ سبب الخراج الأرض النامية، لا المقاتلة، كما في "الفتح" مسألة عدم اجتماع العشر والخراج، صـ٣٦٦، ج ٤. ("الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٨٩/٢).

ووجوبه في الذمة كما ثمّه. وفي مسألة الرطاب أيضاً، يأمره العاشر أن يؤدّي بنفسه كما في هذا الكتاب صـ٦٩. ١٢ منه رضي الله تعالى عنه.

(انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب العاشر، مطلب: ما يؤخذ من النصارى... إلخ، ٦٠٥/٥).

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب مهمّ في حكم أراضي مصر والشام السلطانية، ٥٦/٦، تحت قول "الدرّ": والعشر على المؤجّر.

الخراج في عهد السلطنة الإسلامية - سقى الله تعالى عهدا - إنما كان موظفاً، فما كان يُجَبَى لبيت المال إلا الدراهم، لا الحبوب والفواكه والثمار. فإذا لم يعلم مقدار الموظف فالظاهر العمل بتوظيف أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه؛ لأنه الأصل، كما هو مبين ص ٤٠٢، ج ٣^(١)، ولتحرر المسائل، والله تعالى أعلم.

[١٩١٩] قال: أي: "الدِّر": (وأخذ الخراج من ذمي غير تغليبي (اشترى) أرضاً (عشرية من مسلم) وقبضها منه للتنافي (و) أخذ (العشر من مسلم أخذها منه) من الذمي^(٢): المذكور.

[١٩٢٠] قوله: ^(٣) ويحتسب به في تكميل الأوسق^(٤):

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الجهاد، باب العشر والخراج والجزية، مطلب في خراج المقاسمة، ٦٩٦/١٢، تحت قول "الدِّر": ولا في الموظف على مقدار ما وظفه عمر.

(٢) "الدِّر"، كتاب الزكاة، باب العشر، ٤٢/٦ - ٤٣.

(٣) في "رد المختار": يؤخذ العشر عند الإمام وزفر عند ظهور الثمرة والأمن عليها من الفساد وإن لم يستحق الحصاد إذا بلغت حداً ينتفع بها، وقال أبو يوسف: عند استحقاق الحصاد، وقال محمد: إذا حصدت وصارت في الجرين، وفائدته فيما إذا أكل منه بعد ما صار جهيشاً أو أطعم غيره منه بالمعروف فإنه يضمن عشر ما أكل وأطعم عند أبي حنيفة وزفر، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يضمن، ويحتسب به في تكميل الأوسق، ولا يحتسب به في الوجوب، يعني: إذا بلغ المأكول مع الباقي خمسة أوسق وجب العشر في الباقي لا غير... إلخ.

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب مهم في حكم أراضي مصر والشام السلطانية، ٤٩/٦، تحت قول "الدِّر": ويؤخذ العشر... إلخ.

أي: عندهما، أمّا الإمام فلم يشترط فيه نصاباً كما مر^(١).

[١٩٢١] قوله: ^(٢) فالعشر عليه من الأجرة^(٣):

أي: عشر الخارج، لا عشر الأجرة بدليل قول "الفتح"^(٤): (كان الثماء

له معني)، وبدليل ما يأتي^(٥) في هذه الصفحة: (لا تفي الأجرة ولا أضعافها بالعشر... إلخ)، فافهم وحرّر.

وفي "العقود الدرية"^(٦): (سئل في قرية وقف يزرعها زراعتها مزارعة

ويدفعون ما شرط لجهة الوقف عليهم وهو الربع، وعليها العشر لزيد، فهل للمتولي أخذ ربع الخارج لجهة الوقف، وعليه دفع العشر من ذلك، وليس لزيد

(١) انظر "رد المختار"، باب العشر، ٣١/٦، تحت قول "الدر": بلا شرط نصاب وبقاء.

(٢) في "رد المختار": لو أجر الأرض العشرية فالعشر عليه من الأجرة كما في "التارخانية"،

وعندهما على المستأجر، قال في "فتح القدير": لهما أن العشر منوط بالخارج وهو

للمستأجر، وله أنهما كما تُستتمى بالزراعة تُستتمى بالإجارة، فكانت الأجرة مقصودة

كالثمرة، فكان النماء له معني مع ملكه، فكان أولى بالإيجاب عليه اهـ.

(٣) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب مهم في حكم أراضي مصر والشام

السلطانية، ٥٦/٦، تحت قول "الدر": والعشر على المؤجر.

(٤) "الفتح"، كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ١٩٤/٢.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب مهم في حكم أراضي مصر والشام

السلطانية، ٥٩/٦، تحت قول "الدر": وبقولهما نأخذ.

(٦) "العقود الدرية"، باب الزكاة والعشر ومطالبه، ٨/١.

طلب عشر ذلك من الذراع؟ الجواب نعم، قال في "الإسعاف"^(١): إذا دفعها متولّي الأرض الموقوفة مزارعة فالخراج والعشر من حقّ أهل الوقف؛ لأنّها إجارة معني (إلى أن قال: أعني: العلامة المنقح^(٢)) توضيح الجواب أنّه إذا كان الخارج من القرية مثلاً مئة قفيز من الحنطة يأخذ المتولّي أجرة الأرض، وهي هنا الربع، خمسة وعشرون قفيزاً، ثمّ يدفع المتولّي من هذا الربع إلى التيماري عشر جميع الخارج من القرية عشرة أقفزة، لا عشر ما يأخذه المتولّي فقط كما قد يتوهم... إلخ).

[١٩٢٢] قوله: له أنّها كما تُستمنّى بالزراعة تُستمنّى بالإجارة، فكانت الأجرة مقصودة كالثمرة، فكان النماء له معني مع ملكه^(٣): للأرض.
[١٩٢٣] قوله: فإنّ قاضي خان من أهل الترجيع، فإنّ من عادته^(٤):
عبارته في "العقود"^(٥): (ومن عادته... إلخ)، وهو الأظهر.

-
- (١) "الإسعاف في أحكام الأوقاف": لإبراهيم بن موسى بن أبي بكر الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ).
("كشف الظنون"، ٨٥/١، "فهرس مخطوطات"، ٤٧/١).
(٢) هو إبراهيم بن موسى بن أبي بكر علي الطرابلسي، برهان الدين (ت ٩٢٢هـ)، فقيه، حنفي، ونزيل القاهرة، من آثاره: "مواهب الرحمن في مذهب النعمان" ثمّ شرحه وسماه "البرهان"، "الإسعاف" لأحكام الأوقاف. ("الأعلام"، ٧٦/١، "معجم المؤلفين"، ٧٦/١).
(٣) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب مهمّ في حكم أراضي مصر والشام السلطانية، ٥٦/٦، تحت قول "الدر": والعشر على المؤجر.
(٤) المرجع السابق، ص ٥٨، تحت قول "الدر": ويقولهما نأخذ.
(٥) "العقود الدرية"، باب الزكاة والعشر ومطالبه، ٩/١.

مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها

[١٩٢٤] قوله: ^(١) ولكنّه مخالف لما في "الهداية" و"الزيلعي" ^(٢):

أقول: لكن أفاد في "الخانية" ^(٣) و"الهندية" وغيرهما: أن للقاضي صرفها إلى عمارة حوض أو مقبرة أو مسجد، من دون الحاجة إلى التصدق على فقير، وليس ذلك لغيره.

ففي "الخانية" ^(٤) في فصل وقف المنقول: (قرية فيها بئر مطوية بالآجر، خربت القرية وانقرض أهلها، وبقرب هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج

(١) على الإمام أن يجعل لكل نوع من المال بيتاً يخصّه ولا يخلط بعضه ببعض ويعطي بقدر الحاجة والفقه والفضل، فإن قصر كان الله عليه حسياً، ونظم محمد ابن الشحنة بيوت المال ومصارفها: (١) بيت أموال الغنائم (٢) بيت أموال المتصدقين (٣) بيت أموال الخراج والجزية (٤) بيت الضوائع وأموال لا وارث لها، وذكر مصرف الثالث المقاتلين ومصرف الرابع مصالح عامة المسلمين، لكن في "الهداية" وعامة الكتب المعتمدة: أن أموال الخراج والجزية لمصالح عامة المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذرائعهم، وما ذكر الناظم من مصرف الرابع موافق لما نقله ابن الضياء عن البردوي، ولكنّه مخالف لما في "الهداية" و"الزيلعي".

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها،

٧١/٦، تحت قول "الدر": ورابعها فمصرفه جهات... إلخ.

(٣) "الخانية"، كتاب الوقف، فصل في وقف المنقول، ٣١٠/٤.

(٤) المرجع السابق.

إلى الآجر، فأرادوا أن ينقلوا الآجر من القرية التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض، قالوا: إن عرف باني تلك البئر لا يجوز صرف الآجر إلا بإذنه؛ لأنه عاد إلى مالكة، وإن لم يعرف الباني قالوا: الطريق في ذلك أن يتصدق بها على فقير، ثم ذلك الفقير ينفقها في ذلك الحوض؛ لأنه بمنزلة اللقطة، والأولى أن ينفق القاضي في هذا الحوض ولا حاجة فيه إلى التصدق على الفقير اهـ.

ونحوه في "خزانة المفتين" ^(١) عن "الفتاوى الكبرى"، وقال في "الخانية" ^(٢) في فصل في الأشجار: (إن نبت الأشجار فيها بغد اتخذ مقبرة فإن علم غارسها كانت للغارس، وإن لم يعلم الغارس فالرأي فيها يكون للقاضي، إن رأى أن يبيع الأشجار ويصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فله ذلك، ويكون في الحكم كأنها وقف) اهـ. ومثله في "الهندية" ^(٣) عن "الواقعات الحسامية" ^(٤)، ونقل آخر فصل الوقف في "الرحمانية" عن "السراجية" ^(٥): (مسجد عتيق لا يعرف بانيه خرب

(١) "خزانة المفتين"، كتاب الوقف، ١٥٥/١.

(٢) "الخانية"، كتاب الوقف، فصل في الأشجار، ٣٠٩/٤.

(٣) "الهندية"، كتاب الوقف، الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر... إلخ، مطلب الكلام على الأشجار في المقبرة، ٤٧٤/٢.

(٤) هو "واقعات الحسامي"، المسمى بـ "الأجناس": للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن مازة، أبي محمد، حسام الدين، المعروف بالصدر الشهيد، (ت ٥٣٦هـ).

(٥) "كشف الظنون"، ١٩٩٨/٢، "الأعلام"، ٥١/٥.

(٥) "السراجية"، كتاب الوقف، باب إجارة الوقف وبيعه ونحو ذلك، ص ٩٣، ملقطاً. لسراج الدين الأوشي (ت بعد ٥٦٩هـ). ("كشف الظنون"، ١٢٢٤/٢).

فأخذ بجنبه مسجد آخر، ليس لأهل المسجد أن يبيعه ويستعينوا بثمنه في مسجد آخر عند أبي يوسف خلافاً لمحمد... إلخ).

وإنما مبناه على أن المسجد بعد الخراب والاستغناء يعود إلى ملك الباني عند محمد، فإذا لم يعرف بانيه كان كلقطة، ثم نقل فيها عن "الأجناس": (إذا حرب مسجد ولا يعرف بانيه، وبني أهل المسجد مسجداً آخر، ثم أجمعوا على بيعه، واستعانوا بثمنه في ثمن المسجد الآخر، فلا بأس به، وهذا قول محمد خلافاً لأبي يوسف؛ فإنه مسجد أبداً عنده) اهـ.

وهذان الفرعان كما ترى يدلان بظاهرها على أن ذلك سائغ لغير القاضي أيضاً، إلا أن يقيد بإذن القاضي، ثم أنت خير أنهم ربما أقاموا جماعة المسلمين مقام القاضي حيث لا قاضي، كما عرف ذلك في غير ما مسألة، فليعرف ذلك، والله تعالى أعلم.

ومن ذلك ما في "الخاتبة"^(١) قبيل وقف المشاع بورقة: (رجل جمع مالاً من الناس لينفقه في بناء المسجد، وأنفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه، ثم ردّ بدلها في نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك، وإذا فعل إن كان يعرف صاحب المال ردّ الضمان عليه، أو يسأله ليأذن له بإنفاق الضمان في المسجد، وإن لم يعرف صاحب المال يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بإنفاق ذلك في المسجد، فإن لم يقدر على أن يرفع الأمر إلى القاضي قالوا: نرجو له في الاستحسان أن

(١) "الخاتبة"، كتاب الوقف، باب الرجل يجعل داره مسجداً أو خاناً أو سقاية أو مقبرة،

ينفق مثل ذلك من ماله في المسجد، فيجوز ويخرج عن الوبال فيما بينه وبين الله تعالى، وفي القضاء يكون ضامناً، فيكون ذلك ديناً عليه لصاحب المال... إلخ).

ثم رأيت - والله الحمد - في "كتاب الخراج" ^(١) لثاني شيوخ المذهب رضي الله تعالى عنهم ذكر في فصل في حكم المرتد ما نصّه: (أمّا ما سألت عنه يا أمير المؤمنين! مما يدفع إلى الولاة من العبيد والإماء الأباقي، فول ثقة بيع من بحضرتك، فإذا أتى عليه في الحبس ستة أشهر ولم يأت له طالب، باعهم وجمع ما لهم وصيّره إلى بيت المال، فإن جاء المولى دفع إليه ثمن العبد، وإن لم يأت طالب وطالت المدّة صير ذلك في بيت المال، يصنع به الإمام ما أحب، ويصرفه فيما يرى أنّه أنفع للمسلمين) اه مختصراً.

وقال قبله: (أمّا ما سألت عنه يا أمير المؤمنين! مما يصيبه ولاتك مع اللصوص من المال والمتاع، فإن جاء طالب وأقام بينة ردّ عليه متاعه، وإن لم يأت يبيع وصير ثمنه والمال الذي أصيب معهم إلى بيت المال وكذلك الحكم فيما أصيب مع الخناقين والبنّجين، هذا وشبهه مما ليس له طالب إنّما هو لبيت مال المسلمين، ورأيك بعد في ذلك) اه مختصراً.

(١) "كتاب الخراج"، فصل في الحكم في المرتد عن الإسلام، الجزء الأول، ص ١٨٢-١٨٥، ملتقطاً: للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحنفي، (ت ١٨٢هـ).
("كشف الظنون"، ١٤١٥/٢).

وقال بعده: (أما ما سألت* يا أمير المؤمنين! من أرضين كثيرة فيها نخل ومزارع، وليس أحد يدعي فيها دعوى، فإنّ كلّ من مات من المسلمين لا وارث له، فماله لبيت المال، إلّا أن يدعي مدّع منها شيئاً بميراث ويأتي ببرهان، فيعطى منها ما يجب له، ورأيك بعد في ذلك) اه مختصراً. ١٢

[١٩٢٥] قوله: ^(١) كما في "الزيلعي" وغيره ^(٢):

نحوه في "الهندية" ^(٣) آخر باب المصارف عن "شرح الطحاوي"، وفي "خزانة المفتين" ^(٤) آخر الزكاة برمز "طح" له أيضاً، وفي "البزازیة" ^(٥) آخر الفصل الثالث في العشر والخراج والجزية من كتاب الزكاة، وعنّها في زكاة "الفتاوى

♣ في "كتاب الخراج": (ما سألت عنه).

(١) من أن الذي يُصرف في مصالح المسلمين هو الثالث، وأما الرابع فمصرفه المشهور هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم، فيعطى منه نفقتهم وأدويتهم وكفنهم وعقل جنائتهم كما في "الزيلعي" وغيره. ١٢ ملخصاً من "رد المختار".

محمد أحمد المصباحي.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب العشر، مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها، ٧١/٦،

تحت قول "الدر": ورابعها فمصرفه جهات... إلخ.

(٣) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب السابع في المصارف، فصل ما يوضع في بيت المال، ١٩١/١، ملخصاً.

(٤) "خزانة المفتين"، كتاب الزكاة، ٤٤/١.

(٥) "البزازیة"، كتاب الزكاة، الفصل الثالث في العشر والخراج والجزية، ٩١/٤.

(هامش "الهندية").

الأنقروية^(١)، و"واقعات المفتين"^(٢)، وفي سير "مجمع الأئمة"^(٣) آخر فصل في أحكام الجزية، وفي "غنية ذوي الأحكام"^(٤) آخر فصل الجزية من كتاب الجهاد عن "التبيين"^(٥) وغيره.

(١) "الفتاوى الأنقروية"، كتاب الزكاة، ١٣/١.

(٢) "واقعات المفتين"، كتاب الزكاة، ص ٨. لعبد القادر بن يوسف المعروف بقصري أفندي (ت ١٠٨٣هـ). ("معجم المؤلفين"، ٢/٢٠٠).

(٣) "مجمع الأئمة"، كتاب السير والجهاد، فصل في الجزية، ٤٨٥/٢.

(٤) "غنية ذوي الأحكام"، كتاب الجهاد، فصل في الجزية، ٣٠٠/١، (هامش "الدر").

(٥) "التبيين"، كتاب السير، باب العشر والخراج والجزية، فصل في الجزية، ١٧١/٤.

باب المصروف

[١٩٢٦] قوله: ^(١) هو مصرف أيضاً ^(٢):

أقول: يتمشى على تصحيح ما عن أبي يوسف من عدم جواز شيء من الصدقات الواجبة لكافر ولو ذمياً، كما يأتي صـ ١٠٨ ^(٣).

[١٩٢٧] قوله: هو مصرف أيضاً لصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير

ذلك من الصدقات الواجبة كما في "القهستاني" ^(٤):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: وهو متمشٍ على تصحيح ما عن أبي يوسف من عدم جواز شيء من الصدقات الواجبة لكافر ذمي قال في "الدر" ^(٥): (لا تدفع (أي: الزكاة) إلى ذمي وجاز دفع غيرها وغير العشر والخراج إليه أي: الذمي ولو واجباً كنذر وكفارة وفطرة خلافاً للثاني وبقوله يفتي، "حاوي القدسي") اهـ. وفيه ^(٦): (لو دفعها المعلم لخليفته

(١) ما هو مصرف الزكاة والعشر هو مصرف أيضاً لصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير

ذلك من الصدقات الواجبة كما في "القهستاني" ١٢.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الزكاة، باب المصروف، ٧١/٦، تحت قول "الدر": أي: مصرف الزكاة والعشر.

(٣) انظر المرجع السابق، صـ ١١٤، تحت قول "الدر": خلافاً للثاني.

(٤) المرجع السابق، صـ ٧١، تحت قول "الدر": أي: مصرف الزكاة والعشر.

(٥) انظر "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصروف، ١١٣/٦-١١٤.

(٦) انظر المرجع السابق، صـ ١٢٩.

جد المختار على رد المختار ————— باب المصرف ————— الجزء الثالث

إن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صحّ وإلاّ لا) اهـ. وفي "معراج الدراية" ثمّ "الهندية"^(١): (وكذا ما يدفعه إلى الخدم من الرجال والنساء في الأعياد وغيرها بنية الزكاة)^(٢).

[١٩٢٨] قوله: ^(٣) وإلاّ حرّمه^(٤): أي: إن كان غير مشغول بالحاجات حرم أخذ الزكاة، وأوجب غيرها من الصدقات... إلخ.
[١٩٢٩] قوله: ^(٥) ويحلّ له أخذ الصدقة عند محمد^(٦):
وعليه الفتوى، كما سيأتي صـ ١٠٤^(٧).

-
- (١) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب السابع في المصارف، ١/١٩٠.
- (٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب الفدية، الرسالة: تفاسير الأحكام لفدية الصلاة والصيام، ١٠/٥٢٩.
- (٣) الفقير: من له أدنى شيء أي: دون نصاب أو قدر نصاب غير تام مستغرق في الحاجة، قال الشامي: النصاب قسمان: موجب للزكاة - وهو النامي الخالي عن الدين - وغير موجب لها، وهو غيره، فإن كان مستغرقاً بالحاجة لمالكة أباح أخذها وإلاّ حرّمه. ١٢
- (٤) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٦/٧٣، تحت قول "الدر": مستغرق في الحاجة.
- (٥) في "ردّ المختار": وذكر في "الفتاوى" فيمن له حوانيت ودور للغلة لكن غلتها لا تكفيه ولعياله: أنّه فقير، ويحلّ له أخذ الصدقة عند محمد، وعند أبي يوسف لا يحلّ.
- (٦) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٦/١٠١، تحت قول "الدر": فارغ عن حاجته.
- (٧) انظر المرجع السابق.

[١٩٣٠] قوله: ^(١) وحاصله ثبوت الخلاف ^(٢):

أقول: أجمع أصحابنا على إيجاب الزكاة في الحلبي، ولو كان من الحوائج الأصلية لم تجب، فلم يبق للخلاف محل.

[١٩٣١] قوله: ^(٣) ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام ^(٤):

(١) قال الشامي في "رد المحتار": ثم رأيت في "التارخانية" في باب صدقة الفطر: سئل الحسن بن علي عمّن لها جواهر ولآلي تلبسها في الأعياد، وتزّين بها للزوج وليست للتجارة هل عليها صدقة الفطر؟ قال: نعم إذا بلغت نصاباً، وسئل عنها عمر الحافظ فقال: لا يجب عليها شيء اهـ. وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلبي غير النّقدين من الحوائج الأصلية والله تعالى أعلم.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٠٢/٦، تحت قول "الدر": فارغ عن حاجته.

(٣) العبارتان تتصلان بمسألة دفع الزكاة إلى بني هاشم، فإنهم لا يجوز دفع الزكاة إليهم مطلقاً كما هو ظاهر المذهب، وهنا روايتان عن الإمام غير ظاهر المذهب، إحداهما ما روى أبو عصمة عن الإمام: أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه، والأخرى أنه يجوز أن يدفع بعضهم إلى بعضهم، وهذا قول أبي يوسف، لكن الصواب: أنه لا يجوز كما هو ظاهر المذهب، وفي "النهر الفائق": قول العيني: والهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف، صوابه: لا يجزي، ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام لمن تأمل اهـ. (ولا على الرواية الثانية؛ فإنها ليست مخالفة لأبي يوسف بل هي موافقة لقوله) لكنّ الشارح اختصر ما نقل "النهر" فقال: وقول العيني: والهاشمي يجوز له دفع زكاته لمثله، صوابه: لا يجوز اهـ. فقال الشامي: نقلاً عن الحلبي: وفي اختصار الشارح بعض إيهام اهـ. ١٢ محمد أحمد.

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٠٩/٦، تحت قول "الدر": إطلاق المنع... إلخ.

أقول: وجهه أن على رواية أبي عصمة^(١) يجوز أخذه الزكاة من كل أحد ولو لم يكن الدافع هاشمياً، فيلغو قوله^(٢): (يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله)، فإنه قيد بأمرين: الأول: كون الدافع هاشمياً، والثاني: أن يدفع ما عليه حتى لو دفع زكاة غيره وكالة لم يجوز.

[١٩٣٢] قوله: علمت من أنه موافق لها، وفي اختصار الشارح بعض إيهام^(٣):

فإن مراد "النهر"^(٤) التخطئة في العزو إلى الإمام، ومفاد الشرح التخطئة مطلقاً، فيوهم أنه ليس بقول في المذهب أصلاً، مع أنه قول أبي يوسف.

[١٩٣٣] قوله: ^(٥) لكن كلام "الهداية" ... إلخ^(٦):

(١) عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصمة الحنفي، الفقيه، البلخي، (ت ٢١٥هـ).

(٢) "معجم المؤلفين"، ٣٧٨/٢، "هدية العارفين"، ١/٦٦٣.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٠٩/٦، تحت قول "الدر": إطلاق المنع... إلخ.

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٠٩/٦، تحت قول "الدر": إطلاق المنع... إلخ.

(٥) "النهر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٤٦٦/١.

(٥) لا يجوز دفع الزكاة والعُشر والخراج إلى النمي، ويجوز دفع غير هذه الثلاث إليه ولو واجباً كنذر وكفارة وفطرة بخلافاً للثاني، فإنه قال: إن دفع سائر الصدقات الواجبة إليه لا يجوز اعتباراً بالزكاة، ويقول يفتي (مختصراً)، لكن كلام "الهداية" وغيرها يفيد ترجيح قولهما، وعليه المتون. ١٢

(٦) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٤/٦، تحت قول "الدر": ويقول يفتي.

قلت: لكن سيأتي للمخشي في الظهار آخر ص ٩٥٩^(١) ما نصّه: (بل صرح في "كافي الحاكم" بأنه لا يجوز، ولم يذكر فيه خلافاً*، وبه علم أنه ظاهر الرواية عن الكلّ اه، فافهم.

[١٩٣٤] قال: ^(٢) أي: "الدرّ": لكن جزم الزيلعي بجواز التطوّع^(٣):

سبحان الله! بل صرح^(٤) بتحريمه.

[١٩٣٥] قوله: ^(٥) ذكر محمد^(٦):

أقول: في كراهية "الهندية"^(٧)، الباب ١٤: (لا بأس بأن يصل الرجل المسلم المشرك قريباً كان أو بعيداً، محارباً كان أو ذمياً، وأراد بالمحارب المستأمن،

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب الكفارة، مطلب: لا استحالة في جعل المعصية سبباً للعبادة، ١٨١/١٠، تحت قول "الدرّ": ومصرفاً.
♣ في نسخة "جد المختار": (ولم يذكر خلافاً).

(٢) أي: بجواز صدقة التطوّع للحريّ. ١٢ محمد أحمد.

(٣) "الدرّ"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٥/٦.

(٤) "التيين"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٩/٢.

(٥) نقل الشامي عن "المحيط": ذكر محمد في "السير الكبير": لا بأس للمسلم أن يعطي كافراً حربياً أو ذمياً، وأن يقبل الهدية منه... إلخ. ١٢

(٦) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٥/٦، تحت قول "الدرّ": لكن جزم الزيلعي بجواز التطوّع له.

(٧) "الهندية"، كتاب الكراهية، الباب الرابع عشر في أهل الذمة والأحكام التي تعود إليهم، ٣٤٧/٥.

وأما إذا كان غير المستأمن فلا ينبغي للمسلم أن يصله بشيء، كذا في "المحيط"^(١)، وذكر القاضي الإمام ركن الإسلام علي السغدري^(٢): إذا كان حربياً في دار الحرب وكان الحال حال صلح ومسالمة، فلا بأس بأن يصله كذا في "التاتارخانية" اهـ. وقد ذكرنا في "الحجة المؤتمنة" نصوصاً كثيرة على تحريم صلة الحربي،

فراجعهُ * ١٢

(١) "المحيط البرهاني"، كتاب الاستحسان والكرهية، الفصل السادس عشر في معاملة أهل الذمة، ١٠٣/٦.

(٢) شيخ الإسلام أبو الحسين علي بن الحسين بن محمد السغدري (ت ٤٦١هـ)، كان فقيهاً، حنفياً مناظراً وإماماً فاضلاً، من تصانيفه: "التف" في الفتاوى، و"شرح السير الكبير"، مات في بخارى. ("الجواهر المضية"، ٣٦١/١، "الأعلام"، ٢٧٩/٤).

♣ "الحجة المؤتمنة في آية المتحنة" (سنة ١٣٣٩هـ) رسالة جلية وبحت حافل تحتوي على مباحث نفيسة عالية ترشد المسلمين إلى الطريق السوي في أوضاعهم السياسية والاجتماعية، وتكشف عما لبس به الذين تداعوا بشدة إلى اتخاذ الوداد مع الخلبوس وإلى ترك الموالاتة مع الإنجليز ورفض المعاملة معهم ونبد الوظائف والمناصب في دولتهم. بحث فيها الإمام أحمد رضا عن أقسام الكفار من الحربي والنمي والمعاهد والمستأمن وشرح أحكام القتال والموالاتة والبر والصلة والمدارة والاستعانة والمعاملة معهم، ونبه على ما يُعانيه المسلمون في "الهند" من أوضاع قاسية، وعلى مايجب عليهم من اتخاذ خطط حكيمة دقيقة جائزة في ما يواجهونه من أخطار وأهوال، ودسائس ومكائد، كل ذلك في أضواء الكتاب والسنة ونصوص الأئمة والعلماء والفقهاء، ولهذه الرسالة فضل كبير في توجيه المسلمين السياسي والاجتماعي، ولنلخص فيما يلي بعض ما يتصل بأحكام البر والصلة، ونقلّم آيتي المتحنة وما يتصل بتفسيرهما.

قال الله تعالى:

﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥٥﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَنُّوْهُ عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: ٩].

قال الإمام الرازي في "تفسيره الكبير": (اختلفوا في المراد من الذين لم يقاتلوكم، فالأكثر على أنهم أهل العهد الذين عاهدوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ترك القتال، والمظاهرة في العداوة، وهم خزاعة، كانوا عاهدوا الرسول على أن لا يقاتلوه ولا يخرجوه، فأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالبر والوفاء إلى مدة أجلهم، وهذا قول ابن عباس، والمقاتلين، والكلبي.

وقال مجاهد: الذين آمنوا بـ"مكة" ولم يهاجروا، وقيل: هم النساء والصبيان. وعن عبد الله بن الزبير: أنها نزلت في أسماء بنت أبي بكر، قدمت أمها قتيبة عليها -وهي مشركة- بهدايا، فلم تقبلها ولم تأذن للدخول، فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تدخلها وتقبل منها، وتكرمها، وتحسن إليها. وقيل: الآية في المشركين. وقال قتادة: نسختها آية القتال) اهـ. ("مفاتيح الغيب" (التفسير الكبير)، المتحنة، الآية: ٨-٩، ٥٢١/١٠).

وفي "صحيح مسلم" عن أسماء بنت الصديق رضي الله تعالى عنهما: ((قدمت عليّ أمي وهي مشركة في عهد قريش؛ إذ عاهدتهم، فاستفتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقلت: قدمت عليّ أمي وهي راغبة، أفأصل أمي؟ قال: نعم، صلي أمك)) اهـ.

("صحيح مسلم"، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة... إلخ، ر: ١٠٠٣، ص ٥٠٢).

وفي "الجمل" عن القرطبي: (هي مخصوصة بالذين آمنوا ولم يهاجروا. وقيل: يعني به النساء والصبيان؛ لأنهم ممن لا يقاتل، فأذن الله في برهم، حكاه بعض المفسرين، وقال أكثر

أهل التأويل: هي محكمة، واحتجوا بأن أسماء بنت أبي بكر سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل تصل أمها، حين قدمت عليها مشركة؟ قال: ((نعم)) خرجه البخاري ومسلم اهـ. ("الفتوحات الإلهية" حاشية الجمل، الممتحنة: ٨، ٧/٤٨٠-٤٨١).

في "الدر المنثور": (أخرج ابن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله: ﴿لَا يَتَنَكَّرُ اللَّهُ عَزَّ وَالَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوكُمْ﴾ الآية. قال: أن تستغفروا لهم وتبرؤهم وتقسطوا إليهم، هم الذين آمنوا بـ"مكة" ولم يهاجروا) اهـ. ("الدر المنثور"، الممتحنة: ٨، ٨/١٣١).

وفي "جامع البيان" بسند صحيح: (حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد: وسأله عن قول الله عز وجل: ﴿لَا يَتَنَكَّرُ اللَّهُ﴾ الآية. فقال: هذا قد نسخ، نسخه القتال).

("جامع البيان"، الممتحنة: ٨، ١٢/٦٣).

وفي "تفسير الجلالين": (هذا قبل الأمر بجهادهم). ("تفسير الجلالين"، الممتحنة: ٨، ص ٤٥٧).

وفي ديباجته: (هذا تكملة تفسير القرآن الكريم الذي ألفه الإمام جلال الدين المحلي، على نمطه من ذكر ما يفهم به كلام الله تعالى والاعتماد على أرجح الأقوال) اهـ.

("تفسير الجلالين"، المقدمة، ص ٤، ملقطاً).

في "الجمل": (أي: الاختصار على أرجح الأقوال). ("حاشية الجمل"، المقدمة، ١/١٠).

وفي "شرح الزرقاني لـ"المواهب اللدنية": (الجلال قد التزم الاختصار على الأصح) اهـ.

("شرح الزرقاني"، المقصد الثاني، الفصل الأول، ٤/٢٦٩).

وفي "مبسوط" الإمام شمس الأئمة السرخسي، و"الكفاية"، و"العناية"، و"تبيين الحقائق"، و"البحر الرائق"، و"رد المحتار" وغيرها.

واللفظ للباري: (قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ﴾ منسوخ، بيانه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان في ابتداء مأموراً بالصفح والإعراض عن المشركين بقوله:

﴿فَأَصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥] ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤] الآية.
 ثُمَّ أَمَرَ بالدعاء إلى الدين بالموعظة والمجادلة بالأحسن بقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ
 رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾ [النحل: ١٢٥] الآية. ثُمَّ أذن بالقتال إذا كانت البداءة منهم بقوله
 تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ﴾ [الحج: ٣٩] الآية. وبقوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْهُمْ
 فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. ثُمَّ أَمَرَ بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله تعالى:

﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] الآية. ثُمَّ أَمَرَ بالبداءة بالقتال مطلقاً
 في الأزمان كلها وفي الأماكن بأسرها فقال تعالى: ﴿وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾
 [البقرة: ١٩٣] الآية. ﴿وَقَتِّلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] الآية اهـ.
 ("العناية"، كتاب السير، ١٩٣/٥، هامش "الفتح").

تنبيه لازم من المصنف: كل ما يشتمل من الآيات ونصوص الفقه على أن البداءة بالقتال
 واجبة ونحو ذلك إنما يرجع إلى ملوك المسلمين وجنود الإسلام أصحاب الأموال والخزائن،
 والآلات والقوات، لا إلى غيرهم. قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
 [البقرة: ٢٨٦] الآية. وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً إِنْتَهَا﴾ [الطلاق: ٧]
 وقال تعالى: ﴿لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وفي "المجتبى"، و"جامع الرموز"، و"رد المختار": (يجب على الإمام أن يبعث سريةً إلى دار
 الحرب كل سنة مرةً أو مرتين، وعلى الرعية إعانتته، إلا إذا أخذ الخراج، فإن لم يبعث
 كان كل الإثم عليه، وهذا إذا غلب على ظنه أنه يكافئهم، وإلا فلا يباح قتالهم) اهـ.
 (انظر "رد المختار"، كتاب الجهاد، مطلب: المرباط لا يسأل في القبر كالشهيد، ٤٥٤/١٢).

النصوص الفقهية: اعتمد أئمتنا الحنفية على أن آية ﴿لَا يَتَنَهَكُ﴾ في أهل الذمة، وآية ﴿يَتَنَهَكُ اللَّهُ﴾ في أهل الحرب، ولذا ذكر في "الهداية" و"الدور" وغيرهما من الكتب المعتمدة: أن الوصية جائزة للذمي وباطلة للحربي، وآية ﴿لَا يَتَنَهَكُ﴾ أباحت البر والصلة إلى الذمي، وآية ﴿إِنَّمَا يَتَنَهَكُ﴾ حرمت البر والصلة إلى الحربي.

في "الهداية": (يجوز أن يوصي المسلم للكافر، والكافر للمسلم. فالأول لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَنَهَكُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية. والثاني لأنهم بعقد الذمة ساروا المسلمين في المعاملات، ولهذا جاز التبرع من الجانبين في حالة الحياة فكنا بعد الممات). ("الهداية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ٤/٥١٤-٥١٥).

وفي "الجامع الصغير": (الوصية لأهل الحرب باطلة)؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَنَهَكُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية. ("الجامع الصغير"، كتاب الوصايا، ص ٥٢٤).

وأراد بالكافر الذمي خاصاً بدليل قوله: (إنهم بعقد الذمة... إلخ). ولنا قال الإمام أكمل الدين في "العناية" شارحاً: (وصية المسلم للكافر الذمي وعكسها جائزة).

("العناية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ٩/٣٥٥، هامش "الفتح").

وقال الإمام الاتقاني في "غاية البيان": (أراد بالكافر الذمي؛ لأن الحربي لا تجوز له الوصية على ما نبين)، ونحوه في "الجوهرة النيرة" و"المستصفى".

("الجوهرة النيرة"، كتاب الوصايا، ٢/٣٦٩).

وقال في "الكفاية": (أراد به الذمي بدليل التعليل ورواية "الجامع الصغير": أن الوصية لأهل

الحرب باطلة). ("الكفاية"، كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ٩/٣٥٥. هامش "الفتح").

وعبر ذلك في "الوافي" و"الكنز" و"التنوير" وغيرها من المتون بما يلي: (يجوز أن يوصي

المسلم للذمي وبالعكس). ("الكنز"، كتاب الوصايا، ص ٤٧٧).

قال في "التفسيرات الأحمدية": (والحاصل: أَنَّ الآية الأولى إن كانت في الذميّ والثانية في الحربيّ كما هو الظاهر وعليه الأكثرون كان دالاً على جواز الإحسان إلى الذميّ دون الحربيّ، ولهذا تمسّك صاحب "الهداية" في باب الوصية: أَنَّ الوصية للذميّ جائزة دون الحربيّ؛ لأنّه نوع إحسان، ولهذا المعنى قال في باب الزكاة: إن الصدقة النافلة يجوز إعطاؤها للذميّ دون الحربيّ). ("التفسيرات الأحمدية"، المتحنة: ٩، ص ٦٩٩-٧٠٠).

وفي "النهاية" للإمام السغناقي و"غاية البيان" للإمام الإيتقاني، و"البحر الرائق"، و"غنية ذوي الأحكام" للعلامة الشرنبلالي.

واللفظ لـ "البحر": (صحّ دفع غير الزكاة إلى الذميّ لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَنَهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية. وقيد بالذميّ؛ لأنّ جميع الصدقات فرضاً كانت أو واجباً أو تطوعاً لا تجوز للحربيّ اتفاقاً، كما في "غاية البيان"؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَنَهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾، وأطلقه فشمّل المستأمن، وقد صرّح به في "النهاية").

("البحر"، كتاب الزكاة، باب المصروف، ٢/٤٢٣-٤٢٤).

وفي "تبين الحقائق" للإمام الزيلعي ثمّ في "فتح الله المعين" للسيد أبي السعود الأزهري: (لا يجوز دفع الزكاة إلى ذميّ، ويجوز لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَنَهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ صرف الصدقات إليهم بخلاف الحربيّ المستأمن، حيث لا يجوز دفع الصدقة إليه، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَنَهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية، وأجمعوا على أن فقراء أهل الحرب خرجوا من عموم الفقراء).

("التبين"، كتاب الزكاة، باب المصروف، ١١٩/٢، ملخصاً).

وفي "الجوهرة النيرة": (إِنَّمَا جازت الوصية للذمي، وَلَمْ تجز للحربي لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية). ("الجوهرة"، كتاب الوصايا، ٣٦٩/٢).

وفي "الكافي": (يجوز أن يدفع غير الزكاة إلى ذمي، وقال أبو يوسف والشافعي: لا يجوز كالزكاة، ولنا قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾). ("الكافي"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٤١٩/١).

وفي "فتح القدير": (الفقراء في الكتاب عامٌ خصّ منه الحربي بالإجماع، مستندين إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾).

("الفتح"، كتاب الزكاة، باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز، ٢٠٧/٢).

وفي "معراج الدراية": (صلته لا يكون برّاً شرعاً، ولذا لم يجز التطوُّع إليه).

وفي "العناية" للإمام أكمل الدين الباهري: (التصدّق عليهم مرحمة بهم ومؤاساة، وهي منافية لمقتضى الآية).

("العناية"، كتاب الزكاة، باب من يجوز دفع الصدقة إليه... إلخ، ٢٠٧/٢، هامش "الفتح").

وقال الإمام برهان الدين صاحب "الذخيرة" في "الحيط" ثُمَّ العلامة جوي زاده ثُمَّ العلامة الشرنبلالي في "الغنية": (لا يجوز للمسلم برّ الحربي) اهـ.

("غنية ذوي الأحكام"، كتاب الوصايا، ٤٢٩/٢، هامش "الدرر").

عن "المَحَجَّةُ الْمُؤْتَمَنَةُ فِي آيَةِ الْمُتَحَنَّةِ" لصاحب "الجدّ". محمّد أحمد المصباحي.

("الفتاوى الرضوية"، الرسالة: "الحجة المؤتمنة في آية المتحنة"، ٤١٩/١٤ - ٥٤٤، ملخصاً معرباً).

[١٩٣٦] قوله: ذكر محمد في "السير الكبير" ^(١):

سيأتي في الوصايا ص ٦٤٣ ^(٢): (أنها عبارة "شرح السير الكبير" ^(٣))
للسرخسي، لا كلام محمد).

[١٩٣٧] قوله: ^(٤) فلا يكون قربة، فتأمل ^(٥):

أقول: لا يلائم قول "معراج الدراية": (لم يجز التطوع إليه) إلا أن
يقال: إن المعنى لم يكن تطوعاً؛ لأنه ليس بقربة أصلاً، فلا يجوز التطوع تطوعاً
وإن جاز مباحاً صرفاً خالياً عن الثواب.

(١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٥/٦، تحت قول "الدر": لكن حزم
الزيلعي بجواز التطوع له.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الوصايا، ٣٦٤/١٠، تحت قول "الدر": لا حربي في داره.
(دار المعرفة، بيروت).

(٣) "شرح السير الكبير"، باب صلة المشرك، ٦٩/١. لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل،
شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ). ("كشف الظنون"، ١٠١٤/٢).

(٤) دفع الزكاة بتحرر لمن يظنه مَصْرِفاً فإنَّ الله عبده أو مكاتبه أو حربي -ولو مستأمنًا-
أعادها، علَّل في "المعراج" بأنَّ صلته لا تكون برّاً شرعاً، ولذا لم يجز التطوع إليه،
فلم يقع قربة اه. قال الشامي: ينافيه ما قدّمناه عن "المحيط" عن "السير الكبير": من
أنَّه لا بأس أن يعطي حريباً، إلا أن يقال: إنَّ معناه لا يحرم بل تركه أولى، فلا يكون
قربة، فتأمل. ١٢.

(٥) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١١٧/٦، تحت قول "الدر": أو حربي.

[١٩٣٨] قوله: ^(١) لكنّه يجعل * هبة ^(٢):

أقول: لا شكّ في جواز أن يعطي الرجل من ماله من شاء من غنيّ أو فقير، إنّما الكلام في إباحة السؤال من دون حاجة، وهو محرّم قطعاً، وكلّما ازداد الغنى كان أشدّ تحريماً، فكونه هبة من جهة المعطي أو صدقة لا يجدي نفعاً، ولا يبدي فرقاً.

وقد قال رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: ((لا تحلّ الصدقة لغنيّ، ولا لذي مرة سويّ)) رواه أحمد ^(٣)، والدارمي ^(٤)، والأربعة ^(٥) عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(١) في المتن والشرح: (ولا) يحلّ أن (يسأل) شيئاً من القوت (من له قوت يومه) بالفعل أو بالقوّة كالصحيح المكتسب، ويأثم معطيه إن علم بحاله لإعائه على المحرّم. نقل الشامي في "الحاشية" عن الأكمّل في "شرح المشرق": وأمّا الدفع إلى مثل هذا السائل عالماً بحاله فحكمه في القياس الإثم به؛ لأنّه إعانة على الحرام، لكنّه يجعل هبة، وبالهبة للغنيّ أو لمن لا يكون محتاجاً إليه لا يكون آثماً أه. ❖ في نسخة "جدّ الممتار": (يجعله).

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٥/٦، تحت قول "الدرّ": ويأثم معطيه... إلخ.

(٣) "المسند" للإمام أحمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ر: ٦٥٤١، ٥٦٣/٢.

(٤) "سنن الدارمي"، كتاب الزكاة، باب من تحلّ له الصدقة، ر: ١٦٣٩، ٤٧٢/١.

(٥) "سنن الترمذي" كتاب الزكاة، باب من تحلّ له الزكاة، ر: ٦٥٠، ١٣٩/٢.

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: ((من سأل الناس وله ما يغنيه، جاء يوم القيامة ومسأله في وجهه خُموش)) رواه الدارمي^(١)، والأربعة^(٢) عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه.

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: ((من سأل الناس أموالهم تكثر فأثما يسأل جمر جهنم، فليستقل منه أو ليستكثر)) رواه أحمد^(٣)، ومسلم^(٤)، وابن ماجه^(٥) عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: ((من سأل من غير فقر فأثما يأكل الجمر)) رواه أحمد^(٦)، وابن خزيمة^(٧)، والضياء في "المختارة"^(٨) عن

(١) "سنن الدارمي"، كتاب الزكاة، باب من تحل له الصدقة، ر: ١٦٤٠، ٤٧٢/١.

(٢) "سنن الترمذي"، كتاب الزكاة، باب من تحل له الزكاة، ر: ٦٥٠، ١٣٩/٢.

(٣) "المسند" للإمام أحمد، مسند أبي هريرة، ر: ٧١٦٦، ١١/٣.

(٤) "صحيح مسلم"، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، ر: ١٠٤١، ص ٥١٨.

(٥) "سنن ابن ماجه"، كتاب الزكاة، باب من سأل عن ظهر غنى، ر: ١٨٣٨، ٤٠١/٢.

(٦) "المسند" للإمام أحمد، حديث حبشي بن جنادة السلولي، ر: ١٧٥١٦، ١٦٢/٦.

(٧) "صحيح ابن خزيمة"، كتاب الزكاة، باب التغليظ في مسألة الغني من الصدقة، ر:

١٠٠/٤، ٢٤٤٦.

(٨) "المختارة": للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، (ت ٦٤٣هـ)،

التزم فيه الصحة فصحيح فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.

("كشف الظنون"، ١٦٢٤/٢).

حبشي* بن جنادة رضي الله تعالى عنه بسند صحيح. فإن جعلتموه فقيراً تخدم المبتنى أولاً، وإلا وردت عليكم هذه الأحاديث. وبالجملة فالحرمة جاءت من قبل السؤال، لا من جهة الإعطاء مبتدئاً، وجعله هبة لا يدفعها، فكلام الأكمل ورده من "البحر"^(١)، و"النهر"^(٢)، و"الشامي" كله بمعزل عن المبحث.

[١٩٣٩] قوله: ^(٣) وهو متقدم على الدفع^(٤):

❖ والصواب: حبشي بن جنادة رضي الله عنه، كما في "المسند" و"ابن خزيمة" وغيرهما. هو أبو الجنوب حبشي بن جنادة بن نصر بن أسامة السلولي، يعدّ في الكوفيين، رأى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، روى عنه الشعبي، وأبو إسحاق السبيعي. روى إسرائيل عن أبي إسحاق عن حبشي بن جنادة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من سأل من غير فقر فأثماً يأكل الجمر)). ("أسد الغابة"، ٥٣٦/١، "الإصابة"، ١٢/٢).

(١) "البحر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٤٣٧/٢.

(٢) "النهر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٤٧٠/١.

(٣) قال الشامي: لكنّه يجعل هبةً، وبالهبة للغنيّ أو لمن لا يكون محتاجاً إليه لا يكون أثماً اه. أي: لأنّ الصدقة على الغنيّ هبة كما أنّ الهبة للفقير صدقة، لكنّ فيه: أنّ المراد بالغنيّ من يملك نصيباً، أمّا الغنيّ بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة، فما فرّ منه وقع فيه، أفاده في "النهر"، وقال في "البحر": لكن يمكن دفع القياس المذكور بأنّ الدفع ليس إعانة على المحرم؛ لأنّ الحرمة في الابتداء إنّما هي بالسؤال، وهو متقدم على الدفع، ولا يكون الدفع إعانة إلا لو كان الأخذ هو المحرم فقط، فليتأمل اه. قال المقدسي في "شرحه": وأنت خير بأنّ الظاهر أنّ مرادهم أنّ الدفع إلى مثل هذا يدعو إلى السؤال على الوجه المذكور، وبالمنع ربّما يتوب عن مثل ذلك، فليتأمل اه.

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٥/٦، تحت قول "الدر": ويأثم... إلخ.

جد المختار على رد المختار ————— باب المصروف ————— الجزء الثالث

أقول: لا يجب تقدّم المعين وجوداً، بل السبب كما يعين بوجوده فكذا الغاية بتصورها، وقد صرّحوا بتحريم استخدام الخصيان، لكونه إعانة على إحصائهم؛ إذ لو لم يرغب فيهم لما خصّصهم الفاسقون كما في "الهداية"^(١) وغيرها.

[١٩٤٠] قوله: وهو متقدّم على الدّفع، ولا يكون الدّفع إعانة إلا لو كان الأخذ هو المحرّم فقط^(٢):

أقول: إذا كان الأخذ حراماً، ولا شك أن الدّفع عون عليه بل لا وجود له بدونه، فثبت كون الدّفع إعانة على المحرّم، ولا يقدح فيه تقدّم حرام آخر ليس الدّفع معيناً عليه، وهذا ظاهر على أن ما حرم أخذه حرم إعطاؤه، فالحكم ثابت ولا محيد.

[١٩٤١] قوله: هو المحرّم فقط، فليتأمل اه. قال المقدسي في "شرحه":
وأنت خبير بأن الظاهر... إلخ^(٣):

أي: فكان الدّفع حاملاً على الاستمرار في السؤال المحرّم، ومتقدماً عليه لا شك، فسقط بحث "البحر"^(٤).

أقول: وأنت تعلم أن جواب الفقير أتم وأعمّ.

(١) "الهداية"، كتاب الكراهية، مسائل متفرقة، ٣٨٠/٤.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصروف، ١٢٥/٦، تحت قول "الدر": ويسأّم معطيه... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "البحر"، كتاب الزكاة، باب المصروف، ٤٣٧/٢.

[١٩٤٢] قوله: وأنت خير بأن الظاهر أن مرادهم أن الدفع إلى مثل هذا يدعو إلى السؤال على الوجه المذكور^(١):

أقول: نشاهد في زماننا أقواماً اتخذوا التكدي حرفة، وجمعوا به أموالاً كثيرة، وهم على ذلك ينشأون، وفي ذلك يعيشون صحاحاً، جساماً، أقوياء، أغنياء، ولو قيل لهم: إن السؤال حرام، قالوا: بل هو كسب مرضي، ولا شك أن ثمادهم في ذلك الحرام الجلي، بل استحلالهم إياه إنما هو؛ لأن الناس يعطونهم، ولو أمسكوا لاضطروا إلى ترك السؤال ضرورة، فإن من يدور يسأل فلا يجد من يعطيه حبة لا بد له من ترك السؤال، والرجوع إلى الكسب الحلال، فلا شك أن في هذا إعانة لهم على ذلك الحرام، فالوجه ما في الشرح، والله تعالى أعلم.

[١٩٤٣] قال: (٢) أي: "الدر": أو مهدي الباكورة^(٣):

أو إلى الطبال يعني: سحرخوان، "خزانة المفتين"^(٤) عن "الخلاصة"^(٥).

(١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٥/٦، تحت قول "الدر": ويسألم معطيه... إلخ.

(٢) في "الدر": دفع الزكاة إلى صبيان أقاربه برسم عيد أو إلى مبشر أو مهدي الباكورة (أي: من أهدى الثمرة التي أدركت أولاً) جاز إلا إذا نصّ على التعويض.

(٣) "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦.

(٤) "خزانة المفتين"، كتاب الزكاة، المستخرج من البحر في مصارف الزكاة العاشر... إلخ، ص ٤٢.

(٥) "خلاصة الفتاوى"، كتاب الزكاة، الفصل الثامن في أداء الزكاة، ٢٤٣/١.

[١٩٤٤] قوله: (أو مُهدي الباكورة) هي الثمرة التي تدرك أولاً، "قاموس".
وقيده في "التارخانية" بالتي لا تساوي شيئاً^(١):

أقول: عامة الكتب على الإطلاق، والتقييد بهذا كإعدام المسألة رأساً؛
إذ لم تجر العادة بإهداء ما لا يساوي شيئاً أصلاً، وكلام الفقهاء إنما ينصرف
إلى الأغلب الأكثر.

[١٩٤٥] قوله: ^(٢) صحّت نيّته، ولا تبقى ذمّته مشغولة... إلخ^(٣):
أي: ومع ذلك لا تبقى ذمّته مشغولة بذلك لحصول مقصود المهدي،
ونظيره ما أفاده^(٤) أول الكتاب في مسألة النفقة حيث تصحّ الزكاة وتسقط النفقة
لحصول الاجتزاء.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦، تحت قول "الدرّ": أو مهدي
الباكورة.

(٢) في "ردّ المختار": وقيده في "التارخانية" بالتي لا تساوي شيئاً، ومفهومه أنّها لو لها قيمة
لم يصحّ عن الزكاة، والذي يظهر أنّه لو نوى بما دفعه الزكاة صحّت نيّته، ولا تبقى
ذمّته مشغولة بقدر قيمتها أو أكثر إذا كان لها قيمة؛ لأنّ المهدي وصل إلى غرضه من
الهدية سواء كان ما أخذه زكاةً أو صدقةً نافلةً، ويكون حينئذ راضياً بترك الهدية،
فليتأمل. ١٢

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦، تحت قول "الدرّ": أو مهدي
الباكورة.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، ٤١٦/٥، تحت قول "الدرّ": إلّا إذا حكم عليه
بنفقتهم.

[١٩٤٦] قوله: ^(١) وتقدّم أن المعتمد خلافه ^(٢):

ولذا لم يقيده به، أعني: بقوله ^(٣): (إلا إذا نصّ على التعويض) في "معراج الدراية"، ولا "الخلاصة"، ولا "الخزانة"، ولا "الهندية".

[١٩٤٧] قوله: تقدّم أن المعتمد خلافه، وعليه فينبغي أنه إذا نواها صحّت وإن نصّ على التعويض، إلا أن يقال: إذا نصّ على التعويض يصير عقد معاوضة ^(٤):

أقول وبالله التوفيق: معلوم: أن غرض المهدي هو الوصول إلى عوض، فأهدأؤه في معنى أن يقول: وهبتك هذا على أن تعوّضني به كذا، فكان هذا إيجاباً،

(١) قال في "الدر المختار" في مسألة دفع الزكاة إلى مهدي الباكورة: إلا إذا نصّ على التعويض، يعني: لا يجوز حينئذ. قال الشامي: وتقدّم أن المعتمد خلافه وعليه فينبغي أنه إذا نواها صحّت وإن نصّ على التعويض، إلا أن يقال: إذا نصّ على التعويض يصير عقد معاوضة، والملاحظ إليه في العقود هو الألفاظ دون النية المجردة، والصدقة تسمّى قرضاً مجازاً مشهوراً في القرآن العظيم، فيصح إطلاقه عليها بخلاف لفظ العوض؛ إذ لا عمل للنية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها، ولذا فصل بعضهم فقال: إن تأوّل القرض بالزكاة جاز، وإلا فلا، تأمل.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦، تحت قول "الدر": إلا إذا نصّ على التعويض.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦.

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦، تحت قول "الدر": إلا إذا نصّ على التعويض.

وأخذ المهدى إليه قبول، فقد تمّ العقد قبل دفع المهدى إليه شيئاً، أمّا دفعه فكتسليم المشتري الثمن، ومعلوم: أنّه ليس من العقد في شيء، ألا ترى! أنّه لو لم يدفع إليه شيئاً لم يحلّ له أخذ الهدية، وهل ذلك إلّا لأنّ العقد قد انعقد قبل ذلك، ولو كان الانعقاد بهذا لكان امتناعه عن دفعه امتناعاً عن إنشاء عقد فلم يكن عليه مؤاخذه في ذلك، وإذا ثبت هذا فلم يكن التنصيص منه على التعويض إلّا إظهار أنّه يؤدّي حقّاً واجباً له في ذمته، مع أنّه يبطن في باطنه نيّة الزكاة فما مثله إلّا كمثل من وجبت عليه نفقة أخيه فأعطاه دراهم وأظهر أنّها من نفقته، ونوى الزكاة، فقد كان يجزيه ذلك في الصحيح، كذا هذا، ويظهر من هنا أن لو اشترى من فقير شيئاً وأدّى إليه الثمن ونوى الزكاة^(١) لا غير، فينبغي أن يجزيه عن الزكاة وإن بقيت ذمته مشغولة بالثمن، أمّا في المهدى والمنفق عليه فالظاهر براءة الذمة أيضاً، لوصولهما إلى غرضهما، كما أفدتم، فافهم، والله تعالى أعلم.

(١) أي: لم يحتسبه من الثمن، بأن يظنّ أنّ الثمن سقط عنه بهذا، فقد كان مريداً أداء الثمن أيضاً، فلم يبق الإخلاص، وهذا هو معنى عدم الاحتساب المشروط في مسألة النفقة المارّة ص ٣٠١٢ منه رضي الله تعالى عنه.

(انظر المقولة [١٨٢٩]، قوله: وهذا إذا كان يحتسب المؤدّي إليه من النفقة).

[١٩٤٨] قوله: إذا نصّ على التعويض يصير عقد معاوضة، والملحوظ إليه في العقود هو الألفاظ دون النية المجردة، والصدقة تسمّى قرضاً مجازاً مشهوراً في القرآن... إلخ^(١):

أقول: إنّما سمّاها القرآن إقراض الله، لا إقراض المتصدّق عليه، فافهم. [١٩٤٩] قوله: الصدقة تسمّى قرضاً مجازاً مشهوراً في القرآن العظيم فيصحّ إطلاقه عليها بخلاف لفظ العوض؛ إذ لا عمل للنية المجردة... إلخ^(٢):

أقول: نعم! هكذا الأمر حيث لا بدّ من اللفظ، أمّا حيث لا مطلوب إلاّ مجرد النية فلا يضرّ خلاف اللفظ، ألا ترى أنّ من صلّى الظهر ناوياً بقلبه صلاة الظهر، وقال بلسانه: نويت أن أصليّ صلاة العصر أجزأته قطعاً، ومعلوم: أنّ في الزكاة أيضاً لا حاجة إلى اللفظ أصلاً، إنّما العبرة بمجرّد النية.

[١٩٥٠] قوله: إذ لا عمل للنية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها، ولذا

فصل بعضهم^(٣):

أقول: قول مهجور لم يعرج عليه في عامّة المعتمرات.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٨/٦، تحت قول "الدرّ": إلاّ إذا نصّ على التعويض.

(٢) المرجع السابق، ص—١٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص—١٢٩، تحت قول "الدرّ": إلاّ إذا نصّ على التعويض.

[١٩٥١] قوله: ^(١) أي: "الدر": ولو دفعها المعلم لخليفته إن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح ^(٢): وكذا ما يدفعه إلى الخدم من الرجال والنساء في الأعياد وغيرها بنية الزكاة، كذا في "معراج الدراية". ١٢ "هنديّة" ^(٣).
[١٩٥٢] قال: ^(٤) أي: "الدر": لو لم يعطه صح وإلا لا ^(٥):
مثله في "الأشباه" ^(٦) عن "الملتقط". عبارة "الملتقط" كما في "الغمز" ^(٧):
(خليفة المكتب إذا أعطاه المعلم شيئاً بنية الزكاة يجوز، فإن كان بحيث لو لم يعطه ذلك لم يعمل له في مكتبه لا يجوز، انتهى).
أقول: وهذا يجوز حمله على الحل وعدمه، سيما هو المراد الغالب في الأفعال، ولا شك أنه إذا كان يعمل بالأجرة فالإداء بنية الزكاة منع للأجر الواجب، وهذا لا يجوز وإن صحّت الزكاة، وبه يعلم ما في نقل "الأشباه" من الاشتباه، والله تعالى أعلم.

(١) يتصل بمسألة دفع الزكاة يضمن نيتها ويظهر غيرها. ١٢ محمد أحمد.

(٢) "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٩/٦.

(٣) "الهنديّة"، كتاب الزكاة، الباب السابع في المصارف، ١٩٠/١.

(٤) يتصل بمسألة دفع الزكاة يضمن نيتها ويظهر غيرها. ١٢ محمد أحمد.

(٥) "الدر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٩/٦.

(٦) "الأشباه"، الفن الثاني، كتاب الزكاة، ص ١٤٣.

(٧) "غمز عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب الزكاة، ٤٥٧/١.

[١٩٥٣] قوله: ^(١) وأدّى إلى صاحبها ^(٢): الفقير.

[١٩٥٤] قوله: عن الزكاة ^(٣):

نحوه في "الهندية" ^(٤) عن "الخانية" أول الزكاة.

[١٩٥٥] قوله: إن أدّى لدفع الخصومة لا تجزيه عن الزكاة اه، فتأمل ^(٥):

أقول وبالله التوفيق: إنّما العبرة بالنية لكن إذا خلصت لوجه الله تعالى، وفي مسألة مهدي الباكورة، والنفقة، ونظائرهما إذا دفع ونوى الزكاة فلم يشتمل باطنه إلا على إرادة الزكاة؛ لأنّ عطاء المهدي والمنفق عليه لم يكن فيه غرض لنفسه وذاته، فقد خلصت النية وإن أراد إظهار العطاء على الهدية أو في النفقة للعيد، أمّا هاهنا فدفع الخصومة غرض لنفسه، فلا بدّ أن يكون مقصوداً له بالذات، فقد نوى الزكاة والخلاص عن الخصومة جميعاً، فلم تخلص النية لوجه الله تعالى، وصار كما إذا صادره السلطان فدفع ونوى زكاة أمواله الباطنة بناء على أنّ سلاطين الزمان فقراء لم يجز، أمّا الجواز فيما يأخذون كرهاً من زكاة الأموال

(١) في "التارخانية": قال محمد: إذا هلك الوديعة في يد المودّع، وأدّى إلى صاحبها ضمائمها

ونوى عن زكاة ماله قال: إن أدّى لدفع الخصومة لا تجزيه عن الزكاة اه، فتأمل.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٩/٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الهندية"، كتاب الزكاة، الباب الأول في تفسيرها وصفتها وشرائطها، ١٧١/١.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٢٩/٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

الظاهرة مع عدم الاختيار الصحيح من الدافع؛ فلأن الطالب له ولاية الأخذ في الأموال الظاهرة، فقام مقام الدافع كما ذكرنا، هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم، فتأمله حق التأمل.

[١٩٥٦] قوله: وفيها من صدقة الفطر: لو دفعها إلى الطالب الذي يوقظهم في السحر يجوز؛ لأن ذلك غير واجب عليه^(١):
ظاهر التعليل أن لو أدى إلى من يجب له حقّ عليه لم يجز، وهو يخالف مسألة النفقة، وقد كان ثمّ أيضاً قول ضعيف بعدم الإجزاء، فتأمل. ١٢ وانظر ما قدّمنا على هامش ص ٣^(٢).

(١) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ١٣٠/٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٢) انظر المقولة [١٨٢٩] قوله: وهذا إذا كان يُحتسب المؤدّى إليه من النفقة.

باب صدقة الفطر

[١٩٥٧] قوله: ^(١) فإثما يحرم عليه سؤالها ^(٢): لا أخذها من دون سؤال.

[١٩٥٨] قوله: ^(٣) مشتركة بينهما ^(٤): أي: وادعياه.

[١٩٥٩] قال: ^(٥) أي: "الدر": أي: لو في عياله ^(٦):

أقول: وكذا من كان يقوم بأموره بأمره، بل أولى لوجود الإذن ولو

في ضمن العام كما لا يخفى.

[١٩٦٠] قوله: ^(٧) ولو بالعكس ^(٨):

(١) من كان له نصاب صدقة الفطر تحرم عليه الصدقة الواجبة، أما النافلة فإثما يحرم عليه

سؤالها. ١٢

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ١٤١/٦، تحت قول "الدر": تحرم الصدقة.

(٣) في "الدر" و"الرد": لو تعدد الآباء فعلى كل فطرة، كما لو ادعى رجلان لقيطاً أو

وحد أمة مشتركة بينهما. ١٢

(٤) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ١٤٦/٦، تحت قول "الدر": ولو تعدد الآباء.

(٥) لو أدى صدقة الفطر عن زوجته أو ولده الكبير العاقل بلا إذن أجراً استحساناً للإذن

عادةً، أي: لو في عياله، وإلا فلا. ١٢

(٦) "الدر"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ١٥٢/٦.

(٧) نقل بعض المحققين عن "حاشية الزيلعي" عن "كفاية الشعبي": لو كانت الحنطة مخلوطة

بالشعير فلو الغلبة للشعير فعليه صاع، ولو بالعكس فنصف صاع. ١٢

(٨) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ١٥٨/٦، تحت قول "الدر": ولو رديئاً.

جد الممتار على رد المختار ————— باب صدقة الفطر ————— الجزء الثالث

قلت: وبناء على هذا لو تساويا فالظاهر الصاع احتياطاً، كما يحرم لبس فضة مغشوشة بمساويها رصاص، أمّا على ما ذكرنا فيكفي ثلثا صاع فيهما ثلث من برّ وثلث من شعير، وبالجمله يجوز ما يوجد فيه أحد الواجبين تماماً كصاع مخلوط فيه نصف من برّ أو يتكمل بالآخر أجزاء كما ذكرنا، ولا يجوز ما سوى ذلك، والله تعالى أعلم.

[١٩٦١] قوله: ولو بالعكس فنصف صاع^(١):

أقول: إن كانت حبات الشعير قلائل مغمورة فنعم؛ إذ لا يخلو البرّ عن قليل من حبات غيره عادة، فلا يعتبر كما ذكره في الربا، أمّا إذا كان كثيراً ففي كفاية نصف صاع تأمل ظاهر؛ لأنّ المنصوص لا يقع إلّا عن نفسه كما سيأتي^(٢) آنفاً، فإذا فرضنا أن نصف صاع من المخلوط فيه ثلث صاع من برّ وسدسه من الشعير، لا يقع الثلث إلّا من الثلث، وتكميله بالشعير لا يمكن إلّا بالأجزاء، والثلث يتكمل بالسدس، والسدس من البرّ والثلث من الشعير، فكيف يقوم السدس من الشعير مقام الثلث منه!. ونقل بعض المحشّين نقل مجهول، والنقل المجهول لا يعول عليه، فليتأمل، والله تعالى أعلم.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ١٥٨/٦، تحت قول "الدرّ": ولو رديئاً.

(٢) انظر المرجع السابق، تحت قول "الدرّ": وما لم ينصّ عليه... إلخ.

مطلب في تحرير الصّاع والمدّ والمنّ والرطل

[١٩٦٢] قوله: ^(١) والمنّ بالدرهم... إلخ ^(٢):

أقول: هذا الدرهم غير الدرهم الشرعيّ المعتبر بوزن سبع، كما يشهد بذلك جعله الإستار بالدرهم ستّة ونصفاً، وبالمثاقيل أربعة ونصفاً. وأيضاً لو كان المنّ ٢٦٠ درهماً بوزن سبع لكان من المثاقيل ١٨٢ مع أنّه بحساب الإستار المذكور ١٨٠ كما لا يخفى على المحاسب.

[١٩٦٣] قوله: اعلم أنّ الصّاع أربعة أمداد، والمدّ رطلان، والرطل نصف منّ، والمنّ بالدرهم مئتان وستّون درهماً، وبالإستار أربعون، والإستار بكسر الهمزة بالدرهم ستّة ونصف، وبالمثاقيل أربعة ونصف ^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: والدرهم المذكور هاهنا غير الدرهم الشرعيّ المعتبر بوزن سبع كما يشهد بذلك جعله الإستار بالدرهم ستة ونصفاً وبالمثاقيل أربعة ونصفاً؛ إذ لو كان بوزن سبع لكانت أربعة مثاقيل ونصف بالدرهم ستّة وثلاثة أسباع

(١) في "رد المختار": اعلم أنّ الصّاع أربعة أمداد، والمدّ رطلان، والرّطل نصف منّ، والمنّ بالدرهم مئتان وستّون درهماً، وبالإستار أربعون، والإستار بكسر الهمزة بالدرهم ستّة ونصف، وبالمثاقيل أربعة ونصف.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، مطلب في تحرير الصّاع والمدّ والمنّ والرطل، ١٥٩/٦، تحت قول "الدرّ": وهو أي: الصّاع... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

جد الممتار على رد المختار. — باب صدقة الفطر — الجزء الثالث
 لا نصفاً وأيضاً لو كان المنّ ٢٦٠ درهماً بوزن سبعة لكان من المئاقيسل ١٨٢
 مع أنّه بحساب الإستار المذكور مئة وثمانون كما لا يخفى على المحاسب.
 وبه علم بحمد الله تعالى أنّ ما وقع من العلامة الشامي حيث قال بعد
 ما مرّ^(١): (ثمّ اعلم أنّ الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً، والمتعارف الآن
 ستة عشر، فإذا كان الصاع ألفاً وأربعين درهماً شرعياً يكون بالدرهم المتعارف
 تسعمئة وعشرة... إلخ).

خلط بين اصطلاحين، فإنّ الصاع إنّما يكون ألفاً وأربعين بالدرهم
 المذكور هاهنا؛ لأنّ الصاع ثمانية أرطال، والرطل عشرون إستاراً، والإستار بهذه
 الدراهم ستة ونصف، فإذا ضربت عشرين في ستة ونصف كان الرطل مئة وثلاثين
 درهماً وبضربها في ثمانية يحصل ألف وأربعون، والدرهم الذي هو أربعة عشر
 قيراطاً إنّما هو الدرهم الشرعيّ المعتبر بوزن سبعة كما في "الدرّ المختار"^(٢) وغيره،
 فتنبّه لهذا واترك الدراهم وحاسب بما لا يختلف وهو المئقال، فإنّه أربع ونصف
 ماسة، فالإستار طولجة وثمان ماسات وربيع أي: حبتان، فالرطل ثلث وثلاثون
 طولجة وتسع ماسات كما ذكرنا، وبالله التوفيق^(٣).

-
- (١) انظر "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، مطلب في مقدار الفطرة بالمدّة
 الشامي، ١٦٠/٦، تحت قول "الدرّ": وهو أي: الصاع... إلخ.
 (٢) انظر "الدرّ"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥٤١/٥.
 (٣) "الفتاوى الرضوية"، فصل في البئر، ٢٦٢/٣-٢٦٣.

جد المختار على رد المختار ————— باب صدقة الفطر ————— الجزء الثالث

[١٩٦٤] قوله: ^(١) وجدتهما سواء ^(٢): لأن كليهما مئة وستون إستاراً.

فـ ^(٣): الإستار (١ توله ٨ ماشه ٢ سرخ)، الرطل (٣٣ توله ٩ ماشه)

المد والمن (٦٧ توله ٦ ماشه)، الصاع (٢٧٠ توله/٢٨٨ روپے بھر)، نصف الصاع (١٣٥ توله/١٤٤ روپے بھر).

مطلب في مقدار الفطرة بالمد الشامي

[١٩٦٥] قوله: ^(٤) اعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً ^(٥):

(١) في "رد المختار": في "الزيلي" و"الفتح": اختلف في الصاع، فقال الطرفان: ثمانية أرطال بالعراقي، وقال الثاني: خمسة أرطال وثلاث، قيل: لا خلاف؛ لأن الثاني قدره برطل المدينة؛ لأنه ثلاثون إستاراً، والعراقي عشرون، وإذا قابلت ثمانية بالعراقي بخمسة وثلاث بالمديني وجدتهما سواء، وهذا هو الأشبه؛ لأن محمداً لم يذكر خلاف أبي يوسف، ولو كان لذكره؛ لأنه أعرف بمذهبه اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، مطلب في تحرير الصاع... إلخ، ١٥٩/٦، تحت قول "الدر": وهو أي: الصاع... إلخ.

(٣) ذكر في هذه الفائدة مقادير الإستار والرطل وغيرهما بالأوزان الهندية الرائجة في عصره، وقد يحاسب بها الآن أيضاً. ١٢ محمد أحمد.

(٤) قال الشامي: ثم اعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً، والمتعارف الآن ستة عشر، فإذا كان الصاع ألفاً وأربعين درهماً شرعياً يكون بالدرهم المتعارف تسع مئة وعشرة.

(٥) "رد المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، مطلب في مقدار الفطرة بالمد الشامي، ١٦٠/٦، تحت قول "الدر": وهو أي: الصاع... إلخ.

جد المتار على رد المختار ————— باب صدقة الفطر ————— الجزء الثالث

رحمك الله، هذا خلط بين اصطلاحين، فإن الدرهم الذي هو أربعة عشر قيراطاً إنما هو الدرهم الشرعيّ بوزن سبع، كما قدّم الشارح ص ٤٣^(١)، والدرهم الذي به الصاع ألف وأربعون درهماً، ليس به كما علمت آنفاً.

[١٩٦٦] قوله: ^(٢) ثمّ يعتبر نصف صاع من برّ من حيث الوزن^(٣):

أي: ألف وأربعون درهماً من برّ.

[١٩٦٧] قوله: لأنّهم لمّا اختلفوا في أن الصاع ثمانية^(٤): كما عندهما.

[١٩٦٨] قوله: أرطال أو خمسة وثلاث^(٥): كما عند أبي يوسف.

[١٩٦٩] قوله: ^(٦) مبنيّ على رواية محمّد^(٧):

-
- (١) انظر "الدر"، كتاب الزكاة، باب زكاة المال، ٥/٥٤١.
- (٢) في "ردّ المختار": ثمّ يعتبر نصف صاع من برّ من حيث الوزن عند أبي حنيفة؛ لأنّهم لمّا اختلفوا في أن الصاع ثمانية أرطال أو خمسة وثلاث كان إجماعاً منهم أنّه يعتبر بالوزن، وروى ابن رستم عن محمّد أنّه إنّما يعتبر بالكيل، حتّى لو دفع أربعة أرطال لا يجزيه لجواز كون الحنطة ثقيلة لا تبلغ نصف صاع اهـ.
- (٣) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ٦/١٦٢، تحت قول "الدر": إنّما قدرّ بهما.
- (٤) المرجع السابق.
- (٥) المرجع السابق.
- (٦) في "ردّ المختار": المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند أبي حنيفة اعتبار وزن البرّ ونحوه مما يريد إخراجهم، لا اعتباره بالماش والعس، والظاهر أنّ اعتباره بهما مبنيّ على رواية محمّد، وأنّ الخلاف متحقّق... إلخ.
- (٧) "ردّ المختار"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ٦/١٦٢، تحت قول "الدر": إنّما قدرّ بهما.

لأنّ عليها الاحتياج إلى تحرير كيل معيّن يكون معياراً لكلّ نوع، فيكال كلّ شيء به، ولا يعتبر وزن نفسه بالأرطال ونحوها، أمّا عند الطرفين فيعتبر أربعة أرطال من برّ ونحوه سواء كان أقلّ من نصف صاع أو أكثر، وثمانية أرطال من شعير ونحوه سواء كان أقلّ من صاع أو أكثر.

أقول: لكن فيه أنّ الشرع أوجب نصف صاع من برّ، وصاعاً من شعير، فلا بدّ من كيل معيّن يكال به كلّ نوع من المكيلات، ولا يعتبر وزنه كما هو الرواية عن محمّد، والاختلاف في أنّه ثمانية أرطال أو خمسة وثلاث لا يوجب اعتبار الوزن بل هو اختلاف في الصاع الشرعيّ المعيّن المكيل هل كان يسع ثمانية أو خمسة وثلاثاً؟ فعند الطرفين يعتبر الأوّل فيجب من البرّ ما يملأ نصفه وإن كان في الوزن أقلّ من أربعة أرطال بأن كانت رديئة خفيفة أو أكثر بأن كانت مكتنزة، وكذلك من الشعير ما يملأه من دون اعتبار الوزن فلا خلف بين ظاهر الرواية عنهم والرواية عن محمّد، ومن الدليل عليه ما يأتي^(١) في الربا: أنّ الكيلي يعتبر فيه التساوي كيلاً وإن اختلف وزناً، ولا يجوز بالتساوي وزناً إذا اختلفا كيلاً، وإنّ المنصوص فيه على كيل أو وزن لا يتغير بتغيّر العرف، فكيف يعتبر وزن برّ أو شعير مع نص الشارع فيهما على الكيل؟!

وحينئذٍ إمّا أن يعتبر لكلّ كيل عليحدة، فكيل البرّ ما يسع زنة ألف وأربعين من برّ، وكيل الشعير ما يسع تلك الزنة من شعير أو يعتبر كيل واحد

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب البيوع، باب الربا، ٢٣٢/١٥، تحت قول "الدرّ": ونقل ابن الكمال.

جد الممتار على رد المختار ————— باب صدقة الفطر ————— الجزء الثالث

يردّد إليه كلّ شيء، لا سبيل إلى الأوّل؛ لأنّ السمع ورد بصاع من شعير وتمر ونصفه من برّ وزبيب فهو شيء واحد، ولم يرد السمع بالوزن فإذا لا محيد من تقدير كيل معيّن، ولا يأتي بتقديره بما لا يختلف وذلك الماش والعدس فهو الذي اختاره الإمام الطحاوي^(١)، وتبعه القدوري والولوالجي وقاضيخان^(٢) و"الذخيرة" و"الفتح"^(٣) و"الكفاية"^(٤) وعامة الكتب، فعليه فليكن التعويل، لكن قد يقال: إنّ المراد بالصاع قطعاً ما كان على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وبعيد أن يكون مقدراً بالماش والعدس، بل الظاهر التقدير بالحنطة؛ إذ هي الطعام في عرف الحجاز إذا قالوا: طعام لا يفهم إلّا هي أو الشعير؛ لأنّه كان غالب الطعام على عهده صلّى الله عليه وسلّم وإذا وقع الشكّ كان المصير إلى الشعير؛ إذ فيه الخروج عن العهدة بيقين، والله تعالى أعلم. ٣/ صفر سنة ١٣٣٣هـ، ليلة الاثنين. ١٢

(١) "شرح معاني الآثار"، كتاب الزكاة، باب وزن الصاع كم هو؟، ١٠٤/٢.

(٢) "الخانبة"، كتاب الصوم، فصل في صدقة الفطر، ١١١/١.

(٣) "الفتح"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ٢٣٠/٢.

(٤) "الكفاية"، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ٢٣٠/٢، (هامش "الفتح").

كتاب الصوم

[١٩٧٠] قوله: في "البحر" عن "الظهيرية": أن التسحّر نية^(١):

إلا أن يتسحّر وهو يريد أن لا يصُوم كما في "الهندية"^(٢).

[١٩٧١] قوله: ^(٣) وعدل عن تعبير "القدوري" و"المجمع" وغيرهما^(٤):

كـ "شرح الطحاوي" و"الخاتية"^(٥) و"الخلاصة"^(٦) و"خزانة المفتين"^(٧) وغيرها.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصّوم، أقسام الصوم، ٢/٢٠٦، تحت قول "الدرّ": نية. (٢)

(٢) "الهندية"، كتاب الصوم، الباب الأول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته، ١/١٩٥.

(٣) قال القدوري في الصوم الواجب الذي يتعلّق بزمان معيّن كصوم رمضان والنذر المعيّن:

فيجوز صومه نية من الليل، فإن لم ينو حتّى أصبح أجزأته النية ما بينه وبين الزوال، ثمّ

قال: والنفل كلّه يجوز نية قبل الزوال، وفي "تنوير الأبصار" و"شرحه": (فيصحّ أداء

صوم رمضان والنذر المعيّن والنفل نية من الليل) فلا تصحّ قبل الغروب ولا عنده (إلى

الضحوة الكبرى لا) بعدها ولا (عندها) اعتباراً لأكثر اليوم.

قال الشامي: وعدل عن تعبير "القدوري" و"المجمع" وغيرهما بالزوال لضعفه؛ لأنّ الزوال

نصف النهار من طلوع الشمس، ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في "البحر" عن

"المسبوط"، قال في "الهداية": وفي "الجامع الصغير": قبل نصف النهار، وهو الأصحّ؛

لأنّه لا بدّ من وجود النية في أكثر النهار. ١٢٠

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢/٢٠٦، تحت قول "الدرّ": إلى الضحوة الكبرى.

(٥) "الخاتية"، كتاب الصوم، الفصل الثاني في النية، ١/٩٦.

(٦) "خلاصة الفتاوى"، كتاب الصوم، الفصل الثاني في المقدّمة، ١/٢٥١.

(٧) "خزانة المفتين"، كتاب الصوم، ١/٤٤.

[١٩٧٢] قوله: قال في "الهداية": وفي "الجامع الصغير": قبل نصف النهار،

وهو الأصح^(١): وكذا أشار إلى إبقاء الخلاف في "جواهر الأخلاطي"^(٢) و"البرجندي"، وغيرهما.

[١٩٧٣] قوله: ^(٣) وبه ظهر أن قول "البحر" ... إلخ^(٤):

فإنه نصّ في الاختلاف فينافي التوفيق بإرجاعه إلى المذهب الصحيح.
قلت: باطل ومن الدليل على ذلك ما في "الخانية"^(٥)، و"الخلاصة"^(٦):

«أنّه إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس أن يصوم غداً، فنام، أو أغمى عليه، أو غفل عن الصوم حتّى زالت الشمس من الغد لم يكن صائماً في الغد»،
فإنّه ظاهر في أن مرادهم بالزوال هو زوال الشمس عن كبد السماء كما هو المعروف، فافهم.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٠٣/٦، تحت قول "الدر": إلى الضحوة الكبرى.

(٢) "جواهر الأخلاطي"، كتاب الصوم، ٣١/١.

(٣) قال الشامي: وتظهر ثمرة الاختلاف في ما إذا نوى عند قرب الزوال كما في "التارخانية" عن "المحيط"، وبه ظهر أن قول "البحر": والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير ظاهر. ١٢

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٠٣/٦، تحت قول "الدر": إلى الضحوة الكبرى.

(٥) "الخانية"، كتاب الصوم، الفصل الثاني في النية، ٩٧/١.

(٦) "خلاصة الفتاوى"، كتاب الصوم، الفصل الثاني في المقدّمة، ٢٥٢/١.

[١٩٧٤] قوله: ^(١) لا تزيد على ثلاث عشرة درجة ^(٢):

٥٢ منت (أي: ٥٢ دقيقة. ١٢ محمّد أحمد).

[١٩٧٥] قوله: نصف حصّة الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في

"مصر" ^(٣): قلت: فيكون الفجر الأطول - وهو فجر تحويل سرطان - في "مصر" قدر ساعتين إلا ربعاً ودقيقة، وفي "الشام" قدر ساعتين إلا أربع دقائق.

[١٩٧٦] قوله: وأربع عشرة ونصف في "الشام" ^(٤): ٥٨ منت.

[١٩٧٧] قال: ^(٥) أي: "الدر": صام من آخر شعبان ثلاثة... إلخ ^(٦):

(١) في "رد المختار": كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصّة فجره، فمتى كان الباقي

للزوال أكثر من هذا النصف صحّ، وإلا فلا، فتصحّ النيّة في "مصر" و"الشام" قبل الزوال بخمس عشرة درجة لوجود النيّة في أكثر النهار؛ لأنّ نصف حصّة الفجر لا تزيد على

ثلاث عشرة درجة في "مصر" وأربع عشرة ونصف في "الشام"... إلخ. ١٢

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٠٤/٦، تحت قول "الدر": إلى الضحوة الكبرى.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ولا يصام يوم الشكّ إلا نفلاً ويكره غيره، والتنفّل فيه أحبّ إن وافق صوماً يعتاده أو

صام من آخر شعبان ثلاثة أو أكثر لا أقلّ؛ لحديث: ((لا تُقدّموا رمضان بصوم يومٍ

أو يومين)). ١٢ ملخصاً من المتن والشرح.

(٦) "الدر"، كتاب الصوم، ٢١٨/٦.

أقول: لأنه لا يعقل الاحتياط بثلاثة أيام كما يأتي^(١) اتفاقاً عن "الحاشية":
فلا يكون إلا متفلاً، نعم! لو نوى بأولها نفلاً، وبالأخيرين أو الأخير صوم رمضان
أثم قطعاً وإن كان صام شعبان كله.

[١٩٧٨] قوله: ^(٢) والمراد أن لا يردّد في النية بين كونه... إلخ ^(٣):

قوله: (لا يردّد) وقوله ^(٤): (لا يضرّه خطور احتمال... إلخ) دليل على

أنه (لا يخطر) من الإخطار، لا (لا يخطر) من الخطور، وهو ظاهر غاية الظهور.

[١٩٧٩] قوله: شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم بيوم،

إن كانوا في المصر ردت لتركهم الحسبة، وإن جاوزوا من خارج قبلت، من "الفتح" ^(٥):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: من أحاط بالدليل علم أن: (الأخر) ليس بقيد بل لو شهدوا
من غد بعد ما أصبح الناس مفطرين: أتا رأينا الهلال البارحة، وكانوا في المصر

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٢٣/٦، تحت قول "الدر": ولا يخطر بباله.

(٢) في المتن الشرح: (والنية أن ينوي التطوع) على سبيل الجزم (من لا يعتاد صوم ذلك

اليوم ولا يخطر بباله أنه إن كان من رمضان فعنه).

قال الشامي: والمراد أن لا يردّد في النية بين كونه نفلاً إن كان من شعبان، وفرضاً إن كان

من رمضان، بل يجوز بنيته نفلاً محضاً، ولا يضرّه خطور احتمال كونه من رمضان

بعد جزمه بنية النفل. ١٢

(٣) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٢٣/٦، تحت قول "الدر": ولا يخطر بباله... إلخ.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٣١، تحت قول "الدر": لا فاسق اتفاقاً.

جد الممتار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث

ولا عذر فسقوا ورُدَّتْ شهادتهم لتركهم الحسبة، وقد علمت ذلك من نصّ العلماء أن الشهادة من فروض العين وأنها تجب في ليلة الرؤية حتى تخرج المخدّرة والمنكوحه بدون إذن زوجها ومولاها. ١٢ ملخصاً^(١). [١٩٨٠] قوله: يلزم العدل -ولو أمة أو مخدّرة- أن يشهد في الليلته كيلا يصبحوا مفطرين، وهي من فروض العين، وأمّا الفاسق إن علم أن الحاكم يميل إلى قول الطحاوي وتقبل قوله يجب عليه، وأمّا المستور ففيه شبهة الروايتين^(٢): [قال الإمام أحمد رضا -رحمه الله- في "الفتاوى الرضوية":] "أقول: وإذا قد تقرّر قبول المستور كما سيأتي^(٣) فإن رفع النزاع وقد أفاد بمفهوم الشرح أن الفاسق لا يجب عليه إن لم يعلم ذلك وهو الذي أفاد "در"^(٤) عن البزازي وثبه عليه "ش" *^(٥). [١٩٨١] قوله: ^(٦) على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان^(٧):

-
- (١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، ٤٥٦/١٠-٤٥٧.
(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٣١/٦، تحت قول "الدر": وهل له أن يشهد بالجمع.
(٣) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، ٤٥٣/١٠.
(٤) انظر "الدر"، كتاب الصوم، ٢٣٠/٦.
❖ انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٣٠/٦، تحت قول "الدر": على ما صحّحه البزازي.
(٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، ٤٥٣/١٠.
(٦) في "الرد": (قوله: وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام، حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان.
(٧) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٣٢/٦، تحت قول "الدر": وتقبل شهادة واحد على آخر.

وإن كان الرجلان هما الشاهدان على كلا الشاهدين، كما في شهادات
"الهندية"^(١).

[١٩٨٢] قال: ^(٢) أي: "الدر": أن تخرج في ليلتها بلا إذن مولاهما^(٣):
أقول: يفهم من المسألة: أن الشهادة على الشهادة في رمضان أيضاً
لا تسمع إلا عند تعذر حضور الأصل، وإلا لما وجب الخروج عليها بل أمكنها
أن تحمل أحداً شهادتهما؛ ليشهد عليها عند الحاكم، بل كان هو المأخوذ؛ لأن
إلزام المخدرة بالخروج مع ما فيه من الحرج عليها مع تيسر ما يخلصها عنه مما
لا ينبغي، فافهم والله تعالى أعلم. فإن كونه من باب الإختبار حتى لم يشترط
فيه عدد، ولا ذكورة، ولا حرية، ولا عدم حد، ولا لفظة: أشهد، ولا حكم،
ولا مجلس قضاء، ربما يؤتى جواز الشهادة على الشهادة من دون تعذر حصول
الأصل، كنقل الحديث، فليحرر، والله تعالى أعلم.
[١٩٨٣] قوله: ^(٤) لأنه علامة ظاهرة^(٥):

(١) "الهندية"، كتاب الشهادات، الباب الحادي عشر في الشهادة على الشهادة، ٥٢٣/٣.

(٢) في "الدر": ويجب على الجارية المخدرة أن تخرج في ليلتها بلا إذن مولاهما وتشهد.

(٣) "الدر"، كتاب الصوم، ٢٣٢/٦.

(٤) في "رد المختار": والظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم بسماع المدافع أو رؤية القناديل من
المصر؛ لأنه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل... إلخ.

(٥) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٣٤/٦، تحت قول "الدر": ببلدة.

جد المختار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث
انظر ما يأتي له صـ ١٧٠^(١).

مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود
[١٩٨٤] قوله: ^(٢) ما شهدت به البيّنة^(٣):

أقول: الحقّ -إن شاء الله تعالى- التفصيل والأمر فيه أنّ هنا بايين: باب
قواعد رؤية الهلال، وباب سير النيرين وطلوعهما وغروبهما ومنازل القمر.
الأول: لا عبرة به لاختلافهم أنفسهم فيه كثيراً وعدم حصولهم على
قول قاطع كما لا يخفى على من يعرف الفنّ، ولذا لم يعرج عليه في "المجسّطي"^(٤)
مع إirاده ظهور المتحيّرة والثوابت واحتفائها علماً منه بأنّه شيء لا يدخل تحت
الضبط، وهذا هو الذي ردّه أئمتنا رضي الله تعالى عنهم.

-
- (١) انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٢٩٨/٦-٢٩٩.
(٢) قال الإمام السبكي الشافعي: لو شهدت بيّنة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر،
وقال: الحساب بعدم إمكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب؛ لأنّ الحساب
قطعيّ والشهادة ظنيّة، وسئل الشهاب الرمليّ الكبير الشافعيّ عن قول السبكيّ هذا،
فأجاب: بأنّ المعمول به ما شهدت به البيّنة؛ لأنّ الشهادة نزّها الشارع منزلة اليقين،
وما قاله السبكيّ مردود، ردّه عليه جماعة من المتأخّرين. ١٢ "رد المختار"، ملقطاً.
(٣) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب
مردود، ٢٣٦/٦، تحت قول "الدر": ولا عبرة بقول الموقتين.
(٤) "المجسّطي" في الهيئة لبطليموس الفلوزي الحكيم، بكسر الميم والجيم، أصله: ماجستوس
هو لفظ يوناني ومذكّر معناه: البناء الأكبر (نحو ٩٠-١٦٨).
("كشف الظنون"، ١٥٩٤/٢، "المنجد" في الأعلام، صـ ١٣٠).

والثاني: يقيني لا شك تشهد به غير ما آية في القرآن العظيم لقوله تعالى:

﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] وقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ

لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾

[يس: ٣٩]، فإن قالت الحساب العلماء العدول بعدم إمكان الرؤية بناء على الأول

وشهدت البيّنة العادلة بالرؤية قبلت، وإن بنوه على الثاني كما في المسألة الثانية، فإن

من المقطوع به الغير المتخلف أن الهلال لا يمكن أن يرى عادة ما لم يبعد عن

الشمس عشر درج بل أكثر، فرويته نهاراً قبل طلوع الشمس وليلاً بعد غروبها

يستلزم قطعاً سير القمر في نهار واحد أكثر من عشرين درجة، ومعلوم قطعاً أنه

لا يسير في يوم وليلة إلا نحو اثني عشرة درجة، فيكون في ذلك تبديل سنة الله:

﴿وَلَنَجْذِ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢]، فحينئذ يقطع العالم بأن الشهود

شبه لهم، والقطعي لا مردّ له ولعلّ هذا هو مراد الإمام السبكي رضي الله تعالى

عنه، فليكن التوفيق والله تعالى أعلم.

ونظير ذلك واقعة رمضاننا هذا عام ألف وثلاث مئة وثلاثين، صام

الناس كلّهم في أقطار "الهند" جميعاً يوم الخميس فلما كان الثامن والعشرون من

الشهر يوم الأربعاء شهد في "بدايون"^(١) عند صاحبنا المولوي عبد المقتدر^(٢) ثلاثة

شهود على ما ذكره في كتابه "تاريخ بلاد الهند" (١٧٠٠).

(١) هي المعروفة باسم "البداون" الآن، بلدة أتربرديش لـ "الهند" تقع في طرف "البحر

السوت" المشرقي ومن "بريلي" ٢٧ ميلاً إلى المغرب جنوباً. ("إنسائيكلويديا"، ١/٣٥٦).

(٢) هو الشيخ الفاضل عبد المقتدر بن عبد القادر بن فضل رسول العثماني الحنفي البدايوني،

أحد العلماء المشهورين. ("نزهة الخواطر"، ٨/٣٣٠).

أو خمسة أنهم رأوا الهلال وكان في سحاب فقبل وأمر الناس بالفطر فلم يقبله إلا ناس من أنفاره مع أنا نعلم قطعاً أن الشهود غلطوا بوجوه خمسة كلها مبنية على الباب الثاني دون الأول (١) فلهذا لم نذكره في رد المحتار (٢) لأنها باطلة. أولها: أن اجتماع التيرين كان في هذا النهار نهار الأربعاء على تسع ساعات و ١٨ دقيقة بالساعات الرائجة فيستحيل عادة أن يرى بعد تسع ساعات وعدة دقائق؛ لأن غروب الشمس كان ساعة ست وثلاث وعشرين دقيقة.

ثانيها: أن الفصل بين تقويميّ التيرين عند الغروب لم يكن إلا نحو خمس درج، الشمس في الدرجة ١٩ من السنيلة، والقمر في ٢٣ منها، ومعلوم أن إضاءة الهلال على هذا الانفصال خلاف السنة المستمرة المعلومة من خالقه ذي الجلال.

ثالثها: أن غروب القمر المركزي الذي هو المعتبر في غروب الهلال؛ لأنه لا يكون إلا في النصف الأسفل من القمر وقع ساعة ست و ٣٩ دقيقة أي: بعد ست عشرة دقيقة من غروب الشمس، ومعهود قطعاً أن بعد غروب الشمس إلى عشرين دقيقة تكون لأشعتها صولة لا يمكن أن يرى معها هلال التاسع والعشرين عادة، فإذا بلغ الهلال حد الرؤية كان قبل ذلك تحت الأرض بدقائق فكيف يرى؟

رابعها: أن الهلال طلع في الليلة بعدها ضئيلاً دقيقاً قريباً من الأفق لم يره الناس إلا بكلفة شديدة، ولولا قرب الزهرة منها لما كان يري أن يشرى، ولم يمكث بعد غروب الشمس إلا إحدى وخمسين دقيقة؛ لأن غروب الشمس يوم الخميس كان على ساعة ست و ٢٢ دقيقة، وغروب القمر ساعة سبع و ١٣ دقيقة، ومعهود قطعاً أن مثله لا يكون لابن ليلتين.

جد الممتار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث

وخامسها: أن شوالنا هذا الحاضر يكون -إن شاء الله تعالى- ثلاثين يوماً فيوم الجمعة إن صفا السماء فسيرى الكل أن لا هلال، فيلزم على حسابهم أن يكون شوال أحداً وثلاثين يوماً، وهذا محال، وبالجمله فلا شك في بطلان شهادتهم، وإثما الأمر أن كان سحاب وكانت هناك الزهرة، فرأوها من وراء حجاب فتخيّلوها هلالاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

[١٩٨٥] قوله: ^(١) قلت: ما عزاه إلى "الإمداد" لم أره فيه ^(٢):

أقول: رأيت في خلاصة "مراقي الفلاح" ^(٣) لمؤلفه: (لا يشترط الإسلام في إخبار الجمع العظيم؛ لأنّ التواتر لا يبالي فيه بكفر الناقلين فضلاً عن فسقهم

(١) شرط القبول -عند عدم علة في السماء لهلال الصّوم أو الفطر أو غيرهما- إخبار جمع عظيم يقع العلم الشرعيّ أي: غلبة الظنّ بخبرهم كما في المتن والشرح. قال الحلبي: ولا يشترط فيهم الإسلام ولا العدالة كما في "إمداد الفتاح" ... إلخ.

قلت: ما عزاه إلى "الإمداد" لم أره فيه، وفي عدم اشتراط الإسلام نظراً؛ لأنّه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعيّ حتّى لا يشترط له ذلك، بل ما يوجب غلبة الظنّ، وعدم اشتراط الإسلام له لا بدّ له من نقل صريح، قال صدر الشريعة: الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم، ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب اه. وتبعه في "الدرر". ورده ابن كمال حيث ذكر: أخطأ صدر الشريعة حيث زعم أن المعبر هاهنا العلم بمعنى اليقين. ١٢ "رد المختار"، ملقطاً.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود، ٢٣٨/٦، تحت قول "الدرر": وقبل بلا علة.

(٣) "مراقي الفلاح"، كتاب الصوم، فصل فيما يثبت به الهلال ... إلخ، ص ١٦٣.

أو ضعفهم، ذكره الكمال) اهـ. وأقره الطحطاوي^(١) في "حاشيتها" وكأنه مبني على وهم عرض لصدر الشريعة نظراً إلى ظاهر قولهم: (يشترط جمع عظيم يقع العلم بإخبارهم)، والبحث الذي ذكره الفاضل المحشي لا شك في قوته، وراجعت الكمال فلم أجده ذكر هذا في بحث الهلال، نعم! هو صحيح على خلاف فيه في التواتر القطعي، وكأن الضمير في قوله: (ذكره الكمال) إنما هو إلى قوله: (أن التواتر... إلخ).

[١٩٨٦] قوله: ^(٢) تأمل ^(٣): كأنه يشير إلى أنه تحديد لا تفويض.

أقول: معنى التفويض أنه إن وقع في قلبه صدق الشهود لكثرة أمر بالصوم وإلا لا، كما نقلتم عن "السراج"^(٤)، والظاهر أن هذا الوقوع إنما يكون عند مجيء الخبر من كل جانب، فيوافق تصحيحان، فافهم.

(١) "طم"، كتاب الصوم، فصل فيما ثبت به الهلال، صـ ٦٥٧.

(٢) قال في "السراج" بعد ذكر الأقوال في تقدير الجمع العظيم: والصحيح من هذا كله أنه مفوض إلى رأي الإمام، إن وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود أمر بالصوم اهـ. وفي "البحر" عن "الفتح": والحق ما روي عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة بمجيء الخبر وتواتره من كل جانب اهـ. وفي "النهر": أنه موافق لما صححه في "السراج"، تأمل. ١٢ "رد المختار" ملقطاً. أشار العلامة الشامي بقوله: (تأمل) أن ما صححه في "السراج" هو التفويض إلى رأي الإمام، وما صححه في "الفتح" هو تحديد الجمع العظيم، فكيف يوافق هذا ذاك؟ كما قال في "النهر". ١٢ محمد أحمد المصباحي.

(٣) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله... إلخ، ٢٣٩/٦، تحت قول "الدر": وهو مفوض.

(٤) انظر المرجع السابق.

[١٩٨٧] قوله: ^(١) فانتفى قولهم ^(٢):

أقول: لكن المشاهد ببلادنا - بحمد الله تعالى - توجه كثير من الناس إلى رؤية الهلال، فإذا علم أن الناس توجهوا والتمسوا ولم يقصروا، ومع ذلك لم يروا فيجب العمل بما أطبق عليه المتون، أعني: إذا كانت السماء مصححة، فإن الكلام فيه، إلا أن يتفرد الشاهد بما هو مظنة تفرد بالرؤية، كأن جاء من خارج، والناس لم يلتمسوه إلا في المصر، أو كان على مكان عال والناس لم يكونوا إلا على الأرض فحينئذ لا يكون تفرد ظاهرًا في الغلط، ولا يبعد العمل بما صحح في "الأقضية" ^(٣).

(١) إذا كانت السماء مصححة بشرط الجمع العظيم، ولا تقدير فيه بعدد، بل هو مفوض إلى رأي الإمام، وروي عن الإمام: أنه يكفي بشاهدين، واختاره في "البحر" وعلّله بما حاصله: أنهم لم يقبلوا خبر الواحد؛ لأن التفرد من بين الجم الغفير بالرؤية مع توجههم طالين لما توجه هو إليه، مع فرض عدم المانع وسلامة الأبصار وإن تفاوتت في الحدة، ظاهر في غلطه، لكن الناس في زماننا تكاسلوا عن ترائي الأهلة، فانتفى قولهم مع توجههم طالين لما توجه هو إليه، فكان التفرد غير ظاهر في الغلط، فينبغي العمل بهذه الرواية في زماننا. ١٢ "رد المختار" بتلخيص وتوضيح.

وهنا رواية أخرى مصححة في الأقضية، وهي الاكتفاء بواحد إن جاء من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع. ١٢ محمد أحمد المصباحي.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٠/٦، تحت قول "الدر": واختاره في "البحر".

(٣) "أقضية الرسول عليه الصلاة والسلام" للشيخ الإمام ظهير الدين علي بن عبد الرزاق المرغيناني الحنفي (ت ٥٠٦هـ). ("كشف الظنون"، ١/١٣٧).

جد الممطار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث

وبالجملة فهي ثلاث روايات، كلها قوية، وكلها مبصحة. الأولى
أطبقت عليه المتون، والأخريان كلاهما ظاهر الرواية، وكل قد صح كما علمت،
فينبغي للمفتي أن ينظر في خصوص الواقعة، فإن وجد مع الشاهد ما ينفي كون
تفرده ظاهراً في الغلط أفى بالثالثة، وإلا فإن رأى الناس تكاسلوا أفى بالثانية،
وإلا فبالأولى. هذا ما عندي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ف: الذي تحصل بعد التتبع والتي أنه في هلال رمضان يقبل في الغيم
إخبار محمد أو مستور، وفي الصبح لا بد من جمع عظيم إن التمسوا، أو عدد
ولو مستورين إن تكاسلوا، إلا أن يتفرد واحد عما هو مظنة تفرده بالرؤية، فيقبل
مطلقاً ما لم يكن فاسقاً، والفطر والأضحى وباقي الشهور مطلقاً لا بد فيها من
حريين عدلين وبهما يكتفى حتى في الصبح، إلا في العيدين إذا كانوا لا يتساهلون
في الالتماس ولم يجئ شاهدان من بر أو مكان عال، فلا بد من الجمع العظيم،
ويظهر لي أن كذلك المحرم أيضاً إن اعتاد الناس الالتماس؛ لأن الحكم يدور مع
علته، والله تعالى أعلم.

هذا هو الوجه في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار
في رد المختار على رد المختار

[١٩٨٨] قوله: ^(١) لأن إثبات مجيء رمضان... إلخ ^(٢):

هذا بتمامه كلام "الخلاصة" ^(٣) آخر الفصل الثاني من كتاب الشهادات.

[١٩٨٩] قوله: أما في العيد فيشترط لفظ الشهادة، وهو يدخل تحت

الحكم؛ لأنه من حقوق العباد ^(٤):

تأمل قول الشرنبلالي في "مراقي الفلاح" ^(٥): (ثبوت رمضان وشوَّال بالدَّعوى بنحو وكالة معلقة به، فينكر المدعى عليه، فيشهد الشهود بالرؤية فيقضى عليه، ويثبت مجيء رمضان ضمناً؛ لأن إثبات مجيء الشهر مجرداً لا يدخل تحت الحكم وإن لزم الصوم بمجرد الإخبار) اهـ.

(١) في "رد المختار": ولهذا قال في "البحر" عن "الخلاصة" بعد ما ذكره الشارح هنا: لأن إثبات مجيء رمضان لا يدخل تحت الحكم، حتى لو أخبر رجل عدل القاضي بمجيء رمضان يقبل، ويأمر الناس بالصوم، يعني: في يوم الغيم، ولا يشترط لفظ الشهادة وشرائط القضاء، أما في العيد فيشترط لفظ الشهادة، وهو يدخل تحت الحكم؛ لأنه من حقوق العباد اهـ. ١٢

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود، ٢٤٣/٦، تحت قول "الدر": ويثبت دخول الشهر ضمناً.

(٣) "خلاصة الفتاوى"، كتاب الشهادات، الفصل الثاني في الشهادات، ٧٢/٤.

(٤) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود، ٢٤٣/٦، تحت قول "الدر": ويثبت دخول الشهر ضمناً.

(٥) "مراقي الفلاح"، كتاب الصوم، فصل فيما يثبت به الهلال وفي صوم يوم الشك وغيره، صـ ١٦٢.

[١٩٩٠] قوله: ^(١) وفي بعض النسخ ^(٢):

وقال ط ^(٣): (في غالب النسخ).

[١٩٩١] قوله: ^(٤) كان بالسَّماء علة ^(٥):

أقول: إذا قلنا بما يعطيه كلام المصنّف ^(٦) إنّ الشهادة على القضاء لا تسمع إلاّ عند استجماع شرائط الدّعى، ويكون ثبوت الشهر ضمناً لا قصداً، حتّى لا يحتاج في الصحو إلى جمع عظيم كما ذكرتم، فلا شكّ في اشتراط الشاهدين مطلقاً، ولا يكفي واحد ولو كان بالسَّماء علة، ولا يحتاج إلى أكثر ولو كانت مصحية، فالحمل على هذه الاحتمالات لا وجه له على هذا، فافهم.

(١) في "ردّ المختار": وفي بعض النسخ: (شهدا) بضمير التثنية، وهو أولى.

يتعلّق بعبارة المتن: شهدوا أنّه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال، وقضى به، ووجد استجماع شرائط الدّعى قضى القاضي بشهادتهما. ١٢

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود، ٢٤٣/٦، تحت قول "الدرّ": شهدوا.

(٣) "ط"، كتاب الصوم، ٤٤٨/١.

(٤) يتصل بلفظ: (شاهدان) من عبارة المتن المذكورة، قال الشامي: أي: بناءً على أنّه كان بالسَّماء علة، أو كان القاضي يرى ذلك، فارتفع بحكمه الخلاف، أو على الرواية التي اختارها في "البحر" كما مرّ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود، ٢٤٤/٦، تحت قول "الدرّ": شاهدان.

(٦) انظر "التنوير"، كتاب الصوم، ٢٤٤/٦.

[١٩٩٢] قوله: ^(١) ما قدّمناه عن "الخانية" من بحث اشتراط الدّعوى ^(٢):

أقول: هذا بعيد بعد ما سبق ^(٣) من تصريح المصنّف بعدم اشتراط الدّعوى.

[١٩٩٣] قوله: (لأنّه حكاية) فإنّهم لم يشهدوا بالرؤية، ولا على شهادة

غيرهم، وإنّما حكوا رؤية غيرهم ^(٤):

[قال الإمام أحمد رضا رحمه الله- في "الفتاوى الرضوية":]

فلا يلتفت إلى قولهم، "خز". وقد نصّ على المسألة في "د" ^(٥) "ط" ^(٦)

—————

(١) قال الشامي في عبارة المتن المذكورة: (ووجد استجماع شرائط الدّعوى): كأنّه مبنيّ على

ما قدّمناه عن "الخانية" من بحث اشتراط الدّعوى على قياس قول الإمام، قدّم (بصدد

قول المتن: شرط للفطر نصاب الشهادة ولفظ أشهد لا الدّعوى ص ٩١) عن "الفتح"

عن "الخانية": وأمّا الدّعوى فينبغي أن لا تشترط كما في عتق الأمة وطلاق الحرّة عند

الكلّ، وعتق العبد في قولهما، وأمّا على قياس قوله: فينبغي أن تشترط الدّعوى في الهالين اهـ.

أي: قياس قول الإمام باشتراط الدّعوى في عتق العبد اشتراطها أيضاً

في الهالين... إلخ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٤/٦، تحت قول "الدر": ووجد استجماع شرائط الدّعوى.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٣٣/٦، تحت قول "الدر": لكن لا تشترط الدّعوى.

(٤) للمرجع السابق، ص ٢٤٥، تحت قول "الدر": لأنّه حكاية.

(٥) انظر "الدر"، كتاب الصوم، ٢٤٥/٦.

(٦) "ط"، كتاب الصوم، ٤٤٩/١.

—————

—————

جد المنار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث
"طم" (١) "ش" (٢) "فت" (٣) "ع" "ب" (٤) وغيرها كما ذكرنا (٥) بعض نصوصها
في "أزكى الإهلال" (٦).

[١٩٩٤] قوله: (٧) لأنه حكاية لفعل القاضي أيضاً (٨):

أقول: سيأتي (٩) شرحاً في القضاء: أن فعل القاضي، وكذا أمره حكم،
ويأتي (١٠) حاشية ثمة: أن قضاءه الفعلي لا يحتاج إلى دعوى، وهذا أيضاً يؤيد
عدم اشتراط الدعوى هنا في الشهادة على القضاء.

-
- (١) "طم"، كتاب الصوم، فصل فيما يثبت به الهلال وفي صوم، ص ٦٥٦.
(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٥/٦، تحت قول "الدر": لأنه حكاية.
(٣) "الفتح"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢٤٣/٢.
(٤) "البحر"، كتاب الصوم، ٤٧٢/٢.
(٥) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، الرسالة: أزكى الإهلال
بإبطال ما أحدث الناس في أمر الهلال، ٣٦٠/١٠-٣٦٧.
(٦) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، ٤٧٧/١٠.
(٧) الشهادة على القضاء تقبل لكن الشهادة برؤية الغير لا تقبل؛ لأنها حكاية، قال الشامي:
وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم، وأن قاضي تلك المصير أمر الناس بصوم رمضان؛ لأنه
حكاية لفعل القاضي أيضاً، وليس بحجة بخلاف قضائه، ولنا قيد بقوله: ووجد استجماع
شرائط الدعوى كما قلنا، تأمل. ١٢.

- (٨) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٥/٦، تحت قول "الدر": لأنه حكاية.
(٩) انظر "الدر"، كتاب القضاء، فصل في الحبس، ٥١٩/١٦-٥٢٣.
(١٠) انظر "رد المختار"، كتاب القضاء، ٥٢٠/١٦، تحت قول "الدر": فعل القاضي حكم.

[١٩٩٥] قوله: لأنه حكاية لفعل القاضي أيضاً، وليس بحجة بخلاف قضائه،

ولذا قيد بقوله: ووجد استجماع... إلخ^(١):

لكن لم يذكر هذا القيد في "الخانية"^(٢)، و"الخلاصة"^(٣)، و"الفتح"^(٤)،
إلا أنهم قالوا: قضى القاضي بشهادتهما، وإذا ليس القضاء إلا عن دعوى فيتأتى
حمل كلامهم على ما هنا، مع ما في "الخانية"^(٥) و"الفتح"^(٦) من التعليل بأن قضاء
القاضي حجة وقد شهدوا به.

أقول: لكن سيأتي في القضاء صـ ٤٦١^(٧): أن الدعوى لا حاجة إليها
في الحقوق الخالصة لله تعالى، وفيما غلب فيه حقه تعالى، ولا شك أن القضاء
فيها يكون قضاء، ولا شك أن الصوم من خالص حقوق الله تعالى، وأن الفطر

(١) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب
مردود، ٢٤٥/٦، تحت قول "الدر": لأنه حكاية.

(٢) "الخانية"، كتاب الصوم، الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن
لا يجب، ٩٥/١.

(٣) "الخلاصة"، كتاب الصوم، الفصل الأول، ٢٤٩/١.

(٤) "الفتح"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢٤٣/٢.

(٥) "الخانية"، كتاب الصوم، الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن
لا يجب، ٩٥/١.

(٦) "الفتح"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢٤٣/٢.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب القضاء، مطلب: الحكم الفعلي، ٢٥٤/١٦، تحت قول
"الدر": وله.

جدد المختار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث
والأضحية كما تقدّم^(١) للمحشّي كعتق الأمة لا كعتق العبد، فيلزم تحقّق القضاء
والحكم فيها بدون دعوى ويكون قضاء حقيقياً لا مجرد فتوى.
[١٩٩٦] قوله: ^(٢) فلا بدّ من أن يكون صومهم مبنياً على حكم حاكمهم
الشرعي^(٣):

أقول: لكن لا دليل فيه على استجماع شرائط الدّعى، بل الغالب
المعتاد عدمه، وقد حكموا بقبول الاستفاضة مطلقاً، فهذا يؤيد عدم اشتراط الدّعى
في الشهادة على القضاء أيضاً، فليحرّر، والله تعالى أعلم.
[١٩٩٧] قوله: فلذا لم تقبل إلّا إذا كانت على الحكم أو على شهادة
غيرهم لتكون شهادة معتبرة، وإلّا فهي مجرد إخبار بخلاف الاستفاضة، فإنّها تفيد
اليقين^(٤):

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٣٣/٦، تحت قول "الدر": لكن لا تشترط... إلخ.
(٢) قال الشارح: نعم لو استفاض الخير في البلدة الأخرى لزمهم على الصحيح من المذهب،
"مجتبى" وغيره.

قال الشامي: لأنّ البلدة لا تخلو عن حاكم شرعيّ عادةً، فلا بدّ من أن يكون صومهم مبنياً
على حكم حاكمهم الشرعيّ، فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور،
وهي أقوى من الشهادة بأنّ أهل تلك البلدة رأوا الهلال وصاموا؛ لأنّها لا تفيد اليقين،
فلذا لم تقبل إلّا إذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة،
وإلّا فهي مجرد إخبار بخلاف الاستفاضة، فإنّها تفيد اليقين.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٥/٦، تحت قول "الدر": نعم... إلخ.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٦، تحت قول "الدر": نعم... إلخ.

أقول: الشهادة والتواتر كلاهما سريان في وجوب العمل إذا ثبت بهما ما هو حجة شرعاً وليس من شأنهما إلا إثبات الخير وإثبات الفرق بالظن واليقين ثم يبقى النظر في أن ما ثبت بهما هل هو حجة شرعاً أم لا؛ إذ لا دخل لشيء منهما في جعل الخير حجة شرعاً؟ فحيث لا تقبل الشهادة بناء على أن ما ثبت بها ليس بحجة في نفسه وجب أن لا يقبل التواتر أيضاً؛ إذ لا يزيد التواتر إلا تيقناً بما ليس بحجة وما ليس بحجة لا يصير حجة ولو تيقن به كما إذا تواتر تسواتراً قطعياً أن زيداً كان يقول: إني رأيت هلال العيد.

والحاصل: أنا نسأل أنه إذا شهد عدلان أن أهل تلك البلدة رأوا وصاموا، فعدم القبول لقصور في المثبت بالكسر أم في المثبت بالفتح؟ لا سبيل إلى الأول لكمال النصاب مع العدالة فتعين الثاني، والتواتر إنما يرفع نقصان المثبت بالكسر لا قصور المثبت بالفتح، فوجب أن لا يقبل أيضاً؛ لأنه لم يثبت به إلا ما لا يصلح حجة. أما قولكم: صومهم لا بد أن يكون عن حكم، فثبوت الصوم ثبوت الحكم والحكم حجة.

أقول: يجري فيما لو شهدا بصومهم والفرق باليقين لا يجدي، فإثباتهما لو شهدا بالحكم قبلت مع أنها لا تورث اليقين قطعاً، فإن كان الواجب ثبوت الحكم أصالة وجب إسقاط استفاضة الصوم، وإن كان يكفي ثبوته ولو بواسطة ثبوت الصوم وجب اعتبار الشهادة بالصوم لكونها ثبوتاً كاملاً عند الشرع وإن لم تورث اليقين، وبالجملة لا يظهر مما ذكرتم الفرق بإيجاب ثبوت الحكم أصالة في الشهادة والاكتفاء بثبوته ولو بالواسطة في الاستفاضة، وغاية ما ظهر للعبد

جد المختار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث

الضعيف في توجيه هذا المقام: أنَّ الحجَّة هو الحكم وصومهم يدلُّ عليه ظناً، والشهادة تثبت صومهم ظناً، فيكون الحكم مظنوناً على مظنونٍ فينزل عن درجة الثبوت لعدم حصول الظنِّ بالحكم، بل بما يظنُّ به الحكم، بخلاف ما إذا ثبت صومهم بالاستفاضة؛ فإنَّها تورث العلم، فيكون الحكم مظنوناً لثبوت مظنته قطعاً، وبعد اللتيا والتي ظهر أنَّ استفاضة صوم بلد لا قاضي فيه ولا مفتي لا يعتبر به؛ لعدم ما هو حجَّة شرعاً، أعني: الحكم، فليحفظ؛ فإنَّه مهمٌّ جداً.

[١٩٩٨] قوله: ^(١) على ما صحَّحه في "الدراية" ^(٢):

عليه الفتوى كما سيأتي ^(٣) عن "الفيض" ^(٤).

(١) لو صاموا بقول عدلين حلَّ الفطر بعد ثلاثين يوماً، ولو صاموا بقول عدلٍ حيث يجوز وغُمَّ هلال الفطر لا يحلُّ على المذهب خلافاً لمحمد، كذا ذكره المصنّف، لكن نقل ابن الكمال عن "الذخيرة": "أنَّه إن غُمَّ هلال الفطر حلَّ اتفاقاً، وفي "الزيلعي": "الأشبه إن غُمَّ حلٌّ، وإلا لا، "المتن" و"الشرح" بتلخيص يسير. قال الشامي: قوله: (حلَّ الفطر) أي: اتفاقاً إن كانت ليلة الحادي والثلاثين مُتَّعِمة، وكذا لو مصحَّية على ما صحَّحه في "الدراية" و"الخلاصة" و"البرازية"، وصحَّح علَّمه في "مجموع النوازل"، والسَّيِّد الإمام الأجل ناصر الدِّين كما في "الإمداد"، ونقل العلامة نُوح الاتفاق على حلِّ الفطر في الثانية أيضاً عن "البدائع" و"السراج" و"الجوهرة"، قال: والمراد اتفاق أئمَّتنا الثلاثة، وما حكى فيها من الخلاف إمَّا هو لبعض المشايخ.

(٢) "ردَّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٦/٦، تحت قول "الدر": حلَّ الفطر.

(٣) انظر "ردَّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٧/٦، تحت قول "الدر": حلَّ الفطر.

(٤) لعلَّه: "فيض الغفار" في شرح "المختار": للإمام محمد بن إبراهيم بن أحمد شمس الدين السمديسي (ت ٩٣٢هـ). ("كشف الظنون"، ١٦٢٣/٢، "الأعلام"، ٣٠٢/٥).

جد المختار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث

[١٩٩٩] قوله: ما صحّحه في "الدرّاية" و"الخلاصة" و"البزّازية"،

وصحّح عدّمه في "مجموع النوازل"، والسيد الإمام الأجل ناصر الدّين كما في "الإمداد"، ونقل العلامة نُوح الاتّفاق على حلّ الفطر في الثانية أيضاً^(١):

وهي صورة الصّحو.

[٢٠٠٠] قوله: ^(٢) وتّم العدد^(٣): ولم ير الهلال، والسماء مصحية.

[٢٠٠١] قوله: وتّم العدد لا يفطرون، وإن قبلهما^(٤): في رمضان.

[٢٠٠٢] قوله: وإن قبلهما في غيم^(٥): وتّم العدد، ولم ير مع الصّحو.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود،

٢٤٦/٦-٢٤٧، تحت قول "الدرّ": حلّ الفطر.

(٢) في "ردّ المختار": والمراد اتّفاق أئمّتنا الثلاثة، وما حكى فيها من الخلاف إنّما هو لبعض

المشايخ. قلت: وفي "الفيض": الفتوى على حلّ الفطر، ووفق المحقّق ابن الهمام - كما

نقله عنه في "الإمداد" - بأنّه لا يبعد لو قال قائل: إن قبلهما في الصّحو - أي: في

هلال رمضان - وتّم العدد لا يفطرون، وإن قبلهما في غيم أفطروا لتحقّق زيادة القوّة

في الثبوت في الثاني والاشتراك في عدم الثبوت أصلاً في الأوّل، فصار كشهادة الواحد

اه. قال ح: والحاصل أنّه إذا غمّ شوّال أفطروا اتّفاقاً إذا ثبت رمضان بشهادة عدّلين

في الغيم أو الصّحو، وإن لم يُغمّ فقليل: يفطرون مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، وقيل: يفطرون إن

غمّ رمضان أيضاً، وإلّا لا. ١٢

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٧/٦، تحت قول "الدرّ": حلّ الفطر.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

[٢٠٠٣] قوله: إن قبلهما في غيم أفطروا لتحقق زيادة القوة في الثبوت^(١):

لأن رمضان إذا كان متغيماً كان الواحد كافياً، فإذا شهد عدلان فقد

ازداد الثبوت قوة.

[٢٠٠٤] قوله: أفطروا لتحقق زيادة القوة في الثبوت في الثاني^(٢):

أي: تغيم رمضان.

[٢٠٠٥] قوله: لتحقق زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشتراك^(٣):

أي: اشتراك رمضان والفطر.

[٢٠٠٦] قوله: والاشتراك في عدم الثبوت أصلاً^(٤): أمّا الفطر؛ فلأن السماء

مصحية ولم ير، وأمّا رمضان؛ فلاّته لا يقبل في الصّحو إلاّ جمع عظيم.

[٢٠٠٧] قوله: الاشتراك في عدم الثبوت أصلاً في الأوّل^(٥):

أي: صحو رمضان.

[٢٠٠٨] قوله: الاشتراك في عدم الثبوت أصلاً في الأوّل، فصار كشهادة

الواحد^(٦): حيث لا يفطرون إذا لم يغم هلال الفطر عند الإمام.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٤٧/٦، تحت قول "الدرّ": حلّ الفطر.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

[٢٠٠٩] قوله: فصار كشهادة الواحد^(١):

أقول: ولكن هذا مبنيّ على اشتراط الجمع العظيم في الصحو، وقد مر^(٢): "أن المفتى به الآن الاكتفاء بعدلين؛ وأن المعول عليه الاكتفاء بواحد إن جاء من برّ أو مكان عال، فلا معنى لعدم الثبوت، لا سيما إذا كانا جائيين من برّ أو علو، فإنه زيادة قوّة في الثبوت لأجزاء واحد إذ ذاك، فلم يبق إلا القولان الأولان، وأصحّ التصحيحين لحلّ الفطر كما علمت، ولذا جزم به المصنّف^(٣).

[٢٠١٠] قوله: والحاصل أنه إذا غمّ شوّال أفطروا اتفاقاً إذا ثبت رمضان

بشهادة عدلين في الغيم أو الصحو، وإن لم يُغمّ فقليل: يفطرون مطلقاً^(٤):

هو المذهب، وهو الأرجح، الأقوى.

[٢٠١١] قوله: إن لم يُغمّ فقليل: يفطرون مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً^(٥):

هو اختيار بعض المشايخ كـ "مجموع النوازل"^(٦) وغيره.

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب

مردود، ٢٤٧/٦، تحت قول "الدرّ": حلّ الفطر.

(٢) انظر المقولة [١٩٨٧] قوله: فانتفى قولهم.

(٣) انظر "التنوير"، كتاب الصوم، ٢٤٥/٦-٢٤٨.

(٤) "ردّ المحتار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب

مردود، ٢٤٧/٦، تحت قول "الدرّ": حلّ الفطر.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "مجموع النوازل والحوادث والواقعات": للشيخ الإمام أحمد بن موسى بن عيسى الكشي،

("كشف الظنون"، ١٦٠٦/٢).

(ت في حدود ٥٥٥٠هـ).

[٢٠١٢] قوله: وقيل: يفطرون إن غم رمضان أيضاً^(١):

"أيضاً" واقع في غير موقعه؛ لأنّ الفرض أنّ الفطر لم يغم.

[٢٠١٣] قوله: يفطرون إن غم رمضان أيضاً، وإلاّ لا^(٢):

هو ما أبداه ابن الهمام^(٣).

[٢٠١٤] قوله: ^(٤) ما ذكره المصنّف^(٥):

أي: والصحيح أنّه محلّ الوفاق، فيحلّ الفطر عند الكلّ.

[٢٠١٥] قوله: ^(٦) قال في "الدرر": ويعزّر ذلك^(٧):

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب

مردود، ٢٤٧/٦، تحت قول "الدرر": حلّ الفطر.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الفتح"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢٥١/٢.

(٤) يتعلّق بما نقلنا من عبارة المتن والشرح: (و) لو صاموا (بقول عدل) - حيث يجوز -

وغمّ هلال الفطر (لا) يحلّ على المذهب. قال الشامي: قوله: (وغمّ هلال الفطر)

الجملة حالّة قيّد بها؛ لأنّها محلّ الخلاف على ما ذكره المصنّف. ١٢

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب

مردود، ٢٤٨/٦، تحت قول "الدرر": وغمّ هلال الفطر.

(٦) يتّصل بما في العبارة المذكورة من قوله: (لا يحلّ) أي: الفطر إذا لم ير الهلال، قال في

"الدرر": ويعزّر ذلك الشاهد، أي: لظهور كذبه. ١٢، "ردّ المختار".

(٧) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب

مردود، ٢٤٨/٦، تحت قول "الدرر": لا يحلّ.

هذا أيضاً يؤيد أن الخلاف إنما هو إذا لم يغم هلال الفطر، وإلا فلا معنى لتعزير الشاهد لعدم ظهور كذبه إذا كانت السماء متغيمه كما لا يخفى.

[٢٠١٦] قال: ^(١) أي: "الدر": وفي "الزيلعي": الأ شبه إن غم حلّ، وإلا لا ^(٢):

إذا صاموا بقول عدل فبعد إكمال ثلاثين (الأ شبه) أنه (إن غم) هلال الفطر (حلّ) الفطر اتفاقاً (وإلا) بل كانت السماء مصحية ولم ير هلال الفطر (لا) يحلّ الفطر عند الإمام خلافاً لمحمد، وقول الإمام هو المعتمد، فظهر أن ترجيح

(١) إذا صام الناس بقول عدل، ولم ير بعد تمام ثلاثين يوماً هلال الفطر فهنا صورتان: إن كانت السماء متغيمه حلّ الفطر اتفاقاً، وإن كانت مصحية لم يحلّ الفطر عندهما خلافاً لمحمد؛ فإنه يقول بحلّ الفطر مع الصحو أيضاً، وقال الزيلعي: الأ شبه إن غم حلّ، وإلا لا، لكن رجّح في "غاية البيان" قول محمد بلفظ: (وهو الأصح) ونقل عن الإمام محمد ما يفيد أن قول الواحد في هلال رمضان تأيد بحكم القاضي فيثبت حلّ الفطر بعد تمام ثلاثين يوماً، ويتبين أن هنا اختلاف التصحيح، فإنّ تصحيح "غاية البيان" يخالف تصحيح الزيلعي، نعم حمل في "الإمداد" ما في "غاية البيان" على قول محمد بالحلّ إذا غم شوال بناءً على تحقّق الخلاف الذي نقله المصنّف، وقد علمت عدمه، وحيثلذ فما في "غاية البيان" في غير محله؛ لأنّه ترجيح لما هو متفق عليه، تأمل، يعني: لو فرض كلامه في ما إذا غم هلال الفطر فلا محلّ لقوله: (وهو الأصح)؛ فإنه لا خلاف في هذه الصورة بينهما وبين محمد عليهم الرحمة حتّى يحتاج إلى إبانة الترجيح، "رد المختار" بتلخيص وتوضيح. ١٢

محمد أحمد المصباحي.

(٢) "الدر"، كتاب الصوم، ٢٤٩/٦.

جد الممتار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث
الأشبه راجع إلى الشق الثاني، أمّا الأول فمتفق عليه. (ما بين الهلالين عبارة
"الدر المختار").

[٢٠١٧] قوله: نعم حمل في "الإمداد" ما في "غاية البيان" على قول محمد
بالحلّ إذا غمّ شوال بناءً على تحقق الخلاف الذي نقله المصنّف، وقد علمت عدمه،
وحينئذ فما في "غاية البيان" في غير محلّه؛ لأنّه ترجيح لما هو متفق عليه^(١):

فبقي ترجيح الزيلعي^(٢) قول الإمام سالماً من المعارض. ١٢

، فالذي تحصل بعد التنقيح: أنّهم إذا أكملوا العدة ثلاثين وغمّ هلال
الفطر عیدوا مطلقاً بالاتفاق إذا صاموا عن دليل شرعيّ ولو إخبار عدل، أو مستور،
ولو أنثى، ولو أمة، بدليل مسألة القابلة كلّ ذلك حيث يجوز بل ولو خبر فاسق
إذا قبله القاضي الشرعيّ وحكم به، لا بخبر فاسق من دون قبول قاض شرعيّ؛ فإنّه
إذن يكون بغير دليل شرعيّ، وإن لم يغمّ ولم ير الهلال فإن صاموا بقول عدل
لم يفطروا على الراجح، وبقول عدلين أفطروا على الأرجح، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد... إلخ، ٢٤٩/٦-٢٥٠،

تحت قول "الدر": وفي "الزيلعي" ... إلخ.

(٢) "التبيين"، كتاب الصوم، ١٦٣/٢.

مطلب في رؤية الهلال نهاراً

[٢٠١٨] قوله: ^(١) كما نصّ عليه بعض المحققين ^(٢):

أقول: إن وقع أن رؤي الهلال للتاسع والعشرين نهاراً ولو قبيل الغروب ثمّ تغيمت السماء، فهل يكفي بتلك الرؤية كما يشهد به قولهم: (هو ليلة المستقبل عندهما)، أم لا كما يعطيه ظاهر قولهم: (لا عبرة برؤيته نهاراً عندهما)؟ فافهم. ١٢
ثمّ رأيت للإمام ابن الهمام في "فتح القدير" ^(٣): (لو رؤي في التاسع والعشرين بعد الزوال كان كرؤيته في ليلة الثلاثين بالاتفاق) اهـ. ومثله في "البحر

(١) في الشرح: ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقاً على المذهب.

قال الشامي: أي: الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: إن كان بعد الزوال فكذلك، وإن كان قبله فهو لليلة الماضية، والأصل عندهما أنه لا تعتبر رؤيته نهاراً، وإنما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس. ثمّ قال الشامي: وإثما كان الخلاف في رؤيته يوم الشكّ وهو يوم الثلاثين؛ لأنّ رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها: إنه للماضية لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين كما نصّ عليه بعض المحققين. وشمل قولهم: لا عبرة برؤيته نهاراً ما إذا رؤي يوم التاسع والعشرين قبل الشمس، ثمّ رؤي ليلة الثلاثين بعد الغروب، وشهدت بيّنة شرعية بذلك، فإنّ الحاكم يحكم برؤيته ليلاً كما هو نصّ الحديث، ولا يلتفت إلى قول المنجمين: إنه لا تمكن رؤيته صباحاً ثمّ مساءً في يوم واحد كما قدّمناه عن "فتاوى الشمس الرملي الشافعي". ١٢ ملقطاً.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب في رؤية الهلال نهاراً، ٢٥٢/٦، تحت قول "الدر": ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقاً.

(٣) "الفتح"، كتاب الصوم، فصل في رؤية الهلال، ٢٤٢/٢.

جد المختار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث
الرائق^(١)، فثبت أن معنى عدم العبرة برؤيته نهاراً: أنه لا يجعل رؤيته سابقة على
رؤية الليلة الآتية، بل يجعل كأنه لم ير إلا في الليلة الآتية، لا كما يفهم من كلام
الفاضل المحشي رحمه الله تعالى.

[٢٠١٩] قوله: وشمل قولهم: لا عبرة برؤيته نهاراً ما إذا رُوي يوم التاسع
والعشرين قبل الشمس^(٢): قبل طلوع الشمس.

[٢٠٢٠] قوله: إذا رُوي يوم التاسع والعشرين قبل الشمس، ثم رُوي
ليلة الثلاثين بعد الغروب، وشهدت بيّنة شرعية بذلك^(٣): برؤية المساء.
[٢٠٢١] قوله: وشهدت بيّنة شرعية بذلك، فإن الحاكم يحكم برؤيته
ليلاً^(٤): ويصدق الشهود.

[٢٠٢٢] قوله: فإن الحاكم يحكم برؤيته ليلاً كما هو نص الحديث،
ولا يلتفت إلى قول المنجمين: إنه لا تمكن رؤيته صباحاً ثم مساءً في يوم واحد^(٥):
قوله: (لا تمكن) أي: سنة جرت من خالق الأهلّة جلّ جلاله وذلك لأنّ
القمر لا يرى صباحاً إلا إذا كان خلف الشمس، ولا مساءً إلا إذا كان أمامها،

(١) "البحر"، كتاب الصوم، ٤٦٠/٢.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب في رؤية الهلال نهاراً، ٢٥٣/٦، تحت قول "الدر":
ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقاً.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

جد الممتار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث

وإذا كان الفصل بينهما أقل من ثمان درج بل عشر لم ير القمر لاستتاره تحت شعاعها، فإذا رُوي صباحاً وجب أن يكون خلف الشمس بقدر ثمان درج بل عشر أو أكثر، ثم إذا رُوي من مساء هذا اليوم وجب أن يكون أمامها بهذا القدر، فيلزم سير القمر من صباح إلى مساء بقدر ستة عشر، بل عشرين درجة أو أزيد، وهو لا يسير هذا المقدار في يوم وليلة بالتمام، فكيف يجوز أن يقطعه في نصف المدة أو قريباً منه؟!

[٢٠٢٣] قوله: أي: "الدر": لا عبرة برؤية الهلال نهاراً مطلقاً على مذهب الإمام الصحيح المعتمد، وأما على قول الثاني من أنه إن رُوي قبل الزوال فللماضية * (١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

فليس الإفطار بمعنى نهار الصوم بل لثبوت العيد عنده بذلك، وليس هذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: ((صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته)) وإلا يوجب الصوم بمجرد رؤية الهلال بعد المغرب وهذا واضح جداً، والله تعالى أعلم وعلمه أتم وأحكم (٣).

♣ إنما العبارة في "الدر" بهذه الألفاظ: ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقاً على المذهب، ذكره الحدادي (واختلاف المطالع) ورؤيته نهاراً قبل الزوال وبعده (غير مُعتبر على) ظاهر (المذهب) وعليه أكثر المشايخ، وعليه الفتوى، "بحر" عن "الخلاصة".

(١) "الدر"، كتاب الصوم، ٦/٢٥٠-٢٥٤.

(٢) "صحيح البخاري"، كتاب الصوم، ر: ١٩٠٩، ١/٦٣٠.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، الرسالة: أركى الإهلال بإبطال

ما أحدث الناس في أمر الهلال، ١٠/٣٨٩.

مطلب في اختلاف المطالع

- [٢٠٢٤] قوله: ^(١) بل كلما تحركت الشمس درجة ^(٢): بل دقيقة.
- [٢٠٢٥] قوله: كما في "الزيلي"، وقدّر البعد الذي تختلف فيه المطالع مسيرة شهر فأكثر على ما في "القهستاني" ^(٣):
- ومثله في "اللباب" ^(٤)، وأقرّه شارحه ^(٥).
- [٢٠٢٦] قوله: ^(٦) وفي "شرح المنهاج" للرملي ^(٧): الشافعي.

(١) في "رد المختار": بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كما في "الزيلي". ١٢

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب في اختلاف المطالع، ٢٥٤/٦، تحت قول "الدر": على ظاهر المذهب.

(٣) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٥٤/٦، تحت قول "الدر": على ظاهر المذهب.

(٤) "لباب المناسك وعباب المسالك"، باب الوقوف بعرفات وأحكامه، فصل في اشتباه يوم عرفة، ص ٢١٢، للإمام رحمة الله ابن القاضي عبد الله السندي (ت ٩٧٨ أو ٩٩٣هـ).

(٥) "إيضاح المكنون"، ٤٠٠/٢، "معجم المؤلفين"، ٧١٢/١.

(٦) "المسلك المتقسط"، باب الوقوف بعرفات وأحكامه، فصل في اشتباه يوم عرفة، ص ٢١٢.

(٧) في "رد المختار": وفي "شرح المنهاج" للرملي: وقد نبّه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً، وأفتى به الوالد، والأوجه أنها تحديديّة كما أفتى به أيضاً اهـ.

(٧) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب في اختلاف المطالع، ٢٥٤/٦، تحت قول "الدر": على ظاهر المذهب.

[٢٠٢٧] قوله: وفي "شرح المنهاج" للرملي: وقد نبّه التاج التبريزي على

أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل... إلخ^(١):

أقول: أراد الاختلاف في القمر؛ لأنّ اختلاف مطالع الشمس يقع في فرسخين بل أقلّ، فإنّه إذا كان الفصل بين الموضعين بقدر أربعة أميال مثلاً كان التفاوت بقدر ربع دقيقة تقريباً، وهذا مما يمكن ضبطه وإن تعسّر، نعم! ترائي الأهلة إنّما يكون لانفصال القمر عن الشعاع، وهذا لا يكون بقدر صالح إلاّ في قريب مما ذكر؛ لأنّ الشمس تقطع هذا المقدار من محيط الأرض في نحو أربع دقائق، والقمر يزيد انفصاله في هذه المدة قدر دقيقتين تقريباً، فإذا كان في الموضع الشرقي على فصل ثمان درجة إلاّ دقيقة لم تكن الرؤية، ويكون في الموضع الغربي على فصل ثمان درجة مع زيادة دقيقة فأمكن، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

[٢٠٢٨] قوله: لا يمكن في أقلّ من أربعة وعشرين فرسخاً^(٢):

٧٢ ميل، ٤٥ كوس. ١٢

[٢٠٢٩] قوله: ^(٣) وفي المغرب.....

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٥٤/٦-٢٥٥، تحت قول "الدر": على ظاهر المذهب.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٣) في "ردّ المختار": وإنّما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنّه هل يجب على كلّ قوم اعتبار مَطْلَعهم ولا يلزم أحداً العمل بِمَطْلَع غيره، أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤيةً، حتّى لو رُئي في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق؟ فقليل بالأوّل، واعتمده الزيلعي،

جد المختار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث
.....ليلة السبت^(١):

أقول: الأولى عكس الفرض؛ لأنّ البلد كلّما كان غربياً زاد الفصل بين القمرين، فكانت رؤيتهم أسبق.

[٢٠٣٠] قوله: لو رأي في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت

وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق؟ فقول بالأوّل، واعتمده الزيلعي^(٢):

في "شرح اللباب"^(٣): (قال شارح "الكنز"^(٤)، و"المجمع"، و"النقاية":

الأشبه الاعتبار بالمطالع) اهـ. فشارح "الكنز" هو الزيلعي، وإياه تبع شارحاً "المجمع" و"النقاية" ابن ملك والشميني فيما يظهر، والله تعالى أعلم.

وظاهر الرواية الثاني، وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة، وتماثل تقريره في رسالتنا المذكورة ("تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان").

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب في اختلاف المطالع، ٢٥٥/٦، تحت قول "الدر": على ظاهر المذهب.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هو "المسلك المتقسط في المنسك المتوسّط"، باب الوقوف بعرفات وأحكامه، فصل في اشتباه يوم عرفة، صـ ٢١٢. للإمام نور الدين علي بن سلطان محمد الهسروي القارئ (ت ١٠١٤هـ). ("فهرس المخطوطات"، ١٧٤/٢).

(٤) "التبيين"، كتاب الصوم، ١٦٥/٢.

[٢٠٣١] قوله: وتمام تقريره في رسالتنا المذكورة^(١):

"تنبيه الغافل والوسنان"^(٢).

[٢٠٣٢] قوله: ^(٣) في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر^(٤):

أقول: وكذا في الإرث، فإن ثبت مثلاً أن زيداً مات في بلد شرقيّ حين طلوع الشمس أوّل رمضان، وابنه عمراً في عين ذلك الوقت أيضاً في بلد غربيّ، وكان الاختلاف في أطولهما بحيث يقع به الاختلاف في طلوع الشمس بحسب الإدراك أيضاً ورث زيد من ابنه، مع أن الميتين في وقت واحد لا يرث كلّ منهما صاحبه، نصّ عليه في "شرح النقاية"^(٥) من الكسوف.

[٢٠٣٣] قوله: اختلاف المطالع فيه معتبر، فلا يلزمهم شيء^(٦):

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب في اختلاف المطالع، ٢٥٥/٦، تحت قول "الدرّ": على ظاهر المذهب.

(٢) "تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان": للعلامة محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). ("مجموعة رسائل ابن عابدين"، ٢٣٢/١).

(٣) يفهم من كلامهم في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر، فلا يلزمهم شيء لو ظهر أنه رؤي في بلدة أخرى قبلهم بيوم... إلخ، "ردّ المختار"، ١٢.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٥٥/٦، تحت قول "الدرّ": على ظاهر المذهب.

(٥) "جامع الرموز"، كتاب الصلاة، فصل الكسوف، ٢١٧/١.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٥٥/٦، تحت قول "الدرّ": على ظاهر المذهب.

أقول: نصّ في "اللباب"^(١): (أن لا عبرة باختلاف المطالع)، وإنّما لا يلزمهم شيء إذا لم يمكنهم الاستدراك دفعاً للخرج، وصيانة للحج، وتمام تفاصيله فيه، ويأتي في الكتاب آخر ص ٤١٢^(٢).

[٢٠٣٤] قوله: لو ظهر أنّه رؤي في بلدة أخرى قبلهم بيوم، وهل يقال كذلك في حقّ الأضحية لغير الحجاج؟ لم أره، والظاهر نعم؛ لأنّ اختلاف المطالع إنّما لم يعتبر في الصوم لتعلّقه بمطلق الرؤية، وهذا بخلاف الأضحية، فالظاهر أنّها كأوقات الصلوات يلزم كلّ قوم العمل بما عندهم، فتجزئ الأضحية في اليوم الثالث عشر وإن كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: (لكن الصحيح خلافه وكلام العلماء واضح مطلق عام، وفي تخصيصه كلام بوجوه:*)

(١) "لباب المناسك"، باب الوقوف بعرفات وأحكامه، فصل في اشتباه يوم عرفة، ص ٢١٢.

(٢) انظر المقولة [٢٢٠٠] قوله: أنّ ظاهر كلامهم.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب في اختلاف المطالع، ٢٥٥/٦-٢٥٦، تحت قول "الدر": على ظاهر المذهب.

♣ ما بين القوسين تعريب من الأردوية.

فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علّل إسقاط اعتبار الحساب:
 ((بأنّا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب))، كما رواه الشيخان^(١) وأبو داود^(٢) والنسائي^(٣)
 وغيرهم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، وهذه العلة تعم الأهلة وهذا وإن
 كان خلاف القياس فلا يمتنع الإلحاق به دلالة وإن امتنع قياساً كما قد نصّ عليه
 العلماء ومنهم العلامة الشامي^(٤) في نفس هذا الكتاب، ولا شك أنّ ذا الحجّة
 كالفطر سواء بسواء، وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((الفطر
 يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحّي الناس))، أخرجه الترمذي^(٥) بسند صحيح
 عن أمّ المؤمنين الصديقة رضي الله تعالى عنها، وقال صلى الله تعالى عليه وسلم:
 ((فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحّون))، رواه أبو داود^(٦) والبيهقي^(٧)
 بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

- (١) "صحيح البخاري"، كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ((لا نكتب ولا نحسب))، ر: ١٩١٣، ٦٣١/١. و"صحيح مسلم"، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، ر: ١٠٨٠، ص ٥٤٥.
- (٢) "سنن أبي داود"، كتاب الصوم، باب الشهر يكون تسعاً وعشرين، ر: ٢٣١٩، ٤٣٢/٢.
- (٣) "سنن النسائي"، كتاب الصيام، إكمال شعبان إذا كان غيم... إلخ، المجلد الثاني، ١٤٥/٤.
- (٤) انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود، ٢٣٧/٦، تحت قول "الدر": ولا عبرة بقول الموقتين.
- (٥) "سنن الترمذي"، كتاب الصوم، باب ما جاء في الفطر... إلخ، ر: ٨٠٢، ٢١٢/٢.
- (٦) "سنن أبي داود"، كتاب الصوم، باب إذا أخطأ القوم الهلال، ر: ٢٣٢٤، ٤٣٤/٢.
- (٧) "السنن الكبرى"، كتاب صلاة العيدين، باب القوم يخطئون الهلال، ر: ٦٢٨٥، ٤٤٣/٣.

ثُمَّ أَقُول: هذا كله كلام معه على تسليم أن النوط بالرؤية إنما ورد في الصوم والفطر وليس كذلك بل قد ثبت كذلك في الأضحية فقد أخرج أبو داود^(١) والدارقطني^(٢) عن أمير "مكة" الحارث بن حاطب رضي الله تعالى عنه قال: ((عهد إلينا رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم أن ننسك للرؤية، فإن لم نره وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما)). قال الدارقطني^(٣): (هذا إسناد متصل صحيح)، فانقطع مبنى البحث من رأسه واستبان الحق والله الحمد.

أما ما تَمَسَّكَ به من مسألة الحجِّ فأقول: لا حجة فيها فإنها فيما أرى لدفع الحرج العظيم ونظيره ما في "التنوير" و"الدر" ^(٤): (تبيّن أن الإمام صَلَّى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الأضحية؛ لأن من العلماء من قال: لا يعيد الصلاة إلا الإمام وحده فكان للاجتهاد فيه مساغ، "زيلعي". كما لو شهدوا أنه يوم العيد فصلّوا ثُمَّ ضَحَّوْا ثُمَّ بان أنه يوم عرفة أجزأهم الصلاة والتضحية؛ لأنه لا يمكن التحرّز عن مثل هذا الخطأ فيحكم بالجواز صيانة لجمع المسلمين، "زيلعي") اهـ، ملخصاً مصححاً.

(١) "سنن أبي داود"، كتاب الصوم، باب شهادة رجلين... إلخ، ر: ٢٢٣٨، ٤٣٩/٢ - ٤٤٠.

(٢) "سنن الدارقطني"، كتاب الصيام، باب الشهادة على رؤية الهلال، ر: ٢١٧١، ٢/٢١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٤) انظر "الدر"، كتاب الأضحية، ٥٢٩/٩ - ٥٣٠. (دار المعرفة).

جد الممتار على رد المختار ————— كتاب الصوم ————— الجزء الثالث
ثم رأيت بحمد الله التصريح به في "اللباب" ^(١) و"شرحه" ^(٢) بل في نفس
الشرح المتعلق به "الدر المختار" ^(٣) حيث قال: (شهدوا بعد الوقوف بوقوفهم
بعد وقته، لا تقبل شهادتهم، والوقوف صحيح استحساناً حتى الشهود للخرج
الشديد... إلخ). فقد ظهر الحق والحمد لله رب العالمين ^(٤).

[٢٠٣٥] قوله: أي: "الدر": (واختلاف المطالع غير معتبر على) ظاهر
(المذهب) وعليه أكثر المشايخ، وعليه الفتوى، "بحر" عن "الخلاصة" (فيلزم أهل
المشرق برؤية أهل المغرب) إذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب كما مر،
وقال الزيلعي: الأشبه أنه يعتبر، لكن قال الكمال: الأخذ بظاهر الرواية أحوط ^(٥):
[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

قلت: وقد ذكروا: أن الفتوى أكد من الأشبه، وأن الفتوى متى اختلف
رُجِّح ظاهر الرواية كما في "البحر" ^(٦) و"الدر" * وغيرهما ^(٧).

(١) "اللباب"، كتاب الحج، باب الوقوف... إلخ، فصل في اشتباه يوم عرفة، ص ٢١١.

(٢) "المسلك المتقسط"، كتاب الحج، باب الوقوف... إلخ، فصل في اشتباه يوم عرفة، ص ٢١١.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٥٣/٧.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، ٤٢٢/١٠ - ٤٢٤.

(٥) "الدر"، كتاب الصوم، ٢٥٣/٦ - ٢٥٦.

(٦) "البحر"، كتاب الرضاع، ٢٢٢/٣.

♣ انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب الرضاع، ٣٧/٩.

(٧) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب رؤية الهلال، ٣٩١/١٠.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

مطلب: يكره السهر إذا خاف فوت الصبح

[٢٠٣٦] قوله: ^(١) وهذا يُفيد أنه إذا وجد بدءاً من تعاطي ما يدخل غباره

في حلقه أفسد ^(٢):

أقول: مفاد هذا الإفطار بمجرد تعاطي ما يدخل منه الغبار وإن لم يقصد

الإدخال، ومفاد ما يأتي ^(٣) بعد أسطر عن الشرنبلالي نفسه في "الإمداد" ^(٤) من

تقييد مسألة البخور بقوله: (اشتّمه) بعد قوله: (أواه إلى نفسه) يفيد الإفطار

بشرط قصد الإدخال، فليحرّر. ١٢

ولكن قد نصّوا على جواز طبخ الطعام، فلعلّ الثاني أولى، فافهم. ١٢

[٢٠٣٧] قوله: أفطر لإمكان التحرّز عنه ^(٥):

(١) مما لا يفسد الصوم دخول غبار أو ذباب أو دخان في الحلق ولو ذكراً لعدم إمكان

التحرّز عنه، والتعليل بعدم إمكان التحرّز عنه يُفيد أنه إذا وجد بدءاً... إلخ. وفي

"الإمداد": لو تبخّر ببخور فأواه إلى نفسه واشتّمه ذكراً لصومه أفطر لإمكان التحرّز

عنه، وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب: يكره السهر

إذا خاف فوت الصبح، ٢٦١/٦، تحت قول "الدر": لعدم إمكان التحرّز عنه.

(٣) انظر المرجع السابق، تحت قول "الدر": أنه لو أدخل حلقه الدخان.

(٤) "الإمداد"، كتاب الصوم، باب ما لا يفسد الصوم، ص ٦٧٧.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب: يكره السهر

إذا خاف فوت الصبح، ٢٦١/٦، تحت قول "الدر": أنه لو أدخل حلقه الدخان.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

ولا يبعد لزوم الكفارة أيضاً للنفع والتداوي، ("ط")^(١) عن "الإمداد".

[٢٠٣٨] قوله: ^(٢) نظمه الشرنبلالي في "شرحه" على "الوهبانية"^(٣):

آخر فصل الكراهية.

[٢٠٣٩] قوله: ^(٤) واختلاف التصحيح في إدخاله^(٥):

قلت: وقد علمت أن تصحيح قاضي خان^(٦) أقوى مع ما في دليل

الفطر من القوة، إلا من غيب خشبة في دبره أو هي في فرجها يفطر مع عدم صلاح البدن في ذلك.

(١) "ط"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٤٥٠/١.

(٢) هنا بيتان ذكر فيهما المنع من بيع الدخان وشربه وفساد الصوم من الشرب ولزوم الكفارة لو ظنه نافعا أو دافعا شهوة البطن. ١٢ محمد أحمد المصباحي.

(٣) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٦١/٦، تحت قول "الدر": أنه لو أدخل حلقه الدخان.

(٤) ذكر مما لا يفسد الصوم: أو دخل الماء في أذنه وإن كان بفعله على المختار كما لو حك أذنه بعود ثم أخرجه وعليه درن ثم أدخله ولو مرارا. ١٢، "در مختار".

في "رد المختار": (قوله: وإن كان بفعله) اختاره في "الهداية" و"النبين"، وصححه في "المحيط"

وفي "الولولجية": أنه المختار، وفصل في "الحانية": بأنه إن دخل لا يفسد، وإن أدخله

يفسد في الصحيح؛ لأنه وصل إلى الجوف بفعله، فلا يعتبر فيه صلاح البدن، ومثله في

"البرازية"، واستظهره في "الفتح" و"البرهان"، "شرنبلالية" ملخصا. والحاصل الاتفاق

على الفطر بصب الدهن، وعلى علمه بدخول الماء، واختلاف التصحيح في إدخاله. ١٢

(٥) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٦٤/٦، تحت قول "الدر": وإن كان بفعله.

(٦) "الحانية"، كتاب الصوم، الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم، ١٠١/١.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
[٢٠٤٠] قوله: ^(١) لا يفسد بالإجماع ^(٢):

أقول: لكن علّله في "مراقي الفلاح" ص ٤٣٤ ^(٣) بقوله: (لعدم وصول المفطر إلى الدماغ) اه. وقد كان يختلج هذا في صدري، فإنّ العود والميل في حكّ الأذن لا يدخلان الجوف وحينئذ لم يبق فيه صحّة للخلافة؛ إذ الكلام في ما إذا أدخل الماء فبلغ الجوف كما لا يخفى.

[٢٠٤١] قوله: ^(٤) هذا غير شرط في الإفساد ^(٥):

إذ كون الذكر قدر الحشفة غائباً في الفرج الداخل كافٍ للإفساد من دون حاجة إلى إمناء أو تحرّك نعم! إن بقي رأس الذكر في الفرج الخارج دون الداخل فلا يجب القضاء قطعاً إلاّ أن يميني أو يحرك نفسه حتّى تغيب الحشفة في

(١) في "ردّ المختار": (قوله: كما لو حكّ أذنه... إلخ) جعله مشبهاً به لما في "البزازية": أنّه لا يُفسد بالإجماع، والظاهر أنّ المراد إجماع أهل المذهب؛ لأنّه عند الشافعية مُفسد. ١٢

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٦٤/٦، تحت قول "الدر": كما لو حكّ أذنه... إلخ.

(٣) "مراقي الفلاح"، كتاب الصوم، باب ما لا يفسد الصوم، ص ١٦٤.

(٤) لا يفسد الصوم إن جامع ناسياً ونزع عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر وإن أمني بعد النزع، ولو مكث حتّى أمني ولم يتحرّك قضى فقط، وإن حرّك نفسه قضى وكفر كما لو نزع ثمّ أوج. قال الشامي: قوله: (حتّى أمني) هذا غير شرط في الإفساد، وإنّما ذكره لبيان حكم الكفارة، "إمداد".

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد، مطلب: يكره السهر إذا خاف فوت الصبح، ٢٦٩/٦، تحت قول "الدر": حتّى أمني.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
الفرج الداخِل فحيثُ يجب القضاء، وإن اجتمعا فالكفارة أيضاً كما لا يخفى،
هذا تقرير كلامه.

وأقول: لي في المقام إشكالات يسهل الجواب عن بعضها.
فأولاً: إذا تذكر، أو طلع الفجر فأمسك ولم يحرك نفسه ولم يُمن حتى
فتر فخرج أو أخرج لم يوجد بعد الذكر والفجر إلا كونه في الجوف والمفطر
هو الإيلاج من خارج فهاً ذاكراً لإبقاء ما أُولج من قبل، كبقاء طعام السحور
وشرا به بعد طلوع الفجر.

والجواب: أن الإيلاج كما هو جماع كذلك الهيئة الحاصلة به وهو
كونه مخالطاً لها جماع لا شك بخلاف الأكل والشرب.

فإن قلت: أليس في "البحر" من هذا المبحث ص ٢٩٢^(١): (لو جامع
عامداً قبل الفجر وطلع وجب النزع في الحال، فإن حرّك نفسه فهو على هذا
نظير ما قالوا: لو أُولج ثم قال لها: إن جامعتك فأنت طالق أو حرّة، إن نزع أو
لم ينزع ولم يتحرّك حتى أنزل لم تطلق ولا تعتق، وإن حرّك نفسه طلقت
وأعتقت ويصير مراجعاً بالحركة الثانية، ويجب للأمة العقر ولا حدّ عليهما كذا
في "فتح القدير") اهـ. فقد أفاد أن المكث ليس جماعاً وإن أنزل.

(١) "البحر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٤٧٤/٢.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
أقول: التعليق يحمل على الحادث بعده كقوله لحائض: إن حضت فأنت
طالق، والمكث إبقاء لا إحداث.

وثانياً: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]،

والليل إلى طلوع الفجر فحل الرفث إلى أن يطلع الفجر ومن لازمه وقوع
النزع بعد الفجر وهو حال النزع أيضاً كائن في الجوف ما لم يستتم خروجاً
فهذا كون في الفرج بعد الفجر ولم يناف الصوم.

وثالثاً: قد قلتم: أن لو نزع في المال لم يفطر.

والجواب: أن النزع إقلاع عن الجماع لا جماع بخلاف المكث؛

فإنه إبقاء.

ورابعاً: هل نفس كونه في الفرج مناف للصوم وإن كان مؤلجاً قبل
الفجر والذكر أو لا؟ على الثاني لم قلتم بالفطر إذا لم يُمن، نعم! الإماء حال
المس يوجب القضاء، وعلى الأول لم قلتم بالكفارة إذا حرّك نفسه بعد الذكر
والفجر؛ لأن الصوم لم ينعقد أصلاً لحصول منافيه مع أول جزء النهار فكان
كمن لم يصم ولم ينو وجامع عمداً لا يلزمه إلا القضاء.

وخامساً: لو كان هذا توجب الكفارة لوجب مجرد التحرك؛ فإنها
لا تتوقف على الإماء فلا وجه لقوله^(١): (إنما ذكره لبيان حكم الكفارة) فإذا
ليس مفاد "الشرح" إلا تقييد القضاء بالإماء وإطلاق الكفارة عنه كما هو صريح

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب: يكره
السهر إذا خاف فوت الصبح، ٢٦٩/٦، تحت قول "الدر": حتى أمني.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
نصّه ونصوص غيره لا عكسه الذي حاوله العلامة الشرنبلالي^(١): أن القضاء
مطلق والكفارة مقيدة بالإمضاء نعم! أفاد في "البدائع"^(٢): أن عليه القضاء وإن
لم يتحرك ولم يُمن إذا لم ينزع من فوره، ولا كفارة وإن تحرك وأمن، وهذا
بين الوجه، فالصواب مع "الإمداد" في مسألة القضاء دون الكفارة، والله تعالى أعلم.
[٢٠٤٢] قوله: ^(٣) ينبغي عدم الكفارة^(٤):

أقول: وكذا ينبغي عدمها في مسألة الصبح أيضاً كما يقتضيه ما علّل
به صاحب "البدائع"^(٥) ظاهر الرواية، فافهم.

[٢٠٤٣] قال: ^(٦) أي: "الدر": (أو جامع في ما دون الفرج ولم يُنزل)^(٧):
انظر هل إذا جامع فيما دون الفرجين فتحرك المنى من مقره بشهوة
ولم يخرج حتى إذا بال خرج، والشهوة باقية بعد أو لا، هل يفطر أم لا؟ وكذلك

(١) "الإمداد"، كتاب الصوم، باب بيان ما لا يفسد الصوم، ص ٦٧٥.

(٢) "البدائع"، كتاب الصوم، فصل في فساد الصوم، ٢٤٠/٢.

(٣) في "رد المختار": في "الخلاصة": ولو نزع حين تذكر ثم عاد تجب الكفارة، وكذا في
مسألة الصبح اهـ. لكن في مسألة التذكر ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف
مالك... إلخ. ١٢.

(٤) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب: يكره السهر
إذا خاف فوت الصبح، ٢٧٠/٦، تحت قول "الدر": كما لو نزع ثم أوج.

(٥) "البدائع"، كتاب الصوم، فصل في فساد الصوم، ٢٤٠/٢.

(٦) ذكره في ما لا يفسد الصوم. ١٢.

(٧) "الدر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٢٧٠/٦-٢٧١.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
إذا لم يجمع وإنما تحرك بنفسه على فراشه مثلاً فانتبهت شهوته وتحرك المني شيئاً
قليلاً لا بحيث يبلغ قسبة الذكر ويقتضي الخروج فيمنع بالمسك والقسر بل بحيث
لم يطلع الرجل نفسه على أن منيه قد تحرك ثم لما قام للبول وبال تقدم خروج
المني فما الحكم؟

والذي يظهر -والله تعالى أعلم- الإفطار في الصورة الأولى لتحقيق
معنى الجماع وهو الإنزال عن شهوة مباشرة قياساً على الغسل^(١)، على ما عليه
الطرفان، وهو المختار، وكذا في الثانية إذا كان تحرك المني بسحق الذكر على
نحو الفراش مثلاً، أما إذا تحرك الرجل بنفسه على فراشه، ولم يباشر لفرجه شيء

(١) قوله: (قياساً على الغسل) لكن قد نصّوا ومروا في الكتاب: أن من جامع عمداً قبل الفجر
فطلع في جماعه، أو ناسياً فتذكر فيه فنزعه في الحال لا شيء عليه وإن أمني بعد الفجر
والنزع. قال في "الدر": (لأنه كالاختلام). ("الدر"، كتاب الصوم، ٦/٢٦٨).

وقال في "مراقي الفلاح": (لعدم الجماع صورة ومعنى) اهـ. ("مراقي الفلاح"، كتاب الصوم، ص ١٦٣).
علّله ط: (بأن الموجود حال الصوم الإنزال خارج المحل). ("طم"، كتاب الصوم، ص ٦٥٨).

فأفادوا: أن المفسد الإماء حال المباشرة، لا بعدها ولو مع بقاء الانتشار، فافهم. ١٢
لكن الذي يظهر أن المراد بالإنزال هو نزول المني من الصلب إلى الذكر، لا خروجه من
الذكر، فمن جامع قبل الفجر وطلع في جماعه فنزل المني من الصلب، فنزع في
الحال فلم يخرج من الذكر إلا بعد ما خرج الذكر، فالظاهر أنه مفسد، وكذا إن طلع
فأمسك عن التحرك وبقي موجاً حتى نزل المني من الصلب فنزع قبل أن يخرج يكفر
فيما يظهر، وقس عليه الصورتين في صورة التذكر، فليحرر، والله تعالى أعلم. ١٢
منه رضي الله تعالى عنه.

جند الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
ما مطلقاً، فالظاهر عدم الفساد ولو أنزل معاً، كمن نظر أو تفكّر فأنزل، فليحرّر
وليتدبّر، والله تعالى أعلم.

مطلب في حكم الاستمناء بالكفّ

[٢٠٤٤] قوله: ^(١) وهو الإنزال عن مباشرة بفرجه ^(٢):

أقول: الأولى التعبير بـ "حال مباشرة" مكان قوله: (عن مباشرة) لما
أسلفنا في الصفحة السابقة، فافهم.

-
- (١) قال الشامي رحمه الله: فالأصل أن الجماع المفسد للصوم هو الجماع صورةً (١) وهو
ظاهر، أو معنى فقط (٢) وهو الإنزال عن مباشرة بفرجه لا في فرج أو في فرج غير
مستهيّ عادةً (٣) أو عن مباشرة بغير فرجه في محلّ مستهيّ عادةً (٤)... إلخ.
(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم
الاستمناء بالكفّ، ٢٧٤/٦، تحت قول "الدر": فأنزل.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

[٢٠٤٥] قوله: ^(١) هذا يقتضي عدم الفساد في حشو الدبر وفرجها الداخل ^(٢):

فإن مجرد الحشو لا يقتضي الوصول إلى الجوف.

[٢٠٤٦] قوله: لكن هذا يقتضي عدم الفساد في حشو الدبر وفرجها

الداخل، ولا مخلص إلا بإثبات أن المدخل فيهما تجذبه الطبيعة، فلا يعود إلا مع الخارج ^(٣): أي: القدر المجذوب منه وإن خرج بعضه من حين الصب.

(١) ذكر في المتن والشرح في ما لا يفسد الصوم: إقطار الماء أو الدهن في إحليله وإن وصل إلى المثانة على المذهب.

وأبان الشامي: أنه قول الإمام الأعظم والإمام محمد معه، وقال الإمام أبو يوسف بالإفطار، ومبنى الخلاف على تحقيق المنفذ بين المثانة والجوف، والأظهر أنه لا منفذ له، وإنما يجتمع البول فيها بالترشيح، كذا يقول الأطباء، "زيلعي". واستفيد منه أنه لو بقي في قصبة الذكر لا يفسد اتفاقاً، أما عند الطرفين فظاهر، أما عند أبي يوسف فالإفطار كان مبنياً على وجود المنفذ بين المثانة والجوف ووصول الماء أو الدهن إلى الجوف، لكن إذا تحقق عدم الوصول إلى الجوف فعدم الإفطار يكون متفقاً عليه بين الثلاثة. ثم قال الشامي: وبه بطل ما نقل عن "خزانة الأكمل": لو حشا ذكره بقطنة فغيبها أنه يفسد؛ لأن العلة من الجانبين الوصول إلى الجوف وعدمه بناءً على وجود المنفذ وعدمه، لكن هذا يقتضي عدم الفساد في حشو الدبر وفرجها الداخل، ولا مخلص إلا بإثبات أن المدخل فيهما تجذبه الطبيعة، فلا يعود إلا مع الخارج المعتاد، وتامه في "الفتح".

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم الاستمناء بالكف، ٢٧٥/٦، تحت قول "الدر": على المذهب.

(٣) المرجع السابق.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

[٢٠٤٧] قوله: فلا يعود إلّا مع الخارج المعتاد^(١): البول والغائط.

[٢٠٤٨] قوله: ^(٢) بأنّ الدبر والفرج الداخل^(٣): نفسيهما.

[٢٠٤٩] قوله: الفم والأنف وإن لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز

إلّا أنّ الشارع اعتبرهما في الصوم^(٤):

بل في كلّ شيء كما حقّقته في بعض رسائل^(٥).

[٢٠٥٠] قوله: ^(٦) والأوّل أصحّ^(٧): وهو الصحيح، "هندية"^(٨) عن "الظهرية".

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم

الاستمناء بالكف، ٢٧٥/٦، تحت قول "الدرّ": على المذهب.

(٢) في "ردّ المختار": فلا يعود إلّا مع الخارج المعتاد، ونمامه في "الفتح". قلت: الأقرب التخلّص بأنّ

الدبر والفرج الداخل من الجوف؛ إذ لا حاجز بينهما وبينه فهما في حكمه، والفم والأنف وإن

لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز إلّا أنّ الشارع اعتبرهما في الصوم من الخارج... إلخ.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، ٢٧٥/٦، تحت قول "الدرّ": على المذهب.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، الرسالة: "الإعلام بحال البخور في الصيام"،

٥١١-٤٨٩/١٠.

(٦) إقطار الماء أو الدّهن في قبلها مفسدٌ إجماعاً، وقيل: على الخلاف، والأوّل أصحّ،

"فتح" عن "المبسوط".

(٧) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم

الاستمناء بالكف، ٢٧٥/٦، تحت قول "الدرّ": فمفسد إجماعاً.

(٨) "الهندية"، كتاب الصوم، الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد، ٢٠٤/١.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
[٢٠٥١] قوله: ^(١) وكذا المخاط والبزاق يخرج من فيه وأنفه ^(٢):

أقول: هذا نصّ المسألة ولا حاجة بعده إلى الأخذ والاستنباط، وما ذكر
في "القنية" ^(٣) فمفهوم، والمفهوم لا يعارض المنطوق، مع أن "القنية" لا تزاحم
"الظهيرية" كما لا يخفى، ولذا جزم به الشارح، ولم يلتفت إلى ما يفهم من "القنية".
[٢٠٥٢] قوله: ^(٤) إن كان ملء فيه ينقض صومه عند أبي يوسف ^(٥):
واستحسنه الكمال ^(٦) وغيره كما سيأتي ^(٧).

(١) من عبارة "الظهيرية" وتماها: وكذا المخاط والبزاق يخرج من فيه وأنفه فاستشمه
واستنشق لا يفسد صومه اه. وقال الشرنبلالي بعد نقل العبارة المذكورة: لكن
يخالفه ما في "القنية": نزل المخاط إلى رأس أنفه لكن لم يظهر، ثم جذبه فوصل إلى
جوفه لم يفسد اه. حيث قيد بعدم الظهور، "رد المختار".

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم
الاستمناء بالكف، ٢٧٦/٦، تحت قول "الدر": وإن نزل لرأس أنفه.

(٣) "القنية"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم، ص ١٠٥.

(٤) في "رد المختار": في "التاترخانية": سئل إبراهيم عمّن ابتلع بلغمًا قال: إن كان أقلّ من
ملء فيه لا ينقض إجماعاً، وإن كان ملء فيه ينقض صومه عند أبي يوسف، وعند
أبي حنيفة لا ينقض اه. وسيدكر الشارح ذلك أيضاً في بحث القيء.

(٥) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم
الاستمناء بالكف، ٢٧٦/٦، تحت قول "الدر": فينبغي الاحتياط.

(٦) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦٠/٢.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، ٣٢٧/٦، تحت قول "الدر": استحسنه الكمال.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

[٢٠٥٣] قوله: وسيدكر الشارح ذلك أيضاً في بحث القِيء^(١): بعد ثمانية أوراق^(٢).

[٢٠٥٤] قوله: ^(٣) وذلك أمانة الاختيار^(٤): وفيه أنه أمر طبعي غير مقلود دفعه.

[٢٠٥٥] قوله: وذلك أمانة الاختيار، ثم رجع وقال: لا كفارة عليه، وهو قولهما؛ لأن فساد الصوم يتحقق بالإيلاج^(٥): لا بالانتشار.

[٢٠٥٦] قوله: ^(٦) بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في القتل الخطأ^(٧):

-
- (١) انظر "رد المختار"، كتاب الصوم، ٣٢٧/٦، تحت قول "الدر": استحسنة الكمال.
- (٢) انظر "الدر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٣٢٧/٦.
- (٣) في "رد المختار": في "الفتح": واعلم أن أبا حنيفة كان يقول أولاً في المكروه على الجماع: عليه القضاء والكفارة؛ لأنه لا يكون إلا بانتشار الآلة، وذلك أمانة الاختيار، ثم رجع وقال: لا كفارة عليه، وهو قولهما؛ لأن فساد الصوم يتحقق بالإيلاج، وهو مكروه فيه مع أنه ليس كل من انتشرت آلته يجامع اه. أي: مثل الصغير والنائم.
- (٤) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد... إلخ، ٢٨٠/٦، تحت قول "الدر": أو أوجر مكرهاً.
- (٥) المرجع السابق.
- (٦) من تسحر أو أفطر يظن اليوم ليلاً والفجر طالع والشمس لم تغرب يجب عليه القضاء دون الكفارة؛ لأن الجنابة قاصرة، وهي جنابة عدم التثبت لا جنابة الإفطار؛ لأنه لم يقصده، ولهذا صرحوا بعدم الإثم عليه، كما قالوا في القتل الخطأ: لا إثم فيه، والمراد إثم القتل، وصرحوا بأن فيه إثم ترك العزيمة والمبالغة في التثبت حالة الرمي، "بحر" عن "الفتح".
- قلت: لكن الظاهر عدم الإثم هنا أصلاً بدليل عدم وجوب الكفارة هنا، ووجوبها في القتل الخطأ لوجود الإثم فيه؛ لأنها مكفرة للإثم، "در مختار" و"رد المختار".
- (٧) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٩٢/٦، تحت قول "الدر": أو تسحر... إلخ.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

أقول: في هذا الاستدلال نظر ألا ترى! أن من ابتلع حصة عمداً لا كفارة عليه مع القطع بالإثم؛ لارتكابه محرماً قطعياً وهو إبطال العمل، والفاضل المحشي رحمه الله تعالى إنما عرض له هذا الاشتباه بالقياس على مسائل القتل، مع أن بينها وبين ما هاهنا فرقاً، فإن الكفارة ثم لرفع الإثم ولو قليلاً، فحيثما يتحقق الإثم يلزم التكفير، فحيث لا تكفير لا إثم؛ لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، وهاهنا ليس كذلك، بل هو جزاء الجناية الكاملة، فعدم الكفارة هاهنا يدل على عدم كمال الجناية لا عدم الإثم أصلاً، نعم! الظاهر عدم الإثم هاهنا؛ لأن الأكل ممتد بإذن الشرع إلى تبين الفجر لنا، فما لم يتبين لم يرتكب محظوراً.

[٢٠٥٧] قوله: ^(١) وليس له أن يأكل ^(٢):

أقول: هذا يؤيد ما قدمنا ^(٣)، فإنه يفيد أنه عاص في الأكل، فيأثم مع عدم الكفارة.

(١) في "رد المختار": لو ظن الطلوع وأكل مع ذلك، ثم تبين صحته ظنه فعليه القضاء، ولا كفارة، لأنه بنى الأمر على الأصل، فلم تكمل الجناية، فلو قال: ظنه ليلاً أو نهاراً لكان أولى، وليس له أن يأكل؛ لأن غلبة الظن كاليقين، "بحر". (يظهر منه أن الأكل بعد ظن الطلوع إثم ومع ذلك ليس عليه إلا القضاء). ١٢ محمد أحمد.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم الاستمناء بالكف، ٢٩٣/٦. تحت قول "الدر": ليلاً.

(٣) انظر المقولة السابقة.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

[٢٠٥٨] قوله: ^(١) في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب ^(٢):

وعدم تبين الحال بعده.

[٢٠٥٩] قوله: كما نقله في "البحر" عن "شرح الطحاوي"، ونقل أيضاً

عن "البدائع" تصحيح عدم الوجوب ^(٣): سيأتي ^(٤) تضعيفه.

[٢٠٦٠] قوله: ونقل أيضاً عن "البدائع" تصحيح عدم الوجوب فيما

إذا غلب ^(٥): أي: إذا لم يتبين عدم الغروب.

[٢٠٦١] قوله: ^(٦) فعلية الكفارة ^(٧): أي: في حال الشك أو ظن عدم

الغروب، أما لو كان ظن الغروب ثم ظهر عدمه فليس عليه إلا القضاء.

(١) قال الشامي: في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله

في "البحر" عن "شرح الطحاوي"، ونقل أيضاً عن "البدائع" تصحيح عدم الوجوب

فيما إذا غلب على رأيه عدم الغروب؛ لأن احتمال الغروب قائم، فكان شبهة، والكفارة

لا تجب مع الشبهة اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم

الاستمناء بالكف، ٢٩٣/٦، تحت قول "الدر": ويكفي.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر المرجع السابق، صـ ٢٩٤.

(٥) المرجع السابق، صـ ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) في "رد المختار": قال في "الفتح": هذا إذا لم يتبين الحال، فإن ظهر أنه أكل قبل الغروب

فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافاً اهـ.

(٧) "رد المختار"، كتاب الصوم، ٢٩٤/٦، تحت قول "الدر": ويكفي.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

[٢٠٦٢] قوله: لو غلب على ظنه أنه أكل بعد طلوع الفجر لا قضاء

عليه^(١): وإن أثم.

[٢٠٦٣] قوله: في أشهر الروايات^(٢): وهو ظاهر الرواية كما سيحيي^(٣).

[٢٠٦٤] قوله: لا قضاء عليه في أشهر الروايات، "بحر". فهذا داحل في

عدم التبيين^(٤): وإثما أثم؛ لأن غلبة الظن ملحق باليقين كما تقدّم^(٥) عن "البحر".

[٢٠٦٥] قال: ^(٦) أي: "الدر": في ظاهر الرواية^(٧): بل بلا خلاف.

[٢٠٦٦] قوله: ^(٨) فلا شيء عليه^(٩):

(١) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم

الاستمناء بالكف، ٢٩٥/٦، تحت قول "الدر": ولو لم يتبين الحال.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر المرجع السابق، تحت قول "الدر": في ظاهر الرواية.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر المرجع السابق، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٦) ولو لم يتبين الحال لم يقض (أي: في مسألة الظن أو الشك في بقاء الليل) في ظاهر

الرواية، "در مختار".

(٧) "الدر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٢٩٥/٦.

(٨) في "رد المختار": وإن ظن غروب الشمس فإن تبين عدمه فعليه القضاء فقط، وإن تبين

الغروب أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه، وإن شك فيه فإن لم يتبين شيء فعليه القضاء،

وفي الكفارة روايتان.

(٩) المرجع السابق.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
أما في التبيين فظاهر، وأما في عدمه؛ فلأن الظن دليل شرعي مبيح للإفطار،
وهو مسألة الإفطار بالتحري.

[٢٠٦٧] قوله: وإن تبين الغروب أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه، وإن
شك فيه^(١): هذه مسألة الإفطار مع عدم الدليل.

(١) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حكم
الاستمناء بالكف، ٢٩٧/٦، تحت قول "الدر": تتفرع إلى ستة وثلاثين.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

مطلب في جواز الإفطار بالتحري

[٢٠٦٨] قوله: ^(١) بل بالمتنى ^(٢): أي: بل إنما يجوز بشهادة عدلين.

[٢٠٦٩] قوله: الإفطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالمتنى، وظاهر الجواب

أنه لا بأس به إذا كان عدلاً صدقه ^(٣).

(١) قال المصنف: تسحر أو أفطر يظنّ اليوم ليلاً والفجر طالع والشمس لم تغرب قضى فقط. قال الشارح: كما لو شهدا على الغروب وآخران على عدمه فأفطر فظهر عدمه، ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفر؛ لأنّ شهادة النفي لا تعارض شهادة الإثبات. لكن نقل الشامي عن "البرازية": ولو شهد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اهـ. ثمّ أوصى بالتأمل. وقال في تنمّة البحث: في تعبير المصنف كغيره بالظنّ إشارة إلى جواز التسحر والإفطار بالتحري - وقيل: لا يتحرى في الإفطار - وإلى أنه يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول، واختلف في الدّيك، وأمّا الإفطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالمتنى، وظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان عدلاً صدقه.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في جواز الإفطار بالتحري، ٢٩٨/٦، تحت قول "الدر": لأنّ شهادة النفي لا تعارض الإثبات.

(٣) المرجع السابق.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
أقول: لأنه إذا صدّقه فقد وقع تحرّيه على الغروب، والإفطار جائز
بالتحري، بخلاف ما إذا لم يصدّقه لعدم التحري وعدم النصاب.

[٢٠٧٠] قوله: ^(١) المدفع الحادث في زماننا ^(٢): انظر ما قدّم ص ١٤٦ ^(٣).

[٢٠٧١] قوله: ^(٤) خرج المخطئ والمكره "بمجر". قلت: وكذا الناسي ^(٥):

أقول: وفي معنى المكره المضطر إلى أكل أو شرب لمخمصة أو دواء
لوجع لا يطاق، ويأتي شرحاً ص ١٨٥ ^(٦) من مبيحات الإفطار: (خوف هلاك

(١) في "ردّ المختار": ظاهر الجواب أنّه لا بأس به إذا كان عدلاً صدّقه، قلت: ومقتضى
قوله: (لا بأس بالفطر بقول عدل صدّقه) أنّه لا يجوز إذا لم يصدّقه ولا بقول المستور
مطلقاً، وبالأولى سماع الطّبل أو المدفع الحادث في زماننا لاحتمال كونه لغيره، ولأنّ
الغالب كون الضارب غير عدل، فلا بدّ حينئذ من التحري فيجوز؛ لأنّ ظاهر مذهب
أصحابنا جواز الإفطار بالتحري، ملتقطاً.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في جواز الإفطار
بالتحري، ٢٩٩/٦، تحت قول "الدر": لأن شهادة النفي... إلخ.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ٢٣٤، تحت قول "الدر": ببلدة.

(٤) ذكر المصنّف استعمال المفطرات وقّيده بقوله: (عمداً)، فكتب عليه الشامي: خرج
المخطئ والمكره... إلخ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في جواز الإفطار
بالتحري، ٣١٠/٦، تحت قول "الدر": عمداً.

(٦) انظر "الدر"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٤٧/٦ - ٣٤٨.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
أو نقصان عقل ولو بعطش أو جوع شديد ولسعة حية) اه. قال ش^(١): (أي: فله
شرب دواء ينفعه) اه. نعم! يأتي ص— ١٨٤^(٢) أنه إن تعاطى السبب بنفسه مختاراً
فلأرجح وجوب الكفارة، حيث قال: (فإن أجهد الحر نفسه بالعمل حتى مرض
فأفطر ففي كفارته قولان) اه. وفي "ش"^(٣) عن ط عن الشرنبلالي عن "المنتقى":
(ترجيح الوجوب)، والله تعالى أعلم.

[٢٠٧٢] قوله: ^(٤) ويستحبّ التتابع^(٥): أي: بين القضاء والكفارة، فإن فصل
جاز، أمّا صيام الكفارة فلا تجزئ إلاّ متتابعة كما يأتي^(٦).

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٤٨/٦، تحت قول "الدرّ":
ولسعة حية.

(٢) انظر "الدرّ"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٣٤٥/٦.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حديث
التوسعة... إلخ، ٣٤٥/٦، تحت قول "الدرّ": فإن أجهد الحرّ... إلخ.

(٤) قال المصنّف بعد ذكر استعمال المفطرات وتقييده بقوله: (عمداً): قضى وكفر، فقال
الشامي في حاشيته: وإنّما قدّم القضاء إشعاراً بأنّه ينبغي أن يقدّمه على الكفارة،
ويستحبّ التتابع كما في "الهداية".

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في جواز الإفطار
بالتحرّي، ٣١١/٦-٣١٢، تحت قول "الدرّ": وكفر.

(٦) انظر المرجع السابق، مطلب في الكفارة، ص— ٣١٧، تحت قول "الدرّ": ومن ثم.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
[٢٠٧٣] قوله: ^(١) وهذا عند محمد ^(٢):

نجعل هذا في "البزازية" ^(٣) قول أبي يوسف، وأفاد أن خلافه هو المذهب وهو المختار، حيث قال: (احتجم فظنّ الفطر، أو اكتحل أو اذهن فظنّ الفطر، أو أكل عمداً إن جاهلاً لم يسمع حديثاً، ولم يفت بالفطر فأفطر كفر، وكذا لو سمع الحديث وعرف تأويله، وإن لم يعرف تأويله كفر، خلافاً للإمام الثاني؛ لأنّ الحديث لا يكون أدنى من كلام المفتي، قلنا: ليس للعامي أن يعمل بالحديث لعدم علمه بالمنسوخ والمؤول، أو لأنّ وظيفة الاستدلال تخصّ العالم بخلاف كلام المفتي؛ فإنّه لو أفتاه بالفساد فتعمد الفطر بناء عليه لا يكفر، ولو اغتاب فظنّ فطره وتعمد الأكل إن بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كفر أيضاً عند عامة العلماء) اهـ. أي:

(١) قال المصنف: أو احتجم فظنّ فطره به فأكل عمداً قضى وكفر. قال الشارح: لأنّه ظنّ في غير محله حتّى لو أفتاه مفت يعمد على قوله، أو سمع حديثاً ولم يعلم تأويله لم يكفر للشبهة. قال الشامي تحت قوله: (أو سمع حديثاً): كقوله صلّى الله عليه وسلّم: ((أفطر الحاجم والمحجوم))، وهذا عند محمد؛ لأنّ قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم أقوى من قول المفتي، فأولى أن يورث شبهة، وعن أبي يوسف خلافه؛ لأنّ على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقّه إلى معرفة الأحاديث، "زيلعي".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في جواز الإفطار بالتحري، ٣١٢/٦، تحت قول "الدر": أو سمع حديثاً.

(٣) "البزازية"، كتاب الصوم، الفصل الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة، ١٠١/٤-١٠٢، (هامش "الهندية").

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
أما إذا لم يبلغه الخبر أو عرف تأويله كفر اتفاقاً، وأصرح شيء قول "الخانية"^(١)
فإنه ذكر مثل ما في "البزازية" وجعل عدم العبرة بسماع حديث وإن لم يعرف
تأويله قول الإمام الأعظم ومحمد، وجعله شبهة إذا لم يعرف تأويله قول أبي
يوسف، وقدم قولهما فكان هو المعتمد.

وحاصله: أنه يكفر في الحجامة مطلقاً إلا إذا كان جاهلاً وأفتاه مفت
معتمد بالفطر، ومثله في "الخلاصة"^(٢) مع مسألة الغيبة المذكورة في "البزازية"^(٣)،
أما في "البدائع" ص ١٠٠، ج ٢^(٤) فجعل اعتباره شبهة رواية الحسن عن الإمام
وجعل خلافه رواية عن أبي يوسف، فالجملة الأخيرة منها توافق "الزيلعي" وقد
صرح^(٥) بعده: (أن ظاهر الحديث والفتوى يصير شبهة)، ثم قال: (ولو اغتصاب
فظن فطره ثم أكل عمداً فعليه الكفارة وإن استفتى فقيهاً أو تأول حديثاً؛ لأنه
لا يعتد بفتوى الفقيه ولا بتأويله الحديث هاهنا؛ لأن ذلك مما لا يشتهه على من له
شبهة من الفقه، وهو لا يخفى على أحد، وكذا لو دهن شاربه فظن فطره فأكل
عمداً عليه الكفارة وإن استفتى أو تأول حديثاً لما قلنا) اهـ.

(١) "الخانية"، كتاب الصوم، الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط، ١٠٤/١-١٠٥.

(٢) "الخلاصة"، الفصل الثالث فيما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٢٥٨/١.

(٣) "البزازية"، كتاب الصوم، الفصل الثالث، ١٠١/٤-١٠٢، (هامش "الهندية").

(٤) "البدائع"، كتاب الصوم، الفصل فيما يفسد الصوم مع الكفارة، ٢٥٧/٢-٢٥٨،
ملخصاً.

(٥) "حاشية الشلبي"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٢١٣/٢.

جد المتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
والعجب أن "البحر" ص ٣١٦، ج ٢ ^(١) عكس فجعل كون الحديث
شبهة قول الطرفين وعدمه قول أبي يوسف والذي في "الزيلعي" تبع فيه "الهداية" ^(٢)
وأقرّه في "الفتح" ^(٣) و"العناية" ^(٤)، فالله المستعان على هذا الاختلاف الشديد في
الرواية. ١٢

-
- (١) "البحر"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٥١٣/٢.
(٢) "الهداية"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ١٢٧/١.
(٣) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ... إلخ، ٢٩٧/٢.
(٤) "العناية"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٥٩٥-٥٩٦/٢.
(هامش "الفتح").

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

[٢٠٧٤] قوله: ^(١) عليه الكفارة على كل حال ^(٢):

بعده في "الخانية" ^(٣): (اعتمد حديثاً أو فتوى) اهـ.

أقول: فانحصر الأمر في صدور ما هو مفطر عند إمام مجتهد من أئمة

السنة ولم ينفع إفتاء مفت أو سماع حديث فيما أجمع على خلافه، نعم! نفعهما في ما إذا كان شيئاً لا يظن الفطر به كالحجامة، فإنه تلزمه الكفارة، إلا إذا أفتاه مفت أو سمع حديثاً لم يعلم تأويله. وبالجمله ما يكون مجتهداً فيه فلا كفارة، وما لم يكن مجتهداً فيه وإن قال به مجتهد، ففيه الكفارة إلا بشبهة فتوى أو حديث.

(١) ورد في الأحاديث ما يظهر منه أن الحجامة تُفطر الصائم، وذهب إليه الإمام الأوزاعي والإمام أحمد، وورد فيها أيضاً ما يظهر منه أن الغيبة تفطر الصائم، لكن لم يذهب إليه أحد من الأئمة، ولا اعتداد بخلاف الظاهرية فمن اغتاب وظن أن ذلك يفطره ثم أكل متعمداً، قال فيه عامة المشايخ: عليه الكفارة على كل حال؛ لأن العلماء أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث، وقالوا: أراد به ثواب الآخرة، وليس في هذا قول معتبر، فهذا ظن ما استند إلى دليل فلا يورث شبهة اهـ. "رد المختار" عن "الخانية".

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في جواز الإفطار بالتحري، ٣١٥/٦، تحت قول "الدر": وكذا الغيبة.

(٣) "الخانية"، كتاب الصوم، الفصل التاسع فيما يصير شبهة... إلخ، ١٠٥/١.

مطلب في الكفارة

[٢٠٧٥] قوله: ^(١) ويتقوى الثاني ^(٢):

أقول: هذا في الجماع خاصة، وكذا صور بالجماع في "البدائع" ^(٣) و"الفتح" ^(٤) فكيف يتقوى به إطلاق الثاني؟ ولكن انظر ما سنذكره ^(٥).

[٢٠٧٦] قوله: ^(٦) وإن كان الفطر المتكرر في يومين بجماع ^(٧):

(١) قال الشارح: ولو تكرر فطره ولم يكفر للأول يكفيه واحدة ولو في رمضانين عند محمد، وعليه الاعتماد، "بزازية"، و"مجتبى" وغيرهما. واختار بعضهم للفتوى إن الفطر بغير الجماع تداخل، وإلا لا. قال الشامي: قوله: (وعليه الاعتماد) نقله في "البحر" عن "الأسرار"، ونقل قبله عن "الجوهرة": لو جامع في رمضانين فعليه كفارتان وإن لم يكفر للأولى في ظاهر الراوية، وهو الصحيح اه. قلت: فقد اختلف الترجيح كما ترى، ويتقوى الثاني بأنه ظاهر الراوية.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، مطلب في الكفارة، ٣٢٠/٦، تحت قول "الدر": وعليه الاعتماد.

(٣) "البدائع"، كتاب الصوم، فصل فيما يفسد الصوم مع الكفارة، ٢٥٩/٢.

(٤) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦١/٢.

(٥) انظر المقولة القابلة.

(٦) قال الشامي: قوله (وإلا لا) أي: وإن كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لا تتداخل الكفارة وإن لم يكفر للأول لعظم الجنابة، ولذا أوجب الشافعي الكفارة به دون الأكل والشرب.

(٧) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في الكفارة،

٣٢١/٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

جد المظار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
الأولى: في رمضان، ولفظ "البحر"^(١): (لو جامع مراراً في أيام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة (لم يذكر فيها خلافاً ثم قال: فلو جامع وكفر ثم جامع فعليه أخرى في ظاهر الرواية، ولو جامع في رمضانين فعليه كفارتان وإن لم يكفر للأولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح، "جوهرة". وقال محمد: عليه واحدة، قال في "الأسرار": وعليه الاعتماد وكذا في "البزازية") اهـ.
بقي أن ظاهر الرواية المصححة هل تختص بالجماع أم تعم كل فطر؟
ظاهر "الخلاصة"^(٢) الثاني؛ إذ قال: (إن أفطر في رمضانين فعليه لكل فطر كفارة، وقال محمد: تكفيه واحدة) اهـ. ومثله في "الخانية"^(٣) سواء بسواء، وتقديمه الأول دليل ترجيحه، وكذلك صوره في "البزازية"^(٤). بمطلق الفطر، وذكر بعد قول محمد: (قال في "الأسرار": وعليه الاعتماد)، وبه تبين أن تصوير "البدائع"^(٥) و"الفتح"^(٦) بالجماع غير قيد وكأنه؛ لأنهما ذكرا فيه خلاف الشافعي ولا كفارة عنده إلا في الجماع، فتم قول المحشي: (يتقوى الثاني بأنه ظاهر الرواية).

(١) "البحر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٤٨٤/٢، ملخصاً.

(٢) "الخلاصة"، كتاب الصوم، الفصل الثالث فيما يفسد الصوم وفيما لا يفسد وفيما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦٠/١.

(٣) "الخانية"، كتاب الصوم، الفصل السادس فيما يفسد الصوم، ١٠٤/١.

(٤) "البزازية"، كتاب الصوم، الفصل الثالث فيما يفسد الصوم وما لا يفسده... إلخ، ١٠٣/٤، (هامش "الهندية").

(٥) "البدائع"، كتاب الصوم، فصل فيما أصبح لا ينوي الصوم، ٢٥٩/٢.

(٦) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢٦١/٢.

جد المختار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث
[٢٠٧٧] قوله: ^(١) "إلا في الإعادة والاستقاء"^(٢):

هذا في ما ذرع؛ لأنه إن استقاء ملء فيه ذاكرةً أفسد بنفس الخروج
من دون حاجة إلى العود.

والحاصل: أن ما دون ملء الفم لا يفسد مطلقاً وإن أعاده ذاكرةً صومه
أي: قبل خروجه من فيه، فإنه إن أعاد الساقط -والعياذ بالله تعالى- أفسد مطلقاً
إجماعاً بلا كفارة إلا أن يكون نسي الصوم، وأما ما كان ملء الفم فيسشتراط
في الإفساد به شرطان:

أحدهما: صنع الصائم إمّا في إخراجهِ وهو الاستقاء، أو إدخالهِ وهو الإعادة.
والثاني: أن يكون ذلك الصنع وهو ذاكرةً للصوم، فإن فقد أحد الشرطين
لم يفسد ما كان ملء الفم أيضاً مطلقاً، والله تعالى أعلم.
واللازم من هذا اعتبار الملء والصنع معاً، فيكون جمعاً بين قوليهما، فافهم.
[٢٠٧٨] قوله: في الإعادة والاستقاء بشرط الملء^(٣):
وهما شرطان فيهما جميعاً.

(١) نقل الشامي عن "شرح الملتقى" في مسألة قيء الصائم: والمسألة تنفرّع إلى أربع وعشرين
صورة؛ لأنه إمّا أن يقيء أو يستقيء، وفي كلّ إمّا أن يملا الفم أو دونه، وكلّ من الأربعة
إمّا إن خرج أو عاد أو أعاده، وكلّ إمّا ذاكرةً لصومه أو لا، ولا فطر في الكلّ على
الأصحّ إلا في الإعادة والاستقاء بشرط الملء مع التذكّر.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، مطلب في الكفارة، ٣٢٢/٦، تحت قول "الدر": وإن ذرعه القيء.

(٣) المرجع السابق.

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده — الجزء الثالث

[٢٠٧٩] قال: أي: "الدر": (و) كره (مَضُغَ عِلْكَ)^(١):

هرجه لزج وچسپنده باشد. ١٢ رشیدی.

[٢٠٨٠] قال: أي: "الدر": (لا) يكره (دَهْن شارب و) لا (كَحْل) إذا

لَمْ يقصد الزينة، أو تطويل اللحية إذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة^(٢):

أفاد أنها إذا كانت قدر قبضة فيكره الدهن لإطالتها.

أقول: ولا يستفاد منه كراهة طول اللحية فوق القبضة، فإنَّ المعنى فيه

كراهة التكلّف لما لا يعنيه، نعم! تصرّحهم بأنّ قطع ما زاد على القبضة سنة يفيد

أنّ تركه مكروه تنزيهاً؛ لأنّه خلاف السنّة، لا جرم أن قال الملاء علي القارئ

في "جمع الوسائل شرح الشمائل"^(٣): (إن كان الطول الزائد بأن تكون زيادة على

القبضة فغير ممدوح شرعاً) اهـ. ذكره في حليته صلى الله تعالى عليه وسلم.

(١) "الدر"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ٣٣١/٦.

(٢) المرجع السابق، ٣٣٤/٦.

(٣) "جمع الوسائل"، باب ما جاء في خلق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ٤٥/١،

للشيخ نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بـ: ملاء علي القارئ (ت ١٠١٤هـ).

شرح به "الشمائل النبوية والخصائص المصطفوية" لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة

الترمذي (ت ٢٧٩هـ). ("كشف الظنون"، ١٠٦٠/٢).

جد الممتار على رد المختار — باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ————— الجزء الثالث

مطلب في حديث التوسعة على العيال والاكتحال يوم عاشوراء

[٢٠٨١] قوله: ^(١) ولو ضَعُف عن الصوم ^(٢):

الضعف وعدم القدرة قد يكون حقيقةً، وقد يكون تكاسلاً من النفس،
وإخلاذاً إلى أرض الدعة، فتوسوس إليك أنك لا تقدر مع أنك تقدر، والله يعلم
المفسد من المصلح.

(١) في "رد المختار": ولو ضَعُف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله أن يفطر ويطعم لكل
يوم نصف صاع اه. أي: إذا لم يدرك عدةً من أيام أخر يمكنه الصوم فيها، وإلاً وجب
عليه القضاء... إلخ.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في حديث
التوسعة على العيال والاكتحال يوم عاشوراء، ٣٤٤/٦، تحت قول "الدر": لا يجوز... إلخ.

فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم

[٢٠٨٢] قوله: ^(١) للمرء فيها الفطر تسع تستطر ^(٢): الأولى للعبد؛ لأنّ

فيها الحمل والإرضاع، والعبد يشمل الأنثى كما في "ق".

[٢٠٨٣] قوله: ^(٣) "ط" عن أبي السُّعود ^(٤):

عبارته ^(٥): (أطلق في التجربة فعمّ ما لو كانت لغير المريض عند اتحاد

المرض شيخنا) اهـ. يريد أباه السيّد عليّاً رحمهما الله تعالى.

أقول: لم يعزه لأحد، وفي الاستناد إلى إطلاق التجربة نظراً؛ لأنّ المتبادر من التجربة تجربة نفسه، ولا شك أنّ النفع والضّرر يختلف باختلاف الأمزجة مع اتّحاد المرض، وكذا اختلاف البقاع، وكذا اختلاف الموسم إلى غير ذلك من الخصوصيّات.

(١) في "رد المختار":

وعوارضُ الصّوم التي قد يُغفر للمرء فيها الفطر تسع تُستطر
حَبْلٌ وإرضاع وإكراه سفر مرضٌ جهادٌ جوعه عطشٌ كِبَرٌ

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٤٧/٦، تحت قول "الدر": خمسة.

(٣) في المتن والشرح في بيان من يجوز له الفطر: (أو مريض خاف الزيادة) لمرضه، وصحيح

خاف المرض، وخادمة خافت الضّعف بغلبة الظنّ بأماره، أو تجربة، أو بإخبار طبيب

حاذق مسلم مستور. في "رد المختار" تحت قوله: (أو تجربة): ولو كانت من غير المريض

عند اتّحاد المرض، "ط" عن أبي السُّعود.

(٤) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٥١/٦، تحت قول "الدر": أو تجربة.

(٥) "ط"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٤٦٣/١.

[٢٠٨٤] قوله: ^(١) فالظاهر لزوم الكفارة ^(٢):

أقول: كلام الفاسق إذا وقع التحري على صدقه مقبول، ولا أقل من أن يورث شبهة، فلا تتكامل الجنائية، فلا تلزم الكفارة.

[٢٠٨٥] قوله: أي: "الدر": يُحج عنه رجلاً من مال الميت، "بحر" ^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":

قلت: وكلام "البحر" ^(٤) أجمع وأنفع حيث قال: (الصلاة كالصوم، ويؤدى عن كل وتر نصف صاع وسائر حقوقه تعالى كذلك مالياً كان أو بدنياً، عبادة محضة أو فيه معنى المؤنة كصدقة الفطر أو عكسه كالعشر أو مؤنة محضة كالنفقات أو فيه معنى العقوبة كالكفارات) اهـ ^(٥).

(١) في "رد المختار" تحت قوله: (مستور): وقيل: عدالته شرط، وجزم به الزيلعي، وظاهر ما في "البحر" و"النهر" ضعفه، "ط". قلت: وإذا أخذ بقول طيب ليس فيه هذه الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كما لو أفطر بدون أمانة ولا تجربة لعدم غلبة الظن، والناس عنه غافلون.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٥٢/٦، تحت قول "الدر": مستور.

(٣) "الدر"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٦٦/٦.

(٤) "البحر"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٤٩٨/٢ - ٤٩٩، ملتقطاً.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الصوم، باب الفدية، الرسالة: "تفاسير الأحكام لفدية الصلاة والصيام، ٥٤١/١٠.

[٢٠٨٦] قوله: ^(١) فإنه يصير متنفلاً ^(٢): لعدم الثبوت.

[٢٠٨٧] قوله: وإن أفطر يلزمه القضاء ^(٣): ولو من فوره.

[٢٠٨٨] قوله: ^(٤) لكن وجب بعارض ^(٥): كالنذر، وقضاء نفل أفسدته.

مطلب: يقدم هنا القياس على الاستحسان

[٢٠٨٩] قوله: ^(٦) ولزمته القرينة كما في "الدرر" ^(٧):

(١) في "رد المختار": لو نوى صوم القضاء نهاراً فإنه يصير متنفلاً، وإن أفطر يلزمه القضاء كما إذا نوى الصوم ابتداءً.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٧٠/٦، تحت قول "الدرر": فلا قضاء. (٣) المرجع السابق.

(٤) في الشرح: ولا تصوم المرأة نفلاً إلا بإذن الزوج إلا عند عدم الضرر به، قال الشامي: وأطلق النفل فشمل ما أصله نفل لكن وجب بعارض. ♣ في نسخة "جد الممتار": (ولكن وجب لعارض).

(٥) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٧٨/٦، تحت قول "الدرر": ولا تصوم... إلخ. (٦) في المتن والشرح: (والنذر) من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرها (غير المعلق) ولو معيناً (لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير) فلو نذر التصديق يوم الجمعة بـ "مكة" بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز... إلخ.

في "رد المختار": قوله: (فخالف) أي: في بعضها أو كلها، بأن تصدق في غير يوم الجمعة ببلد آخر بدرهم آخر على شخص آخر، وإنما جاز؛ لأن الداخل تحت النذر ما هو قرينة، وهو أصل التصديق دون التعيين، فبطل التعيين ولزمته القرينة كما في "الدرر".

(٧) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، مطلب: يقدم هنا القياس على الاستحسان، ٣٩٧/٦، تحت قول "الدرر": فخالف.

جد الممتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

هذه فائدة نفيسة وسيأتي^(١) آنفاً: أن لو قدّم حجاً أو صوماً أو صلاةً على وقت نذر إيقاعه فيه صحّ ولغا التعيين، قال: (لأنّ التعيين ليس قرينة مقصودة حتى يلزم بالنذر) اهـ. وعليه رأيت تتفرّع الفروع، ففي "الهندية"^(٢): (أوجب أن يتصدّق غداً بدراهم فتصدّق بها اليوم أجزأه في قولهم، "حاوي القدسي". إن نجوت من هذا الغمّ فعليّ أن أتصدّق بعشرة دراهم خبزاً فتصدّق بعين الخبز أو بثمانه يجزيه، "خانية"؛ لأنّ القرينة التصدّق، وتعيين الخبز ليس قرينة مقصودة. ثمّ قال: مالي صدقة لكلّ مسكين درهم فدفّع الألف إلى مسكين واحد جاز، "خانية"؛ لأنّ التفريق ليس قرينة مقصودة. قال: لله عليّ أن أطعم هذا المسكين هذا الطعام، فأطعم هذا الطعام مسكيناً آخر أجزأه، "محيط"؛ لأنّ تعيين هذا المسكين ليس قرينة مقصودة، نذر بالتصدّق على ألف مسكين، فتصدّق على مسكين بالقدر الذي ألزم يخرج عن العهدة، "تاتارخانية"^(٣) عن "الحجة"، وهي مسألة "الخانية" المذكورة. لله عليّ أن أذبح جزوراً وأتصدّق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز، "خلاصة"^(٤)؛ لأنّ دم الجزور وسبع شياه سواء في القرينة. نذر

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، مطلب: يقدم هنا القياس

على الاستحسان، ٣٩٩/٦، تحت قول "الدر": فيلغو التعيين.

(٢) "الهندية"، كتاب الأيمان، الفصل الثاني في الكفارة، ٦٥/٢-٦٦.

(٣) "التاتارخانية"، كتاب الأيمان، الفصل السادس والعشرون في النذور، ٤٥/٥.

(٤) "الخلاصة"، كتاب الأيمان، الجنس الثالث في النذر، ١٢٩/٢.

جد الممتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

بعث عبيده بعينه لا يجزيه أن يتصدق بقيمته أو ثمنه، "محيط" عن عيسى بن أبان^(١) وابن سماعة^(٢) كلامهما عن محمد).

وفي وصايا "الهندية"^(٣) وفي "المنح": (رجل قال: هذه البقرة لفلان قال أبو نصر^(٤) رحمه الله تعالى: ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال: هي للمساكين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها، وبه أخذ الفقيه أبو الليث^(٥) رحمه الله تعالى، "خانية").

(١) وهو أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة (ت ٢٢٠ أو ٢٢١ هـ)، قاضٍ من كبار فقهاء الحنفية، كان سريعاً بإنفاذ الحكم، عفيفاً، من تصانيفه: "إثبات القياس"، "العلل" في الفقه، "الحجة الصغيرة" في الحديث.

("الأعلام"، ١٠٠/٥، "معجم المؤلفين"، ٥٨٩/٢).

(٢) محمد بن سماعة بن عبد الله التميمي أبو عبد الله (ت ٢٣٣ هـ)، حافظ للحديث، ثقة، فقيه، محدث، ولي القضاء بـ"بغداد". من آثاره: "أدب القاضي"، "نوادير المسائل"، "الحاضر والسجلات".

("الأعلام"، ١٥٣/٦، "معجم المؤلفين"، ٣٣٦/٣).

(٣) "الهندية"، كتاب الوصايا، الباب الثالث في الوصية بثلاث المال... إلخ، ١٠٦/٦.

(٤) هو أبو نصر محمد بن سلام البلخي (ت ٣٠٥ هـ)، وهو صاحب الطبقة العالية حتى أنهم عدوه من أقران أبي حفص الكبير، تارة يذكر في الفتاوى باسمه وتارة بكنيته وتارة بهما، وما وقع في بعض الكتب: نصر بن سلام، فغلط.

("الفوائد البهية"، ص ٢١٨، "الجواهر المضية"، ٢٦٨/٢).

(٥) هو أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٣٩٣ هـ)، الملقب بإمام الهدى، من تصانيفه: "النوازل" في فروع الفقه الحنفية، "تنبيه الغافلين"، "خزانة الفقه" على مذهب أبي حنيفة. ("الأعلام"، ٢٧/٨، "معجم المؤلفين"، ٢٤/٤).

جد المتار على رد اختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

وفيها^(١) قبيل باب الوصي: (أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل^(٢): يجوز. قال الفقيه أبو الليث: معناه أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال، قيل له: فإن كانت الحنطة موجودة فأعطى قيمة الحنطة دراهم، قال: أرجو أن يجوز، وإن أوصى بالدرهم فأعطى حنطة لم يجوز. وقال الفقيه أبو الليث: وقد قيل: يجوز، وبه نأخذ، "خانية").

قلت: فظهر أن تأويل الفقيه ما عن ابن مقاتل كان؛ لأن مذهبه التعيين لو أوصى بالدرهم لا يجوز تبديلها بالحنطة فأول ما عنه بأن كلامه فيما أوصى بألف درهم حنطة، أما على المفتي به فلا تعيين. ثم ذكر: (أوصى أن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد. ولو قال: اشتر عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصي، له أن يبيعها ويتصدق بثمنها. وعن محمد: لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز، أوصى أن يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاج يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء. عن أبي يوسف: أوصى أن يتصدق على فقراء "مكة" يجوز لغيرهم وعليه الفتوى. وفي "النوازل": أوصى أن يتصدق في عشرة أيام

(١) "الهندية"، كتاب الوصايا، الباب الثامن في وصية الذمي والحربي، مسائل شتى، ١٣٤/٦.

(٢) هو محمد بن مقاتل الرازي الحنفي (ت ٢٤٢هـ)، هو من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني. صنف "كتاب المدعي والمدعى عليه".

("هدية العارفين"، ١٣/٢، "الفوائد البهية"، ص ٢٦٤).

جد المتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث
فتصدّق في يوم جاز، "خلاصة"^(١). وستأتي أكثر هذه المسائل متناً وشرحاً وحاشيةً
في الإيمان والوصايا.

أمّا ما في إيمان "الهندية"^(٢): (لله عليّ أن أطعم عشرة مساكين ولم يسمّ
مقدار الطعام فأطعم خمسة لم يجز، "محيط").

فأقول: وجهه ظاهر؛ لأنّه إذا لم يقدر تقدّر بعدد المطعم عليهم، وما يطعم
خمسة ليس كما يطعم عشرة فلم يوف بما نذر، أمّا ما فيها عنه: (لله عليّ أن
أطعم هذا المسكين شيئاً ولم يعيّن ذلك فلا بدّ أن يطعم ذلك المسكين) فوجهه
ما سينقل^(٣) المحشّي عن "البدائع": (أنّه إذا لم يعيّن المنذور صار تعيين الفقير مقصوداً،
فلا يجوز أن يعطي غيره) اهـ. أمّا أن لو نذر هدياً لم يجز إلّا بالغ "الكعبة" أو
أضحية لم تجز إلّا في أيام النحر؛ فذلك لأنّ كلّاً منهما — كما يأتي للمحشّي في
الإيمان ص ١٠٨^(٤) —: (اسم لخاصّ معيّن، فالهدي ما يهدى لـ "الحرم" والأضحية

(١) "الخلاصة"، كتاب الوصايا، الفصل الثاني في الوصية بالكفارة، ٢٣٤/٤.

(٢) "الهندية"، كتاب الإيمان، الفصل الثاني في الكفارة، ٦٦/٢.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٣٩٨/٦، تحت قول "الدر": فخالف.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب الإيمان، مطلب: النذر غير المعلق لا يختصّ بزمان ومكان
ودرهم وفقير، ٣٣٤/١٢، تحت قول "الدر": لما تقرّر في كتاب الصوم.

جد المتار على رد المختار — فصل في انعوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

ما يذبح في أيامها، حتى لو لم يكن كذلك لم يوجد الاسم اهـ. وأحال بيانه على باب اليمين في البيع، ولم يزد حاصله هنالك ص ١٩٨^(١) إلا على ما ذكر هاهنا.

أقول: في تمامية هذا التعليل قلق، فإن عدم وجدان الاسم متحقق فيما إذا نذر التصدق بالدرهم فتصدق بالخبز أو عكس، والثاني أن يقال: إنما يتعلق النذر بما هي قربة مقصودة في الشرع، فإذا نذر الهدى أو الأضحى وقد خصهما الشرع بزمان ومكان حتى لو خرجا عنهما لم يكونا تلك القربة المقصودة شرعاً فمن جراء هذا يتعين فيهما الزمان والمكان بخلاف التصديق على فقراء "الحرم"، فافهم.

أقول: وظهر من هذه البيانات أن لو نذر ذبح بقرته والتصدق بلحمها لم يجز أن يتصدق بعينها؛ لأن الذبح قربة مقصودة بذاتها فكان كما لو نوى عتق عبده عيناً لم يجز أن يتصدق بقيمته، والله تعالى أعلم.

ويظهر لي أن لو أوصى بمئة للمسجد الفلاني غير المساجد الثلاثة جاز أن يعطي مسجداً آخر لا سيما إذا كان المسجد الموصى له غنياً وفي غيره حاجة؛ لأن التعيين ليس بقربة فلا يلزم، بخلاف ما لو أوصى لزيد لا يجوز أن يعطى عمرو؛ لأنها للتملك دون القربة، ولذا جازت للغني، لكن في "الهندية"^(٢) عن "الواقعات الحسامية": (أوصى أعطى درهماً في عمارة المسجد أو نفقته أو مصالحه صح؛ لأنه إن كان لا يمكن تصحيحه وفقاً يمكن تصحيحه تمليكاً بالهبة للمسجد

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الأيمان، باب اليمين في البيع والشراء، مطلب في معنى الهدى،

٦١٧/١١-٦١٨، تحت قول "الدر": أي: صدقة أتصدق به "مكة"، ملتقطاً.

(٢) "الهندية"، كتاب الوقف، الباب الحادي عشر... إلخ، الفصل الثاني، ٢/٤٦٠، ملخصاً.

جد الممتار على رد المختار — فصل في معوارض الميعة لعدم الصوم — الجزء الثالث

وإثبات الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح)، ونقل^(١) فرعين آخرين عن "العتابية" فيهما أيضاً التملك من المسجد، فعلى هذا ينبغي التعيين، فليحسّر، والله تعالى أعلم. ١٢

ويأتي ص ٦٥٣، ج ٥^(٢): (أن الوصية للمسجد باطلة عند الشيخين إلا أن يقول: ينفق عليه، وجائزة عند محمد)، ويأتي فيه ص ٦٨٢^(٣): (أن يقول محمد أفنى صاحب "البحر"). ١٢

واقعة الفتوى: حاج أوصى بمبلغ أن يعطي فلاناً إن أراد أن يحج العام، فإن لم يحج العام فيعان^(٤) به أحد ممن يريد الحج، وفلان لم يحج العام فهل للوصي أن يتصدق به على مسكين أو لا يعطيه إلا لمن يريد الحج مع أن المبلغ قليل لا يبلغ ربع نفقة الحج الآن، فليس فيه إلا إعانة من ليس عليه الحج على الحج؛ لأن الإعانة إنما تكون لمن ليس عنده النفقة تامة فلا يكون عليه الحج وإما يصير بهذه الإعانة إن صار، وجعل الحج فريضة على من ليس عليه ليس قربة مقصودة، وكذا إعانة مسكين يتكلف للحج بشيء قليل، لا يبلغه الحج

(١) "الهندية"، كتاب الوقف، الباب الحادي عشر... إلخ، الفصل الثاني، ٤٦٠/٢، ملخصاً.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الوصايا، ٣٨٠/١٠، تحت قول "الدر": وكذا للمسجد وللقدس، ملخصاً. (دار المعرفة، بيروت).

(٣) انظر "الدر"، كتاب الوصايا، باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمسرة، ٤٢٩/١٠. ملخصاً. (دار المعرفة، بيروت).

(٤) لفظه: يمرجے مناسب خیال فرمائیں حج کے لیے عطا فرمادیں۔ ١٢ منه رضي الله تعالى عنه.

جد الممتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

وليس فيهما فيما أرى إلاّ إعانة المسكين وهي قرينة مقصودة، فيجوز كلّ إعانة ولا يتقيّد بمن يريد الحجّ، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم. ١٢

أقول: وتحقيق ذلك أنّها وصيّة مطلقة؛ إذ ليس فيها تعيين أحد ولا نصّ على تعميم الغنيّ والفقير، فلا تحلّ إلاّ للفقير كما في "التنوير" قبيل باب الوصي، ص ٦٨٤، ج ٥^(١) فتكون وصيّة لفقير؛ كي يصرفه إلى الحجّ، وهذه مشورة لا يجب عليه العمل بها، كما نصّوا عليه في غير ما مسألة، وفي "ش" ص ٦٥٢، ج ٥^(٢): (فيمن أوصى بأن ينفق على فرس فلان كلّ شهر. كذا، جاز لفلان أن يصرفه إلى مصالح نفسه) فراجع، فإذا لم يبق إلاّ وصيّة لفقير مطلق، فعلى أيّ فقير صرفها، صرفها إلى مصرفها سواء كان يريد الحجّ أو لا، فكانت مسألتنا هذه أهون من مسألة "الخلاصة" ص ٤١٩، ج ٢^(٣): (لو أوصى بأن يتصدّق بثلث ماله في فقراء "بلخ"^(٤))، فالأفضل أن يصرف إليهم، وإن أعطي غيرهم جاز، وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى، وكذا لو أوصى بأن يتصدّق على فقراء الحاجّ

(١) انظر "التنوير"، كتاب الوصايا، فصل في وصايا الذمي وغيره، ٤٣٢/١٠.

(دار المعرفة، بيروت).

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الوصايا، ٣٧٨/١٠، تحت قول "الدر": فإنّ الوصية باطلة، ملخصاً.

(دار المعرفة، بيروت).

(٣) "الخلاصة"، كتاب الوصايا، الفصل الثاني في الوصية بالكفارة، ٢٣٤/٤.

(٤) مدينة مشهورة بـ "خراسان"، طولها: مئة وخمس عشرة درجة، وعرضها: سبع وثلاثون

درجة، وهي في الإقليم الخامس، أوّل من بناها لهراسف الملك، وقيل: الإسكندر.

("معجم البلدان"، ٣٧٨/١).

جد الممتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

فتصدّق على غيرهم) اهـ. فإنّ هاهنا تعيين الحاجّ في الموصى لهم وفي مسألتنا لا وصيّة إلاّ لفقير وذكر الحجّ مشورة، والحمد لله على وضوح الحكم. ١٢

وقد تقدّمت^(١) مسائل جواز الخلاف للوصيّ فيما ليس بقربة مقصودة وفي أواخر هبة "الهندية" ص ١٤٣، ج ٤^(٢): (رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم أو مئة من حنطة وقال: ادفع إلى فلان الفقير فدفع إلى غيره، في "الحاوي": أنّه يضمن، وقال ظهير الدين رحمه الله تعالى: لا يضمن؛ لأنّ المقصود ابتغاء مرضاة الله تعالى، وقد وجد في حقّ فقير كذا في "التاتارخانية" اهـ. فهذا فيما إذا كان الفقير معيّناً فكيف إذا لم يكن تعييناً! وما ذكر ليس إلاّ مشورة، ثمّ في الحياة مقاصد في التخصيصات، وليس المقصد بعد الموت إلاّ وجه الله تعالى.

فإن قلت: أليس إذا أعطى زيدٌ عمراً دراهم ليعطيها من يريد الحجّ من الفقراء، فأعطاه فقيراً يريد التزوّج أليس أن زيدا لا يرضى به ويعدّ مخالفاً؟

أقول: أليس إذا أعطاه ليفرقها على فقراء "مكة" ففرّقها على فقراء "الكوفة"^(٣) لم يرض به زيدٌ وعدّ مخالفاً؟ وقد صرّحوا أنّ للوصيّ هذا، وهو قول

(١) انظر هذه المقالة.

(٢) "الهندية"، كتاب الهبة، الباب الثاني عشر في الصدقة، ٤/٤٠٨.

(٣) "الكوفة": المصر المشهور بأرض "بابل" من سواد "العراق"، طولها: تسع وستون درجة

ونصف، وعرضها: إحدى وثلاثون درجة وثلثان، وهي في الإقليم الثالث، وتمصيرها

وأوليّته كانت في أيام عمر بن خطّاب رضي الله تعالى عنه في السنة ١٧.

("معجم البلدان"، ٤/١٦٠).

جد الممتاز على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث
 أبي يوسف وعليه الفتوى، وبه يفتى، "نوازل"، "لولو الجية"^(١)، "خلاصة"^(٢)،
 "سراجية"^(٣)، "أدب الأوصياء"^(٤) وغيرها، وقد قدّمنا^(٥) فروعاً جمة جاز فيها
 الخلاف في الزوائد مع حصول أصل المقصود، فثبت أنّه المناط ولا نظر بعده إلى
 خلاف، والله تعالى أعلم.

[٢٠٩٠] قوله: ^(٦) لا يجوز؛ لأنّه عبادة^(٧):

-
- (١) "لولو الجية"، كتاب الوصايا، الفصل الأوّل، ٣٥٧/٥.
 (٢) "الخلاصة"، كتاب الوصايا، الفصل الثاني في الوصية بالكفارة، ٢٣٤/٤.
 (٣) "السراجية"، كتاب الوصايا، باب تنفيذ الوصية، ص ١٤٨.
 (٤) "أدب الأوصياء": للمولى علي بن محمد الجمالي المفتي بـ "الروم" (ت ٨٩٣١هـ).
 ("كشف الظنون"، ٤٥/١).

- (٥) انظر هذه المقولة.
 (٦) في الشرح: واعلم أنّ النذر الذي يقع للأموات من أكثر العوامّ، وما يؤخذ من الدراهم
 والشَّمع والزيت ونحوها إلى ضرائح الأولياء الكرام تقرّباً إليهم فهو بالإجماع باطل
 وحرام ما لم يقصدوا صرفها لفقراء الأنام.
 في "ردّ المختار" نقلاً عن "البحر" عن شرح العلامة قاسم: قوله: (باطل وحرام) لوجوه منها:
 أنّه نذرٌ لمخلوق، والنذر لمخلوق لا يجوز؛ لأنّه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها:
 أنّ المنذور له ميّت، والميّت لا يملك، ومنها: أنّه إن ظنّ أنّ الميّت يتصرّف في الأمور
 دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفرٌ.
 (٧) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، مطلب: يقدم هنا القياس على
 الاستحسان، ٤٠٦/٦، تحت قول "الدر": باطل وحرام.

جد المتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

أقول: القرآن الكريم إنما أمر بوفاء النذر ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] ولا يلزم منه كونه عبادة كما أمر بوفاء العهد ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنََّّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] وبإيفاء العقد ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] ولم يلزم منه أن يكون كل عهد وعقد عبادة. وكيف يكون النذر عبادة؟

وقد صحَّ أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنه مطلقاً ومحال أن ينهى عن عبادة الله تعالى، فقد أخرج الشيخان^(١) عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم قالا: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((لا تنذروا فإنَّ النذر لا يغني من القدر شيئاً وإنَّما يستخرج به من البخيل)) نعم! المنذور به قد يكون عبادة كصلاة وصوم ولا يقصد به أحد من المسلمين غير الله تعالى. ١٢ [٢٠٩١] قوله: النذر لمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها: أن المنذور له ميّت^(٢):

أقول: هذا يختصّ بأن يقول للميّت: لك كذا ويريد به تمليكك حقيقة ولا ألفاظهم منحصرة في هذه، ولا اعتقادهم في تمليك الميّت فكيف يحكم على

(١) "صحيح مسلم"، كتاب النذر، باب النهي عن النذر، وأنه لا يردّ شيئاً، ر: ١٦٤٠، ص ٨٩٠.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، مطلب: يقدم هنا القياس على الاستحسان، ٤٠٦/٦، تحت قول "الدر": باطل وحرام.

جد الممتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث

عامّ بخاصّ؟ علا أنّه إن كان في هذا الخصوص فبطلان النذر، لا حرمة ما أتى به من الدراهم وغيرها؛ فإنّهم يعلمون قطعاً أنّ خدام المزار يأخذونها، والمعطّسون بذلك راضون، فمن أيّ جهة جاء التحريم؟ والله يقول الحقّ ويهدي السبيل. ١٢ [٢٠٩٢] قوله: المنذور له ميّت، والميّت لا يملك، ومنها: أنّه إن ظنّ أنّ

الميّت يتصرّف في الأمور دون الله تعالى... إلخ^(١):

هذا سوء ظنّ بالمسلم، وهو باطلٌ وحرامٌ، وبأيّ وجهٍ علم بل ظنّ بل توهم أنّه يعتقد أنّ المتصرّف هو الميّت دون الله تعالى؟. ورضي الله تعالى عن سيّد عبد الغنيّ النابلسيّ فقد أوضح في "الحديقة الندية"^(٢) عن هذه المسألة اللبس، وأزاح كلّ ظنّ باطلٍ وتخمينٍ وحس، فراجعوه؛ فإنّه مهمّ.

[٢٠٩٣] قوله: وأخذه أيضاً مكروه ما لم يقصد النادر التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشّيخ^(٣):

أقول: دلّ تخصيصه بالفقراء أنّ كلامه في النذر فقط، فاحفظ.

[٢٠٩٤] قوله: لا بدّ أن يكون المنذور ممّا يصحّ به النذر كالصدقة بالدراهم ونحوها، أمّا لو نذر زيتاً لإيقاد قنديل فوق ضريح الشّيخ أو في المنارة

(١) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٤٠٦/٦، تحت قول "الدر": باطل وحرام.

(٢) "الحديقة الندية"، كشف النور عن أصحاب القبور، ١٤/٢-١٨.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٤٠٦/٦، تحت قول "الدر": باطل وحرام.

جد الممتار على رد المختار — فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم — الجزء الثالث
كما يفعل النساء من نذر الزيت لسيدي عبد القادر ويوقد في المنارة جهة المشرق
فهو باطل^(١):

لا ينعقد نذراً، ولا يلزم من ذلك حرمة، فإنّ النذور لهم بعد تحافهم
عن الدنيا كالنذور لهم وهم فيها، وهي شائعة بين المسلمين، والعلماء، والصلحاء،
والأولياء منذ قدم، وليس نذراً مصطلح الفقه، وقد بيناه في "فتاوى أفريقه" *
(٢).

(١) "رد المختار"، كتاب الصوم، فصل في العوارض، ٤٠٧/٦، تحت قول "الدر": ما
لم يقصدوا... إلخ.

♣ "السنية الأنيقة في فتاوى أفريقه": للإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن الحنفي
البريلوي (ت ١٣٤٠هـ).

(٢) قوله: (وقد بيناه في "فتاوى أفريقه")، وإليك تلخيص كلامه في الفتاوى المذكورة:
لا يجوز النذر الفقهي لغير الله تعالى وما يقدم إلى الأولياء الكرام ويسمى بالنذر ليس
بنذر فقهي بل العرف جارٍ بأن ما يقدم إلى حضرات الأكابر من الهدايا يسمونه بالنذر
يقولون: أقام الملك مجلسه وقدم الناس إليه النذور.

كتب الشاه رفيع الدين أخو الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي في "رسالة النذور" بالفارسية
ما معناه: النذر الذي يطلق هنا ليس على المعنى الشرعي؛ لأنّ العرف جارٍ بأن ما يقدم
إلى الأولياء يسمّى بالنذر.

قال الإمام الأجل سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره في "الحديقة الندية":
(ومن هذا القبيل زيارة القبور، والتبرك بضرائح الأولياء والصالحين، والنذر لهم
بتعليق ذلك على حصول شفاء، أو قدوم غائب، فإنه مجاز عن الصدقة على الخادمين

لقبورهم، كما قال الفقهاء في من دفع الزكاة لفقيرٍ وسماها قرضاً صحَّ؛ لأنَّ العبرة بالمعنى لا باللفظ).

(الحديقة الندية"، الخلق الثامن والأربعون، ١٥١/٢).

ومن البين: أنه لو كان نذراً فقهياً لم يجز للأحياء أيضاً، مع أنَّ العرف والعمل يجري من قديم في الصالحين وأكابر الدين في الحالتين أي: حالة الحياة وبعد الموت.

بعد هذا التمهيد عرّض الإمام أحمد رضا شواهد كثيرة على أنَّ الأولياء والعلماء يستعملون لفظ النذر لما يقدّم إلى الأكابر من الهدايا. فأورد عشر عبارات وحكايات من "هجة الأسرار" ونصّاً من "طبقات الشافعية الكبرى" للإمام العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشعرانيّ وعبارتين للشاه وليّ الله الدهلوي من كتابه "أنفاس العارفين" وعبرة للشاه عبد العزيز محدّث الدهلوي من كتابه "تحفة الاثنا عشرية"، و"هجة الأسرار" في مناقب سيّدنا الشيخ عبد القادر الجيلانيّ للإمام الأجل سيّدي أبي الحسن نور الملة والدين علي بن يوسف بن جرير اللخمي الشطنوفي الذي لقّبه إمام فنّ الرجال شمس الدين الذهبي في كتابه "طبقات القراء" والإمام الجليل جلال الدين السيوطي في كتابه "حسن المحاضرة" — "الإمام الأوحّد".

وكتابه "هجة الأسرار" يتناول الوقائع والحكايات وكلّ ما ينتمي إلى سيّدنا الشيخ عبيد القادر الجيلانيّ بالأسانيد الصحيحة المعتمدة على منهج محدّثين وجميل طريقهم في تنقيح الأخبار والآثار.

وفي هذه العبارات والنصوص ما يدلّ على أنَّ الأولياء كان طريقهم إطلاق النذر لما يقدّم إليهم، كما يدلّ أنَّ قبوله كان من دأبهم، وفيها ما يشهد أنَّ تقدّم النذور إلى أرواحهم وضرائهم وطلب الخوائج من قوّاتهم الروحانيّة كان من أعمالهم، والشاه وليّ الله

الدهلوى والشَّاه عبد العزيز الدهلوى الذين تعدَّهما الفرقة المنكرة لنذر الأولياء وطلب الحاجات منهم إمامين، وتمثلهما كقدوة لها، فى عبارتهما أيضاً صراحة جليَّة بطلب الحاجات من الأولياء بعد وفاتهم وتقدم النذور إليهم بعد مماتهم. أفهلَّاء الأجلَّة من العصور القديمة كلَّهم يرتكبون المحذور ويقعون فى الإشراك بالله ويجمعون على الآثام والقبائح؟ كلا! لن يكون ذلك أبداً، بل هذا يجلِّي الفرق بين النذر الفقهيّ ونذر الأولياء العرفيِّ، فالنذر الفقهي لا يجوز إلَّا لله تعالى، والنذر العرفيِّ الذي أصله تقدم الهدية إلى الأكابر يجوز للصالحين والأولياء بعد وفاتهم أيضاً كما يجوز فى حياتهم. ١٢.

محمَّد أحمد الأعظمي المصباحي.

("السَّنيَّة الأنيقة فى فتاوى أفريقه"، ص ٧٧-٨٧، ملخصاً).

باب الاعتكاف

[٢٠٩٥] قوله: ^(١) ففي مسجده أفضل ^(٢):

قلت: والظاهر أي: ولو لم تقم الجماعة فيه أيضاً؛ لأنه لا يخرج من مسجد حيّه لإقامة الجماعة، لما صرّحوا من أن مسجد المحلّة لو عطّلت فالأفضل الصلّاة فيه منفرداً؛ لما فيه من قضاء حقّ المسجد، والله تعالى أعلم.

[٢٠٩٦] قوله: فإن لم يكن ففي مسجده أفضل لئلا يحتاج إلى الخروج ^(٣):

إلى الجماعة لعدم إقامتها في الجامع.

[٢٠٩٧] قال: ^(٤) أي: "الدر": (وسنة مؤكدة في العشر الأخير من رمضان) ^(٥):

تنبيه: قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له: إن هذه العبارة - كمثّل عبارة أكثر مشايخنا متناً وشرحاً وفتاوى - تحتل أمرين:

(١) في "رد المختار": قال في "النهر" و"الفتح": وأما أفضل الاعتكاف ففي المسجد الحرام، ثمّ في مسجده صلّى الله عليه وسلّم، ثمّ في المسجد الأقصى، ثمّ في الجامع، قيل: إذا كان يصلي فيه بجماعة، فإن لم يكن ففي مسجده أفضل لئلا يحتاج إلى الخروج، ثمّ ما كان أهله أكثر اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤١٠/٦، تحت قول "الدر": مطلقاً.

(٣) المرجع السابق.

(٤) من عبارة المتن والشرح في تقسيم الاعتكاف إلى واجب وسنة ومستحب. ١٢ محمّد أحمد.

(٥) "الدر"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤١٣/٦.

جند الممتار على رد المختار ————— باب الاعتكاف ————— الجزء الثالث
الأول: أن اعتكاف العَشر جميعاً سنة مؤكدة قريية من الواجب في لُحوق
الإثم بتركها.

والثاني: أن إيقاع الاعتكاف سنة مؤكدة في العَشر، فيصدق بيوم وليلة
على رواية الحسن، وساعة على المختار، لكنّ الدليل الذي استدّلوا به على تأكّد
الطلب في العَشر الأخير - وهو مواظبته صَلَّى الله عليه وسلّم على ذلك - يقتضي
الأول؛ فإنّه صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم واظبَ على استيعاب العَشر الأواخر كما
يفهم من أحاديث الصحاح^(١)، وعليه نصّ الفيروز آبادي في "الصراط المستقيم" ١٢
وهكذا كنت أظنّ حتّى رأيت الإمام المحقّق على الإطلاق قال في
"فتح القدير"^(٢): (الاعتكاف ينقسم إلى واجب - وهو المنذور تنجيذاً أو تعليقاً -
وإلى سنة مؤكدة - وهو اعتكاف العَشر الأواخر من رمضان - وإلى مستحبّ
وهو ما سواهما) انتهى.

وهذا كالنصّ على ما ذكرت، فتبيّن أنّ الأول هو المراد، وأنّهم حيث
اختلفوا في أقلّه نفلاً فقيل: يوماً وليلة، وقيل: ساعة، فالمفسدات منهيات، وهو
المختار، فإنّما الكلام ثمّه في النفل بالمعنى الأخصّ المقابل للسنة، فإنّ الذي سنّ
مؤكّداً لا يكون أقلّ من عشر، حتّى لو اعتكف تسعاً فاتته السنة، ولا حصول

(١) رواه مسلم في "صحيحه"، كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العَشر الأواخر من رمضان،
ر: ١١٧١، ص ٥٩٧ عن ابن عمر رضي الله عنهما: ((أنّ النبي صَلَّى الله عليه وسلّم كان

يعتكف في العَشر الأواخر من رمضان)).

(٢) "الفتح"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٣٠٥/٢.

جند الممتار على رد المختار ————— باب الاعتكاف ————— الجزء الثالث
ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم، فافهم وتنبّت، فإنّي رأيت من العلماء من يخالف
ذلك والله الموفق، وسيأتي^(١) التصريح بذلك تحت قوله: (وحرّم عليه الخروج
إلاّ لحاجة الإنسان... إلخ)، والله تعالى أعلم.

[٢٠٩٨] قوله: ^(٢) وحاصله أنّ المواظبة... إلخ^(٣):

أقول: لقائل أن يقول: إنّ حاصله أنّ المواظبة إنّما لا تفيد الوجوب
إذا اقترنت بعدم الإنكار على التارك، والفرق بين الحاصلين أنّ على ما ذكر
العلامة المحشّي^(٤) لا يصحّ الاستدلال بالمواظبة على الوجوب ما لم يثبت وقوع
الإنكار على التارك وعلى ما ذكرت يصحّ وإن لم يثبت ما لم يثبت عدم الإنكار
على التارك، وظاهر كلام الأئمة المقتصرين في الاستدلال على الوجوب بالمواظبة
والشارطين في السنّة الترك مرّة أو مرّتين، والقائلين في ثلاثين في غير ما موضع:
أنّ هذا الشيء لو كان جائزاً لفعله مرّة بياناً للجواز يؤيد ما ذكرت، والله
تعالى أعلم.

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٢٢/٦-٤٢٣، تحت قول "الدرّ":
أمّا النفل.

(٢) واظب النبيّ عليه السّلام على الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان، ولم يتركه،
فينبغي أن يكون واجباً، لكنّه عليه السّلام لم ينكر على تارك الاعتكاف، ولو كان
واجباً لأنكر، قال الشامي: وحاصله أنّ المواظبة إنّما تفيد الوجوب إذا اقترنت بالإنكار
على التارك.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤١٤/٦، تحت قول "الدرّ": لاقتراها... إلخ.
(٤) انظر المرجع السابق.

[٢٠٩٩] قال: (١) أي: "الدر": (وأقله نفلاً ساعة) (٢):

يعني به ما يقابل السنة المؤكدة وهو اعتكاف العشر الأواخر. ١٢

[٢١٠٠] قال: (٣) أي: "الدر": على المعتكف اعتكافاً واجباً (٤):

أما معتكف العشر الأواخر فلا يجوز له أيضاً الخروج إلاّ لحاجة، ولو خرج بطل اعتكافه فيقضي العشر جميعاً، أو ما بقي، أو اليوم الذي أفسد فيه وحده.

[٢١٠١] قال: أي: "الدر": (وحرّم عليه) أي: على المعتكف اعتكافاً

واجباً، أما النفل (٥): بالمعنى المذكور.

[٢١٠٢] قوله: (٦) ثمّ أفسد

(١) في بيان أقلّ مدّة الاعتكاف نفلاً. ١٢ م.

(٢) "الدر"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤١٩/٦.

(٣) في بيان حرمة الخروج من المسجد على المعتكف اعتكافاً واجباً، أما النفل فله الخروج؛

لأنه منه، أي: مُتَمِّمٌ له لا مُبْطِل. ١٢

(٤) "الدر"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٢٢/٦.

(٥) المرجع السابق.

(٦) قال الشامي مفسراً لما أبداه المحقق ابن الهمام: (من مقتضى النظر): أي: يلزمه قضاء

العشر كلّ لو أفسد بعضه، كما يلزمه قضاء أربع لو شرع في نفل ثمّ أفسد الشفع

الأول عند أبي يوسف، لكن صحّح في "الخلاصة": أنّه لا يقضي إلاّ ركعتين كقولهما،

نعم اختار في "شرح النية" قضاء الأربع اتفاقاً في الراتبة كالأربع قبل الظهر والجمعة،

وهو اختيار الفضلي، وصحّحه في "النصاب"، وتقدّم تمامه في النوافل، وظاهر الرواية =

جد الممتار على رد المختار ————— باب الاعتكاف ————— الجزء الثالث
..... الشَّفع الأول^(١):

أما لو أفسد الشفع الثاني وقد أتمَّ الأول بالقعدة فلا يقضي إلا الثاني
لتمام الأول، لكن عليه إعادته لترك واجب السَّلام كما قدَّم^(٢) المحشِّي ثمَّه.
[٢١٠٣] قوله: اختار في "شرح المنية" قضاء الأربع اتفاقاً في الرتبة كالأربع قبل
الظهر والجمعة، وهو اختيار الفضلي، وصحَّحه في "النصاب"، وتقدَّم تمامه في النوافل،
وظاهر الرواية خلافه^(٣):

وظاهر "الهداية" وغيرها ترجيحه اهـ "ش"^(٤) من النوافل.
[٢١٠٤] قوله: وظاهر الرواية خلافه، وعلى كلٍّ فيظهر من بحث ابن
الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع، وأنَّ لزوم قضاء جميعه... إلخ^(٥):

= خلافه، وعلى كلٍّ فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع،
وأنَّ لزوم قضاء جميعه أو باقيه مخرَّج على قول أبي يوسف، أما على قول غيره فيقضي
اليوم الذي أفسده لاستقلال كلِّ يوم بنفسه... إلخ. "رد المختار".

- (١) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٢٢/٦، تحت قول "الدر": أما النفل.
(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٣٢٢/٤، تحت قول "الدر": أو الثاني.
(٣) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٢٢/٦، تحت قول "الدر": أما النفل.
(٤) انظر "رد المختار"، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ٣١٨/٤، تحت قول "الدر":
على الظاهر.

- (٥) "رد المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٢٣/٦، تحت قول "الدر": أما النفل.

وذلك لأنّ اعتكاف العشر الآخر لتأكّد استنانه كالسنن الراجعة قبل

الظهر أو الجمعة أو بعدها، وفيها ثلاثة أقوال:

(١) اختيار الحلبي^(١) قضاء الجميع سواء أفسد الشفع الأول أو الثاني؛

لأنّها لم تشرع إلّا بتسليمة واحدة، فكذا هاهنا إذا أفسد اعتكاف يوم من العشر
قضى الجميع؛ لأنّها لم تشرع إلّا بتتابع العشر.

و(٢) ظاهر الرواية عن أبي يوسف أنّه إن أفسد الشفع الأول قضى

أربعاً، وإن أتمّه بالقعدة ثمّ أفسد الثاني قضى ركعتين، فهاهنا إذا أفسد اعتكاف
اليوم الأول قضى العشر، وإن أفسد في يوم آخر ثمّ ما قبله ويقضي هذا وما بعده.

و(٣) عند الإمام ومحمّد لا يقضي إلّا ركعتين الشفع الأول إن أفسده،

والثاني إن أتمّ الأول بالقعدة وأفسد الثاني، فعلى هذا لا يقضي إلّا اعتكاف يوم
أفسده.

[٢١٠٥] قوله: (٢) لم يذكر جواز خروجه لجماعة^(٣): أي: عند فقدانها

في مسجد اعتكاف، أو إذا كان في إمامه ما يبعث على الخروج.

(١) "الغنية"، فصل في النوافل، ص—٣٩٤.

(٢) قال الشامي في تنمّة البحث: لم يذكر جواز خروجه لجماعة، وقدّمنا عن "النهر"
و"الفتح" ما يفيد، ويأتي في كلامه ما يفيد أيضاً.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٢٩/٦، تحت قول "الدرّ": لمخالفة
ما التزمه.

جد الممتار على رد المختار ————— باب الاعتكاف ————— الجزء الثالث

قلت: ويبقى الكلام فيما قدّمت^(١) من أنّه لو اعتكف في مسجده ولم تقم الجماعة فيه، هل يسوغ له الخروج للجماعة؟ الظاهر لا؛ لأنّ الأفضل له الصلّاة منفرداً في مسجده، فهذا الخروج لم يكن حاجة طبعيّة ولا شرعيّة، والله تعالى أعلم.

[٢١٠٦] قوله: لم يذكر جواز خروجه للجماعة، وقدّمنا عن "النهر" و"الفتح" ما يفيد^(٢):

أي: أوّل باب الاعتكاف^(٣) تحت قول الشارح: (وأما الجامع... إلخ).

[٢١٠٧] قال: ^(٤) أي: "الدر": واعتبرا أكثر النّهار^(٥):

يعني: أنّ الصّاحبين اعتبرا لصحّة الاعتكاف ولو واجباً لبثه في المسجد أكثر اليوم، حتّى لو خرج نحو أربع ساعات أو خمس مثلاً بلا عذر لم يضرّ ذلك باعتكافه.

(١) انظر المقولة [٢٠٩٥] قوله: ففي مسجده أفضل.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٢٩/٦، تحت قول "الدر": لمخالفة ما التزمه.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ٤١٠، تحت قول "الدر": وأما الجامع.

(٤) في المتن والشرح: (فلو خرج) ولو ناسياً (ساعة) زمانية لا رمليّة كما مرّ (بلا عذر فسد) فيقضيه إلّا إذا أفسده بالردّة، واعتبرا أكثر النّهار، قالوا: وهو الاستحسان، ويبحث فيه الكمال.

(٥) "الدر"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٣٠/٦.

[٢١٠٨] قال: ^(١) أي: "الدر": لو شرط وقت النذر ^(٢):

أقول: انظر هل الاعتكاف المسنون في هذا الحكم مثل الواجب؟ والذي يظهر لي الفرق بينهما فإن الواجب إنما يجب بإيجابه، فلا يجب إلا قدر ما أوجب، أما المسنون فلا يتأدى إلا باتباع المسنون والإتيان به على الوجه المعروف مسن صاحب السنة صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن يخرج من اعتكافه إلا لما مر ^(٣) من الحاجة، فالظاهر أن لو استثنى ينزل الاعتكاف من المسنون إلى النفل المحض، وليحرر، والله تعالى أعلم.

(١) في "الدر المختار": لو شرط وقت النذر أن يخرج لعيادة مريض وصلاة جنازة، وحضور

مجلس علم جاز ذلك. ١٢

(٢) "الدر"، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ٤٣٤/٦.

(٣) انظر المقولة [٢١٠٠] قوله: أي: "الدر": على المعتكف اعتكافاً واجباً.

كتاب الحج

مطلب فيمن حجّ بمال حرام

[٢١٠٩] قوله: ^(١) من الصّغائر، لكنّه عدّ فيها... إلخ ^(٢):

أقول: إنّما ذكر أنّ كلّ ما ثبتت حرمة ظناً يكون من الصغائر، ولم يدّع عكسه كلياً، فلا وجه للاستدراك.

مطلب في قولهم: يقدّم حقّ العبد على حقّ الشرع

[٢١١٠] قوله: ^(٣) فقليل: يسقط ^(٤): واقتصر عليه في "العناية" ^(٥).

(١) تأخير الحجّ صغيرة وبارتكابه مرّة لا يفسق إلا بالإصرار، ووجهه أنّ الفوريّة ظنيّة؛ لأنّ دليل الاحتياط (أي: في التأخير تعريض الحجّ للفوات) ظنيّ، فيكون التأخير مكروهاً تحريماً لا حراماً؛ لأنّ الحرمة لا تثبت إلا بقطعيّ وهذا مبنيّ على ما قاله صاحب "البحر" في رسالته المؤلّفة في بيان المعاصي: إنّ كلّ ما كره عندنا تحريماً فهو من الصغائر، لكنّه عدّ فيها من الصغائر ما هو ثابت بقطعيّ كوطء المظاهر منها قبل التكفير، والبيع عند أذان الجمعة، "در مختار" و"ردّ المختار" بتلخيص.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، مطلب فيمن... إلخ، ٤٦٠/٦، تحت قول "الدر": ووجهه... إلخ.

(٣) في المتن والشرح في بيان شروط فرضية الحجّ: (مع أمن الطريق) بغلبة السّلامة ولو بالرّشوة على ما حقّقه الكمال. في "ردّ المختار": قوله: (بغلبة السّلامة) كنّا اختاره الفقيه أبو الليث، وعليه الاعتماد، واختلف في سقوطه إذا لم يكن بدّ من ركوب البحر، فقليل: يسقط، وقال الكرمانيّ: إنّ كان الغالب فيه السّلامة من موضع جرّت العادة بركوبه يجب، وإلا فلا، وهو الأصحّ، "بحر".

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، ٤٧٩/٦، مطلب في قولهم... إلخ، تحت قول "الدر": بغلبة السّلامة.

(٥) "العناية"، كتاب الحجّ، ٣٢٩/٢، (هامش "الفتح").

[٢١١١] قوله: ^(١) الغالب اندفاع شرهم عن الحاج ^(٢): فإذا لم يغلب

فلا شك في عدم الافتراض، وليس فيه ما يدل على جواز تحصيل الأمر بالرشوة.

[٢١١٢] قوله: ^(٣) مضطر لإسقاط الفرض عن نفسه ^(٤): أقول: هذا أول

الكلام، فإثمهم يقولون: لا يفترض إذن للتوقف على ارتكاب حرام.

[٢١١٣] قوله: ^(٥) لأن الزوج له أن يمتنع ^(٦): أقول: تتزوج بشرط أن لو

لم يخرج العام معها إلى الحج تكون طالقاً بائناً، فتخلص من دون حاجة إلى شيء.

(١) في "رد المختار": وقد سئل الكرخي عمّن لا يحجّ خوفاً منهم فقال: ما سلّمت البادية

من الآفات، أي: لا تخلو عنها لقلة الماء وهيجان السموم، وهذا إيجاب منه رحمه الله

تعالى، ومحمله أنه رأى أن الغالب اندفاع شرهم عن الحاج، وتقديره فالإثم في مثله

على الآخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، ٤٨٠/٦، تحت قول "الدر": على ما حققه الكمال.

(٣) وفي شرح ابن كمال باشا على "الهداية" ردّاً على أن الإثم في إعطاء الرشوة على الآخذ:

أنه ليس على إطلاقه، بل فيما إذا كان المعطي مضطراً، بأن لزمه الإعطاء ضرورة عن

نفسه أو ماله، أمّا إذا كان بالالتزام منه فبالإعطاء أيضاً يآثم، وما نحن فيه من هذا القبيل اهـ.

وأجاب السيّد أبو السعود: بأنه هنا مضطراً لإسقاط الفرض عن نفسه.

(٤) "رد المختار"، كتاب الحج، ٤٨٠/٦، تحت قول "الدر": على ما حققه الكمال.

(٥) يجب للمرأة في الحج أن تسافر مع محرم أو زوج، وهل يلزمها التزوج إن فقدت

المحرم والزوج؟ قولان، وجزم في "اللباب": بأنه لا يجب عليها التزوج، ووجهه أنه

لا يحصل غرضها بالتزوج؛ لأن الزوج له أن يمتنع من الخروج معها بعد أن يملكها،

ولا تقدر على الخلاص منه، وربما لا يوافقها فتتضرر منه.

(٦) "رد المختار"، كتاب الحج، ٤٨٦/٦، تحت قول "الدر": قولان.

[٢١١٤] قوله: وربما لا يُوافقها^(١): أقول: تزوّج بشرط أنّها إذا وصلت إلى بيتها تكون بائناً بطلاق، أو تزوّج رأساً بشرط أنّها تملك طليقة بائنة تطلق بها نفسها متى شاءت، فإن لم يخرج معها أو لم يوافقها تخلص نفسها منه.

[٢١١٥] قوله: وربما لا يُوافقها فتتضرّر منه بخلاف المحرم، فإنّه إن وافقها أنفقت عليه، وإن امتنع أمسكت نفقتها وتركته الحجّ اهـ، فافهم^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: نعم! المخلص من هذه كلّها ما ذكرت^(٣) من أن تزوّج بشرط أن تملك طليقة بائنة تطلق بها نفسها متى شاءت، فإن لم يخرج معها أو لم يوافقها أو لم ترده تخلص نفسها ولا حرج عليها، والله تعالى أعلم^(٤).

مطلب في فروض الحجّ وواجباته

[٢١١٦] قوله: ^(٥) أنّه لو أحرم ثم ارتدّ -والعياذ بالله تعالى- بطل إحرامه،

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، مطلب في قولهم: يقدّم... إلخ، ٤٨٦/٦، تحت قول "الدر": قولان.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨٧.

(٣) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الحجّ، شرائط الحجّ، ٧٠١/١٠ - ٧٠٢.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الحجّ، شرائط الحجّ، ٧٠٣/١٠.

(٥) من فروض الحجّ: الإحرام وهو شرط ابتداء، وله حكم الركن انتهاءً، حتّى لم يحز لفائت الحجّ استدামته ليقضي به من قابل. ويتفرّع على شبهه بالركن: أنّه لو أحرم ثم ارتدّ -والعياذ بالله تعالى- بطل إحرامه، وإلاّ فالردة لا تُبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة اهـ "شرح اللباب". وكذا ما قدّمناه من اشتراط النية فيه، والشرط المحض لا يحتاج إلى نية، وكذا ما مرّ من عدم سقوط الفرض عن صبيّ أو عبد =

والأ فالردة لا تبطل الشرط الحقيقي^(١):

أقول: النية شرط الصلاة، والردة تبطلها؛ لأن الكافر ليس من أهل النية، ومن شرط الشرط استدامتها، حتى لو نوى الصلاة ثم ارتد -والعياذ بالله تعالى- ثم أسلم معاً، وصلى بالنية السابقة لم تجز صلاته، ومعنى صلاته بالنية السابقة أن يذهل عند الشروع، فلأما يحكم في المؤمن بالجواز إذا لم يتخلل مناف، أو على ما في "القنية" للمهموم بحكم الاستصحاب ولا مسوغ لذلك فيمن ارتد والعياذ بالله تعالى، أما إن صلى شاعراً فقد تجددت النية، والإحرام أيضاً لما لم يكن إلا نية مقرونة بذكر أو تقليد وجب أن يبطل بما تبطل به النية.

[٢١١٧] قوله: وكذا ما قدمناه من اشتراط النية^(٢):

أقول: النية هي الإحرام مقارنة لذكر أو تقليد، فالاختياج إلى النية؛ لأنه لا حقيقة له سواها، وبهذا المعنى تحتاج نية الصلاة أيضاً إلى قصد القلب كما لا يخفى.

[٢١١٨] قوله: ما قدمناه من اشتراط النية فيه، والشرط المحض لا يحتاج إلى نية، وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن صبي... إلخ^(٣): أي: ولو كان شرطاً سقط، فمن ستر العورة صبيّاً يجوز له الصلاة بهذا الثوب إذا بلغ.

= أحرم فبلغ أو عتق ما لم يجدده الصبي، الدر، و"رد المختار" بتلخيص.

(١) "رد المختار"، كتاب الحج، مطلب في فروض الحج وواجباته، ٤٩٤/٦، تحت قول "الدر": حتى لم يحجز... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "رد المختار"، كتاب الحج، مطلب في فروض الحج وواجباته، ٤٩٤/٦، تحت قول "الدر": حتى لم يحجز... إلخ.

أقول: ليس شرط حجة الإسلام مطلق النية بل نية الفرض، ولم يتحقق من العبد والصبي، فلم يوجد الشرط نفسه، فافهم، فاستبان أن اقتصار الشارح على ما ذكر ما أحسنه!

[٢١١٩] قوله: تقدّم في الاعتكاف أن الليالي تبع للأيام في المناسك^(٢):

لكن ينتهي وقت الحلّ بغروب شمس الثاني عشر كما سيأتي^(٣).

مطلب: أحكام العمرة

[٢١٢٠] قوله: ^(٤) ولا طواف قدوم^(٥):

أقول: ولا صدقة في طوافها محدثاً، بل دم بخلاف الحجّ ففي طوافه الواجب والسنة محدثاً صدقة كما يأتي ص ٣٣٥^(٦).

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، مطلب في فروض الحجّ وواجباته، ٤٩٤/٦، تحت قول "الدرّ": حتّى لم يَجْز... إلخ.

(٢) المرجع السابق، ٥٠٤/٦، تحت قول "الدرّ": في يوم.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، مطلب طواف الزيارة، ١٣٥/٧، تحت قول "الدرّ": ولياليها منها.

(٤) يفعل في العمرة كفعل الحاجّ وهي لا تخالفه إلّا في أمور، منها: أنّها ليست بفرض، وأنّها لا وقت لها معيّن، ولا تقوت، وليس فيها وقوف بـ "عرفة" ولا "مزدلفة"،

ولا رمي فيها ولا جمع - أي: بين صلاتين - ولا خطبة، ولا طواف قدوم ولا صدّر.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، مطلب: أحكام العمرة، ٥١٣/٦، تحت قول "الدرّ": ويفعل فيها كفعل الحاجّ.

(٦) انظر "الدرّ"، كتاب الحجّ، باب الجنایات، ٢٣٨/٧.

[٢١٢١] قوله: ^(١) وذلك دون خمسة أميال ^(٢):

أقول: وهو بالأميال الرائجة في بلادنا خمسة أميال وثلاثة أخماس ميل

مع زيادة: $\frac{1}{176}$.

[٢١٢٢] قوله: ^(٣) أي: "الدر": وهو كذب ^(٤): نصّ عليه في "شرح الباب" ^(٥).

[٢١٢٣] قوله: ^(٦) وبعضهم يجعله بالغين ^(٧):

أقول: لا يسمع الآن إلا بالغين، وبها ذكر في "القاموس" ^(٨)، ولم يعرج

على رابض أصلاً، ومن الخطأ ما ضبط في "جامع الرموز" ^(٩) بالهمزة مكان الباء.

(١) في بيان موضع ذي الخليفة من المدينة المنورة بعد ما نقل عن السيّد نور الدّين علي

السّمْنهودي: مقدار فصله من عتبة باب المسجد النبويّ بالذراعات. قلت: وذلك دون

خمسة أميال، فإنّ الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، ٥١٨/٦، تحت قول "الدر": على ستّة أميال من المدينة.

(٣) ذو الخليفة: تسمّيها العوامّ أيارَ عليّ رضي الله عنه، يزعمون أنّه قاتل الجنّ في بعضها،

وهو كذب، "درّ مختار".

(٤) "الدر"، كتاب الحجّ، ٥١٩/٦.

(٥) المسلك المتقسط، باب المواقيت، فصل في مواقيت الصنف الأوّل، ص ٧٩.

(٦) لخفاء جُحفة ميقات أهل "الشام" اختار الناس الإحرام احتياطاً من المكان المسمّى

برابض، وبعضهم يجعله بالغين؛ لأنّه قبل الجُحفة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك، "بحر".

(٧) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، مطلب: أحكام العمرة، ٥١٩/٦، تحت قول "الدر": وجُحفة.

(٨) "القاموس المحيط"، باب الغين، فصل الراء، ١٤٠/٣.

(٩) "جامع الرموز"، كتاب الحجّ، ٣٩٢/١.

باب الإحرام وصفة المفرد بالحج

[٢١٢٤] قوله: أي: "الدر": (والتيّم له عند العجن) عن الماء (ليس بمشروع)

لأنّه مُلوّث^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أي: في بعض الصّور حيث يصيب الغبار وإلاّ فمن تيّم على مرمر
مغسول جاز ولم يكن تلوّثاً، والله سبحانه وتعالى أعلم^(٢).

[٢١٢٥] قال: أي: "الدر": وشُرط لئيل السنّة أن يُحرّم وهو على طهارته^(٣):

من كلا الحديثين.

[٢١٢٦] قال: أي: "الدر": (وزد) ندباً (فيها) أي: عليها لا في خلالها

(ولا تنقص) منها فإنّه مكروه، أي: تحريماً^(٤):

والصّواب: تنزيهاً.

[٢١٢٧] قال: أي: "الدر": (وبعده) أي: الإحرام بلا مُهلة (يتّقي الرّفث)

أي: الجماع أو ذكره بحضرة النساء (والفسوق) أي: الخروج عن طاعة الله^(٥):

سبحانه وتعالى.

(١) "الدر"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، ٦/٧-٧.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الحجّ، ١٠/٦٦٦.

(٣) "الدر"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، ٧/٨.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩-٢١.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩.

مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم

[٢١٢٨] قوله: ^(١) ويكره إن كان بغير عذر ^(٢): نصّ عليه في "الفتح" ^(٣)،

فقال: (يكره تعصيب رأسه، ولو عصّبه يوماً أو ليلة فعليه صدقة، ولا شيء عليه لو عصّب غيره من بدنه لعلّة أو لغير علّة، لكنّه يكره بلا علّة) اهـ.

أقول: ولم يذكر رحمه الله تعالى وجهه، وليس من لبس المخيط، ولا للتغطية، فإنّه لا يطلب منه تركها في غير الرأس والوجه، فالله أعلم.

[٢١٢٩] قوله: إلّا أن يكون مراده بالسّتر التغطية ^(٤):

أشار إليه في "شرح اللباب" ^(٥) عند عدّ المتن من المباحات تغطية يديه،

قال: (بظاهره يفيد جواز لبس القفّازين، وتقدّم أنّه حرام عند الأربعة، فيحمل على تغطية يديه بمنديل ونحوه) اهـ.

(١) ويتّقي ستر الوجه والرأس، بخلاف بقية البدن، فإنّه لا شيء عليه لو عصّبه، ويكره إن كان بغير عذر، "لباب". وفي "شرحه": وينبغي استثناء الكفّين لمنعه من لبس القفّازين اهـ. قلت: وكذا القدمان مما فوق معقد الشراك لمنعه من لبس الجوربين كما يأتي، إلّا أن يكون مراده بالسّتر التغطية بما لا يكون لبساً، فستر اليدين أو الرجلين بالقفّازين أو الجوربين لبس، فتأمّل، "ردّ المختار".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم، ٣٤/٧، تحت قول "الدر": وبقية البدن.

(٣) "الفتح"، كتاب الحجّ، باب الإحرام، ٣٤٩/٢.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، ٣٤/٧، تحت قول "الدر": وبقية البدن.

(٥) "المسلك المتقسط"، باب الإحرام، فصل في مباحاته، ص ١٢٤.

جد المختار على رد المختار — باب الإحرام وصفة المفرد بالحج — الجزء الثالث

[٢١٣٠] قال: أي: "الدر": (وَعَسَلَ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ بِخُطْمِيٍّ) لَأَنَّهُ طِيبٌ

أَوْ يَقْتُلُ الْهُوَامَ، بِخِلَافِ صَابُونٍ وَدَلُوكٍ وَأَشْنَانٍ اتِّفَاقًا، زَادَ فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١):

ومثله في "اللباب"^(٢)، وأقرّه القارئ^(٣).

[٢١٣١] قوله: ^(٤) أَنْ ضَابِطَهُ لُبْسٌ كُلِّ شَيْءٍ مَعْمُولٍ عَلَى قَدَرٍ^(٥):

أقول: عبارة "الفتح"^(٦) من الجنائيات: (لبس المخيط أن يحصل بواسطة

الخياطة اشتمال على البدن واستمساك، فأَيُّهُمَا انتَفَى انتَفَى لبس المخيط، ولذا

لو أدخل منكبيه في القباء دون يديه في الكمّين لا شيء عليه وكذا إذا لبس الطيلسان

من غير أن يزرّه لعدم الاستمساك بنفسه، فإن زرّ القباء أو الطيلسان يوماً لزمه

دم، لحصول الاستمساك بالزرّ مع الاشتمال بالخياطة، بخلاف ما لو عقد الرداء

(١) "الدر"، كتاب الحج، فصل في الإحرام، ٣٥/٧-٣٦.

(٢) "الباب المناسك"، فصل في الخطمي، ص ٣٢٣.

(٣) "المسلك المتقسط"، فصل في الخطمي، ص ٣٢٣.

(٤) وَيَبْقَى لُبْسٌ قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلٌ أَيْ: كُلٌّ مَعْمُولٌ عَلَى قَدَرِ بَدَنٍ أَوْ بَعْضِهِ، "درّ مختار".

في ردّ المختار: في "البحر" عن "مناسك ابن أمير حاج" الحلبي: أَنْ ضَابِطَهُ لُبْسٌ كُلِّ شَيْءٍ

مَعْمُولٌ عَلَى قَدَرِ الْبَدَنِ أَوْ بَعْضِهِ، بِحَيْثُ يَحِيطُ بِهِ بِخِطَاةٍ أَوْ تَلْزِيقِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ أَوْ غَيْرَهُمَا

وَيَسْتَمْسِكُ عَلَيْهِ بِنَفْسِ لُبْسٍ مِثْلِهِ إِلَّا الْمَكْتَبَ اه. قلت: فخرج ما خيط بعضه ببعض

لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرقعة، فلا بأس بلبسه كما قدّمناه.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب الحج، فصل في الإحرام، مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم،

٣٧/٧، تحت قول "الدر": كُلٌّ مَعْمُولٌ... إلخ.

(٦) "الفتح"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٤٤٣/٢.

جد المتار على رد المختار — باب الإحرام وصفة المفرد بالحج — الجزء الثالث
أو شدّ الإزار بجبل يوماً كره له ذلك للشبه بالمخيط، ولا شيء عليه لانتفاء الاشتمال
بواسطة الخياطة) اهـ.

فأفاد بعدة كلمات في أواخر كلامه أن قوله: (بواسطة الخياطة) إنما
يتعلّق بالاشتمال لا بالاستمساك فالمراد حصول الاستمساك كيف ما كان مع
حصول الاشتمال بالخياطة، هذا ما يفيد ظاهر كلامه، والذي في "البحر"^(١)
عن الحلبي صريح في تعميم الاشتمال حيث قال: (يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه
ببعض أو غيرهما)، وقوله في الاستمساك بنفس لبس مثله لا ينفي الاستمساك
بالزرّ، فإن المراد لبسه المعتاد فيكون حاصل كلامه أن ما يحيط بالبدن أو بعضه
كيف ما كان ويستمسك بنفس لبسه المعتاد، فهو مخيط في هذا الباب وإن لم تكن
هناك خياطة أصلاً.

وتبع "اللباب"^(٢) "الفتح" وقال في "شرحه"^(٣): ("اشتمال على البدن"
أي: بوضعه وصنعه "واستمساك" أي: بنفسه من غير إمساكه) اهـ.
ثمّ اعترضه فقال^(٤): (يرد عليه اللباد المشتمل باللصق، فإنّه ليس فيه خياطة
مع أنّه عدّ من المخيط، اللهمّ إلّا أن يراد بالخياطة انضمام بعض الأجزاء ببعضها
فيصلح لغزاً بأن يقال: ما ثوب يحرم لبسه للمُحرم مع أنّه ليس بمخيط اتفاقاً) اهـ.

(١) "البحر"، كتاب الحجّ، باب الإحرام، ٥٦٨/٢.

(٢) "لباب المناسك"، باب الجنائيات، ص ٣٠٠.

(٣) "المسلك المتقسط"، باب الجنائيات، ص ٣٠٠.

(٤) المرجع السابق.

أقول: وفي اللغز قصور ظاهر، لاشتماله الثوب المطيب وإن لم يشتمل ثوب الحرير، ولا المعصفر والمزعفر الغير الفاتحين؛ لأن الكلام في الرجال، فإن المرأة تلبس المخيط، وهم يحرم عليهم هذه الثياب لا للإحرام والكلام فيه، أما المطيب فإنما حرم للإحرام فيرد على اللغز، فينبغي أن يقال: أي ثوب يحل لبسه للرجل يحرم عليه للإحرام مع أنه غير مخيط ولا مطيب؟ هذا، وفي "التبيين"^(١): (لو ارتدى بالقميص أو اتشح به أو اتزر به أو بال سراويل فلا بأس به ولا يلزمه شيء؛ لأنه لم يلبسه لبس المخيط، وكذا لو أدخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين؛ لأنه لم يلبسه لبس القباء، ولذا يتكلف في حفظه) اهـ.

ومثله في "الهداية"^(٢)، قال في "العناية"^(٣): (وعلى هذا لو زرّه ولم يدخل يديه في الكمين كان لابساً؛ لأنه لا يتكلف إذ ذاك في حفظه) اهـ. وفي "الشلبية"^(٤) عن "الولوالجية": (يتوشح بالثوب، ولا يُخلله بخلال ولا يعقده على عاتقه، أما جواز التوشح؛ لأنه في معنى الارتداء والانتزار، وأما كراهة عقده؛ فلا لأنه إذا عقده لا يحتاج إلى حفظه على نفسه بلا تكلف، فكان في معنى لبس المخيط، ولو فعله لم يلزمه شيء؛ لأنه ليس بمخيط على الحقيقة، فاكفى بالكراهة، ولا بأس بأن يلبس المحرم الطيلسان ولا يزرّه عليه، فإن زرّه يوماً فعليه دم؛ لأنه لما زرّه يوماً

(١) "التبيين"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٣٥٧/٢.

(٢) "الهداية"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ١٥٧/١.

(٣) "العناية"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٤٤٣/٢، (هامش "الفتح").

(٤) "حاشية الشلي"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٣٥٧/٢-٣٥٨، (هامش "التبيين").

جد الممتار على رد المختار — باب الإحرام وصفة المفرد بالحج — الجزء الثالث

صار منتفعاً به انتفاع المحيط) اهـ. قال الشلي^(١): (وقوله: أي: "التبيين": ولهذا يتكلف في حفظه هذا إذا لم يزره، فإن زرّه لا يجوز، قال الإيتاني: بخلاف ما إذا زرّه يوماً كاملاً حيث يجب عليه الدّم لوجود الارتفاق الكامل) اهـ.
أقول: لا حاجة إلى التقييد فإنه إذا زرّه زال التكلف في حفظه.

أقول: والمستفاد من كلامهم رحمهم الله تعالى أن مُمسك الثوب قد يكون بشيء فيه كزرّ وكَمّ وجيب ونيفق تدرج فيه التكة، وهذا يعدّ استمسكاً بنفسه وإن لم يتمحض فيه نفسه، وقد يكون لغيره محضاً كشّدّ جبل وعقد وتعليق بالبدن فهذا لا يعدّ مستمسكاً، ألا ترى! أن العقد موجود في الإزار، والتعليق في التوشع، فإنه كما في "العناية"^(٢): (أن يدخل ثوبه تحت يده اليمنى، ويلقيه على منكبه الأيسر)، بل هو موجود في الارتداء أيضاً كما لا يخفى، بل أمروا المحرم ندباً عند الصّلاة أن يغرز طرقي ردائه في إزاره مخافة الإسبال كما في مباحات الإحرام من "شرح اللباب"^(٣)، ولذا جاز أن يلقي القباء والقميص ونحوهما على نفسه حين الاضطجاع؛ لأنّه إنّما يستمسك ببذنه ولذا لو قام لسقط، وبه ظهر الفرق بين ما إذا زرّ الطيلسان حيث يجب عليه دم إن دام عليه يوماً، وما إذا عقد ثوبه على عاتقه أو شدّ الإزار بجبل يوماً حيث لا شيء عليه غير الكراهة كما تقدّم^(٤) هذا، وقد تبع "البحر"^(٥) في

(١) "حاشية الشلي"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٣٥٧/٢-٣٥٨، (هامش "التبيين").

(٢) "العناية"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٤٤٣/٢، (هامش "الفتح").

(٣) "المسلك المتقسط"، باب الإحرام، فصل في مباحاته، ص ١٢٣.

(٤) انظر هذه المقولة.

(٥) "البحر"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ١١/٣.

الجنايات "الفتح" فقال: (حقيقة لبس المخيط أن يحصل بواسطة الخياطة اشتغال على البدن واستمساك، فلو ارتدى بالقميص أو اتشح أو اتزر بالسراويل فلا بأس به؛ لأنه لم يلبسه لبس المخيط لعدم الاشتغال، وكذا لو أدخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين ولم يزره لعدم الاشتغال، أما إذا أدخل يديه أو زرّه فهو لبس المخيط لوجودهما بخلاف الرداء، فإنه إذا اتزر به لا ينبغي أن يعقده بحبل أو غيره ومع هذا لو فعل لا شيء عليه؛ لأنه لم يلبسه لبس المخيط لعدم الاشتغال) اهـ.

أقول: صوابه في المواضع الثلاثة: لعدم الاستمساك كما علل به في "الفتح" ^(١) المأخوذ منه ما هنا، ثم المولى سبحانه وتعالى ألهمني الجواب عنه أن ليس المراد بالاشتغال مجرد تلبسه بالبدن، فإنه حاصل بكل لبس لكل شيء ولا توقف له على الخياطة بل المقصود أن يحصل فيه بالخياطة وضع وهيئة ومعنى يشتمل به على البدن ويبقى محتوياً عليه وهذا هو معنى الاستمساك بنفسه فلا استمساك وقع تفسيراً للاشتغال، نعم! الإحاطة في كلام الحلبي مطلق من أن يكون لصنع فيه أو لغيره حيث قال: (يحيط به بخياطة أو تلزيق أو غيرهما)، فالاستمساك في كلامه قيد آخر، لا بد منه بل لم تكن حاجة إلى ذكر الإحاطة المطلقة، لما علمت أنها قضية مطلق اللبس، وإلى ما ذكرنا يشير قول القارئ ^(٢) في تفسير الاشتغال: (أي: بوضعه وصنعه) فزال الإشكال، والله الحمد.

(١) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٥٠/٢.

(٢) "المسلك المتقسط"، باب الجنايات، ص ٣٠٠.

نعم! يعكر عليه قول "الفتح"^(١): (أيهما انتفى انتفى)، وكذا قوله^(٢):
(الحصول الاستمساك مع الاشتمال بالخيطة)، وغاية ما يقال: إن المراد بالاشتمال
بالخيطة أن يوضع في صنعته ما يصلح به للاستمساك على البدن بنفسه
وبالاستمساك حصوله بالفعل، لكن على هذا أيضاً لا يكون الاشتمال إلا أعم
مطلقاً وظاهر الكلام العموم من وجه، إلا أن يقال: المراد بالاشتمال ما ذكر،
وبالاستمساك حصوله بالفعل سواء كان بصنع فيه أو من غيره، وحينئذ يتم الكلام،
فإذا لم يدخل يده في كمّ القباء لم يحصل الاستمساك مع وجود الاشتمال، وإذا
اشتد الإزار بحبل حصل الاستمساك مع عدم الاشتمال، ويكون الاشتمال في
تعليلات "البحر"^(٣) بمعنى الاشتمال بالفعل، والله تعالى أعلم.

ثم الذي ينقدح في الذهن بمطالعة كلماتهم أن المحذور هو الارتفاق بكونه
مشتماً على البدن كله أو بعضه بمعنى فيه أي: مستمسكاً بنفسه فما وجد فيه
فهو مخ على معنى وإن لم يكن مخيطة صورة كالطيلسان المزور، أما قول الولوالجي^(٤)
في عقد الثوب: (إنه استغنى عن حفظه، فكان في معنى المخيط)، فمعناه أنه لعقده
صار مستمسكاً لمعنى من غيره، فأشبه المستمسك لمعنى في نفسه فكره ولم يلزم
الجزاء؛ لأنه ليس بمخيطة حقيقة أي: ليس ممّا يستمسك بنفسه، وقول "الفتح"^(٥)

(١) "الفتح"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٤٤٣/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "البحر"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ١١/٣.

(٤) "الولوالجية"، كتاب الحج، الفصل الثاني فيما يلزم المحرم... إلخ، ٢٧٤/١، ملخصاً.

(٥) "الفتح"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٤٤٣/٢.

جد المختار على رد المختار — باب الإحرام وصفة المفرد بالحج — الجزء الثالث

فيه: (كره للشبه بالمخيط) أوضح من قول الولوالجي: (كان في معنى المخيط) لإيهامه كونه في حكمه، أما قول "الفتح"^(١): (ولا شيء عليه لانتفاء الاشتمال بواسطة الخياطة) أي: لانتفاء الاستمسك بنفسه، فإن المشتمل بواسطة الخياطة يكون كذلك. ١٢ [٢١٣٢] قوله: ضابطه لبس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعضه، بحيث يحيط به بخياطة^(٢): كالجبة والقلنسوة.

[٢١٣٣] قوله: بحيث يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه ببعض^(٣): كاللحاف.

[٢١٣٤] قوله: بحيث يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه ببعض أو غيرهما^(٤): كالقباء ونحوه بشد الإزار.

[٢١٣٥] قوله: بحيث يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه ببعض أو غيرهما ويستمسك عليه بنفس لبس مثله إلا المكعب^(٥): فإنه جائز مع دخوله تحت الضابط المذكور، وهذا إذا لم يستر العقب، أي: ما حاذى منه مَعْقِد الشراك من وسط الرجل على ما يأتي ص ٢٦٦^(٦).

(١) "الفتح"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٤٤٣/٢.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، فصل في الإحرام، مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم، ٣٧/٧، تحت قول "الدر": كل معمول... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر المقولة [٢١٣٨] قوله: والظاهر أنه لا يجوز ستره.

جد المتار على رد المختار — باب الإحرام وصفة المفرد بالحج ————— الجزء الثالث

[٢١٣٦] قوله: ويستمسك عليه بنفس لبس مثله إلا المكعب اهـ. قلت:

فخرج ما خيط بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن^(١):

أي: لا تكون الخياطة للإحاطة، ولا الإحاطة بالخياطة، تأمل.

[٢١٣٧] قوله: والحاصل: أن الممنوع عنه لبسُ المخيط اللبس المعتاد، ولعلَّ

وجه كراهة إلقاء نحو القباء والعباء على الكتفين أنه كثيراً ما يُلبس كذلك^(٢):

أقول: لو نظر إلى هذا لزم الجزاء لا مجرد الكراهة.

[٢١٣٨] قوله: ^(٣)والظاهر أنه لا يجوز ستره^(٤):

فـ: لا يجوز للرجل ستر العقب.

أقول: بل الظاهر خلافه على ما اقتضاه ثنيا الحديث^(٥): ((فليقطعهما

حتى يكونا أسفل من الكعبين)) وقد فسّرا هاهنا بمَعْقِد الشراك في وسط الرجل،

وهو مفصل الساق والقدم، فإذا بقي مكشوفاً من كلّ جانب جاز ستر ما وقع

تحت من الصدر والعقب والأطراف جميعاً، فيما ظهر لي، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم،

٣٧/٧-٣٨، تحت قول "الدرّ": كلّ معمول... إلخ.

(٢) المرجع السابق، ٣٩/٧، تحت قول "الدرّ": ولو لم يدخل... إلخ.

(٣) والظاهر: أنه لا يجوز ستره أي: ستر العقب.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم،

٤١/٧، تحت قول "الدرّ": فيجوز... إلخ.

(٥) "صحيح البخاري"، كتاب الحجّ، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، ر: ١٥٤٢،

٥١٩/١.

جد المختار على رد المختار — باب الإحرام وصفة المفرد بالحج — الجزء الثالث

تُمر رأيت في "اللباب" ^(١) التصريح بجواز لبس المكعب، قال الشارح ^(٢):
(وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الإحرام) اهـ. ولا شك أنه يستر العقب،
فالصواب ما استظهرته، والله الحمد.

مطلب في طواف القدوم

[٢١٣٩] قوله: ^(٣) نصف ذراع وربع وثمن ^(٤): ٧ گره.

[٢١٤٠] قوله: نصف ذراع ^(٥): ٦ گره.

مطلب في إجابة الدعاء

[٢١٤١] قوله: ^(٦) فيه أن هذا هو تحت الميزاب ^(٧):

(١) "لباب المناسك"، باب الإحرام، فصل في مباحاته، صـ ١٢٣.

(٢) "المسلك المتقسط"، باب الإحرام، فصل في مباحاته، صـ ١٢٣.

(٣) في "رد المختار": حرّر بعض العلماء الأعلام أن الحجر الذي في المقام ارتفاعه من الأرض
نصف ذراع وربع وثمن، وأعلاه مربع من كل جانب نصف ذراع وربع، وعمق غوص
القدمين سبعة قراريط ونصف.

(٤) "رد المختار"، كتاب الحج، فصل في الإحرام، مطلب في طواف القدوم، ٧١/٧، تحت
قول "الدر": حجارة... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

(٦) نظم صاحب "النهر" خمسة عشر موضعاً يستجاب فيها الدعاء، وذكر فيها الميزاب، ثم قال
الشارح: زاد في "اللباب": وعند رؤية "الكعبة"، وعند السُدرة، والركن اليماني، وفي الحجر،
فقال الشامي: فيه أن هذا هو تحت الميزاب كما في "الشرنبلالية" عن "الفتح". (يريد أن ذكر
الحجر بعد الميزاب تكرر. ١٢ محمد أحمد).

(٧) "رد المختار"، كتاب الحج، فصل في الإحرام، ٩٩/٧، تحت قول "الدر": وفي الحجر.

أقول: بل هذا أعمّ منه كما لا يخفى، ولا غرو في عدّه بعده.

[٢١٤٢] قال: ^(١) أي: "الدرّ": قيل: والطيب والصيّد ^(٢):

ضعفه وإن مشى عليه قاضي خان في "شرح الجامع الصغير" كما يأتي ^(٣)
حاشية؛ لأنّ صاحب "الهداية" ^(٤) إنّما نسبته إلى مالك، وقال: (لنا قوله صَلَّى الله
تعالى عليه وسلّم فيه: ((حلّ له كلّ شيءٍ إلّا النّساء)) *، وهو مقدّم على القياس) اهـ.

مطلب: طواف الزيارة

[٢١٤٣] قوله: ^(٥) ولم أره صريحاً وإن علم من إطلاقهم ^(٦):

(١) بعد الرمي والخلق (حلّ له كلّ شيءٍ إلّا النّساء) قيل: والطيب والصيّد، "درّ مختار".

(٢) "الدرّ"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، ١٣٠/٧.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، مطلب في رمي جمرة العقبة، ١٣٠/٧،
تحت قول "الدرّ": والطيب والصيّد.

(٤) "الهداية"، كتاب الحجّ، باب الإحرام، ١٤٥/١.

♣ "سنن أبي داود"، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، ر: ١٩٧٨، ٢٩٣/٢.

(٥) في "ردّ المختار": قال الخير الرمليّ: ولو لم يفعلهما في طواف القدوم وطواف الزيارة
فعلهما في طواف الصّدْر؛ لأنّ السّعي غير مؤقت كما سيصرّح به في الجنايات، وصرّحوا
بأنّ الرّمْل بعد كلّ طواف يعقبه سعي، فبه يُعلم أنّه يأتي بهما في الصّدْر لو لم يُقدّمهما،
ولم أره صريحاً وإن علم من إطلاقهم.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، مطلب: طواف الزيارة، ١٣٢/٧، تحت
قول "الدرّ": وإلّا فعلهما.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: لا كلام في جوازه وقد صرحوا أن لا توقيت وإنما الكلام في أنه يؤمر بإيقاع السعي بعد طواف الصدر ولو ندباً ولعل الوجه فيه أن يقع سعيه متصلاً بالطواف كما هو المستحب، لكن يعارضه مستحب آخر وهو أن لا يكون بين طوافه للصدر ونفره من "مكة" حائل كما نصوا عليه وقد أوجب ذلك الإمام الشافعي ويوافقه رواية عن أبي يوسف والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى فتأكد الاستحباب خروجاً عن الخلاف، فافهم، والله سبحانه وتعالى أعلم. ١٢ منه^(١).

مطلب في مضاعفة الصلاة بـ "مكة"

[٢١٤٤] قوله: ^(٢) والاضطباع سنة الرمل^(٣):

أقول: فيه أن الاضطباع سنة في الأشواط كلها كما صرح به في "شرح اللباب"^(٤)، بخلاف الرمل، ولو كان سنته لانتهى بانتهائه، إلا أن يقال: إن المعنى أنه لا يسن إلا في طواف سن فيه الرمل.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الحج، باب الجنايات في الحج، الرسالة: الطرة الرضوية على النيرة الوضعية، ٧٩٣/١٠.

(٢) في الشرح: لا ترمل ولا تضطبع أي: المرأة. في "رد المختار": (قوله: ولا ترمل) لأن أصل مشروعيته لإظهار الجلد وهو للرجال، ولأنه يخل بالستر، وكذا السعي، أي: الهرولة بين الميئين في المسعى، والاضطباع سنة الرمل.

(٣) "رد المختار"، كتاب الحج، فصل في الإحرام، مطلب في مضاعفة الصلاة بـ "مكة"، ١٦٥/٧، تحت قول "الدر": ولا ترمل... إلخ.

(٤) "المسلك المتقسط"، فصل في صفة الشروع في الطواف، ص ١٢٩.

باب القرآن

[٢١٤٥] قوله: ^(١) هو أفضل أي: من التمتع، وكذا من الإفراد ^(٢):

أقول وبالله التوفيق: المحرم إمّا يأتي في عامٍ واحدٍ بنسكٍ واحدٍ أو بنسكين، على الأوّل منفرد بالحجّ إن حجّ وبالعمره إن اعتمر، على الثاني إمّا أن يحرم بهما معاً أو بكلّ على حدة، على الأوّل قارن مطلقاً على ما في "المحيط" ^(٣)، واستظهره القارئ في "شرح اللباب" ^(٤)، وبشرط أن يقع أكثر طواف العمره في أشهر الحجّ على ما في "اللباب" ^(٥)، وقال المحقق على الإطلاق ^(٦): (إنّه الحق)، وعلى الثاني إمّا أن يقدّم إحرام العمره أو الحجّ، في الوجه الأوّل إن أحرم بالحجّ قبل أن يطوف للعمره أربعة أشواط، فقارن مطلقاً أو..... ^(٧) المذكور على الاختلاف وإن بعده سواء كان..... التام من العمره كما هو المطلوب أو قبل ذلك، فإن وقعت الأربعة الأشواط قبل أشهر الحجّ فمفرد فيهما أو فيها، لكن..... بالوطن بعد التحلّل من العمره قبل أن يحرم بالحجّ فكذلك،

(١) في "ردّ المختار": هو أفضل أي: من التمتع وكذا من الإفراد بالأولى، وهذا عند الطرفين، وعند الثاني هو والتمتع سواء، "قهستاني".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب القرآن، ١٦٨/٧، تحت قول "الدرّ": هو أفضل.

(٣) "المحيط البرهاني"، كتاب المناسك، الفصل التاسع في القارن، ٦٧/٣.

(٤) "المسلك المتقسط"، باب القرآن، ص ٢٥٦.

(٥) "لباب المناسك"، باب القرآن، ص ٢٥٦.

(٦) "الفتح"، كتاب الحجّ، باب القرآن، ٤٣٣/٢.

(٧) كان في الأصل هنا وما بعدها بياضٌ، وهذه النقطة لإيضاحه.

ولاً أي: إن وقعت في الأشهر.....

..... له أن يحرم قبل أن يشرع في الحج وإن أحرم بعد ما شرع ولو شوطاً....
..... القدوم فقد أساء ويستحب له رفض العمرة رفض قضى، وعليه دم
الرفض وعلى الثاني..... للقران، وإنما هو مفرد ثم إن كان إحرام العمرة
بعد ما فرغ من أفعال الحج كلها، ومضت أيام التشريق فلا لوم عليه، وقد أتى
بالنسكين على الوجه المسنون وإن قبل ذلك أثم، ويجب عليه رفض العمرة ودم
الجبر، أتقن هذا التحقيق اللطيف، فلعلك لا تجده بهذا النهج الشريف، من غير
العبد الفقير الضعيف.

وظهر بهذا أن التمتع أن يحرم بالعمرة ويأتي بأكثر طوافها قبل أشهر
الحج ثم يحرم بالحج من دون إمام صحيح بالوطن فيحج من عامه، والقران عند
صاحب "المحيط"^(١): أن يأتي بالنسكين في عام واحد مقدماً للعمرة على الوقوف،
سواء أحرم بهما معاً أو بالعمرة أولاً، أو بالحج أولاً، وسواء طاف أكثرها في الأشهر
أو قبل الأشهر، وعند المحقق: أن يأتي بهما في عام واحد آتياً بأكثر طواف العمرة
في أشهر الحج قبل الوقوف وما سوى ذلك إفراد على المذهبين، والله تعالى أعلم.

(١) "المحيط البرهاني"، كتاب المناسك، الفصل التاسع في القارن، ٦٧/٣، ملخصاً.

[٢١٤٦] قوله: ^(١) (أو بعده) أي: بعدما شرع فيه -ولو قليلاً- أو بعد إتمامه، سواء كان الإدخال قبل الحلق أو بعده ^(٢):

أقول: هاهنا مسألتان: الأولى: كونه قارناً بهذا الإدخال.

والثانية: وجوب رفض العمرة والدم، والمسألة الثانية هي محل الإطلاق الذي ذكر ^(٣) بقوله: (سواء كان الإدخال قبل الحج أو بعده... إلخ). أمّا الأولى فمقيّد بأن يكون أكثر طوافه للعمرة قبل الوقوف حتّى لو كان بعده لم يكن قارناً كما نصّ عليه في "اللباب" و"شرحه" صـ ١٤٢ ^(٤)، وكلام الشارح إنّما هو فيما يكون به قارناً فما كان ينبغي تفسيره بهذا الإطلاق، فافهم، والله تعالى أعلم.

(١) في المتن والشرح: (والقرآن) لغة: الجمع بين شيئين وشرعاً: (أن يهلّ بحجّة وعمرة معاً) حقيقة أو حكماً، بأن يُحرّم بالعمرة أوّلاً ثمّ بالحجّ قبل أن يطوف لها أربعة أشواط، أو عكسه بأن يُدخِل إحرام العمرة على الحجّ قبل أن يطوف للقدوم وإن أساء، أو بعده وإن لزمه دم. في "ردّ المختار": (قوله: أو بعده) أي: بعدما شرع فيه -ولو قليلاً- أو بعد إتمامه، سواء كان الإدخال قبل الحلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطّواف؛ لأنّه بقي عليه بعض واجبات الحجّ، فيكون جامعاً بينهما فعلاً، والأصحّ وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء، وإن لم يرفض قدم جبر لجمعه بينهما كما في "شرح اللباب".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب القرآن، ١٧٥/٧، تحت قول "الدر": أو بعده.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب القرآن، ١٧٥/٧، تحت قول "الدر": لكن فيه قبل الحلق مكان قبل الحجّ.

(٤) "المسلك المتقسط"، باب القرآن، فصل في شرائط صحة القرآن، صـ ٢٥٧.

باب الجنائيات

[٢١٤٧] قوله: ^(١) أو فيهما للتخيير ^(٢): فيتخيّر في الثلاثة.

[٢١٤٨] قوله: ^(٣) إمّا بعدم وجوب شيء أصلاً ^(٤):

كما قلتم في المأكول.

[٢١٤٩] قوله: أو بوجوب الصدقة فيهما ^(٥): كما قلتم في المشروب.

-
- (١) في "الدر": الجنائية هنا ما تكون حرمة بسبب الإحرام أو الحرّم، وقد يجب بها دمان أو دم أو صوم أو صدقة. في "رد المختار": (قوله: أو صوم أو صدقة) أو فيهما للتخيير. قوله في "جد الممتار": فيتخيّر في الثلاثة أي: الدم والصوم والصدقة. ١٢
- (٢) "رد المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢١١/٧، تحت قول "الدر": أو صوم أو صدقة.
- (٣) في الشرح: لو جعله أي: الطيب في طعام قد طبخ فلا شيء فيه، وإن لم يطبخ وكان مغلوباً كره أكله كشم طيب وتفتح. في "رد المختار": اعلم أنّ خلط الطيب بغيره على وجوه؛ لأنّه إمّا أن يخلط بطعام مطبوخ أو لا، ففي الأوّل لا حكم للطيب سواء كان غالباً أم مغلوباً، وفي الثاني الحكم للغلبة، إن غلب الطيب وجب الدم وإن لم تظهر رائحته كما في "الفتح"، وإلا فلا شيء عليه، غير أنّه إذا وجدت معه الرائحة كره، وإن خلط بمشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا، غير أنّه في غلبة الطيب يجب الدم، وفي غلبة الغير تجب الصدقة، إلّا أن يشرب مراراً فيجب الدم، وبحث في "البحر": أنّه ينبغي التسوية بين المأكول والمشروب المخلوط كلّ منهما بطيب مغلوب إمّا بعدم وجوب شيء أصلاً أو بوجوب الصدقة فيهما، وتماه فيه.
- (٤) "رد المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٢٣/٧، تحت قول "الدر": ولو جعله.
- (٥) المرجع السابق.

[٢١٥٠] قوله: ^(١) فلا شيء عليه ^(٢):

لأنه لم يأكل الطيب أصلاً بل المطيب.

أقول: ولعله يستفاد منه حكم "خميرة التبن" الملقى فيها سنبل الطيب والمسك ونحوهما، فإن الخميرة لا تؤكل ولا تشرب، لا هي ولا جزء منها، بل تؤثر فيها النار فتحيلها دخاناً، فتتقلب حقيقتها، وقلب العين مغير للحكم فهو لم يأكل طيباً ولم يشربه، وإنما شرب دخاناً مطيباً، فينبغي أن لا شيء عليه غير الكراهة إن وجدت الرائحة.

ثم الكراهة حيث أطلقت للتحريم فيلزم التائيم فيما يظهر، بل لعل الأظهر أن هذا لعمل النار يلتحق بالمطبوخ، وقد علم من "الشرح" أن لا شيء فيه ولا كراهة، حيث قابله ^(٣) بقوله: (وإن لم يطبخ وكان مغلوباً كره أكله)، وقول الحلبي في المبخر بالعود مبني على اعتبار وجدان الرائحة، وسيذكر المحشي ^(٤): أن العبرة

(١) في "رد المحتار": فإن أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه، غير أنه إن وجدت الرائحة منه كره، بخلاف الحلوى المضاف إلى أجزائها المأورد والمسك، فإن في أكل الكثير دماً، والقليل صدقة اه "نهر". قلت: لكن قول "الفتح" المار في غير المطبوخ: وإن لم تظهر رائحته يفيد اعتبار الغلبة بالأجزاء لا بالرائحة، وقد صرح به في "شرح الباب". ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى الغير المطبوخة، وإلا فالمطبوخ لا تفصيل فيه كما علمت، تأمل.

(٢) "رد المحتار"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٢٣/٧، تحت قول "الدر": ولو جعله.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٢٢/٧-٢٢٤.

(٤) انظر "رد المحتار"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٢٣/٧، تحت قول "الدر": ولو جعله.

للأجزاء لا للرائحة، وفرق آخر بين المبتخر بعود والخميرة، فإنّ بخار العود طيب بنفسه، والطيب الممزوج في الخميرة عمل فيه النار، فينبغي أن لا حكم فيها للطيب أصلاً، فليحرّر، والله تعالى أعلم.

[٢١٥١] قوله: بخلاف الحلوى المضاف إلى أجزائها الماورد والمسك، فإنّ في أكل الكثير دماً، والقليل صدقة اه "نهر". قلت: لكنّ قول "الفتح" المارّ في غير المطبوع: وإن^(١): (إن) وصليّة.

[٢١٥٢] قوله: قول "الفتح" المارّ في غير المطبوع: وإن لم تظهر رائحته يفيد اعتبار الغلبة بالأجزاء لا بالرائحة، وقد صرّح به في "شرح اللباب". ثمّ الظاهر أنّه أراد بالحلوى^(٢): في قوله: (الحلوى المضاف إلى أجزائها... إلخ).

[٢١٥٣] قوله: أراد بالحلوى الغير المطبوخة^(٣):

أي: ما لم يطبخ الماورد، والمسك معه، بل أضيف إليها بعد طبخها.

[٢١٥٤] قال: ^(٤) أي: "الدرّ": (أو ستر رأسه)^(٥): أو وجهه.

[٢١٥٥] قال: أي: "الدرّ": وفي الأقلّ صدقة^(٦):

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٢٣/٧، تحت قول "الدرّ": ولو جعله.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) قال في بيان جنابة يجب بها الدّم: (أو ستر رأسه) بمعتاد، (يوماً كاملاً) أو ليلة كاملة، وفي الأقلّ صدقة (والزائد) على اليوم (كالיום).

(٥) "الدرّ"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٢٤/٧.

(٦) المرجع السابق، ص—٢٢٥.

أي: إذا ستر كل رأسه أو وجهه، أو ربع أحدهما أقل من يوم أو ليلة، ففيه نصف صاع.

قلت: وكذا إذا ستر أقل من ربع رأسه أو وجهه يوماً كاملاً أو ليلةً كاملةً ففيه أيضاً نصف صاع كما تقدّم حاشيةً عن "اللباب" صـ ٢٦٢^(١)، بقي ما إذا ستر أقل من الربع في أقل من يوم أو ليلة ولا شك في منعه وكراهته تحريماً كما مرّ بعضه صـ ٢٦٤^(٢)، لكن هل فيه صدقة؟ يحرّر، فليس عندي الآن إلاّ هذا الكتاب، والله تعالى أعلم. ١٢

ثمّ رأيت في "شرح اللباب" ذكر في محرّمات الإحرام صـ ٥٠^(٣): ("تغطية الرأس" أي: كلّهُ أو بعضه في حقّ الرجل "والوجه" للرجل والمرأة) اهـ. وقال في آخر الباب^(٤): ("غالب هذه المحظورات يجب الجزاء بمباشرتها" أي: ما عدا الفسوق والجدال) اهـ. فظاهر إطلاقه هنا وجوب الجزاء بتغطية بعض الرأس أو الوجه ولو ساعة ونقل مثله عن "منح الغفار" أنّه عدّه مطلقاً من المحرّمات، لكن "اللباب"^(٥) عقد بعده فصلاً في المكروهات فقال: (أمّا التي لا جزاء فيها سوى الكراهة فهي هذه)، وعدّها منها تغطية أنفه أو ذقنه أو عارضه بثوب وكبّ وجهه على وسادة،

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، فصل في الإحرام، ٣٢/٧، تحت قول "الدرّ": كلّهُ أو بعضه.

(٢) انظر المقولة [٢١٣١] قوله: أنّ ضابطه لبس كلّ شيءٍ معمول على قدر.

(٣) "المسلك المتقسط"، باب الإحرام، فصل في محرّمات الإحرام، صـ ١١٨.

(٤) المرجع السابق، صـ ١٢٠.

(٥) "الباب المناسك"، باب الإحرام، فصل في محرّمات الإحرام، صـ ١٢٠.

قال الشَّارح^(١): (فإنه بمنزلة تغطية وجهه فيكره)، قال الماتن^(٢): (بخلاف خديه)، قال الشَّارح^(٣): (أي: وضعهما وكذا وضع رأسه عليها، فإنه وإن كان يلزم منه تغطية بعض وجهه أو رأسه إلا أنه رفع تكليفه لدفع الحرج... إلخ)، فهذا نص صريح، وأطلقه هاهنا فشمّل ما إذا غطّى أنفه أو ذقنه أو عارضه بثوب يوماً كاملاً أو ليلة كاملة، وليس مراداً قطعاً بدليل قوله^(٤) في الجنائيات في فصل تغطية الرأس والوجه: ("لو عصّب من رأسه أو وجهه أقلّ من الربع" أي: يوماً أو ليلة "فعليه صدقة" أي: اتفاقاً) اهـ.

فالذي تحرّر بما تقرّر أنّ الكمال في المستور أعني: الرأس والوجه بالربع وفي المستور فيه أعني: اليوم أو الليلة باستيعاب المقدار فإذا وجد الكمال فيهما قدم أو في أحدهما فصدقة أو لا في شيءٍ منهما فلا شيء إلا الكراهة، وهي على ما استظهر ط^(٥) تحريمية، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢١٥٦] قوله: ^(٦) "إلا الكفّين والقدمين"^(٧):

- (١) "المسلك المتقسط"، باب الإحرام، فصل في مكروهاته، ص ١٢٢.
- (٢) "لباب المناسك"، باب الإحرام، فصل في مكروهاته، ص ١٢٢.
- (٣) "المسلك المتقسط"، باب الإحرام، فصل في مكروهاته، ص ١٢٢.
- (٤) "المسلك المتقسط"، باب الجنائيات، فصل في تغطية الرأس والوجه، ص ٣٠٨.
- (٥) "ط"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٥٢١/١.
- (٦) في "ردّ المختار": (قوله: ولا بأس بتغطية أذنيه وقفاه) وكذا بقيّة البدن إلا الكفّين والقدمين للمنع من لبس القفّازين والجوربين.
- (٧) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٢٩/٧، تحت قول "الدر": ولا بأس بتغطية... إلخ.

على وجه اللبس، ولا بأس بسترهما بنحو رداء.

[٢١٥٧] قوله: ^(١) بخلاف ما إذا تناثر شعره ^(٢): بدون حكه ومسه.

[٢١٥٨] قال: أي: "الدر": (طاف للقدوم) لوجوبه بالشروع (أو للصدر

جنباً) أو حائضاً (أو للفرض محدثاً) ولو جنباً فبدنة ^(٣): لعظم الجنابة.

[٢١٥٩] قال: أي: "الدر": ولو جنباً فبدنة إن لم يعده ^(٤): طاهراً.

[٢١٦٠] قوله: ^(٥) لزمه دم عند الإمام ^(٦):

فيه إشكال، فإنّ الأصحّ كما سيأتي ^(٧) شرحاً: (أنّ المعتبر الأوّل، والثاني

(١) قال الشّارح فيما يجب به الدّم: (أو حلّق) أي: أزال (ربع رأسه) أو ربع لحيته.
في "ردّ المختار": (قوله: أي: أزال) أي: أراد بالحلّق الإزالة بالموسى أو بغيره مختاراً أو لا،
فلو أزاله بالتّورة، أو تنّف لحيته، أو احترق شعره بخبّزه، أو مسّه يده وسقط فهو كالحلّق،
بخلاف ما إذا تناثر شعره بالمرض أو النّار، "بحر".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٢٩/٧، تحت قول "الدر": أي: أزال.

(٣) "الدر"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٣٥/٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) في "ردّ المختار": قوله: (إن لم يعده) أي: الطواف الشامل للقدوم والصّدر والفرض،
فإن أعاده فلا شيء عليه، فإنّه متى طاف أيّ طواف مع أيّ حدث ثمّ أعاده سقط
مُوجبه اهـ "ح". قلت: لكن إذا أعاد طواف الفرض بعد أيّام النحر لزمه دم عند الإمام
للتأخير، وهذا إن كانت الإعادة لطوافه جنباً، وإلاّ فلا شيء عليه كما لو أعاده في
أيّام النحر مطلقاً.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٣٦/٧، تحت قول "الدر": إن لم يعده.

(٧) انظر "الدر"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٣٧/٧.

جابر)، وتأخیر الجابر لا يكون تأخیر الأصل، ألا ترى أن من أدى صلاة الظهر مع كراهة تحریم ثم صلى العصر ذاكراً أن عليه الجبر لم يكن به بأس، فالله تعالى أعلم، وما علينا إلا تقليد الإمام رضي الله تعالى عنه.

[٢١٦١] قال: أي: "الدر": ولو جنباً فبدنة إن لم يعده، والأصح وجوبها في الجنابة، ونُدبها في الحدث، وأنّ المعتمر الأوّل، والثاني جابرٌ له، فلا تجب إعادة السَّعي^(١): ينبغي على هذا أن لا يجب دم التأخير إن أعاد بعد أيام النحر خلافاً لمن قال^(٢): إن الأوّل ينفسخ بالثاني، فيلزم عنده الدم في هذه وإعادة السعي.

[٢١٦٢] قال: أي: "الدر": لو طاف للعمرة جنباً أو مُحدثاً فعليه دمٌ، وكذا لو ترك من طوافها شوطاً؛ لأنّه لا مدخل للصدقة في العمرة^(٣): أي: في طوافها خاصّة.

[٢١٦٣] قوله: ^(٤) لأنّه لم يبيّن الصدقة ولم يفصلها، "بحر"^(٥):

(١) "الدر"، كتاب الحجّ، باب الجنایات، ٢٣٥/٧-٢٣٧.

(٢) "ردّ المحتار"، كتاب الحجّ، باب الجنایات، ٢٣٧/٧، تحت قول "الدر": وأنّ المعتمر الأوّل.

(٣) "الدر"، كتاب الحجّ، باب الجنایات، ٢٣٨/٧.

(٤) في بيان جنابة يجب بها تصدّق نصف صاع من برّ. في المتن: (أو حلق أقلّ من ربع رأسه). نقل عليه الشامي عن "البحر": ظاهره كـ "الكنز" أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة، لكن في "الخانية": إن نتف من رأسه أو أنفه أو لحيته شعرات فلكل شعرة كفّ من طعام، وفي "خزانة الأكمّل": في خصلة نصف صاع، فظهر أن في كلام المصنّف اشتباهاً؛ لأنّه لم يبيّن الصدقة ولم يفصلها، "بحر".

(٥) "ردّ المحتار"، كتاب الحجّ، باب الجنایات، ٢٥٤/٧، تحت قول "الدر": أو أقلّ... إلخ.

ما هو ظاهر المتون صرّح به ملك العلماء في "البدائع"^(١)، والتمرتاشي^(٢)، وعزاه في "شرح اللباب"^(٣) لقاضي خان أيضاً، ولعلّه في شرحه لـ "الجامع الصغير"، ونقله في "البحر"^(٤) عن "المحيط"، فأَيّ اشتباه في المتون؟
[٢١٦٤] قوله: ^(٥) بما شاء^(٦): من كثير أو قليل.

-
- (١) "البدائع"، كتاب الحج، فصل: ما يجري مجرى الطيب... إلخ، ٤٢٠/٢.
(٢) انظر "التنوير"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٥٣/٧.
(٣) "المسلك المنقسط"، باب الجنائيات، فصل في الشارب... إلخ، ص ٣٢٧.
(٤) "البحر"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ١٥/٣.
(٥) لو ترك إحدى الجمار الثلاث تصدّق بنصف صاع، ويجب لكلّ حصاة صدقة إلا أن يبلغ دماً فينقص ما شاء لئلاّ يجب في الأقلّ ما يجب في الأكثر، وأفاد الحدّادي في "السراج": (أنّه ينقص نصف صاع)، وفي "اللباب": (قيل: ينقص نصف صاع) عبّر عنه بـ (قيل) إشارة إلى ضعفه؛ لمخالفته لما في عامّة الكتب من إطلاق التنقيص بما شاء، لكنّه غير محرّر؛ لأنّه صادق بما لو شاء شيئاً قليلاً مثل كفّ من طعام في ترك ثلاث حصيات مثلاً لو بلغ الواجب فيها قيمة دم، مع أنّه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع، وقد التزم ذلك بعض شُراح "اللباب" وقال: إنّ الظاهر من إطلاقهم، وهو بعيد كما علمت؛ لأنّهم نقصوا عن قيمة الدم لئلاّ يجب في القليل ما يجب في الكثير، فينبغي أن يكون ما في "السراج" بياناً لما أطلقوه بمعنى أنّه ينقص ما شاء إلى نصف صاع لا أكثر لما قلنا، "ردّ المختار".
(٦) "ردّ المختار"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٥٦/٧، تحت قول "الدرّ": وأفاد الحدّادي.

[٢١٦٥] قوله: إطلاق التنقيص بما شاء، لكنّه غير محرّر؛ لأنّه صادق بما لو شاء شيئاً قليلاً^(١):

الأولى: بما لو شاء شيئاً كثيراً حتّى لم يبق في العطاء إلا شيء قليل مثل قبضة، وذلك لأنّ المشيئة في كلامهم راجعة إلى التنقيص، لكن المحشّي^(٢) رحمه الله تعالى أرجعها في كلامه إلى العطاء، فكان المعنى أنّ تنقيص ما شاء صادق بما لو شاء أن يعطي شيئاً قليلاً... إلخ.

[٢١٦٦] قوله: لو بلغ الواجب فيها قيمة دم، مع أنّه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع^(٣): فيلزم أن يلزم في الأكثر أقلّ من الأقلّ.

[٢١٦٧] قوله: قد التزم ذلك بعض شراح "اللباب" وقال: إنّ الظاهر من إطلاقهم، وهو بعيد كما علمت؛ لأنّهم نقصوا عن قيمة الدم لئلاّ يجب في القليل ما يجب في الكثير^(٤): فهذا الإطلاق يعرف نقضاً على المقصود.

[٢١٦٨] قوله: ^(٥) هكذا إذا نقص.....

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٥٦/٧، تحت قول "الدر": وأفاد الحدّادي.

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) في "ردّ المختار": لأنّهم نقصوا عن قيمة الدم لئلاّ يجب في القليل ما يجب في الكثير، فينبغي أن يكون ما في "السراج" بياناً لما أطلقوه بمعنى أنّه ينقص ما شاء إلى نصف صاع لا أكثر لما قلنا، لكنّ ما في "السراج" مجمل، وقد فسّره ما نقله بعضهم =

.....نصف صاع^(١):

حاصله: أن المجموع إن بلغ قدر دم بلا زيادة ينقص نصف صاع، وإن بلغ قدر دم مع زيادة صاع أو أصوع ينقص ما زاد ونصف صاع.
[٢١٦٩] قوله: كان يبلغ هدياً ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدي^(٢):

أقول: لكن بقي ما إذا بلغ الواجب في ترك ثلث حصيات قدر دم تام فلو نقص نصف صاع يجب صاع وقد كان هو الواجب في ترك حصاتين فوجب في الكثير ما يجب في القليل، فينبغي أن يقيّد من الجنابين أي: ينقص من الدم بحيث يبقى زائداً على ما تحته من القليل، والله تعالى أعلم. ١٢

ثم أقول: من أبين المحالات أن يراد بقولهم^(٣): (ينقص ما شاء) ما شاء من قليل وكثير حتى تعود الكثرة الفاحشة إلى أقل قليل، بل ما شاء هاهنا في عرفهم عبارة عن كل قليل غير مقدّر، لا يبلغ مقدار المقدّر الشرعي وهو نصف

= عن "البحر الزاخر": إذا بلغ قيمة الصدقات دماً ينقص منه نصف صاع ليلبلغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة، وهكذا إذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي مقدار ثمن الشاة ينقص إلى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة، حتى لو كان الواجب ابتداءً نصف صاع فقط - بأن قلم ظفراً واحداً- وكان يبلغ هدياً ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدي اهـ.

(١) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الجنایات، ٢٥٦/٧، تحت قول "الدر": وأفاد الحدّادي.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الحج، باب الجنایات، ٢٥٥/٧.

صاع كما قالوا في قتل قملة تصدق بما شاء وفي الكثير نصف صاع كما يأتي متناً ص ٣٥٦^(١)، ويأتي^(٢) في آخر هذه الصفحة عن "الفتح" و"البحر": (يتصدق بما شاء وفي غيره نصف صاع)، فالمعنى أن المجموع إذا بلغ دماً أو زاد ينقص من قدر الدم ما دون نصف صاع وبه يتم العدل، فإن ينقص شيء من قدر الدم لم يلزم في القليل ما في الكثير ولعدم بلوغ النقص نصف صاع لم يلزم في الكثير ما في القليل كما كان يلزم على كلام "السراج" فيما إذا ترك ثلث حصيات وبلغ الواجب عنه قدر دم، فعلم أن كلامهم محرر غاية التحرير دون كلام "السراج"، هو الذي سرى إليه تقصير تقرير وتغيير تعبير، هكذا ينبغي أن يقرر هذا للقام، والله تعالى ولي الفضل والإنعام. ١٢

[٢١٧٠] قال: ^(٣) أي: "الدر": لو طيب عضو غيره أو ألبسه مخيطاً فإنه لا شيء عليه إجماعاً، "ظهيرية"^(٤): أي: من دم وصدقة، أما الإثم فلا شك إذا لم يكن بعذر شرعي؛ لأن ما حرم أخذه حرم إعطاؤه.

[٢١٧١] قوله: ^(٥) خلافاً لما في "السراج"^(٦):

(١) انظر "التنوير"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٩٩/٧.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٥٧/٧، تحت قول "الدر": أو حلق... إلخ.

(٣) في "رد المختار": (قوله: فإنه لا شيء عليه) أي: على الفاعل، أما المفعول فعليه الجزاء إذا كان محرماً، "الباب" و"شرحه".

(٤) "الدر"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٥٧/٧.

(٥) في المتن والشرح: (و) وطؤه (بعد وقوفه لم يفسد حجّه وتجب بدنة)، في "الرد": شمل العامد والناسي كما صرح به في المتن و"الباب" خلافاً لما في "السراج": من أن الناسي عليه شاة... إلخ.

(٦) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٢٦٨/٧، تحت قول "الدر": وتجب بدنة.

و"السراج الوهاج" شرح "القدوري" للقارئ.

[٢١٧٢] قوله: ^(١) قبل الحلق وبعده ^(٢): قبل الطواف.

[٢١٧٣] قوله: وناقشه في "البحر" و"النهر" ^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

وكذا حكاه في "اللباب" ^(٤) وعلى الأول مشى القدوري ^(٥) وشرّاحه ^(٦) وبالجملة

فالموضع نزاع والأول أرفق وهذا أحوط، والله تعالى أعلم. ١٢ منه ^(٧).

[٢١٧٤] قوله: ^(٨) وفي العَقَق روايةان ^(٩):

مبينتان على الخلف في حلّه، وهو الأصحّ، فكان صيداً على الظاهر.

(١) في المتن: (تجب بدنة وبعد الحلق شاة). في "ردّ المختار": هو ما عليه المتن، ومشى في

"المبسوط" و"البدائع" والإسبيحاني على وجوب البدنة قبل الحلق وبعده، وفي "الفتح": أنه

الأوجه لإطلاق ظاهر الرواية وجوبها بعد الوقوف بلا تفصيل، وناقشه في "البحر" و"النهر".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٢٦٨/٧، تحت قول "الدر": لخفة الجناية.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٨-٢٦٩، تحت قول "الدر": لخفة الجناية.

(٤) "لباب المناسك"، باب الجنائيات، فصل إذا جامع... إلخ، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٥) "القدوري"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ص ١١٣.

(٦) "الجوهرة"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، الجزء الأول ص ٢٢٠.

(٧) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات في الحجّ، الرسالة: الطرة... إلخ، ٧٨٦/١٠.

(٨) في المتن والشرح: (ولا شيء بقتل غراب) إلّا العَقَق على الظاهر. في "ردّ المختار":

في "الظهيرية" حيث قال: وفي العَقَق روايةان، والظاهر أنه من الصيود اهـ.

(٩) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٣٠١/٧، تحت قول "الدر": ردّه في "النهر".

[٢١٧٥] قال: ^(١) أي: "الدر": لأنه تضييع للمال ^(٢):

أعاد المسألة في الحظر ص ٣٩٦ ^(٣)، وفي الذبائح ص ٤٧٢ ^(٤)، فليراجع.

[٢١٧٦] قوله: ^(٥) فإن أخذه أحد بعد.....

(١) في المتن والشرح: (ومن دخل الحرم) ولو حلالاً (أو أحرماً) ولو في "الحل" (وفي يده حقيقة صيدٌ وجب إرساله على وجه غير مضيع له) لأن تسيب الدابة حرام، وفي كراهة "جامع الفتاوى": شَرَى عَصافير من الصياد وأعتقها جاز إن قال: من أخذها فهي له، ولا تخرج عن ملكه بإعتاقه، وقيل: لا، لأنه تضييع للمال انتهى. قلت: وحيثُذ فتقيد الإطارة بالإباحة قبل، فتأمل، انتهى. وفي كراهة "مختارات النوازل": سبب دابته فأخذها آخر وأصلحها فلا سبيل للمالك عليها إن قال عند تسيبها: (هي لمن أخذها)، وإن قال: (لا حاجة لي بها) فله أخذها، والقول له يمينه انتهى.

(٢) "الدر"، كتاب الحج، باب الجنایات، ٣١٢/٧.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الحظر والإباحة، فصل في البيع، ٦٦٢/٩. (دار المعرفة، بيروت).

(٤) انظر "الدر"، كتاب الصيد، ٧٧/١٠ - ٧٨. (دار المعرفة، بيروت).

(٥) قال العلامة الشامي: وقوله: (ولا تخرج عن ملكه بإعتاقه) يحتمل معنيين: الأول: أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد، فإن أخذه أحد بعد الإباحة ملكه كما تفيد عبارة "مختارات النوازل".

الثاني: أنه لا يخرج مطلقاً؛ لأن التملك لمجهول لا يصح مطلقاً، أو إلّا لقوم معلومين؛ لما في لقطة "البحر" عن "الهداية": إن كانت اللقطة شيئاً يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشر الرمان يكون إلقاؤه إباحة، حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف، ولكن يبقى على ملك مالكة؛ لأن التملك من المجهول لا يصح، قال: وفي "البزازية": للمالك أخذها منه إلّا إذا قال عند الرمي: من أخذه فهو له - لقوم معلومين، ولم يذكر =

.....الإباحة ملكه^(١):

أقول: الإباحة في الفقه شيء آخر غير التملك ولا يفيد الملك، إنما تجبز الانتفاع مع بقاء العين على ملك المالك كما نصوا عليه، ولا نسلّم أن قوله: (من أخذها فهي له) إباحة بل تملك لمكان اللام، وإنما يكون إباحة لو قال: من شاء فلينتفع بها، أو من أخذها فله الانتفاع بها، أو أباحتها لمن أخذها ونحو ذلك، فليس في عبارة "مختارات النوازل" ما يفيد ذلك، اللهم إلا أن تحمل الإباحة في كلام المحشّي على التملك وهو بعيد، أمّا الإيراد بأن التملك لجهول لا يصحّ فسنذكر^(٢) جوابه إن شاء الله تعالى. ١٢

== السّرّحسيّ هذا التفصيل اهـ.

فينبغي أن يكون إعتاق الصيد كذلك، وتكون فائدة الإباحة حلّ الانتفاع به مع بقاءه على ملك المالك، لكن في لقطة "التاترخانية": ترك دابة لا قيمة لها من الهزال ولم يُحجها وقت الترك فأخذها رجل وأصلحها فالقياس أن تكون للآخذ كقشور الرّمان المطروحة، وفي الاستحسان تكون لصاحبها، قال محمد: لأنّا لو جوّزنا ذلك في الحيوان لجوّزنا في الجارية تُرمى في الأرض مريضة لا قيمة لها، فيأخذها رجل ويُنفق عليها فيطوؤها من غير شراء ولا هبة ولا إرث ولا صدقة، أو يعتقها من غير أن يملكها، وهذا أمر قبيح اهـ ملخصاً.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٣١٢/٧، تحت قول "الدرّ": وفي كراهة "جامع الفتاوى" إلى قوله: لا يجب.

(٢) انظر المقولة [٢١٧٨] قوله: أنّه لا يخرج مطلقاً؛ لأنّ التملك لجهول لا يصحّ مطلقاً.

[٢١٧٧] قوله: فإن أخذه أحد بعد الإباحة ملكه كما تفيد عبارة

"مختارات النوازل". الثاني: أنه لا يخرج مطلقاً^(١):

أي: سواء قال: هي لمن أخذها أو لا.

[٢١٧٨] قوله: أنه لا يخرج مطلقاً؛ لأن التملك لمجهول لا يصح مطلقاً^(٢):

في "الهندية"^(٣): (سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن سبب دأبه لعله

فأخذها إنسان وأصلحها، لمن تكون؟* قال: لمن سيها، وإن قال: من شاء فليأخذ

فأخذها رجل فهي له، قال الفقيه أبو الليث: الجواب هكذا إذا قال لقوم معينين:

من شاء منكم فليأخذها، وإن لم يقل ذلك لقوم معينين أو لم يقل ذلك أصلاً

فالدابة على ملك صاحبها، وله أن يأخذها أين وجدها، وفي "الفتاوى" ذكر

المسألة مطلقة من غير فصل بين ما إذا قال ذلك القول أو قال مطلقاً كذا في

"المحيط" اهـ.

أقول: فقد بين المذاهب الثلاثة إطلاق المنع في رواية الفتاوى، وإطلاق

الصحة في فتوى الإمام أبي القاسم والتفصيل بكون الخطاب لمعينين فيصح وإلا لا،

لأبي الليث الفقيه رحمه الله تعالى ولها رابع سيأتي^(٤).

(١) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٣١٢/٧، تحت قول "الدر": وفي كراهة

"جامع الفتاوى" ... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الهندية"، كتاب الهبة، الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل، ٣٨٢/٤.

♣ في نسخة "جد الممتار": (لمن يكون؟).

(٤) انظر المقولة [٢١٨٠] قوله: يكون طرحه إباحة بدون تصريح.

ورأيتني كتبت على هامش "الهندية" ما نصه:

(أقول: إذا لم يقل أصلاً فظاهر، فإن الهبة تمليك ومجرد التسيب ليس من التمليك في شيء، أما إذا قاله لقوم غير معينين، فكأن الفقيه رحمه الله تعالى ينظر إلى أن التمليك لا يصح من مجهول، لكن كثيراً من الفروع المصرحة في كتب المذهب تدل على جواز الهبة من مجهول على هذا الوجه، ويظهر للعبد الضعيف أن الهبة عقد لا تتم إلا بالقبض وحين القبض يكون الموهوب له معلوماً، فتأمل. ثم بحمد الله وله المنّة رأيت في "الفتاوى الخانية"^(١) نقل قول أبي القاسم ثم قال أبو الليث رحمه الله تعالى: (الجواب كذلك إذا قال صاحبها لقوم معينين ويكون هبة استحساناً؛ لأن الموهوب له وإن كان مجهولاً فعند القبض يصير معلوماً) اهـ. فهذا بعينه ما فهمته لكنه شرط أن يكون مجهولاً بشخصه من جملة قوم معينين ثم يتعين بالقبض.

أقول: وأنت تعلم أن صحة الهبة إن كانت تعتمد تعيين الموهوب له حين الإيجاب وجب أن لا يصح في قوم معينين أيضاً؛ لأنهم وإن كانوا معينين فليس الموهوب له معلوماً وإن كفى التعيين حين القبض والقبول فهو حاصل في الوجهين كما لا يخفى، فلا فرق يظهر بين كونه لقوم معينين أو غير معينين، والذي يركن إليه القلب هو الصحة مطلقاً لما قدّمت^(٢): (من أن الهبة لا تستمّ قبل القبض) وهو حين القبض معلوم وهو الذي يفيد إطلاق عامة الكتب في

(١) "الخانية"، كتاب الهبة، فصل فيما يكون هبة من الألفاظ وما لا يكون، ٢٨٠/٤.

(٢) انظر هذه المقالة.

غير ما فرع، فبمراًى منك ما في الكتاب، أعني: "الهندية"^(١) عن "فتاوى قاضي خان": (أن لو سيّب دابته وقال: لا حاجة لي إليها ولم يقل: هي لمن أخذها فأخذها إنسان لا تكون له، وقالوا في الطير: لا ينبغي أن يرسلها إذا كان وحشي الأصل، إذا لم يقل: هي لمن أخذها) كذا في "الخلاصة"^(٢): (سيّب دابته فأصلحها إنسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها وأقرّ وقال: قلت حين خلّيت سيّلها: من أخذ فهي له أو أنكر فأقيمت عليه البيّنة أو استحلّف فنكل فهي للآخر*، سواء كان حاضراً سمع هذه المقالة أو غاب قبله الخبر وعن "الخواوي": سئل أبو بكر عمّن رمى ثوبه لا يجوز أن يأخذه أحد حتّى يقول حين رماه: من أراد أن يأخذه فليأخذها، وعن "الواقعات": رفع عينا فزعم أن الملقى قال: من أخذها فهي له وأقام البيّنة عليه أو حلّف المدّعي فأبى، فإثباتها تكون^(٣) للأخذ، وإن كان غير حاضر لكن أخبر بما قال الملقى وسّعه أن يأخذها بالخبر).

وتقدّم^(٤) في اللقطة عن "المحيط" الإمام السرخسي: (سيّب دابته فأخذها إنسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فإن قال عند التسييب: جعلتها لمن أخذها فلا

(١) "الهندية"، كتاب الهبة، الباب الثالث فيما يتعلّق بالتحليل، ٣٨٢/٤، ملنقطاً.

(٢) "الخلاصة"، كتاب الهبة، الفصل الثالث في الحظر والإباحة والإخلال، ٤٠٤/٤-٤٠٥.

♣ في "الهندية" و"الخلاصة": (فهي للأخذ).

(٣) في نسخة "جدّ الممتار": (فإثباته يكون).

(٤) "الهندية"، كتاب اللقطة، ٢٩٥/٢.

سبيل لصاحبها عليها... إلخ)، ويمثله في "الدر المختار"^(١) عن "مختارات النوازل"، وأيضاً تقدّم^(٢) في اللقطة عن "التاتارخانية": (مبطخة ألفت^(٣)) فيها البطاطيخ فانتبهها الناس قال الفقيه أبو بكر: إذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس) اهـ. ومن تتبع الكتب وجد أمثال ذلك كثيراً، والله سبحانه وتعالى أعلم) اهـ ما كتبت على الهامش.

ثم بحمد الله تعالى رأيت في لقطة هذا الكتاب أعني: "رد المختار"^(٤) عن "شرح السير الكبير" ما نصّه: (ألقى شيئاً وقال: من أخذه فهو له، فلمن سَمِعَهُ أو بلغه ذلك القول أن يأخذه، وإلا لم يملكه؛ لأنه أخذه إعانة للملكه ليرده عليه، بخلاف الأول؛ لأنه أخذه على وجه الهبة وقد تَمَّت بالقبض ولا يقال: إنه إيجاب لمجهول فلا يصح هبة؛ لأننا نقول: هذه جهالة لا تفضي إلى المنازعة، والملك يثبت عند الأخذ، وعنده هو متعين ومعلوم، أصله: أنه عليه الصلابة والسلام قرّب بذنات ثم قال: ((من شاء اقتطع... إلخ)))، فهذا عين ما قرّرت، والله الحمد حمداً كثيراً دائماً متوالياً، فاتضح الأمر وله الحمد وله المنّة، والله سبحانه وتعالى أعلم. ١٢

(١) انظر "الدر"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٣١٤/٧.

(٢) "الهندية"، كتاب اللقطة، ٢٩٣/٢.

(٣) في "الهندية": (بقيت).

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب اللقطة، مطلب: ألقى شيئاً وقال... إلخ، ٢١٣/١٣-٢١٤.

تحت قول "الدر": وفي الجوز ينكر.

[٢١٧٩] قوله: ^(١) يكون طرحه إباحتاً بدون تصريح ^(٢):

أقول: أمّا إن طرح مثل القشور والرّمّان من الأشياء التي يرمى بها عادة على وجه الإعراض يعلم أنّ صاحبها لا يطلبها ولو رأى غيره يأخذها ويتصرّف فيها لا يراحمه ولا ينهاه إباحتاً فمجمع عليه بين علمائنا، لا نعلم فيه خلافاً، وأمّا حصول الملك للآخذ بمجرد الإلقاء فكلاً، قال في "الهندية" ^(٣) عن "المحيط": (رُسم ما يجده الرجل نوعان: نوع: يعلم أنّ صاحبه لا يطلبه كالنواة في مواضع متفرقة وقشور الرّمّان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويتنفع بها إلا أن صاحبها إذا وجدها في يده بعدما جمعها فله أن يأخذها ولا تصير ملكاً للآخذ هكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدوري في "شرحه". ونوع آخر: يعلم أنّ صاحبه يطلبه كالذهب والفضّة وسائر العروض وأشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذ ويحفظها ويعرفها حتّى يوصلها إلى صاحبها... إلخ).

(١) في "ردّ المختار": ومقتضاه: أنّ غير الحيوان كالقشور يكون طرحه إباحتاً بدون تصريح، وأنّه يملكه الآخذ بخلاف الحيوان، فلا يملكه إلا بالتصريح بالإباحتة كما هو مفهوم قوله: (ولم يُبحها)، وهذا خلاف ما ذكرناه عن "البحر"، وعلى هذا يتخرّج ما في "مختارات النوازل" ويأتي قريباً قول ثالث، وهو أنّ غير المحرم لو أرسله يكون إباحتاً؛ لأنّه أرسله باختياره، فيكون كقشور الرّمّان.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٣١٣/٧، تحت قول "الدرّ": وفي كراهة "جامع الفتاوى"... إلخ.

(٣) "الهندية"، كتاب اللقطة، ٢٩٠/٢.

نعم.... في كلام "التاترخانية"^(١) في قوله: (فالقياص أن تكون للآخذ كقشور الرّمان المطروحة) من الحمل على الملك كما قاله العلامة المحشّي^(٢) رحمه الله تعالى والدليل عليه على ما أقول: أن لولا ذلك با..... كان كلامه في الإباحة لما كان.

لقول محرّر المذهب رحمه الله تعالى^(٣): (إنّا لو جوّزنا ذلك في الحيوان لجوّزنا في الجارية... إلخ) وجه؛ لأنّ الإباحة في الحيوان لا تستلزم الإباحة في الجارية كيف! والفرج لا يجري فيه البذل والإباحة عند أحد. والدليل الآخر قوله^(٤): (أو يعتقها) وأين ثبوت قدرة الإعتاق من حصول إباحة المناسفي؟، فإنّ الإعتاق يعتمد الملك ولا ملك للمباح له في المباح، فوجب أن يكون كلام محمد هذا ردّاً على من قال بالملك بمجرّد الترك على هذا الوجه، وحينئذ يتجه ما أفاد، فإنّ هذا إذا كان يفيد الملك فالأموال كلّها في طرق الملك سواء، فلو جوّزنا ذلك في الحيوان لجوّزنا في الجارية فيطؤها من غير سبب من أسباب الملك المعهودة في الشرع ويعتقها من غير أن يملكها أي: من غير حصول شيء من تلك الأسباب، وهذا أمر قبيح بلا ارتياب فيكون الذي يستفاد من التنظير الواقع في "التترخانية" بقشور الرّمان قولاً ضعيفاً لا تعويل عليه لمخالفته لعامة كتب المذهب كما علمت.

(١) "التاترخانية"، كتاب اللقطة، الفصل الأوّل في أخذ اللقطة... إلخ، ٥/٥٨٤.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحج، باب الجنائيات، ٣١٣/٧، تحت قول "الدرّ": وفي

كراهة "جامع الفتاوى"... إلخ.

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) انظر المرجع السابق.

ثُمَّ أَقُول: ليس مدار الفرق ما فهم المولى الفاضل المحشي رحمه الله تعالى عليه من صحة ذلك في العروض دون الحيوان وإنما المدار ما قدّمنا^(١) عن "الهندية" عن "الحيط" عن مشايخ المذهب من كون الشيء بحيث يطلبه صاحبه أو لا يطلبه وليس في كلام "التاتارخانية" ما يفيد نوط الفرق بما فهم، فإن الحيوان ليس مما يترك ويرمى عادة بحيث يعلم أن صاحبه لا يطلبه وإنما يخصّ الكلام به ليكون خصوص المسألة فيه وبالجملة فكلام المولى الفاضل هاهنا غير محرّر كما ينبغي، والله وليّ التوفيق، ١٢

[٢١٨٥] قوله: يكون طرحه إباحة بدون تصريح، وأنه يملكه الآخذ بخلاف الحيوان، فلا يملكه إلا بالتصريح بالإباحة^(٢)؛ قد أدّناك أن الإباحة غير التملك، فالحقّ أنّه لا يملك حيواناً ولا عرضاً ولا شيئاً بدلالة إباحته ولا بتصريحه بل الكلّ بتصريح تملك أو تلويحه، أمّا التصريح فما قدّمنا^(٣) من قوله: هو لمن أخذه، بشرط أن يأخذه الآخذ بعد اطلاعه على هذا القول سماعاً بنفسه أو بواسطة ليكون أخذه على وجه ما قدّمنا^(٤) عن "الخلاصة" وغيرها، ثمّ هذا أيضاً على ما تقدّم من الخلاف في جوازه مطلقاً أو إذا كان الخطاب لقوم معلومين، وأمّا التلويح فكما نصّ عليه في "شرح السير

(١) انظر هذه المقولة في كتاب الجنائيات، باب الجنائيات، ٣١٣/٧، تحت قول "الدور" وفي كراهة

(٢) "رد المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٣١٣/٧، تحت قول "الدور"؛ وفي كراهة "جامع الفتاوى" ... إلخ.

(٣) انظر المقولة [٢١٧٨] قوله: أنّه لا يخرج مطلقاً؛ لأنّ التملك مجهول لا يصحّ مطلقاً.

(٤) انظر المرجع السابق.

الكبير" ^(١) وغيره في نثر السكر والدراهم في العرس وغيره وقد نصّوا: أن الهبة تنعقد بالتعاطي ولم يفرّقوا فيه بين حيوان وغيره سيأتي ^(٢) في هبة الكتاب عن القهستاني: (أن لو وضع.....* في طريق؛ ليكون ملكاً للرافع جاز) اهـ. وسنحقق ثَمّه أن محله ما إذا علم الرافع بفعل الواضع وهذا أيضاً يعم الحيوان وغيره. ١٢ [٢١٨١] قوله: فلا يملكه إلا بالتصريح بالإباحة كما هو مفهوم قوله:

(ولم يُحجها)، وهذا خلاف ما ذكرناه عن "البحر" ^(٣):

من التصريح بأن القشور أيضاً لا تملك بهذا، [٢١٨٢] قوله: وهذا خلاف ما ذكرناه عن "البحر"، وعلى هذا يتخرج

ما في "مختارات النوازل" ^(٤):

أي: ما استفيد من كلام "التاترخانية" ^(٥) يتخرج ما في "مختارات النوازل" من مسألة تسبيب الدابة حيث شرط صريح التملك ولم يكتف بمجرّد التسبيب، ولا يتخرج على ما في "البحر" ^(٦)، فإثمه منع التملك لمجهول رأساً وبقوله:

(١) "شرح السير الكبير"، باب ما يجوز من النفل بعد إصابة الغنيمة... إلخ، ٢/٢٥٦.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب الهبة، ٨/٥٦٩، تحت قول "الدر": والقبول. (بيروت).

♣ في "رد المختار": (أن لو وضع ماله في طريق... إلخ).

(٣) "رد المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنایات، ٧/٣١٣، تحت قول "الدر": وفي كراهة "جامع الفتاوى"... إلخ.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "التاترخانية"، كتاب اللقطة، الفصل الأوّل في أخذ اللقطة... إلخ، ٥/٥٨٤.

(٦) "البحر"، كتاب اللقطة، ٥/٢٥٢.

(هي لمن أخذها) لا يتخرّج عن كونه تمليكاً بجهول، هذا تقرير كلامه على حسب مراده، وقد علمت ما يتخرّج عليه كلام "المختارات" وهو أن التسييب كالإبقاء ليس من التملك في شيء فلا يحصل الملك للآخذ في حيوان ولا قشر ولا شيء ما لم يقل المالك: هو لمن أخذه بشرطه المعلوم والخلف المذكور، فاعتنم تحرير هذا المقام، والحمد لله الملك المنعم. ١٢

[٢١٨٣] قوله: ^(١) فليس له أخذه ممن أخذه ^(٢):

أقول: هذه العناية أيضاً مبتنية على ما اعترى العلامة الفاضل قدس سرّه من عدم التفرقة بين التملك والإباحة.

(١) في "رد المختار" عن "الفتح" عن التمرتاشي: إنّه يدلّ على أنّه لو أرسله مسن غير إحرام يكون إباحةً اه. أي: فليس له أخذه ممن أخذه وإن لم يصرح بالإباحة وقت إرساله؛ لأنّه غير مضطرّ إليه، فكان مجرّد إرساله إباحةً كالقاء قشور الرمان كما قدّمناه.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحجّ، باب الجنائيات، ٣١٧/٧، تحت قول "الدر": لأنّه لم يرسله عن اختيار.

باب الإحصار

[٢١٨٤] قال: ^(١) أي: "الدر": (وعلى الممتار عمرة) ^(٢):

يشمل المتمتع فإنه أيضاً إنما يهلّ لعمرة، ولذا إن بدا له أن لا يحجّ من عامه هذا جاز كما في باب التمتع من "اللباب" ^(٣) فلا يجب عليه قضاء ما لم يشرع فيه أعني: الحجّ، ودلت المسألة أن من حجّ حجة الإسلام ثم ذهب ثانياً فتمتّع، ولم يمكن له دخول "الحرم" لمنع النصارى حتى رجع ورفض الإحرام وجب عليه قضاء العمرة، ثم إن القابل نوى الحجّ عن الغير فيقضي عمرته ويحجّ عن غيره، بخلاف ما إذا كان مفرداً بالحجّ أو قارناً لوجب قضاء الحجّ عليه نفسه من قبل دخول "مكة"، فإن حجّ عن غيره جاز عنه وأثم، بخلاف الفقير الصّورة، فإنه لا يأثم على ما حقق النابلسي؛ لأنّ الحجّ لم يكن واجباً عليه قبل الدخول، وهو لا يقدر على الحجّ عن نفسه لقبوله الحجّ عن الغير وإنفاق ماله، فسافهم. وقد كانت حادثة الفتوى سنة ١٣٠٠هـ.

(١) في المتن والشرح في بيان المحصر: (و) يجب (عليه إن حلّ من حجّه) ولو نقلاً (حجّة) بالشروع (وعمره) للتحلل إن لم يحجّ من عامه (وعلى الممتار عمرة و) على (القارن حجة وعمرتان) إحداها للتحلل.

(٢) "الدر"، كتاب الحجّ، باب الإحصار، ٣٧٤/٧.

(٣) "لباب المناسك"، باب التمتع، فصل: المتمتع على نوعين... إلخ، صـ ٢٨٧.

باب الحج عن الغير

مطلب في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة

[٢١٨٥] قوله: ^(١) وحدثها ^(٢):

ذكر في "الأشباه" ^(٣) من القاعدة الأولى: (أما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعاً، بدليل صحته من الكافر، ولا عبادة له، فإن نوى وجه الله تعالى كسان عبادة مثاباً عليه، وإن أعتق بلا نية صح ولا ثواب له، فإن أعتق للصنم أو الشيطان صح وأثم، وإن أعتق لأجل مخلوق صح وكان مباحاً لا ثواب ولا إثم، والتدبير والكتابة كالعتق، وأما الجهاد فمن أعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية) اه باختصار:

وقال الحموي ^(٤) تحت قوله: (أما العتق... إلخ) ما نصّه: (يعني: وإن كان قربة؛ لأن العبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود، والقربة ما تقرب

(١) في "رد المختار": العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل، وحدثها: فعل لا يراد به إلا تعظيم الله تعالى بأمره، والقربة: ما يتقرب به إلى الله تعالى فقط أو مع الإحسان للناس كبناء الرباط والمسجد.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، مطلب في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة، ٣٨٧/٧، تحت قول "الدرر": العبادة... إلخ.

(٣) "الأشباه"، الفن الأول، النوع الأول من القواعد، القاعدة الأولى: لا ثواب إلا بالنية، ص ٢٠.

(٤) "غمز عيون البصائر"، الفن الأول، النوع الأول من القواعد، القاعدة الأولى: لا ثواب إلا بالنية، ٨٣/١.

به بشرط معرفة المتقرب إليه، وهي توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج إلى نية كالعتق والوقف، وقد ذكر الإمام الرافعي من الشافعية: أن الإجماع منعقد على أن العتق من القربات) اهـ.

وقال بُعيدة في "الأشباه"^(١): (وعلى هذا سائر القرب لا بدّ فيها من النية، بمعنى توقّف حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى من نشر العلم تعليمًا وإفتاءً وتصنيفًا، وأمّا القضاء فقالوا: إنّه من العبادات، فالثواب عليه متوقّف عليها، وكذلك إقامة الحدود والتعازير وكلّ ما يتعاطاه الحكماء والولاة، وكذا تحمّل الشهادة وأدائها) اهـ.

فقال الحموي^(٢): (القرب جمع قربة وهي ما كان معظم المقصود منه رجاء الثواب من الله تعالى وقيل: القربة ما يصير به المتقرب مثوباً وقيل: هي الطاعة وليس بصحيح فقد يكون الشيء طاعة ولا يكون قربة؛ لأنّ من شرط القربة العلم بالمتقرب إليه فمحال وجود القربة قبل العلم بالمعبود بالنظر والاستدلال المؤدّين إلى معرفة الله تعالى فهي واجبة في طاعة الله تعالى وليست بقربة، فكلّ قربة طاعة ولا تنعكس؛ ولأنّ الصلاة في الأرض المغصوبة واجبة وطاعة وليست بقربة؛ لأنّها لا يثاب عليها، إنّما يسقط الفرض عنه كذا

(١) "الأشباه"، الفن الأول، النوع الأول من القواعد، القاعدة الأولى: لا ثواب إلا بالنية، ص ٢٠، ملخصاً.

(٢) "غمر عيون البصائر"، الفن الأول، النوع الأول من القواعد، القاعدة الأولى: لا ثواب إلا بالنية، ٨٥/١-٨٦.

في "قواعد الزركشي"^(١)، وذكر شيخ الإسلام زكريا^(٢): أن الطاعة فعل ما يثاب عليه. يتوقف على نية أو لا، عرف ما يفعله لأجله أو لا، والقربة فعل ما يثاب عليه بعد معرفة من يتقرب إليه به وإن لم يتوقف على نية، والعبادة ما يثاب على فعله ويتوقف على نية، فنحو الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قربة وطاعة وعبادة، وقراءة القرآن والوقف والعق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قربة وطاعة لا عبادة، والنظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربة ولا عبادة، انتهى. وقواعد مذهبنا لا تأباه اهـ.

وسياقي^(٣) شرحاً أول النكاح: (ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام إلى الآن ثم تستمر في الجنة إلا النكاح والإيمان) اهـ. ومثله في "الأشباه"^(٤)، قال الحموي^(٥): (الظاهر أن المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد

(١) لعله "قواعد الزركشي": لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ).

(الدرر الكامنة"، ٣/٣٩٧).

(٢) أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦هـ). عالم، مشارك في الفقه والفرائض والتفسير والحديث والتصوف، الملقب بـ: شيخ الإسلام وزين الدين، من تصانيفه: حاشية على "تفسير البيضاوي"، "شرح صحيح مسلم"، "تحفة الباري" شرح "صحيح البخاري".

(معجم المؤلفين"، ١/٧٣٣، "الأعلام"، ٣/٤٦).

(٣) انظر "الدرر"، كتاب النكاح، ٨/٥-٧.

(٤) "الأشباه"، الفن الثاني: الفوائد، كتاب النكاح، ص ١٤٧.

(٥) "غمز عيون البصائر"، الفن الثاني: الفوائد، كتاب النكاح، ٦/٢، ملخصاً.

وإن كان حقيقة في العقد عندنا، بقي أن يقال: إن النكاح بمعنى الوطء إنما كان عبادة في الدنيا باعتبار قصد التناسل المطلوب شرعاً، وذلك مفقود في الآخرة، فليحرر اه مختصراً. أقول: وهاهنا أبحاث الأول^(١).

[٢١٨٦] قوله: ^(٢) والطاعة: ما يجوز لغير الله تعالى ^(٣).

قلت: فالعبادة أخصّ مطلقاً من القربة، فكلّ عبادة قربة وليس كلّ قربة عبادة؛ إذ منها ما لا يخلص للتعظيم، ولا يكون من باب الخضوع والتذلل كبناء الرباط والمدارس وكذا من الطاعة، فكلّ عبادة طاعة ولا عكس، كامتثال قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وأما القربة مع الطاعة فإن اختصّت بطاعة الله تعالى كانت القربة أعمّ مطلقاً؛ إذ كلّما أطعت الله تعالى فقد تقرّبت إليه وليس كلّ قربة طاعة حيث لا أمر^(٤) كبناء الرباط، وإن عمّت فيبينهما

(١) لم يوجد في الأصل بعد هذا بحث، فلعله أراد ولم يكتب، أو كتب على غير ورقة الكتاب ولم نظفر به. ١٢ عمّد أحمد.

(٢) في "ردّ المحتار": والطاعة: ما يجوز لغير الله تعالى، وهي موافقة الأمر، قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

(٣) "ردّ المحتار"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، مطلب في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة، ٣٨٧/٧، تحت قول "الدر": العبادة.

(٤) هذا على ما ذكره هنا، أمّا على ما قدّم ص ١٠٩، ج ١.

(انظر "ردّ المحتار"، الوضوء وأحكامه، ٣٥١/١، تحت قول "الدر": أي: نية عبادة).

فالطاعة أعمّ مطلقاً من القربة، والقربة من العبادة، وهو مفاد ما يأتي عن الحموي. ١٢ منه رضي الله تعالى عنه.

جد المختار على رد المختار ————— باب الحج عن الغير ————— الجزء الثالث

عموم وخصوص من وجه، فامتثال أمر بعض الناس في أمور الدنيا حيث لا تعلّق له بالشرع طاعة له وليست بقربة، والله تعالى أعلم. ١٢

ثمّ ظهر لي: أنّ القربة لا بدّ فيها من قصد التقرب وإلاّ لم تكن قربة فعلى هذا لا تكون إلاّ أعمّ من وجه، فافهم.

[٢١٨٧] قوله: ^(١) يجزيه من غير المشيئة ^(٢):

أي: في صورة الوصية نقول: يجزيه ونجزم به من غير حاجة إلى إظهار التعليق بالمشيئة؛ لثبوته نصاً صريحاً وإن لم يكن شيء إلاّ بمشيئة الله تعالى.

[٢١٨٨] قوله: ^(٣) هذا يغني عن الشرط الذي قبله ^(٤):

أقول وبالله التوفيق: بل بينهما فرق غير دقيق:

(١) في "ردّ المختار": في "مناسك السروجي": لو مات رجل بعد وجوب الحجّ ولم يُوص به، فحجّ رجل عنه، أو حجّ عن أبيه أو أمّه عن حجة الإسلام من غير وصية قال أبو حنيفة: يجزيه إن شاء الله، وبعد الوصية يجزيه من غير المشيئة اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، مطلب في الفرق بين العباداة والقربة والطاعة، ٣٩٤/٧، تحت قول "الدرّ": إلاّ إذا حجّ أو أحجّ الوارث.

(٣) في "الدرّ المختار": وبقي من الشرائط النفقة من مال الأمر كلّها أو أكثرها، وحجّ المأمور بنفسه، وتعيّنه إن عيّنه، فلو قال: يحجّ عني فلان لا غيره لم يحز حجّ غيره، ولو لم يقل: (لا غيره) جاز. قال العلامة الشامي: قوله: (وتعيّنه إن عيّنه) هذا يغني عن الشرط الذي قبله، تأمل. والمراد بتعيينه منع حجّ غيره عنه.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، مطلب في الفرق بين العباداة والقربة والطاعة، ٣٩٥/٧، تحت قول "الدرّ": وتعيّنه إن عيّنه.

فالأوّل: أن الأمر إذا أمر أحداً بالحجّ عنه، لم يجوز له الإنابة ولو لم يمنعه عنها إلا بإذن الأمر.

والثاني: أن المورث إذا أوصى مثلاً أن يحجّ عني فلاناً لا غيره، فأحجّ الورثة غيره لم يجوز، ولو لم ينفه جاز، فافهم.

مطلب: شروط الحج عن الغير عشرون

[٢١٨٩] قوله: (١) فراجعته (٢): الذي استقرّ عليه ثمّ كلامه أن اللازم جعله حجّته آفاقية، ففي الصورة المذكورة لا يجوز لكون حجّته مكّية، أمّا إذا قصد مكاناً داخل الميقات فدخل "مكة" بلا إحرام لصيرورته ميقاتياً، وأقام واعتمر، أو لم يعتمر حتّى إذا جاء الحجّ خرج إلى الميقات فأحرم منه جاز لكون الحجّ آفاقياً وإن لم يقع السفر الأوّل للحجّ خالصاً.

[٢١٩٠] قوله: (٣) ثمّ بأخرى عن نفسه لم يجوز (٤):

(١) في "ردّ المختار" من شرائط الحجّ عن الغير: الثاني عشر: أن يُحرّم من الميقات، فلو اعتمر وقد أمره بالحجّ ثمّ حجّ من "مكة" لا يجوز ويضمن، ويبحث فيه شارحه بما حاصله: أنّه غير ظاهر، ويتوقّف على نقل صريح. قلت: قدّمنا الكلام عليه مستوفى قبيل باب الإحرام، فراجعته.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحج عن الغير، مطلب: شروط الحج عن الغير عشرون، ٣٩٦/٧، تحت قول "الدرر": وأوصلها... إلخ.

(٣) في "ردّ المختار": الخامس عشر: أن يُحرّم بحجّة واحدة، فلو أهلّ بحجّة عن الأمر ثمّ بأخرى عن نفسه لم يجوز إلا إن رفض الثانية.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ٣٩٧/٧، تحت قول "الدرر": وأوصلها... إلخ.

بأن أمره بالعمرة فحجّ عن نفسه ثمّ اعتمره أو بالحجّ فاعتمر عن نفسه ثمّ حجّ.

[٢١٩١] قوله: ^(١) صحّ الإحجاج عنه ^(٢):

أقول: فعلى هذا يغني عن هذا الثامن عشر الثامن ^(٣)، وهو وجوب الحجّ،

فإنّ العقل شرط الوجوب.

[٢١٩٢] قوله: العشرون: عدم الفوات، وسيأتي الكلام عليه ^(٤):

أقول: إذا الشرائط شرائط وقوع الحجّ الذي فعله المأمور عن الأمر،

فلا حاجة إلى هذا، ولا إلى الثالث عشر؛ لأنّه لم يحجّ فيهما حتّى يقع عن الأمر،
ويكون اشتراطهما كاشتراط أن يحجّ المأمور، فإنّ قعد في بيته ولم يحجّ لم يقع
عن الأمر.

[٢١٩٣] قوله: أمّا النفل فلا يشترط فيه شيء منها إلّا الإسلام والعقل

والتمييز، وكذا الاستتجار ^(٥): أي: عدم الاستتجار كما عبّر به في "اللباب" ^(٦).

(١) في "ردّ المختار": السابع عشر والثامن عشر: إسلام الأمر والمأمور وعقلهما كما سيأتي،

فلا يصحّ من المسلم للكافر، ولا من المجنون لغيره، ولا عكسه، لكن لو وجب الحجّ
على المجنون قبل طرؤ جنونه صحّ الإحجاج عنه.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، مطلب: شروط الحجّ عن الغير عشرون،

٣٩٧/٧، تحت قول "الدر": وأوصلها... إلخ.

(٣) الثامن فاعل يغني أي: الشرط الثامن مغن عن ذكر الشرط الثامن عشر. ١٢ محمّد أحمد.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، ٣٩٧/٧، تحت قول "الدر": وأوصلها... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "لباب المناسك"، باب الحجّ عن الغير، ص ٤٣٧.

مطلب في حج الصّرورة

[٢١٩٤] قوله: ^(١) لا يجوز حجّهم ^(٢): عنده.

[٢١٩٥] قوله: وعللّ في "الفتح" الكراهة في المرأة بما في "المبسوط": من

أنّ حجّها أنقص؛ إذ لا رمل عليها، ولا سعي في بطن الوادي، ولا رفع صوت بالتلبية، ولا حلق ^(٣): ولا إحرام إلّا في الوجه.

[٢١٩٦] قوله: ^(٤) أنّها تنزيهية على الأمر ^(٥):

(١) يشترط لصحة النيابة أهلية المأمور لصحة الأفعال فجاز حجّ الصّرورة (أي: الذي لم يحجّ عن نفسه حجة الإسلام) والمرأة والعبد وغيره كالمراهق، وغيرهم أولى لعدم الخلاف أي: خلاف الشافعي، فإنه لا يجوز حجّهم، "الدر" و"رد المختار".

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، مطلب في حجّ الصّرورة، ٤٠٤/٧، تحت قول "الدر": وغيرهم أولى لعدم الخلاف.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠٥.

(٤) في نيابة الصّرورة نقل عن "الفتح": والأفضل أن يكون قد حجّ عن نفسه حجة الإسلام خروجا عن الخلاف. وعن "البدائع": كراهة إحجاج الصّرورة؛ لأنه تارك فرض الحجّ، ثمّ قال في "الفتح" بعدما أطلّ في الاستدلال: والذي يقتضيه النظر أنّ حجّ الصّرورة عن غيره إن كان بعد تحقّق الوجوب عليه بملك الزّاد والراحلة والصّحة فهو مكروه كراهة تحريم، قال في "البحر": والحق أنّها تنزيهية على الأمر لقولهم: والأفضل... إلخ، تحريمية على الصّرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحجّ ولم يحجّ عن نفسه؛ لأنه أتم بالتأخير اهـ "رد المختار"، ملتقطاً.

(٥) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الحج عن الغير، مطلب في حجّ الصّرورة، ٤٠٥/٧، تحت قول "الدر": وغيرهم أولى لعدم الخلاف.

أقول: إذا علم الأمر أن قد فرض الحج على المأمور، وهذا يأمره أن يحجّ عني لا عنه فيكون آمراً بالإثم، فكيف تكون كراهة تنزيهية؟، وهذا يرجح قول "البدائع"^(١)؛ إذ أطلق كراهة الإحجاج، فليتأمل.

[٢١٩٧] قوله: قال في "البحر": والحق أنها تنزيهية على الأمر لقولهم:

والأفضل... إلخ^(٢).

أقول: لم لا يحمل كلامهم على الصّورة الذي لم تجتمع فيه شروط الحجّ، فكلام "البدائع"^(٣) - كما ستذكرونه^(٤) - على من اجتمعت فيه، فيحصل التوفيق وبالله التوفيق، وهذا هو - كما علمت - قضية الدليل، فيتحرّر أن الصّورة الذي لم يفترض عليه الحجّ فحجّه عن غيره وإحجاجه خلاف الأولى، والذي افترض عليه فحجّه وإحجاجه كلّ مكروه تحريماً.

مطلب: العمل على القياس دون الاستحسان هنا

[٢١٩٨] قوله: ^(٥) من حجّ عن أبيه وأمه^(٦):

-
- (١) "البدائع"، كتاب الحجّ، فصل: بيان شرائط النيابة في الحجّ، ٤٥٧/٢.
 - (٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، ٤٠٥/٧، تحت قول "الدر": وغيرهم... إلخ.
 - (٣) "البدائع"، كتاب الحجّ، فصل: بيان شرائط النيابة في الحجّ، ٤٥٧/٢.
 - (٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، مطلب في حجّ الصّورة، ٤٠٥/٧.
 - (٥) في "ردّ المختار" عن الدارقطني: عن جابر أنّه عليه الصّلاة والسّلام قال: ((من حجّ عن أبيه وأمه فقد قضى عنه حجّته، وكان له فضل عشر حجّج)).
 - (٦) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، مطلب: العمل على القياس دون الاستحسان هنا، ٤٢٢/٧، تحت قول "الدر": لأنّه متبرّع بالثواب.

الذي في "الجامع الصغير"^(١): ((أو عن أمه)) وهو المناسب لإفراد الضمير في: ((قضى عنه حجته)).

[٢١٩٩] قال: (٢) أي: "الدر": إن أذن له الأمر بالقران والتمتع^(٣): الحمد لله هذا نص صريح في جواز التمتع في حجّ البدل وأنه إذا كان بإذن الأمر لا يكون خلافاً، وأنّ النسكين يقعان عن الأمر، وإلاّ لزم الخلاف، وقد قال المحشّي^(٤) عن "البحر" في تعليل وجوب دم التمتع والقران على المأمور: ((إنّ حقيقة الفعل منه وإن كان الحجّ يقع عن الأمر؛ لأنّه وقوع شرعيّ لا حقيقيّ) اهـ. وقد قال في "اللباب" أواخر باب الحجّ عن الغير في فصل الدماء المتعلقة بالحجّ، ص—٢٥٣^(٥): (لو أمره بالقران أو التمتع فالدم على المأمور) اهـ.

(١) "الجامع الصغير"، حرف الميم، ر: ٨٦٢٩، ص—٥٢٣.

(٢) في المتن والشرح: (ودم القران) والتمتع (والجناية على الحاجّ) إن أذن له الأمر بالقران والتمتع، وإلاّ فيصير مخالفاً فيضمن.

في "ردّ المختار": (قوله: على الحاجّ) أي: المأمور، أمّا الأوّل فلاّنه وجب شكراً على الجمع بين النسكين، وحقيقة الفعل منه وإن كان الحجّ يقع عن الأمر؛ لأنّه وقوع شرعيّ لا حقيقيّ، وأمّا الثاني فباعتبار أنّه تعلق بجنايته، أفاده في "البحر".

(٣) "الدر"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، ٤٢٦/٧.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الحجّ عن الغير، مطلب: العمل على القياس دون الاستحسان هنا، ٤٢٦/٧-٤٢٧، تحت قول "الدر": على الحاجّ.

(٥) "لباب المناسك"، باب الحجّ عن الغير، فصل الدماء المتعلقة بالحجّ، ص—٤٦١.

وأنص منه قوله قبله أو انحر فصل النفقة، ص—٢٥٢^(١): (ينبغي للآمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول: حجّ عني كيف شئتَ مُفرداً أو قارناً أو متمتعاً) اهـ. غير أن شارحه العلامة علياً القارئ رحمه الباري نازعه قائلاً^(٢): (إنّ هذا القيد سهو ظاهر؛ إذ التفويض المذكور في كلام المشايخ مقيد بالإفراد والقران لا غير، قال: وقد سبق أيضاً أنّ من شرط الحجّ عن الغير أن يكون ميقاتياً آفاقياً، وتقرّر أنّ بالعمرة ينتهي سفره إليها، ويكون حجّه مكياً، وأمّا ما في "قاضيخان" من التخيير بحجّة أو عمرة وحجّة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع؛ إذ الواو (أي: في قوله: عمرة وحجّة) لا تفيد الترتيب، فيحمل على حجّ وعمرة بأن يحجّ أولاً عنه ثمّ يأتي بعمرة له أيضاً، فتدبر فإِنَّه موضع خطر) اهـ.

وقال تحت قول "اللباب" الأوّل^(٣): (لو أمره بالقران أو التمتع) ما نصّه: (لعله أراد بالتمتع معناه اللغويّ فلا ينافي ما تقدّم) اهـ.

أقول: حمّله على المعنى اللغويّ في غاية البعد وأمّا اقتصار المشايخ على الأفراد والقران فرمّا يريدون بالقران ما هو أعمّ من التمتع؛ لأنّ في كليهما الجمع بين النسكين، وقد نقل العلامة الشارح عن الإمام قاضيخان أوّل باب العمرة، ص—٢٥٥^(٤): (أنّ وقتها جميع السنة إلّا خمسة أيّام يكره فيها العمرة لغير القارن) اهـ.

(١) "لباب المناسك"، باب الحجّ عن الغير، فصل في النفقة، ص—٤٥٩.

(٢) "المسلك المتقسط"، باب الحجّ عن الغير، فصل في النفقة، ص—٤٥٩-٤٦٠، ملخصاً.

(٣) "المسلك المتقسط"، باب الحجّ عن الغير، فصل الدماء المتعلقة بالحجّ، ص—٤٦١.

(٤) "المسلك المتقسط"، باب العمرة، ص—٤٦٤.

فقال العلامة نفسه^(١): (يعني: في معناه المتمتع) اهـ.

وعبارة "الخانية"^(٢) ظاهرة في وفاق "اللباب" وحملها على عكس الترتيب لا يفيد، فإن العمرة عن غيره الآفاقي كالحج عنه في وجوب كون كل من ميقاته الآفاقي إذا استنابه في أحدهما، وقد قال في "اللباب" و"شرحه" ص ٢٤٥^(٣):
(لو أمره بالعمرة فحج عنه أو عن نفسه ثم اعتمر له لم يجز) اهـ.

واشتراط كون الحج عن الغير ميقاتياً مسلّم بالمعنى الأعمّ الشامل لميقات المكّي وغيره، أمّا اشتراط كونه من الميقات الآفاقي فغير مسلّم مطلقاً، ولذا لما قال في "اللباب"^(٤) في شرائط الحج عن الغير: (العاشر: أن يُجرّم من الميقات)، قال القارئ^(٥): (أي: من ميقات الأمر ليشمل المكّي وغيره) اهـ. ولا شك أن الأمر لو تمتّع بنفسه لكان ميقاته للحج "الحرم"، فكذا نائبه بإذنه، ولما فرع عليه في "اللباب"^(٦) بقوله: (فلو اعتمر وقد أمره بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن،

(١) "المسلك المتقسط"، باب العمرة، ص ٤٦٤.

(٢) "الخانية"، كتاب الحج، فصل في العمرة، ١/١٤٣.

(٣) "لباب المناسك"، و"المسلك المتقسط"، باب الحج عن الغير، فصل في شرائط جواز الإحجاج، ص ٤٤٦.

(٤) "لباب المناسك"، باب الحج عن الغير، فصل في شرائط جواز الإحجاج، ص ٤٤٢.

(٥) "المسلك المتقسط"، باب الحج عن الغير، فصل في شرائط جواز الإحجاج، ص ٤٤٢.

(٦) "لباب المناسك"، باب الحج عن الغير، فصل في شرائط جواز الإحجاج، ص ٤٤٢.

قال في "الكبير"^(١): ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام؛ لأنه مأمور بحجة ميقاتية اهـ.

قال القارئ صـ ٢٤٤^(٢): (فيه أنه إن أراد بالميقاتية المواقيت الآفاقية ففي إطلاقه نظر ظاهر؛ إذ تقدّم بأن المكي إذا أوصى بـ "الري"^(٣) أن يحجّ عنه، يحجّ عنه من "مكة"، وكذا سبق أنّ من أوصى أن يحجّ عنه من غير بلده يحجّ كما أوصى قرب من "مكة" أو بعد) اهـ.

فكيف يجعل الآفاقية شرطاً هنا؟ بل هو في شك هاهنا من نفس شرط الميقاتية فضلاً عن الآفاقية حيث قال بعده^(٤): (وأيضاً فيه إشكال آخر حيث إنّ الميقات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحجّ وأصلاته بل إنّه من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت نيابته؟ فإن وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالأمر مسلم وإلا فلا) اهـ.

(١) هو "جمع المناسك تسهياً للناسك" (مناسك رحمة الله السندي): للشيخ رحمة الله ابن القاضي عبد الله السندي (ت ٩٦٢ هـ). ("كشف الظنون"، ١٨٣١/٢، "المسلك المتقسط" صـ ٢٠).

(٢) "المسلك المتقسط"، باب الحجّ عن الغير، فصل في شرائط جواز الإحجاج، صـ ٤٤٢-٤٤٣.

(٣) هي مدينة في شمال "إيران" بضاحية "طهران"، وهي مشهورة من أمّهات البلاد وأعلام المدّن كثيرة الفواكه والخيرات، وهي محطّ الحاجّ على طريق السابلة، فتحها العرب في صدر الإسلام، ينسب إليها علماء كثيرون، منهم: الرازيّ الطبيب.

("معجم البلدان"، ٤٥٧/٢، "المنجد" في الأعلام، صـ ٢٧٢).

(٤) "المسلك المتقسط"، باب الحجّ عن الغير، فصل في شرائط جواز الإحجاج، صـ ٤٤٣.

ولا نسلم أن سفره هذا يتجرّد للعمرة ولا يكون للحجّ كمن سعى إلى الجمعة وصلى قبلها السنّة لا يكون سعيه مصروفاً عن الجمعة كما نصّ على التنظير به في "الهداية" ثمّ إنّ "اللباب" نصّ في باب التمتع في فصل منه، ص ٤٨١^(١):
(أنّه لا يشترط لصحّة التمتع أن يكون النسكان عن شخص واحد حتّى لو أمره شخص بالعمرة وآخر بالحجّ جاز) اهـ. وقد أقرّه عليه القارئ^(٢) ثمّه قائلاً: (أي: وأذن له في التمتع جاز، لكن دم المتعة عليه في ماله) اهـ. فهذا إذعان منه لمّا في "اللباب"، فإذن الجواز هو الجواب، والله تعالى أعلم بالصواب. ١٢
٥/ ذي الحجة ١٣٢٣ هـ في "مكّة المكرمة" زادها الله كرمًا وتكريماً آمين.

-
- (١) "لباب المناسك"، باب التمتع، فصل: ولا يشترط لصحّة التمتع ... إلخ، ص ٢٨٦.
(٢) "المسلك المتقسط"، باب التمتع، فصل: ولا يشترط لصحّة التمتع ... إلخ، ص ٢٨٦.

باب الهدي

[٢٢٠٠] قوله: ^(١) أن ظاهر كلامهم... إلخ ^(٢):

أقول: غاية ما يفهم من كلامهم هنا أنهم حكموا بصحة الحج، ولم يلتفتوا إلى الشهادة، حيث لا إمكان للتدارك دفعاً للحرص الشديد، وصوناً لحج العبيد، ولذا قبلوها فيما أمكن التدارك، وفيما شهدوا أن الوقوف يوم التروية أو بعد يوم النحر كما في "اللباب" ^(٣)، فدلّ على أن اختلاف المطالع غير معتبر هاهنا أيضاً، إلا أنهم مالوا إلى اعتباره في بعض الصور ضرورة، فافهم.

[٢٢٠١] قال: ^(٤) أي: "الدر": ورجّح في "البرازية" أفضلية الحج ^(٥):

- (١) إذا تبين هلال ذي الحجة، فوقفوا بعد إكمال ذي القعدة ثلاثين يوماً، ثم تبين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيحاً وحجّهم تاماً، ولا تقبل الشهادة، عس "اللباب"، "رد المختار"، ص ٢٥١. ولو شهدوا قبل وقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت إن أمكن التدارك ليلاً مع أكثرهم وإلا لا. قال في "اللباب": ولا عبرة باختلاف المطالع... إلخ. وقدّمنا تمام الكلام على ذلك في الصوم، وقدّمنا هناك أن ظاهر كلامهم هنا (أي: في الحج) اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل، تأمل. "رد المختار"، ص ٢٥٢، ملقطاً.
- (٢) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٥٧/٧، تحت قول "الدر": وقبلة... إلخ.
- (٣) "لباب المناسك"، باب الوقوف بعرفة وأحكامه، فصل في اشتباه يوم عرفة، ص ٢١٢.
- (٤) في "الدر": حجّ الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل، بناء الرّباط أفضل من حجّ النفل، واختلف في الصلّة، ورجّح في "البرازية" أفضلية الحجّ لمشقّته في اللال والبدن جميعاً. في "رد المختار": قال الرحمتي: والحقّ التفصيل، فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل فهو الأفضل.
- (٥) "الدر"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٣/٧.

أقول: هذا الذي مرّ كلّهُ بالنظر إلى نفس هذه الأعمال على الإطلاق والإرسال وإن كان قد يعرض لبعض أفراد المفضول ما يفضلهُ على كثير من أفراد الأفضل، وبه يظهر الجواب عمّا بحث العلامة مصطفى الرحمتي، وتبعه المحقّق الشامي^(١)، والله تعالى أعلم.

مطلب في تكفير الحجّ الكبائر

[٢٢٠٢] قوله: ^(٢) ذكرناها في كتاب "الشُّعب" ^(٣):

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الهدي، مطلب في تفضيل الحج على الصدقة، ٤٦٤/٧، تحت قول "الدرّ": ورجّح في "البزازية" ... إلخ.

(٢) في "الدرّ": هل الحجّ يكفر الكبائر؟ قيل: نعم كحريّ أسلم. وفي "ردّ المختار": (قوله: قيل: نعم... إلخ) أي: لحديث ابن ماجه في "سننه" المرويّ عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس: أنّ أباه أخبره عن أبيه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ((دعا لأُمَّته شِيعَةَ عِرفَةَ، فأجيب: إني قد غفرتُ لهم ما خلا المظالم، فأني آخذ للمظلوم منه، فقال: أي ربّ! إنّ شِيعَتَ أعطيَت المظلوم الجَنَّةَ وغفرت للظالم، فلم يجب عِشَّةَ عِرفَةَ، فلَمّا أصبح بالمزدلفة أعاد الدّعاء، فأجيب إلى ما سأل)) الحديث، وقال ابن حبان: إنّ كنانة روى عنه ابنه، منكر الحديث، وكلاهما ساقطا للاحتجاج، وقال البيهقي: هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب "الشُّعب"، فإن صحّ بشواهد فيه الحجّة، وإلّا فقد قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وظلم بعضهم بعضاً دون الشّرك أه.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الهدي، مطلب في تكفير الحجّ الكبائر، ٤٦٧/٧، تحت قول "الدرّ": قيل: نعم... إلخ.

هكذا وقع في نسختي "الفتح"^(١)، والصواب: كتاب البعث، فإن هذه العبارة إنما هي عبارة "الشعب"^(٢) كما يظهر بمراجعة "اللائي"^(٣).
[٢٢٠٣] قوله: ^(٤) وتمامه في "الفتح"^(٥):
عند ذكر الوقوف بـ "عرفة"^(٦)، والاجتهاد فيه في الدعاء.

-
- (١) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٧٥/٢.
- (٢) "الجامع المصنّف في شعب الإيمان"، باب في خير الناس بعد ما يبعثون من قبورهم، فصل في القصاص من المظالم، ر: ٣٤٦، ٣٠٥/١. للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمئة، وهو كبير من الكتب المشهورة.
- (٣) "اللائي المصنوعة" في الأحاديث الموضوعة، كتاب الحج، ١٠٤/٢، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (ت ٨٩١هـ).
- (٤) "كشف الظنون"، ١٥٣٤/٢.
- (٥) في "ردّ المختار": وروى ابن المبارك أنّه صلّى الله عليه وسلّم قال: ((إنّ الله عزّ وجلّ قد غفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التّبعات))، فقام عمر فقال: يا رسول الله! هذا لنا خاصّة؟ قال: ((هذا لكم ولن أتى من بعدكم إلى يوم القيامة))، فقال عمر رضي الله عنه: كثر خير ربّنا وطاب، وتمامه في "الفتح"، وساق فيه أحاديث أخرى. والحاصل: أنّ حديث ابن ماجه وإنّ ضعفّ فله شواهدٌ تصحّحه، والآية أيضاً تؤيّدّه، ومما يشهد له أيضاً حديث البخاري مرفوعاً: ((من حجّ فلم يرفُث ولم يفسُق رجّع من ذنوبه كيوم ولدته أمّه)).
- (٦) "ردّ المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٨/٧، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.
- (٦) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٧٥/٢.

[٢٢٠٤] قوله: وتماهه في "الفتح"، وساق فيه أحاديث أخر^(١): أي: حديثين عن "آثار محمد"، و"موطأ مالك"^(٢)، لا تنصيص فيهما على المظالم.

[٢٢٠٥] قوله: والحاصل: أن حديث ابن ماجه وإن ضعف فله شواهد تصححه، والآية أيضاً تؤيده^(٣): قاله ابن حجر كما في "اللائي"^(٤).

أقول: الآية إنما تصحح، ولا كلام فيه عند أهل السنة، إنما الكلام في الوقوع.

[٢٢٠٦] قوله: ^(٥) رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه^(٦):

(١) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، مطلب في تكفير الحج الكبائر، ٤٦٨/٧، تحت قول "الذر": قيل: نعم... إلخ.

(٢) أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" كتاب الحج، باب جامع الحج، ر: ٩٨٢، ٣٨٦/١-٣٨٧، عن طلحة بن عبيد الله بن كرز، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((ما رأيي الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أدر ولا أحقر ولا أغبط منه في يوم عرفة، وما ذاك إلا لما رأى من تنزل الرحمة، وتجاوز الله عن الذنوب العظام، إلا ما أرى يوم بدر، قيل: وما رأي يوم بدر، يا رسول الله؟ قال: أما إنه قد رأى جبريل يزغ الملائكة)).

(٣) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٨/٧، تحت قول "الذر": قيل: نعم... إلخ.

(٤) "اللائي المصنوعة"، كتاب الحج، ١٠٤/٢.

(٥) في "رد المختار": والحاصل: أن حديث ابن ماجه وإن ضعف فله شواهد تصححه، والآية أيضاً تؤيده، ومما يشهد له أيضاً حديث البخاري مرفوعاً: ((من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه))، وحديث مسلم مرفوعاً: ((إن الإسلام يهدم ما كان قبله، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وإن الحج يهدم ما كان قبله)).

(٦) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٨/٧، تحت قول "الذر": قيل: نعم... إلخ.

أقول: مثله ورد لكثير من الأفعال ولم يقل أحدٌ فيها بتكفير المظالم بل قيده عامة المتكلمين على تلك الأحاديث بالصغائر من ذلك ما لأحمد^(١) والنسائي^(٢) وأبناء ماجة^(٣) وخزيمة^(٤) وحبان^(٥) والحاكم^(٦) عن عبد الله بن عمرو^(٧) رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: ((لَمَّا فرغ سليمان بن داود عليهما السلام من بناء بيت المقدس سأل الله عز وجل ثلاثاً أن يؤتیه حكماً يصادف حكمه، وملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، وأنه لا يأتي هذا المسجد أحد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)) فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ((أما اثنتين فقد أعطيتهما وأرجو أن يكون قد أعطي الثالثة)) اهـ.

- (١) "المسند" للإمام أحمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ر: ٦٦٥٥، ٥٨٩/٢-٥٩٠.
- (٢) "سنن النسائي"، كتاب المساجد، فضل المسجد الأقصى والصلاة فيه، ٣٤/٢.
- (٣) "سنن ابن ماجة"، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس، ر: ١٤٠٨، ١٧٤/٢.
- (٤) "صحيح ابن خزيمة"، كتاب الإمامة في الصلاة، ر: ٦٠٧، ٢٨٨/٢.
- (٥) "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان"، ر: ٦٣٨٦، ١١١/٨.
- (٦) "المستدرک"، تفسير سورة ص، ر: ٣٦٧٦، ٢١٨/٣.
- (٧) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم السهمي، (ت ٦٨ أو ٦٩ هـ)، أبو محمد أو عبد الرحمن، أسلم قبل أبيه وكان فاضلاً عالماً قرأ القرآن والكتب المتقدمة، وكان يسرد الصوم، ولا ينام بالليل وكان يكتب الحديث، حدث عنه من الصحابة، منهم: ابن عمر، أبو أمامة والسائب بن يزيد وغيرهم.
- (٨) "أسد الغابة"، ٣٥٦/٣، "الاستيعاب"، ٨٦/٣.

وقد صرّح العلماء منهم القسطلاني^(١) في "شرح البخاري"^(٢): أن رجاءه صلى الله تعالى عليه وسلّم واجب. وأخرج الترمذي^(٣) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم: ((من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه)).

وأخرج الحاكم^(٤) وقال: صحيح الإسناد عن عقبة بن عامر^(٥) رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلّم قال: ((ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم في صلاته فيعلم ما يقول إلا انفتل وهو كيوم ولدته أمّه)).

(١) هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ) من علماء الحديث، من تصانيفه: "المواهب اللدنية بالمنح المحمدية"، "الروض الظاهر في مناقب الشيخ عبد القادر". ("الأعلام"، ٢٣٢/١).

(٢) هو "إرشاد الساري" شرح "صحيح البخاري" لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت ٩٢٣هـ). ("كشف الظنون"، ٥٥٢/١).

(٣) "سنن الترمذي"، ما جاء في فضل الطواف، ر: ٨٦٧، ٢٤٤/٢.

(٤) "المستدرک"، کتاب التفسیر، تفسیر سورة النور، ر: ٣٥٦٠، ١٦٣/٣.

(٥) هو أبو حماد عقبة بن عامر بن عيس بن عمرو بن عدي الجهني، مات في خلافة معاوية (ت ٨٥٠هـ). كان من أصحاب معاوية بن أبي سفيان، وولي له "مصر" وسكنها، روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين، منهم: ابن عباس، أبو أمامة، شهد صفين مع معاوية وشهد فتوح "الشام"، كان قارئاً، عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان، شاعراً، كاتباً وهو أحد من جمع القرآن.

("الإصابة"، ٤٢٩/٤، "أسد الغابة"، ٥٩/٤).

والحديث رواه مسلم^(١) وأبو داود^(٢) والنسائي^(٣) وابن ماجه^(٤) وخزيمة^(٥) وفيه:
 ((فقد أوجب)) بل أخرج مسلم^(٦) من حديث عمرو بن علي* مرفوعاً فيه:
 ((فإن هو قام فصلّي فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو له أهل وفرغ قلبه
 لله تعالى إلاّ انصرف من خطبته كيوم ولدته أمه)) والأحاديث في ذلك كثيرة
 لا مطمع في استقصائها. ١٢

[٢٢٠٧] قوله: رجّع من ذنوبه كيوم ولدته أمه^(٧):

بل هو من أقوى شواهد، قاله ابن حجر كما في "القسطلاني"^(٨).

[٢٢٠٨] قوله: وحديث مسلم مرفوعاً: ((إنّ الإسلام يهدم ما كان قبله،

وإنّ الهجرة تهدم ما كان قبلها، وإنّ الحجّ يهدم ما كان قبله^(٩):

(١) "صحيح مسلم"، كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب... إلخ، ر: ٢٣٤، ص ١٤٤.

(٢) "سنن أبي داود"، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا توضأ، ر: ١٦٩، ٩٠/١.

(٣) "سنن النسائي"، كتاب الطهارة، باب ثواب من أحسن الوضوء... إلخ، ٩٥/١.

(٤) "سنن ابن ماجه"، باب ما جاء في الصلاة في... إلخ، ر: ١٤٠٨، ١٧٢/٢.

(٥) "صحيح ابن خزيمة"، كتاب الوضوء، باب فضل التهليل... إلخ، ر: ٢٢٢، ١١١/١.

(٦) "صحيح مسلم"، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة، ر:

٨٣٢، ص ٤١٤.

❖ لعله: عمرو بن عبسة كما في "صحيح مسلم".

(٧) "ردّ المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٨/٧، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

(٨) "إرشاد الساري"، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، ر: ١٥٢١، ١٤/٤.

(٩) "ردّ المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٨/٧، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

أقول: مثله مغفرة ما تقدّم من الذنوب، وقد وردت في كثير من الأعمال كصيام رمضان، وقيام رمضان، واعتكاف العشر الأخير، وصلاة الجمعة، وكلّ صلاة مكتوبة، وقود الأعمى أربعين خطوة، وأذان خمس صلوات، وإمامة خمس صلوات، وغير ذلك، والقرآن في الذكر مع الإسلام لا يوجب القرآن في الحكم.

[٢٢٠٩] قوله: ^(١) وهكذا ذكر النووي ^(٢):

أقول: لم أره له، لا تحت حديث ^(٣): ((من حجّ ولم يرفث)) ولا تحت حديث ^(٤): ((إنّ الإسلام يهدم ما كان قبله)). أمّا الأوّل ففسال في "شرحه" ^(٥): (معنى قوله: ((كيوم ولدته أمّه)) أي: بغير ذنب) اهـ. ولم يزد على هذا حرفاً.

(١) في "ردّ المختار": وحديث مسلم مرفوعاً: ((إنّ الإسلام يهدم ما كان قبله، وإنّ الهجرة تهدم ما كان قبلها، وإنّ الحجّ يهدم ما كان قبله))، لكن ذكر الأكمل في "شرح المشارق" في هذا الحديث: أنّ الحربيّ تحبّط ذنوبه كلّها بالإسلام والهجرة والحجّ، حتّى لو قتل وأخذ المال وأحرزه بدار الحرب ثمّ أسلم لم يؤخذ بشيء من ذلك، وعلى هذا كان الإسلام كافياً في تحصيل مراده، ولكن ذكر صلى الله عليه وسلّم الهجرة والحجّ تأكيداً في بشارته وترغيباً في مبايعته، فإنّ الهجرة والحجّ لا يكفّران المظالم ولا يقطع فيهما بمحو الكبائر، وإنّما يكفّران الصغائر، ويجوز أن يقال: والكبائر التي ليست من حقوق أحد كإسلام الذمّي اهـ ملخصاً.

وهكذا ذكره الإمام الطيبيّ في "شرحه"، وقال: إنّ الشارحين اتّفقوا عليه، وهكذا ذكر النووي والقرطبيّ في "شرح مسلم" كما في "البحر".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الهدي، ٤٦٩/٧، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

(٣) "صحيح مسلم"، كتاب الحجّ، باب في فضل الحجّ والعمرة ويوم عرفة، ر: ١٣٥٠، ص ٧٠٤.

(٤) "صحيح مسلم"، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم، ر: ١٢١، ص ٧٥.

(٥) "المنهاج"، كتاب الحجّ، باب في فضل الحجّ والعمرة، ٤٣٦/١.

وأما الحديث الثاني فقد بَوَّب عليه النووي بقوله: (باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الحجّ والهجرة) اه. وقال في "شرحه"^(١): (أما أحكامه ففيه عظم موقع الإسلام والهجرة والحجّ، وإنّ كلّ واحد منها يهدم ما كان قبله من المعاصي) اه. ولم يزد على هذا بشيء، وهو بظاهره يميل إلى القول بالتكفير بل رأيت في "وشي الدياج" على "صحيح مسلم بن الحجاج" للدمني^(٢) قال تحت قوله: ((رجع كيوم ولدته أمّه)): (أي: بلا ذنب قال نو: (يعني: النووي) فهذا يتضمّن غفران صفائر وكبائر وتبعات) اه. ولم أر هذا أيضاً في شرحه "المنهاج"، فالله تعالى أعلم.

نعم! في كتاب الإيمان، باب الكبائر، ص ٦٤^(٣) من "المنهاج" ما نصه: (ونقسم باعتبار ذلك إلى ما تكفره الصلوات الخمس أو صوم رمضان أو الحجّ أو العمرة أو غير ذلك مما جاءت به الأحاديث وإلى ما لا يكفره ذلك كما ثبت في "الصحيح"^(٤) ما لم تغش كبيرة فسمّى الشرع* ما تكفره الصلاة ونحوها صفائر، وما لا يكفره كبائر ولا شكّ في حسن هذا) اه ملخصاً. ١٢

- (١) "المنهاج"، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم... إلخ، ٧٦/١.
 - (٢) أبو الحسن علي بن سليمان الدمّني أو الدمناني البُجْمَعَوِي المالكي الشاذلي (ت ١٣٠٦هـ)، فقيه من أعلام المغاربة، من كتبه: "لسان المحدث"، "منجزات جنان الشفا".
(الأعلام، ٢٩٢/٤، "هدية العارفين"، ٧٧٦/١).
 - (٣) "المنهاج"، كتاب الإيمان، باب الكبائر وأكبرها، ٦٤/١.
 - (٤) "صحيح مسلم"، كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس... إلخ، ر: ٢٣٣، ص ١٤٤.
- ❦ في نسخة "جد الممتار": (فسمّى الشرع).

[٢٢١٠] قوله: ^(١) وظاهر كلام "الفتح" ... إلخ ^(٢):

وهو أيضاً ظاهر كلام "فتح الباري" ^(٣)، فقد اتفق الفتحان ^(٤).

[٢٢١١] قوله: وظاهر كلام "الفتح" الميل إلى تكفير المظالم أيضاً، وعليه

مشى الإمام السرخسي في "شرح السير الكبير"، وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب ^(٥): أقول: لكن يرد عليه ما في غير ما حديث من استثناء الدين، منها حديث مسلم ^(٦): ((يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين))، نعم! قد ورد ^(٧) لشهيد البحر التنصيص بغفران الذنوب كلها حتى الدين والمظالم والتبوعات.

(١) في "رد المختار": قلت: وظاهر كلام "الفتح" الميل إلى تكفير المظالم أيضاً، وعليه مشى الإمام السرخسي في "شرح السير الكبير"، وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب، وعزاه أيضاً المناوي إلى القرطبي في شرح حديث: ((من حج فلم يرفث... إلخ)) فقال: وهو يشمل الكبائر والتبوعات، وإليه ذهب القرطبي، وقال عياض: هو مَحْمُول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٩/٧، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

(٣) "فتح الباري"، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، ٣٣٠/٣.

(٤) "الفتح"، كتاب الحج، باب الإحرام، ٣٧٥/٢.

(٥) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، ٤٦٩/٧، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

(٦) "صحيح مسلم"، كتاب الإمامة، باب من قتل في سبيل الله... إلخ، ر: ١٨٨٦، ص ١٠٤٦.

(٧) رواه ابن ماجه في "سننه"، كتاب الجهاد، باب فضل غزو البحر، ر: ٢٧٧٨،

٣٤٩/٣، عن أبي أمامة رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول: ((ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين، ولشهيد البحر الذنوب والدين)).

[٢٢١٢] قوله: وعزاه أيضاً المناوي إلى القرطبي في شرح حديث: ((من حج فلم يرفث... إلخ)) فقال: وهو يشمل الكبائر والتبعات، وإليه ذهب القرطبي، وقال عياض: هو مَحْمُول... إلخ^(١):

لله درّه ما أحسنه! من حمل نفيس، بل عسى أن يكون توفيقاً بين القولين.
[٢٢١٣] قوله: وقال عياض: هو مَحْمُول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها^(٢): أي: ندم وأتاب بدليل قوله: (وعجز عن وفائها)؛ إذ لا توبة عن مظلمة إلاّ بأداء أو استحلال، فافهم.

[٢٢١٤] قوله: (٣) لأنّها في الذمّة ليست ذنباً^(٤): هذا لا يتمشّي في الحقوق جميعاً، كمن اغتاب رجلاً أو شتمه أو لعنه أو آذاه، وكذا في حقوق الله تعالى كالكذب والرياء واليمين الغموس وغير ذلك، فليس هذه بشيء في الذمّة يجب أدائه، وإنّما يتأتّى في مثل الصلّاة والصّوم والغصب والإتلاف.

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الهدي، ٧/٤٧٠، تحت قول "الدرّ": قيل: نعم... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) من كلام الترمذي: لا يسقط الحقّ نفسه، بل من عليه صلاة يسقط عنه إثم تأخيرها لا نفسها، فلو أخرها بعده تجدد إثم آخر اه. قوله صلى الله تعالى عليه وسلّم: ((خرج من ذنوبه)) لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباده؛ لأنّها في الذمّة ليست ذنباً، وإنّما الذنب المَطْلُ فيها، فالذي يسقط إثم مخالفة الله تعالى فقط اه. "البرهان اللّقاني" في "شرحه الكبير" على "جوهرة التوحيد". والحاصل: أن تأخير الدّين وغيره وتأخير نحو الصلّاة والزكاة من حقوقه تعالى، "ردّ المختار"، ملخصاً.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الهدي، ٧/٤٧٠، تحت قول "الدرّ": قيل: نعم... إلخ.

[٢٢١٥] قوله: ^(١) دون الأصل ودون التأخير المستقبل ^(٢):

هذان النفيان مجتمع عليهما.

[٢٢١٦] قوله: إذا مات قبل القدرة ^(٣):

قلت: هذا ينحو نحو ما قال عياض * ^(٤) من العجز عن الوفاء.

(١) في "رد المختار": والحاصل: أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى، فيسقط إثم التأخير فقط عما مضى دون الأصل ودون التأخير المستقبل، قال في "البحر": فليس معنى التكفير - كما يتوهمه كثير من الناس - أن الدين يسقط عنه، وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة؛ إذ لم يقل أحد بذلك اهـ. وبهذا ظهر أن قول الشارح: (كحريي أسلم) في غير محله لاقتضائه - كما قال ح - سقوط نفس الحق، ولا قائل به كما علمته، بل هذا الحكم يخص الحريي كما مر عن الأكل. قلت: قد يقال بسقوط نفس الحق إذا مات قبل القدرة على أدائه، سواء كان حقيقاً الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يفي به.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، ٧/٤٧٠، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٧١.

* عياض بن موسى بن عياض بن عمرو المالكي المعروف بقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) مفسر، محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه، أصولي، من تصانيفه: "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى"، "إكمال المعلم" بفوائد مسلم، "مشارك الأنوار". ("الأعلام"، ٩٩/٥، "معجم المؤلفين"، ٥٨٨/٢). (٤) قال المناوي: (وهو يشمل الكبائر والتبعات وإليه ذهب القرطبي وعياض لكن قال الطبري: وهو محمول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها).

("فيض القدير"، حرف الميم، ١٤٩/٦).

ولم نثر على النقل في "إكمال المعلم" للقاضي عياض. (هامش "رد المختار"، ٧/٤٧٠).

[٢٢١٧] قوله: ^(١) لا حقّ العبد ^(٢):

أقول: بل وحقّ العبد أيضاً، فإنّ التوبة عن كلّ ذنب بحسبه، فعن المظالم بالأداء، أو الاستحلال.

[٢٢١٨] قوله: نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحجّ، وعليه يُحمّل كلام

الشارحين المارّ، وحينئذ صحّ قول الشارح: (كحريّ أسلم) بهذا الاعتبار ^(٣):

فإنّ الثابت في الحريّ السقوط مطلقاً، حتّى لم يبق معه خصومة لصاحب الحقّ لا دنيا ولا أخرى، بخلاف الحاجّ والخصومة معه باقية في الدّنيا قطعاً، حتّى لو حدث له مال بعد موته كأن وضع منجلاً في الصّحراء فتعلّق به صيد بعسد ما مات يصرف إلى دينه قطعاً، وكذلك في الآخرة، بدليل الإرضاء فإنّه بنفسه منبئ عن بقاء الخصومة، وإلاّ فمن يرضى؟ وفيم يرضى؟ وهذا واضح لا يخفى.

[٢٢١٩] قوله: وحينئذ صحّ قول الشارح: (كحريّ أسلم) بهذا الاعتبار،

فافهم ^(٤): فإنّه لمن أحسن ما قيل في الباب.

(١) في "ردّ المختار": لكنّ تقييد عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر؛ لأنّ التوبة مكفّرة بنفسها، وهي إنّما تُسقط حقّ الله تعالى لا حقّ العبد، فتعيّن كون المُسقط هو الحجّ كما اقتضته الأحاديث المارّة، وأمّا أنّه لا قائل بسقوط الدّين فنقول: نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحجّ، وعليه يُحمّل كلام الشّارحين المارّ، وحينئذ صحّ قول الشارح: (كحريّ أسلم) بهذا الاعتبار، فافهم.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، مطلب في تكفير الحجّ الكبائر، ٤٧١/٧، تحت قول "الدرّ": قيل: نعم... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[٢٢٢٠] قوله: ^(١) لنقل عياض الإجماع... إلخ ^(٢):

أقول: قد أجمع أهل السنة على جواز العفو عن كلّ ذنب، وعلى وقوع العفو عن كثير من الكبائر بدون توبة، فالإجماع الذي نقل عياض لا يمكن حمله على نفي الإمكان، ولا نفي الوقوع، بل على نفي القطع، وحيث لا ورود له على من قال بالتكفير ظناً لا قطعاً، ولا شك أن لا مساغ هاهنا للقطع كما يفيد ^(٣) نقلاً عن "البحر".

[٢٢٢١] قوله: وكذا ينافيه عموم قوله تعالى ^(٤):

أقول: لا منافاة كما نبهنا، فالآية في الجواز وكلام القاضي محمول

على القطع.

(١) في "رد المختار": ثم اعلم أن تجويزهم تكفير الكبائر بالهجرة والحج مناف لنقل عياض الإجماع على أنه لا يكفرها إلا التوبة، ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضاً، بل القول بتكفير إثم المأثم وتأخير الصلاة ينافيه؛ لأنه كبيرة، وقد كفرها الحج بلا توبة، وكذا ينافيه عموم قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وهو اعتقاد أهل الحق أن من مات مصراً على الكبائر كلها سوى الكفر فإنه قد يعفى عنه بشفاعته أو بمحض الفضل. والحاصل - كما في "البحر" -: أن المسألة ظنية، فلا يُقطع بتكفير الحج للكبائر من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، مطلب في تكفير الحج الكبائر، ٤٧١/٧،

تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

[٢٢٢٢] قوله: وكذا ينافيه عموم قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن

يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وهو اعتقاد أهل الحق^(١): لا منافاة مع هذا أيضاً عند الحمل على نفي القطع، والله تعالى أعلم.

لكن (ينقي)^(٢) حيث أن لا تخصيص على هذا للكبائر حيث لا قطع في الصغائر أيضاً إلا بالتوبة، لما نصّوا عليه من جواز العقاب على الصغيرة، فافهم. [٢٢٢٣] قال: (٣) أي: "الدر": أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها^(٤):

أقول: لا يرد هذا على القول بالتكفير فإنّ الحاجّ حجّاً مبروراً لا انفكاك

له عن التوبة والإنابة إلى الله تعالى أبداً لا سيّما في الموقفين كما لا يخفى. ١٢

فـ: أقوال المائلين إلى تكفير المظالم:

الشيخ عبد الحقّ الدهلوي في "شرح صراط المستقيم"^(٥) صـ ٨٥ أورد حديث عبّاس عازياً له إلى أبي داود وابن ماجه ثمّ ذكر كلام البيهقي ثمّ قال:

(١) "ردّ المختار"، كتاب الحجّ، باب الهدى، مطلب في تكفير الحجّ الكبائر، ٤٧١/٧، تحت قول "الدر": قيل: نعم... إلخ.

(٢) لا يبدو واضحاً في الأصل. ١٢

(٣) في "الدر": قال عياض: أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة، ولا قائل بسقوط الدين ولو حقاً لله تعالى كدين صلاة وزكاة، نعم إثم المّطل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط، وهذا معنى التكفير على القول به.

(٤) "الدر"، كتاب الحجّ، باب الهدى، ٤٦٧/٧.

(٥) هو "الطريق القويم شرح الصراط المستقيم"، للشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي ("نزهة الخواطر"، ٢٢٣/٥). (ت ١٠٥٢هـ).

(وبالجملة حقوق الله مغفور است از حجاج ودر حقوق عباد خلاف است وفضل الله واسع وظاهر أحاديث عامّ است) اهـ.

الشيخ علي بن أحمد العزيزي^(١) في "السراج المنير"^(٢) شرح "الجامع الصغير" تحت حديث: ((من حجّ ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمّه)): قال العلقمي^(٣): أي: بغير ذنب وظاهره غفران الكبائر والصغائر والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث عباس بن مرداس المصرح بذلك وله شواهد من حديث ابن عمر في "تفسير الطبري" اهـ.

الشيخ محمد الحفني^(٤) في "شرح الجامع الصغير"^(٥) تحت حديث: ((شاهد البر... إلخ)): (أي: المقتول من جهاد الكفار في البرّ تكفّر ذنوبه ولو الكبائر

(١) هو علي بن أحمد بن محمد العزيزي البولاقى الشافعى، مولده بـ "العزيزية" ووفاته بـ "بولاق" (ت ١٠٧٠هـ)، له كتب، منها: "السراج المنير" شرح "الجامع الصغير". ("الأعلام"، ٢٥٨/٤).

(٢) "السراج المنير"، حرف الميم، ٢٨٨/٤ علي بن أحمد بن محمد العزيزي (ت ١٠٧٠هـ). ("إيضاح المكنون" ٨/٢، "معجم المؤلفين" ٣٩٩/٢).

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي (ت ٩٦٣هـ أو ٩٦٩هـ) محدث، فقيه، تلمذ لجلال الدين السيوطي، من كتبه: "الكوكب المنير" في شرح "الجامع الصغير"، "قبس النيرين" على "تفسير الجلالين". ("معجم المؤلفين"، ٣٩٥/٣، "الأعلام"، ١٩٥/٦).

(٤) محمد بن سالم بن أحمد الحفني الشافعى (ت ١١٨١هـ) محدث، فقيه، رياضي، من تصانيفه: "أنفس نفائس الدرر"، حاشية على "الجامع الصغير".

(٥) "الأعلام"، ١٣٤/٦-١٣٥، "معجم المؤلفين"، ٣٠٩/٣.

(٥) "السراج المنير"، حرف الشين، ٢٤٤/٣.

جد المتار على رد المختار ————— باب الهدي ————— الجزء الثالث
إلاّ التبعات، أمّا في البحر، فتكفّر جميع ذنوبه حتّى التبعات التي منها الدّين والأمانة
فهو كالخجّ المبرور) اهـ.

القسطلاني في "الإرشاد"^(١): (أي: رجع مشابهاً لنفسه في أنّه يخرج
بلا ذنب كما خرج بالولادة، وهو يشمل الصّغائر والكبائر والتبعات، قال الحافظ
ابن حجر: وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرّح بذلك وله
شاهد من حديث ابن عمر في "تفسير الطبري" انتهى، لكن قال الطبري: إنّّه محمول
بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي... إلخ).
السيوطي في "زهر الرّبي"^(٢): (قال الحافظ ابن حجر: أي: بغير ذنب
وظاهره غفران الصّغائر والكبائر والتبعات، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس
بن مرداس المصرّح بذلك) اهـ.

الملاّ علي القارئ في "المسلك المتقسط" ص ١١٨^(٣): (الوارد في هذا
المقام أنّ الله تعالى يغفر لعبده حقوق العباد إذا كان حجّه مقبولا) اهـ.
هكذا قال هاهنا القهستاني في "جامع الرموز"، ص ١٧٨^(٤): (ثمّ وقف
بـ "مزدلفة" ودعا، فإنّه صلّى الله تعالى عليه وسلّم قد بالغ في ذلك حتّى استعجيب

-
- (١) "إرشاد الساري"، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، ر: ١٥٢١، ١٤/٤.
(٢) هو "زهر الرّبي على المجتبي" (شرح النسائي)، كتاب مناسك الحج، باب ما جاء في
فضل الحج وثوابه، ١١٤/٥، (هامش "سنن النسائي"): للإمام الحافظ جلال السّدين
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، (ت ٩١١هـ). ("معجم المؤلفين"، ٨٣/٢).
(٣) "المسلك المتقسط"، باب أحكام المزدلفة، فصل في آداب الوقوف بمزدلفة، ص ٢٢١.
(٤) "جامع الرموز"، كتاب الحج، ٤٠٩/١.

دعاؤه في مظالم الأمة أي: في تجاوزها عنهم إن شاء الله تعالى كما في "العدة"^(١)، وبزيادة القيد ينحل الإشكال المشهور في الحديث) اهـ ملخصاً.

الزرقاني: ص ٢١٣، ج ٨^(٢): ((رجع كيوم ولدته أمه)) (أي: صار بلا ذنب وظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك، وله شاهد من حديث ابن عمر في "تفسير الطبري"، قاله في "فتح الباري": وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد، قال شيخنا المعتمد: لا فرق بينهما في سقوط الإثم دون الحق) اهـ.

(١) اسم الكتاب: "عدة الناسك في عدة من الناسك" كما صرح به المرغيناني في "الهداية"، ١٤٢/١.

(٢) "شرح الزرقاني" على "المواهب"، النوع السادس في ذكر حجته وعمره صلى الله عليه وسلم، ٤١٩/١١.

مطلب في دخول البيت

[٢٢٢٤] قوله: ^(١) ليس من مناسك الحج ^(٢):

ولا هو واجب في نفسه فمن الجهل ارتكابه لإتيان مستحب بل أيسر الاستحباب مع لزوم الحرام؟ وما عن الإمام رضي الله تعالى عنه من بذله نصف ماله للسدنة ليبيت ليلة في الكعبة المشرفة فيجب أنه كان بعد التصريح بنفي الأجرة، والصريح يفوق الدلالة. ١٢

مطلب في تفضيل قبره صلى الله عليه وسلم

[٢٢٢٥] قوله: ^(٣) عن ابن حجر ^(٤): المكّي.

(١) في "الدر": يُندَب دخول البيت إذا لم يشتمل على إيذاء نفسه أو غيره. في "رد المختار": (إذا لم يشتمل... إلخ) ومثله -فيما يظهر- دفع الرشوة على دخوله لقوله في "شرح اللباب": وَيَحْرُمُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْبَيْتَ أَوْ يَقْصِدُ زِيَارَةَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلَا خَوْفٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ وَأَئِمَّةِ الْأَنَامِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "البحر" وغيره اهـ. وقد صرّخوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلّا لضرورة، ولا ضرورة هنا؛ لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، مطلب في دخول البيت، ٤٧٣/٧، تحت قول "الدر": إذا لم يشتمل... إلخ.

(٣) في "الدر": وزيارة قبره (عليه الصلاة والسلام) مندوبة، بل قيل: واجبة لمن له سعة. في "رد المختار": وذكره أيضاً الخيز الرملي في "حاشية المنح" عن ابن حجر.

(٤) "رد المختار"، كتاب الحج، باب الهدي، مطلب في تفضيل قبره صلى الله عليه وسلم، ٤٧٩/٧، تحت قول "الدر": بل قيل: واجبة.

مطلب في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة

[٢٢٢٦] قوله: ^(١) ينبغي للشارح أن ينصّ على الكراهة ويترك التقييد بالوثوق،

أي: اعتباراً للغالب من حال الناس لا سيما أهل هذا الزمان، والله المستعان ^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

ولقد أعجبنى قول العلامة علي القارئ في "المسلك المتقسط" ^(٣) شرح

"المسلك المتوسط" مع تصحيحه ما علمت حيث يقول: (لو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأننا لصرحوا بالحرمة... إلخ).

قلت: ونظيره ما قال في "الدر المختار" ^(٤) في مسألة دخول المرأة الحمام:

(إنّ في زماننا لا شكّ في الكراهة لتحقق كشف العورة) اهـ. وقد سبقه إلى ذلك

الحقّق على الإطلاق في "الفتح" ^(٥)، ونحوه ما ذكر العلامة أيضاً في "الدر المنتقى" ^(٦)

شرح "المنتقى" في وجوب نفقة طالب العلم: (أنّ هذا إذا كان به رشد كما في

"الخلاصة"، ولذا قال صاحب "المنية" و"القنية": أنا أفتي بعدم وجوبها، فإنّ قليلاً

منهم حسن السيرة مشغلاً بالعلم الديني وأكثرهم (كذا وكذا وذكر من مساويهم،

(١) في "الدر": ولا تكره المجاورة بـ "المدينة" وكذا بـ "مكة" لمن يثق بنفسه.

(٢) "رد المختار"، كتاب الحجّ، باب الهدي، مطلب في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة

المكرمة، ٤٨١/٧، تحت قول "الدر": ولا تكره المجاورة بـ "المدينة"... إلخ.

(٣) "المسلك المتقسط"، كتاب الحجّ، باب المتفرقات، ص ٤٩٠.

(٤) انظر "الدر"، كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة، ٨٨/٩. (دار المعرفة).

(٥) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل وعلى الزوج أن يسكنها... إلخ، ٢٠٨/٤.

(٦) "الدر المنتقى"، كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل في نفقة الطفل، ١٩٧/٢ - ١٩٨.

ثُمَّ قَالَ أَعْنِي: الحَصَكْفِي) وَأَمَّا مَنْ كَانَ بِخِلَافِهِمْ فَنَادِرٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَلَا يَفْرَدُ بِالْحُكْمِ دَفْعاً لَهْرَجِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمَصْلُحِ وَالْمُفْسَدِ... (إلخ).

قلت: ومن هذا القبيل حكمهم بتحريم السماع المجرد عن المزامير، فإنه يهيج مكامن القلوب وأكثر الناس أسارى الشهوات فالوجه المنع سداً لباب الفتنة وإن كان نفع شيء في حق رجال تحلوا بالفضائل وتخلوا عن الرذائل وماتت شهواتهم بل فنت ذواتهم فبقي السماع محض الانتفاع وبه انقطع تطويل النزاع فمن فعله من الأولياء فقد أصاب خيره ومن منعه من الفقهاء فقد أزال ضيره فلهم الأجر بما نصحوا وللقوم الإذن لما صلحوا ولكل ثواب وبشرى، الصواب والحمد لله ربّ الأرباب.

وبالجملة فالحكم عدم جواز الجوار أصلاً في زماننا والعاقل لا يسعه إلا الاحتياط لنفسه والاحتراز عن سلوك مسالك تفضي غالباً إلى المهالك ومن صدّق نفسه فقد صدّق كذوباً وسيرى ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وإذا كان الأمر كما وصف هنالك سقط منشأ السؤال رأساً؛ إذ تبين أن ليس ما يظنه خيراً خيراً، والله المستول أن يرزق الخير ويقي الضير وهو سبحانه وتعالى أعلم وعلمه جلّ مجده أتمّ وأحكم، وصلى الله تعالى على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وبارك وسلّم^(١).

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الحجّ، الرسالة: صيقل الرين عن أحكام مجاورة الحرمين،

كتاب النكاح

[٢٢٢٧] قوله: ^(١) فإن تعارض خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج وخوف الجور لو تزوج قُدِّم الثاني، فلا افتراض، بل يكره، أفاده الكمال في "الفتح"، ولعلّه لأن الجور معصية متعلّقة بالعباد، والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى، وحقُّ العبد مقدّم عند التعارض؛ لاحتياجه وغنى المولى تعالى اهـ ^(٢):

(١) في المتن والشرح: يكون واجباً عند التوقان (المراد شدة الاشتياق كما في "الزيلعي"، أي: بحيث يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج؛ إذ لا يلزم من الاشتياق إلى الجماع الخوف المذكور، "بحر"). فإن تيقن الزنا إلّا به فرض، "نهاية". (أي: بأن كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا إلّا به؛ لأنّ ما لا يتوصّل إلى ترك الحرام إلّا به يكون فرضاً، "بحر". وقوله: "لا يمكنه الاحتراز عنه إلّا به" ظاهر في فرض المسألة في عدم قدرته على التسرّي، وكذا في عدم قدرته على الصّوم المانع من الوقوع في الزنا، فلو قدر على شيء من ذلك لم يبق النكاح فرضاً أو واجباً عيناً، بل هو أو غيره مما يَمْنَعُه من الوقوع في المحرّم) وهذا إن ملك المهر والنفقة، وإلّا فلا إثم بتركه، "بدائع". (هذا الشرط راجع إلى القسمين، أعني: الواجب والفرض، وزاد في "البحر" شرطاً آخر فيهما، وهو عدم خوف الجور، أي: الظلم، قال: فإن تعارض خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج وخوف الجور لو تزوج قُدِّم الثاني، فلا افتراض، بل يكره، أفاده الكمال في "الفتح"، ولعلّه لأن الجور معصية متعلّقة بالعباد، والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى، وحقُّ العبد مقدّم عند التعارض؛ لاحتياجه وغنى المولى تعالى اهـ). ويكون مكروهاً (أي: تحريماً، "بحر") لخوف الجور فإن تيقّنه (أي: الجور) حرّم، ملخصاً مزيداً من "رد المختار" ما بين الخطئين.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٢٠/٨، تحت قول "الدر": وهذا إن ملك المهر والنفقة.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ويؤيد تعليل "البحر" ^(١) حديث ابن أبي الدنيا ^(٢) وأبي الشيخ ^(٣) عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ^(٤): ((إياكم والغيبة فإن الغيبة أشد من الزنا، إن الرجل قد يزني ويتوب فيتوب الله عليه، وإن صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه)) ^(٥).

[٢٢٢٨] قوله: أي: "الدر": ويندب إعلانته، وتقديم خطبة، وكونه في مسجد يوم جمعة، بعاهد رشيد... إلخ ^(٦):

(١) "البحر"، كتاب النكاح، ١٤٠/٣.

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي الأموي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، حافظ للحديث، ومكثر من التصنيف، مشارك في أنواع من العلوم، من كتبه: "الفرج بعد الشدة"، "مكارم الأخلاق"، "قضاء الحوائج".

(معجم المؤلفين، ٢٨٦/٢، "الأعلام"، ١١٨/٤).

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأنصاري الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ) يقال له: أبو الشيخ، محدث، حافظ، مفسر، مؤرخ، من آثاره: "التفسير"، "كتاب الثواب"، "طبقات المحدثين". (معجم المؤلفين، ٢٧٦/٢، "الأعلام"، ١٢٠/٤).

(٤) "جامع الأحاديث"، الهزمة مع الياء، ر: ٩٣١٠، ٣٩٠/٣.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب النكاح الثاني، الرسالة: أطائب التهاني في النكاح الثاني، ٢٩٣/١٢.

(٦) "الدر" كتاب النكاح، ٢٥-٢٧.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: الرشد ينتظم العلم والعمل^(١).

[٢٢٢٩] قوله: ^(٢) وإلا بقي طلب الفرق^(٣): أي: إن كان إيجاباً.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، الرسالة: ماحي الضلالة في أنكحة الهند وبنجاله، ١١/١٨٩.
(٢) في المتن والشرح: (وينعقد بإيجاب وقبول وضعاً للمُضَيَّ كـ: زَوَّجْتُ وَتَزَوَّجْتُ وَ) ينعقد أيضاً (بما) أي: بلفظين (وضع أحدهما له) للمُضَيَّ (والآخر للاستقبال) أو للحال، فالأول الأمر (كـ: زَوَّجْنِي) أو زَوَّجْنِي نَفْسَكَ، أو كَوْنِي امرأتي، فإنه ليس بإيجاب، بل هو توكيل ضمني (فإذا قال) في المجلس: (زَوَّجْتُ) أو قَبِلْتُ أو بالسَّمْع والطاعة، -"بزازية"- قام مقام الطرفين، وقيل: هو إيجاب، ورجَّحه في "البحر"، والثاني للمضارع المبدوء بهمزة أو نون أو تاء كـ: تَزَوَّجْنِي نَفْسَكَ؟ إذا لم ينو الاستقبال، وكذا: أنا متزوّجك، أو جئتك مخاطباً؛ لعدم جريان المساومة في النكاح، أو: هل أعطيتيها؟ إن المجلس للنكاح، وإن للوعد فوعداً، ولو قال لها: يا عرسي، فقالت: لبيك انعقد على المذهب.

في "رد المختار": (قوله: وقيل: هو إيجاب) مقابل القول الأول بأنه توكيل، ومشى على الأول في "الهداية" و"المجمع"، ونسبه في "الفتح" إلى المحققين، وعلى الثاني ظاهر "الكنز"، واعترضه في "الدرر": بأنه مخالف لكلامهم، وأجاب في "البحر" و"النهر": بأنه صرح به في "الخلاصة" و"الحانية"، قال في "الحانية": ولقطة الأمر في النكاح إيجاب، وكذا في الخلع والطلاق والكفالة والهبة اه. قال في "الفتح": وهو أحسن؛ لأن الإيجاب ليس إلا اللفظ المفيد، قصد تحقق المعنى أو لا، وهو صادق على لفظ الأمر، ثم قال: والظاهر أنه لا بدّ من اعتبار كونه توكيلاً، وإلا بقي طلب الفرق بين النكاح والبيع، حيث لا يتم بقوله: بعنيه بكذا، فيقول: بعثُ بلا جواب.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدرر": وقيل: هو إيجاب.

[٢٢٣٠] قوله: بعْتُ بلا جواب^(١): فلو كان الأمر إيجاباً لكان قوله: (بعْتُ)

قبولاً، فيلزم التمام بخلاف ما إذا كان توكيلاً، فإن الواحد لا يتولّى طرفي العقد في البيع.

[٢٢٣١] قوله: ^(٢) فكان للتحقيق^(٣): فكان إيجاباً.

[٢٢٣٢] قوله: فكان للتحقيق بخلاف البيع^(٤): فكان مساومة.

[٢٢٣٣] قوله: أورد في "البحر" على^(٥): ما اختاره من^(٦).

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.
(٢) في "رد المختار": لكن ذكر في "البحر" عن بيوع "الفتح" الفرق: بأن النكاح لا يدخله المساومة؛ لأنه لا يكون إلا بعد مقدّمات ومراجعات، فكان للتحقيق بخلاف البيع، وأورد في "البحر" على كونه إيجاباً ما في "الخلاصة": لو قال الوكيل بالنكاح: هَب ابنتك لفلان، فقال الأب: وهبتُ لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده: قبلت؛ لأن الوكيل لا يملك التوكيل، وما في "الظهيرية": لو قال: هَب ابنتك لابني، فقال: وهبتُ لم يصح ما لم يقل أبو الصبي: قبلت، ثم أجاب بقوله: إلا أن يقال بأنّه مفرّع على القول بأنّه توكيل لا إيجاب، وحينئذ تظهر ثمرة الاختلاف بين القولين، لكنّه متوقّف على النقل، وصرّح في "الفتح" بأنّه على القول بأنّ الأمر توكيل يكون تمام العقد بالجيب، وعلى القول بأنّه إيجاب يكون تمام العقد قائماً بهما، أي: فلا يلزم على القول بأنّه توكيل قول الأمر: (قبلت)، فهذا مخالف للجواب المذكور، وكذا يخالفه تعليل "الخلاصة": بأنّه ليس للوكيل أن يوكل.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) أي: أورد على ما اختاره من كونه إيجاباً ما في "الخلاصة" ... إلخ. ١٢ محمد أحمد.

[٢٢٣٤] قوله: لو قال الوكيل بالنكاح: هَب ابنتك لفلان، فقال الأب: وهبتُ لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده: قبلتُ؛ لأنَّ الوكيل لا يملك... إلخ^(١): أقول: غايته أن يكون توكيلاً صدر من فضولي؛ لأنَّ الوكيل لعدم ملكه التوكيل فضوليّ فيه، فكان ماذا قال في "البحر"^(٢) من البيوع: (الظاهر من فروعهم أن كلَّ ما صحَّ التوكيل إذا باشره الفضوليّ يتوقّف إلاّ الشراء بشرطه) اهـ. فالظاهر أنّه ينعقد موقوفاً، فأما أن يراد بعدم الانعقاد عدم النفاذ، وإلاّ فالتعليل الصحيح ما يأتي^(٣) آخر القولة عن العلامة الفهامة المقدسي رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم.

[٢٢٣٥] قوله: لأنَّ الوكيل لا يملك التوكيل^(٤):

فهذا نصّ على أنّه توكيل، ولو كان إيجاباً لم يحتج بعده إلى قبول الوكيل. [٢٢٣٦] قوله: لو قال: هَب ابنتك لابني، فقال: وهبتُ لم يصحّ ما لم يقل أبو الصبي: قبلتُ، ثمّ أجاب بقوله: إلاّ أن يقال بأنّه مفرّع^(٥): أي: ما في "الخلاصة"^(٦) و"الظهيرة"^(٧).

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.

(٢) "البحر"، كتاب البيوع، فصل في بيع الفضولي، ٢٥١/٦، ملقطاً.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٣٨/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الحادي عشر في الوكالة في النكاح، ٣٠/٢.

(٧) "الظهيرة"، كتاب النكاح، ص ٤٨.

[٢٢٣٧] قوله: أن يقال بأنه مفرّع على القول بأنه توكيل لا إيجاب،
وحينئذ تظهر ثمة الاختلاف بين القولين^(١):

فإن على قول التوكيل يلزم قول الوكيل: قبلت، وعلى الثاني لا.

[٢٢٣٨] قوله: لكنه متوقّف على النقل^(٢):

أي: نقل أن على قول لا يحتاج إلى قبول الأمر.

[٢٢٣٩] قوله: صرّح في "الفتح" بأنه على القول بأن الأمر توكيل يكون

تمام العقد بالمجيب^(٣): إلّا في مسألة الوكيل، فإنه لا يملك التوكيل، فيكون قول
المأمور بعده إيجاباً مجرداً محتاجاً إلى القبول.

[٢٢٤٠] قوله: بالمجيب^(٤): لأنه تولّى طرفه، فلا يحتاج إلى قبول الأمر.

[٢٢٤١] قوله: وعلى القول بأنه إيجاب يكون تمام العقد قائماً^(٥):

أقول: لكن لا يحتاج إلى قبول الأمر على هذا القول أيضاً؛ لأنّ الأمر

لما كان إيجاباً ولحقه القبول من المأمور تمّ العقد.

[٢٢٤٢] قوله: فلا يلزم على القول بأنه توكيل قول الأمر^(٦):

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

أقول: إن أراد أنه لا يلزم في مسألة غير الوكيل على قول التوكيل فالفرق باطل، بل لا يلزم على قول الإيجاب أيضاً، بل عدم اللزوم على قول الإيجاب شامل للوكيل وغيره جميعاً، ولم يرد "البحر"^(١) التفرقة بهذا الوجه إلا في مسألة الوكيل كما أشرنا^(٢) إليه، فعلى قول التوكيل يحتاج الوكيل إلى القبول؛ لأنّه لم يكن يملك التوكيل، وعلى قول الإيجاب لا؛ لأنّه ملكه فتم، وإن أراد أنه لا يلزم في مسألة الوكيل فقد علمت بطلانه، فظهر أنه لا يخالف جواب "البحر" في شيء، فافهم وتبصر، فإني في هذا الوقت قليل الذهن والبصر، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

[٢٢٤٣] قوله: توكيل قول الأمر: قبلت، فهذا^(٣):

الذي في "الفتح"^(٤).

[٢٢٤٤] قوله: فهذا مخالف للجواب المذكور^(٥): في "البحر"^(٦).

[٢٢٤٥] قوله: المذكور، وكذا يخالفه^(٧): أي: ما في "الفتح"^(٨).

(١) "البحر"، كتاب البيوع، فصل في بيع الفضولي، ٢٥١/٦.

(٢) انظر المقولة [٢٢٣٩] قوله: صرح في "الفتح" بأنه على القول.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.

(٤) "الفتح"، كتاب النكاح، ١٠٣/٣.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.

(٦) "البحر"، كتاب النكاح، ١٤٥/٣.

(٧) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٧/٨، تحت قول "الدر": وقيل: هو إيجاب.

(٨) "الفتح" كتاب النكاح، ١٠٣/٣.

[٢٢٤٦] قوله: ^(١) ما وضع للحال المضارع وهو الأصح ^(٢):

صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب "المحيط" ^(٣).
١٢ "خيرية" ص ٣٣ ^(٤).

[٢٢٤٧] قال: ^(٥) أي: "الدر": أو: هل أعطيتها؟ ^(٦):

هذا الفرع من "شرح الطحاوي"، واعتمده في "الفتح" ^(٧) كما مر ^(٨) في هذه الصفحة للمحشي رحمه الله تعالى.

[٢٢٤٨] قال: أي: "الدر": هل أعطيتها؟ إن المجلس للنكاح ^(٩):

سنذكر تحقيق مسألة الاستفهام على هامش ص ٥٥٤ ^(١٠)، فراجع.

(١) في "رد المختار" على عبارة الشرح (والثاني المضارع): أي: ما وضع للحال المضارع، وهو الأصح عندنا.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٣٩/٨، تحت قول "الدر": والثاني.

(٣) "المحيط البرهاني"، كتاب النكاح، الفصل الأول في الألفاظ التي يعقد بها النكاح، ١١١/٣.

(٤) "الخيرية"، كتاب الطلاق، ص ٣٦.

(٥) "أو هل أعطيتها" سبقت هذه العبارات في ما نقلنا أولاً عن الشرح.

(انظر المقولة [٢٢٢٧] قوله: أي: "الدر": يكون واجباً).

(٦) "الدر"، كتاب النكاح، ٤٢/٨.

(٧) "الفتح"، كتاب النكاح، ١٠٣/٣.

(٨) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، ٤٠/٨-٤١، تحت قول "الدر": إذا لم ينو الاستقبال.

(٩) "الدر"، كتاب النكاح، ٤٢/٨.

(١٠) انظر المقولة [٢٢٨٢] قوله: فإذا أن يكون في المسألة.

[٢٢٤٩] قال: أي: "الدر": ولو قال لها: يا عرسي، فقالت: لبيك انعقد

على المذهب^(١): وعليه اقتصر في "البزازیة"^(٢).

[٢٢٥٠] قوله: ^(٣) لوجود القول ثمة^(٤): من الفضولي.

مطلب: التزوج بإرسال كتاب

[٢٢٥١] قوله: ^(٥) قال في "المصنفی"^(٦):

(١) "الدر"، كتاب النكاح، ٤٢/٨.

(٢) "البزازیة"، كتاب النكاح، الفصل الأول في لآلة، ٤/١١٠ (هامش "الهندية").

(٣) لا ينعقد النكاح بقبول بالفعل ما لم يقل بلسانه: قبلت، بخلاف البيع؛ لأنه ينعقد بالتعاطي، والنكاح لخطره لا ينعقد، حتى يتوقف على الشهود وبخلاف إجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول ثمة اهـ "ح"، "رد المختار"، ملخصاً.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٤٣/٨، تحت قول "الدر": كقبض مهر.

(٥) في "رد المختار": قال في "الفتح": ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب، وصورته: أن يكتب إليها يخطبها، فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم، وقالت: زوجت نفسي منه، أو تقول: إن فلاناً كتب إلي يخطبني، فاشهدوا أنني زوجت نفسي منه، أما لو لم تقل بحضورهم سوى: زوجت نفسي من فلان لا ينعقد؛ لأن سماع الشطرين شرط صحة النكاح، وبإسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين بخلاف ما إذا انتفيا، قال في "المصنفی": هذا -أي: الخلاف- إذا كان الكتاب بلفظ التزوج، أما إذا كان بلفظ الأمر -كقوله: زوجي نفسك مني- لا يشترط إعلامها الشهود بما في الكتاب؛ لأنها تتولّى طرفي العقد بحكم الوكالة.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: التزوج بإرسال كتاب، ٤٤/٨، تحت قول

"الدر": "فتح".

هكذا في "الفتح"^(١)، ووقع في "الأشباه"^(٢) نقلاً عن "الفتح"، "المستصفى".
[٢٢٥٢] قوله: قال في "المصفي": هذا -أي: الخلاف- إذا كان الكتاب بلفظ التزوّج^(٣): وقع في "الأشباه"^(٤): (التزويج)، فاعترضه العلامة الحموي^(٥):
(أن لفظ الأمر والتزويج موجودان في العبارتين؛ إذ لا فرق بين زوّجني نفسك وبين زوّجي نفسك منّي، فلتراجع عبارة "المستصفى") اهـ.
وأراد بالعبارتين العبارة المذكورة في "المصفي": (زوّجي نفسك منّي)،
والأخرى ما ذكر قبله في "الفتح"^(٦) وعنه في "الأشباه"^(٧): (أن معنى الكتاب بالخطبة أن يكتب: زوّجني نفسك، فأثني رغبت فيك ونحوه) اهـ.
أقول: وقد انكشفت الشبهة بلفظ (التزوّج) من باب التقبّل كما في
هذا الكتاب^(٨) ومثله في الأصل أعني: "الفتح"^(٩)، فالمعنى كتب إليها: أني

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، ١٠٩/٣.

(٢) "الأشباه"، الفن الثالث: الجمع والفرق، أحكام الكتابة، ص ٢٩٣.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: التزويج بإرسال كتاب، ٤٤/٨، نحست قول "الدر": "فتح".

(٤) "الأشباه"، الفن الثالث: الجمع والفرق، أحكام الكتابة، ص ٢٩٣.

(٥) "غمز عيون البصائر"، الفن الثالث: الجمع والفرق، أحكام الكتابة، ١٢١/٣.

(٦) "الفتح"، كتاب النكاح، ١٠٩/٣.

(٧) "الأشباه"، الفن الثالث: الجمع والفرق، أحكام الكتابة، ص ٢٩٣.

(٨) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: التزويج بإرسال كتاب، ٤٤/٨.

(٩) "الفتح"، كتاب النكاح، ١٠٩/٣.

تزوَّجْتُكَ على كذا، فقرأت الكتاب عليهم أو أدت مؤداه بلسانها بمحضر الشهود،
ثم قالت في المجلس: تزوّجت نفسي منه، أمّا ما ذكر من معنى الكتاب بالخطبة
فتمثيل، لا تحديد بدليل قوله: (ونحوه) اهـ.

ثم أقول: لو كان بلفظ التزويج لاستقام أيضاً بتكلف، وكان المعنى أن
كتب: تزوّجتك من نفسي أو تزوّجت نفسي منك، فالمدار لفظ الأمر، لا التزويج،
أمّا لفظ التزوُّج فواضح جليّ.

[٢٢٥٣] قوله: ^(١) لا ينافيه ما صرّحوا به ^(٢).

أي: لا ينافي قول من قالوا: (لا ينعقد بالإقرار) قولهم أنفسهم
كغيرهم: (أنّه يثبت بالتصادق)، فإنّ مرادهم هاهنا حكم الديانة عندهم، وثمة
حكم القضاء.

[٢٢٥٤] قوله: أنّ النكاح يثبت بالتصادق؛ لأنّ المراد هنا أنّ الإقرار
لا يكون من صيغ العقد ^(٣).

عند هذا القائل، وإلاّ فهو من صيغه؛ لتضمّنه الإنشاء عند البعض مطلقاً،
وعند البعض إذا لم يكن إقراراً بماض وظهرت إرادة الإنشاء، وهو الحقّ.

(١) في المتن والشرح: (لا ينعقد النكاح بالإقرار على المختار) "خلاصة"، كقوله: هي
امرأتى. في "ردّ المختار": (قوله: ولا بالإقرار) لا ينافيه ما صرّحوا به من أنّ النكاح
يثبت بالتصادق؛ لأنّ المراد هنا أنّ الإقرار لا يكون من صيغ العقد.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٤٥/٨، تحت قول "الدر": ولا بالإقرار.

(٣) المرجع السابق.

[٢٢٥٥] قوله: ^(١) يكون نكاحاً ^(٢): لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار، وقيل: ينعقد، والأول هو الصحيح، وعليه الفتوى اهـ. "جواهر أخلاطي" ^(٣) (١). لا يكون نكاحاً، "خزانة المفتين" ^(٤) (٢) عن "فتاوى أهل سمرقند" ^(٥) (٣) برمز س. ونقله في "الخانية" ^(٦) عن "البيهقي" ^(٤) وعن "النوازل" ^(٥) وبه جزم في متن "الملتقى" ^(٧) (٦). وقال شارحه ^(٨) في "مجمع الأنهر" ^(٩) (٧) والقهستاني في

(١) إن أقرّا بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحاً، وإن أقرّ الرجل أنه زوجها وهي أنّها زوجته يكون نكاحاً، ويتضمّن إقرارهما الإنشاء بخلاف إقرارهما بمحاض؛ لأنّه كذب، وهو - كما قال أبو حنيفة - إذا قال لامرأته: لست لي امرأة ونوى به الطلاق يقع، كأنّه قال: لأنّي طلقتك، ولو قال: لم أكن تزوّجتها ونوى الطلاق لا يقع؛ لأنّه كذب محض اهـ، يعني: إذا لم تقل الشهود: جعلتما هذا نكاحاً، فالحقّ هذا التفصيل اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٤٧/٨، تحت قول "الدر": "ذخيرة".

(٣) "جواهر الأخلاطي"، كتاب النكاح، فصل فيما ينعقد النكاح من الألفاظ، ص ٣٧.

(٤) "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ص ٥٥.

(٥) "فتاوى أهل سمرقند"، مذكرة في "التاتارخانية"، و"جامع الفصولين" برمز: (قد). ("كشف الظنون"، ١٢٢١/٢).

لكن وجدنا في "جامع الفصولين" الذي بين أيدينا برمز: (فسد). "جامع الفصولين"، ص ٣.

(٦) "الخانية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في الألفاظ التي ينعقد... إلخ، ١٥١/١ - ١٥٢.

(٧) "الملتقى"، كتاب النكاح، ٤٦٩/١.

(٨) ثمّ نقل في "المجمع" تصحيح "الذخيرة" الانعقاد. ١٢ منه رضي الله تعالى عنه.

(٩) "مجمع الأنهر"، كتاب النكاح، ٤٧٠/١.

"جامع الرموز"^(١) (٨): (على المختار). وبه جزم في "النقاية"^(٢) (٩) و"الوقاية"^(٣) (١٠) و"الإصلاح" (١١) وعليه اقتصر في "الهندية"^(٤) (١٢) ناقلاً اختياره عن "الخلاصة" (١٣) وتصحيحه عن "الظهريّة" (١٤) ونقل في "الإيضاح" عن "مختارات النوازل" (١٥) (هو المختار)، وهكذا يستفاد اختياره عمّا في "الهندية"^(٥) عن "مختار الفتاوى"^(٦) (١٦) عن "شرح الجصاص" (١٧)، والله تعالى أعلم.

[٢٢٥٦] قوله: لو قال: لم أكن تزوّجتها ونوى الطلاق لا يقع؛ لأنّه كذب محض اهـ.^(٧) ما في "الخانية"^(٨).

[٢٢٥٧] قوله: لأنّه كذب محض اهـ، يعني: إذا لم تقل الشهود: جعلتما هذا نكاحاً^(٩): فقالا: نعم، حيث ينعقد وإن أقرّا بماض.

-
- (١) "جامع الرموز"، كتاب النكاح، ٤٤٥/١.
- (٢) "النقاية"، كتاب النكاح، ٤٤٥/١. (مع "جامع الرموز").
- (٣) "الوقاية"، كتاب النكاح، ٧/٢.
- (٤) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح... إلخ، ٢٧٢/١.
- (٥) المرجع السابق.
- (٦) "مختار الفتاوى": للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ).
- (٧) "كشف الظنون"، ١٦٢٢/٢.
- (٨) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٤٧/٨، تحت قول "الدر": "ذخيرة".
- (٩) "الخانية"، كتاب النكاح، الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح... إلخ، ١٥٢/١.
- (١٠) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٤٧/٨، تحت قول "الدر": "ذخيرة".

[٢٢٥٨] قوله: لأنه كذب محض اه، يعني: إذا لم تقل الشهود: جعلتما هذا نكاحاً، فالحق هذا التفصيل^(١):

أقول: وبه يحصل التوفيق، لكن يعكر عليه أن في "جواهر الأخلاطي"^(٢)، و"الخلاصة"^(٣)، و"خزانة المفتين"^(٤)، و"فتاوى أهل سمرقند"، و"كتاب البيهقي"، و"النسوازل"^(٥)، و"ملتقى الأبحر"^(٦)، و"مجمع الأئمة"^(٧)، و"الوقاية"، و"النقاية"، و"الإصلاح"، و"الإيضاح"، و"جامع الرموز"^(٨)، و"الظهيرية"^(٩)، و"شرح الجصاص"، و"مختار الفتاوى"، و"الهندية"^(١٠) كلها فرض المسألة فيما إذا أقرّا بقولهما: (مازن وشوايم)^(١١)، أو قولها: (هذا زوجي)، وقوله: (هذه امرأتي) وأشباه ذلك، وحكموا فيها بعدم الانعقاد، وصحّحوه ورجّحوه مع أنه ليس إقراراً بعقد ماض، فيبقى النزاع كما كان.

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، ما لا ينعقد به النكاح، ٤٧/٨، تحت قول "الدر": "ذخيرة".

(٢) "جواهر الأخلاطي"، كتاب النكاح، فصل فيما ينعقد النكاح من الألفاظ، ص ٣٧.

(٣) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الأول في جواز النكاح... إلخ، ٤/٢.

(٤) "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ٥٥/١.

(٥) "فتاوى النوازل"، كتاب النكاح، ص ١٠٧.

(٦) "ملتقى الأبحر"، كتاب النكاح، ٤٦٩/١.

(٧) "مجمع الأئمة"، كتاب النكاح، ٤٧٠/١.

(٨) "جامع الرموز"، كتاب النكاح، ٤٤٥/١.

(٩) "الظهيرية"، كتاب النكاح، ص ٣٤.

(١٠) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح، ٢٧١/١.

(١١) أي: نحن زوجان.

نعم! لو وجد الخلاف بأن يذكر في "الذخيرة": أن الإقرار يصلح عقداً هو الأصح، وفي غيرها لا يصلح هو الصحيح لكان هذا توفيقاً نعم التوفيق، إلا أن يقال: إن المنقول عن القدماء هكذا، ثم هؤلاء فرضوا وصوروا على ما فهموا فيكون توفيقاً بين القولين المنقولين، وإن لم تطبق عليه تصورات المتأخرين، فافهم، والله تعالى أعلم.

ثم لا يخفى عليك ما في هذا الجانب من كثرة التصحيحات، وأن "الوقاية"، و"النقاية"، و"الإصلاح"، و"الملتقى" من المتون المعتبرات، فإن كان ما ذكر الإمام فقيه النفس^(١) توفيقاً ومحماً للقولين، وإلا فأمر الاحتياط ليس بخاف، فالأسلم التجديد، والله تعالى أعلم. ١٢

ثم من آخر اليوم فتح المولى سبحانه وتعالى بالحق الحقيق بالقبول، فكتبت فيه فتوى نقيّة مذكورة في "العطايا النبويّة في الفتاوى الرضويّة"^(٢).....

-
- (١) "الخاتبة"، كتاب النكاح، الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح... إلخ، ١/١٥٢.
- (٢) قوله: (فتوى نقيّة مذكورة... إلخ) وجهه في ٤/جمادي الأولى سنة ١٣٠٧هـ الشيخ فضل الرحمن من الجامع بالسوق الرئيسي بفيروز بور "بنجاب" مسألة إلى الإمام أحمد رضا القادري، يستفتيه أن زيدا أقر بأن هنداً زوجته، وأقرت هند أن زيدا زوجها، ودار إقرارهما بمحضر الشهود ولم يجر ذكر المهر، فهل ينعقد النكاح بتلك الكلمات؟ أفيدوا بالجواب مع التوفيق بين الروايات.
- فصنّف الإمام أحمد رضا مجيئاً عنها رسالة سمّاها باسم تاريخي "عُباب الأنوار أن لا نكاح بمجرد الإقرار" (١٣٠٧هـ).

أقدم نصّها فيما يلي مترجماً من الأردية بالعربيّة. وما كان في الأصل من العبارات العربيّة لحضرة المجيب رحمه الله أو لغيره أميّزها بين القوسين هكذا:

"عباب الأنوار أن لا نكاح بمجرّد الإقرار"

(الجواب لك الحمد، ربّ الأرباب، صلّ على الحبيب الأوّاب وسلّم مع الآل والأصحاب، واهدنا للحقّ والصواب، آمين إلهنا الوهاب).

إنّ هذه المسألة جدية بامعان الأنظار وإعمال الأفكار.

(فأقول وبالله التوفيق، وبه الوصول إلى أوج التحقيق:)

(١) لا ريب أنّ النكاح يثبت قضاءً بتصادق الرجل والمرأة، أي: إذا أقرّا بأننا زوجان، أو بأنّ الزواج وقع بيننا، أو بالفاظ تؤدّي هذا المعنى فإنّهما يعتبران زوجين، وتثبت لهما قضاء أحكام الزوجية كلّها.

(٢) بل يكفي لثبوت النكاح عند الناس ما هو أقلّ من ذلك فإنّ من رأى رجلاً وامرأة أنّهما يسكنان في بيت كزوجين، وبينهما انبساط الأزواج فلا يجوز له أن يسيء الظنّ بهما، ويجوز له أن يشهد أنّهما زوجان وإن لم يشاهد عقد الزواج، (نصّ عليه في "الهداية" و"الهندية" وغيرهما).

(وفي "قرة العيون" عن "الدرر": ويشهد من رأى رجلاً وامرأة بينهما انبساط الأزواج أنّها عرسه). ("قرة عيون الأخيار" تكملة "رد المختار"، ١٢٥/١١، للسيد علاء الدين محمد بن محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الحنفي متوفى ١١٣٠ هـ. ("إيضاح المكنون"، ٢٢٥/٢)).

وكذا يكفي التسامع لإثبات النكاح عند السامعين، أعني: إذا اشتهر بين الناس أنّهما زوجان فيعتبران زوجين، ويسوغ لهم أن يشهدوا بزوجيتهما وإن لم يسمعوا إقرارهما بالزوجية.

(كما في "الدرر المختار"، وعامة الأسفار، وفي "قرة العيون" عن "العمادية": كذا تجوز الشهادة بالشهرة والتسامع في النكاح، حتى لو رأى رجلاً يدخل على امرأة، وسمع من الناس أنّ فلانة زوجة فلان، وسعه أن يشهد أنّها زوجته وإن لم يعاين عقد النكاح).

(الدرر، ١٣٣/١١، بيروت، "قرة عيون الأخيار"، ١٢٥/١١).

فتصادقهما يثبت النكاح بالطريق الأولى.

(في "الشامية" عن أبي السعود عن العلامة الحانوتي: صرّحوا بأنّ النكاح يثبت بالتصادق، والمراد منه أنّ القاضي يثبت به، ويحكم به اه ملخصاً). ("رد المختار"، ٤٥/٨-٤٦)

ففي مثل هذه الصورة يجب أن يعتبروا زوجين، ومن أصرّ بغير دليل على تكذيبهما وأساء الظنّ بهما يكون آثماً مرتكباً للحرام القطعي.

(٣) لكن مع هذا كلّ حكم القضاء غير حكم الديانة، فإن كانا صادقين فيما أظهرّا وأخبرا -أي: قد وقع بينهما الزواج-، فهما زوجان عند الله أيضاً، وإلاّ لا ينعقد النكاح بمجرد تلك الألفاظ إذا ظهرت بطريق الإخبار، ويقيان أجنبيّين كما كانا، لا يثبت لهما ديانة شيء مما يثبت ويجلّه النكاح من الأحكام والأفعال، فإنّ هذه الألفاظ لم تكن عقداً وإنشاءً على التقدير المذكور، بل كانت خبراً خاصّاً كاذباً، والخبر الكاذب باطل لا تأثير له ديانةً.

(٤) أقول: قد صرّح العلماء بأنّ الزوج لو أقرّ بالطلاق "أنّه قد طلقها" ولم يكن طلقها، فلن يثبت به الطلاق ديانةً -ولو ثبت قضاء- فإنّ قوله ذلك لم يكن تطليقاً بل كان إخباراً كاذباً بطلاق غير واقع.

في حاشية العلامة الطحطاوي: (الإقرار بالطلاق كاذباً يقع به الطلاق قضاءً لا ديانةً).

("ط"، كتاب الطلاق، ١٠٦/٢).

وفي "الفتاوى الخيرية": (رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية، فسئل كيف طلقها، زوجته؟ فقال: ثلاثاً، كاذباً، لا يقع في الديانة إلّا ما كان أوقعه من الواحدة الرجعية، فيملك مراجعتها في العدة، والحال هذه اه ملخصاً). ("الخيرية"، كتاب الطلاق، ص ٣٨).

فإذا لم يثبت الطلاق -عند الله- بإقرار يخالف الواقع، لا ينعقد به النكاح بالطريق الأولى.

فإنّ الطلاق سبب تحريم الفرج، والنكاح سبب تحليله، وعند الشرع احتياط عظيم في أمر الفرج.

ولذا صرّحت العلماء عامة في المتون، والشروح، والفتاوى: أنّ النكاح لا ينعقد بمجرد إقرار رجل وامرأة، جزم به في "الوقاية" ١، و"النقاية" ٢، و"الإصلاح" ٣، و"الملتقى" ٤، وهي من أعظم المتون المعتمدة في المذهب، واقتصر عليه في "كتاب البيهقي" ٥، و"فتاوى أهل سمرقند" ٦، وغيرهما. وحكم بكونه مذهباً مختاراً، في "شرح الجصاص" ٧، و"مختارات النوازل" ٨، و"فتاوى الخلاصة" ٩، و"حزانة المفتين" ١٠، و"مختار الفتاوى" ١١، و"إيضاح الإصلاح" ١٢، و"جامع الرموز" ١٣. وقدّمه واختاره في "تنوير الأبصار" ١٤، و"الدّر المختار" ١٥، وأشاراً بتقديمه واختياره إلى ضعف ما يخالفه. وقاله "صحيحاً" في "الفتاوى الظهيرية" ١٦، و"الفتاوى الهندية" ١٧.

وزاد في "جواهر الأخلاط" ١٨ بجمع ذينك اللفظين - أي: المختار والصحيح - تيسيراً لفظة هي أكد وأقوى أي: "عليه الفتوى". سبقت عبارة العلامة الحانوتي ١٩، والسيد أبي السعود ٢٠، والنصوص الباقية كما يلي مع تلخيص:

في "وقاية الرواية"، و"مختصر الوقاية": (لا ينعقد بقولهما عند الشهود: مازن وشوئيم) أي: نحن زوجان، في "شرح النقاية" للقهستاني: (لا ينعقد على المختار).

("جامع الرموز"، كتاب النكاح، ٤٤٥/١).

في المتن والشرح للعلامة ابن الكمال الوزير: (لا بقولهما: مازن وشوئيم؛ لأنّ النكاح إثبات وهذا إظهار، والإظهار غير الإثبات. ذكره في "التخيير"، وقال في "مختارات النوازل": هو المختار) في متن العلامة إبراهيم الحلبي: (لو قالوا عند الشهود: مازن وشوئيم لا ينعقد).

في "الخانية": (ذكر البيهقي رحمه الله تعالى في "كتابه": رجل وامرأة ليس بينهما نكاح، اتفقا أن يقرأ بالنكاح فأقرأ لم يلزمهما، قال: لأن الإقرار إخبار عن أمر متقدم ولم يتقدم، وكذلك في البيع، إذا أقرأ ببيع لم يكن ثم أجازا لم يجز). ("الخانية"، كتاب النكاح، ١٥١/١).

وفيها: (ذكر في "النوازل": رجل وامرأة أقرأ بين يدي الشهود بالفارسية: مازن وشوئيم، لا يعتقد النكاح بينهما وكذا لو قال لامرأة: هذه امرأتي، وقالت: هذا زوجي، لا يكون نكاحاً). ("الخانية"، كتاب النكاح، ١٥٢/١).

في فتاوى الإمام العلامة حسين بن محمد السمعاني: (أقرأ بالنكاح بين يدي الشهود فقال: مازن وشوئيم، لا يعتقد، هو المختار؛ لأن النكاح إثبات، والإظهار غير الإثبات، ولهذا لو أقرأ بالمال لإنسان كاذباً لا يصير ملكاً، "خ" (يعني: "الخلاصة") ولو قال الرجل لامرأة: هذه امرأتي، وقالت المرأة: هذا زوجي بمحضر من الشهود، لا يكون نكاحاً؛ لأن الإقرار إخبار عن أمر متقدم، ولم يتقدم "س" (أي: "فتاوى أهل سمرقند").

في متن المولى الغزي وشرح المحقق العلائي: (لا يعتقد بالإقرار على المختار، "خلاصة". كقوله: هي امرأتي؛ لأن الإقرار إظهار لما هو ثابت، وليس بإنشاء... إلخ، وسيأتي تمامه).

في "الفتاوى الهندية" بعد ما نقل عبارة "الخلاصة" إلى قوله: "هو المختار":

(لو قال: "اين زن من است" (أي: هذه امرأتي). بمحضر من الشهود، وقالت المرأة: "اين شوي من است" (أي: هذا زوجي) ولم يكن بينهما نكاح سابق، اختلف المشايخ فيه، والصحيح أنه لا يكون نكاحاً، كذا في "الظهريّة". وفي "شرح الجصاص": المختار أنه يعتقد إذا قضى بالنكاح أو قال الشهود لهما: جعلتما هذا نكاحاً، فقالا: نعم، يعتقد، هكذا في "مختار الفتاوى" اهـ.

("الهندية"، كتاب النكاح، ٢٧٢/١).

(٥) (أقول: وجه الانعقاد في الأول: أن القضاء يرفع الخلاف، أو أنه ينفذ ظاهراً وباطناً وفي الثاني: أن السؤال معاد في الجواب، والجعل إنشاء كما في "الفتح"، و"الدر" وغيرهما).

في فتاوى العلامة برهان الدين إبراهيم بن أبي بكر بن محمد الأخلاطي الحسيني:
(أقرأ بالنكاح بين يدي الشهود بقولهما: مازن وشوئيم، لا ينعقد هو المختار، قال بحضور
الشهود: هذه المرأة زوجتي، فقالت: هذا الرجل زوجي، ولم يكن بينهما نكاح سابق،
لا ينعقد، هو الصحيح وعليه الفتوى). (جواهر الأخلاطي، كتاب النكاح، صـ ٣٧).

وبالجملة الإخبار يبين الإنشاء بداهة، فقصد الإخبار قصد للمنافي، وقصد المنافي ناف للعقد.
(٦) (أقول: وبتقرير هذا اندفع ما عسى أن يتوهم من أن النكاح مما يستوي فيه الهزل
والجد، فلا يحتاج إلى نية وقصد حتى لو تكلمنا بالإيجاب والقبول هازلين أو
مكرهين ينعقد، فكان المناط مجرد التلقظ وإن عدم القصد؛ وذلك لأن بونا بيننا بين
عدم القصد، وقصد عدم بإرادة شيء آخر غيره مما يحتمله اللفظ، وما لا يحتاج إلى
القصد يصح مع الأول دون الآخر، ألا ترى! أنه لو قال: أنت طالق، ولم ينو شيئاً
طلقت، وإن نوى الطلاق عن الوثاق أو الإخبار عن طلاق سابق صادقاً أو كاذباً
لم تطلق ديانة كما نصّوا عليه، أتقن هذا، فإنه هو التحقيق الحقيقي بالقبول، وإن
خفي بعضه على بعض المحول، على أن هذا إنما هو في اللفظ الصريح، أما الكنايات
فلا شك في توقفها على النية، كما في الطلاق والعناق).

ومن البين: أن العوام ربما لا يعرفون أن الألفاظ المذكورة تصلح لإرادة الإنشاء، بل
لا يقصدون ولا يريدون بها إلا معنى الإخبار الذي يتبادر منها، ومن يسمعها لا يفهم
منها إلا ذلك المعنى المتبادر، فلما لم ينعقد النكاح في الواقع قبل ذلك فكيف يجعلهما
عند الله زوجين هذا السؤال والجواب والإخبار الكاذبة المخالفة للواقع!؟

(هذا مما لا يعقل، ولا يستأهل أن يقبل).

(٧) (أقول: فقد بان - بحمد الله - ضعف ما نقل في "التنوير" و"الدر" عن "الذخيرة"، بعد ما قدّمنا عدم الانعقاد بالإقرار على المختار كما سمعت، حيث قال عقيبته: (وقيل: إن كان بمحضر من الشهود صحّ، وجعل الإقرار إنشاءً، وهو الأصحّ، "ذخيرة") اهـ. فاعلم أولاً: أنّ المولين المحقّقين رحمهما الله تعالى قد أشارا إلى تضعيف هذا بوجوه: أمّا المصنّف فبتقديمه الأوّل، وتعبيره هذا بـ"قيل"، وأمّا المؤلّف فبتقريره على الأمرين، وتعليقه للأوّل، فإنّ التعليل دليل التعويل، كما نصّ عليه في "العقود الدرية" وغيرها، فافهم.

(٨) وثانياً: إن تأملت ما ألقينا عليك فوجوه ضعفه لا تخفى لديك. أمّا أولاً: فلما تقدّم في كلامي وكلمات العلماء الكرام على عدم الانعقاد بالإقرار من دلائل لا تردّ ولا ترام، ولا شكّ أنّ الأقوى دليلاً أحقّ تعويلاً. وأمّا ثانياً: فلما له من كثرة الترجيحات، وقد تقرّر أنّ العمل بما عليه الأكثر، كما في "العقود" وغيرها.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ ما له من علامة الإفتاء أشدّ قوة، وأعظم وقعة مما لهذا فقد نصّوا أنّ "عليه الفتوى" و"به يفتى" أكد ما يكون من ألفاظ الفتوى.

وأمّا رابعاً: فلأنّ عليه المتون وهي العمدة وإليها الركون. فهذا الأربعة قد ظهرت من قبل. وأمّا خامساً: فلما تسمع أنّاً قد أظهر لنا المولى الإمام برهان الدين محمود بن الصدر السعيد تاج الدين أحمد قدّس سرهما في "ذخيرته" مأخذ خيرته؛ إذ بنى ذلك على أنّه ذكر محرّر المذهب محمد رضي الله تعالى عنه في صلح "الأصل": (ادّعى رجل على امرأة نكاحاً، فجددت، فضالحها بمئة على أن تقرّ بهذا فأقرّت، فهذا الإقرار جائز، والمال

لازم) اه. فظنّ المولى البرهان أنّ محمّداً أجاز النكاح بالإقرار، وقد علم أنّ هذا العقد لا يصحّ إلاّ بمحضر من الشهود، ففرع عليه أنّ الأصحّ الصّحة لو الشهود حضوراً.
قال العبد الضعيف لطف به المولى اللطيف: وأيّ شيء أكون أنا حتى أتكلّم بين يدي هذا الإمام الجليل، قدّس سرّه الجميل، ولكن كثرة تصحيحات الأئمة وجزمهم في الجانب الآخر ربّما تجرّوني أن:

(٩) أقول وبالله التوفيق: لا مساس لما في "الأصل" بهذا الفصل، فإنّ محمّداً إنّما أجاز الإقرار وألزم المال، فإنّما أفاد جواز الصلح وانقطاع الجدل، بحيث لو عادت المرأة بعد ذلك إلى الجحود لم يسمعه القاضي، أمّا لو لم يجز الصلح لم يلزم المال، وأقرت المرأة على إنكارها، هذا هو حاصل جواز الصلح وعدم جوازه كما لا يخفى، وأين هذا من انعقاد العقد في الواقع فيما بينهم وبين ربّهم العليم الخبير تبارك وتعالى.
أليس قد صرّحوا أنّه لا يطيب له البذل إن كان كاذباً؟ ولو ادّعى رجل على آخر بيع داره مثلاً فأقرّ به افتدأ عن يمينه، أو فراراً عن ذلّ الجنو بين يدي القاضي ثبت البيع قضاءً، وجرت الأحكام من وجوب التسليم ولزوم الشفعة وغير ذلك، لكن هذا المدّعي الكاذب إنّما يأخذ جمره نار.

(١٠) ثمّ السرّ أنّ المصالحين أرادوا عقد الصلح، وهو إنّما يصور بإرجاعه إلى عقد من العقود الشرعية، فلا بدّ من حمله على أشبه عقد به ضرورة تصحيح الكلام وقطع الخصام. أمّا هاهنا - أعني: فيما نحن فيه - فلم يريدوا عقداً، وإنّما أخيراً خيراً كذباً، والكذب وإن يرج على الناس فلا يصحّ عند الله أصلاً، فوضح الفرق وزال الاشتباه، والحمد لله.
قال في "الهداية": (إذا ادّعى رجل على امرأة نكاحاً وهي تجحد فصالحته على مال بذلته حتّى يترك الدعوى جاز، وكان في معنى الخلع؛ لأنّه أمكن تصحيحه خلعةً في جانبه

بناءً على زعمه، وفي جانبها بذلاً للمال لدفع الخصومة، قالوا: ولا يحلّ له أن يأخذ فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مبطلاً في دعواه) اهـ. ("الهداية"، كتاب الصلح، ١٩٢/٣).
قال في "الكفاية": (هذا عام في جميع أنواع الصلح) اهـ.

("الكفاية"، كتاب الصلح، ٣٨٩/٧. هامش "الفتح").

وفي "الدرّ المختار" عن القهستاني: (أما الصلح على بعض الدين فيصحّ ويبرأ عن دعوى الباقي: أي: قضاء لا ديانة، ولذا لو ظفر به أخذه) اهـ.

("الدرّ"، كتاب الصلح، ٤٧٤/٨، دار المعرفة، بيروت).

وفي "الشامية" عن "المقدسي" عن "الحيط": (قضاه الألف وأنكر الطالب، فصالحه بمئة صحّ، ولا يحلّ له أخذها ديانة) اهـ. ("رد المختار"، كتاب الصلح، ٤٧٤/٨، دار المعرفة، بيروت).
وسرد النقول في ذاك يطول. وقال في "الهداية": (الأصل أن الصلح يجب حمله على أقرب العقود إليه، وأشبهها به احتيالياً لتصحيح تصرف العاقد ما أمكن) اهـ.

("الهداية"، كتاب الصلح، ١٩١/٣).

فبما أسمعك يتحصّل الجواب عن تمسّك المولى البرهان بثلاثة أوجه:

(١١) الأوّل: إرجاع الصلح إلى تلك العقود تقدير وتصوير ضروري، فلا يتعدّى.

(١٢) الثاني: إنّما تثبت هذه العقود بتلك الألفاظ في ضمن الصلح، وكم من شيء ثبت ضمناً، ولا يثبت قصداً، ألا ترى! أن قوله: أعتق عبدك هذا عني بألف يتضمّن الابتياح مع أنّه لا ينعقد قصداً بلفظ الإعتاق.

(١٣) الثالث: أن هذه العقود إنّما تقدر قضاءً، ولا تؤثر في الديانة إذا كان مبطلاً، ونحن لا ننكر أن بإقرارهما يثبت النكاح قضاءً، وإنّما الكلام في الديانة فإن كان مراد الإمام البرهان هو الصّحة قضاءً، وقد يستأنس له بقوله عطر الله مرقده: "جعل الإقرار إنشاءً"، حيث لم يقل: "كان إنشاءً" ويعينه بناؤه الأمر على عبارة "الأصل"،

فإنها - كما علمت - لا تفيد إلا الجواز قضاءً، فهذا حق لا مَرِيَّة ولا غَرَو في المصير إليه تصحيحاً لكلام هذا الإمام، وتحصيلاً للوافق بينه وبين غيره من الأئمة الأعلام، وإن كان فيه بُعدٌ بالنظر إلى ظاهر الكلام، وإلا فلا شك أن الحق مع هؤلاء الجهابذة الكرام، والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر في كلِّ مرام، والحمد لله مولانا الهادي ذي الجلال والإكرام).

نعم لو أورد الرجل والمرأة ألفاظاً ليست بمتعيّنة للإخبار عن الماضي، مثل أن يقول الرجل: "هذه امرأتي" وتقول المرأة: "هذا زوجي" أو يقول الرجل: "أنا زوجها" وتقول المرأة: "أنا امرأته". وقصدًا عقد النكاح بتلك الألفاظ أي: لم يكن قصد أحدٍ منهما الإخبار بل نطق بهما كلاهما بإرادة الإنشاء، فلا ريب أن هذه الألفاظ تعتبر عقد النكاح، فإنها خلوها عن قصد الإخبار ليست بإقرار، ولعدم تعيّنهما للإخبار عن الماضي صالحة لإرادة الإنشاء فأرادا الإنشاء بألفاظ تصلح له، ويكفي هذا القدر لتحقيق الإيجاب والقبول، بخلاف ما لا يحتمل معنى آخر سوى الإخبار عن الماضي، مثل أن يقولوا: "قد تحقّق بيننا النكاح" فإن هذه الألفاظ متعيّنة للإخبار، ومبينة للإنشاء.

(١٤) (أقول: هذا الذي قرّره بتوفيق الله تعالى يجب أن يكون هو المراد من قول الإمام الأجل فقيه النفس قاضي خان رحمه الله تعالى حيث أفاد بعد ما أثار عن "البيهقي" و"النوازل" ما أسلفنا: (قال مولانا رضي الله تعالى عنه: ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل، إن أقرّا بعقد ماضٍ ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحاً، وإن أقرّت المرأة أنه زوجها وأقرّ الرجل أنها امرأته يكون ذلك نكاحاً، ويتضمّن إقرارهما بذلك إنشاء النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقرّا بعقد لم يكن؛ لأن ذلك كذب محض، وهو كما قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: إذا قال الرجل لامرأة: لست لي بامرأة ونوى

به الطلاق يقع ويجعل كأنه قال: لست لي بامرأة؛ لأني قد طلقتك. ولو قال: لم أكن تزوجتها ونوى به الطلاق لا يقع؛ لأن ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه) اهـ.
قال في "الفتح" على ما نقل عنه في "رد المختار": (إن الحق هذا التفصيل) اهـ.

(الفتح، كتاب النكاح، ١١٥/٣).

فإنما المعنى على ما بينا، وليس المراد أن اللفظ إذا لم يتعين للإخبار عن الماضي صح العقد وإن نوى به الإخبار، كيف وإنه لا يكون حيث لا محض كذب، ويشهد لك بذلك ما استشهد به من مسألة الطلاق، فإنه إن قال: لست لي بامرأة ولم ينو به إنشاء الطلاق وإنما قصد الإخبار بالكاذب لم يقع قطعاً، فإنه لا يقع عند ذلك بالصريح كما قدمنا، فكيف بالكنايات، ألا ترى أنه بنفسه قيد المسألة بقوله: "ونوى الطلاق" فكذا يقال هاهنا: "ونوى النكاح"، هذا ما صرت إليه لما وعيت.

ثم بتوفيق المولى سبحانه وتعالى رأيت العلامة عبد العلي البرجندي نقل في "شرح النقاية" كلام الإمام فقيه النفس بالمعنى وعبر عنه بعين ما فهمته، والله الحمد. وهذا نصّه في "الظهيرية": (لو قال بمحضر من الشهود: "أبى زن من است" فقالت: "أبى شوي من است" اختلف المشايخ فيه، والصحيح أنه لا ينعقد، وفي "فتاوى قاضي خان": إنما لا يكون هذا نكاحاً إذا قال ذلك على سبيل الإخبار عن عقد ماض ولم يكن بينهما عقد. أما إذا أقرت أنه زوجها، وأقر أنها زوجته، وأرادا بذلك إنشاء النكاح فهو نكاح) اهـ. فالحمد لله على حسن التفهيم. (الحانية، كتاب النكاح، ١٥٢/١، ملقطاً).

(١٥) (أقول: وبما قررت ظهر لك أن هذا الذي اختاره المولى فقيه النفس، وقال المحقق على الإطلاق: إنه الحق لا يخالف ما صححه عامة الأئمة أصلاً، بل هو عين ما اعتمدوه فإنهم إنما صححوا أن النكاح لا ينعقد بالإقرار، والإقرار إنما يكون عند

قصد الإخبار وحيث قد نصّ الفقيه على عدم الانعقاد، أمّا إذا قالاه مريدان به الإنشاء لم يكن ذلك من الإقرار في شيء؛ فإنّ الإقرار هو الإخبار دون الإنشاء، فتوافق القولان وتضافرت التصحيحات على صحّة ما أفتيت به، فإنّ حمل كلام "الذخيرة" على ما أسلفنا حصل التوفيق في الأقوال جميعاً، وإلاّ فعليكم بما حرّرت، عضّوا عليه بالنواجذ).

(١٦) (أقول: والآن ترد هنا مسألة خلافة أخرى:

وهي أنّه كما يشترط ويلزم -بالاتفاق- أن يحضر في نكاح المسلم وقت الإيجاب والقبول رجلان -أو رجل وامرأتان- عاقلان بالغان حرّان، وفي نكاح المسلمة أن يحضر مسلمان يتصفان بما ذكر من الصفات، ومع ذلك يشترط عند الجمهور على المذهب المنصور أن يسمعا معاً كلام العاقلين فكذلك أيشترط أن يفهما كلام العاقلين أم لا؟ مثلاً إن تكلم الرجل والمرأة بألفاظ الإيجاب والقبول في العربية ولم يفهما الشاهدان فيكون هذا نكاحاً فاسداً أم صحيحاً؟

قد نقل في هذه المسألة القولان من العلماء الكرام (جزم بالأوّل العلامة الزيلعي في "التبيين"، والمحقّق حيث أطلق في "الفتح"، والمولى الغزي في متن "التوير"، وصحّحه في "الجوهرية" وقال في "الذخيرة"، و"الظهريّة"، و"خزانة المفتين"، و"سراج الوهاج"، و"شرحي النفاية" للقهستاني والبرجندي، و"مجمع الأئمة"، و"الهندية": (أنّه الظاهر). وكذا اختاره فقيه النفس في "الخانية"، وضعف خلافه، قال "الذخيرة" ثمّ "البحر" ثمّ "الدر" و"مجمع الأئمة": (فكان هو المذهب).

("التبيين"، كتاب النكاح، ٤٥٥-٤٥٦، "التوير"، ٧٩/٨، "الجوهرية"، ٣/٢، "خزانة المفتين"، ص ٥٥، "جامع الرموز"، ٤٤٦/١، "الهندية"، ٢٦٨/١، "الخانية"، ١٥٦/١، "البحر"، ١٥٦/٣، "الدر"، ٧٩/٨، "مجمع الأئمة"، ٤٧٣/١). وجزم بالثاني في الفتاوى، وكذا ذكره البقالي، وقال في "الخلاصة"، و"جواهر الأخلاطي": (أنّه الأصح)، وفي "مجمع الأئمة" عن "النصاب": (عليه الفتوى).

(«الخلاصة»، كتاب النكاح، ١٤/٢، «جمع الأثر»، ٤٧٣/١).

ولم يتعرض لقيد الفهم في «مختصر القدوري»، و«الوقاية»، و«النقاية»، و«الكنز»، و«الإصلاح» و«الإيضاح»، و«الملتقى».

وكلاهما رواية عن مدار المذهب محمد رضي الله تعالى عنه كما في «الفتح».

(«الفتح»، كتاب النكاح، ١١٤/٣).

(١٧) والتوفيق النفيس بينهما أنه لا يشترط فهم معاني الألفاظ، لكن يشترط فهم أنه عقد نكاح.

(١٨) (أقول: وقد كان سنح لي هذا، ثم رأيت للعلامة مصطفى الرحمتي محشّى «الدر»

وقال في «رد المختار»: (ووفق الرحمتي بحمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنه

عقد النكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الألفاظ بعد فهم أن المراد

عقد النكاح) اهـ. وهو كما ترى حسن جداً. (رد المختار، ٧٩/٨-٨٠).

(١٩) (أقول: ومن علم الفقه والحكمة في اشتراط الشهادة في عقد النكاح أيقن بهذا

التوفيق، فإن من علم أن هذا نكاح فقد شهد العقد، وإن لم يقف على خصوص ترجمة

الألفاظ، ومن لم يفهم فكأن لم يسمع ومن لم يسمع فكأن لم يحضر.

وبتقرير هذا يتضح لك أن الاجتزاء بذكر الحضور أو به وبالسماح، أو ذكرهما مع

الفهم كلّ يؤدّي مؤدّى واحداً عند التدقيق، والله سبحانه وليّ التوفيق).

ففي المسألة الدائرة إذا قصد الرجل والمرأة الإنشاء بتلك الألفاظ يشترط مع ذلك أن يفهم

كلامهما شاهدان أنه نكاح، إمّا بالقرائن أو بتقدم الإعلام من العاقدين، وبغير ذلك إن

علم جميع الحاضرين أنه إخبار محض لم يصدق «فاهمين أنه نكاح» ولم يصحّ النكاح.

(هذا ما قلته تفقّها ثم رأيت في «رد المختار» قال: حاصل ما في «الفتح» وملخصه: أنه لا بدّ

في كنايات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل للموجب وفهم الشهود المراد،

أو إعلامهم به) اهـ. (رد المختار، ٦٤/٨).

.....

فأتضح المرام، والحمد لله وليّ الإنعام.

(٢٠) (أقول: وينبغي أن يكون الإعلام قبل العقد كما أشرت إليه؛ ليكونا جامعي شرائط الشهادة عند العقد، ألا ترى! أن "فاهمين" في كلامهم حال، ولا بدّ من مقارنة الحال والعامل، والله تعالى أعلم.

هذا كلّه مما فاض على قلب الفقير بفيض القدير، والمولى تعالى إذا شاء ألحق الجاهل العاجز بالماهر الخبير، والحمد لله على حسن التوفيق وإلهام التحقيق، والصلاة والسلام على سيّد العالمين محمّد وآله وصحبه أجمعين، آمين).

أمّا ما سألتكم من المهر فذكر المهر ليس مما يحتاج إليه في الحكم بانعقاد النكاح، فإنّ النكاح يصحّ وينعقد مع عدم ذكر المهر بل مع ذكر عدم المهر أيضاً، (كما نصّوا عليه، والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه تعالى أتمّ وأحكم).

من "الفتاوى الرضوية"، المجلّد الخامس، ص ٥٥ إلى ١٢. بترجمة العبارات الأردنية بالعريّة.

١٢ محمّد أحمد الأعظمي المصباحي، أوّل الربيع الآخر ١٤١٠هـ، ١٩٨٩/١١/٢م.

تمّت الرسالة.

(انظر هذه الرسالة: "عباب الأنوار أن لا نكاح بمجرّد الإقرار"، في "الفتاوى الرضوية"، كتاب

النكاح، ١٢١/١١-١٤٠).

[٢٢٥٩] قوله: فالحقّ هذا التفصيل اهـ. ^(١): ما في "الفتح" ^(٢).

[٢٢٦٠] قوله: ^(٣) أي: "الدرّ": (لم يصحّ) ^(٤).

أقول: أي: لم ينفذ، أمّا عدم الانعقاد فلا؛ لأنّه يكون عقد فُضوليّ
ينعقد موقوفاً على إجازة المرسل.

[٢٢٦١] قوله: ^(٥) صرّح به في "البزّازية" ^(٦): عن "النصاب".

لكن أقول: نقل في "البزّازية" ^(٧) بعده خلافه وقال: (وعليه التعويل).

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٤٧/٨، تحت قول "الدرّ": "ذخيرة".

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، ١١٥/٣.

(٣) إذا توجه الإيجاب مع ذكر المهر كان ذكر المهر من تمام الإيجاب، فلو قبل الآخر قبله
لم يصحّ، "درّ" بتوضيح. في "ردّ المختار": (قوله: فلو قبل... إلخ) قال في "الفتح":
كأمرأة قالت لرجل: زوّجت نفسي منك بمئة دينار، فقَبِلَ أن تقول: (مئة دينار) قبل
زوج لا ينعقد؛ لأنّ أوّل الكلام يتوقّف على آخره إذا كان في آخره ما يغيّر أوّله،
وهنا كذلك، فإنّ مجرد زوّجت ينعقد بمهر المثل، وذكرُ المسمّى معه يغيّر ذلك إلى تعيّن
المذكور، فلا يعمل قول الزوج قبله.

(٤) "الدرّ"، كتاب النكاح، ٤٩/٨.

(٥) في الشرح: لا يشترط العلم بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوي فيه الجدّ والهزل؛ إذ
لم يحتج لنيّة، به يفتّى. قال العلامة الشامي: صرّح به في "البزّازية"، وذكر الشارح
في "شرحه" على "الملتقى": أنّه اختلف التصحيح فيه.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٥٦/٨، تحت قول "الدرّ": به يفتّى.

(٧) "البزّازية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في الآلة، ١٠٩/٤، (هامش "الهندية").

[٢٢٦٢] قوله: وذكر الشّارح في "شرحه" على "الملتقى": أنّه اختلف التصحيح فيه^(١): قد علمته مما نقلنا^(٢) عن "البزّازية". أقول: إن حمل نفي الحاجة على القضاء، وخلافه على الدّيانة كان توفيقاً، فافهم.

[٢٢٦٣] قال: أي: "الدرّ": (وإنّما يصحّ بلفظ تزويج ونكاح) لأنّهما صريح^(٣): أي: وما يؤدّي مؤدّاهما كما سيأتي^(٤) في "الحاشية".

[٢٢٦٤] قوله: ^(٥) ما حقّقه في "الفتح" ردّاً على ما قدّمناه^(٦):

أقول: ويظهر لي أن لا خلاف حقيقة في اشتراط نيّة من المتكلّم وقرينة لفهم السّامع في الكنايات، يبد أن الزيلعي^(٧) جعل ذكر المهر من القرائن، والإمام

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٥٦/٨، تحت قول "الدرّ": به يفتى.

(٢) انظر المقولة السابقة.

(٣) "الدرّ"، كتاب النكاح، ٥٦/٨.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٥٨/٨.

(٥) في المتن والشرح: يصحّ النكاح (بما وضع لتمليك عين في الحال كهبّة وتمليك وصدقة) بشرط نيّة أو قرينة، وفهم الشّهود المقصود. في "ردّ المختار": (قوله: بشرط نيّة أو قرينة... إلخ) هذا ما حقّقه في "الفتح" ردّاً على ما قدّمناه عن "الزيلعي" - حيث لم يجعل النيّة شرطاً عند ذكر المهر - وعلى السّرخسي حيث لم يجعلها شرطاً مطلقاً. قدّم العلامة الشّامي أنّه: ذكر السّرخسي: أنّها (أي: النيّة) ليست بشرط مطلقاً لعدم اللّبس، ولأنّ كلامنا فيما إذا صرّحاً به ولم يبق احتمال اهـ.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦٣/٨، تحت قول "الدرّ": بشرط نيّة أو قرينة... إلخ.

(٧) "التبيين"، كتاب النكاح، ٤٥٠/٢.

السَّرَّخَسِيّ جعل دلالة الحال منها، أي: حيث لم يكن لبس كما أفاده^(١) بقوله:
(كلامنا فيما إذا لم يبق احتمال)، فافهم.

[٢٢٦٥] قال: ^(٢) أي: "الدر": وكذا ثبت^(٣): هكذا هو في "البزّازية"^(٤).

مطلب: هل ينعقد التّكاح بالألفاظ المصحفة نحو: تَجَوَّزْتُ؟

[٢٢٦٦] قوله: ^(٥) زوّجها أولياؤها^(٦): لعلّه زاد هذا؛ ليكون لهم الدّعوى
باستكمال المهر، تأمل، والله تعالى أعلم. وذلك لأنّ (أكرهت) يدلّ على أنّها
بالغة، فلا نظر في نفس النكاح إلى رضا الأولياء وعدمه.

[٢٢٦٧] قوله: أمّا الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحّته^(٧):
أي: للصّحّة بدليل ما يأتي ص ٥٧٤^(٨) من التنصيص عليه شرحاً، فما يوهمه

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، ٥٧/٨، تحت قول "الدر": وما عداهما... إلخ، ملقطاً.

(٢) لا يصحّ (النكاح) بلفظ إجارة وإعارة ونحوها مما لا يفيد الملك، لكن تثبت به الشبهة
فلا يحدّ، وكذا تثبت بكلّ لفظ لا ينعقد به النكاح.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، ٦٥/٨.

(٤) "البزّازية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في الآلة، ١٠٨/٤، (هامش "الهندية").

(٥) في "الردّ": في إكراه "الكافي" للحاكم الشهيد: ولو أكرهت على أن تزوّجته بألف ومهر مثلها
عشرة آلاف فزوّجها أولياؤها مكرهين فالنكاح جائز، ويقول القاضي للزوج: إن شئت أتمم
لها مهر مثلها وهي امرأتك إن كان كفتاً لها، وإلاّ فرق بينهما ولا شيء لها... إلخ.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٧٤/٨، تحت قول "الدر": ليتحقّق رضاهما.

(٧) المرجع السابق، تحت قول "الدر": وشرط حضور شاهدين.

(٨) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤١/٨.

العبارات الآتية^(١) حاشية في الصفحتين القابلتين^(٢) من أنه شرط الانعقاد، فكأن المراد به الانعقاد صحيحاً أو مبني على عدم التفرقة بين باطل النكاح وفاسده، والصواب: التفرقة كما تشهد به فروع جمّة.

مطلب: الخصاف كبير في العلم يجوز الاقتداء به

[٢٢٦٨] قوله: ^(٣) قال قاضي خان^(٤):

أقول: نقله قاضي خان^(٥) عن الإمام شمس الأئمة السررخسي، وأما

هو بنفسه فقد قدّم عدم الصحة. ١٢

ومعلوم: أنه إنما يقدّم ما يعتمد. ١٢ "فتاوى" ص ٦^(٦).

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: الخصاف كبير في العلم يجوز اقتداء به، ٧٨-٧٥/٨.

(٢) هنا حاشية لا تبدو واضحة في الأصل. ١٢ م، أ.

(٣) في "رد المختار": ولا بدّ من تمييز المنكوحة عند الشاهدين لتتفي الجهالة، فإن كانت حاضرة متقبّة كفى الإشارة إليها، والاحتياط كشف وجهها... إلخ. ثم قال في "البحر": وإن كانت غائبة ولم يسمعوا كلامها بأن عقد لها وكيلها فإن كان الشهود يعرفونها كفى ذكر اسمها إذا علموا أنه أرادها، وإن لم يعرفوها لا بدّ من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها، وجوز الخصاف النكاح مطلقاً، حتى لو وكلّته فقال بحضرتهما: زوجت نفسي من موكلتي أو من امرأة جعلت أمرها بيدي فإنه يصحّ عنده، قال قاضي خان: والخصاف كان كبيراً في العلم يجوز الاقتداء به.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٧٥/٨، تحت قول "الدر": وشرط حضور شاهدين.

(٥) "الخانية"، كتاب النكاح، الباب الأوّل، الفصل الأوّل، ١٥٢/١.

(٦) "الخانية"، ٢/١.

[٢٢٦٩] قوله: ^(١) بمجرّد حضورهما ^(٢):

عزاه في "الخانية" ^(٣) إلى الإمام علي السغدّي رحمه الله تعالى.

[٢٢٧٠] قوله: ^(٤) والأصحّ أنّه ينعقد ^(٥):

فـ أي: فالقول الآخر أنّه لا ينعقد.

[٢٢٧١] قوله: القول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الألفاظ... إلخ ^(٦):

(١) في المتن والشرح: (و) شرط (حضور) شاهدين (حرّين) أو حرّ وحرّتين (مكلّفين) سامعين قولهما معاً على الأصحّ. في "ردّ المختار": (قوله: على الأصحّ) راجع لقولته: (سامعين) وقوله: (معاً)، ومقابل الأوّل القول بالاكتفاء بمجرّد حضورهما، ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف من أنّه إن اتّحد المجلس جاز استحساناً.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب: الخصّاف كبير في العلم يجوز الاقتداء به، ٧٩/٨، تحت قول "الدرّ": على الأصحّ.

(٣) "الخانية"، كتاب النكاح، الباب الأوّل، الفصل الأوّل، ١٥٦/١.

(٤) في المتن وشرح: (فاهمين) أنّه نكاح على المذهب. في "ردّ المختار": قال في "البحر": جزم في "التبيين" بأنّه لو عقدا بحضرة هنديين لم يفهما كلامهما لم يجز، وصحّحه في "الجوهرة"، وقال في "الظهيرية": والظاهر أنّه يشترط فهم أنّه نكاح، واختاره في "الخانية"، فكان هو للمذهب، لكن في "الخلاصة": لو يُحسنان العربيّة فعقدا بها والشهود لا يعرفونها اختلف المشايخ فيه، والأصحّ أنّه ينعقد اهـ. ووفقّ الرحمتي بحمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنّه عقد نكاح، والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الألفاظ بعد فهم أنّ المراد عقد النكاح.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٧٩/٨، تحت قول "الدرّ": فاهمين... إلخ.

(٦) المرجع السابق، ٧٩/٨ - ٨٠.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

قلت: قد كان سنع للعبد الضعيف قبل أن أراه لا شك أنه حسن جداً، وفي "وجيز الإمام الكردي"^(١): (تزوجها بالعربي وهما يعقلان لا الشهود، قال في "المحيط": الأصح أنه ينعقد، وعن محمد تزوجها بحضرة هندية ولم يمكنهما أن يعبرا لم يجر، فهذا نص على أنه لا يجوز في الأول أيضاً) اهـ.

أقول: في قول محمد رضي الله تعالى عنه: (لم يمكنهما أن يعبرا) إشارة إلى ما ذكرناه؛ إذ لا حاجة إلا إلى التعبير الذي يطلب من الشهود عند أداء الشهادة وليس عليهم أن يعيدوا الألفاظ التي تلفظ بها ولا أن يعبروها بمرادفاتهما أو ترجمتها بل لو شهدوا أن فلاناً تزوج فلانة كفى، فهذا هو التعبير المحتاج إليه ويكفي له أن يفهما أنه عقد نكاح وإن لم يعرفا تفسير الكلام لفظاً لفظاً وأيضاً اشتراط هذا هو المحقق للمقصد الذي شرع له الشرع شرط الشهود في هذا العقد منفزاً عن سائر العقود فإسقاطه إلغاء للمقصود واشتراط فهم الألفاظ زيادة مستغنى عنها، فعليه فليكن التعويل وبه يحصل التوفيق، وبالله التوفيق ثم لم يظهر لي معنى قول البرازي في الأول أيضاً فما هو إلا الأول^(٢).

[٢٢٧٢] قوله: أن المراد عقد النكاح^(٣):

قلت: وقد كان سنع هذا للعبد الضعيف، ولا شك أنه حسن جداً.

(١) "البرازية"، كتاب النكاح، الفصل السادس، ١١٨/٤، (هامش "الهندية").

(٢) "الفتاوى الرضوية"، الرسالة: ماحي الضلالة في أنكحة الهند وبنجاله، ٢٣٣/١١.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٨٠/٨، تحت قول "الدر": فاهمين... إلخ.

مطلب في عطف الخاص على العام

[٢٢٧٣] قوله: ^(١) والمختار ما عليه الأكثرون ^(٢):

أقول: قد نصّ في "الخاتية" ^(٣) نفسها من كتاب النكاح، فصل شرائطه: (أن الشاهد

فيه كلّ من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه، فيصحّ بشهادة الفاسقين والأعميين) اهـ.

[٢٢٧٤] قوله: ^(٤) إنزال الحاضر مباشراً جبريّ ^(٥):

لا مَحِيد عنه، فليس لنا مع حضور الأب أن نجعله شاهداً.

(١) يصحّ النكاح بحضور شاهدين أعميين. في "ردّ المختار": كذا في "الهداية"، و"الكنز"، و"الوقاية"، و"المختار"، و"الإصلاح"، و"الجوهرة"، و"شرح النقاية"، و"الفتح"، و"الخلاصة"، وهو مخالف لقوله في "الخاتية": ولا تقبل شهادة الأعمى عندنا؛ لأنّه لا يقدر على التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه والإشارة إليهما، فلا يكون كلامه شهادة، ولا ينعقد النكاح بحضرته اهـ. والمختار ما عليه الأكثرون، "نوح".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨/٨٢، تحت قول "الدرّ": أو أعميين.

(٣) "الخاتية"، كتاب النكاح، الباب الأوّل، الفصل الأوّل، ١/١٥٦.

(٤) وكُل الأب رجلاً لتزويج صغيرته، فزوجها عند رجل أو امرأتين مع حضور الأب صحّ النكاح؛ لأنّ الأب يُجعل عاقداً حكماً. في "ردّ المختار": لأنّ الوكيل في النكاح سفير ومعبر ينقل عبارة الموكل، فإذا كان الموكل حاضراً كان مباشراً؛ لأنّ العبارة تنتقل إليه وهو في المجلس، وليس المباشر سوى هذا، بخلاف ما إذا كان غائباً؛ لأنّ المباشر مأخوذ في مفهومه الحضور، فظهر أنّ إنزال الحاضر مباشراً جبريّ، فاندفع ما أورده في "النهاية": من أنّه تكلف غير محتاج إليه، فإنّ الأب يصلح شاهداً، فلا حاجة إلى اعتباره مباشراً إلّا في مسألة البنت البالغة.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٨/٨٤، تحت قول "الدرّ": لأنّه يجعل عاقداً حكماً.

[٢٢٧٥] قوله: ^(١) لا تنتقل عبارة الوكيل إليها ^(٢):

ظاهر التعليل مع ما مر ^(٣) آخر الصفحة الماضية من (أن الوكيل في النكاح سفير ومعبر نقل عبارة الموكل، فإذا كان الموكل حاضراً كان مباشراً) أن هذا إذا كان وكيلاً عنها، أما إذا كان فضولياً فهل تنتقل عبارته إليها من دون توكيل منها فتجعل مباشرة والأب شاهداً؟ الظاهر لا؛ لأن عبارة الفضولي لو انتقلت إلى الأصيل لم يكن عقد فضولي، ولا موقوفاً على إجازة الأصيل، بل لم يكن له رده كما لا يخفى، فليتنبه. ١٢

ثم رأيت في "البحر" ^(٤) نقل عبارة "النقاية": (الوكيل شاهد إن حضر موكله كالولي إن حضر * مؤلّيته بالغة) اهـ. ثم قال ^(٥): (لا حاجة إلى قوله: (كسالي)؛ لأنه في هذه الحالة وكيل، فدخل تحت الأول) اهـ. فأفاد أن الولي من دون وكالة ليس من هذا الباب، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) في المتن والشرح: (لو زوج الأب بنته البالغة بمحضر شاهد واحد جاز إن) كانت ابنته (حاضرة) لأنها تجعل عاقدة. في "رد المختار": لا تنتقل عبارة الوكيل إليها وهي في المجلس، فكانت مباشرة ضرورة، ولأنه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخالص على العام، ٨/٨٥، تحت قول "الدر": لأنها تجعل عاقدة.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨/٨٤.

(٤) "البحر"، كتاب النكاح، ٣/١٦١.

♣ في "البحر": إن حضرت.

(٥) "البحر"، كتاب النكاح، ٣/١٦١.

[٢٢٧٦] قوله: ^(١) (وإلا لا) أي: وإن لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذاً بل موقوفاً على إجازتها كما في "الحموي"؛ لأنه لا يكون أدنى حالاً من الفضولي، وعقد الفضولي ليس بباطل، "ط" عن أبي السعود ^(٢):

أقول: هذا باطل قطعاً، وكيف يصحّ النكاح مع شاهد واحد، أو كيف يتوقف ما لم ينعقد، أم كيف يجعل العاقد نفسه شاهداً؟

وقد نصّوا قاطبة على خلافه ولو صحّ أن يكون العاقد أحد الشاهدين لما احتيج إلى حضور الأب في المسألة الأولى ولا حضور المرأة في المسألة الأخرى، فهذا إبطال للأصل المبتنى عليه تلك المسائل كلّها، وقد اعترف به العلامة ط وش ^(٣)، وراجعت أبا السعود فوجدت قدم قلم السيّد العلامة ط ^(٤) هي التي زلت وتبعه السيّد العلامة ش ^(٥)، فإنّ السيّد العلامة أبا السعود وقبله السيّد العلامة الحموي لم يذكرّا هذا في هذه المسألة أعني: مسألة تزويج الأب بنته البالغة بمحضر شاهد واحد وهي غائبة، بل الأمر أنّ المساتن الإمام صاحب

(١) في المتن والشرح: (لو زوج الأب بنته البالغة بمحضر شاهد واحد جاز إن) كانت ابنته (حاضرة) لأنها تجعل عاقدة (وإلا لا).

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨/٨٥-٨٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) "ط"، كتاب النكاح، ١٢/٢.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨/٨٦، تحت قول "الدر": وإلا لا.

"الكنز"^(١) رحمه الله تعالى قيّد مسألة: (أمر الأب رجلاً أن يزوّج بنته فزوّجها عند رجل والأب حاضر صحّ، وإلاّ لا) بكون البنت صغيرة حيث قال: (ومن أمر رجلاً أن يزوّج صغيرته فزوّجها عند رجل... إلخ).

فالشّارح العلامة مسكين شرح المتن، ثمّ أعقبه بذكر هذه المسألة التي نحن فيها حيث قال: (وقالوا: إذا زوّج الأب ابنته البالغة بأمرها بحضرتها ومع الأب شاهد آخر صحّ، وإن كانت غائبة لم يصحّ) اهـ. ثمّ عاد إلى شرح المتن في المسألة الأولى فقال: (وإنما قيّد بالصغيرة؛ لأنّ في البالغة لا يتأتّى هذا إلاّ بأمرها اهـ. وأنت تعلم أنّ إشارة هذا في قوله: "لا يتأتّى هذا" إنما هي إلى المسألة الأولى أي: أمر الأب رجلاً أن يزوّج صغيرته، فقال عليه العلامة الحموي في شرح قوله: "لا يتأتّى" أي: لا يكون العقد صحيحاً هذا هو الظاهر قال، وقد يقال: معنّى قوله: "لا يتأتّى" أي: لا يكون نافذاً بل موقوفاً على إجازتها) اهـ.

أقول: ومقصود الحموي الإيراد على الشّرح بأنّ ظاهر كلامه أن لو أمر الأب رجلاً أن يزوّج بنته البالغة بغير أمرها فزوّج المأمور عند رجل آخر والأب حاضر أن لا يصحّ؛ لأنّ ظاهر عدم التّأّي هو عدم الصّحّة، ولَمّا لم يكن هذا صحيحاً أوّله بأنّ مراده بعدم التّأّي عدم النفاذ لا عدم الصّحّة فيصحّ، هذا كان مراده رحمه الله تعالى، وفهم منه السيّد العلامة أبو السعود أنّ الحموي ارتضى الحكم بعدم الصّحّة وأبدى احتمال عدم النفاذ، فاعترضه بقوله: (لكن في قوله: "أي: لا يكون العقد صحيحاً" نظر، ووجهه أنّه لا يكون أدنى حالاً

(١) "الكنز"، كتاب النكاح، ص ٩٧.

من الفضولي وعقد الفضولي ليس بباطل، قال: وعن هذا قال شيخنا: أراد بقوله: لا يكون صحيحاً أي: لازماً؛ لأنه المراد بالصحيح عند الإطلاق، انتهى) اهـ.

أقول: ما أفاده شيخه فليس مراد الحموي قطعاً وكيف يريد هذا! ثم يقابله بقوله: وقد يقال: معنى "لا يتأتى" لا يكون نافذاً، فإن هذا يكون عين الأول كما نبّه عليه السيّد أبو السّعود نفسه، وإثما الشأن في إرادة الحموي الحكم بعدم الصّحة وليس كذلك، بل مراده الإيراد ثم التأويل كما قرّرنا، فهذا ما جرى بينهم وإثما يتكلّمون فيما إذا زوج رجل بنت آخر بحضرة الأب وشاهد آخر بأمر الأب دون البنت البالغة فهذا ينعقد قطعاً، ولا يكون أدنى حالاً من عقد الفضولي، ولا رائحة فيه لما فهم العلامة ط، وتبعه العلامة ش، فسبحان من لا يزل ولا ينسى. ١٢

[٢٢٧٧] قوله: ^(١) فإمّا أن يكون في المسألة روايتان ^(٢):

(١) في المتن والشرح: (لو قال) رجل لآخر: (زوّجتني ابتك، فقال) الآخر: (زوّجت أو) قال: (نعم) مجيباً له (لم يكن نكاحاً ما لم يقل) الموجب بعده: (قبلت) لأنّ زوّجتني استخبار وليس بعقد بخلاف زوّجني؛ لأنه توكيل. في "ردّ المختار": وتقدّم أنّه لو صرّح بالاستفهام فقال: هل أعطيتنيها؟ فقال: أعطيتكها، وكان المجلس للنكاح ينعقد، فهذا أولى بالانعقاد، فإمّا أن يكون في المسألة روايتان أو يحمل هذا على أنّ المجلس ليس لعقد النكاح.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨٨/٨، تحت قول "الدر": لأنّ زوّجتني استخبار.

فإن قلت: تظافرت النصوص على أن الاستفهام لا يصلح إيجاباً بل لا بدّ بعده من قبول المستفهم، حتّى نصّوا على ذلك فيما يحتمل الاستفهام فضلاً عن حقيقته، ففي "واقعة المفتين"^(١) للعلامة القدري أفندي^(٢): (لو قال: "بزني دادی"^(٣) فبعض مشايخ "بلخ" جعلوه استفهاماً وبعضهم أمراً، قال عمر النسفي: ومعنى الأمر راجح في العرف، قلت: فهذا يدلّ على أن بالاستفهام لا ينعقد، وفي "شط" (أي: "شرح الطحاوي"): قال له: هل أعطيتها؟ فقال: أعطيت، فإن كان المجلس للوعد فوعد، وإن كان للعقد للنكاح فنكاح، "شرح القدوري" للزاهدي في أوائل النكاح) اهـ.

ومثله في "مجموعة الأنقروي"^(٤) عنه، قال في "الخلاصة"^(٥) ثمّ "خزانة المفتين"^(٦): (رجل قال لآخر: "دختر خویشتن فلانه مراده بزني"^(٧) فقال:

(١) "واقعات المفتين"، كتاب النكاح، ص ١٧.

(٢) هو عبد القادر بن يوسف المعروف بقدري أفندي (ت ١٠٨٣ هـ) مؤلف كتاب "واقعات المفتين" ويعرف بـ "فتاوى قدري" وبـ "الفتاوى القادرية".

(معجم المؤلفين، ٢/٢٠٠، "الأعلام"، ٤/٤٨).

(٣) أعطيت للزوجة.

(٤) "الفتاوى الأنقروية"، كتاب النكاح، ٣٣/١.

(٥) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في جواز النكاح، ٤/٢، ملقطاً.

(٦) في "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ٥٥/١: رجل قال لآخر: دختر خویش فلانه را

مرا دادی بزنی، فقال: دادم وصغيرة ينعقد النكاح وإن لم يقل الزوج: قبلت.

(٧) أعطني بتك للزوجة.

"دادم"^(١) وهي صغيرة ينعقد النكاح وإن لم يقل الزوج: قبلت، ولو قال: "دادى" لا يجوز إذا قال: "دادم" ما لم يقل الزوج: "پذيرفتم"^(٢)، وقال الإمام السرخسي رحمه الله تعالى: "دادى" و"بده"^(٣) سواء، ولو قال: "مي دهى"^(٤) فهو ليس بشيء) اهـ. وعبر عن هذا في "الخزانة"^(٥) بقوله: (وقيل: "دادى" و"بده" سواء... إلخ)، ثم نقل أعني: السمعاني في "خزانة المفتين"^(٦) تعليل الفرق بين "دادى" و"بده" برمز "نه" لـ "النهاية": (أن قوله: "ده" أمر وتوكيل، والواحد يصلح وكيلاً من الجانبين في النكاح، وقوله: "دادى" استخبار فلا يثبت التوكيل به) اهـ. وقال في "الخانية"^(٧): (وعنه أيضاً "يعني: الشيخ الإمام أبا بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إذا قال لأبي البنت: زوجتني ابتك فقال أبو الابنة: زوجت أو قال: نعم، لا يكون نكاحاً إلا أن يقول الرجل بعد ذلك: قبلت، فرق بين هذا وبين ما إذا قال: زوجتني ابتك، فقال أبو البنت: زوجت أو فعلت، فإنه يكون نكاحاً؛ لأن قوله: زوجتني استخبار، وليس بعقد، بخلاف قوله: زوجتني؛ لأنه توكيل) اهـ.

(١) أعطيتك.

(٢) قبلت.

(٣) أعطيني.

(٤) كنت تعطيني.

(٥) "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ٥٥/١.

(٦) المرجع السابق.

(٧) "الخانية"، كتاب النكاح، الفصل الأول، ١٥١/١.

وعنها نقل في "الهندية"^(١) باختصار، وهي مسألة المتن وفيها أعنسي: في "الخانية"^(٢) أيضاً: (رجل قال لغيره بالفارسية: "دختر خویش را مسرا دادی"^(٣)) فقال: "دام" لا يكون نكاحاً اهـ. وبالجملة فالتقول في ذلك كثيرة.

قلت: لا يقول أحد وليس لأحد أن يقول: إن الاستفهام بما هو استفهام يكون من الإيجاب في شيء، لكن ربّما يذكر الاستفهام ويراد به التحقيق مثل قوله عز وجل: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١]، فلم يرد الاستخبار وإنما معناه أن انتهوا، فمن قال: إنه لا ينعقد بالاستفهام فقد أصاب، ومن قال: ينعقد عند وجود قرينة التحقيق، كأن يكون المجلس مجلس عقد، فقد أصاب ولا يخالف بينهما؛ فإنّ هذا لم يدّع الانعقاد بالاستفهام بل بتحقيق مؤدّى في صورة الاستفهام، فإذا لا بعد في حمل العبارة المذكورة كلّها على ما إذا أراد بالاستفهام التحقيق، ويؤيد ذلك ما في "خزانة المفتين"^(٤) برمز ظ لـ "الفتاوى الظهيرية": (لو قال بالفارسية: "دختر خویش مرا دادی" فقال: "دام" لا ينعقد النكاح؛ لأنّ هذا استخبار واستبعاد، فلا يصير وكيلاً إلاّ إذا أراد التحقيق دون الاستيلاء) اهـ. فسر الإمام الكردي في "وجيزه"^(٥) فرع "الخزانة" المذكور فقال: (قال له: "دختر

(١) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح، ٢٧٢/١.

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل، ١٥١/١.

(٣) هل أعطيتني بنتك؟

(٤) "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ٥٥/١.

(٥) "البزازية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في الآلة، ١١٠/٤، (هامش "الهندية").

خود فلانه را بمن ده" ^(١) فقال: "دادم" وهي صغيرة انعقد وإن لم يقل: قبلت؛ لأنه توكيل، ولو قال: "بمن دادی" لا، إلا إذا قال: "دادم" وقال الزوج: "بسنیرتم" إلا إذا أراد "بدادی" (التحقيق) اه. فانظر كيف استثنى إرادة التحقيق!، فهو التحقيق، وبالله التوفيق.

فإن قلت: العطاء والهبة وسائر ما ينعقد به النكاح ما خلا لفظي النكاح والتزويج كل ذلك كناية، ولا بدّ للكناية من قرينة عليها.... ناش من نفس الصيغة، لا من الاستفهام تدلّ هناك احتمال للاستفهام أصلاً لا حتاج أيضاً إلى..... إلى ما في "الخانية" ^(٢): (إذا قال لأبي البنت: وهبت ابنتك مني، فقال: وهبت فقال: قبلت، قالوا: إن كان هذا القول من المخاطب على وجه الخطبة ومن الأب أيضاً على وجه الإجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحاً، وإن كان كلاهما على وجه العقد لزم العقد) اه ملخصاً. وفي "مجموعة الأنقروي" ^(٣): (لفظ الأتراك: "آدم"، "ويردم" ^(٤) ليس بصريح موضوع للنكاح، والعقد لا بدّ من قرينة تدلّ عليه، وهي إمّا الخطبة وإمّا تسمية المهر وأمّا بدون أحدهما إن جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح جاز كذا ذكره صاحب "القدوري" من

(١) أعطني بنتك الفلانية.

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، الباب الأوّل، الفصل الأوّل، ١٥٢/١-١٥٣.

(٣) "الفتاوى الأنقروية"، كتاب النكاح، ٣٣/١.

(٤) "ويردم" أي: أعطيت، "آدم" أي: أخذت أو قبلت.

نكاح "جامع الفتاوى" اه. وفيها^(١) أيضاً: (العقد الذي يجري بين التركمان باصطلاحهم وعرفهم قول الولي للخاطب: "ويردم" ويقول الخاطب: "آدم"، معني هذا اللفظ: أعطيت بنتي بالشرط الذي بيني وبينك ويقول الخاطب: قبلت ويستمرّون على هذه الخطبة وشروطهم، ثم يأخذون من الخاطب في هذه الحالة فرساً لأبيها، ودرهم لأُمّها وأختها كلّ بشرط جريان العقد بينهم في المستقبل، قال النسفي: لا ينعقد النكاح باللفظين المذكورين، هذا ما قاله أصحاب أبي حنيفة وكذلك قال شمس الأئمة الحريري وكذا يقول أصحاب الشافعي) اه ملتقطاً.

وفي "البزازية"^(٢): (قال للمطربة ع من تن بتودادم كه تو جانان مني^(٣)) فقالت ذلك، فقال الرجل: "پذيرفتم" لا ينعقد إذا قالت ذلك على وجه الحكاية اه. وإذا كان ذلك كذلك لم يكن.....التوقّف على القرينة.....على كونه كما هو ظاهر كلامهم.

قلت: نعم! إياه أرادوا وقصدوا بالاستفهام.....لا ما أريد به التحقيق وإن كان استفهاماً في.....ولا ينافي هذا ثبوت الإنعقاد عند تغير المراد وذلك في محاوراتهم مما لا يحصى كثيرة إلّا....."الخانية"^(٤) و"الخلاصة"^(٥)

(١) "الفتاوى الأنقروية"، كتاب النكاح، ٣٣/١-٣٤، ملتقطاً.

(٢) "البزازية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في الآلة، ١١١/٤، (هامش "الهندية").

(٣) أعطيتك نفسي؛ لأنك محبوبتي.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، الباب الأوّل، الفصل الأوّل، ١٥١/١.

(٥) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في جواز النكاح، ٣/٢.

و"الخزانة"^(١) وغيرها قد تضافرت على أنه لو قال: (وهبتها منك لتخدمك فقال: قبلت لا يكون نكاحاً) اهـ. ومع ذلك قال في "رد المختار"^(٢) عن "الطحطاوي" عن "البحر الرائق": (أنه لا يكون نكاحاً إلا إذا أراد به النكاح) اهـ. فهذا عند من له مُمارسة بالفقه ليس مخالفة للنصوص، بل شرح المراد على أن احتمال الاستفهام وكون اللفظ من الكنايات كلاهما كافٍ في التوقف على القرينة، فحيث وجد الاستفهام وحده لزم التوقف كما في الفرع المار^(٣) عن الإمام الفضلي زوّجني بنتك وحيث وجد الكناية وحدها توقف أيضاً كما في الفروع التي نقلت آنفاً^(٤)، وحينئذ ينفرد كل بإيراد التوقف وحيث وجدا جميعاً كما في هل أعطيتنيها، ودختر خویش را بمن دادی؟^(٥) فليسك أن تنسب الإيثار إلى أيهما شئت، فالتعليل بوجه لا ينافي وجود وجه آخر، فتحرّر أن الصّور ست: احتمال الاستفهام لوجود لفظاً أو تقديراً مع صريح أو كناية، وكون اللفظ كناية مع عدم الاستفهام صورة ومعنى أو صريحاً كـ: هل تزوّجني أو هل أعطيتني أو "بزني من دادی"، أو "مرا دادی"، أو "ترا دادم"، أو بنكاح تو

(١) "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ٥٥/١.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦٠/٨، تحت قول "الدر": كهبة.

(٣) انظر هذه المقولة.

(٤) انظر هذه المقولة.

(٥) وأعطيتني بنتك؟.

دادم" (١)، والحكم في الكلّ أنّ المجلس إن للوعد فوعد أو للعقد فعقد، وبالجملة تتبع القرائن إلّا الأخير فنكاح مطلقاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فإن قلت: فما معنى قول "الطهيريّة" المنقول في "البحر" (٢): (لو قال: هَب ابنتك لابني فقال: وهبت لم يصحّ ما لم يقل أبو الصبي: قبلت) اه؟ فإنه.....إن.....قال: قبلت انعقد من دون توقّف على شيء زائد وهو القرينة.

قلت: نعم اختلفوا..... في ذلك، فقال في "الخلاصة" (٣) و"خزانة المفتين" (٤) و"البزّازية" وغيرها: (لو قال لها: خويشتن بمن دادى) (٥) فقالت: دادم وقال الزوج: پذيرفتم اختلف المشايخ، زاد البزّازي (٦): (وعن الإمام صاحب "المنظومة": أنّه لا بدّ من زيادة "بزي" حتّى يكون صحيحاً بالاتّفاق؛ لأنّه بدون الزيادة مختلف) اه. وهكذا ذكر في "الهندية" (٧) عن "المحيط" عن "مجموع النوازل" عن الإمام نجم الدين النسفي هو صاحب "المنظومة"، ونحوه في

(١) أعطيتني للزوجيّة، أو أعطيتني، أو أعطيتك، أو أعطيتها في نكاحك.

(٢) "البحر"، كتاب النكاح، ١٤٥/٣، ملخصاً.

(٣) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في جواز النكاح، ٣/٢.

(٤) "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ٥٥/١.

(٥) هل أعطيتني نفسك؟.

(٦) "البزّازية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في الآلة، ١٠٩/٤، (هامش "الهندية").

(٧) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الثاني فيما انعقد به النكاح... إلخ، ٢٧١/١.

"خزانة المفتين" ^(١) عن "النهاية"، قال البزّازي ^(٢): (وقيل: ينعقد بدون الزيادة للتعارف) اهـ. فكلام "الظهيرية" إن حمل على إطلاقه فهو محمول على قول من جعله كالصريح لأجل التعارف، وعند التحقيق لا يرجع الخلاف إلى المعنى، فإنه إن تعيّن للنكاح لعرف أو قرينة كان نكاحاً، وإلاّ لا، لا سيّما إذا دلّ الدليل على عدم قصد العقد كما مرّ ^(٣) من تعارف التركمان، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٢٢٧٨] قوله: ^(٤) لأنّ هذا كلام الناس ^(٥):

أي: فأبي لفظ تعارفه نكاحاً فهو نكاح.

(١) "خزانة المفتين"، كتاب النكاح، ٥٥/١.

(٢) "البزّازية"، كتاب النكاح، الفصل الأوّل في الآلة، ١٠٩/٤، (هامش "الهندية").

(٣) انظر هذه المقولة.

(٤) في "ردّ المختار": وقال في "كافي الحاكم": وإذا قال رجل لامرأة: أتزوّجك بكذا أم كذا؟ فقالت: قد فعلت فهو بمنزلة قوله: قد تزوّجتك، وليس يحتاج في هذا إلى أن يقول الزوج: قد قبلت، وكذلك إذا قال: قد خطبتك إلى نفسي بألف درهم، فقالت: قد زوّجتك نفسي، هذا كلّه جائز إذا كان عليه شهود؛ لأنّ هذا كلام الناس، وليس بقياس اهـ "رحمته".

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في عطف الخاص على العام، ٨٨/٨، تحت قول "الدر": لأنّ زوّجتي استخبار.

فصل في المحرمات

[٢٢٧٩] قوله: ^(١) أي: بأن يزني الزاني بيكر ويُمسكها ^(٢):

أقول: شرط بكارها قطعاً لاحتمال وطء سابق، وإمساكها في بيته نفيّاً لاحتمال وطء لاحق من غيره، ويجب أن لا تكون في عصمة نكاح أحد، وإلاّ كان الأولاد له، ولو بكاراً غير مدخول بها كما يفيد ما يأتي ص—١٠٣٧ ^(٣) وص—١٠٢٩ ^(٤) شرحاً، ويتراءى لي أن مثلها ثبت ليست في عصمة أحد، وأمسكها وجعل يزني بها حتى أتت ولداً بعد ستين من إمساكها، لانقطاع احتمال الوطء السابق بمرور عامين.

وبالجملة إذا علم وتحقق كون الولد من نُطفته بحكم العادة الغير المكذب شرعاً ثبت كونه ولده من زنا، وإثماً قلنا: (غير المكذب شرعاً) لإخراج من في عصمة غيره، فإنّ العادة وإن كانت تحكم بأن الولد له لا لغيره، لكنّ الشرع حكم ^(٥): ((أنّ الولد للفراش، وللعاهر الحجر))، هذا ما عندي، والله تعالى أعلم.

(١) في المتن والشرح: (حرم) على المتزوج ذكرراً كان أو أنثى نكاح (أصله وفرعه، وبنت أخيه وأخته وبنتها) ولو من زناً.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٩٨/٨، تحت قول "الدر": ولو من زناً.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، فصل في ثبوت النسب، ٤١٤/١٠.

(٤) انظر المرجع السابق، ٣٩٠/١٠-٣٩١.

(٥) "سنن الترمذي"، كتاب الرضاع، باب ما جاء أنّ الولد للفراش، ر: ١١٦٠، ٣٨٥/٢.

[٢٢٨٠] قوله: ^(١) "أو من النكاح له بنت من الزنا"^(٢): "أو من الزنا له بنت من الزنا"، الظاهر سقوط هذا القدر من قلم الناسخ.
[٢٢٨١] قوله: ^(٣) فيصير منقولاً شرعياً^(٤):

أقول: تمّ كلام "الفتح"^(٥) بمعناه إلى هنا، أمّا قوله: (وكذا أخته... إلخ) فمن كلام "البحر"^(٦). ١٢

هذا ما ذكره "الفتح"^(٧) في مُحَرَّمَاتِ النَّسَبِ ثمّ رأيتُه أعادها^(٨) تحت مسألة حُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ بِالزَّنا، وذكر هناك تلك العبارة بتمامها.

(١) في "ردّ المختار": قال الحلبي: قوله: (ولو من زناً) تعميمٌ بالنظر إلى كلّ ما قبله، أي: لا فرق في أصله أو فرعه أو أخته أن يكون من الزنا أو لا، وكذا إذا كان له أخ من الزنا له بنت من النكاح، أو من النكاح له بنت من الزنا... إلخ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٩٩/٨، تحت قول "الدر": ولو من زناً.
(٣) قال العلامة الشامي في "البحر" عن "الفتح": ودخل في البنت بنته من الزنا، فتحرّم عليه بصريح النص؛ لأنها بنته لغةً، والخطاب إنّما هو باللغة العربيّة ما لم يثبت نقلٌ كلفظ الصلّة ونحوه، فيصير منقولاً شرعياً، وكذا أخته من الزنا وبنتُ أخيه، وبنت أخته أو ابنه منه اهـ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٩٩/٨، تحت قول "الدر": ولو من زناً.

(٥) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١١٨/٣.

(٦) "البحر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٦٣/٣.

(٧) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١١٨/٣.

(٨) المرجع السابق، ١٢٦/٣-١٢٧.

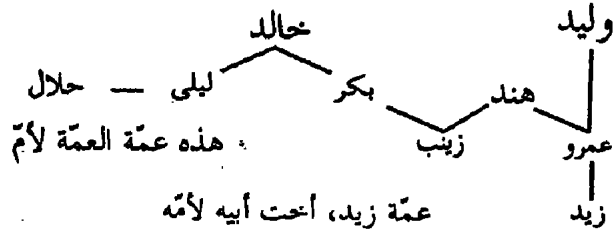
[٢٢٨٢] قوله: ^(١) فإن كانت العمّة القربى ^(٢):

وهي عمّة الرجل نفسه، والبعدي عمّة عمّته.

[٢٢٨٣] قوله: لأُمّه ^(٣) : أي: أخت أبيه لأُمّه.

[٢٢٨٤] قوله: وإن كانت الخالة القربى لأبيه ^(٤): أي: أخت أمّه لأبيها.

[٢٢٨٥] قوله: لأنّ أبا العمّة... إلخ ^(٥): صورته:



[٢٢٨٦] قوله: وأُمّ الخالة القربى... إلخ ^(٦): صورته:

(١) في "ردّ المختار": قال في "النهر": وأما عمّة العمّة وخالة الخالة فإن كانت العمّة القربى لأُمّه لا تحرم، وإلاّ حرمت، وإن كانت الخالة القربى لأبيه لا تحرم وإلاّ حرمت؛ لأنّ أبا العمّة حيثن يكون زوج أمّ أبيه، فعمتها أخت زوج الجدة أم الأب، وأخت زوج الأم لا تحرم، فأخت زوج الجدة بالأولى، وأمّ الخالة القربى تكون امرأة الجدّ أبي الأم، فأختها أخت امرأة أبي الأم، وأخت امرأة الجدّ لا تحرم اهـ.

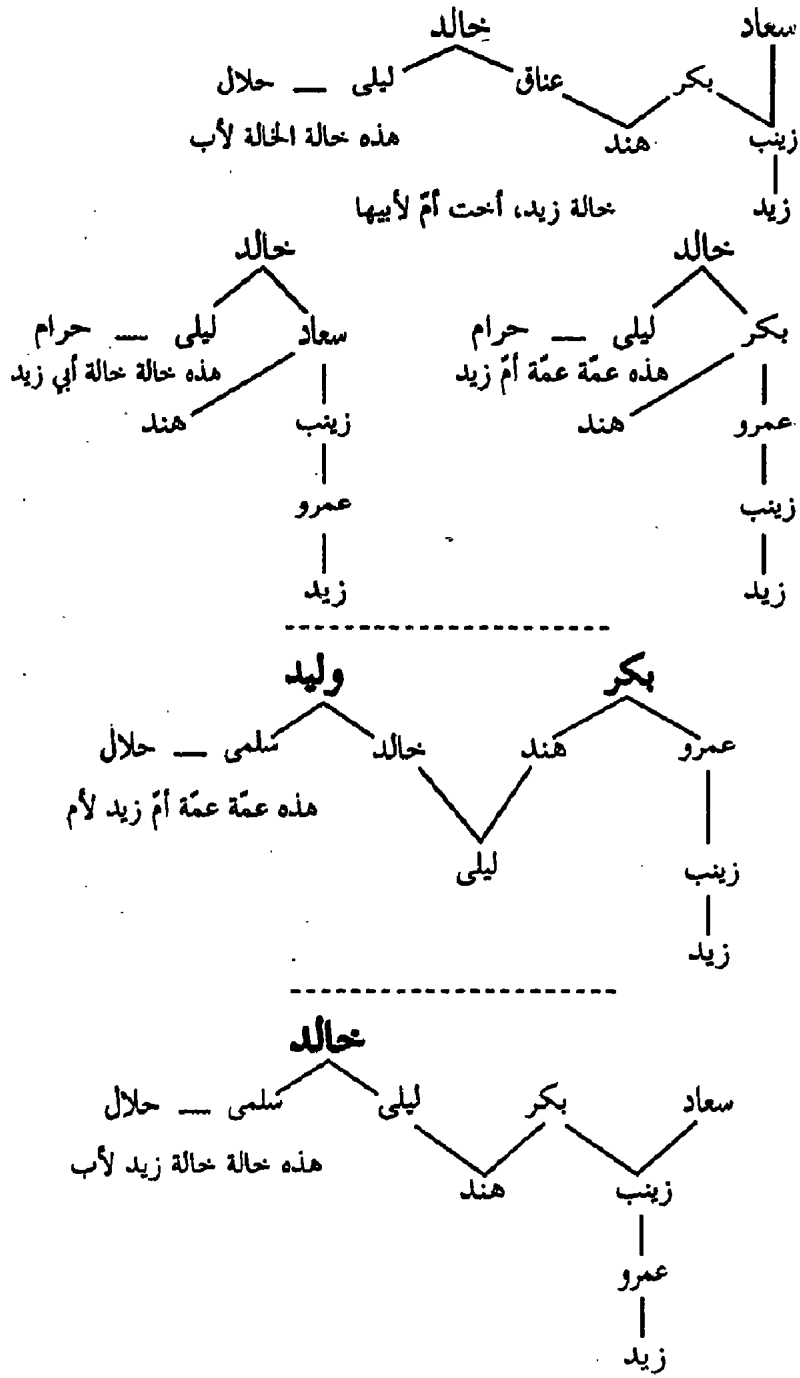
(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠١/٨، تحت قول "الدر": وأما عمّة عمّة أمّه... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.



[٢٢٨٧] قوله: وأخت امرأة الجد لا تحرم^(١):

لأن أخت امرأة الأب لا تحرم، فأخت امرأة أبي الأم أولى.

[٢٢٨٨] قوله: ^(٢) فإن عمّة هذه العمّة لا تحل^(٣): قال في "جامع الرموز"،

ص ٢٤٩^(٤) تحت قوله: "وصلبيته أصلية* البعيد": (وإطلاقه مشكل، فإنه ذكر

في "المشارع"^(٥) و"قاضي خان"^(٦) وغيرهما: أن عمّة العمّة لأب غير مُحَرَّمَة) اهـ.

وهذا خطأ جليّ يجب التنبيه له، فإن عمّة العمّة لأب مُحَرَّمَة قطعاً كما

قد نصّوا عليه في غير ما كتاب، وإثما الحلال عمّة العمّة لأمّ، وعكس ذلك في

نخالة الخالة، فإن القربى إن كانت لأب حلّت، أو لأمّ حلّت.

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠١/٨، تحت قول "الدرّ": وأما

عمّة عمّة أمّه... إلخ.

(٢) في "ردّ المختار": والمراد من قوله: (لأمّه) أن تكون العمّة أخت أبيه لأمّ احترازاً عما

إذا كانت أخت أبيه لأب أو لأب وأمّ، فإن عمّة هذه العمّة لا تحلّ؛ لأنها تكون أخت

الجدّ أبي الأب.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٢/٨، تحت قول "الدرّ": وأما

عمّة عمّة أمّه... إلخ.

(٤) "جامع الرموز"، كتاب النكاح، ٤٥٠/١، ملقطاً.

♣ في "جامع الرموز": (وصلبية أصله البعيد).

(٥) لعله "مشارع الشارح" (مشارع الشرايع): للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد

النسفي (ت ٥٣٧هـ). ("كشف الظنون"، ١٦٨٦/٢).

(٦) "الخانية"، كتاب النكاح، باب في المحرمات، ١٦٧/١.

وقال في "منحة الخالق" ص ٩٩^(١) تحت قوله: "وأما عمّة العمّة لأب لا تحرّم": (هذا مشكل جداً، ويردّه ما يذكره عن "المحيط" ومثله في "التتارخانية" عن "الحجّة"، والظاهر أنّ قوله: (لأب) من سبق القلم، والصواب: (لأمّ)، والذي رأيت في نُسختي "الخانية" كما ذكره المؤلف) اهـ.

أقول: الذي في نسخ "الخانية"^(٢) الثلاث التي عندي على الصّواب، ونصّها: (عمّة العمّة لأب وأمّ أو لأب كذلك، وأما عمّة العمّة لأمّ لا تحرّم) اهـ.

[٢٢٨٩] قوله: ^(٣) بكونها أخت الجدّ^(٤): الفاسد.

[٢٢٩٠] قوله: بكونها أخت الجدّة^(٥): الصحيحة.

[٢٢٩١] قوله: أي: "الدرّ": وأما عمّة عمّة أمّه وخالة خالة أبيه فحلال

كَبِنتِ عمّه وعمّته وخاله وخالته؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَُ﴾^(٦) [النساء: ٢٤]

(١) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٦٤/٣، (هامش "البحر").

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، باب في محرمات، ١٦٧/١.

(٣) في "ردّ المختار": فكان عليه أن يقول: وأما عمّة العمّة لأمّ وخالة الخالة لأب، ويمكن

تصحيح كلامه بأن تُقَيّد العمّة القربى بكونها أخت الجدّ لأمّه والخالة القربى بكونها

أخت الجدّة لأبيها كما أوضحه المحشّي، وأما على إطلاقه فغير صحيح.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٢/٨، تحت قول "الدرّ": وأما

عمّة عمّة أمّه... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "الدرّ"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠١/٨.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

قلت: ويدخل فيهم أعمام أبيه وجدّه وإن علا، وأمه وجدّته وإن علت وعمّاتهم وأخوالهم وخالاتهم كما دخلن في قوله تعالى: ﴿وَعَمَّتُكُمْ وَخَلَّتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، كما في "التبيين" ^(١)، والله تعالى أعلم ^(٢).

[٢٢٩٢] قال: أي: "الدر": (و) حرم بالمصاهرة (بنت زوجته الموطوءة وأُم زوجته) ^(٣).

وسئلت عن زوجة أبي الزوجة، فأفتيت بالحل؛ لأن اسم الأم لا يتناولها. [٢٢٩٣] قوله: ^(٤) مخرج العادة ^(٥): أفاد في "الفتح" ^(٦): (أن العادة كون البنت مع الأم عند زوج الأم، وهو المراد بالحجر هاهنا، ولولا هذا لثبت الإباحة عند انتفائه بدلالة اللفظ في غير محل النطق عند من يعتبر مفهوم المخالفة، وبالرجوع إلى الأصل وهو الإباحة عند من لا يعتبر المفهوم) اهـ.

أقول: بل لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

(١) "التبيين"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٤٦٨/٢.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب المحرمات، ٤١٤/١١.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٣/٨.

(٤) في "الشامية": (قوله: بنت زوجته الموطوءة) أي سواء كانت في حجره أي: كفّه ونفقه أو لا، وذكر الحجر في الآية مخرج مخرج العادة، أو ذكر للتشنيع عليهم كما في "البحر".

(٥) "رد المحتار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٢/٨، تحت قول "الدر": بنت زوجته الموطوءة.

(٦) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١١٩/٣.

[٢٢٩٤] قوله: ^(١) عند ذكر أحكام الخلوة ^(٢):

رجّح هناك أنّ جعل الخلوة في ذلك مثل الوطاء ضعيف.

[٢٢٩٥] قوله: ^(٣) والنظر بشهوة ^(٤): إلى الفرّج الداخِل.

[٢٢٩٦] قوله: يحرم من الرضاع أصوله ^(٥): المرضعان.

[٢٢٩٧] قوله: يحرم من الرضاع أصوله وفروعه ^(٦): الرضيعان.

[٢٢٩٨] قوله: أصوله وفروعه وفروع أبويه ^(٧):

الإخوة والأخوات الرضاعية.

[٢٢٩٩] قوله: وفروع أبويه وفروعهم ^(٨):

أولاد الإخوة والأخوات الرضاعية.

(١) ذكر الخلاف في أنّ الخلوة بالزوجة تُحرّم البنت ثم قال: وسيأتي تمام الكلام عليه في

باب المهر عند ذكر أحكام الخلوة.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٢/٨، تحت قول "الدر": بنت

زوجته الموطوءة.

(٣) تحريم بنت الزوجة وأُمّها بمجرّد العقد الصحيح، أمّا النكاح الفاسد فلا يوجب التحريم

بمجرّده بل بالوطء أو ما يقوم مقامه من المسّ بشهوة، والنظر بشهوة... إلخ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٣/٨، تحت قول "الدر": الصحيح.

(٥) المرجع السابق، ١٠٥/٨، تحت قول "الدر": نسباً.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

[٢٣٠٠] قوله: وفروعهم، وكذا فروع أجداده... إلخ^(١):

الأعمام والعَمَّات، والأخوال والخالات من الرضاعة.

[٢٣٠١] قوله: ^(٢) وهذا مخالف... إلخ^(٣): ويأتي في الرضاع ص—٦٧٥^(٤).

[٢٣٠٢] قال: أي: "الدر": حرّم أيضاً بالصهرية (أصل مَزْنِيَّتِه)^(٥):

أقول: لقائل أن يقول: إنّ الوارد في المصاهرة أربع كلمات: ﴿لَا تَنْكِحُوا

مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢] الآية. ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾. ﴿وَزَوَّجَتُكُمْ﴾

فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾. ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] الآية.

فوصف الزوجية ملحوظ في الكل، والأمة الموطوءة داخلية بدلالة النص والإجماع،

فبقي البواقي داخلية في قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فإذا

مَنَاطُ الْحُرْمَةِ كَوْنُ الْمُوطُوءَةِ زَوْجَةً أَوْ أُمَةً، وَإِنْ كَانَ الْوُطْءُ عَلَى الْوَجْهِ الْحَرَامِ،

وَلَا تَرْدُ جَارِيَةِ الْإِبْنِ؛ لِأَنَّهُ يَتَمَلَّكُهَا بِالْوُطْءِ، وَيَجْعَلُ عِنْدَنَا مَالِكًا لَهَا قَبِيلُ الْإِيْلَاجِ،

تأمل هذا.

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٥/٨، تحت قول "الدر": نسباً.

(٢) نقل من "التجنيس" عدم حرمة المُرْضُعة بلبن الزنا على عمّ الزاني ثم قال: وهذا مخالف

لما مرّ من التعميم في قول الشارح: (ولو من زناً).

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٦/٨، تحت قول "الدر": نسباً.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب

المرأة... إلخ، ٧٣/٩، تحت قول "الدر": والوطء... إلخ.

(٥) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٨/٨.

فإنه يحتاج إلى الجواب، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً^(١).

(١) قد أجاب عنه الشيخ الإمام أحمد رضا بنفسه في رسالة سمّاها:

"هبة النساء في تحقّق المصاهرة بالنّزاع" (١٣١٥هـ).

كتبها إجابة عن سؤال وجه إليه من بلدة "بمار" في الثاني من شوال المكرّم سنة خمس عشرة وثلاث مئة وألف من الهجرة، نترجم السؤال والجواب من الأردية بالعربية فيما يلي:

زنى زيد أم امرأته، فحرّمت عليه امرأته أم لا؟، وهي قد علمت ما فعل زيد مع أمّها، فإن حرّمت عليه يحتاج إلى التّطليق أم لا؟، وصحبت المرأة زيدا مع علمها بما وقع منه، وولدت منه أولاداً، فترث الأولاد من زيد بعد موته وكذا من امرأته أم لا؟

يبنوا توجروا.

الجواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق من الطّين بشراً، وجعل له نسباً وصِهراً، وأفضل الصّلاة والسّلام على سيّد الأنام، وآله الكرام، وصحبه العظام، على الدّوام.

حرمت على زيد زوجته ولو لم تعلم ما وقع من الفعل الشنيع.

أقول وبالله التوفيق: دليله الجليل قول الله عز وجل وتبارك وتعالى: ﴿وَرَبِّكُمْ الَّتِي فِي

حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾

الآية [النساء: ٢٣] حرّمت الآية بنت المرأة المدخولة، وكما أنّ وصف ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ أي: تحقّق تربّيها في حجره ليس بشرط الحرمة إجماعاً، مثلاً نكح زيد من امرأة بلغت من عمرها خمساً وعشرين سنة، ولها من زوجها الأوّل بنت بلغت أربع عشرة سنة، لم يرها زيد قبل اليوم فضلاً أن تربّت في حجرها، فهل يجوز لزيد أن ينكح هذه البنت أيضاً ويتصرّف في الأم والبنت كليهما؟

كَلَّا: لا إله إلا الله ليس هذا بشريعة محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا وصف ﴿نَسَائِكُمْ﴾ أي: كون المدخولات زوجات ومنكوحات ليس بشرط الحرمة بالاتفاق. الأم ليلي وبناتها سلمى إن كانتا أمتين شرعيتين لرجل فهل يجوز له أن يطأهما، وتكون الأم والبنات كلتاها على سرير واحد؟ عياذاً بالله- ما أبعد من شريعة محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم!

مع أن الإماء ليست بداخلة في ﴿نَسَائِكُمْ﴾، وكلمة ﴿زَنَائِكُمْ﴾ ليست بصادقة على بناهن، فثبت أن النكاح كما أنه بحكم تنمة الآية ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ ليس بكاف لتحريم البنات، كذا ليس بلازم وشرط أيضاً للتحريم، أعني: ليس النكاح علة ولا جزء العلة، فلم يبق في الآية الكريمة إلا قوله: ﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ أي: بنات نساء دخلتم بهن، فتحقق أن علة التحريم هذا القدر فحسب، ولا ريب أن هذا الوصف ثابت في المزية أيضاً، فإنها امرأة دخل بها الرجل فحرمت عليه بنتها بحكم الآية.

ونظيره قوله عز شأنه في هذا الباب: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ وصف تحقق الابن من صلب المرء ورد لإخراج المتبني لا لإخراج الحفيد وابنه كذا وصف الحلائل أي: تحقق زوجية الابن أيضاً ليس بمرعى، فإن أمة الابن المدخولة أيضاً حرام، وليست بداخلة في لفظ "الحليلة".

وإن أخذتم معناها الاشتقاق أي: التي تحل للابن، لا يصح عموم التحريم، فإن أمة الابن ليست بحرام مطلقاً، بل إذا كانت مدخولة له، وكذا قوله: ﴿وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ﴾. فإن وصف الزوجية ليس بقيد هنا أيضاً، وأم الأمة المدخولة أيضاً حرام بالسبيل المذكور بالاتفاق، ونظراً إلى هذا الدليل إن أخذتم النكاح في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ

ءَابَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴿١﴾ بمعنى العقد، فالعقد ليس بقيد للحُرمة، وإن أخذتم بمعنى الوطء فهذا عين مذهبننا.

وبالجملة ليس النظر في هذه المواضع كلها إلّا إلى كون المرأة مدخولة ولو بلا نكاح. ثمّ انظروا في قوله تعالى: ﴿مِنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ ﴿٢﴾ لم يذكر فيه المولى عزّ وجلّ قيد الحلال أو الحرام، بل ذكر الدخول مطلقاً، فدخل فيه الحلال منه والحرام فيه كلاهما، ومن ادّعى التخصيص فليأت بالدليل، وأين الدليل؟ بل الحجّة قائمة على خلافه من لم يجمع زوجته إلّا في الحيض، أو النفاس، أو الصوم، أو الاعتكاف، أو الإحرام، أما حرمت عليه بنتها؟ بلى! قد حرمت بالقطع وبالإجماع، مع أنّ هذا الدخول كان حراماً. بل قد ذكر العلماء كثيراً من الصور التي لا يسوغ فيها أن يحكم بحلّ المرأة له فضلاً عن حلّ الدخول، لكنّ وطؤها يوجب تحريم بنتها.

مثلاً تشترك أمة بين موليين، من جامعها منهما تحرم عليه بنت الأمة، كذا من جامع أمة ابنه، أو أمة نفسه الكافرة غير الكنانيّة، أو زوجته التي ظاهر منها ولم يؤدّ كفارة الظهار، فكلّ ذلك مما يحرم عليه بنات تلك النساء بالاتفاق، مع أنّ هذه النساء لم تكن له حلالاً أصلاً.

أقول: ومسألة المرأة التي ظاهر عنها لا تحتاج إلى الاستناد بالاتفاق، فإنّ القرآن العظيم نفسه دليل شاف عليها، نصّ القرآن حاكم أنّ الظهار لا يزيل النكاح، فزوجة المظاهر داخلة في ﴿نِّسَائِكُمُ﴾ قطعاً، وبعد الوطء منها حصل قيد ﴿دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ أيضاً، فشمّل حكم الحرمة بنتها حتماً.

تزوج زيدَ هنداً ولم يدخل بها حتّى ظاهر منها ثم اشتغل بالجماع ولم يكفر عن الظهار، أيجوز له في هذه الصورة أن ينكح بنت هند أيضاً؟

حاش لله! ليس هذا بشرع محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، مع أن المرأة بعد الظهار حُرمت عليه بنص القرآن، ولم يَجزَ له أن يمسّها حتّى يكفّر عن الظهار. فتحقّق أنّ تحریم بنت الموطوءة لا يشترط له النكاح، ولا يلزم له وقوع الوطء على الوجه الجائز، بل مناط الحرمة هو الوطء، فَحَسَبُ.

وتحصل من الآية: أن أي امرأة دخلتم بها حرمت عليكم بنتها، ولو كان الدُخول بلا نكاح، أو على وجه غير حلال.

وهذا هو مذهب أئمتنا الكرام، ومذهب أكابر الصحابة العظام، كأمير المؤمنين عمر الفاروق الأعظم، وعلامة الصحابة عبد الله بن مسعود، وعالم القرآن عبد الله بن عباس، وأقرء الصحابة أبي بن كعب، وعمران بن حصين، وجابر بن عبد الله، ومفتية عسصور الخلفاء الأربعة الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب رب العالمين صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين، وجماهير الأئمة التابعين كالإمام حسن البصري، وأفضل التابعين سعيد بن المسيب، والإمام الأجل إبراهيم النخعي، والإمام عامر الشعبي، والإمام الطاووس، والإمام عطاء بن أبي رباح، والإمام مجاهد، والإمام إسحاق بن راهوية، وفي رواية الإمام مالك بن أنس رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

(انظر "رد المختار"، ١٠٩/٨، و"الفتح"، ١٢٦/٣).

أقول: مع ذلك النكاح إما حقيقة في معنى الوطء أو مجاز متعارف.

قال قائلهم: التاركين على طهر نساءهم والتاكحين بشططي دجلة البقرا
وقال آخر: كبكر تُحبّ لذيد النكاح وتهرّب من صولة الناكح

(انظر "كشف الأسرار"، باب أحكام الحقيقة والمجاز... إلخ، ١٥٦/٢).

فلا أقلّ من أن يكون معنى الوطء محتملاً في قوله عزّ شأنه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾، وأمر الفرج يجب فيه الاحتياط شرعاً، فيغلب جانب التحريم.

بل الحرمة أصل في الفرج، فما لم يثبت الحل لا يكون الحكم إلا بالحرمة، ثم لا فسر
بين مصاهرة ومصاهرة، فينساق الحكم إلى بواقي صورها، ولا يكون علة التحريم إلا
الجماع ولو على وجه حرام ولو بدون نكاح.

"ولعلك إن رجعت إلى كلماتهم دريت أن تقرير الدليل على هذا الوجه أحسن مما قيل؛
إذ لا يرد عليه ما أفاده في "الفتح"، بل هو أصح عندي من الكلام الأول أيضاً كما
يرشدك إليه ما ذكرته هاهنا على هامشه*، وبالله التوفيق".

❦ في "الفتح": (وقد استدلّ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٣] بناءً
على أن المراد بالنكاح الوطء، إمّا لأنه الحقيقة اللغوية، أو مجاز يجب الحمل عليه، بقريته قوله
تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فِتْحَةً وَمَقَاتِلًا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] وإمّا الفاحشة الوطء لا نفس العقد، ويمكن
منع هذا، بل نفس لفظه الذي وضعه الشارع لاستباحة الفروج، إذا ذكر لاستباحة ما حرم الله من
، كوحات الآباء أي: المعقود عليهنّ لهم، بعد ما جعله الله قبيحاً قبيح) اهـ.

("الفتح"، كتاب النكاح، ٣/١٢٠).

فنقل المحقق الاستدلال بقريته قول الله تعالى، وأورد المنع عليه، واستدلّ الإمام أحمد رضا بطريق آخر
لا يرد عليه المنع، ونصّه على هامش "الفتح" كما يلي:

أقول: إن قيل: إنه حقيقة أو مجاز شائع متعارف، وإن لم تخرج الحقيقة فلا أقلّ من إضافة (لمنه: من
احتماله، كما في "الفتاوى" ١٢ عمّد أحمد) وأمر الفرج يجب الاحتياط فيغلب جانب التحريم، بل نقول:
الأصل في الفروج الحرمة، ما لم يظهر الحلّ حكمها، ثمّ (أي: ثمّ الاستدلال، وهذا جواب "إن
قيل" ١٢ عمّد أحمد)

ولم يرد عليه ما يأتي، ثمّ ينساق ذلك إلى بواقي صور المصاهرة؛ إذ لا فصل، فافهم، والله
تعالى أعلم اهـ.

محمد أحمد الأعظمي المصباحي.

هذا دليلنا على حرمة بنت المَرْثِيَّة.

أما المخالف فليس عنده دليل على الحلّة إلاّ حديث: ((لا يُحرّم الحرامُ الحلال)).

("السنن الكبرى"، كتاب النكاح، ر: ١٣٩٦٤، ٢٧٤/٧).

لكن هذا الحديث على وجه يكون دليلاً للمخالف، شديد الضّعف وساقط لا يصحّ الاحتجاج به.

ضعفه البيهقي مع شدّة عنايته بانتصار مذهب الإمام الشافعيّ بعد ما رواه عن أمّ المؤمنين الصّدّيقة رضي الله تعالى عنها كما في "التيسير" شرح "المجامع الصغير".

("السنن الكبرى"، كتاب النكاح، ر: ١٣٩٦٧، ٢٧٥/٧).

أقول: يكفي دليلاً على الضعف أنّ أمّ المؤمنين مذهبها القول بالحرمة، كما تقدّم، لو سمعت في هذا الباب الخاص قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم لمّا ذهبت إلى خلافه. ولذا قال الإمام أحمد: إنّّه ليس حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أثر أمّ المؤمنين، بل هو من كلام بعض قضاة أهل "العراق" كما في "الفتح".

("الفتح"، كتاب النكاح، ١٢٨/٣).

وفي رواية عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي: حفيد عمرو بن سعد قاتل سيّدنا الإمام حسين رضي الله تعالى عنه، قال فيه الإمام البخاري: (تركوه)، وقال الإمام أبو داود: (ليس بشيء)، والإمام علي بن المديني عدّه شديد الضّعف، وقال النسائي والدارقطني: (متروك)، حتّى قال الإمام يحيى بن معين: (يكذب).

("الفتح"، كتاب النكاح، ١٢٨/٣).

أقول: عثمان هذا يروي حديث أمّ المؤمنين الصّدّيقة أيضاً في "كتاب الضّعفاء" لابن حبان هكذا: حدّثنا الحسن بن سفيان، نا إسحاق بن هلول، نا عبد الله بن نافع، نا المغيرة بن إسماعيل بن أيوب بن سلّمة، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب الزهريّ،

عن عُرْوَةَ، عن عائشة رضي الله تعالى عنها: قالت: ((سئل رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم عن الرجل يتبع المرأة حراماً، أينكح ابنتها؟ أو يتبع الابنة حراماً، أينكح أمّها؟ فقال رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم: لا يُحرّم الحرامُ الحلال، إنّما يُحرّم ما كان بنكاح حلال)).

قال ابن حبان بعد روايته: عثمان بن عبد الرحمن هو الواقصي يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به.

ورواية عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما في "سنن ابن ماجه" هكذا: حدثنا يحيى بن مُعَلَّى بن منصور، ثنا إسحاق بن محمد الفَرَوِي ثنا عبد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، عن النبي صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم قال: ((لا يُحرّم الحرامُ الحلال)). ("سنن ابن ماجه"، كتاب النكاح، ر: ٢٠١٥، ٢/٤٩٨).

والكلام هنا بوجوه:

أولاً: إسحاق بن أبي فَرَوَةَ متكلم فيه، قال الإمام عبد الحق بعد ما ذكر هذا الحديث في "الأحكام": في إسناده إسحاق بن أبي فَرَوَةَ، وهو متروك نقله عنه المحقق في "الفتح". ("الفتح"، كتاب النكاح، ٣/١٢٨).

وقال الإمام أبو الفرج في "العلل المتناهية": (قد رواه إسحاق بن محمد الفَرَوِي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: قال: قال رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم: ((لا يُحرّم الحرامُ الحلال))، قال يحيى: الفَرَوِي كذاب، وقال البخاري: تركوه) انتهى. ("العلل المتناهية"، كتاب النكاح، ر: ١٠٣١، ٢/٦٢٥).

وأنا أقول وبالله التوفيق: سبحان من لا ينسى قد اعترى الالتباس للحافظين الجليلين عبد الحق وأبي الفرج، إسحاق بن أبي فَرَوَةَ أو إسحاق الفَرَوِي رجلان: أحدهما إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرَوَةَ من التابعين المعاصرين للإمام الزُّهْرِي وتلامذته ومن رجال أبي

.....

داود والترمذي وابن ماجه، وهذا الذي هو متروك، وفيه قال الإمام البخاري: (تركوه) كما في "تهذيب التهذيب" و"ميزان الاعتدال" وغيرهما، في "تهذيب التهذيب": (قال أبو زرعة وجماعة: متروك).

وفي "الميزان": (لم أر أحداً مشأه، وقال ابن معين وغيره: لا يكتب حديثه).

(ميزان الاعتدال، ر: ٩٢٢، ٢١٦/١).

وفي الكتابين: (نهي أحمد بن حنبل عن حديثه، وقال إبراهيم الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تحل الرواية عندي عن إسحاق بن أبي فروة).

(ميزان الاعتدال، ر: ٩٢٢، ٢١٦/١).

روى الإمام الترمذي في باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل من أبواب الفرائض حديث: ((القاتل لا يرث)) بطريق إسحاق بن عبد الله عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، ثم قال: (هذا حديث لا يصح، إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعض أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل).

(سنن الترمذي، كتاب الفرائض، ر: ٢١١٦، ٣٦/٤).

وروى أبو الفرج في "الموضوعات" حديث: ((الصُّبْحَةُ تَمْنَعُ الرِّزْقَ)) بطريق إسماعيل بن أبي عياش عن ابن أبي فروة عن محمد بن يوسف عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أبيه رضي الله تعالى عنه، ثم قال: (لا يصح، ابن أبي فروة متروك).

(الموضوعات، كتاب النوم، ٦٨/٣).

وأقره عليه الإمام حاتم الحفاظ في "اللائي". ولم يتعقب عليه في "التعقبات".

(اللائي، كتاب المعاملات، ١٣٢/٢).

فالحاصل: أنه متروك بالاتفاق لكنّه قديم، مات سنة ستّ وثلاثين ومئة قاله ابن أبي فديك، أو سنة أربع وأربعين ومئة كما قاله ابن سعد وغير واحد، وهو الصحيح، كما في "تهذيب التهذيب" متى وجدته يحى بن مُعلّى الذي هو من الطبقة الحادية عشرة؟

("تهذيب التهذيب"، ر: ٣٩٧، ٢٥٨/١-٢٥٩).

ثانيهما: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة، هذا حفيد إسحاق الفَرَوِيّ المذكور وليس من أتباع التابعين أيضاً، بل من تلامذتهم، ومن رجال البخاري والترمذي وابن ماجه، وأستاذ الإمام البخاري، مات سنة ست وعشرين ومئتين، من المقطوع أنه ليس بمتروك قد روى عنه الإمام البخاري في "جامعه الصحيح".

("تهذيب التهذيب"، ر: ٤١١، ٢٦٤/١).

فكيف يقول فيه: تركوه! ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم وغيره: صدوق. ومع ذلك ليس هذا أيضاً برياً من الكلام، فإن الإمام النسائي قال فيه: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف، وانتقد الأئمة المحدثون على رواية الإمام البخاري عنه، قال الإمام أبو حاتم، ما حاصله: أنه مضطرب الحديث، ذهب بصره، فربما يلقنه أحد وجعل يروي كما يلقن، وقال الإمام العُقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها، ووهاه أبو داود جداً، قال إمام الشأن (ابن حجر): كفّ فسَاء حفظه.

قال الإمام الحافظ عبد العظيم المُنذري في "الترغيب": إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فَرَوَة الفَرَوِيّ صدوق، روى عنه البخاري في "صحيحه"، وقال أبو حاتم وغيره: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، ووهاه أبو داود وقال النسائي: ليس بثقة.

("تهذيب التهذيب"، ر: ٤١١، ٢٦٤/١-٢٦٥).

في "ميزان الاعتدال": (هو صدوق في الجملة صاحب حديث، قال أبو حاتم: صدوق، ذهب بصره فربما لقن، وكتبه صحيحه، وقال مرة: مضطرب، وقال العُقيلي: جاء

عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: لا يترك، وقال أيضاً: ضعيف، قد روى عنه البخاري، ويوتخونه على هذا، وكذا ذكره أبو داود ووهاه جداً.

(ميزان الاعتدال، ر: ٩٤٣، ٢٢١/١-٢٢٢).

في "تقريب التهذيب": (صدوق كف فساء حفظه). ("تقريب التهذيب"، ر: ٤١١، ٤٥/١). وفي "تهذيب التهذيب": (قال البخاري: مات سنة ست وعشرين ومقتين).

(تهذيب التهذيب، ر: ٤١١، ٢٦٤/١).

ومن الجلي أن الذي روى حديث: ((لا يُحرّم الحرام الحلال)) هو إسحاق بن محمد الفروي هذا المتكلم فيه، لا إسحاق بن عبد الله الفروي المتروك.

وبالجملة هذا موضع من مواضع الكلام في سند الحديث المذكور.

ثانياً: الموضع الثاني من الكلام فيه عبد الله، شيخ إسحاق المذكور، المعروف كلام الأئمة المحدثين فيه.

روى الإمام الترمذي في "جامعه" عنه حديثاً في باب في من يستيقظ ويرى بلاءً، ولا يذكر احتلاماً، ثم قال: (عبد الله ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث).

(سنن الترمذي، أبواب الطهارة، ر: ١١٣، ١٦٥/١).

وفيه: في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل: (عبد الله بن عمر العُمري ليس بالقوي عند أهل الحديث). ("سنن الترمذي"، أبواب الصلاة، ر: ١٧٢، ٢١٧/١).

وقال الإمام النسائي: ليس بقوي، وقال الإمام علي بن المديني: ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار، وجودة الحفظ

للآثار، فلما فحش خطأه استحقّ الترك. ("ميزان الاعتدال"، ر: ٤٨٤٤، ٣٥٧/٢).

.....

وجاءت عن الإمام أحمد ويحيى أقوال في توثيقه أيضاً، لكن القول الفصل ما أقره حافظ الشأن في "تقريب التهذيب"، وقال: (ضعيف عابد). ("تقريب التهذيب"، ر: ٣٥٨٩، ٣٠٣/١).

ثالثاً: أقول: يكفي معارضاً لهذا الحديث ما سبق من الآية الكريمة ومسألة المرأة للمطاهرة، كان وطؤها حراماً في الظاهر، كيف حرّم هذا الوطء الحرام بنتها الحلال؟

رابعاً: إن كان شيء يليق بالذكر في هذا الباب فهو الحديث الذي رواه ابن ماجه. (انظر "سنن ابن ماجه"، كتاب النكاح، ر: ٢٠١٥، ٤٩٨/٢).

لكنه مع ضعف سنده لا يشتمل مثل حديث ذلك المتروك الساقط على قصّة سؤال. ولا يبيّن إلا أنّ ((الحرام لا يُحرّم الحلال)) وهذا على ظاهر معناه ليس بصحيح قطعاً، إن أقيمت الخمر أو البول في الماء القليل أو ماء الورد لا يُحرّمانها؟

أقول: إن أجنب أحد الزنا لا يحرم عليه ما كان له حلالاً من الصلوة وقراءة القرآن ودخول المسجد وطواف الكعبة؟

قتل ظالم شاة مظلوم بالخنق، ففعله هذا لو كان في ماله لكان حراماً؛ لإضاعة المال، وهو في مال غيره لأجل الظلم حرام فوق حرام، أفلا يحرم هذا الحرام ذلك الحيوان الحلال؟ طلق أحد امرأته ثلاث تطليقات في أسبوع واحد وفي أيام حيضها، أفلا تحرم عليه تلك المرأة الحلال بفعله الحرام مع الحرام؟

توجد مئات من الصور يحرم فيها الحرام الحلال، فكيف يمكن أن يراد ذلك المعنى على إطلاقه؟ بل يلزم أن يؤوّل بأن الحرام لا يُحرّم الحلال باعتبار كونه حراماً.

أقول: أي: البول والخمر لم يحرم الماء القليل وماء الورد من جهة حرمتها، بل من جهة أنّهما كانا نجسين، واختلطتا بطاهرين، فنجّسهما أيضاً، والآن صارت نجاستهما سبباً لحرمتها، لو اختلط طاهر حرام بحلال اختلاطاً لا يمكن فصلهما وتمييزهما فلا نسلم أنّ ذلك الحلال صار حراماً.

بل الحلال باقٍ على حلته، وحرُم تناول الحلال المختلط بالحرام؛ لأنَّ تناوله لا ينفكَّ عن تناول الحرام، حتَّى لو أمكن فصله، وفصل كان الحلال على حلته التي كانت قبل الاختلاط كما لا يخفى.

وكذلك لم يحرم الزنا ما ذكر من الصلَاة وغيرها من جهة أنَّه زنا، ولا دخل فيه لخصوص كونه زنا، بل حرم من جهة أنَّه إيلاج ذي شهوة في فرج ذي شهوة، وقس على ذلك البواقي.

ونحن نسلم هذا، والحديث لا يرد علينا، فإن زنا الرجل بالمرأة لم يحرم عليه بنتها من جهة أنَّه زنا لما لا دخل فيه أيضاً لخصوص كونه زنا، بل حرم من جهة أنَّه وطء ودخول بها، فصدق ﴿وَدَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ وجاء بجرمة بنت الموطوءة، فأتضح أنَّ المخالف لا حجة له في هذا الحديث الضعيف أيضاً، والله الحمد.

ذكر المحقق على الإطلاق هنا في "فتح القدير" أحاديث تؤيد مذهبه، منها: ((أنَّه قال رجل: يا رسول الله! إني زيت بامرأة في الجاهليَّة، أفأنكح ابنتها؟ قال: لا أرى ذلك، ولا يصلح أن تنكح امرأة تطَّلَع من ابنتها على ما تطَّلَع عليه منها)).

(مُصَنَّف عبد الرزاق، ر: ١٢٨٣٨، ١٥٩/٧، "الفتح"، كتاب النكاح، ١٢٩/٣).

أقول: ويؤيده الحديث الذي روي في "الغاية السمعانية" عن أمِّ هاني بنت أبي طالب رضي الله تعالى عنها: ((قال رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم: من نظر إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمُّها وبنتها)).

(مُصَنَّف ابن أبي شيبة، كتاب النكاح، ٣٠٤/٣).

وفي حديث آخر: ((ملعون من نظر إلى فرج امرأة بنتها)).

(مُصَنَّف عبد الرزاق، ر: ١٢٧٩٦، ١٥٢/٧، "البناءة"، كتاب النكاح، ٥٣/٦).

وروي عبد الرزاق في "مُصَنَّفه" عن إبراهيم النخعي رضي الله تعالى عنه: ((من نظر إلى فرج امرأة وبنتها لم ينظر الله إليه يوم القيامة)). (مُصَنَّف عبد الرزاق، ر: ١٢٨٠٠، ١٥٣/٧).

وفيه عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنهما في الذي يزني بأَمِّ امرأته: ((قال: حرُمَتا عليه))، والله تعالى أعلم. ("مصنف عبد الرزاق"، كتاب الطلاق، ر: ١٢٨٣٠، ١٥٧/٧).

تجب بمحدوث هذه الحرمة على الرجل والمرأة المفارقةُ وفُسْخُ ذلك النكاح، لكنَّ النكاح لا يزول بنفسه حتَّى أنَّ الزوج ما لم يترك، وما لم تنقض العدة بعد المتاركة لا يجوز للمرأة أن تنكح رجلاً آخر، وإن لم يترك الزوج ووطئ المرأة كان الوطء حراماً، لكنَّه ليس بزناً؛ لأنَّ النكاح باقٍ؛ ولذا صحَّ نسب الأولاد المتولدة من ذلك الوطء، وإزالة مثل هذا النكاح لا تسمَّى طلاقاً، بل تسمَّى متاركةً ولو كانت الإزالة بلفظ الطلاق، حتَّى لا ينقص بها عدد الطلاق.

في "الدرِّ المختار": (بجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتَّى لا يحلَّ لها التزوُّج بآخر إلا بعد المتاركة وانقضاء العدة، والوطء بها لا يكون زناً). ("الدرِّ"، كتاب النكاح، ١٢٤/٨).

في "ردِّ المختار": (قال في "الذخيرة": ذكر محمد في نكاح "الأصل": أنَّ النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرِّضاع، بل يفسد حتَّى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحدَّ اشتبه عليه أو لم يشتبه عليه). ("ردِّ المختار"، كتاب النكاح، ١٢٤/٨).

وفيه: (قال في "الحاوي": الوطء فيها لا يكون زناً؛ لأنَّه مختلف فيه، وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولا حدَّ عليه ويثبت النسب). ("ردِّ المختار"، كتاب النكاح، ١٢٤/٨).

وفيه: (في "البزازية": المتاركة في الفاسد بعد الدُّخول لا تكون إلا بالقول: كخليتُ سبيلك أو تركتك، ومجرّد إنكار النكاح لا يكون متاركة، أمّا لو أنكر وقال أيضاً: اذهبي وتزوَّجي كان متاركةً والطلاق فيه متاركةً، لكن لا ينقص به عدد الطلاق) اهـ.

("ردِّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٨/٨).

ومن هنا ظهر أنّ الزوج إن لم يتارك واستمرّ في وطء هند حراماً، وولدت أولاداً، فالأولاد ترث من أبويهما، أمّا وراثتها الأمّ فظاهرة؛ لأنّ أولاد الزّنا أيضاً ترث من الأمّ كما نصّبوا عليه، والمسألة في "الدرّ" وغيره. ("الدرّ"، كتاب الخشّ، ٥٨٦/١٠، بيروت). أمّا وراثّة الأب فلما نقلنا أنّ المتولّد في هذه الحال ليس بولد الزّنا، بل هو ثابت النسب نعم! لا يتوارث الزوجان بينهما.

والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه جلّ مجده أثمّ وأحكم.

تمّت الرسالة نقلاً من المجلّد الخامس من "الفتاوى الرضوية"، ص ١٢٨ إلى ١٣٤، وترجمة من الأردية بالعربية. ١٢
محمد أحمد المصباحي.
("الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، الرسالة: "هبة النساء في تحقّق المصاهرة بالزّنا"، ٣٥٣/١١-٣٦٦).

[٢٣٠٣] قوله: ^(١): وتقييده بالمحرمات الأربع مُخرج لما عداها، وتقدم

أنفاً الكلام عليه ^(٢):

أول الصفحة السابقة ^(٣) وآخر صـ ٤٥٤ ^(٤).

[٢٣٠٤] قوله: ^(٥) والأوزاعي ^(٦): أقول: عده قدس سره الأوزاعي ^(٧)،

(١) نقل كلام "البحر"، وفيه: أراد بجرمة المُصَاهَرَة المحرمات الأربع: حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً، وحرمة أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كما في الوطاء الحلال، ويحل لأصول الزاني وفروعه أصول المَزْنِي بها وفروعها اهـ. ثم قال العلامة الشامي: وتقييده بالمحرمات الأربع مُخرج لما عداها، وتقدم أنفاً الكلام عليه.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٨/٨، تحت قول "الدر": ويحل.

(٣) انظر المرجع السابق، تحت قول "الدر": وحرّم أيضاً... إلخ.

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٨/٨.

(٥) نقل هنا من "الفتح" قول الذين يوافقون الحنفية في القول بجرمة أصل المَزْنِيَة وفروعها، وعدّه فيه بين جمهور التابعين أسماء الأئمة الأوزاعي، والثوري وإسحاق بن راهوية.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٠٩/٨، تحت قول "الدر": أراد

بالزنا الوطاء الحرام.

(٧) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، إمام الديار الشامية،

وعرض عليه القضاء فامتنع، قال صالح بن يحيى في "تأريخ بيروت": (كان الأوزاعي

عظيم الشأن بـ"الشام"، وكان أمره فيهم أعزّ من أمر السلطان، وقد جعلت له كتاب يتضمن

ترجمته)، له كتاب (السنن) في الفقه، و(المسائل) ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة

أجاب عليها كلها. وكانت الفتيا تدور بـ"الأندلس" على رأيه إلى زمن الحكم ابن

هشام. (معجم المؤلفين، ١٠٥/٢، "الأعلام"، ٣٢٠/٣).

والثوري^(١)، وإسحاق^(٢) من التابعين على سبيل التغليب؛ لوضوح الأمر.

[٢٣٠٥] قوله: ^(٣) مشروط بأن يصدقها^(٤):

أن ذلك كان بشهوة منها كما يفيد ما في "الفتح"^(٥) عن "الأمامي".

[٢٣٠٦] قوله: عن أبي يوسف^(٦): في "أماله".

(١) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت ١٦١هـ)، كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد أئمة المجتهدين، من آثاره: "الجامع الكبير"، "الجامع الصغير".

("الأعلام"، ١٠٤/٣، "وفيات الأعيان"، ٣٢٢/٢).

(٢) أبو يعقوب إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن محمد الخنزري (ت ٢٣٨هـ)، المعروف بابن راهويه، عالم "خراسان" في عصره وهو أحد كبار الحفاظ، طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، وله تصانيف منها: "المسند". ("الأعلام"، ٢٩٢/١، "وفيات الأعيان"، ٢٠٥/١).

(٣) كما تحرم أصل ممسوسته تحرم أصل ماسته بشهوة، لكن كيف يعلم أن مسها كان بالشهوة فهذا يحتاج إلى بيانها، ويمكن أن تكذب، لذا قال في "الفتح": وثبت الحرمة بلمسها مشروط بأن يصدقها ويقع في أكبر رأيه صدقها، وعلى هذا ينبغي أن يقال في مسه إياها: لا تحرم على أبيه وابنه إلا أن يصدقاه أو يغلب على ظنهما صدقه، ثم رأيت عن أبي يوسف ما يفيد ذلك اهـ.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٠/٨، تحت قول "الدر": وأصل ماسته.

(٥) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١٣٠/٣.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٠/٨، تحت قول "الدر": وأصل ماسته.

[٢٣٠٧] قوله: ^(١) أي: "الدر": المدور (الداخل) ^(٢):

هو مدخل الذكر، ولا يرى إلا إذا انكشف منه الحجاب بخلاف الفرج الخارج، وهو موضع الشق الطويل، فإنه مرئي بكل حال حتى عند قيام المرأة، والروايات هاهنا أربع: الفرج الداخل، والفرج الخارج، وموضع الحمرة، ومنابت الشعر وهي العانة، وقد عرفت الأولين، أما الثالث فموضع بين الفرجين، فإن الفرج الداخل وإن كان أيضاً أحمر اللون، لكن المراد هاهنا هو السطح الباطني للشفتين مع السطح الظاهر لموضع الخفاض، وبالجملية هو داخل الفرج الخارج وخارج الفرج الداخل، وهو لا يرى إلا إذا تنحى الشفران وتباعدوا ولو قليلاً، أما إذا كانا منضمين ملتصقين كما في قيامها غير مفرج بين فخذيها فلا يرى الثالث، بل الثاني.

[٢٣٠٨] قوله: ^(٣) والخارج فرج من وجه ^(٤): أفاد في "الفتح" ^(٥): (أنه

قد تقدم للمصنف في فصل الغسل من أول الكتاب ما إذا نقل نظيره إلى هاهنا

(١) في المتن والشرح: وتحرم به أصل (ماسته وناظرة إلى ذكره والمنظور إلى فرجها) المدور (الداخل).

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١١/٨.

(٣) في إثبات أن الحرمة بالنظر إلى الفرج الداخل؛ لأن هذا حكم تعلق بالفرج، والداخل فرج من كل وجه، والخارج فرج من وجه، والاحتراز عن الخارج متعلّق فسقط اعتباره، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت متكئة، "بحر".

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١١/٨، تحت قول "الدر": المدور الداخل.

(٥) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١٣١/٣.

جد المتار على رد المختار ————— فصل في المحرمات ————— الجزء الثالث

كان هذا التعليل موجباً للحرمة بالنظر إلى الخارج، وهو قوله: ولنا أنه متى وجب من وجه فالاحتياط في الإيجاب، والموضع الذي نحن فيه موضع الاحتياط، وقد يُجاب بأن نفس هذا الحكم - وهو التحريم بالمس - ثبوته بالاحتياط، فلا يجب الاحتياط في الاحتياط، قلت: هو نظير قولهم: لا عبرة بشبهة الشبهة.

[٢٣٠٩] قوله: والاحتراز عن الخارج متعذر^(١):

قال: وقد تبدو أن في أشغال آخر وفي المنام، وهم معها ليلاً ونهاراً، ففي إيجاب التعاهد حرج ظاهر، ولا كذلك الفرج، فالوجه الأول هو الوجه. [٢٣١٠] قوله: ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت متكئة، "بحر"^(٢):

أقول: بلى! يتحقق بذلك بشرط أن تكون مفرجة بين فخذيها، وباستلقائها على ظهرها قابضة ركبتيها إلى رأسها، مبعدة فخذيها عن جانبي فرجها، وبعمل اليد ولو قائمة بأن تأخذ الشفتين من الجانبين، وتغمز اليمنى إلى الجانب الأيمن، واليسرى إلى الأيسر، فالحصر تبعاً للهداية من باب ذكر شيء والدلالة به على نظرائه، ومثله فاش لا عتب فيه.

[٢٣١١] قوله: فلو كانت قائمة أو جالسة غير مستندة لا تثبت الحرمة،

إسماعيل. وقيل: تثبت بالنظر إلى منابت الشعر^(٣):

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١١/٨، تحت قول "الدر": المدور الداخل.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

وهي العانة، هذا هو القول الرابع، وهو رواية عن أبي يوسف، وهو أوسع الأقوال وجوداً، وأضيّقها حكماً، كما أن الأول بالعكس، والكلّ ضعيف، وإنّما الفتوى على الأول، قال في "الفتح"^(١): (عن عمر رضي الله تعالى عنه: أنّه جرّد جارية، ونظر إليها ثمّ استوهبها منه بعض بنيّه، فقال: أما إنّها لا تحلّ لك) اهـ.

أقول: رواه ابن أبي شيبة^(٢) عن ابن عمر كما في "الجامع الكبير"، فالله تعالى أعلم. قال المحقّق^(٣): (وهذا إنّ ثمّ كان دليل أبي يوسف في كون النظر إلى منابت الشعر كافياً).

أقول أولاً: بل إنّ كان دليلاً فللقول الثاني المصحّح في "الخلاصة"^(٤)؛ لأنّ في النظر بعد التجريد لا يقتصر على منبت العانة فقط، بل يرى موضع الشقّ قطعاً.

وثانياً: واقعة عين لا عموم لها، فعلّه جرّدها وهي متّكئة، فوقع النظر على الفرج الداخل، فلا يدلّ لشيء منهما، ولعلّ مطمح نظر المحقّق اقتصار الراوي على ذكر التجريد.

أقول: ليس المراد بعد التجريد إلى بعض أعضائها مطلقاً، وإنّما ذكره لإعلام أنّ النظر كان إلى الفرج، فاحتمل الخارج والدّاخل جميعاً، والاحتمال

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١٣١/٣.

(٢) "مصنّف ابن أبي شيبة"، كتاب النكاح، باب في الرجل يجرد... إلخ، ر: ١٠، ٣٠٣/٣.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١٣١/٣.

(٤) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الثالث في حرمة المصاهرة، ٨/٢.

ينفي الاستدلال، بل إن كان المقرّر أنّ النظر لا يحرم إلا إذا كان إلى الفرج الداخل دلّ على تعيين الداخل عيناً؛ لأنّ المقصود الإشارة بالكناية في وقوع ما يحرم، فنفيه يتوقّف على عدم الاحتياج في التحريم إلى خصوص الفرج الداخل، فيكون مصادرة على المطلوب، فافهم.

[٢٣١٢] قوله: قيل: تثبّت بالنظر إلى منابت الشعر، وقيل: إلى الشق^(١):

وهو الفرج الخارج، وقيل: إلى موضع الحمرة^(٢) وهو أخصّ من موضع

الشق الطويل. ١٢.

قوله: (إلى الشق) إلى الفرج الخارج وهو القول الثاني، وهو قول محمّد

كما في "الفتح"^(٣).

[٢٣١٣] قال: أي: "الدر": أصل (ماسّته وناظرة إلى ذكره والمنظور إلى

فرجها) المدوّر (الدّاخل ولو) نظره (من زجاج أو ماء هي فيه)^(٤):

قال في "الهندية" ص ٩٩^(٥).

أقول: وهذا لعلة مشكل؛ لأنّ المحرّم إنّما هو النظر إلى الفرج الداخل

دون الفرج الخارج، والمرأة إذا كانت في الماء، فالماء وإن كان شفيفاً، لكن لا

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١١/٨، تحت قول "الدر": المدوّر الداخل.

(٢) وهو داخل الفرج الخارج، وخارج الفرج الداخل، أعني: موضع خفاض المرأة. ١٢ منه.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١٣١/٣.

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٠/٨-١١١.

(٥) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الثالث في بيان المحرمات، القسم الثاني في المحرمات

بالصهرية، ٢٧٤/١.

يصف إلاّ السطوح الظاهرة من الجسم، فلا ينظر إلاّ الفرج الخارج، وأما الفرج الداخل فلا يرى إلاّ إذا تفرّجت الإسكتان من على الفرج الداخل، والإسكتان: (هر دو لب كس)*، فإذا تنحّتا وثقبت فرجة يدخل فيها الماء فيسدّها، ولعلّ الماء لا يبلغ من الشفافة هذا الحدّ، فافهم وتأمل.

[٢٣١٤] قال: ^(١) أي: "الدرّ": وفي "الجوهرة": لا يُشترط في النظر للفرج تحريك آلته ^(٢): أنت تعلم أنّ "الجوهرة" من الكتب الضعيفة، فلا عبرة بما فيها على خلاف المذهب.

[٢٣١٥] قوله: ^(٣) والمذهب الأوّل ^(٤):

فعليه المعوّل، لاختلاف الترجيح مع أنّ لفظ فتواه أكد.

[٢٣١٦] قوله: قال في "الفتح": وفُرّع عليه ^(٥): أي: على المذهب.

❁ أي: (شفرا الرحم).

(١) ذكر في الشرح حدّ الشهوة في النظر والمسّ فقال: وحدّها فيهما تحرك آلته أو زيادته، به يفتى، ثمّ قال: في "الجوهرة" لا يُشترط في النظر للفرج تحريك آلته، به يفتى.

(٢) "الدرّ"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٣/٨.

(٣) في "الدرّ": العبرة للشهوة عند المسّ والنظر لا بعدهما، وحدّها فيهما تحرك آلته أو زيادته، به يفتى، في "ردّ المختار": وقيل: حدّها أن يشتهي بقلبه إن لم يكن مُشتهياً، أو يزداد إن كان مُشتهياً، ولا يشترط تحرك الآلة، وصحّحه في "المحيط" و"التحفة"، وفي "غاية البيان": وعليه الاعتماد، والمذهب الأوّل، "بحر".

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٢/٨، تحت قول "الدرّ": به يفتى.

(٥) المرجع السابق.

[٢٣١٧] قوله: لو انتشر وطلب امرأته، فأولج بين فخذي بنتها^(١): أي:

ولو عمداً ولو بعد اجتلائها ونزع السراويل من رجلها، ويطلق الإيلاج بسين الفخذين على الإدخال في الفرج؛ لأن الفرج واقع بينهما، لكن ليس مراداً هاهنا؛ لأن إيلاج الذكر في الفرج الدّاخل محرّم مطلقاً، وإن لم يكن هناك شهوة.

[٢٣١٨] قوله: فأولج بين فخذي بنتها خطأ لا تحرّم أمّها ما لم يزد

الانتشار^(٢): وكذا الحكم على القيل، إن لم يزد اشتهاً.

[٢٣١٩] قال: أي: "الدر": هذا إذا لم يُنزل، فلو أنزل مع مسّ أو

نظر^(٣):

أي: ولو بعد طول المعالجة، ولا تغترّ بما وقع في عباراتهم من لفظ (مع) وفاء التعقيب؛ إذ ليس المراد المعية حقيقة^(٤) من دون مكث ولا تراخ بل لو مسّها أو أولج الذكر فيما بين فخذيها ولم يبلغ الفرج ولم يزل يعالج حتى أنزل لا تثبت الحرمة لما قالوا: إن الحرمة عند ابتداء المسّ كان حكمها موقوفاً إلى أن يتبين بالإتزال، والدليل على ذلك ما صرحوا من أن الوطء في الدبر غير محرّم يعني: إذا

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٢/٨، تحت قول "الدر": به يفتى.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٣/٨.

(٤) وكالنصّ فيه ما قال القهستاني: (إنما ذكر مجرد المسّ والنظر إشارة إلى أنّه لو أمّنى

بعدهما لم يثبت الحرمة لزوال سببها، وهو المسّ أو النظر الذي هو سبب الوطء الذي

هو سبب الجزئية كما في "المحيط"، وقيل: يثبت كما في "الخزانة"، والأول هو الصحيح،

كما في "الكافي" اهـ. منه. ("جامع الرموز"، كتاب النكاح، ٤٥٣/١).

أنزل؛ إذ تبين بالإمضاء أنه لم يكن داعياً إلى الإدخال في الفرج، ومعلوم: أن الإنزال لا يتحقق غالباً إلا بعد تكرّر الإيلاج، بل نفس المس قد تحقق بفور ما لاقى الذكر سطح الدبر وهذا لا يُسمّى وطء ما لم تغب الحشفة، فعلم أن الفور غير مشروط، والله تعالى أعلم.

هكذا كنت أفهم ظاناً أن الوطء في الدبر لا يخلو عن مس بل أقوى فيحرم ما لم يُمن، لكن سيحي^(١) عن "الحلي" التصريح بعدم التحريم ولو لم ينزل، فتبصر، والله تعالى أعلم. والوجه فيه أن انحراف بالأصالة هو الوطء؛ لأنه الموجب للجزئية لكن المقام مقام الاحتياط فأقيمت الدواعي أيضاً مقام الوطء لكن....
..(ع) من دواعيه بل لا... (ع) بنفسه عند من له طبيعة خبيثة فلا يحرم... (ع) فافهم، والله تعالى أعلم.

ثم أقول: معلوم أن الوطء ولو في الدبر لا... (ع) يرفع التحريم... (ع) على... (ع) إلى الوطء في الفرج وعلى هذا ينبغي أن لا تحريم إذا وطئ في الدبر ومس على الفرج فليحرر، والله تعالى أعلم.
ف: أقول: دقيقة يجب تحريرها، اشتها وتماساً فأمنى هو لا هي أو مسّت هي وحدها بشهوة فتحرّك لمسّها وأمنى وحده هل تزول الحرمة؟

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، ١١٧/٨، تحت قول "الدر": لعدم التيقن كونه في الفرج.

(٢) "ع" سقطت الحروف وانمحت في الأصل لا يمكن تعيينها رغم تعمق النظر فتركنا

محمد أحمد المصباحي.

الفراغ. ١٢

محمد أحمد المصباحي.

(٣) "ع" تركنا الفراغ لانمحاء الحروف من الأصل. ١٢

ظاهر ما يأتي شرحاً ص ٤٦٣^(١) من أن الشهوة من أحدهما تكفي أن لا تزول، فإن إمناءه وإن جعل ما منه غير داع إلى الوطء فقد بقي ما منها بشهوة ولم تُمن، ألا ترى أن لو مسّته بشهوة ولم يشته هو أصلاً يثبت التحريم، فإذا لم يكن عدم شهوته الأصلي مانعاً للحرمة لا يكون عدمها الطارئ رافعاً لها ويبقى فعل المرأة وحدها كافياً في الإثبات في الصورتين وظاهر ما هنا الزوال، فإنهم أطلقوا القول بعدم الحرمة إذا أمنى بالمسّ، ومعلوم: أنهما جميعاً مشتركان في لذة المسّ كالجماع كما يأتي حاشية ص ٤٦٣^(٢) عن العلامة الخير الرملي، فلو كفت شهوتها مع إمناءه لوجب التقييد بأن يكون المسّ من دون أن يحدث لها شهوة، وربما يؤيده مسألة الإيلاج في دبرها، فإنه لا يحرم وإن لم ينزل كما يأتي حاشية ص ٤٦١^(٣)، وما هو إلا؛ لأن الإيلاج في الدبر قاض لشهوة الطبايع الخبيثة بنفسه، فلا يكون داعياً إلى الوطء في الفرج الذي هو سبب الولد الذي هو سبب الجزئية التي هي سبب المحرمية، ولا يشترط الإنزال؛ لأنه كمال قضاء الشهوة، أمّا نفس قضاءها فحاصل بإيلاج الحشفة كما أفاده في "الهداية"^(٤) ومعلوم قطعاً أن الإيلاج في دبرها يحدث لها شهوة، والإيلاج فيه ليس من قضاء حاجة المرأة في شيء، وإن كان قاضياً لحاجة الرجل؛ لأن الشهوة تحدث لهما في

(١) انظر "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٢٣/٨.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٢٣/٨، تحت قول "الدر":

وتكفي الشهوة من أحدهما.

(٣) انظر المرجع السابق، ١١٧/٨، تحت قول "الدر": لعدم تيقن كونه في الفرج.

(٤) "الهداية"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١٨٨/١.

أعضاء تناسلها لا في غيره، فالمرء بحصول الإيلاج لعضوه ولو في الدبر تنقضي حاجته والمرأة لا تنقضي شهوتها إلا بالإيلاج في محلّ شهوتها وهو الفرج دون الدبر، فقد حكموا بعدم الحرمة مع حصول المسّ، والشهوة لها غير مقضية بمجرد كونها مقضية للرجل، وفرق بين العدم الأصلي والطارئ بالانقضاء، فإنّ في الأوّل ربّما يُقام كونه مشتهياً مقام الشهوة، بخلاف ما إذا قضيت حيث لم تبق صالحة للدعوة إلى الوطء، اللهم إلا أن يخصّ الكلام هاهنا وفي مسألة إثبات الأدبار على ما إذا كانت نائمة لم تنتبه أو مكرهة لم تشته، فليتنامل وليحرّر.

وإلى الله المشتكى من غربة العلم في زماننا فليس لنا من العلم ما يكفي، ولا عندنا من يرجع إليه في الشبهات فيشفي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل. ١٢

[٢٣٢٠] قوله: ^(١) من الزّجاج ^(٢): محرّمة.

(١) في المتن والشرح: (لا) تحرّم (المنظور إلى فرجها الدّاخِل) إذا رآه (من مرآة أو ماء) لأنّ المرئيّ مثاله (بالانعكاس) لا هو.

في "رد المختار": (قوله: لأنّ المرئيّ مثاله... إلخ) يُشير إلى ما في "الفتح" من الفرق بين الرّؤية من الزّجاج والمرآة وبين الرّؤية في الماء ومن الماء، حيث قال: كأنّ العلّة والله سبحانه أعلم أنّ المرئيّ في المرآة مثاله لا هو، وبهذا علّلوا الحنث فيما إذا حلف لا ينظر إلى وجه فلان، فنظره في المرآة أو الماء.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٥/٨، تحت قول "الدر": لأنّ المرئيّ مثاله... إلخ.

[٢٣٢١] قوله: والمرأة^(١): غير محرمة.

[٢٣٢٢] قوله: في الماء^(٢): محرمة.

[٢٣٢٣] قوله: ومن الماء^(٣): غير محرمة.

[٢٣٢٤] قوله: ومن الماء^(٤): معنى الرؤية من الماء أن تكون المرأة خارج

الماء، وتنطبع صورة فرجها في الماء، فيراها الرجل، فهذا حكمه حكم المرأة، إذا رأى فيها مثال فرج فلا حرمة؛ لأن المنظور المثال دون الفرج.

ومعنى الرؤية في الماء أن يكون الماء شفيفاً لا يمنع نفاذ البصر، فهذا حكمه حكم الزجاج، أعم من أن تكون المرأة في الماء والرجل خارجته، أو بالعكس، أو يكونا كلاهما في الماء؛ لأن المرئي في هذه الصور الثلاث هو الفرج عينه لا مثاله، إذا علمت هذا فلا يذهبنّ عليك أن ما ذكر الماتن^(٥) رحمه الله من قوله: من زجاج أو ماء هي فيه، فإنما أراد به إخراج ما إذا كانت خارج الماء فتنتبع صورة فرجها في الماء، فيرى الرجل تلك الصورة لا عين الفرج، وليس لإخراج ما إذا كان الرجل في الماء والمرأة حائلة على شاطئه، فينفذ بصره من الماء حتى رأى الفرج، فإن هذا محرّم لا شك، والله تعالى أعلم.

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٥/٨، تحت قول "الدر": لأن

المرئي مثاله... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١١/٨.

[٢٣٢٥] قوله: ^(١) في الإناث ^(٢):

أي: لو وطئ في دبرها لا يثبت الحرمة، يعني: إذا أنزل؛ إذ به تبين أن لم يكن داعياً وإلا فإن أوج الذكر في الدبر وأكسل يعني: لم ينزل فهذا ليس بأخف حالاً من مسّ خدّ أو ثدي أو قبلة فم، بل أدعى وأهيج للشهوة، فلا بدّ أن يحرم، ثمّ بهذا التحقيق ظهر لي جواب أمر آخر قديماً كان يختلج في صدري، وهو أنه مسّ أو قبل أو سحق ذكره على فيخذها أو بطنها أو فعل غير ذلك ولم يبلغ جماع الفرج ولم يزل يعالج حتّى أنزل، هل ثبتت الحرمة؟

فكنت كبتت في بعض الهوامش أن الظاهر لا، ولكنّ الفقهاء ^(٣) يقولون في تصوير المسألة: (نظر فأنزل) بقاء التعقيب أو (أنزل مع مسّ) بكلمة (مسّ) وأمثال ذلك، وهذا بظاهره يفيد الثبوت، فليحرّر.

والآن أقول: ولا يخفى عليك أن مسألة الكتاب صريحة فيما ذكرت من أن الظاهر عدم ثبوت الحرمة؛ لأنّه صحّح بوطء الدبر عدم الحرمة، مع أنّه مسّ مع شيء زائد ولم يتحقّق الإنزال بمجرّد المسّ؛ إذ الغالب في الوطء الإنزال بعد تكرّر الإيلاج، بل نقول: إنّ المسّ تحقّق بفور ما لاقى الذكر سطح الدبر ولا شكّ أن هذا القدر لا يُسمّى وطئاً، بل لا بدّ من دخول الذكر ولو مرة، فافهم واستقم.

(١) في "ردّ المختار": في "الولولجية": أتى رجل رجلاً له أن يتزوّج ابنته؛ لأنّ هذا الفعل لو كان في الإناث لا يُوجب حرمة المصاهرة، ففي الذكر أولى.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٧/٨، تحت قول "الدرّ": مطلقاً.

(٣) انظر "الدرّ"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٣/٨-١١٤.

[٢٣٢٦] قال: (١) أي: "الدر": أفضاها (٢):

أي: دريد پرده حائل رامیان فرج دبر. ١٢ "هندية" ص ٩٩ (٣).

[٢٣٢٧] قال: أي: "الدر": أفضاها لعدم تيقن كونه في الفرج (٤):

لعلك... أن الإفضاء إنما يكون بأن تولج الذكر في فرجها فلا تتحمل
فيتخرق الحجاب الفاصل بين الفرج والدبر فيختلطان، فحينئذ لا بد من إيلاج
الذكر أولاً في الفرج حتى يتحقق الخرق فقد ثبت أن الإفضاء لا يكون إلا بوطء
في الفرج فما توجيه ما قال: (لعدم تيقن كونه في الفرج).

فاقول: وطء الفرج لا يتحقق إلا بعد دخول الحشفة، به نيطة
الأحكام جميعاً، والإفضاء لا يجب أن لا يكون إلا بعد دخول هذا القدر؛ إذ
يمكن انخراق الفرج بدخول نصف هذا القدر، بل يمكن إذا بلغ الفرج غاية الضيق
والذكر نهاية السمن أن يتحقق الانخراق لمجرد الاصطدام بأنه وضع ذكره على
مهبل فرجها ولم تكن هناك سعة فدفع دفعة عنيفة لم يتحملها السطح الظاهر من
الفرج فانخرق واختلط مع الدبر، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) في بيان عدم ثبوت الحرمة: كما لو أفضاها لعدم تيقن كونه في الفرج ما لم تحبل
منه بلا فرق بين زناً ونكاح.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٦/٨.

(٣) "الهندية". كتاب النكاح، القسم الثاني المحرمات بالصهرية، ٢٧٤/١.

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٦/٨-١١٧.

[٢٣٢٨] قال: أي: "الدّر": ما لم تحبل منه^(١):

فإن قلت: الرحم جذاب للمني ولربّما يقع المنّي خارج الفرج فيجذب الرحم وتحبل المرأة، فما يدريك لعلّ المنّي انصبّ في الدبر وجذبه الرحم لا تخراق الحاجب بين الفرج والدبر؟

قلت: نادر، لا يُننى الأحكام عليه.

[٢٣٢٩] قوله: ^(٢) بأنّ العلة هي الوطء السبب^(٣):

والحاصل: أن المسّ وكذا الفرج لا تقبل الشهوة فلو... (عه)^(٤) رجعه على... (عه)؛ لأنّه لا يخلو مسّ بشهوة.

قلت: سيأتي التنبيه عن الفاضل المحشّي أن المطلوب منه..... (عه) الرجعة، مجرد المسّ بشهوة، ولو لم يكن داعياً إلى الوطء في الفرج بخلاف ما في المصاهرة.

(١) "الدّر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٧/٨.

(٢) ذكر في "البحر" إيراداً وجواباً على عدم ثبوت الحرمة في وطء الدبر وفي الإفضاء: أن الوطء فيهما وإن لم يكن سبباً للحرمة فالمسّ بشهوة سببٌ لها، بل الموجود فيهما أقوى، وأجيب بأنّ العلة هي الوطء السبب للولد، وثبوت الحرمة بالمسّ ليس إلّا لكونه سبباً لهذا الوطء، ولم يتحقق في الصورتين اهـ.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١١٧/٨، تحت قول "الدّر": لعدم تيقن كونه في الفرج.

(٤) "عه"، "عه"، "عه" اندرست الحروف من الأصل فتركنا الفراغ. محمّد أحمد المصباحي.

[٢٣٣٠] قوله: ^(١) سواء وجدت من الآخر أم لا ^(٢):

ومفاده أن من كشف سوءته لأَم امرأته أو بنتها فازداد بذلك شهوة، ولم يدر حال الناظرة لا تحرم عليه امرأته؛ لعدم تبين المحرم.

[٢٣٣١] قوله: سواء وجدت من الآخر أم لا. اهـ "ط". وهكذا بحث

الخبر الرملي أخذاً من ذكرهم ذلك في بحث المس فقط، قال: والفرق اشتراكهما في لذة المس كالمشتركين في لذة الجماع بخلاف النظر ^(٣):

أقول: النظر إذا كان بعلم من المنظور إليه فربما يعطيه أيضاً التذاذاً، وجوابه أن المحرم النظر بشهوة، والنظر ليس إلا من الناظر، فالوجه إسقاط لفظ لذة، ويقال: الفرق اشتراكهما في المس بخلاف النظر.

[٢٣٣٢] قوله: ^(٤) فإن نكاح الثانية - والحالة هذه - باطل قطعاً ^(٥):

(١) قال بعد بيان الحرمة بالتقبيل والمعانقة والمس: وتكفي الشهوة من أحدهما. في "رد المختار" عن الطحطاوي: هذا إنما يظهر في المس، أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر، سواء وجدت من الآخر أم لا.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٢٣/٨، تحت قول "الدر": وتكفي الشهوة من أحدهما.

(٣) المرجع السابق.

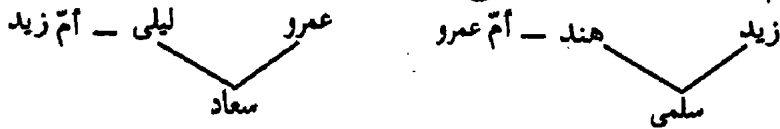
(٤) في بيان الحرمة بالجمع بين المحارم نكاحاً: إذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الأولى صحيحاً، فإن نكاح الثانية - والحالة هذه - باطل قطعاً... إلخ.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٢٩/٨، تحت قول "الدر": أي: عقداً صحيحاً.

أقول: أراد فاسد، فتجب العدة والمهر، والمهر الأقل من مهر المثل
والمسمى إن وطئ، وإلا فلا عدة ولا مهر، كما حكم الفاسد، كما يأتي ص ٦٨٤^(١)
وص ٦٩٤^(٢).

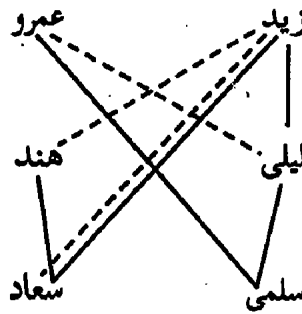
[٢٣٣٣] قوله: ^(٣) (أَيَّتُهُمَا فُرِضَتْ... إلخ) أي: آية واحدة منهما

فرضت ذكراً لم يحل للأخرى، كالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها^(٤):



فسلمي أخت عمرو لأُمّه، فهي عمّة سعاد، وسعاد أخت زيد كذلك

فهي عمّة سلمى.



(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٣٨/٨، تحت قول "الدر":

إذ الحكم... إلخ.

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) في المتن والشرح: (وحرّم الجمع) (وطناً بملك يمين بين امرأتين أيتهمما فرضت ذكراً

لم تحل للأخرى) أبدأ؛ لحديث مسلم: ((لا تُنكح المرأة على عمّتها)).

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٣٠/٨، تحت قول "الدر": أيتهمما

فرضت... إلخ.

تزوَّج زيد هنداً بنت عمرو فأولدها سعاد، وتزوَّج عمرو ليلى بنت زيد فأولدها سلمى، فإذا سعاد أخت ليلى لأبيها، وليلى أم سلمى، فسعاد خالة سلمى، وكذلك سلمى أخت هند لأبيها، وهند أم سعاد، فسلمى خالة سعاد.

[٢٣٣٤] قوله: ^(١) (ونسى الأول) فلو عُلِمَ فهو الصحيح والثاني باطل ^(٢):

أي: فاسد، وقد مرَّ ص ٤٦٥ ^(٣).

مطلب في وطء السراري اللاتي يؤخذن غنيمة في زماننا

[٢٣٣٥] قوله: ^(٤) لا بدَّ لها من نهي ^(٥):

أقول: وكذلك التنزيه أيضاً لا بدَّ له من نهي خاصٍّ، وإلاَّ لا يكون إلاَّ خلاف الأولى كما حقَّقه المحقِّق في "الفتح" ^(٦)، والله تعالى أعلم. "طحطاوي" ص ٢١ ^(٧).

(١) في المتن والشرح: (وإن تزوَّجهما معاً) أي: الأختين أو من بمعناهما (أو بعقدتين ونسبي) النكاح (الأول فرَّق) القاضي (بينه وبينهما) ويكون طلاقاً.

(٢) "ردَّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٣٦/٨، تحت قول "الدر": ونسى الأول.

(٣) انظر المرجع السابق ١٢٩/٨، تحت قول "الدر": أي: عقداً صحيحاً.

(٤) بصدَد بيان كراهة نكاح الكناية الحريَّة نقل التعليل عن "البحر": بأنَّ التحريميَّة لا بدَّ لها من نهي أو ما في معناه؛ لأنَّها في رتبة الواجب.

(٥) "ردَّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، مطلب في وطء السراري اللاتي يؤخذن غنيمة في زماننا، ١٥٠/٨، تحت قول "الدر": وإن كره تنزيهاً.

(٦) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٣٥/٣.

(٧) "ط"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٢١/٢.

[٢٣٣٦] قوله: ^(١) حلّ منّا كحتهم ^(٢): ظلت (ظهير تمرناشي) ^(٣) يجوز المناكحة بين أهل العزل وبين أهل السنّة الذين يقولون بالرؤية عند فقهاءنا، "قنية" ^(٤) للزاهدي المعتزلي اهـ "مجمع الأهر" ص ١٣١٢ ^(٥).

[٢٣٣٧] قوله: ^(١) أي: "الدر": (لا) يصحّ نكاح (عابدة كوكب لا كتاب لها) ولا وطؤها بملك يمين ^(٢).

(١) في "ردّ المختار": أمّا المعتزلة فمقتضى الوجه حلّ منّا كحتهم؛ لأنّ الحقّ عدم تكفير أهل القبلة وإن وقع إلزاماً في المباحث، بخلاف من يخالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدّين، مثل القائل بقدم العالم ونفي العلم بالجزئيات على ما صرّح به المحققون.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، مطلب في وطء السراري السلاقي يؤخذ غنيمة في زماننا، ١٥٢/٨، تحت قول "الدر": وفي النهر... إلخ.

(٣) أحمد بن إسماعيل بن محمد إدغمش التمرناشي الحنفي (ت في حدود ٦٠٠هـ)، مفسّي "خوارزم"، من كتبه: "شرح الجامع الصغير"، "كتاب التراويح". ("معجم المؤلفين"، ١٠٦/١).

(٤) "القنية"، كتاب النكاح، باب ما يجوز من الأنكحة... إلخ، ص ١١٥.

(٥) "مجمع الأهر"، كتاب النكاح، باب المحرمات، ٤٨٧/١.

(٦) في المتن والشرح: (و) حرم نكاح (الوثنية) بالإجماع (وصحّ نكاح كتابية) وإن كره تنزيهاً (مؤمنة بنّي) مرسل (مقرّة بكتاب) منزل، وإن اعتقدوا المسيح إلهاً، وكذا حلّ ذبيحتهم على المذهب، "بجر" وفي "النهر": تجوز منّا كحة المعتزلة؛ لأنّا لا نكفر أحداً من أهل القبلة وإن وقع إلزاماً في المباحث (لا) يصحّ نكاح (عابدة كوكب لا كتاب لها) ولا وطؤها بملك يمين. وفي النهر منّا كحة المعتزلة لأنّا لا نكفر أحداً من أهل القبلة إن وقع إلزاماً في المباحث.

(٧) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٥٣/٨.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أشار بمفهوم المخالف إلى أنها إن كان لها كتاب حل نكاحها مع عبادتها الكواكب.

فإن قلت: أليس قد تكلم فيه المولى زين بن نجيم في "البحر"^(١) فقال: (الصحيح أنهم إن كانوا يعبدونها يعني: الكواكب حقيقة فليسوا أهل الكتاب وإن كانوا يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فهم أهل الكتاب كذا في "المجتبى") انتهى. فيستفاد منه أن الصحيح مبينة الكتابية لعبادة غير الله سبحانه وتعالى فلا يجتمعان أبداً وح يتجه ما مال إليه كثير من المشايخ في حق أولئك اليهود والنصارى أنهم مشركون حقاً حتى قيل: إن عليه الفتوى.

قلت وبالله التوفيق: هاهنا فرق دقيق هو أن قضية العقل هي المبينة القطعية بين الكتابية وعبادة غير الله سبحانه وتعالى، فإنها هي الشرك حقاً والكتابي غير مشرك عند الشرع، فكل من رأيناه يعبد غير الحق جلّ وعلا، حكمنا عليه أنه مشرك قطعاً وإن كان يُقرّ بكتب وأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولكننا خالفناه هذه القضية في اليهود والنصارى بحكم النص، فإننا وجدنا القرآن العظيم يحكي عنهم ما يحكي من العقائد الخبيثة ثم يحكم عليهم بأنهم أهل الكتاب ويُميزهم عن المشركين فوجب التسليم لورود النص بخلاف الصابغة؛ إذ لم يرد فيهم مثل ذلك فلم يجز قياسهم على هؤلاء ولا الخروج عن قضية العقل في باهم.

(١) "البحر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٨٣/٣ - ١٨٤.

والحاصل: أن كناية القائلين بالبنوة والوهية الغير من اليهود والنصارى واردة فيما أحسب على خلاف القياس فيقصر على المورد وبهذا تبين أن ما قاله ذلك البعض من المشايخ: إن عبادة الكواكب لا تخرج الصابئة عن الكنيانية قول مهجور، وإن كلام "الهداية"^(١) و"التنوير"^(٢) غير محمول على ظاهره وإن الحق مع العلامة صاحب "البحر"^(٣) في تصحيحه إشراكهم إن كانوا يعبدون الكواكب وإثمه لا تنافي بين تصحيحه هذا وقوله سابقاً في أولئك اليهود والنصارى إن المذهب الإطلاقي وإن قالوا بثالث ثلاثة، وبه ظهر أن انتصار العلامة عمر بن نجيم في "النهر"^(٤) والمولى محمد بن عابدين في "رد المختار"^(٥) لذلك البعض من المشايخ بأن ما مر^(٦) من حل النصرانية وإن اعتقدت المسيح إلهاً يؤيد قول بعض المشايخ انتهى مبني على الذهول عن هذا الفرق، فاعتنم تحرير هذا المقام فقد زلت فيه أقدام، والحمد لله وليّ الإنعام^(٧).

(١) "الهداية"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١/١٨٨.

(٢) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٨/١٥٣.

(٣) "البحر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٣/١٨٣-١٨٤.

(٤) "النهر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٢/١٩٤-١٩٥.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ٨/١٥١-١٥٢، تحت قول

"الدر": على المذهب.

(٦) انظر المرجع السابق.

(٧) "الفتاوى الرضوية"، كتاب السير، الرسالة: إعلام الأعلام بأن هنلوستان دار الإسلام،

١٢١-١١٩/١٤.

[٢٣٣٨] قوله: ^(١) قد يناقش فيه ^(٢):

هذه المناقشة في الكلية الأولى، أمّا الثانية فسائلة.

[٢٣٣٩] قوله: ^(٣) فهي في العدة ^(٤):

أقول: لا يشمل ما إذا كان الحمل من حربيّ، فإنه لا عدة عليها، وإن

لم يصحّ النكاح.

[٢٣٤٠] قوله: (ولو من حربي) كالمهاجرة والمسيئة، وعن أبي حنيفة: أنه

يصحّ، وصحّح الزيلعي المنع، وهو المعتمد، وفي "الفتح": أنه ظاهر المذهب ^(٥):

لكن لا للعدة بل لشغل الرحم، كما يأتي صـ ٦٤٣ ^(٦) من قوله: بل

لشغل الرحم بحق الغير.

(١) في "الدر": الأصل عندنا أن كلّ وطء يحلّ بملك يمين يحلّ بنكاح، وما لا فلا.

في "ردّ المختار": قد يناقش فيه بالأمة المملوكة بعد الحرّة، فإنه يجوز وطؤها ملكاً، ولا يجوز أن ينكح الأمة على الحرّة، "ط".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، مطلب في وطء السراري السلافي يؤخذ غنيمة في زماننا، ١٥٥/٨، تحت قول "الدر": الأصل... إلخ.

(٣) في المتن والشرح: صحّ نكاح (حُبلى من زناً لا) حُبلى (من غيره) أي: الزنا؛ لثبوت نسبه ولو من حربي. في "ردّ المختار": فهي في العدة ونكاح المُعتدة لا يصحّ، "ط".

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، مطلب في وطء السراري السلافي يؤخذ غنيمة في زماننا، ١٦١/٨، تحت قول "الدر": لثبوت نسبه.

(٥) المرجع السابق، تحت قول "الدر": ولو من حربي.

(٦) انظر "الدر": كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٤٤/٨.

[٢٣٤١] قال: أي: "الدر": ولو زوج أمته أو أمّ ولده الحامل بعد علمه

قبل إقراره به جاز^(١):

أقول: الجواز بمعنى الصحة، أمّا الحلّ للمولى فلا؛ لحرمة النفي بعد العلم.

[٢٣٤٢] قال: أي: "الدر": (وبطل نكاح متعة ومؤقت)^(٢):

أقول: التحقيق أنّ النكاح بلفظ المتعة باطل لا ينعقد أصلاً، كما سيأتي^(٣)

للمحشّي عن "الفتح"، والنكاح المؤقت فاسد، واجب الفسخ لخلاف الإمام زفر، فإنّه

يقول: يصحّ النكاح ويبطل الشرط كما في "الهداية"^(٤)، ورجّحه في "الفتح"^(٥).

(١) "الدر"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٦٤/٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٧٢/٨، تحت قول "الدر":

وبطل نكاح متعة ومؤقت.

(٤) "الهداية"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ١٩٠/١.

(٥) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات ١٥٢/٣.

باب الولي

[٢٣٤٣] قال: ^(١) أي: "الدر": (البالغ العاقل الوارث) ولو فاسقاً على

المذهب ما لم يكن مُتهتِكاً، وخرج نحو وصي ووصي مطلقاً على المذهب ^(٢):

أي: وصي من وارث وليس بوارث؛ إذ لو كان وارثاً كان له التزويج

بولاية لا بوصايته، وانظر لو أوصى الأب إلى أحد وارثين متساويين كأخوين أو

عمين هل يرجح على الآخر؟ قضية ما هنا وما يأتي ص ١٤٥ ^(٣): أن لا ترجح،

والله تعالى أعلم. كيف وإذا لم يكن. ١٢

لم..... أن يثبت الولاية لغير الولي بإيصائه كيف يكون له أن

يحجر به على من جعله الشرع من الأولياء.

[٢٣٤٤] قوله: ^(٤) (ووصي) أي: ونحو وصي ممن ليس بوارث ^(٥):

من بيانية.

(١) في المتن والشرح: (هو) لغة: خلاف العدو، وعرفاً: العارف بالله تعالى، وشرعاً: (البالغ

العاقل الوارث) ولو فاسقاً على المذهب ما لم يكن مُتهتِكاً، وخرج نحو وصي ووصي مطلقاً على المذهب.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٨١/٨-١٨٣.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٤) في "رد المختار": (قوله: ووصي) أي: ونحو وصي ممن ليس بوارث كعبد، وككافر له

بنت مسلمة، أو مسلم له بنت كافرة كما سيأتي، نعم لو كان الوصي قريباً أو حاكماً

بملك التزويج بالولاية كما سيأتي في الشرح عند بيان الأولياء.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٨٣/٨، تحت قول "الدر": ووصي.

[٢٣٤٥] قوله: ^(١) ولو بكرأ عندنا خلافاً له ^(٢): وهو المراد، فلا إيراد.

[٢٣٤٦] قال: ^(٣) أي: "الدر": (وهو) أي: الولي (شرط) صحّة (نكاح

صغير) ^(٤): أقول: الوجه تقدير النفاذ، فإن الموقوف من الصحيح غير أنه أراد بالصحة النفاذ كما هو متبادر.

[٢٣٤٧] قوله: ^(٥) لأن الولي عسى أن يفرّق ^(٦):

أي: يطلب التفريق، فيفرّق القاضي لما مرّ ^(٧) آنفاً.

(١) في "الدر": وهي هنا نوعان: ولاية تُدب على المكلفة ولو بكرأ، وولاية إيجاب على الصغيرة ولو ثيباً... إلخ. في "رد المختار": (قوله: ولو بكرأ) الأولى أن يقول: ولو ثيباً؛ ليفيد أن تفويض البكر إلى وليها يُدب بالأولى؛ لما علمته من علّة التدب، إلا أن يكون مراده الإشارة إلى خلاف الشافعي بقريظة ما بعده، أي: أنها تُدب لا تجب ولو بكراً عندنا خلافاً له.

(٢) 'رد المختار'، كتاب النكاح، باب الولي، ١٨٥/٨، تحت قول "الدر": ولو بكرأ.

(٣) في المتن: وهو شرط نكاح صغير ومجنون ورفيق، وزاد في الشرح لفظة (صحّة) قبل (نكاح) كما نقل في "جد الممتار".

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٨٦/٨.

(٥) ذكر ثبوت نكاح حرّة مكلفة بدون رضا ولي، وأن للولي العصبة حق الاعتراض في غير الكفء فيفسخه القاضي، وللمرأة أن لا تُمكنه من الوطاء حتى يرضى الولي؛ لأن الولي عسى أن يفرّق فيصير وطاءً شبهة.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٨٩/٨، تحت قول "الدر": فيفسخه القاضي.

(٧) انظر المرجع السابق، ص ١٨٩، تحت قول "الدر": في غير الكفء.

[٢٣٤٨] قوله: ^(١) والفرق إمكان الاستدراك ^(٢):

أقول: قد كان يجري هذا الفرق فيما إذا زوج غير الأب والجد الصغير والصغيرة من غير كُفء أو بغن فاحش في المهر مع أنهم حكموا في الفصيلين بأنه لا يصح النكاح أصلاً في الأصح كما يأتي متناً ص ٥٠٠^(٣)، إلا أن يفرق بأن البالغة لها النقص من حقها، وإنما كان للولي الاعتراض لدفع ما سيلحقهم فيه من منقصة، ولذا لو تزوج البالغ بزيادة فاحشة في المهر جاز، ولا اعتراض بخلاف القاصر والقاصرة، فليس للولي القاصر النظر أو الشفقة أن ينقص من حقهما فحكم بالبطلان نظراً ما، والله تعالى أعلم.

[٢٣٤٩] قال: أي: "الدر": وينبغي إلحاق الحبل الظاهر به (ويفتى) في

غير الكُفء (بعدم جوازه أصلاً)^(٤):

أي: بطلانه وعدم انعقاده أصلاً كما مر^(٥) في الصفحة الماضية

عن "البحر".

(١) ذكر هنا لاعتراض الولي موضعان: إذا تزوجت غير الكُفء، وإذا تزوجت بدون مهر

المثل، (ويُفتى) في غير الكُفء (بعدم جوازه أصلاً)، "در".

في "رد المختار": والفرق إمكان الاستدراك بإتمام مهر المثل، فلذا قالوا: له الاعتراض حتى يتم

مهر المثل، أو يفرق القاضي، فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكُفء.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩١/٨، تحت قول "الدر": ويفى في غير الكُفء.

(٣) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩١/٨.

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٠/٨-١٩١.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٨٩/٨، تحت قول "الدر": فيفسخه القاضي.

[٢٣٥٠] قوله: ^(١) وهذا إذا كان لها ولي لم يرضَ به قبل العقد ^(٢):
 أي: لم ينصَّ على رضاه صريحاً مع علمه بأن الرجل ليس بكفء.
 [٢٣٥١] قوله: وقول "البحر": لم يرضَ به يشمل ما إذا لم يعلم ^(٣): النكاح.
 [٢٣٥٢] قوله: لم يرضَ به يشمل ما إذا لم يعلم أصلاً، فلا يلزم التصريح
 بعدم الرضا، بل السكوت منه لا يكون رضاً كما ذكرنا، فلا بد حينئذ لصحة
 العقد من رضاه صريحاً ^(٤): مع العلم بعدم الكفاءة كما سيأتي ^(٥).
 [٢٣٥٣] قوله: فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه صريحاً، وعليه فلو
 سكت قبله ثم رضي بعده ^(٦): جزم به في "الخيرية" ^(٧) تبعاً لـ "البحر" ^(٨).
 أقول: والوجه فيه ما سنذكره على هامش ص ٩٨٨ ^(٩)، والله تعالى أعلم.

- (١) في "رد": وهذا (أي: عدم جواز النكاح بغير الكفاءة) إذا كان لها ولي لم يرضَ به قبل العقد
 فلا يفيد الرضا بعده، "بحر". وأما إذا لم يكن لها ولي فهو صحيح نافذ مطلقاً اتفاقاً.
 (٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩١/٨، تحت قول "الدر": بعدم جوازه أصلاً.
 (٣) المرجع السابق.
 (٤) المرجع السابق.
 (٥) انظر المرجع السابق، ص ١٩٢، تحت قول "الدر": نكحت.
 (٦) المرجع السابق، ص ١٩١، تحت قول "الدر": بعدم جوازه أصلاً.
 (٧) "الخيرية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ص ٢٥.
 (٨) "البحر"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ٢٢٦/٣.
 (٩) انظر المقولة [٢٤١٣] قال: أي: "الدر": (إن كان الولي المزوج بنفسه بغبن.

[٢٣٥٤] قوله: ^(١) وهذا أقرب إلى الاحتياط، كذا في تصحيح العلامة قاسم ^(٢): و"الخانية" ^(٣).

[٢٣٥٥] قوله: ولو أحسن الولي وعدل القاضي فقد يترك أنفة للتردد على أبواب الحكام واستقلالاً لنفس الخصومات، فيتقرر الضرر ^(٤):

فكان الأحوط سد باب التزويج عليها من غير كفاء اهـ "خانية" ^(٥).

قلت: وأفاد أن الكلام في تزويجها نفسها فقط.

قلت: ولكن تزويج وليها ^(٦) بإذنها كتزويجها بنفسها كما أجاب به

في "الخيرية" في جواب غير ما سؤال ص ٢٣ ^(٧).

(١) في "رد المختار": وهو (أي: عدم جواز النكاح بغير الكفاء) المختار للفتوى، وقال شمس الأئمة: وهذا أقرب إلى الاحتياط، كذا في "تصحيح العلامة قاسم"؛ لأنه ليس كل ولي يُحسن المرافعة والخصومة، ولا كل قاض يعدل، ولو أحسن الولي وعدل القاضي فقد يترك أنفة للتردد على أبواب الحكام واستقلالاً لنفس الخصومات، فيتقرر الضرر، فكان منعه دفعاً له، "فتح".

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩١/٨، تحت قول "الدر": وهو المختار للفتوى.

(٣) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٥٧/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩١/٨، تحت قول "الدر": وهو المختار للفتوى.

(٥) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٥٧/١.

(٦) ولكن هذا حيث الولي الأقرب غيره، أمّا إذا كان هو الأقرب فإقدامه على التزويج

ينبغي أن يكون رضا ما لم يكن مغروراً. ١٢ منه.

(٧) "الخيرية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ص ٢٥.

قلت: وكذا إذا زوّجها فُضُولِي فأجازت، فإن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة كما نصّوا عليه، والله تعالى أعلم.

[٢٣٥٦] قوله: ^(١) فيصدق بنفي الرضا بعد المعرفة ^(٢): بأن قال: لا أرضى.

[٢٣٥٧] قوله: فيصدق بنفي الرضا بعد المعرفة وبعدها ^(٣):

(١) في الشرح: فلا تحلّ مطلقة ثلاثاً نكحت غير كفاء بلا رضا وليّ بعد معرفته إياه، فليحفظ. (وحاصله: أن حلة المطلقة ثلاثاً للزوج الأول لا تحصل إن نكحت غير كفاء لم يرضه الولي بعد ما عرفه). ١٢ (محمد أحمد).

في "رد المختار" عن "الحليّة": وقوله: (بلا رضا) نفى منصباً على المقيّد الذي هو رضا الولي والقيّد الذي هو بعد معرفته إياه، فيصدق بنفي الرضا بعد المعرفة، وبعدها، وبوجود الرضا مع عدم المعرفة، ففي هذه الصور الثلاثة لا تحلّ، وإنما تحلّ في الصورة الرابعة، وهي رضا الولي بغير الكفاء مع علمه بأنه كذلك اه. قلت: والأنسب أن يقول: مع علمه به عينا؛ لما في "البحر": لو قال الولي: رضيتُ بتزوّجها من غير كفاء، ولم يعلم بالزوج عينا هل يكفي؟ صارت حادثة الفتوى، وينبغي أن لا يكفي؛ لأن الرضا بالمجهول لا يصحّ كما ذكره في "الحانية" فيما إذا استأذنها الولي ولم يسمّ الزوج، فقال: لأن الرضا بالمجهول لا يتحقّق، ولم أره منقولاً اه، وأقرّه في "النهر". لكن ليس على عمومته؛ لما سيأتي في كلام الشارح: أنّها لو فوّضت الأمر إليه يصحّ كقولها: زوّجني ممن تختاره ونحوه، قال الخير الرملي: ومقتضاه أن الولي لو قال لها: أنا راضٍ بما تفعلين، أو زوّجني نفمك ممن تختارين ونحوه أنّه يكفي، وهو ظاهر؛ لأنّه فوّض الأمر إليها، ولأنّه من باب الإسقاط اه.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨، تحت قول "الدر": نكحت.

(٣) المرجع السابق.

أي: بعد المعرفة بأن لم يقل: رضيت، ولم يصدر عنه ما يدلّ عليه، كمباشرة العقد كما سيأتي^(١).

[٢٣٥٨] قوله: أنّها لو فوّضت الأمر إليه يصحّ^(٢):

أي: في المسألة المستشهد بها.

[٢٣٥٩] قوله: لو فوّضت الأمر إليه يصحّ كقولها: زوّجني ممن تختاره^(٣):

وكذلك: أنا راضية بما تفعل كما تفيد مسألة في "الخانية" ص ٣٨٥^(٤).

[٢٣٦٠] قوله: قال الخير البرملي: ومقتضاه أن الولي لو قال لها: أنا راض

بما تفعلين^(٥): أقول: قول الولي: رضيت بتزوّجها من غير كُفء أصرح في الإسقاط

من قوله: (أنا راض بما تفعلين)، فإنّ غير الكُفء يدخل في هذا من باب العموم،

وهو منطوق به في الأوّل، فكلام الخير رحمه الله تعالى مناقض تامّ لكلام "البحر"^(٦)

رحمه الله تعالى لا مخصّص له، فقول المحشّي^(٧) رحمه الله تعالى: (إنّه ليس على

عمومه) ليس في محله، فافهم.

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨، تحت قول "الدر": فليحفظ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨، تحت قول "الدر": نكحت.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٥٨/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨، تحت قول "الدر": نكحت.

(٦) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٩٤/٣.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨، تحت قول "الدر": نكحت.

[٢٣٦١] قوله: لأنه فوّض الأمر إليها، ولأنه من باب الإسقاط^(١):

والإسقاط يصحّ مع الجهالة كما في الإبراء.

أقول: بهذا فارق مسألة إذن البالغة، فإنّ العقد إليها لا إلى الولي، فلا بدّ من رضاها بمعيّن أو إطلاق التفويض، أمّا الولي فليس له إلّا حقّ يلتحقه من عار، فإذا قال: رضيت بتزوّجها من غير كُفء فقد صرّح بإسقاط حقّه، والإسقاط يصحّ مع الجهالة كالإبراء، فظهر أنّ قياس "البحر"^(٢) مع الفارق، وأنّ الصّواب مع العلامة الخير رحمه الله تعالى؛ والله تعالى أعلم.

[٢٣٦٢] قوله: وقال الكمال: لأنّ المُحلّل في الغالب يكون غير كُفء، وأمّا لو باشر الولي عقد المُحلّل فإنّها تحلّ للأوّل^(٣):

أقول: أي: إذا عيّنت لهم غير الكُفء أو فوّضت مطلقة وإلّا فقد صرّح في "الخانية" ص ٣٩٥^(٤): أنّ الوكيل بالنكاح إذا زوّجها ممن ليس بكُفء لا يصحّ على قول الأئمة الثلاثة وهو الصحيح. ١٢

أقول: أي: إن باشر برضاها مع علمه بعدم الكفاءة لاشتراط المعرفة في صحّة الرضا كما سبق^(٥)، تأمل وليحرّر. ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨، تحت قول "الدر": نكحت.

(٢) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٩٤/٣.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨-١٩٣، تحت قول "الدر": فليحفظ.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الوكالة، ١٦١/١، ملخصاً.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٢/٨، تحت قول "الدر": نكحت.

ثمّ ظهر لي أنّ تركه التفتيش أيضاً من باب الرضا الصريح؛ لأنّ التقصير من قبله كما يفيد ما يأتي ص—٥٢١^(١) عن الرحمتي وعن "البحر"^(٢) عن "الولوالجية". ١٢ [٢٣٦٣] قوله: ^(٣) هذا كلّ ما ظهر لي تفقّها من كلامهم^(٤)؛ وكلّه ظاهر، وقد كان تختلج في صدري تلك الأحكام هكذا ولم أرها في كلامهم حتّى رأيتها هاهنا كما كنت أظنّ، والحمد لله.

[٢٣٦٤] قوله: ^(٥) والأمّ بذلك أولى^(٦)؛

-
- (١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩٠/٨، تحت قول "الدر": فلو نكحت.
- (٢) انظر المرجع السابق، ص—٢٩٢، تحت قول "الدر": كان لهم الخيار.
- (٣) نكاح البالغة غير الكفء صحيح على ظاهر الرواية وللوليّ حقّ الاعتراض، وليس بجائز أصلاً على ما اختاروه للفتوى، وإن لم يكن لها ولي فنكاحها غير الكفء صحيح اتفاقاً.
- هنا استظهر العلامة الشامي: أنّ المكلفة لو كان لها عصبة صغير فهو بمنزلة من لا ولي لها؛ لأنّه لا ولاية له، وكذا لو كان عبداً أو كافراً. ثمّ قال: والظاهر أنّ هذا في البالغة، أمّا الصّغيرة فلا يصحّ (أي: نكاحها غير الكفء إن لم يكن لها ولي)؛ لأنّها لم ترض بإسقاط حقّها، ألا ترى أنّها لو كان لها عصبة، فزوّجها من غير كفء لم يصحّ؟
- فكذا إذا لم يكن لها عصبة، هذا كلّ ما ظهر لي تفقّها من كلامهم، ولم أره صريحاً.
- (٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٥/٨، تحت قول "الدر": وإن لم يكن لها ولي.
- (٥) تستأذن البكر البالغة في النكاح ويستأذنها الولي وهو السنّة كما في الشرح.
- ذكر العلامة الشامي: أنّه استحسّن الرحمتي ما ذكره الشافعية: من أنّ السنّة في الاستئذان أن يُرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها، والأمّ بذلك أولى؛ لأنّها تطّلع على ما لا يطّلع عليه غيرها.
- (٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٨/٨، تحت قول "الدر": وهو السنّة.

أقول: وفي بلادنا أترابها وصدائقها من البنات أولى؛ لأنها تظهر لهن ما في نفسها ما لا تظهر للأُم، للاستحياء منها لا منهن، والله تعالى أعلم.

[٢٣٦٥] قوله: ^(١) فقالا: لا يكون رضا ^(٢): ليس هكذا في "الخانية" ^(٣) إنما قال: (قال بعضهم: سُكوتها لا يكون رضا، وقال بعضهم في قول أبي حنيفة: يكون رضا... إلخ)، ثم ذكر ^(٤) تعليقه بقوله: (لأن على قول أبي حنيفة الأب ولي في الإنكاح من غير كُفء، ولو كانت صغيرة يلزم العقد، فإذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من كُفء، والجد عند عدم الأب في ذلك بمنزلة الأب)، نعم! قد يستفاد منه أن الأول مفرع على قولهما في الصغيرة.

[٢٣٦٦] قوله: وجزم في "الدرية" بالأول بلفظ: قالوا ^(٥): وهو الذي قدمه في "الخانية" ثم ذكر تعليقه ص ٣٨٧، وص ١٥٨ ^(٦)، وتقديمه دليل التقديم لكن قد علل للقول الآخر بتعليل قوي ولم يتعقبه، وهو مفرع على قول الإمام في الصغيرة، والأول على قولهما فيها، وقوله: هو المذهب المعتمد.

- (١) واختلف فيما إذا زوجها غير كُفء فبلغها فسكت، فقالا: لا يكون رضا وقيل في قول أبي حنيفة: يكون رضا إن كان المزوج أباً أو جدّاً، وإن كان غيرهما فلا كما في "الخانية" أخذاً من مسألة الصغيرة المروجة من غير كُفء اه. قال في "النهر": وجزم في "الدرية" بالأول بلفظ: قالوا.
- (٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٩/٨، تحت قول "الدر": وأخبرها رسوله... إلخ.
- (٣) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٥٨/١.
- (٤) المرجع السابق.
- (٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٩٩/٨، تحت قول "الدر": وأخبرها رسوله... إلخ.
- (٦) انظر "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٥٨/١.

أقول: ومثله يجري في المهر أيضاً أخذاً من الاختلاف في العُبن الفاحش فيه في تزويج الصغيرة، فقال^(١): يصحّ من الأب والجدّ لا غير، وقالوا: لا يصحّ مطلقاً، فإذا كانا وليين في التزويج.... بالعُبن عنده لا عندهما، فإن زوّجا به صغيرة لزم عنده، ولم يصحّ عندهما، أو كبيرة انعقد موقوفاً على رضاها عنده لا عندهما، وبه يندفع ما أورد الكمال على الإمام النسفي من أن الفرق بين الأب والجدّ وغيرهما ليس بشيء كما يأتي ص ٤٩٣^(٢) هذا، والزيلعي^(٣) حكم بأن سُكوتها لا يكون رضا إذا لم يكن المهر وافراً، وأطلقه فشمّل ما إذا كان المستأمر أو المزوّج الأب والجدّ، ونصّ الكمال: (أن الأوجه الإطلاق)، وأقرّه "البحر"^(٤) والشلي^(٥) و"الشرنبلالية"^(٦)، لكن في تعليقه ما علمت، فليتأمل، والله تعالى أعلم.

[٢٣٦٧] قال: ^(٧) أي: "الدرّ": حتّى لو رضيت بعده انعقد^(٨):

أقول: تفرّيعٌ بالنظر إلى الصورة الثانية أي: زوّجها ثمّ أخبرت فبكت بصوت ثمّ رضيت، أمّا بالنظر إلى صورة الاستئذان فلا؛ لأنّه إن كان ردّاً كما

(١) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الأولياء، ١/١٦٦.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٨/٢٠٩، تحت قول "الدرّ": رده الكمال.

(٣) "التبيين"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢/٤٩٨.

(٤) انظر "البحر"، كتاب النكاح، ٣/٢٠٠، و"الفتح"، ٣/١٦٦.

(٥) "حاشية الشلي"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢/٤٩٧، (هامش "التبيين").

(٦) "الشرنبلالية"، كتاب النكاح، باب الولي والكفاء، ١/٣٣٦، (هامش "الدرّ").

(٧) زوّج الولي البكر البالغة قبلها الخبر فبكت بصوت لم يكن إذناً ولا ردّاً، حتّى لو رضيت بعده انعقد.

(٨) "الدرّ"، كتاب النكاح، باب الولي، ٨/٢٠٠.

هو التحقيق فزوّج فبلغها فرضيت نفذ أيضاً قطعاً؛ لأن غاية الردّ السابق عند الاستئذان إبطال التوكيل فيبقى نكاح فضوليّ فينفذ بالتنفيذ، نعم! وقع الخلاف في أن في هذه الصورة هل يكفي السكوت بعد البلوغ أم لا بدّ من الرضا الصريح؟ والأصحّ يكفي كما يأتي^(١) في الصفحة القابلة شرحاً.

[٢٣٦٨] قوله: ^(٢) كذا في "الظهرية"^(٣): و"الخانية"^(٤).

[٢٣٦٩] قوله: ^(٥) وكونه ردّاً ترجّح بوقوعه احتمال التقرير^(٦):

أقول: التقرير لم يكن، فلا يثبت بالشكّ.

(١) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٢/٨.

(٢) قول البالغة في أمر زوجها: (غيره أولى منه) ردّ قبل العقد لا بعده، وسبب الفرق أن كلامها يحتمل الإذن وعدمه، فقبل النكاح لم يكن النكاح، فلا يثبت بالشكّ، وبعده كان فلا يَطل بالشكّ كذا في "الظهرية".

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٣/٨، تحت قول "الدر": ردّ قبل العقد لا بعده.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٥٧/١ - ١٥٨.

(٥) في "ردّ المختار": كذا في "الظهرية"، وهو مشكل؛ بأنّه لا يكون نكاحاً إلاّ بعد الصّحة وهي بعد الإذن، فالظاهر أنّه ليس بإذن فيهما، "بحر". وأصل الإشكال لصاحب "الفتح"، وأجاب عنه المقدسي: بأنّ العقد إذا وقع، ثمّ وردّ بعده ما يحتمل كونه تقريراً له وكونه ردّاً ترجّح بوقوعه احتمال التقرير... إلخ.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٤/٨، تحت قول "الدر": ردّ قبل العقد لا بعده.

[٢٣٧٠] قال: ^(١) أي: "الدر": فسكوتها ردٌ بعد العقد لا قبله ^(٢): وانظر هل يكون إجازة؟ ظاهر تعليل "الظهيرية" ^(٣) و"الخانية" ^(٤) بكونه شيئاً محتملاً، لا، وظاهر قول المقدسي: (ترجح بوقوعه احتمال التقرير) نعم، والأول أظهر، فليحرر، والله تعالى أعلم.

[٢٣٧١] قوله: فسكتت جاز إجماعاً ^(٥): أفاداً... يثبت إجماعاً.

[٢٣٧٢] قال: أي: "الدر": ولو استأذنتها في معين فردت، ثم زوجها منه فسكتت صح في الأصح ^(٦):

أقول: هذا تعليل بالمخالف، فإن مقتضى قول "الدراية" ... أن ... بسكوتها، ومقتضى التعليل عدم الانعقاد أصلاً، حتى لو أمضت صريحاً لم يفد. ١٢ والصواب: أن الأخذ إنما هو على الشارح رحمه الله تعالى، فإن كلام "الخانية" ^(٧) صريح في أن السكوت رضا، لكن الرضا هاهنا غير مفيد. ١٢

(١) لو زوجها (الولي كابن العم) لنفسه فسكوتها ردٌ بعد العقد لا قبله، هذا عند الطرفين، ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكتت جاز إجماعاً، "بحر" عن "الخانية".

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٤/٨.

(٣) "الظهيرية"، كتاب النكاح، ص ٤٦.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، الباب الأول، فصل في شرائط النكاح، ١٥٩/١.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٤/٨، تحت قول "الدر": ولو زوجها لنفسه.

(٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٤-٢٠٥.

(٧) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٥٩/١.

[٢٣٧٣] قال: أي: "الدر": ولو استأذنها في معين فردت، ثم زوجها منه فسكتت صح في الأصح، بخلاف ما لو بلغها فردت، ثم قالت: رضيت لم يجز لبطلانه بالرّد، ولذا استحسنوا التّجديد عند الزّفاف^(١):

أقول:.... صورة الأولى..... فأظهرت الثّفرة.... ثم بلغها فسكتت ولم تظهر ثفرة صحيح غير محتاج إلى التّجديد، وهي المسألة المارة^(٢).... الثانية.... استأذنها فلم تظهر ثفرة فزوج فبلغها... ثفرة فهذا وصريح ردّها سواء في عدم العمل لصحة الوكالة بالسكوت السابق، فلا تملك ردّ نكاح صح، والثالثة: أن تظهر الثفرة في الوقتين فهذا هو المحتاج إلى التّجديد؛ لأنّه كان نكاح فضولي لعدم الوكالة بالثّفرة الأولى وقد احتمل بطلانه بعد بلوغها الخبر بإظهارها عنده الثّفرة الأخرى، والواقع في بلادنا أنّهن لا يظهرن ثفرة بعد النكاح، ما هو إلّا السكوت المحض، وهو إجازة كما سمعت، فافهم.

[٢٣٧٤] قال: أي: "الدر": ولذا استحسنوا التّجديد عند الزّفاف؛ لأنّ الغالب إظهار الثّفرة عند فجأة السّماع^(٣):

أي: فيحتمل أنّها نفرت من النكاح عند إعلامها به فيبطل العقد، ولا يلحقه الرضا، فإذا جدّد العقد بعد ذلك ارتفع هذا الاحتمال اه "ط"^(٤).

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٥/٨.

(٢) انظر المقولة السابقة.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٥/٨.

(٤) "ط"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٩/٢.

أقول: فأفاد رحمه الله تعالى أن لو علم أن النفرة من النكاح حقيقة، وذلك يعلم بالقرائن، فحينئذ يكون ردًا، وبه علم أن الرد أيضًا قد يكون فعليًا كالإجازة، أما الرد السكوتي فلا أعلم له صورة، فإن غاية السكوت أن لا يكون رضا، وعدم الرضا ليس برد، فتبقى على خيارها في الرد والإجازة ما لم يقع أحدهما، أما ما قدم الشارح^(١) أن لو زوجها لنفسه فسكوها رد بعد العقد فقد قدمنا^(٢) أن هذا سهو، وإثما صوابه: فسكوها لا يفيد بعد العقد لعدم صحته.

فتحرر أن الرد على قسمين: قولي وفعلي، والإجازة على ثلاثة: هذان وسكوتي، وما وراء ذلك ليس برد ولا إجازة فتبقى على خيارها، والله تعالى أعلم. ١٢

ومن الرد الفعلي: أن تحرك يدها مشيرة أن لا، فإنه لا يشك أحد في كونه ردًا، ونظير ذلك ما ثبت في الحديث^(٣) أن البكر إذا استأذنها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وراء الستر، فحركت الستر لم يزوجهما، فكما أنه دليل النهي قبل النكاح فكذلك تحريك اليد دليل النفي بعد النكاح، وهذا ظاهر جدًا لا يخفى.

(١) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٤/٨.

(٢) انظر المقولة [٢٣٧٠] قال أي: "الدر": فسكوها رد بعد العقد لا قبله.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في "مصنّفه"، كتاب النكاح، باب استثمار النساء في أبضاعهن، ر: ٢٨٣٤، ١١٤/٦، عن عمر بن راشد عن يحيى عن المهاجر: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب إليه إحدى بناته يجيء الخدر، فيقول: إن فلانًا يخطب فلانة، فإن حرّكت الخدر لم يزوجهما، وإن سكنت زوجهما)).

[٢٣٧٥] قوله: ^(١) في "الأصل": أن مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل

في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه ^(٢):

ف: فانظر إلى أنكحة الهند، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

[٢٣٧٦] قوله: لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع... إلخ ^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: نص "الغمز" ^(٤) عن "الولوالجية" هكذا: (لو وكل رجلاً فوكل

الوكيل غيره وفعل الثاني بحضرة الأول فإن كان بيعاً أو شراءً يجوز وما عدا البيع والشراء من الخصومة والتقاضي والنكاح والطلاق وغير ذلك، ذكر عصام في "مختصره" ^(٥): أنه يجوز، وذكر محمد في "الأصل": أنه لا يجوز، فإنه قال: إذا فعل

(١) في الشرح: الغالب إظهار النفرة عند فجأة السماع، ولو استأذنها فسكتت، فوكل

من يزوجه ممن سمّاه جاز إن عرفت الزوج والمهر كما في "القنية"، واستشكله في

"البحر": بأنه ليس للوكيل أن يوكل بلا إذن، فمقتضاه عدم الجواز أو أنها مستثناة.

ذكر العلامة الشامي: ما يؤيد عدم الجواز وأنّ الوكيل ليس له التوكيل في النكاح،

وأنّه ليس من المسائل التي استثنوها من هذه القاعدة، ثمّ نقل عن السرحمي: وفي

"حاشية الحموي" على "الأشباه" عن كلام محمد في "الأصل": أن مباشرة وكيل الوكيل

بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٧/٨، تحت قول "الدر": واستشكله في "البحر".

(٣) المرجع السابق.

(٤) "غمز عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب الوكالة، ٢٩٣/٢.

(٥) هو: لعصام بن يوسف بن ميمون الحنفي، (ت ٥٢١٥هـ). ("معجم المؤلفين"، ٣٧٨/٢).

الثاني بحضرة الأول لم يجز إلا في البيع والشراء وهو الصحيح) اه ملخصاً. فإذا كان هذا هو مفاد "الأصل" وقد ذيل بالتصحيح فانقطع الخلاف واضمحلت الرواية النادرة وسقط ما في "الخانية"^(١) فكيف بما في "القنية"^(٢)! وإن أيده العلامة الطحطاوي^(٣) وتركه علامة البحر في "البحر"^(٤) والمحقق العلائي في "الدر"^(٥) مستشكلاً ولا غرو، فقد شهدت كلما هم رحمهم الله تعالى أنهم لم يطلعوا؛ إذ ذاك على كلام "الأصل" أصلاً حيث لم يلموا به إلاماً ولا أشموا منه إشماءً، ولكن العجب من خاتمة المحققين العلامة الشامي! قدس سره السامي حيث أورد كلام "الأصل" ثم لم يسمح إلا باستظهار عدم الجواز مريداً به عدم التفاد؛ إذ العقد عقد فضولي فكأنه اقتصر على النقل عن العلامة مصطفى، ولو راجع "الغمر" لرأى تصحيح الإمام الولوالجي لما في "الأصل"، ومعلوم: أن رواية "الأصول" إذا صححت سقطت كل رواية سواها، فكان السبيل الحزم دون مجرد الاستظهار، والله تعالى ولي التوفيق^(٦).

[٢٣٧٧] قوله: بخلافه في البيع، وفي "مختصر عصام": أنه جعله كالبيع،

(١) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق، ١٦٦/٣-١٦٧.

(٢) "القنية"، كتاب النكاح، باب في نكاح الأبكار، ص ١١٣.

(٣) "ط"، كتاب النكاح، باب الولي، ٣٠/٢.

(٤) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢٠٤/٣.

(٥) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٦/٨.

(٦) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، الرسالة: ماحي الضلالة... إلخ، ١٤٣/١١-١٤٥.

فمباشرة بحضرته كمباشرة بنفسه^(١): أقول: في "فتاوى قاضي خان"^(٢) من كتاب الوكالة: (الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره، فإن فعل فزوّج الثاني بحضرة الأول جاز) اهـ. فكأن ما في "الخانية" أيضاً مفرّع على هذه الرواية. [٢٣٧٨] قوله: ^(٣) "الأصل" - وهو "المبسوط" - من كتب ظاهر الرواية^(٤): أقول: وقد ذكر المسألة في وكالة "غمر العيون" ص ٢٤٩^(٥) بأبسط من هذا، ونقل تصحيح ما في "الأصل" عن "اللولوالية"^(٦)، فانقطع الخلاف. [٢٣٧٩] قوله: ^(٧) لأن صاحب "الهداية" صحّح الأول^(٨):

- (١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٧/٨، تحت قول "الدر": واستشكله في "البحر".
- (٢) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق، ١٦٦/٣ - ١٦٧.
- (٣) في "ردّ المختار": في "مختصر عصام": أنه جعله كالبيع، فمباشرة بحضرته كمباشرة بنفسه اهـ. فيمكن أن يكون ما في "القنية" مفرّعاً على رواية عصام، لكن "الأصل" - وهو "المبسوط" - من كتب ظاهر الرواية، فالظاهر عدم الجواز، فافهم.
- (٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٧/٨، تحت قول "الدر": واستشكله في "البحر".
- (٥) "غمر عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب الوكالة، ٢٩٣/٢.
- (٦) "اللولوالية"، كتاب الوكالة، الفصل الأول، ٣٣٩/٤ - ٣٤٠.
- (٧) زوّج الولي البكر البالغة وبلغها الخير فتبوت إذنها بالدلالات المذكورة مشروط بأن تعلم الزوج ولا يشترط علمها بالمهر، وقيل: يشترط. في "ردّ المختار": (قوله: وقيل: يشترط) أشار إلى ضعفه وإن قال في "الفتح": إنه الأوجه؛ لأن صاحب "الهداية" صحّح الأول.
- (٨) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٨/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.

وكذا في "الخلاصة"^(١) و"البزازية"^(٢) و"الوقاية"^(٣)، و"الإصلاح"، و"الملتقى"^(٤).

أقول: ويؤيده حديث الطبراني في "الكبير"^(٥) بسند حسن عن أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه: ((كان صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أراد أن يزوّج امرأة من نسائه يأتيها من وراء الحجاب، فيقول لها: يا بُنَيَّة، إنَّ فلاناً قد خطبك، فإن كرهتِه فقولِي: لا، فإنَّه لا يستحيي أحدٌ أن يقول: لا، وإن أحببت فإنَّ سكوتك إقرارٌ، فإن حرَّكت الخِدرَ لم يزوّجها، وإلاَّ أنكحها)) اهـ. فذكر الزوج ولم يذكر المهر.

[٢٣٨٠] قوله: ^(٦) كما في "البحر" عن الزيلعي^(٧):

- (١) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل التاسع في نكاح البكر، ٢٦/٢.
- (٢) "البزازية"، كتاب النكاح، الفصل التاسع في نكاح البكر، ١٢٥/٤.
- (٣) "الوقاية"، كتاب النكاح، باب الولي والكفء، ٢٢/٢.
- (٤) "الملتقى"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٤٩١/١ - ٤٩٢.
- (٥) "المعجم الكبير"، وما أسند عمر بن خطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ر: ٨٨، ٧٣/١.
- (٦) في "رد المختار": قال في "الفتح": إنَّه الأوجه؛ لأنَّ صاحب "الهداية" صحَّح الأوَّل، وقال في "البحر": إنَّه المذهب؛ لقول "الذخيرة": إنَّ "إشارات" كتب محمَّد تدلُّ عليه اهـ. قلت: وعلى القول باشتراط تسميته يشترط كونه مهر المثل، فلا يكون السكوت رضاً بدونه كما في "البحر" عن الزيلعي، وبقي على القول بعدم الاشتراط فهل يشترط أن يزوّجها بمهر المثل، حتَّى لو نقص عنه لم يصحَّ العقد إلاَّ برضاها؟.
- (٧) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.

أقول: سبحانه الله! نصّ في "البحر" ص ١٢١، ج ٣^(١): (أنّه فرّع في "التبيين"^(٢) على عدم الاشتراط أنّه إن سَمّاه يشترط أن يكون وافراً، وهو مَهْر المثل حتّى لا يكون السُّكوت رضاً بدونه) اهـ.

نعم! ذكر^(٣) قبله تفريع المسألة على القول بالاشتراط، وهو الذي نقله^(٤) المحشّي عن "البحر"، لكن لم يعزه "البحر" إلى الزيلعي، ولا إلى أحد، إنّما الذي عزاه للزيلعي ما جعله حادثة الفتوى، ثمّ إنّ "البحر" لم يقرّ تفريعه على القول بالاشتراط بل استشكله بما لا مردّ له، ونقل المحشّي ثمّة في "منحة الخالق"^(٥) جوابه عن "رمز الحقائق"^(٦)، وقد ردّدنا عليه هناك، وأيضاً نقل^(٧) المحشّي ثمّة عن "النهر" عن "الفتح" جواب إشكال "البحر": أن المسألة مفرّعة على القول الثاني، أي: عدم الاشتراط دون الأوّل، فسبحان من لا ينسى.

[٢٣٨١] قوله: حتّى لو نقص عنه لم يصحّ العقد إلّا برضاها؟^(٨):

- (١) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢٠٠/٣.
- (٢) "التبيين"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٤٩٨/٢.
- (٣) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٩٨/٣.
- (٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.
- (٥) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٩٧/٣، (هامش "البحر").
- (٦) "رمز الحقائق"، لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، (ت ٨٥٥هـ).
- (٧) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٩٨/٣، (هامش "البحر").
- (٨) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.

أي: لم ينفذ.

[٢٣٨٢] قوله: صارت حادثة الفتوى، ورأيت في الحادي عشر من "البرازية":

وإن لم يذكر المهر، فزوج الوكيل بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه، أو بأقل من المثل بما لا يتغابن فيه الناس صحّ عنده خلافاً لهما^(١):

أي: نفذ ولزم؛ لأن ترك البحث عن المهر رضا بكلّ مهر.

[٢٣٨٣] قوله: صحّ عنده خلافاً لهما؛ لكن للأولياء حق الاعتراض في

جانب المرأة دفعاً للعار عنهم اه، أي: إذا رضيت بذلك^(٢):

أقول: لا وجه له، وقد جعله الإمام رضا بكلّ مهر، وإثما مبني ذلك

أنه رحمه الله تعالى حمل قوله: (صحّ) على معنى العقد، وليس كذلك؛ لأنّ فضولاً

لو زوج بغبن فاحش كان منعقداً قطعاً، وإثما معناه نفذ ولزم، قال في "الفتح"^(٣)

قبل المهر: (معنى لا يجوز هامناً: لا ينفذ النكاح إلا أن يجيزه) اه. فمعنى صحّ

نفذ، وإن لم يجز، لوقوعه عن وكالة تامّة.

[٢٣٨٤] قوله: إذا رضيت بذلك. ومقتضاه: أنه إذا كان الوكيل هو

الولي - كما في حادثتنا - ورضيت به صحّ، وإلا فلا، تأمل^(٤):

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها، ٢٠٣/٣.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.

أقول: مذهب الإمام أنّ السكوت عن ذكر المهر رضاً بكلّ مهر، فما اشترط رضاها بعده وقد رضيت، نعم! مقتضاه أنّ الولي إذا كان هو الوكيل ونقص لم يكن له حقّ الاعتراض؛ لأنّه قد رضي به، فسعيه في نقض ما تمّ من جهته مردود عليه، تأمل.

[٢٣٨٥] قوله: ^(١) أي: ناقلاً تصحيحه عن "الكافي" ^(٢): وكذا صحّحه في "الكفاية" ^(٣) كما في "جامع الرموز" ^(٤)، وفي "الدراية" كما في "البحر" ^(٥).
[٢٣٨٦] قوله: ^(٦) (ردّه الكمال) بقوله: وما ذكر من التفصيل ليس بشيء ^(٧):

- (١) قول الشارح: وقيل: يشترط (أي: علمها بالمهر) وهو قول المتأخرين، "بحر" عن "الذخيرة"، وأقرّه المصنّف، وما صحّحه في "الدرر" عن "الكافي" ردّه الكمال.
في "ردّ المختار": (قوله: عن الكافي) أي: ناقلاً تصحيحه عن "الكافي"، فافهم.
(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدرر": عن "الكافي".
(٣) "الكفاية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٦/٣، (هامش "الفتح").
(٤) "جامع الرموز"، كتاب النكاح، فصل في الولي والكفاءة، ٤٦٢/١.
(٥) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٩٨/٣-١٩٩.
(٦) في "ردّ المختار": (قوله: ردّه الكمال) بقوله: وما ذكر من التفصيل ليس بشيء؛ لأنّ ذلك في تزويجه الصّغيرة بحكم الجبر، والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها، والأب في ذلك كالأجنبيّ.

(٧) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدرر": ردّه الكمال.

قد أجبنا عنه على هامشه، فراجعوه.

[٢٣٨٧] قوله: ^(١) زاد في "النهر" ^(٢):

أقول: ليس زيادة من "النهر"؛ لأنه موجود في "البحر" ^(٣).

[٢٣٨٨] قوله: زاد في "النهر": ولهذا عدّوه في مسائل السكوت. قلت:

وفيه نظر؛ لأن مقتضى كلام "الفتح" أن المراد بقبول التهنة ما يكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت؛ لأن مراده إدخال الجميع ^(٤):

(١) في المتن والشرح: (فإن استأذنها غير الأقرب) كأجنبي أو ولي بعيد (فلا) عبرة بسكوتها (بل لا بد من القول كالتيب) البالغة لا فرق بينهما إلا في السكوت؛ لأن رضاها يكون بالدلالة كما ذكره بقوله: (أو ما هو في معناه) من فعل يدل على الرضا (كطلب مهرها) ونفقتها (وتمكنها من الوطء) ودخوله بها برضاها، "ظهيرية" (وقبول التهنة) والضحك سروراً ونحو ذلك، بخلاف خدمته أو قبول هديته.

ذكر هنا في "الفتح" دلالات من الأفعال التي يثبت بها الرضا ثم قال: الحق أن الكل من قبيل القول إلا التمكين، فيثبت بدلالة نص إلزام القول؛ لأنه فوق القول. ("الفتح"، ١٦٨/٣). قال العلامة الشامي: واعترضه في "البحر": بأن قبول التهنة ليس بقول بل سكوت، زاد في "النهر": ولهذا عدّوه في مسائل السكوت.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٢/٨، تحت قول "الدر": لأن رضاها يكون بالدلالة... إلخ.

(٣) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢٠٤/٣.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٢/٨، تحت قول "الدر": لأن رضاها... إلخ.

أقول: هذا عجيب! فإن مراده إدخال كل دلالة فعلية في القول، بقوله^(١):
(والحق أن الكل من قبيل القول إلا التمكين)، ولا شك أن قبول التهنة مطلقاً من
باب الرضا ولو بالسكوت، وليس هو فوق القول كالتمكين، وقد كان نبه عليه
في "البحر"^(٢)، فهذا تعليل للشيء بما يفيد نقيضه، ثم ماذا يقال في الضحك سروراً؟
أما قول "البحر"^(٣): (أنه حروف).

فأقول: غير مسلم بل مجرد صوت خفي يسمعه هو لا سائر الناس، وليس
كل صوت حرفاً، كالعطاس، والجشأ، والتحنج، التي لا يصل بها حرف، وفساد الصلاة
لا يقتصر على الحروف، بل بكل عمل كثير، والضحك كثير، والتبسّم قليل.
ولئن سلمنا فماذا يقال في التبسّم! مع أنه رضا في الصحيح وليس حرفاً،
وإلا لفسدت به الصلاة، ولا هو فوق القول لكثته مثله، وانظر "فتاوانا"^(٤)، وبقي
أيضاً قبول التفقة وقبول المهر، فإثهما يحصلان قطعاً بلا تكلم بحرف، لكن قد
يقال: إثهما فوق القول؛ إذ لا احتمالان إلا القبول، بخلاف القول فقد يكون
استهزاء كما أفاده في "الخانية"^(٥) وغيرها.

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٦٨/٣.

(٢) انظر "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢٠٤/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، ١٤٥/١١-١٤٨.

(٥) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٥٨/١.

[٢٣٨٩] قوله: قولهم: إذا سكّت الأب ولم ينف الولد مدّة التهنة لزمه، ومعناه: سكّت عن نفي الولد لا عن جواب التهنة^(١):

ليس هكذا بل لو سكّت أصلاً، بل لو لم تكن تهنة رأساً، ومضت مدّتها وسكّت لزمه الولد، انظر "فتاوانا"^(٢).

[٢٣٩٠] قوله: ^(٣) وأما الجواب عن اعتراض "البحر"^(٤): المحيب السيّد ط^(٥).

[٢٣٩١] قوله: ولو خلا بها برضاها هل يكون إجازة؟ لا رواية لهذه المسألة، وعندي أنّ هذا إجازة اه، وفي "البزازية": الظاهر أنّه إجازة^(٦):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: ومن هاهنا زدتُ المسّ والتعائق والتقييل؛ لأنّ الخلوة برضاها لَمّا كانت أمانة الرضا، فهذه الأفعال أجدر وأحرى كما لا يخفى.

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٢/٨، تحت قول "الدرّ": لأنّ رضاها يكون بالدلالة... إلخ.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، ١٤٥/١١ - ١٤٩.

(٣) وأما الجواب عن اعتراض "البحر": بأنّ قول "الفتح": (إنّه من قبيل القول) أي: لا من القول حقيقة، بل هو منزل منزلة، فلا يرد السكوت عند التهنة، ففيه أنّه لو كان مراده ذلك لم يحتج إلى استثناء التمكن... إلخ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٢/٨، تحت قول "الدرّ": لأنّ رضاها... إلخ.

(٥) "ط"، كتاب النكاح، باب الولي، ٣٢/٢.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٣/٨، تحت قول "الدرّ": ودخوله بها.

في حاشيتي الطحطاوي والشامي^(١): (قوله: "بخلاف خدمته" أي: إن كانت تخدمه من قبل)، ففي "البحر" عن "المحيط" و"الظهريّة": (ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا دلالة) اهـ.^(٢)

[٢٣٩٢] قوله: ^(٣) أي: إن كانت تخدمه من قبل^(٤):

مثله في "ط"^(٥) إلى آخر القول.

[٢٣٩٣] قال: ^(٦) أي: "الدرّ": (فالقول قولها)^(٧):

لإنكارها الملك عليها، بخلاف ما إذا ادّعت ردّها بخيار البلوغ، وقال الزوج: بلغت أو بلغك بعد بلوغك فسكت، فإنّ القول قوله؛ لأنّها تدّعي رفع

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٤/٨، تحت قول "الدرّ": بخلاف خدمته.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، الرسالة: ماحي الضلالة... إلخ، ١٤٧/١١.

(٣) في "ردّ المختار": (قوله: بخلاف خدمته) أي: إن كانت تخدمه من قبل، ففي "البحر" عن "المحيط" و"الظهريّة": (ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا دلالة).

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٤/٨، تحت قول "الدرّ": بخلاف خدمته.

(٥) "ط"، كتاب النكاح، باب الولي، ٣٢/٢.

(٦) في المتن والشرح: (قال) الزوج للبكر البالغة: (بلغك النكاح فسكت، وقالت: ردّدت) النكاح (ولا يئنه لهما) على ذلك (ولم يكن دخل بها طوعاً) في الأصح (فالقول قولها) يمينها على المفتي به.

(٧) "الدرّ"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٨/٨.

المملك الثابت؛ لأنّ النكاح كان منعقدًا صحيحًا نافذًا وإن لم يلزم، وسيأتي^(١) شرحاً مع تقييد حسن.

[٢٣٩٤] قوله: وإذا ادّعت فسادَهُ وهو صِحَّتُهُ فالقول له، وعلى عكسه^(٢):

كما لو ادّعى الطّلاق وأنكرت.

[٢٣٩٥] قوله: وعلى عكسه فرّق بينهما^(٣):

لأنّه إنّما يدّعي فساد ملك نفسه، وهو مستبد بالملك فيؤاخذ بإقراره.

[٢٣٩٦] قوله: وعلى عكسه فرّق بينهما، وعليها العدة ولها نصف المهر^(٤):

كما في النكاح الصحيح؛ لأنّ إقراره لا يكون حجة في حقّها وهو المهر.

[٢٣٩٧] قوله: ولها نصف المهر إن لم يدخل، والكلّ إن دخل، كذا

في "الخانية"، وينبغي أن يستثنى* منه ما ذكره الحاكم الشهيد في "الكافي": من

أنّه لو ادّعى أحدهما أنّ النكاح كان في صغره فالقول قوله^(٥): لأنّه منكر.

[٢٣٩٨] قوله: فالقول قوله، ولا نكاح بينهما^(٦): أي: إن لم يثبت بالبيّنة؛

لأنّ الاختلاف كان في الوجود والعدم، وقد قبل قول منكر الوجود.

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٣/٨.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٨/٨، تحت قول "الدر": فالقول قولها.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

♣ في نسختنا دار الثقافة والتراث: (نستثنى).

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٨/٨، تحت قول "الدر": فالقول قولها.

(٦) المرجع السابق.

[٢٣٩٩] قوله: ولا نكاح بينهما، ولا مهر لها^(١): لعدم ثبوت النكاح.

[٢٤٠٠] قوله: ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها^(٢):

أما الدخول فيوجب العقر، وهو مهر المثل.

[٢٤٠١] قوله: ^(٣) ما في "الخانية" من الأول^(٤):

وهو الاختلاف في الصحة والفساد.

[٢٤٠٢] قوله: وما في "الكافي" من الثاني^(٥): وهو الاختلاف في الوجود والعلم.

[٢٤٠٣] قوله: الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل وجود

العقد؛ لأن الرد صير الإيجاب بلا قبول، وكذا المسألة الآتية^(٦): مسألة البلوغ^(٧).

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٨/٨، تحت قول "الدر": فالقول قولها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "رد المختار": في "الكافي": من أنه لو ادعى أحدهما أن النكاح كان في صغره فالقول قوله،

ولا نكاح بينهما، ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها قبل الإدراك اهـ.

قلت: وقد علل الأخيرة في "البرزازية" عن "المحيط" بقوله: لاختلافهما في وجود العقد، وعللها في

"الذخيرة" بقوله: لأن النكاح في حالة الصغر قبل إجازة الولي ليس بنكاح معنى... إلخ، وذكر

قبله: أن الاختلاف لو في الصحة والفساد فالقول للمدعي الصحة بشهادة الظاهر، ولو في أصل

وجود العقد فالقول لمنكر الوجود.

قلت: وعلى هذا فلا استثناء؛ لأن ما في "الخانية" من الأول وما في "الكافي" من الثاني.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٩/٨، تحت قول "الدر": فالقول قولها.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٣/٨.

[٢٤٠٤] قال: أي: "الدر": (قال) الزوج للبكر البالغة: (بلغك) النكاح فسكت، وقالت: بل رددت النكاح (ولا بينة لهما) على ذلك (ولم يكن دخول بها طوعاً) في الأصح (فالقول قولها) يمينها على المفتي به، وتقبل بينته على سكوتها؛ لأنه وجودي بضم الشفتين، ولو برهننا فينتها أولى، إلا أن يُبرهن على رضاها أو إجازتها^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
قلت: فرض المسألة في تزويج الأقرب، فقوله^(٢): (سكت) بمعنى أجزت وقوله: (يُبرهن على رضاها أو إجازتها) أي: صريحاً^(٣).
[٢٤٠٥] قال: أي: "الدر": لأنه وجودي بضم الشفتين^(٤):
أي: سواء كان حقيقياً - وهو عدم التكلم - أو حكماً - وهو التكلّم بكلام أجنبي - وكونه وجودياً في الحكمي ظاهر، وأمّا في الحقيقي فلما ذكر^(٥).
أقول: لكن يرد عليه أنها إن فتحت فها لتقول شيئاً ثم لم تقل، لم يكن هناك ضم، وإن شهد الشاهدان بما وقع لم يفتح الفم شيئاً، وبقي أنها لم تقل بعد،

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٦/٨ - ٢٢١.

(٢) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٦/٨ - ٢٢١.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، ٥٧٥/١١.

(٤) سبقت العبارة في ما نقلنا من الشرح: (وتقبل بينته على سكوتها؛ لأنه وجودي).

(٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٩/٨.

(٦) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢١٩/٨.

وهو عدم، فلهذا الأولى التعليل بأنها وإن نفت صورة فقد أثبتت النكاح، والعبرة بالمعنى.

[٢٤٠٦] قوله: ^(١) أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفيًا صورةً أو معنى ^(٢):

أقول: وعلى هذا يندفع ما كان يترأى لي من الجواب أنها وإن قامت على النفي صورة، فهي على الإثبات معنى؛ لأن المقصود إثبات النكاح، فليتأمل. فإن في "جامع الفصولين" ^(٣) ما يؤيد مقالي، والله تعالى أعلم.

(١) هنا بحث أن السكوت وجودي أو عدمي، والشهادة لا تقبل على النفي، فإن كان السكوت عبارة عن عدم الكلام فهو عدمي لا تقبل البيّنة عليه، وإن كان وجودياً عبارة عن ضمّ الشفتين تقبل البيّنة عليه.

وقال في "البحر" تعليلاً لقبول الشهادة: أو هو نفيٌ يُحيط به علم الشاهد فيقبل، وبحث في "السعدية" في وجودية السكوت: بأن السكوت تركُّ الكلام. ويمكن عنه الجواب بأن هذا تفسير باللازم، وبحث فيها في قبول الشهادة على تقدير عدميته: بأنه مخالف لما في إيمان "الهداية" من باب اليمين في الحجّ والصلاة: من أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقاً، أحاط به علم الشاهد أو لا اه. وكذا قال في "البحر" هناك: الحاصل: أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفيًا صورةً أو معنى، وسواء أحاط به علم الشاهد أو لا اه.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٠/٨، تحت قول "الدر": لأثبه وجودي... إلخ.

(٣) "جامع الفصولين"، الفصل الثاني عشر فصل في الشهادة على النفي، ص ١٢٦.

[٢٤٠٧] قوله: ^(١) أو الإحبال ^(٢):

أقول: أمّا الشهادة بالحبل فظاهر، والإحبال كيف يشهد به؟ فإن فرض أن رجلاً رأى مُراهقاً يجامع امرأة ثُمَّ رأى لها حَبَلاً كيف يعلم أن الحبل منه، اللهم إلا أن يكون المراهق زوج المرأة، نعم! المرأة التي جومت يتأتى لها الشهادة ببلوغ الذي جامعها بإحباله إياها لإحاطتها بحال نفسها علماً، وهذا يعم الزوجة والمأثية شُبّهة أو كَرّها أو غير ذلك.

[٢٤٠٨] قوله: أو رؤية الدّم أو المنّي ^(٣):

أقول: في رؤية الدّم نظر، فإنّه يكون حيضاً واستحاضة وقد دلت مسائل كثيرة في كتاب الحيض أن الدّم يشبه كثيراً على التي رآته، لا تعرف الحيض من الاستحاضة فكيف غيرها؟ اللهم إلا أن تشهد المرأة أنّها رأتها تلقى الدّم ثلاثة أيام إلى عشرة كلّ يوم ترى الشهادة بروز الدّم من فرجها وهكذا شهوراً حتّى علمت أنّه حيض.

(١) في المتن والشرح متصلاً بعبارة المتن المذكورة: (كما لو زوّجها أبوها) مثلاً زاعماً عدم بلوغها (فقالت: أنا بالغة، والنكاح لم يصحّ وهي مراهقة، وقال الأب) أو الزوج (بل هي صغيرة) فإنّ القول لها إن ثبت أن سنّها تسع، وكذا لو ادّعى المراهق بلوغه، ولو برهننا فبينة البلوغ أولى (على الأصحّ).

في "ردّ المختار": واستشكل بعض المحشّين تصوّر البرهان على البلوغ. قلت: وهو ممكن بالحبل، أو الإحبال، أو سنّ البلوغ، أو رؤية الدّم أو المنّي كما في الشهادة على الزّنا.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٢/٨، تحت قول "الدر": ولو برهننا.

(٣) المرجع السابق.

وقد قال في "الخائبة"^(١) من باب التعليق: (رجل له امرأة بنت أربع عشرة و غلام ابن أربعة عشر فقال للمرأة: إذا حضت فأنت طالق، وقال للغلام: إذا احتلمت فأنت حرّ، فقالت الجارية: قد حضت، وقال الغلام: قد احتلمت، قال: تصدق الجارية ولا يصدق الغلام قال: لأنّ في الغلام يمكن أن ينظر كيف يخرج منه المنّي، أمّا خروج الدّم من الفرج لا يعلم أنّه حيض ولا يقف عليها غيرها، فقبل قولها) اهـ. لكن سنذكر في الشهادات قبول شهادة النساء على الحيض عن "معين الحكام"^(٢) ١٢.

[٢٤٠٩] قوله: ^(٣) والذي يتغابن فيه الناس ما دون نصف المهر^(٤):

(١) "الخائبة"، كتاب الطلاق، باب التعليق، ٢/٢٢٣.

(٢) "معين الحكام" فيما يتردّد بين الخصمين من الأحكام: للشيخ علاء الدّين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، قاضي "القدس" (ت ٨٤٤هـ).

("كشف الظنون"، ١٧٤٥/٢).

(٣) في المتن والشرح: (وللوليّ إنكاح الصغير والصغيرة) جبراً (ولو ثيباً) كمعتوه ومجنون شهراً (ولزم النكاح ولو بغين فاحش) بنقص مهرها وزيادة مهره.

في "ردّ المختار": (قوله: ولو بغين فاحش) هو ما لا يتغابن الناس فيه، أي: لا يتحمّلون الغبن فيه احترازاً عن الغبن اليسير، وهو ما يتغابنون فيه، أي: يتحمّلونه، قال في "الجوهرة": والذي يتغابن فيه الناس ما دون نصف المهر.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٨/٢٢٥، تحت قول "الدرر": ولو بغين فاحش.

قلت: وهو الأوفق بمسألة التيمّم وجواز التوضي إذا لم يجد الماء إلاّ بضعف قيمة المثل، ثمّ رأيت في "منحة الخالق"، ص ١٤٤^(١) ذكر عبارة "الجوهرة" ثمّ نقل: (والأقرب القول الثاني كما لا يخفى) اه. ثمّ قال: (تأمّل) اه.

أقول: ولعل الفرق أن الماء يباع بشيء قليل فلا يؤثر فيه غبن قليل؛ لآئه قليل من قليل ما لم يبلغ النصف بخلاف المهور، فالعشر من الكثير غير يسير، ثمّ رأيت في "الهندية"^(٢) عن "السراج الوهاج" ما نصّه: (والذي يتغابن فيه الناس ما دون نصف المهر وقيل: ما دون العشر) اه. فأفاد أن الأول هو المعتمد وأن الثاني ضعيف وهذا عين ما كان ظهر لي، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٤١٠] قال: ^(٣) أي: "الدر": زوّجها (بغير كفاءة إن كان الولي) المزوج بنفسه بغبن^(٤): أي: أو بغير كفاءة.

[٢٤١١] قوله: وقالوا: لا يجوز أن يزوّجها غير كفاءة^(٥):

(١) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٣٧/٣، (هامش "البحر").

(٢) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الخامس في الأكفاء، ٢٩٤/١.

(٣) في المتن والشرح: (ولزم النكاح ولو بغبن فاحش) بنقص مهرها وزيادة مهره (أو) زوّجها (بغير كفاءة إن كان الولي) المزوج بنفسه بغبن.

قال العلامة الشامي: وهذا (أي: صحّة ما أنكح الأب والجدّ بغبن فاحش، أو غير كفاءة) عند الإمام، وقالوا: لا يجوز أن يزوّجها غير كفاءة، ولا يجوز الحطّ ولا الزيادة إلاّ بما يتغابن الناس، "ح" عن "المنح".

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٥-٢٢٦.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٥/٨، تحت قول "الدر": أو زوّجها بغير كفاءة.

أي: لا يصحّ النكاح كما في "الهداية"^(١).

[٢٤١٢] قوله: ^(٢) لكن في هذا كلام نذكره قريباً^(٣):

ص. ٥٠٠^(٤)، وص. ٥٢٠^(٥)، وحقق أنّ الكفّاء معتبرة من جانب

المرأة أيضاً إذا كان الزوج صغيراً.

[٢٤١٣] قال: أي: "الدرّ": (إن كان الولي) المزوج بنفسه بعُين (أباً أو

جداً) وكذا المولى وابن المجنونة (لم يعرف منهما سوء الاختيار) مَحَانةً وفِسْقاً
(وإن عرف لا)^(٦):

أقول: عدَم الصّحة في إنكاح جدّ عرف بسوء الاختيار إذا كان هو

الولي لعدَم الأب أو غيبته غيبة منقطعة، أو يكون الأب أيضاً معروفاً به، أمّا لو

(١) "الهداية"، كتاب النكاح، فصل في الكفّاء، ١٩٧/١.

(٢) في "ردّ المختار": قالوا: لا يجوز أن يزوّجها غير كفء، ولا يجوز الخطّ ولا الزيادة إلّا

بما يتغابن الناس، "ح" عن "المنح". ولا ينبغي ذكر المثال الأوّل؛ لأنّ الكفّاء غير معتبرة

في جانب المرأة للرجل، أفاده في "الشرنبلالية"، ونحوه في "ط".

قلت: وعن هذا قال الشارح: (أو زوّجها) مضافاً إلى ضمير المؤنثة مع تعميمه في الغُبن

الفاحش بقوله: (بنقص مهرها وزيادة مهره) فلله درّه، ما أمهره! فافهم. لكن في هذا

كلام نذكره قريباً.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٦/٨، تحت قول "الدرّ": أو زوّجها بغير كفء.

(٤) انظر المرجع السابق، ص. ٢٣٠-٢٣١، تحت قول "الدرّ": لو عيّن لوكيله القدر.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفّاء، ٢٨٧/٨-٢٨٨.

(٦) "الدرّ"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٥/٨-٢٢٧.

زوّج الجدّ المعروف به حال قيام الأب والأب غير معروف به يجب أن ينعقد موقوفاً على إجازة الأب؛ لأنه عقد وقع وله مجيز، هذا ما ظهر لي، وهذا ظاهر جدّاً.

فإن قلت: أليس قد صرّح في "البحر" ^(١) وتبعه في "الخيرية" ^(٢) في بالغة زوّجت نفسها غير كُفء بلا رضا ولي أنّه باطل ما لم يرضَ به الولي صريحاً قبل التّكاح عالمّاً بأنّه غير كُفء فلا يفيد الرّضا بعده فكذلك ينبغي هاهنا أن يبطّل تزويج غير الأب والجدّ ولو مع قيامهما إذا لم يكن وكيلاً عنهما، وكذا تزويج الجدّ المذكور عند قيام الأب ولا ينفذ بالإجازة بعد؛ لأنّ الإجازة إنّما تلحق الموقوف وهذا وقع باطلاً فلا يجاز؟

قلت: نصّوا: أنّ الأب أو الجدّ عند عدّمه ولي في التزويج بغير كُفء أو بغبن فاحش عند الإمام، وهو المعتمد، فإذا صدر هذا العقد من غيرهما حال قيامهما أو من الجدّ حال قيام الأب كان عقداً صدر من فضولي وله مجيز، أمّا البالغة فلا ولاية عليها لأحدٍ فلا تكون فضولية في تزويج نفسها فذهب التوقّف ولم يبق إلاّ النّفاذ أو البطلان، والأوّل منتفٍ إذا تزوّجت من غير كُفء بلا رضا وليّ فتعيّن الثاني، والباطل لا يجاز ولا كانت إجازة ما فعلت في نفسها بيد الولي لانقطاع الولاية بالبلوغ فلا معنى للتوقّف فلا يفيد الرضا بعده. ١٢

وكذلك اللزوم به من جدّ غير معروف به إنّما هو إذا كان هو الولي وإلاّ توقّف على إجازة الأب إن كان أيضاً غير معروف به وإلاّ بطل؛ لأنه عقد

(١) "البحر"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ٢٢٦/٣، ملخصاً.

(٢) "الخيرية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ص ٢٥.

صدر من فضولي؛ إذ لا ولاية للجدّ مع قيام الأب، فلا يملك الإنكاح من كُفء فضلاً عن غيره وقد وقع ولا يجيز له؛ لكون الأب معروفاً بسوء الاختيار، فوجب البطلان.

[٢٤١٤] قال: أي: "الدر": (وإن عرف لا) يصحّ النكاح اتفاقاً^(١):

أي: لا ينعقد أصلاً، كما بيّناه على هامش "غمر العيون" ص—٢٣٤، وذكرنا شيئاً منه على هامش "الخيرية" ص—٢٢، وسيصرّح به المحشّي ص—٥٢١^(٢)، وقد نصّ عليه في "التبيين" ص—١٣١، ج ٢^(٣).

[٢٤١٥] قوله: ^(٤) إن لم يكن يعرفه^(٥):

لفظ "الخانية"^(٦): (إن لم يكن أبو البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصّلاح... إلخ)، ومثله يأتي في الكتاب عن "البزازية" ص—٥٢٦^(٧).

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٧/٨.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٩٠/٨-٢٩١.

(٣) "التبيين"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأقفاء، ٥٢٣/٢.

(٤) في "ردّ المختار": (قوله: وإن عرف لا يصحّ النكاح) استشكل ذلك في "فتح القدير" بما في "التوازل": لو زوّج بنته الصغيرة ممن يُنكر أنّه يشرب المسكر فإذا هو مُدمن له، وقالت: لا أرضى بالنكاح، أي: بعد ما كبرت إن لم يكن يعرفه الأب بشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل؛ لأنّه إنّما زوّج على ظنّ أنّه كفء اهـ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٨/٨، تحت قول "الدر": وإن عرف... إلخ.

(٦) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٤/١.

(٧) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٠٤/٨-٣٠٥.

[٢٤١٦] قوله: ^(١) "لأن المسألة مفروضة... إلخ" ^(٢):

فلو كان وقع باطلاً لم يتوقف على عدم رضاها.

[٢٤١٧] قوله: في "الخانية" و"الذخيرة" وغيرهما ^(٣): كـ "البزازية" ^(٤).

[٢٤١٨] قوله: ^(٥) لعدم الضرر المحض ^(٦):

أقول: الأولى إسقاط "المحض" فإنه إذا كان الزوج كُفَعًا، والمهر وافرًا

فلا ضرر أصلاً. ١٢

[٢٤١٩] قوله: ^(٧) وكذا لو عيّن له ^(٨):

(١) قال العلامة الشامي: النكاح باطل معناه: أنه سيطر كما في "الذخيرة"؛ لأن المسألة مفروضة

فيما إذا لم ترض البنت بعدما كبرت كما صرح به في "الخانية" و"الذخيرة" وغيرهما.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٨/٨، تحت قول "الدر": وإن عرف... إلخ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "البزازية"، كتاب النكاح، الفصل الخامس في الأكفاء، ١١٦/٤، (هامش "الهندية").

(٥) في "الشامية" بعد تعليل بطلان النكاح: ومقتضى التعليل أن السكران أو المعروف بسوء

الاختيار لو زوجها من كفاء بمهر المثل صح، لعدم الضرر المحض.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٢٩/٨، تحت قول "الدر": فزوجها من فاسق... إلخ.

(٧) في المتن والشرح: (وإن كان المزوج غيرهما) أي: غير الأب وأبيه ولو الأم أو القاضي

أو وكيل الأب، لكن في "النهر" بحثاً: لو عيّن لوكيله القدر صح.

هنا في "رد المختار": أي: (القدر) الذي هو غبن فاحش، "نهر". وكذا لو عيّن له رجلاً غير

كفاء كما بحثه العلامة المقدسي.

(٨) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٠/٨، تحت قول "الدر": لو عيّن لوكيله القدر.

أقول: وهذا واضح جلي، فإن الذي سوّغ إنكاح الأب من غير كفاء وهو كمال نظره ووُفُور شَفَقَتِهِ قام هاهنا أيضاً كما في تزويجه بنفسه، نعم! إذا وكل أن يزوجهَا ولم يَعيّن غير الكفاء فزوجهَا الوكيل من لا يُكافئها فلا شك أن المسوّغ معدوم، فلا يجوز. ١٢

[٢٤٢٠] قال: أي: "الدر": (لا يصحّ) النكاح (من غير كفاء)^(١):

أقول: ظهر لك مما قدّمنا^(٢) في الجدة أن الحُكْمَ بعدم الصحة إنما هو إذا كان غير الأب والجدة هو الولي أو أحدهما وقد عرف سوء الاختيار، أمّا لو زوج غيرهما بقيام ولاية أحدهما غير معروف به فلا يبطل، بل يتوقّف على إجازة الولي؛ لكونه عقداً صدر من الفضولي وله حين وقع مجيز. ١٢

مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير امرأة غير كفاء له؟

[٢٤٢١] قوله: ^(٣) فلم أر شيئاً صريحاً في ذلك ^(٤):

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣١/٨.

(٢) انظر المقولة [٢٤١٣] قال: أي: "الدر": (إن كان الولي) المزوج بنفسه بغبن.

(٣) في المتن والشرح: (لا يصحّ) النكاح (من غير كفاء أو بغبن فاحش أصلاً).

في "رد المختار": مثله قول "الكنز": (ولو زوج طفله غير كفاء أو بغبن فاحش صحّ، ولم يجر ذلك لغير الأب والجدة، ومقتضاه أن الأخ لو زوج أخاه الصغير امرأة أدنى منه لا يصحّ، وفيه ما مرّ عن "الشُرْبِلالية": من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سيأتي في باهسا أيضاً، وقدّمنا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضاً وقد راجعت كثيراً فلم أر شيئاً صريحاً في ذلك.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير... إلخ، ٢٣٢/٨، تحت قول "الدر": لا يصحّ النكاح من غير كفاء.

أقول: الشيء الصريح في هذا ما في "الخيرية"^(١) عن "البحر" من قوله: (فظاهر كلامهم: أن الأب إذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل، ولا بأكثر في الصغير بغبن فاحش، ولا من غير الكفء فيهما سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لا... إلخ). وكأصرح شيء كلام "الخانية"^(٢) حيث يقول: (إذا زوج الرجل ابنة امرأة بأكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها أو وضعها في غير الكسفة أو زوج ابنة الصغير أمة أو امرأة ليست بكفء له جاز. في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال صاحبه رحمهما الله تعالى: لا يجوز، وأجمعوا على أنه لا يجوز ذلك من غير الأب والجد ولا من القاضي)، وأبين شيء فيه كلام "الهندية"^(٣)، إذ قال: (لو زوج ولده الصغير من غير كفء بأن زوج ابنة أمة أو ابنته عبداً، أو زوج بغبن فاحش بأن زوج البنت ونقص من مهرها، أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته، جاز عند أبي حنيفة، "تبيين". وعندهما لا تجوز الزيادة والخط إلا بما يتغابن الناس فيه، قال بعضهم: فأما أصل النكاح فصحيح، والأصح أن النكاح باطل عندهما، "كافي". والخلاف فيما إذا لم يعرف سوء اختيار الأب، أما إذا عرف فالنكاح باطل إجماعاً وكذا إذا كان سكران، "السراج الوهاج") اهـ

ملخصاً. ١٢

(١) "الخيرية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ص ٢٣.

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الأولياء، ١/١٦٦.

(٣) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الخامس في الأكفاء، ١/٢٩٤.

[٢٤٢٢] قال: أي: "الدر": (وإن كان من كُفءٍ وبمهر المثل صح^(١)):

وفرق بينه وبين نكاح الفضولي، فنكاح الفضولي موقوف غير نافذ، ونكاح الولي نافذ غير لازم كما في "الهداية"^(٢) وشتان ما بين اللزوم والنفاد. ١٢
ف: اعلم: أن هاهنا ثلاثة أشياء: صحّة، ونفاذ ولزوم.

فالصحّة أعمّ من وجه من النفاذ، فقد يصحّ الشيء ولا ينفذ كعقد فضولي، وقد ينفذ ولا يصحّ كبيع بشرط، وقد يجتمعان، وذلك ظاهر. واللزوم أخصّ من كلّ منهما مطلقاً فكلّما لازم شيء صحّ ونفذ، فإنّ غير النافذ غير اللازم بداهة، وكذا غير الصحيح؛ لأنّه إن كان باطلاً فمعدوم، والمعدوم كيف يوصف باللزوم؟ وإن كان فاسداً فهو واجب الفسخ، وجوازه ينافي اللزوم، فكيف الوجوب واللزوم؟ وليس أن كلّما صحّ شيء أو نفذ لازم وقد ظهر ذلك بما مثلنا.

إذا علمت هذا فالأقسام أربعة بل خمسة (١) صحيح نافذ لازم أو تقول: لازم وحده لاستلزامه الأوّلين، (٢) صحيح نافذ غير لازم، (٣) صحيح غير نافذ، (٤) نافذ غير صحيح، و(٥) ما لا ولا ولا.

الأوّل: كإنكاح الأب ولده الصغير وكتزويج البالغة نفسها من كُفء أو من غيره حيث لا ولي لها أو برضاها.

الثاني: كتزويج ولي غير الأب والجدّ من كُفء بمهر المثل.

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٣/٨.

(٢) "الهداية"، كتاب النكاح، باب في الأولياء والأكفاء، ١٩٤/١.

والثالث: تزويج الصغير نفسه أو الصغيرة نفسها بلا إذن ولي، ولهما حين العقد ولي مجيز، وكتزويج الفضولي، ومنه تزويج الأبعد حال قيام الأقرب، وكتزويج البالغة نفسها من غير كُفء بلا رضا الأولياء على ظاهر الرواية المعدول عنها لفساد الزمان.

والرابع: كالنكاح بلا شهود.

وأما الذي ليس بصحيح ولا نافذ، ويلزمه بل جميع الأقسام سوى الأول عدم اللزوم، فكتزويج البالغة نفسها من غير كُفء ولها ولي لم يرضَ على رواية الحسن المفتي بها، وتزويج الصغير والصغيرة أنفسهما حيث لا مجيز، ونكاح الخامسة والأخت في عدة الأخت وغير ذلك.

فالأول: لا يحتمل الفسخ. والثاني: يحتاج إلى القضاء. والثالث: يرتدّ بردّ من له الإجازة من دون حاجة إلى القضاء. والرابع: يجب فسخه ولا يحتاج إلى القضاء. والخامس: كـ: لا شيء، فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٤٢٣] قال: أي: "الدر": (وإن كان من كُفء ومهر المثل صحّ و) لكن (لهما)^(١): أي: سواء زوج غير الأب أو الجدّ عند عدَمهما أو عند غيبتهما غيبة منقطعة كما صرح به في "الخيرية" ص ٢٣^(٢).

وانظر هل إذا عاد الأب أو الجدّ حتّى عادت ولايته كما نصّوا عليه هل يكون له أيضاً الاعتراض قبل بلوغ الصغيرين أم هو لهما خاصّة حتّى يبلغا؟

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٨/٢٣٣-٢٣٤.

(٢) "الخيرية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، الجزء الأول، ص ٢٥.

فالظاهر هو الأول؛ لأنه لدفع ضرر خفي كما في "الهداية"^(١)، أو ضرر غير متحقق كما في "الفتح" آخر صفحة ٥٢^(٢)، فيكون لمن له النظر، وإثما النظر لدفع الضرر، فلماذا يؤخر مع إمكان الحصول قبل أن يتقرر! ثم إن قلنا بحصول ذلك لسأب والجدد ولم يعارضاه فهل يكون الإعراض عن الاعتراض مبطلاً لخيار الصغيرين بعد البلوغ كما لو زوج الأبوان بأنفسهما؟

أقول: والظاهر لا؛ لأن النكاح إذا وقع بغيتتهما فقد نفذ غير موقوف على إجازتهما فلا ينسب إليهما إيقاعاً ولا إنفاذاً، وإعراضهما عن الاعتراض لا يوجب إبطال حق الصغيرين كما إذا لم يزاكما ظالماً يتصرف في مالهما، فليتأمل، وليحرر. ١٢

[٢٤٢٤] قال: أي: "الدر": لكن (لهما) أي: لصغير وصغيرة ومُلحق

بهما (خيارُ الفسخ)^(٣): أي: خيار الاعتراض ليفسخ القاضي لما سيحيي^(٤). ١٢

[٢٤٢٥] قوله: ^(٥) (ويلزم كل المهر) لأن المهر كما يلزم جميعه بالدخول

ولو حكماً كالحلوة الصحيحة كذلك يلزم بموت أحدهما قبل الدخول، أما بدون

(١) "الهداية"، كتاب النكاح، باب في الأولياء والأكفاء، ١/١٩٤.

(٢) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٣/١٧٦.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٨/٢٣٤.

(٤) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٨/٢٣٦-٢٣٧.

(٥) في المتن والشرح: (ولهما خيارُ الفسخ) ولو بعد الدخول (بالبلوغ أو العلم بالنكاح

بعده) لقصور الشفقة، ويُغني عنه خيار العتق، ولو بلغت وهو صغير فرّق بحضرة أبيه

أو وصيه (بشرط القضاء) للفسخ (فيتوارثان فيه) ويلزم كل المهر.

ذلك فيسقط ولو الخيار منه؛ لأنَّ الفرقة بالخيار فسخ للعقد، والعقد إذا انفسخ يُجعل كأنه لم يكن كما في "النهر"^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

هذا واعلم أنَّ من العلماء من قرّر له ضابطة وهي أنَّ كلَّ فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول فإنَّها تنصف المهر؛ وكلَّ فرقة أتت من قبلها تسقط وهو الذي يبتنى عليه ما ذكر الشامي^(٢) عن "القهستاني" عن "النظم"، ومنهم من استثنى منها خيار البلوغ لما مرّ، أنّه وإن كان منه لا ينصف بل يسقط وهو الذي اختاره في "الدر المختار"^(٣) ولكن ردّهما في "الذخيرة" بما إذا ملك الزوجة قبل الدخول بشراء مثلاً حيث يفسخ النكاح ويسقط المهر كلّ مع أنّها فرقة جاءت من قبله وحقّق الضابطة بأنَّ كلَّ فرقة جاءت من قبله وهي طلاق، فإنَّها تنصف وكلَّ ما جاءت وهي فسخ فإنَّها تسقط وردّه في "البحر"^(٤) برّد الزوج حيث تنصف كما علمت مع أنّها فسخ جاء من قبله، ثمّ قال: (فالحقّ أن لا يجعل لهذه المسألة ضابط بل يحكم في كلّ فرد بما أفاده الدليل) اهـ.

هذا هو الذي حمل العبد الضعيف على الاقتصار على ذكر بعض الصّور وعدم التعرّض لضابط، والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه جلّ مجده أمّ وأحكم^(٥).

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٧/٨، تحت قول "الدر": للفسخ.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٥٧/٨.

(٣) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٢/٨.

(٤) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأقفاء، ٢١٣/٣-٢١٤.

(٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب المهر، ١٢٩/١٢-١٣٠.

[٢٤٢٦] قوله: ^(١) وما ذكره الشارح ^(٢): من أنه لا يلحق الطلاق الفسخ.

[٢٤٢٧] قوله: وما ذكره الشارح نقله في "البحر" عن "النهاية" على

خلاف ما بحثه في "الفتح" ^(٣):

قد رجع عنه المحقق ص ٢١، ج ٢ ^(٤)، وصرح بعدم وقوع الطلاق في

عدة هذا الخيار، راجع "البحر" أول الطلاق، ص ٢٥٥، ج ٣ ^(٥).

[٢٤٢٨] قوله: ^(٦) كذا في "الفتح" ^(٧):

(١) في الشرح: ثم الفرقة إن من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاق، ولا يلحقها طلاق إلا في الردة، وإن من قبله فطلاق إلا بملك أو ردة... إلخ.

في "رد المختار": (قوله: ولا يلحقها طلاق) أي: لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ في العدة طلاق ولو صريحاً، "ح". وإنما تلزمها العدة إذا كان الفسخ بعد الدخول، وما ذكره الشارح نقله في "البحر" عن "النهاية" على خلاف ما بحثه في "الفتح".

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير... إلخ، ٢٣٨/٨، تحت قول "الدر": ولا يلحقها طلاق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الفتح"، كتاب الطلاق، ٣٢٦/٣.

(٥) "البحر"، كتاب الطلاق، ٤١٥/٣.

(٦) في "رد المختار": (قوله: إلا في الردة) يعني: أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها وإن كانت فرقتها فسخاً؛ لأن الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالإسلام، فيقع طلاقه عليها في العدة مستتباً فائدته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيية بوطء زوج آخر، كذا في "الفتح".

(٧) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٨/٨، تحت قول "الدر": إلا في الردة.

تمامه كما يأتي ص ٦٤٣^(١) بخلاف حُرمة المَحْرَمِيَّة، فإنَّها متَّابدة لا غاية لها فلا يفيد لُحوق الطلاق فائدة.

[٢٤٢٩] قوله: كذا في "الفتح"، واعترضه في "النهر": بأنَّه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما إذا كانت الفرقة بما يوجب حرمة مؤبَّدة^(٢):
رجع المحقق عن هذا أيضاً ص ٢١، ج ٢^(٣)، وصرَّح بعدم اللُّحوق، ولو الحرمة غير مؤبَّدة، راجع "البحر" ص ٢٥٥، ج ٣^(٤).
[٢٤٣٠] قوله: ^(٥) لتصرِّحهم بعدم اللُّحاق^(٦): أي: عدم لُحوق الطلاق.

-
- (١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبيّ والمجنون... إلخ، ٦٤٤/٨.
(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير... إلخ، ٢٣٨/٨-٢٣٩، تحت قول "الدر": إلّا في الردّة.
(٣) "الفتح"، كتاب الطلاق، ٣٢٦/٣.
(٤) "البحر"، كتاب الطلاق، ٤١٤/٣-٤١٥.
(٥) في "رد المختار": واعترضه في "النهر": بأنَّه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما إذا كانت الفرقة بما يوجب حرمة مؤبَّدة كالتقبيل والإرضاع، وفيه مخالفة ظاهرة لظاهر كلامهم، عرّف ذلك من تصفّحه اه، أي: لتصرِّحهم بعدم اللُّحاق في عدة خيار العتق، والبُلوغ، وعدم الكفاءة، ونقصان المهر، والسَّبي، والمهاجرة، والإباء، والارتداد، ويمكن الجواب عن "الفتح" بأنَّ مراده بالتأييد ما كان من جهة الفسخ.
(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير... إلخ، ٢٣٩/٨، تحت قول "الدر": إلّا في الردّة.

[٢٤٣١] قوله: لتصريحهم بعدم اللّحاق في عدّة خيار العتق، والبُلوغ، وعدم الكفّاءة، ونقصان المهر، والسبّي، والمهاجرة، والإباء، والارتداد، ويمكن الجواب عن "الفتح" بأنّ مراده بالتأييد^(١): لم يبلغ فهمي القاصر إلى محصل لهذا الجواب، بل لا محصل له، فإنّ المراد إن كان أنّ الفسخ من حيث هو فسخ يقتضي الحرمة اقتضاءً مُؤبّداً غير مؤقت فكلّ فسخ كذلك، فليس لنا فسخ مؤقت، ألا ترى! أنّه لو أسلم بعد الرّدّة لم يرتفع الفسخ الحاصل بها، وإن كان أنّ الفسخ يقتضي الحرمة المؤبّدة فلا محيد عن النقوض المذكورة، فإنّ كلاً منها فسخ ولا يقتضي تأييد الحرمة أصلاً، ثمّ قبل أن أتم هذا البحث فتح المولى سبحانه وتعالى وله الحمد بالجواب وذلك أن ليس المراد عدم تأييد الفسخ ولا تأييد الحرمة، بل تأييد ما هو فسخ بحيث لا يقبل الزوال، أي: يكون ما هو سبب الفسخ إذا وقع لم يرتفع، وهذا حاصل في النقوض، فإنّ سبب الفسخ في الأربعة الأول قضاء القاضي وهو إذا وقع لم يرتفع، وأمّا السبّي والمهجرة فخارجان عن البحث رأساً؛ إذ لا عدّة فيهما كما بيّنه في "الفتح" ص ٢١، ج ٢^(٢) على أنّ الوجه فيهما تبين الدارين، والكائن في دار الحرب في حكم الميت حتّى يعتق مُدبروه وأمهات أولاده، ويقسم ميراثه، بذلك علّل في "الفتح"^(٣) مسألة التباين في آخر كلامه النفيس

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير... إلخ،

٢٣٩/٨، تحت قول "الدر": إلّا في الرّدّة.

(٢) "الفتح"، كتاب الطلاق، ٣/٣٢٦.

(٣) المرجع السابق.

عليه، والموت لا يرتفع في الدنيا وذكر الإباء خلاف ما سيصرّح^(١) بعد أسطر عن "البحر" أن الطلاق يلحق في عدّته، وقد اعتمده آخر ص ٧٧٨^(٢).

ولئن سلّم ففي الإباء أيضاً إنما تقع الفرقة بتفريق القاضي، والقضاء إذا وقع لا يرد بخلاف الردّة، فإنّ الفسخ فيها بنفس الردّة، لا (بقضاء القاضي)^(٣) وهي تحتمل الزوال، فليس ما به الفسخ شيئاً مؤبّداً، وبه ظهر أن (عدّة الردّة في النقوض كالإباء)^(٤) سبق قلم، فإنّها أوّل المسألة.

وقد صرّح في "الذخيرة" بلحوق الطّلاق في عدّتها قبل اللحاق، كما يأتي قبيل تفويض الطّلاق ص ٧٧٨^(٥)، أمّا بعد اللحاق فقد التحق بالموتى، فتأبّد السبب، فلا يلحق الطلاق، وكأنّه أراد في النقوض بالردّة الردّة مع اللحاق، كما حمل عليه كلام الشارح هنا، وكلام "البحر"^(٦) أوّل الطلاق فحيثئذ يستقيم النقض، ويشمل الجواب الجواب عنه أيضاً كما قرّرنا، هذا غاية تقريره....^(٧) لكن يرد على تعليل "الفتح"^(٨) أن استتباع الطلاق الفائدة فرع عدم

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٩/٨، تحت قول "الدرّ": إلّا في الردّة.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، مطلب: المختلة والمبانة... إلخ، ٣٥٥/٩.

(٣) لا يبدون في الأصل ويتراءى لي كما أثبتت. ١٢ محمّد أحمد.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٤/٩.

(٦) "البحر" كتاب الطلاق، ٤١٠/٣.

(٧) لا يبدون في الأصل ويتراءى لي كما أثبتت. ١٢ محمّد أحمد.

(٨) "الفتح"، كتاب الطلاق، ٣٢٦/٣.

تأبّد الحرمة في نفسها، سواء كان السبب مما يزول أو يدوم، وإثماً تبطل...^(١)
حصلت الحرمة ولا بدّ...^(٢) كما أفصح به المحقق في آخر كلامه الذي نقلناه،
ولعلّ قضية النظر عدَمُ أحوق الطلاق شيئاً من الفسوخ؛ لأنّ الفسخ يجعل النكاح
كأن لم يكن كما قدّم المحشّي^(٣) الآن عن "النهر"، والطلاق يقتضي سبقة النكاح
ويوافقه كلية ما يأتي متناً قبيل تفويض الطلاق، صـ ٧٧٧^(٤): كلّ فرقة هي فسخ
من كلّ وجه لا يقع الطلاق في عدتها، والحصر الآتي شرحاً صـ ٧٧٨^(٥): (إثماً
يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق)، والضابطة التي ذكرها في "البحر"^(٦) نقلاً عن "النهاية"
عن "المحيط": (الأصل أن المعتدة بعدة الطلاق يلحقها طلاق آخر في العدة، والمعتدة
بعدة الفسخ لا يلحقها طلاق آخر في العدة) اهـ.

لكن استثنى في "البحر" صـ ٢٥٥، ج ٣^(٧) آثراً عن "الفتح" الردّة والإباء
قال: فلا يقع الطلاق في عدة من فسخ إلا في هاتين، وتبعه هو والمقدسي والشارح

(١) اندرست الحروف من الأصل فتركنا الفراغ. ١٢ محمد أحمد.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٧/٨، تحت قول "الدر": ويلزم
كلّ المهر.

(٤) انظر "التنوير"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٣/٩-٣٥٥.

(٥) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٦/٩.

(٦) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢١٢/٣-٢١٣.

(٧) "البحر"، كتاب الطلاق، ٤١٤/٣-٤١٥.

والمحشّي ورأيت في "العناية" من باب نكاح أهل الشرك، ص—٥١٣، ج ٢^(١):
(طلاق المرتدّ على امرأته بعد الردّة يقع بالاتّفاق) اهـ.

وذكر^(٢) في تعليقه: (أنّ وقوع الطلاق تابع لإمكان ظهور أثره، وحيث كانت المَحَلِّيّة متصوِّرة العود بالتوبة أمكن ظهور أثره وكان معتبراً بخلاف المَحْرَمِيّة، فإنّ المَحَلِّيّة غير متصوِّرة أبداً فلا يمكن ظهور أثره وعن هذا قالوا: إذا ارتدّ الرجل ولحقّ بدار الحَرْب لم يقع على المرأة طلاق؛ لأنّ تباين الدارين منافي النكاح، فكان منافياً للطلاق الذي هو من أحكام النكاح، فإنّ عياد إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع عليها الطلاق؛ لأنّ المنافي وهو تباين الدارين قد ارتفع، والمَحَلِّيّة الطلاق بالعدة وهي قائمة فيقع، وإذا ارتدّت ولحقت لم يقع طلاق الزوج عليها عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه؛ لأنّ العدة قد سقطت عنها عنده لفوات المَحَلِّيّة؛ لأنّ من كان في دار الحَرْب فهو كالميت في حقنا، وبقاء الشيء في غير محلّه مستحيل، والعدة متى سقطت لا تعود إلّا بعود سببها بخلاف الفصل الأوّل؛ لأنّ العدة هناك باقية ببقاء محلّها؛ لأنّها في دار الإسلام إلّا أنّ تباين الدارين كان مانعاً من وقوع الطلاق فإذا ارتفع المانع والعدة باقية وقع، وقال أبو يوسف: يقع الطلاق؛ لأنّ العدة باقية عنده) اهـ.

وأنت تعلم أنّ في هذا الدليل مثل ما في دليل "الفتح"^(٣) فإنّه إذا وقع

(١) "العناية"، باب نكاح أهل الشرك، ٢٩٧/٣، (هامش "الفتح").

(٢) المرجع السابق، ص—٢٩٨.

(٣) "الفتح" باب نكاح أهل الشرك، ٢٩٧/٣—٢٩٨.

الطلاق لإمكان عود المحلّة فلأن يقع والمحلّة متوفّرة كما في النقوض المذكورة أولى، وبالجمله فوقوع الطّلاق في عدّة الردّة قبل اللّحاق منصوص عليه وإن لم يتحقّق لنا الدّليل، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٤٣٢] قوله: ^(١) فيقيّد كلام "البحر" هنا بعدم اللّحاق ^(٢):

الذي في "ط" ^(٣) عن "ح"، فيقيّد كلام "البحر" ^(٤) كالذي هنا أي: كقول الشارح هاهنا، وهو الأولى.

(١) في "ردّ المختار": وذكر في أوّل طلاق "البحر": أن الطلاق لا يقع في عدّة الفسخ إلّا في ارتداد أحدهما وتفريق القاضي بإبائه أحدهما عن الإسلام، لكن الشارح قبيل باب تفويض الطلاق قال تبعاً لـ "المنح": لا يلحق الطلاق عدّة الردّة مع اللّحاق، فيقيّد كلام "البحر" هنا بعدم اللّحاق كما لا يخفى.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهمّ: هل للعصبة تزويج الصغير... إلخ، ٢٣٩/٨، تحت قول "الدرّ": إلّا في الردّة.

(٣) "ط"، كتاب الطلاق، باب الكناية، ١٣٨/٢.

(٤) "البحر"، كتاب الطلاق، ٤١٠/٣.

[٢٤٣٣] قوله: ^(١) وإليه أشار في "البحر" ^(٢): و"الهداية" ^(٣) و"الكافي" ^(٤)

وغيرهما.

[٢٤٣٤] قوله: ^(٥) فإنه طلاق ^(٦):

أقول: فيه نظر، فإن نفس إبائه ليس بطلاق كما يأتي من المحشّي في
نكاح الكافر ص ٦٣٩ ^(٧) بل الطلاق تفريق القاضي بسبب الإباء ووجهه كما
في "الهداية" ^(٨): (أن الواجب عليه كان أحد أمرين، إمساك بمعروف أو تسريح

(١) في "ردّ المختار": (قوله: وإن من قبله فطلاق) فيه نظر ذكره هنا، ثمّ قال: فالصواب أن
يقال: وإن كانت الفرقة من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق، كما أفاده
شيخنا - طيّب الله تعالى ثراه - وإليه أشار في "البحر" ... إلخ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٠/٨، تحت قول "الدرّ": وإن من قبله فطلاق.

(٣) "الهداية"، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ٢١٤/١.

(٤) "الكافي"، كتاب النكاح، ١٢/٢.

(٥) في "ردّ المختار": ومثله في "الفتاوى الهندية"، وعبارته: ثمّ الفرقة بخيار البلوغ ليست
بطلاق؛ لأنها فرقة يشترك في سببها الرجل والمرأة، وحينئذ يقال في الأوّل: ثمّ إن كانت
الفرقة من قبلها لا بسبب منه، أو من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ، فاشدّد يديك
عليه، فإنه أجدي من تفريق العصا اه "ح".

قلت: لكن يرد عليه إباء الزوج عن الإسلام، فإنه طلاق مع أنّه يمكن أن يكون منها وكذا
اللعان، فإنه من كلّ منهما وهو طلاق.

(٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤١/٨، تحت قول "الدرّ": وإن من قبله فطلاق.

(٧) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٢/٨.

(٨) "الهداية"، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ٢١٤/١، ملخصاً.

ياحسان، وإذ فات الأول وجب الثاني، فناب عنه القاضي في التسريح)، وهذا كما ترى لا يتأتى من قبل المرأة. ١٢

[٢٤٣٥] قوله: ^(١) لَمَّا كَانَ ابْتِدَاؤُهُ مِنْهُ... إلخ ^(٢):

أقول: هذا قد يقضي بعكس المقصود؛ لأنَّ الحكم للجزء الأخير ولذا حرم ما لحمته حرير لا ما سداه؛ لأنَّه لَمْ يَتَمَّ الثوبُ إِذْ ذَاكَ، كَذَلِكَ لَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مِنَ الزَّوْجِ لَمْ يَتَمَّ الْأَمْرُ بِهِ بَلْ بِهَا، فَكَانَتْ أَحَقَّ بِالنِّسْبَةِ مِنْهُ، فَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: سَبَبُ اللَّعَانِ هُوَ قَذْفُ الزَّوْجِ فَلَوْلَاهُ لَمَّا كَانَ، وَالْقَذْفُ الْمُقْتَضِي لِلْعَانِ السَّبَبُ لِلتَّفْرِيقِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا مِنَ الزَّوْجِ فَكَانَ طَلَاقًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. ١٢

[٢٤٣٦] قوله: ^(٣) ويرد على صاحب "الذخيرة" ^(٤):

(١) في "رد المختار": قلت: لكن يرد عليه إباء الزوج عن الإسلام، فإنَّه طلاق مع أنَّه يمكن أن يكون منها، وكذا اللعان، فإنَّه من كلِّ منهما وهو طلاق، وقد يجاب عن الأول بأنَّه على قول أبي يوسف أنَّ الإباء فسخ ولو كان من الزوج، وعن الثاني بأنَّ اللعان لَمَّا كَانَ ابْتِدَاءُهُ مِنْهُ صَارَ كَأَنَّهُ مِنْ قَبْلِهِ وَحْدَهُ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤١/٨، تحت قول "الدر": وإن من قبله فطلاق.

(٣) أورد صاحب "الذخيرة" ضابطاً ذكر فيه: أنَّ كلَّ فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدُّخُولِ وهي فسخ من كلِّ وجه توجب سقوط كلِّ المهر، فاعترض عليه صاحب "البحر" بقوله: ويرد على صاحب "الذخيرة": إذا ارتدَّ الزوج قبل الدُّخُولِ فإنَّها فرقة هي فسخ من كلِّ وجه، مع أنَّه لَمْ يَسْقُطْ كُلُّ الْمَهْرِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَصْفُهُ، فَالْحَقُّ أَنَّ لَا يَجْعَلُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ضَابِطٌ، بَلْ يَحْكُمُ فِي كُلِّ فَرْدٍ بِمَا أَفَادَهُ الدَّلِيلُ اهـ.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٣/٨، تحت قول "الدر": إلَّا إِذَا اخْتَارَ... إلخ.

انظر ما يأتي عن "البدائع" ص ٥٠٦^(١).

[٢٤٣٧] قوله: إذا ارتد الزوج قبل الدخول فإنها فرقة هي فسخ من كل وجه، مع أنه لم يسقط كل المهر، بل يجب عليه نصفه^(٢):

انظر ما يأتي في المهر ص ٥٤٣^(٣)، و ص ٥٤٤^(٤).

[٢٤٣٨] قال: ^(٥) أي: "الدر": مع نقصان مهر^(٦):

قد ذكر المحشي^(٧): أن لا مهر إن فسخ قبل الدخول.

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٧/٨.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير... إلخ، ٢٤٣/٨، تحت قول "الدر": إلا إذا اختار نفسه بخيار عتق.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٥٧/٨-٣٥٨.

(٤) انظر المرجع السابق، ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٥) نقل الشارح رحمه الله عن صاحب "النهر" نظماً يجمع الفرقات التي تلحق النكاح وفيه:

فَرْقُ النِّكَاحِ أَتَنَكُ جَمْعاً نَافِعاً	فَسْخٌ طَلَاقٌ وَهَذَا الدَّرُّ يَحْكِيهَا
تَبَايُنُ الدَّارِ مَعَ نَقْصَانِ مَهْرٍ كَذَا	فَسَادُ عَقْدٍ وَقَدْ كَفَّ يَنْعِيهَا
تَقْيِيلُ سَبْيٍ وَإِسْلَامُ مُحَارِبٍ أَوْ	إِرْضَاعُ ضَرْقَمَا قَدْ عُدَّ ذَا فِيهَا
خِيَارُ عَتَقٍ بِلَوْغِ رِدَّةٍ وَكَذَا	مَلِكٌ لِبَعْضِ تِلْكَ الْفَسْخِ يُحْصِيهَا
أَمَّا الطَّلَاقُ فَجَبُّ عَنَّةٍ وَكَذَا	إِيْلَاؤُهُ وَلِعَانٌ ذَاكَ يَتْلُوهَا
قَضَاءُ قَاضٍ أَتَى شَرْطَ الْجَمِيعِ خِلا	مَلِكٍ وَعَتَقٍ وَإِسْلَامٍ أَتَى فِيهَا
تَقْيِيلُ سَبْيٍ مَعَ الْإِيْلَاءِ يَا أَمَلِي	تَبَايُنٌ مَعَ فِسَادِ الْعَقْدِ يُدْنِيهَا

(٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٤/٨.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٤/٨.

- [٢٤٣٩] قال: أي: "الدر": مع نقصان مهر كذا فساد عقد^(١):
- وفي العقد الفاسد إن طلق أو تارك أو فسخ - والحاصل واحد - قبل الدخول لا يجب شيء كما يأتي عن "ح" ص ٥٧٨^(٢).
- [٢٤٤٠] قال: أي: "الدر": وفقد^(٣):
- هاهنا لا مهر بلا وطء حقيقي أصلاً؛ لأنه نكاح باطل على المفتي به.
- [٢٤٤١] قال: أي: "الدر": وفقد الكفء ينعيها^(٤):
- أقول: هذا كما ترى مبني على خلاف المفتي به.
- وقد بقيت صورة، وهو ما إذا زوج فضولي كولي أبعد حال قيام الأقرب، فرد من له الرد، حيث يكون فسخاً ولا مهر إن لم يدخل، وإن دخل فالتعقر، فغيرت هذا اللفظ إلى قولي: ورد الوقف يقفوها.
- [٢٤٤٢] قال: أي: "الدر": تقبيل^(٥): أقول: هذا أيضاً يرد على ضابطة صاحب "الذخيرة" المارة في الصفحة المتقدمة^(٦)، فإن تقبيله فسخ، كما نص عليه هاهنا، ويجب فيه نصف المهر كما يأتي حاشية آخر ص ٥٤٣^(٧).

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٥/٨.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٥٣/٨.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٥/٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٣/٨، تحت قول "الدر": إلا إذا اختار... إلخ.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٥٧/٨، تحت قول "الدر": بطلاق.

[٢٤٤٣] قال: أي: "الدر": سبني^(١): هذا سهو أو حشو.

[٢٤٤٤] قال: أي: "الدر": إرضاعُ ضَرَّتْهَا^(٢):

لا مهر للكبيرة إن لم توطأ... إلخ، "من" ص—٦٧٤^(٣).

[٢٤٤٥] قال: أي: "الدر": خيارُ عتق بلوغ^(٤):

لا مهر فيه أصلاً، ولو الخيار منه إذا وقع الفسخ قبل الدخول كما مرّ

حاشية آخر ص—٥٠٢^(٥).

[٢٤٤٦] قال: أي: "الدر": ردّة^(٦): للموطوعة كلّ مهرها، ولغيرها نصفه لو

ارتدّ، ولا شيء لو ارتدّت اهـ. "تنوير" ص—٦٤٣^(٧).

مطلب في فَرْقِ النكاح

[٢٤٤٧] قوله: ^(٨) على قول الثاني^(٩):

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٥/٨.

(٢) المرجع السابق، ص—٢٤٦.

(٣) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٧٠/٩.

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٦/٨.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٣/٨، تحت قول "الدر": ويلزم كلّ المهر.

(٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٦/٨.

(٧) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٤٥/٨-٦٤٧.

(٨) في "ردّ المختار": وقد علمت أنّ كون إسلام الحربيّ فسخاً مفرّغ على قول الثاني.

(٩) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فَرْقِ النكاح، ٢٤٧/٨، تحت قول

"الدر": وتلك الفسخ يحصّيها.

أقول: وقد أخرجته مشياً على قول الإمام.

[٢٤٤٨] قوله: ^(١) أي: لو أسلمت زوجة الذمي ^(٢): الذي يأتي آخر صـ ٦٣٨ ^(٣) مع آخر صـ ٦٣٧ ^(٤) يقتضي أنه إن لم يدخل بها وأسلم فعرض الإسلام عليها فأبت ففرق القاضي لا مهر لها، وإن أسلمت فعرض عليه فأبى ففرق فلها نصف المهر، وليحرر مع ما هاهنا وفي آخر الكنايات ^(٥).

[٢٤٤٩] قوله: وأبى عن الإسلام فإنه طلاق بخلاف عكسه ^(٦):

أقول: انظر ما يأتي صـ ٦٣٩ ^(٧).

(١) في "رد المختار": (قوله: أما الطلاق... إلخ) أي: أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالحب والعنة والإيلاء واللعان، وبقي خامس ذكره في "الفتح"، وهو إباء الزوج عن الإسلام، أي: لو أسلمت زوجة الذمي وأبى عن الإسلام فإنه طلاق بخلاف عكسه، فإنها لو أبت يبقى النكاح... إلخ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فرق النكاح، ٢٤٧/٨، تحت قول "الدر": أما الطلاق... إلخ.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣١/٨.

(٤) المرجع السابق، صـ ٦٢٩-٦٣٠، تحت قول "الدر": بل يعرض الإسلام... إلخ.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٦/٩، تحت قول "الدر": إنما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق... إلخ.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فرق النكاح، ٢٤٧/٨، تحت قول "الدر": أما الطلاق.

(٧) انظر "رد المختار" كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣١/٨.

[٢٤٥٠] قوله: ^(١) «إِلَّا اللَّعَانُ» ^(٢): وانظر ما يأتي ص—٧٧٨^(٣).

[٢٤٥١] قوله: ^(٤) «فَسِيَّاتِي أَنْ أَرْتَدَادَ أَحَدَهُمَا... إلخ» ^(٥):

أي: في باب نكاح الكافر ص—٦٤٣^(٦).

[٢٤٥٢] قوله: «إِيْلَاؤُهُ رَدَّةٌ أَيْضاً» ^(٧): أقول: سيستظهر ص—٦٣٨^(٨): أن في

تَمَجُّسِ النصرانيَّة لا يحتاج إلى تفريق القاضي.

(١) في "رد المختار": (تنمّة) قدّمنا عن "الفتح": «أَنَّ كُلَّ فُرْقَةٍ بِطُلَاقٍ يَلْحَقُ الطَّلَاقُ عِدَّتَهَا إِلَّا اللَّعَانُ؛ لِأَنَّهُ حَرَمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فُرْقِ النكاح، ٢٤٨/٨، تحت قول "الدر": «أَمَّا الطَّلَاقُ.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٦/٩.

(٤) ذكر صاحب "النهر" في نظمه: «أَنَّ كُلَّ فُرْقَةٍ يَشْتَرِطُ لَهَا قَضَاءُ قَاضٍ سِوَى ثَمَانِيَةٍ وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْبَيْتَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ.

قال العلامة الشامي: ويرد عليه الفُرْقَةُ بِالرَّدَّةِ، فَسِيَّاتِي أَنْ أَرْتَدَادَ أَحَدَهُمَا فَسَخُّ فِي الْحَالِ.

وقد غَيَّرَتِ الْبَيْتَ الْأَخِيرَ إِلَى قَوْلِي: [بسيط]

إِيْلَاؤُهُ رَدَّةٌ أَيْضاً مُصَاهَرَةٌ تَبَايُنٌ مَعَ فُسَادِ الْعَقْدِ يُدْنِيهَا

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فُرْقِ النكاح، ٢٤٨/٨، تحت قول

"الدر": «خَلَا مَلِكٌ... إلخ.

(٦) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٤٤/٨.

(٧) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فُرْقِ النكاح، ٢٤٨/٨، تحت قول

"الدر": «خَلَا مَلِكٌ... إلخ.

(٨) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٠/٨.

[٢٤٥٣] قوله: إيلأؤه ردّة أيضاً مصاهرة^(١):

أقول: وإذا قد زدت ردّ النكاح الموقوف، وفيه أيضاً لا يشترط القضاء
غيّرت الشطر الأوّل إلى قولي: تبّان، ردّة، ردّ مصاهرة، والله تعالى أعلم.

فكان الذي ينبغي أن يحفظ بعد تغييرات الحلي والشامي والعبد هكذا:

إنّ النكاح له في قولهم فُرق فسخ طلاق وهذا الدرّ يُحكّيها
فساده ١ نقصها للمهر بالغّة ٢ تبّان الدار ٣ ردّ الوقف ٤ يقفوها
إرضاعها ٥ شرك نصرانيّة ٦ صهره ٧ أتاه من عرسه أو منه يأتيها
خيار ٨ عتق بلوغ ٩ ردّة ١٠ وكذا ملك لبعض ١١ وتلك الفسخ يُحصيها
أما الطلاق فجَبّ ١، عتّة ٢ وكذا إيلأؤه ٣ ولعان ٤ ذاك يتلوها
إسلام حربية أو زوجها ٥ وكذا إسلام ذمّة ٦ والمرء آبيها
كلّ بحكم سوى سلم المحارب أو ملك وعتق، فساد قول موليتها
تبّان، ردّة، ردّ، مصاهرة شرك الكتّاية استظهار حاكيا
أشار^(٢) في الأخير أنّه استظهار عمّن حكى هذه الأشعار يعني: العلامة
الشّامي رحمه الله تعالى.

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فُرق النكاح، ٢٤٨/٨، تحت قول
"الدرّ": خلا ملك... إلخ.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٨/٨.

[٢٤٥٤] قوله: ^(١) ونقضتُ النكاح ^(٢):

أي: رددته وأردت فسخه بحكم القاضي.

[٢٤٥٥] قوله: ^(٣) بلغتُ الآن أني الآن بالغة ^(٤):

أقول: ووجه آخر، وهو إرادة القرب بقولها: (الآن) وهذا شائع في الكلام.

[٢٤٥٦] قوله: فافهم ^(٥): تعريض بالعلامة ط.

(١) في المتن والشرح: (وبطل خيار البكر بالسكوت) لو مختارة (عالمية بـ) أصل (النكاح).

في "رد المختار": فلا يشترط علمها بثبوت الخيار لها، أو أنه لا يمتد إلى آخر المجلس، وينبغي أن تقول في فور البلوغ: اخترت نفسي ونقضت النكاح، فبعده لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكين.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فرق النكاح، ٢٤٩/٨، تحت قول "الدر": عالمة بأصل النكاح.

(٣) في الشرح: ولا يمتد خيار البلوغ إلى آخر المجلس؛ لأنه كالشفعة، ولو اجتمعت الشفعة مع خيار البلوغ تقول: أطلب الحقين، ثم تبدأ بخيار البلوغ؛ لأنه ديني، وتشهد قائلة: بلغت الآن.

في "الحاشية" بعد نقل عبارة عن "البزازية": وحاصله أنها تعني بقولها: بلغت الآن أني الآن بالغة لئلا يكون كذباً صريحاً؛ لأنه حيث أمكن إحياء الحق بالتعريض - وهو أن يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه - كان أولى من الكذب الصريح، فافهم.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فرق النكاح، ٢٥٣/٨، تحت قول "الدر": وتشهد.

(٥) المرجع السابق.

[٢٤٥٧] قال: ^(١) أي: "الدر": ولو ادّعت التمكين كرهاً ^(٢):

وكذا لو أنكرت الوطاء أصلاً (أي: بعد بلوغها؛ لأنّ قبل بلوغها لا يسقط خيارها كما مرّ شرحاً ص ٥٠١ ^(٣)) كان القول قولها كما يأتي حاشية ص ٥٦٣ ^(٤) عن الطرطوسي * ^(٥).

[٢٤٥٨] قال: ^(٦) أي: "الدر": بيان لما قبله ^(٧):

أقول: لا يكفي، فإنّ الأخت مع البنت ليست عصبة بنفسها مع اتّصالها بالميت بلا توسّط أنثى.

(١) في الشرح: ولو ادّعت التمكين كرهاً صدّقت، ومفاده أنّ القول لمُدّعي الإكراه لو في حبس الوالي.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٥٦/٨.

(٣) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٤/٨.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام الخلوّة، ٤١٢/٨، تحت قول "الدر": كما بحثه الطرسوسي.

♣ هكذا يبدو في الأصل، لكن في "ردّ المختار": الطرسوسي.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد، نجم الدين، وقيل: برهان الدين الطرسوسي الدمشقي، (ت ٥٨٥هـ). ("الدرر الكامنة"، ٤٣/١، "معجم المؤلفين"، ٤٤/١).

وفي "الجواهر المضية"، ٨١/١-٨٢: (أنّه أحمد بن علي الطرطوسي وصحّح اللكنوي الأوّل).

(٦) في المتن والشرح: (الولي في النكاح) لا المال (العصبة بنفسه) وهو من يتّصل بالميت حتّى المعتقد، (بلا توسّط أنثى) بيان لما قبله (على ترتيب الإرث والحجب).

(٧) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٥٩/٨.

مطلب: لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات

[٢٤٥٩] قوله: ^(١) فما قيل من أن الفتوى على الثاني ^(٢):

قاله في "المضمرات" كما في "شرح النقاية".

[٢٤٦٠] قوله: ^(٣) قال في "النهر": وحكي عن خواهر زاده ^(٤):

أقول: عبارة "النهر" على ما نقل في "الخيرية" ص ٢٢ ^(٥): (هذا الترتيب (يعني: ترتيب "الكنز") هو المفتي به كما في "الخلاصة"، وحكي عن

(١) في المتن: فإن لم يكن عصبة فالولاية للأُم.

في الحاشية: أي: عند الإمام، ومعه أبو يوسف في الأصح، وقال محمد: ليس لغير العصبات ولاية، وإنما هي للحاكم، والأول الاستحسان، والعمل عليه إلا في مسائل ليست هذه منها، فما قيل من أن الفتوى على الثاني غريب؛ لمخالفته المتون الموضوعة لبيان الفتوى، من "البحر" و"النهر".

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات، ٢٦٤/٨، تحت قول "الدر": فالولاية للأُم.

(٣) في المتن والشرح: (فإن لم يكن عصبة فالولاية للأُم) ثم لأم الأب، وفي "القنية" عكسه. في الحاشية: أي: حيث قال فيها: أم الأب أولى في الترجيح من الأم، قال في "النهر": وحكي عن خواهر زاده وعمر النسفي تقدم الأخت على الأم؛ لأنها من قوم الأب، وينبغي أن يُخرج ما في "القنية" على هذا القول اهـ.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات، ٢٦٤/٨، تحت قول "الدر": وفي "القنية" عكسه.

(٥) "الخيرية"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢٤/١.

نخواهر زاده... إلخ). قال الخیر الرملي بعد نقله: (فقد علمت به ضعف ما في "القنية"؛ لأنه مقابل لما عليه الفتوى) اهـ. فكان على المحشي رحمه الله تعالى أن يأتي بعبارة "النهر" بتمامها ليفيد سقوط ما في "القنية" إفادة الرملي.

[٢٤٦١] قوله: ^(١) لم يذكره في "الكنز" ^(٢): أي: ما ذكر من الأولاد.

[٢٤٦٢] قوله: في "الكنز" بعد الأم؛ لأنه خاص ^(٣): أي: المذكور.

[٢٤٦٣] قوله: ^(٤) فيما إذا كان في دار الحرب ^(٥):

(١) في "رد المختار": الولاية بعد الأم للبنات، وقول "الكنز": وإن لم تكن عصبة فالولاية للأم ثم للأخت... إلخ يخالفه، لكن اعتذر عنه في "البحر": بأنه لم يذكره في "الكنز" بعد الأم؛ لأنه خاص بالمجنون والمجنونة.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات، ٢٦٦/٨ تحت قول "الدر": ثم للبنات.

(٣) المرجع السابق.

(٤) في الشرح: صغيرة زوجت نفسها ولا ولي ولا حاكم نعمة توقف، ونفذ بإجازتها بعد بلوغها؛ لأن له مجيزاً وهو السلطان.

في "رد المختار": واستشكله في "البحر": بأنهم قالوا: كل عقد لا مجيز له حال صدوره فهو باطل لا يتوقف، ثم قال: التوقف فيه باعتبار أن مجيزه السلطان كما لا يخفى اهـ. وهذا مبني على كفاية كون ذلك المكان تحت ولاية السلطان وإن لم يكن تحت ولاية قاض، وعليه فبطلان العقد يتصور فيما إذا كان في دار الحرب أو البحر أو المفازة ونحو ذلك بخلاف القرى والأمصار... إلخ.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات، ٢٧٣/٨ تحت قول "الدر": توقف... إلخ.

أقول: والمراد هاهنا بدار الحرب ما ليس عليها ولاية لمسلم لا ما اجتمعت فيه الشرائط الثلاثة فحينئذ يدخل فيها بلاد في أيدي الكفرة أجروا فيها أحكامهم وشعائر أديانهم الباطلة مع جريان شعائر الإسلام أيضاً على الإعلان، فإنها وإن كانت دار الإسلام حقيقة كما حققناه في "فتاوانا"^(١) لكن لا ولاية عليها لمسلم فالنكاح الواقع فيها لا مجيز له حين الوقوع فيبطل وذلك أن المدار على انقطاع ولاية المسلم ولذا بطل في البحر والمفاضة، كذا هذا.

[٢٤٦٤] قوله: أي: "الدر": (وللولي الأبعد التزويج بغيبة الأقرب) فلو زوج الأبعد حال قيام الأقرب توقف على إجازته^(٢):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: فأفاد أن الأبعد عند حضور الأقرب فضولي فإذا تولّى الشطرين بطل. فلو كبيرة فلا بد من الاستئذان (قبل العقد اهـ "ش") حتى لو تزوجها بلا استئذان، فسكت أو أفصحت بالرضا لا يجوز عندهما؛ (لأنه تولى طرفي النكاح وهو فضولي من جانبها فلم يتوقف عندهما بل بطل ش) وقال أبو يوسف: يجوز، اهـ مزيداً من "حاشية الشامي"^(٣).

(١) انظر "الفتاوى الرضوية"، الرسالة: "إعلام الأعلام بأن هندوستان دار الإسلام"،

١٣٠-١٠٥/١٤.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٤/٨-٢٧٥.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، ١١٦/١١.

[٢٤٦٥] قوله: ^(١) والظاهر أن سكوته هنا كذلك ^(٢):

أقول: في نكاح "الفتح" ^(٣) قبيل المهر: (الصبي إذا باع أو اشترى، أو تزوج يتوقف على إجازة الولي في حالة الصغر فلو بلغ قبل أن يجيزه الولي فأجاز نفسه نفذ؛ لأنها كانت متوقفة ولا تنفذ بمجرد بلوغه) اهـ ملخصاً. فقوله رحمه الله تعالى: (إنها كانت متوقفة)، نص في أن سكوت الولي لا يكون إجازة، وإلا لكانت نافذة وكذا تقييده بإجازة الصبي؛ إذ لا حاجة للنافذ إلى الإجازة، وهل تريد أنص من قوله: (ولا تنفذ بمجرد بلوغه) فإنه صريح قاطع أنها لم تكن نافذة بعد ويأتي ^(٤) مثل ما في "الفتح" للمحشي رحمه الله تعالى في بيع الفضولي عن "جامع الفصولين"، تأمل ^(٥).

(١) في المتن والشرح: (وللولي الأبعد التزويج بغية الأقرب) فلو زوج الأبعد خصال قيسام ^(١) أقرب توقف على إجازته، ولو تحولت الولاية إليه لم يجز إلا بإجازته بعد التحول. في "الرد": تقدم أن البالغة لو زوجت نفسها غير كفاء فللولي الاعتراض ما لم يرض صريحاً أو دلالة كقبض المهر ونحوه، فلم يجعلوا سكوته إجازة، والظاهر أن سكوته هنا كذلك، فلا يكون سكوته إجازة لنكاح الأبعد وإن كان حاضراً في مجلس العقد ما لم يرض صريحاً أو دلالة، تأمل.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٥/٨، تحت قول "الدر": توقف على إجازته.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، فصل في الوكالة... إلخ، ١٩٨/٣.

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب البيوع، فصل في الفضولي، ٩/١٥، تحت قول "الدر": باع... إلخ.

(٥) إشارة إلى أن لقائل أن يقول: إن فرض كلام "الفتح" فيما إذا لم يجز الولي، ويمكن أن يكون السكوت إجازة فيكون المعنى قبل أن يجيزه قولاً أو فعلاً أو سكوتاً بعد البلوغ، فيتحقق بأن فعل الصبي ولم يعلم الولي ولم يبلغه الخبر، ثم بلغ الصبي، فافهم، والله تعالى أعلم. ١٢ منه ﷺ.

[٢٤٦٦] قوله: اختلف في حد الغيبة، فاختار المصنف تبعاً لـ "الكنز":
أنها مسافة القصر، ونسبه في "الهداية" لبعض المتأخرين والزيلي لأكثرهم، قال:
وعليه الفتوى^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
قلت: وكذا قال: عليه الفتوى في "الولولجية" كما في "مجمع الأنهر"^(٢)،
قال القهستاني في "جامع الرموز"^(٣): (هو الصحيح، وبه يفتى) اه^(٤).
[٢٤٦٧] قوله: ^(٥) وقال في "الذخيرة": الأصح^(٦): وكذا في "التبيين"^(٧) عن
شمس الأئمة السرخسي، ومحمد بن الفضل^(٨)، قال: وهذا أحسن كما في "الهندية"^(٩).

-
- (١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٥/٨، تحت قول "الدر": مسافة القصر.
(٢) "مجمع الأنهر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٤٩٩/١.
(٣) "جامع الرموز"، كتاب النكاح، فصل الولي والكف، ٤٦٩/١.
(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، الرسالة: تجوز الرد عن تزويج الأبعد، ٥٨٦/١١-٥٨٧.
(٥) في "رد المختار": اختلف في حد الغيبة فاختار المصنف تبعاً لـ "الكنز"، أنها مسافة
القصر، ونسبه في "الهداية" لبعض المتأخرين، والزيلي لأكثرهم، قال: وعليه الفتوى
اه. وقال في "الذخيرة": الأصح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره أو استطلاع
رأيه فات الكف الذي حضر فالغيبة منقطعة، وإليه أشار في الكتاب اه.
(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٦/٨، تحت قول "الدر": مسافة القصر.
(٧) "التبيين"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٥١٥/٢.
(٨) هو أبو بكر محمد بن فضل الكماري البخاري (ت ٣٨١هـ). ("الفوائد البهية"، ص ٢٤١).
(٩) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الرابع في الأولياء، ٢٨٥/١.

[٢٤٦٨] قوله: في "البحر" عن "المجتبى" و"المبسوط" ^(١): للإمام السرخسي.

[٢٤٦٩] قوله: واختاره أكثر المشايخ، وصحّحه ابن الفضل ^(٢): بقوله:

إنّه الأصحّ كما مرّ ^(٣) عن "الهندية".

[٢٤٧٠] قوله: ^(٤) وفي "شرح الملتقى" عن "الحقائق" ^(٥):

كذا في "جواهر الأخلاطي"، "هندية" ^(٦).

[٢٤٧١] قوله: وعليه مشى في "الاختيار" و"النقاية"، ويشير كلام "النهر"

إلى اختياره، وفي "البحر": والأحسن الإفتاء بما عليه أكثر المشايخ ^(٧):

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصحّ تولية الصغير شيخاً على

غيره، ٢٧٦/٨، تحت قول "الدر": مسافة القصر.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر المقولة [٢٤٦٧] قوله: وقال في "الذخيرة": الأصحّ.

(٤) في "ردّ المختار": وفي "النهاية": واختاره أكثر المشايخ، وصحّحه ابن الفضل، وفي

"الهداية": أنّه أقرب إلى الفقه، وفي "الفتح": أنّه الأشبه بالفقه، وأنّه لا تعارض بين أكثر

المتأخّرين وأكثر المشايخ، أي: لأنّ المراد من المشايخ المتقدّمون، وفي "شرح الملتقى" عن

"الحقائق": أنّه أصحّ الأقاويل، وعليه الفتوى اهـ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٦/٨، تحت قول "الدر": مسافة القصر.

(٦) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الرابع في الأولياء، ٢٨٥/١.

(٧) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٦/٨، تحت قول "الدر": مسافة القصر.

قلت: لا سيّما في هذا الزمان، فإنّ العجلة الدخانية قد ردّت مسافة القصر إلى أكثر من مسافة... فكيف يبنّى الأمر عليها! بل وجب التعويل على ما أفق به أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى.

[٢٤٧٢] قوله: والأحسن الإفتاء بما عليه أكثر المشايخ^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

قلت: والزليعي^(٢) مع قوله للأوّل عليه الفتوى ذكر تصحيح الثاني عن شمس الأئمة السرخسي ومحمد بن الفضل ثمّ قال: وهذا أحسن اه. وقال في "جواهر الأخلاطي": وعليه الفتوى كما في "الهنديّة" *^(٣).

[٢٤٧٣] قال: ^(٤) أي: "الدر": ما لم ينتظر الكفء الخاطب جوابه^(٥):

هل المراد الكفء مطلقاً أو الكفء المعين؟ تردّد فيه في "منحة الخالق" آخر صفحة ١٣٥^(٦) واستظهر أن المراد المعين.

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٦/٨، تحت قول "الدر": مسافة القصر.

(٢) "التيين"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٥١٥/٢.

♣ "الهنديّة"، كتاب النكاح، الباب الرابع في الأولياء، ٢٨٥/١.

(٣) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، الرسالة: تجويز الردّ عن تزويج الأبعد، ٥٨٨/١١.

(٤) ذكر في المتن: حدّ الغيبة مسافة القصر، وقال في الشرح: واختار في "الملتقى": ما لم ينتظر الكفء الخاطب جوابه، واعتمده الباقي، ونقل ابن الكمال: أن عليه الفتوى، وثمرة الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبة منقطعة؟.

(٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٥/٨.

(٦) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢٢٢/٣، (هامش "البحر").

أقول: ولعلّ التحقيق أنّ المراد بين بين، فلا يجب فوت الكفء أصلاً، ولا يكفي فوت هذا الكفء بعينه إذا كان هناك كفء آخر يرضى بالانتظار، يرشدك إلى ذلك ما حقق في "منحة الخالق" آخر ص ١٣٦^(١) فيما إذا امتنع الولي الأقرب من تزويجه من هذا الكفء لإرادته التزويج من كفء آخر، هذا. وقد قال في "الفتح" آخر صفحة ٥^(٢): (إنّ إثبات ولاية الأب بالنص لعلّة إحراز الكفء إذا ظفر به للحاجة إليه؛ إذ قد لا يظفر بمثله إذ فات بعد حصوله) اهـ. فهذا هو الفقه، فليلاحظ في الصّور جميعاً ١٢

[٢٤٧٤] قال: أي: "الدر": ونقل ابن الكمال: أنّ عليه الفتوى، وثمرة الخلاف فيمن اختفى في المدينة^(٣):

أقول: وحيث المدار عند أهل القول الثاني على فوت الكفء فكما لم يعتبر مسافة القصر شرطاً للانتقال كذلك لا تعتبر علّة تامّة له، بل إن وجدت المسافة ولم يفت الكفء بانتظاره أو استطلاع رأيه لم يجز تزويج الأبعد على الثاني خلافاً للأوّل، فالثمرة غير محصورة فيما قال. هذا ما يظهر لي فليحرّر، والله تعالى أعلم. ١٢

- (١) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢٢٤/٣، (هامش "البحر").
- (٢) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٧٣/٣.
- (٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٥/٨.
- ♣ في "الفتاوى الرضوية": (كذلك لا نظر إليها عند عدم القوّة والاستعجال فلو وجدت ولم يفت... إلخ).
- ("الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب الولي، الرسالة: تجويز الرد... إلخ، ٥٨٩/١١).

[٢٤٧٥] قال: ^(١) أي: "الدر": وفي "المحيط" ^(٢):

للسرخسي كما في "الهندية" ^(٣).

[٢٤٧٦] قوله: وإنما هو استظهار لأحد القولين وقد علمت ما فيه ^(٤):

لكن في "الخانية" ^(٥): إن زوجها الأقرب حيث هو اختلفوا فيه والظاهر

هو الجواز اهـ. ومثله في "الظهيرة".

(١) في المتن: (ولو زوجها الأقرب حيث هو جاز على الظاهر).

في الحاشية: أي: بناءً على أن ولاية الأقرب باقية مع الغيبة، وذكر في "البدائع" اختلاف

الشايع فيه، وذكر: أن الأصح القول بزوالها وانتقالها للأبعد، قال في "المعراج": وفي

"المحيط": لا رواية فيه، وينبغي أن لا يجوز لانتقطاع ولايته، وفي "المبسوط": لا يجوز،

ولئن سلم فلائها انتفعت برأيه، ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقاً، فلا يُبنى الحكم

عليها اهـ. وكذا ذكر في "الهداية" المنع ثم التسليم بقوله: ولو سلم، قال في "الفتح":

وهذا تنزل، وأيد الزيلعي المنع من حيث الرواية والمعقول، وكذا في "البدائع".

وبه علم أن قوله: (على الظاهر) ليس المراد به ظاهر الرواية؛ لما علمت من أنه لا رواية

فيه، وإنما هو استظهار لأحد القولين، وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه

في أكثر الكتب.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصح تولية الصغير شيخاً على

خيرات، ٢٧٧/٨، تحت قول "الدر": جاز على الظاهر.

(٣) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الرابع في الأولياء، ٢٨٥/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٨/٨، تحت قول "الدر": جاز على الظاهر.

(٥) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الأولياء، ١٦٦/١.

وعليه فرّع الإسييجابي في "شرح مختصر الطحاوي" فقال: (إن وقّع عقد الأقرب والأبعد معاً فلا يجوز كلاهما وكذلك إن كان لا يدري السابق من اللاحق) اهـ. وكذا مشى عليه في "البحر"^(١) كما تقدّم آخر ص ٥١٥^(٢)، والشارح كما يأتي^(٣) أوّل الصفحة والقابلة والظاهر أيضاً من ألفاظ التصحيح كالأصحّ، وقاضيهان من أجلّ من يعتمد على ترجيحسه فإذن هما قولان مصحّحان، لا أنّه استظهار من المصنّف والشارح من عند أنفسهما فيضمحلّ بإزاء قول "البدائع"^(٤) لخلافه هو الأصحّ، ثمّ على هذا القول يصير كأنّ لها وليين مستويين في الدرجة كالأخوين والعَمّين كما في "الهندية"^(٥) عن "البدائع"، فأيهما زوج جاز، وإنّ زوجاً فالعبرة للسابق وإنّ وقعا معاً أو لم يدر بطلا، كما علمت، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) "البحر"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ٢١٠/٣.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصحّ تولية الصغير شيخاً على خيرات، ٢٧٣/٨-٢٧٤، تحت قول "الدر": وليّان مستويان.

(٣) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٨١/٨.

(٤) "البدائع"، كتاب النكاح، بيان ولاية النذب والاستحباب، فصل وأما شرط التقدّم فشيثان، ٥١٩/٢.

(٥) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الرابع في الأولياء، ٢٨٥/١.

[٢٤٧٧] قوله: ^(١) لَمْ يَصَدَّقْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِشُهُودٍ ^(٢): أي: إذا أنكرا بعد بلوغهما كما في "الخانية" ^(٣) وسنذكر ^(٤): أنه على إطلاقه.

[٢٤٧٨] قوله: ونقل في "الفتح" عن "المصنف" عن أستاذه الشيخ حميد الدين: أن الخلاف فيما إذا أقرّ الولي في صغرها ^(٥):

فبلغا وأنكرا لَمْ يَصَحَّ إقراره اهـ "خانية" ^(٦). أي: عند الإمام خلافاً لهما، وسنذكر ^(٧): أنه مطلق.

(١) في "ردّ المختار": قال الحاكم الشهيد في "الكافي" الجامع لكتب "ظاهر الرواية": وإذا أقرّ الأب أو غيره من الأولياء على الصغير أو الصغيرة بالنكاح أمسٍ لَمْ يُصَدَّقْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِشُهُودٍ أو تصديق منهما بعد الإدراك في قول أبي حنيفة، وكذلك إقرار المولى على عبده، وأمّا إقراره على أمته بمثل ذلك فجائز مقبول، وقال أبو يوسف ومحمد: الإقرار من هؤلاء في جميع ذلك، جائز، وكذلك إقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصحّ تولية الصغير شيخاً على خيرات، ٢٨٢/٨، تحت قول "الدر": ولو أقر... إلخ.

(٣) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٦٠/١.

(٤) انظر المقولة [٢٤٨٣] قوله: وقد علمت أن الأول... إلخ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: لا يصحّ تولية الصغير شيخاً على خيرات، ٢٨٢/٨، تحت قول "الدر": ولو أقر... إلخ.

(٦) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٦٠/١.

(٧) انظر المقولة [٢٤٨٣] قوله: وقد علمت أن الأول... إلخ.

[٢٤٧٩] قوله: أن الخلاف فيما إذا أقرّ الولي في صغرها، وإليه أشار

في "المبسوط" وغيره، قال: وهو الصحيح^(١):

وكذلك صحّحه في "الخانية"^(٢) قبيل فصل نكاح المماليك.

[٢٤٨٠] قوله: وقيل: فيما إذا بلغا وأنكرا فأقرّ الولي^(٣): بعد بلوغهما.

[٢٤٨١] قوله: ^(٤) يصحّ اتفاقاً^(٥): وإن أنكرا بعد بلوغهما.

[٢٤٨٢] قوله: واستظهره^(٦): أي: هذا القيل.

[٢٤٨٣] قوله: وقد علمت أن الأول... إلخ^(٧):

والحاصل: أن في ظاهر الرواية يشترط عند الإمام ملكه الإنشاء حين إنكارهما، فإن أنكرا في صغرها وأقرّ الولي بإقراره نافذ، وإن أنكرا في كبرهما لا ينفذ إقرار الولي، سواء يقرّ الآن، أو كان أقرّ في صغرها؛ لأنّه لا يملك الآن إنشاء، وإن كان يملكه حين أقرّ. وعندهما يشترط أن يملك الإنشاء في وقت

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٨٢/٨، تحت قول "الدرّ": ولو أقرّ... إلخ.

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في شرائط النكاح، ١٦٠/١.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٨٣/٨، تحت قول "الدرّ": ولو أقرّ... إلخ.

(٤) في "ردّ المختار": وقيل: فيما إذا بلغا وأنكرا فأقرّ الولي، أمّا لو أقرّ في صغرها يصحّ

اتفاقاً، واستظهره في "الفتح"، وقد علمت أن الأول ظاهر الرواية وأنّه الصحيح.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٨٣/٨، تحت قول "الدرّ": ولو أقرّ... إلخ.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

يخبر عن كون الإيقاع فيه، فإذا أقرّ بعد كبرهما أنّه زوّجهما في صغرهما نفذ؛ لأنّه أخبر عمّا كان يملكه، وإن لم يملكه الآن، هذا ما ظهر لي بالنظر في كلام "الخانية"، والله تعالى أعلم.

ولكن ما نقل عن "الفتح"^(١) من نصب القاضي خصماً يدلّ على أن إقراره في صغرهما أيضاً لا ينفذ مطلقاً إلاّ بشهود، وإن كان إنكارهما في صغرهما، فتأمل. ١٢
ثمّ رأيت في إقرار "غمز العيون"^(٢) عن "البحر" عن "المحيط": (لو أقرّ بالنكاح على الصغيرة لم يجز إلاّ بشهود، أو تصديقها بعد البلوغ عند الإمام، وقالوا: يصدق... إلخ). وعن "شرح الجامع الصغير" للصدر الشّهيدي: (أنّ هذه المسألة على قول الإمام مخرّجة من قولهم: إنّ من ملك الإنشاء ملك الإقرار... إلخ). فتبيّن أنّ الخلاف في الصور جميعاً، أعني: إذا أقرّ في صغرهما فأنكرا فيه، وحينئذ ينصب القاضي خصماً عنهما، وفيما إذا أقرّ في صغرهما فأنكرا بعد بلوغهما، وفيما إذا أنكرا بالغين فأقرّ لم يصدق في الكلّ، عند الإمام، خلافاً لهما، فلا أدري ما قول الإمام فقيه النفس؛ إذ يقول: (الصحيح أنّ الخلاف فيما إذا أقرّ في صغرهما فبلغا وأنكرا لم يصحّ إقراره) اهـ. والله تعالى أعلم.

[٢٤٨٤] قوله: وقد علمت أنّ الأوّل ظاهر الرواية وأنّه الصحيح^(٣):

إنّ إقرار الولي لا يصحّ مطلقاً إلاّ بشهود؛ إذ لا نكاح إلاّ بهم.

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ١٨٣/٣.

(٢) "غمز عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب الإقرار، ٣٠٩/٢.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٨٣/٨، تحت قول "الدرّ": ولو أقرّ... إلخ.

باب الكفاءة

[٢٤٨٥] قوله: ^(١) وكذا في "البحر" عن "الظهيرية" ... إلخ ^(٢):

ذكر المسألة في "الخانية" ص ٤٠٣ ^(٣) بأبسط من هذا.

[٢٤٨٦] قوله: وكذا ما في "البحر" عن "الظهيرية": لو انتسب الزوج

لها نسباً غير نسبه فإن ظهر دونه وهو ليس بكفء فحق الفسخ ثابت ^(٤): يعني:

حق الاعتراض ليفسخ القاضي كما مرّ في باب الأولياء ص ٤٨٦ ^(٥). ١٢

(١) ذكر في المتن: أن الكفاءة حق الولي لا حق المرأة.

واعترض عليه العلامة الشامي بقوله: وفيه نظر، بل هي حق لها أيضاً، بدليل أن الولي لو

زوج الصغيرة غير كفء لا يصح ما لم يكن أباً أو جدّاً غير ظاهر الفسق، ولما في

"الذخيرة" قبيل الفصل السادس: من أن الحق في إتمام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة

وللأولياء كحق الكفاءة، وعندهما للمرأة لا غير اهـ.

وظاهر قوله: (كحق الكفاءة) الاتفاق على أنه حق لكل منهما، وكذا ما في "البحر" عن

"الظهيرية": لو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فإن ظهر دونه وهو ليس بكفء فحق

الفسخ ثابت لكل، وإن كان كفئاً فحق الفسخ لها دون الأولياء، وإن كان ما ظهر فوق ما

أخبر فلا فسخ لأحد، وعن الثاني أن لها الفسخ؛ لأنها عسى تعجز عن المقام معه اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٨٩/٨، تحت قول "الدر": هي حق

الولي لا حقها.

(٣) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٤/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٨٩/٨، تحت قول "الدر": هي حق ... إلخ.

(٥) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ١٨٨/٨-١٨٩.

[٢٤٨٧] قوله: فحقّ الفسخ ثابت للكل^(١):

فان رضيت كان للأولياء حقّ الفسخ. ١٢ "خانية"^(٢).

[٢٤٨٨] قوله: وإن كان كفناً فحقّ الفسخ لها دون الأولياء^(٣):

عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزفر. ١٢ "قاضي خان"^(٤).

[٢٤٨٩] قوله: وإن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لأحد^(٥):

إن كان كفناً وإلاّ كان النكاح لازماً في حقّها وللأولياء الاعتراض كما

إذا تزوّج قرشية على أنّه عجمي فإذا هو عربيّ كما في "الخانية"^(٦). ١٢

[٢٤٩٠] قوله: ^(٧) ويأتي تمام الكلام على ذلك هناك^(٨): ويأتي^(٩) هنالك:

(أنّ الخيار في تلك المسائل ليس لعدم الكفاءة، بل للتعزير). ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٨٩/٨، تحت قول "الدرّ": هي حق... إلخ.

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٤/١.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٨٩/٨، تحت قول "الدرّ": هي حق... إلخ.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٤/١.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٨٩/٨، تحت قول "الدرّ": هي حق... إلخ.

(٦) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٤/١.

(٧) في "ردّ المختار": ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قبيل باب العدة: لو تزوّجته على

أنّه حرّ أو سنّي أو قادرٌ على المهر والنفقة فبانّ بخلافه، أو على أنّه فلان ابنُ فلان فإذا

هو لقيط أو ابن زنا لها الخيار اه. ويأتي تمام الكلام على ذلك هناك.

(٨) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩٠/٨، تحت قول "الدرّ": هي حق... إلخ.

(٩) انظر "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب العين، مطلب في طبائع فصول... إلخ، ٢٥٩/١٠.

[٢٤٩١] قوله: ^(١) لم يبق لها حق الكفاءة لرضاها بإسقاطها ^(٢):

أقول: فرض مسألة "اللولوالية" ^(٣) في عدم العلم من قبل ولا رضا إلا

بعد العلم والجواب ما يأتي ^(٤) عن الرحمتي. ١٢

[٢٤٩٢] قال: ^(٥) أي: "الدر": فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله... إلخ ^(٦):

قلت: ذكر المسألة بأبسط من هذا في "الخانية" ^(٧) و"الهندية" ^(٨) عن "المحيط"

عن "الأصل" معزياً لـ "الأصل" فكان العزو إليه أولى من العزو لـ "اللولوالية". ١٢

(١) في "رد المختار": زاد في "البدائع" على ما مرّ عن "الظهريّة": وإن فعلت المرأة ذلك فتزوجها، ثمّ ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج، سواءً تبين أنها حرة أو أمة؛ لأنّ الكفاءة في جانب النساء غير معتبرة اهـ.

وقد يجاب بأنّ الكلام كما مرّ فيما إذا زوجت نفسها بلا إذن الولي، وحيث لم يبق لها حقّ في الكفاءة لرضاها بإسقاطها، فبقي الحقّ للولي فقط، فله الفسخ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩٠/٨، تحت قول "الدر": هي حق... إلخ.

(٣) "اللولوالية"، كتاب النكاح، الفصل الثاني، ٣٢١/١.

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩٠/٨.

(٥) في الشرح: فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله، فإذا هو عبد لا خيار لها بل للأولياء، ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعلم الكفاءة، ثمّ علموا لا خيار لأحد، إلا إذا شرطوا الكفاءة، أو أخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك، ثمّ ظهر أنّه غير كفء كان لهم الخيار، "لولوالية".

(٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩٠/٨.

(٧) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٤/١.

(٨) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب الخامس في الأكفاء، ٢٣٩/١.

[٢٤٩٣] قال: أي: "الدر": فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله، فإذا هو

عبد لا خيار لها بل للأولياء^(١):

أقول: إثبات الخيار في هذه المسألة وفي التي تليها إنما هو على ظاهر الرواية ولا غرو، فإن المسألة من مسائلها كيف! وإن "الخانية"^(٢) روتها عن "الأصل"، أما على المختار للفتوى فلا يصح النكاح فيهما أصلاً، أما مسألة لا خيار لأحد فالظاهر عندي أنها ماشية على الروايات جميعاً، أما على الظاهر فظاهر، وأما على المختارة فلأن إقدامهم على التزويج مع ترك الفحص عن الكفاءة والزواج يحتمل الحالين يقوم مقام الرضا بعدم الكفاءة، وقد قال في "الفتح" كما تقدم ص ٤٨٨^(٣): أن الولي لو باشر عقد المحلل حلّت للأول وأرسلها إرسالاً فشمل ما لو علم بعدم الكفاءة وما لو ترك التفحص ولم يعلم شيئاً، فافهم، والله تعالى أعلم.

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩٠/٨.

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٤/١.

(٣) انظر المقولة: [٢٣٦٢] قوله: وقال الكمال... إلخ.

[٢٤٩٤] قوله: ^(١) فلا يخالف ما قدّمناه ^(٢):

أقول: مسألة "اللولوالية" فيما إذا لم يكونوا مغرورين من قبل الزوج بأن يخبرهم أنه كُفٌّ ثم يظهر خلافه، بدليل أنه أثبت الخيار فيما إذا غرّهم، ومسألة "النوازل" مفروضة فيمن أنكر بشرب المسكر فيكون مسألة الغرور، فلا تخالف من هذه الجهة أيضاً، ويظهر لي أن ذكر الإنكار صدر وفقاً لا قيداً ^(٣) فإن المدار على الاغترار ولا شك أن من يخبي حاله وغلبة أهل بيته صالحون لا يذهب الذهن إلى فسقه فيتحقق الغرور، ولذا بني الكلام آخراً على عدم عرفان الأب بشربه وكون غلبة أهل بيته صالحين فقط وعلى هذا أيضاً لا تخالف؛ إذ لو وقع

(١) في الشرح: فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله، فإذا هو عبد لا خيار لها بل للأولياء، ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة، ثم علموا لا خيار لأحد.
في "رد المحتار": (قوله: لا خيار لأحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسألة، بدليل قوله: نكحت رجلاً، وقوله: برضاها، فلا يخالف ما قدّمناه في الباب المارّ عن "النوازل": لو زوج بنته الصغيرة ممن ينكر أنه يشرب المسكر... إلخ.

(٢) "رد المحتار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩١/٨، تحت قول "الدر": لا خيار لأحد.
(٣) ثم وجدت بحمد الله تعالى تصديقه في "الهندية" عن "الذخيرة"، فإنه قال في تصوير المسألة ص ١٠٥: (رجلٌ زوج ابنته الصغيرة من رجل على ظنّ أنه صالح لا يشرب الخمر فوجده الأب شريفاً... إلخ).

("الهندية"، كتاب النكاح، الباب الخامس في الأكفاء، ٢٩١/١).
فلم يذكر الإنكار وبني على الظنّ ويأتي مثله في الكتاب عن "البرازية"، ص ٥٢٦. ١٢ منه.
(انظر "رد المحتار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٠٤/٨-٣٠٥).

مثله للأولياء لكانوا أيضاً مغرورين، أمّا إذا زوّج الأب من دون مرجّح للصّلاح ولا فحص عنه، فالظاهر^(١) هو جواز النكاح إن شاء الله تعالى؛ لأنّ التزويج من غير كفء كما لا يكون إلّا لمصلحة تزيد على الكفاءة، فكذلك ترك الفحص عن ذلك مع احتمال الأمرين يشير إلى أنّه نظر إلى مصلحة سوغت عنده بين الكفاءة وعدمها، فلم يحتج إلى الفحص، ولا يتأتّى عذر الغرور لعدم ما يرجّح الصّلاح على الظنّ، فكان من قبله التقصير، والمظنون به لشفقته أنّه لا يقصر إلّا لمصلحة، بخلاف غيره وبالجملّة فمحطّ النظر أنّ حمل فعله على رعاية مصلحة أهمّ هل يكون عند علم العدم أو عند عدم العلم من دون اغترار ولا مبالاة أيضاً؟ والظاهر الثاني، فليحرّر والله تعالى أعلم. ١٢

(١) وانظر "جامع الصغار" ص ٤٦، عبارة "جامع الصغار": زوّج ابنته الصغيرة من رجل على ظنّ أنّه مصلح لا يشرب الخمر فوجده الأب مُدمنًا، وكبرت الابنة وقالت: لا أرضى بالنكاح إن لم يعرف أبوها بشرب الخمر وكان غالب أهل بيته صالحين فالنكاح باطل أي: يطل، وهذه المسألة بالاتفاق، والمسألة المختلفة بين أبي حنيفة وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم ما إذا علم الأب أنّ الزوج ليس بكفء ومع هذا زوّجها منه علم أنّه تأمل غاية التأمل وعرف هذا العقد مصلحة في حقّها، أمّا هنا ظنّه كفء فالظاهر أنّه لا يتأمّل، نظيره السُّكران إذا قصر في مهر ابنته لا يجوز، والصاحي لو فعل ذلك يجوز؛ لأنّ الظاهر من حال السُّكران أنّه لا يتأمّل ومن حال الصاحي أنّه يتأمّل. لكن تقدّم أن رضا الولي لا يثبت إلّا إذا رضي صريحاً قبل النكاح عالماً بأنّه غير كفء، لكنّه فيما إذا تزوّجت بنفسها، أمّا هاهنا فهم زوّجوها، فجاز أن يقوم ترك الفحص مقام الرضا، فليحرّر. ١٢ منه.

[٢٤٩٥] قوله: ^(١) إن لم يكن يعرفه الأب ^(٢):

وقدّمنا ^(٣) ثمّ لفظ "الخانية" ١٢.

[٢٤٩٦] قوله: إن لم يكن يعرفه الأب بشره، وكان غلبة أهل بيته ^(٤):

وفي "البزازية" كما يأتي ^(٥): أهل بيتها. ١٢

[٢٤٩٧] قوله: وكان غلبة أهل بيته صالحين ^(٦):

وانظر ما كتبت على "جامع الصغار" ^(٧) ص ٤٦. ١٢

[٢٤٩٨] قوله: وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل ^(٨):

(١) في "رد المختار": فلا يخالف ما قدّمناه في الباب المارّ عن "النوازل": لو زوج بيته الصّغيرة ممّن ينكر أنّه يشرب المُسكر فإذا هو مُدمن له، وقالت بعدما كبرت: لا أرضى بالنكاح، إن لم يكن يعرفه الأب بشره، وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل؛ لأنّه إنّما زوج على ظنّ أنّه كفء اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩١/٨، تحت قول "الدر": لا خيار لأحد.

(٣) انظر المقولة: [٢٤١٥] قوله: إن لم يكن يعرفه.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩١/٨، تحت قول "الدر": لا خيار لأحد.

(٥) انظر المرجع السابق، ص ٣٠٤-٣٠٥، تحت قول "الدر": فليس فاسق... إلخ.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٩١، تحت قول "الدر": لا خيار لأحد.

(٧) الصواب: "جامع أحكام الصغار"، للشيخ الإمام مجد الدين أبي الفتح محمّد بن محمود

الأسروشي (ت ٦٣٣هـ). ("كشف الظنون"، ١٩/١).

(٨) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩١/٨، تحت قول "الدر": لا

خيار لأحد.

أي: يبطل. ١٢ "جامع الصفار"، ص ٤٦^(١).

[٢٤٩٩] قوله: ^(٢) لأنه إذا لم يشترط الكفاءة... إلخ^(٣): هذا دليل ما

مر^(٤) أنه لا خيار لأحد، فكان الأنسب أن ينقل هذا القول لا ذاك. ١٢

[٢٥٠٠] قال: ^(٥) أي: "الدر": فليس فاسق كفوفاً لصالحة^(٦).

أقول: ويدخل فيه فاسق العقيدة من باب أولى، فإن التعير بـ "رافضي"

أو "نجدي" أشد وأعظم من التعير بمن أتى بعض المفسقات من دون إعلان كما

لا يخفى، وقد صرح في إمامة "الغنية"^(٧): (أن فسق العقيدة أشد وأخبث)، وهذا

مما لا يعترى فيه. ١٢

(١) "أحكام الصفار"، مسائل الكفاءة، شارب الخمر ليس بكفاء، ص ٥٢.

(٢) قوله: (كان لهم الخيار) لأنه إذا لم يشترط الكفاءة كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من

الولي ومنها ثابتاً من وجه دون وجه؛ لما ذكرنا أن حال الزوج محتمل بين أن يكون

كفوفاً وأن لا يكون، والنص إنما أثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضا

بعدم الكفاءة من كل وجه، فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه، "بجر"

عن "الولوالجية".

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٢٩١/٨، تحت قول "الدر": كان لهم الخيار.

(٤) انظر المقولة: [٢٤٩٣] قال: أي: "الدر": فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله.

(٥) في الشرح في بيان أن الكفاءة تعتبر ديانة في العرب والعجم: فليس فاسق كفوفاً لصالحة

أو فاسقة بنت صالح، مُعلنًا كان أو لا على الظاهر، "نهر".

(٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٠٢/٨.

(٧) "الغنية"، فصل في الإمامة وفيها مباحث، ص ٥١٤، ملخصاً.

[٢٥٠١] قوله: ^(١) فالنكاح باطل بالاتفاق ^(٢): بمعنى أنه سيطل. ١٢

[٢٥٠٢] قال: أي: "الدر": لصاحبة أو فاسقة بنت صالح، مُعلناً كان أو لا ^(٣):

أقول: ولا يذهب عنك أن المدار على حقوق العار، فافهم. ١٢

[٢٥٠٣] قوله: ^(٤) هذا استظهار من صاحب "النهر" ^(٥):

أقول: لا حاجة إلى الاستظهار، فقد قال في "الخانية" ^(٦): (قال بعض مشايخ

"بلخ" رحمه الله تعالى: الفاسق لا يكون كفئاً لبنت الصالح مُعلناً كان الفاسق أو لم يكن، وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى) اهـ.

(١) قال في "البزازية": زوّج بنته من رجل ظنه مصلحاً لا يشرب مُسكراً فإذا هو مُدمن فقالت بعد الكبر: لا أَرْضَى بالنكاح إن لم يكن أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيتها مصلحون، فالنكاح باطل بالاتفاق اهـ.

(٢) "رد مختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٠٥/٨، تحت قول "الدر": فليس فاسق... إلخ.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٠٢/٨-٣٠٥.

(٤) في الشرح: فليس فاسق كفئاً لصاحبة أو فاسقة بنت صالح، مُعلناً كان أو لا على الظاهر، "نهر".

في "الشامية": (قوله: على الظاهر) هذا استظهار من صاحب "النهر"، لا كما يتوهم من أنه ظاهر الرواية، فإنه قد صرح في "الخانية" عن السرخسي: بأنه لم ينقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء، والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة اهـ.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٠٥/٨، تحت قول "الدر": على الظاهر.

(٦) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٣/١.

وقال قبله^(١): (قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الفاسق إذا كان مُعلنًا يُخرُج سَكْرانَ لا يكون كفوًا للصَّالحة من بنات الصَّالحين، وإن كان يُسرّ ذلك ولا يُعلن يكون الكفء لبنات الصَّالحين، وإن كان مستخفًا عند الناس لا يكون كفوًا اهـ).

أقول: وهذا بحمد الله تعالى عين ما بحثته من أن المدار على حقوق العار فأطلق القول في المعلن أنه لا يكون كفوًا، وقال في المُسرّ يكون، ثم قال: (إن كان مستخفًا عند الناس لا يكون)، وهذا هو صريح الحق الذي لا يعدل عنه، كيف وقد صرّحوا أن المسألة إذا لم تكن فيها رواية عن الإمام فالمرجع ما قال الإمام الثاني وقد قدّمه كما ترى في "الخانية" وتقديره دليل ترجيحه.

فالحاصل: أن من عرف الناس فسقه لا يكون كفوًا لصالحة بنت صالح وإن كان يخفي وإلاّ فهو كُفء لعدم التعيّر، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٥٠٤] قال: (٢) أي: "الدر": لو تُطيق الجماعة^(٣):

أقول: أي: منه أو من غيره، وكذا إن كانت تشتهي للجماع فيما دون الفرج أخذاً مما يأتي في النفقات صـ ١٠٦١^(٤). ١٢.

(١) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١/١٦٣.

(٢) في الشرح في بيان أن الكفاءة تعتبر مالا: بأن يقدر على المعجل ونفقة شهر لو غير محترف، وإلاّ فإن كان يكتسب كل يوم كفايتها لو تُطيق الجماعة، في "الشامية": فلو صغيرة لا تطيقه فهو كفاء وإن لم يقدر على النفقة؛ لأنّه لا نفقة لها، "فتح"، ومثله في "الذخيرة".

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٨/٣٠٧.

(٤) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب النفقة، ١٠/٤٨٥-٤٨٦.

[٢٥٠٥] قوله: ^(١) ما في "الفتح" ^(٢): و"الخانية" ^(٣).

[٢٥٠٦] قوله: ^(٤) يُسمّون بالسّرّاباتية ^(٥):

هم الزبّالون كما سيأتي ^(٦) بعد أسطر. ١٢

[٢٥٠٧] قوله: ^(٧) على النقص والرفعة في الدنيا ^(٨):

(١) في بيان اعتبار الحرفة في الكفاءة: والذي يظهر لي أن شرف النسب أو العلم يجبر نقص الحرفة، بل يفوق سائر الحرف، فلا يكون نحو العطار العجمي الجاهل كفتاً لنحو حلاق عربي أو عالم، ويؤيده ما في "الفتح": أنه روي عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق إذا أحرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كفتاً له اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٠٨/٨، تحت قول "الدر": فمثل حائك... إلخ.

(٣) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٦٣/١.

(٤) في "النهر" عن "البنية": في مصر جنس هو أحسن من كل جنس، وهم الطائفة الذين يسمّون بالسّرّاباتية اهـ.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣١٠/٨، تحت قول "الدر": فأحسن من الكل.

(٦) انظر المرجع السابق، ص ٣١١.

(٧) في "رد المختار": وقد علمت أن الموجب هو استنقاص أهل العرف فيدور معه، فعلى هذا من كان أميراً أو تابعاً، له وكان ذا مال ومروءة وحشمة بين الناس لا شك أن المرأة لا تتعير به في العرف كتعيرها بدباغ وحائك ونحوهما فضلاً عن سراباتي ينزل كل يوم إلى الكنيف، وينقل نجاسته في بيت مسلم وكافر، وإن كان قاصداً بذلك تنظيف الناس أو المساجد من النجاسات وكان الأمير أو تابعه آكلأ أموال الناس؛ لأن المدار هنا على النقص والرفعة في الدنيا.

(٨) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣١١/٨، تحت قول "الدر": فأحسن من الكل.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

ولا شك أن العلوية في بلادنا لا تتعير بالأفاغنة والمغول المحلّين بحليّة العلم والفضل فإنّهم في أنفسهم يعدّون هنا من الشرفاء الأنجاب فإذا انضاف إلى ذلك فضل العلم جبر نقص نسبهم بالنسبة إلى العلوي بخلاف الحاكة والحلاقين وأمثالهم فإنّ التعير بهم لا يزول بعلمهم، اللهم إلا إذا تقادم العهد وتناساه الناس وظهر له الوقع في القلوب والعظم في العيون بحيث لم يبق العار لبّات الكبار وذلك قليل جدّاً في هذه الأمصار بل لا يكاد يوجد عنه الاعتبار ومن عرف المدار عرف أن الحكم عليه يدار، فافهم واعلم، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

[٢٥٠٨] قوله: العالم يكون كفتاً للعلوية؛ لأنّ شرف الحسب أقوى^(٢).

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

وفي "الفتاوى الخيرية لنفع البرية"^(٣): (قد قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: ((للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمئة درجة ما بين كلّ درجتين مسيرة خمسمئة عام))، وهذا مجمع عليه وكتب العلم طافحة بتقدّم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٨] اه ملتقطاً.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٧١٥/١١-٧١٦

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣١٤/٨، تحت قول الدر: لكن

في "النهر" ... إلخ.

(٣) "الفتاوى الخيرية"، مسائل شتى، ٢٣٤/٢.

قلت: وإِنَّمَا قَيَّدْنَا بِكَوْنِهِ دِينًا مُتَدَيِّنًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَالَمُ حَقِيقَةً، وَأَمَّا أَصْحَابُ الضَّلَالِ فَشَرٌّ مِنَ الْجَهَالِ فَإِنَّ الْجَهْلَ الْمَرْكَبَ أَشْنَعُ وَأَخْنَعُ وَصَاحِبُهُ فِي الدَّارَيْنِ أَحَقَرُ وَأَوْضَعُ، صَغَارُهُمْ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ وَكِبَارُهُمْ كَالْكِلَابِ لَا بَلْ أَذَلُّ، أَخْرَجَ "الدَّارَقُطْنِي" ^(١) قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْرَمِيِّ نَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبَانَ ثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي غَالِبٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَهْلُ الْبِدْعِ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ))، وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ الْخَزَاعِيُّ فِي "جَزْئِهِ الْحَدِيثِي" بَلْفَظٍ: ((أَصْحَابُ الْبِدْعِ كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ))، وَلَا بَنَ نَعِيمٍ فِي "الْحَلِيَّةِ" ^(٢): عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَهْلُ الْبِدْعِ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ))، قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْخَلْقُ النَّاسُ وَالْخَلِيقَةُ الْبِهَائِمُ، نَسَأَلَ اللَّهُ السَّلَامَةَ وَالْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ.

ثُمَّ أَقُولُ: يَجِبُ التَّقْيِيدُ أَيْضًا بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُتَنَاهِيْنَ فِي الدَّنَاءَةِ الْمَعْرُوفِينَ بِهَا، كَالْحَائِكِ الدَّبَّاعِ وَالْخَصَّافِ وَالْحَلَّاقِ وَنَظَائِهِمْ فَإِنَّ الْمَدَارَ عَلَى وَجُودِ الْعَارِ فِي عَرَفِ الْأَمْصَارِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعُلَمَاءُ الْكِبَارُ، قَالَ الْمُحَقِّقُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" ^(٣): (الْمَوْجِبُ هُوَ اسْتِنْقَاصُ أَهْلِ الْعَرَفِ فَيَدُورُ مَعَهُ) اهـ ^(٤).

(١) "العلل المتناهية"، كتاب السنّة وذمّ البدع، باب ذمّ الخوارج، ر: ٢٦٢، ١/١٦٩.

(٢) "حلية الأولياء"، أبو مسعود الموصلي، ر: ١٢٣٥٨، ٨/٣٢٣.

(٣) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في الكفاءة، ١٩٣/٣.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٧١٣/١١ - ٧١٥.

[٢٥٠٩] قوله: ^(١) وفاطمة مع علي رضي الله تعالى عنهما ^(٢):

أقول: لكن الزهراء وبعليها وأبناهما كلهم في الجنة مع أبيها أيضاً كالصديقة وسائر أمهات المؤمنين صلى الله تعالى على الحبيب وعليهم أجمعين وبارك وسلم آمين! لأن الله تعالى يقول: ﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]. ١٢

[٢٥١٠] قال: ^(٣) أي: "الدر": يتحملون عن الأبناء المهر ^(٤):

هذا عرفهم، وأما في عرفنا فيتحملون النفقة لا المهر فينعكس الحكم. ١٢

[٢٥١١] قال: ^(٥) أي: "الدر": (أمره بتزويج امرأة فروجه أمة جاز) ^(٦):

أي: نفذ عند الإمام وهو القياس وبه نأخذ كما في "جواهر الأخلاطي".

أقول: فقد اختلف الإفتاء فوجب الرجوع إلى قول الإمام وعليه اقتصر

في "الخانية" ^(٧) وكثير من المتون. ١٢

(١) فما نقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة محمولاً على بعض الجهات كالعلم وكونها

في الجنة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله تعالى عنهما.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣١٦/٨، تحت قول "الدر": ولذا قيل... إلخ.

(٣) في المتن والشرح: (الصبي كفاء بغني أبيه بالنسبة إلى المهر لا بالنسبة إلى النفقة)

لأن العادة أن الآباء يتحملون عن الأبناء المهر لا النفقة، "ذخيرة".

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣١٩/٨.

(٥) في الشرح: وقالوا: لا يصح، وهو اسحتسان، "ملتقى" تبعاً لـ "الهداية". وفي "شرح

الطححاوي": قولهما أحسن للفتوى... إلخ.

(٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٢٢/٨-٣٢٣.

(٧) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في الوكالة، ١٦٢/١.

[٢٥١٢] قوله: أي: "الدر": (أمره بتزويج امرأة فزوجه أمة جاز)^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أي: نفذ؛ لأنّ الكلام ثَمَّه في النفاذ لا في الجواز، أفاده السّادات الثلاثة المحشّون ح، ط، ش وهو أخصّ من وجه من الصّحّة والحلّ جميعاً، فقد ينفذ عقد ولا يصحّ ولا يحلّ كالبيع عند أذان الجمعة إلى أجل مجهول وقد يصحّ ويحلّ ولا ينفذ كبيع فضوليّ مستجعماً شرائط الصّحّة والحلّ، قال في "ردّ المختار"^(٢): (ظاهره أنّ الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقتين للمشايخ وهو الحقّ... إلخ)، وقد يطلق بمعنى اللّزوم قال في رهن "الدر"^(٣): (القبض شرط اللّزوم كما في الهبة) اهـ. قال الشامي^(٤): (قال في "العناية": هو مخالف لرواية العامّة، قال محمّد: لا يجوز الرّهن إلّا مقبوضاً) اهـ. وفي "السّعدية"^(٥): (إنّ عليه الصّلاة والسّلام قال: ((لا تجوز الهبة إلّا مقبوضة)) والقبض ليس بشرط الجواز في الهبة فليكن هنا كذلك) اهـ.

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٢٢/٨-٣٢٣.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب البيوع، ٩/١٤، تحت قول "الدر": أنواعاً أربعة.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الرهن، ٨٢/١٠. (دار المعرفة بيروت).

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب الرهن، ٨٢/١٠، تحت قول "الدر": شرط اللزوم.

(دار المعرفة بيروت).

(٥) "السعدية": لعلاء الدين علي بن العثمان المارديني (ت ٥٧٥ هـ). ("كشف الظنون"، ٩٩١/٢).

وحاصله: أن يفسّر هنا أيضاً الجواز بال لزوم لا بالصحة كما فعلوا في الهبة اه مختصراً. وفي مداينات "غمز العيون"^(١): (لو جاز أي: لزِم تأجيله لزِم أن يُمنع المُقرض عن مطالبة قبل الأجل ولا جَبَر على المتبرّع) اه. وهو أخصّ مطلقاً من الصحة والتّفاذ فقد يصحّ الشيء وينفذ ولا لزوم كتزويج العمّ من كفاء بمهر المثل ولا لزوم لموقوف فهو ظاهر ولا لفساد؛ لأنّه واجب الفسخ، ومن وجه من الحلّ فقد يلزم ولا يحلّ كاليبيعات المكروهة، والله تعالى أعلم. ١٢ منه غفرله (م)^(٢).

مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح

[٢٥١٣] قوله: ^(٣) للأولياء حقّ الاعتراض في جانب المرأة دفعاً للعار

(١) "غمز عيون البصائر"، الفنّ الثاني، كتاب المداينات، ٣٥٣/٢.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب المحرمات، الرسالة: إزالة العار بحجر الكرائم عن كلاب النار، ٣٨٦/١١-٣٨٨.

(٣) في الشرح: وأجمعوا أنّه لو زوّجه بنته الصغيرة أو موليّته لم يجز، كما لو أمره بمعيّنة أو بحرة أو أمة فخالف، أو أمرته بتزويجها ولم تعين فزوّجها غير كفاء لم يجز اتّفاقاً. في "ردّ المختار": (قوله: كما لو أمره بمعيّنة) محترز قول المتن: (امرأة) بالتكثير، ومثله ما لو عيّن المهر كألّف فزوّجه بأكثر، فإن دخل بها غير عالم فهو على خياره، فإن فارقتها فلها الأقلّ من المسمّى ومهر المثل، ولو هي الموكّلة وسَمّت له ألفاً فزوّجها، ثمّ قال الزوج -ولو بعد الدّخول-: تزوّجتك بدينار، وصدّقه الوكيل إن أقرّ الزوج أنّها لم توكل بدينار فهي بالخيار، فإن ردّت فلها مهر المثل بالغاً ما بلغ، ولا نفقة عدّة لها؛ لأنّ بالردّ تبين أنّ الدّخول حصل في نكاح موقوف، فيوجب مهر المثل دون نفقة =

عنهم اه. وانظر ما قدّمناه في باب الولي^(١):

آخر ص—٤٩٢^(٢). ١٢

[٢٥١٤] قوله: ^(٣) وقيل... إلخ^(٤):

= العدة، وإن كذّبها الزوج فالقول لها مع يمينها، فإن ردّت فباقي الجواب بحاله... إلخ. قال في "البرازية": وهذا إن ذكر المهر، وإن لم يذكر فزوجّه بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس، أو زوجها بأقلّ منه كذلك صحّ عنده خلافاً لهما، لكن للأولياء حقّ الاعتراض في جانب المرأة دفعاً للعار عنهم اه. وانظر ما قدّمناه في باب الولي.

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في الوكيل... إلخ، ٣٢٦/٨، تحت قول "الدر": كما لو أمره بجميعه.
(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٠٩/٨، تحت قول "الدر": وقيل: يشترط.
(٣) هذا في بيان أن الواحد الذي ليس بفضولي يتولّى طرفي النكاح بإيجاب يقوم مقام القبول في خمس صور: كأن كان وليّاً، أو وكيلاً من الجانبين، أو أصيلاً من جانب ووكيلاً أو وليّاً من آخر، أو وليّاً من جانب وكيلاً من آخر، المتن والشرح.

وصورة إيجاب يقوم مقام القبول: كقوله مثلاً: تزوّجتُ فلانة من نفسي، فإنّه يتضمّن الشّطرين، فلا يحتاج إلى القبول بعده، وقيل: يشترط ذكر لفظ هو أصيل فيه كـ "تزوّجتُ فلانة"، بخلاف ما هو نائب فيه كـ "تزوّجتُها من نفسي"، "ردّ المختار" عن "البحر" عن "الفتح".

وفي "فتح القدير" ص—١٩٧، ج ٣: (قال شيخ الإسلام خواهر زاده: هذا إذا ذكر لفظاً هو أصيل فيه، أمّا إذا ذكر لفظاً هو نائب فيه فلا يكفي، فإن قال: تزوّجتُ فلانة كفي، وإن قال: تزوّجتُها من نفسي لا يكفي؛ لأنّه نائب فيه، وعبارة "الهداية" صريحة في نفي هذا الاشتراط... إلخ). ("الفتح"، كتاب النكاح، فصل في الوكالة وغيرها، ١٩٧/٣).

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، مطلب في الوكيل والفضوليّ في النكاح، ٣٢٩/٨، تحت قول "الدر": يقوم مقام القبول.

قائله شيخ الإسلام خواهر زاده كما في "الفتح"^(١).

[٢٥١٥] قوله: ^(٢) اتفاقاً^(٣).

أي: بين الأئمة الثلاثة خلافاً لزفر كما في "الهداية"^(٤). ١٢

[٢٥١٦] قوله: ^(٥) قدّمنا الكلام^(٦): أول صـ ٥٣٣^(٧).

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها، ١٩٧/٣.

(٢) قال في صور تولّى الواحد طرفي النكاح: والخمسة السابقة نافذة اتفاقاً، "رد المختار".

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح،

٣٣٠/٨، تحت قول "الدر": ولو من جانب.

(٤) "الهداية"، كتاب النكاح، فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها، ١٩٧/١.

(٥) في الشرح: يشترط للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمّى.

قال العلامة الشامي: قدّمنا الكلام عليه عند قوله: (بمعينة)، وقد نقلت كلامه تماماً. ١٢

محمد أحمد المصباحي.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح،

٣٤١/٨، تحت قول "الدر": موافقته في المهر المسمّى.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٢٥/٨.

باب المهر

[٢٥١٧] قوله: ^(١) ولو قال: بكلّ فرقة من قبله ^(٢):

أقول انظر ما قدّم في باب الوليّ صـ ٤٠٥ ^(٣).

[٢٥١٨] قوله: ^(٤) في "البحر" عن "القنية": لو تبرّع بالمهر عن الزوج،

ثمّ طلقها قبل الدخول ^(٥):

انظر ما تقدّم صـ ٤٠٥ ^(٦).

(١) قال في بيان صور يجب فيها نصف المهر: (ونصفه بطلاق قبل وطء أو خلوة).
في "ردّ المختار": ولو قال: بكلّ فرقة من قبله لشمل مثل ردّته، وزناه، وتقيله، ومعانقته
لأمّ امرأته وبنتها قبل الخلوة.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٥٧/٨، تحت قول "الدرّ": بطلاق.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الوليّ، ٢٤٢/٨، تحت قول "الدرّ": إلّا إذا
اختار نفسه بخيار عتق.

(٤) في "البحر" عن "القنية": لو تبرّع بالمهر عن الزوج، ثمّ طلقها قبل الدخول أو جسّاءت
الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الأوّل والكلّ في الثاني إلى ملك الزوج... إلخ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٥٧/٨-٣٥٨، تحت قول "الدرّ": وعاد
النصف إلى ملك الزوج.

(٦) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الوليّ، ٢٤٣/٨، تحت قول "الدرّ": إلّا إذا
اختار نفسه بخيار عتق.

مطلب: نكاح الشغار

[٢٥١٩] قوله: ^(١) أو تزوّجها على حكمها ^(٢):

أقول: في هذه الصّور تفصيل، فإنّه إذا تزوّجها على حكمها، فحكمت بمهر المثل أو أقلّ فلها ذلك، وإن حكمت بأكثر فلها مهر المثل، إلّا أن يرضى الزوج، وإذا تزوّجها على حكمه فحكم بمهر المثل أو أكثر فلها ذلك، وإن حكم بأقلّ فلها مهر المثل، إلّا أن ترضى الزوجة، وإذا تزوّجها على حكم أجنبي فحكم بمهر المثل فلها ذلك، وكذا إن حكم بأكثر إلّا أن يرضى الزوج، وكذا إن حكم بأقلّ إلّا أن ترضى الزوجة.

[٢٥٢٠] قوله: أو على أن يهب لأبيها ألف درهم ^(٣): بخلاف ما إذا قيل:

يهب لأبيها عنها ألفاً كان الألف مهرأ كما في "الخانية" ^(٤). ١٢

(١) في "رد المختار": (قوله: فيما إذا لم يسمّ مهرأ) أي: لم يُسمّه تسميةً صحيحةً أو سكت عنه، "مهر". فدخل فيه ما لو سمّي غير مال كخمر ونحوه، أو مجهول الجنس كدابة وثوب، قال في "البحر": ومن صور ذلك: ما إذا تزوّجها على ألف على أن تردّ إليه ألفاً، أو تزوّجها على عبدها، أو قالت: زوّجتك نفسي بخمسين ديناراً وأبرأتك منها فقيل، أو تزوّجها على حكمها، أو حكمه، أو حكم رجل آخر، أو على ما في بطن جاريته، أو أغنامه، أو على أن يهب لأبيها ألف درهم، أو على تأخير الدّين عنها سنة - والتأخير باطل - أو على إبراء فلان من الدّين، أو على عتق أخيها، أو طلاق ضرّتها. وليس منه: ما لو تزوّجها على عبد الغير لوجوب قيمته إذا لم يُجز مالكة... إلخ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: نكاح الشغار، ٣٧٠/٨، تحت قول "الرد": فيما إذا لم يسمّ.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر، ١٧٦/١.

[٢٥٢١] قوله: ^(١) أو تزوّجته بمثل مهر أمّها ^(٢):

في "الهندية" ^(٣) فصل جهالة المهر عن "العنابية": (تزوّجها على قدر مهر فلانة يجب مهر المثل ولا يزداد على المسمى والقول قول الزوج في مقدار المسمى عند فوت ما ذكر) اهـ ملخصاً. ١٢

[٢٥٢٢] قوله: ^(٤) ولهذا كان لها أن تطالبه به قبل الدخول ^(٥):

أي: تسأل لا أن تدعي وتجير إلا في المعجل مطلقاً، وفي المؤجل بعد حلول الأجل، وفي المؤخر بعد الموت أو الطلاق كما يأتي ^(٦) للمحشّي في الجلد الرابع. ١٢

(١) في "ردّ المختار": وليس منه: ما لو تزوّجها على عبد الغير لوجوب قيمته إذا لم يُجز مالكة، أو على حجة لوجوب قيمة حجة وسط لا مهر المثل - والوسط بركوب الراحلة - أو على عتق أخيها عنها لثبوت الملك لها في الأخ اقتضاءً، أو تزوّجته بمثل مهر أمّها وهو لا يعلمه؛ لأنّه جائز بمقداره، وله الخيار إذا علم اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٧٠/٨، تحت قول "الدر": فيما إذا لم يسمّ مهراً.

(٣) "الهندية"، كتاب النكاح، الفصل الخامس في المهر تدخله الجهالة، ٣١٠/١.

(٤) في "ردّ المختار": استفتى الشيخ صالح بن المصنف من الخير الرملي: عمّا لو طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطاء أو الموت هل لها ذلك أم لا؟ - فأجاب به بما في "الزيلي": - من أن مهر المثل يجب بالعقد، ولهذا كان لها أن تطالبه به قبل الدخول، فيتأكّد ويتقرّر بموت أحدهما أو بالدخول على ما مرّ في المهر المسمى في العقد اهـ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٧١/٨، تحت قول "الدر": أو مات عنها.

(٦) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨١/٨.

مطلب: أحكام المتعة

[٢٥٢٣] قوله: ^(١) في "القاموس": المكعب: الموشى... إلخ ^(٢):

أقول: بل المكعب النعل، فافهم. ١٢

[٢٥٢٤] قال: ^(٣) أي: "الدر": أو قبول ولي الصغيرة ^(٤):

أقول: هذا للتفاد وإلا لو زاد وقبل عنها في المجلس أجنبي يجب أن تصح

الزيادة، والتوقف على إجازتها؛ لأنها قبلت بفضولي. ١٢

مطلب في أحكام الخلوة

[٢٥٢٥] قوله: ^(٥) وأما مرضه فمانع مطلقاً؛ لأنه لا يعرى عن تكسر

(١) المتعة لمن زوجت بلا مهر درع وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل، قال فخر

الإسلام: هذا في ديارهم، أما في ديارنا فيزداد على هذا إزار ومكعب.

قال العلامة الشامي: وفي "القاموس": المكعب: الموشى من البرود والأثواب اه.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب: أحكام المتعة، ٣٧٧/٨، تحت قول "الدر": وهي درع... إلخ.

(٣) يجب بطلاق قبل وطء أو خلوة نصف المهر المفروض، لكن ما فرض بعد العقد، أو زيد

على ما سمي، فإنها تلزمه بشرط قبولها في المجلس أو قبول ولي الصغيرة، ومعرفة قدرها،

وبقاء الزوجية على الظاهر.

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٨١/٨.

(٥) قال في بيان المانع الحسي من ثبوت الخلوة: (كمرض لأحدهما يمنع الوطء) أي: أو يلحقه به

ضرراً، قال الزيلعي: وقيل: هذا التفصيل في مرضها، وأما مرضه فمانع مطلقاً؛ لأنه لا يعرى

عن تكسر وقتور عادة، وهو الصحيح اه. قلت: إن كان التكسر والفطور منه مانعاً من الوطء

أو مضرراً له كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو الضرر، وإلا فهو كالصحيح، فما وجه كون

مرضه مانعاً من صحة الخلوة؟... إلخ.

وفُتور عادةً، وهو الصحيح اهـ. قلت: إن كان التكسّر والفتور منه... إلخ^(١):
أقول: ربّما يكون المرض كوجع في الرأس مثلاً بحيث إن جامع لا يضرب
وهو قادر عليه إن حمل نفسه على فعله، لكنّه يكون مشغول الخاطر بالمرض
فلا يرغب في الجماع مع القدرة وعدم التضرّر. ١٢

[٢٥٢٦] قوله: ^(٢) القرن بفتح رائه أرجح من إسكانها^(٣):

وهو الماشي على الجادة، إن المرض فعل محرّكاً أو فعال بالضم. ١٢
[٢٥٢٧] قوله: ^(٤) ومقتضاه ترادف القرن والرّثق^(٥): بل أظهر أنّه يعمّ
الرّثق وهو التلاحم، والعفل وهو الغدّة والذي يكون المانع فيه العظم. ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب في أحكام الخلوة، ٣٨٨/٨، تحت قول "الدرّ": كمرض... إلخ.
(٢) ذكر من المانع الحسّي الرّثق بفتحتيّن: التلاحم، والقرن بالسكون: عظم، لكن نقل
الخير الرملي عن "شرح الروض" للقاضي زكريّا: أنّ القرن بفتح رائه أرجح من إسكانها.
(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام الخلوة، ٣٩٠/٨، تحت
قول "الدرّ": بالسكون.

(٤) في "ردّ المختار": (قوله: عظم) في "البحر" عن "المغرب": القرن في الفرج مانع يمنع
من سلوك الذكر فيه، إمّا غدّة غليظة أو لحم أو عظم، وامرأة رتقاء: بها ذلك اهـ،
ومقتضاه ترادف القرن والرّثق.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام الخلوة، ٣٩٠/٨، تحت
قول "الدرّ": عظم.

[٢٥٢٨] قوله: ^(١) لأن الأحكام ^(٢):

أي: الأحكام الخلوة لما اختلفت فتكون في بعض الأحكام كالوطء

وفي بعضها لا تكون كمثله يجب... إلخ. ١٢

[٢٥٢٩] قوله: ^(٣) إذا لم تكن معتدة بخلاف هذه ^(٤):

أقول: هذا التعليل يقتضي لحق الطلاق الآخر وإن كانت الخلوة فاسدة لما

يأتي ^(٥) في العدة: أن الحق وجوبها بمطلق الخلوة ولو فاسدة. ١٢

(١) الخلوة كالوطء في وقوع طلاق بائن آخر (في عدة الخلوة) على المختار. وفي "الذخيرة":

وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل: لا يقع، وقيل: يقع، وهو أقرب إلى

الصواب؛ لأن الأحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً... إلخ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام الخلوة، ٤٠٤/٨، تحت

قول "الدر": وكذا في وقوع طلاق بائن آخر... إلخ.

(٣) والحاصل: أنه إذا خلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقاً واحدة فلا شبهة في وقوعها،

فإذا طلقها في العدة طلاقاً أخرى فمقتضى كونها مطلقاً قبل الدخول أن لا تقع عليها

الثانية، لكن لما اختلفت الأحكام في الخلوة في أنها تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون

جعلناها كالوطء في هذا، فقلنا بوقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة، والمطلقة

قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر إذا لم تكن معتدة بخلاف هذه.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام الخلوة، ٤٠٥/٨، تحت

قول "الدر": وكذا في وقوع طلاق بائن آخر... إلخ.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٢٦٥/١٠-٢٦٦.

[٢٥٣٠] قال: ^(١) أي: "الدر": فقالت: بعد الدخول ^(٢): أي: الخلوة. ١٢.

[٢٥٣١] قوله: ^(٣) لم تظهر ثمرة للاختلاف ^(٤):

أقول: نعم تظهر في بعض أحكام ليست الخلوة فيها كالوطء، كالتزويج مثل الثيبات، وحصول الإحصان، وملكة الرجعة بعد الطلاق إلى مرتين، وهذا أقرب الكل، فلو طلقها بعد الخلوة فأقرت بها وأنكر الوطء كان للاختلاف ثمرة واضحة، نعم! لا يتمشى تعليل الشارح فيما إذا اتفقا على الخلوة. ١٢.

[٢٥٣٢] قال: أي: "الدر": ولو افترقا فقالت: بعد الدخول، وقال الزوج:

قبل الدخول ^(٥): أي: الخلوة. ١٢.

[٢٥٣٣] قال: ^(٦) أي: "الدر": وإن أنكر الوطء ^(٧): أي: وإن كان هو

(١) في المتن والشرح: (ولو افترقا فقالت: بعد الدخول، وقال الزوج: قبل الدخول فالقول لها) لإنكارها سقوط نصف المهر.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤١١/٨.

(٣) قال العلامة الشامي: يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة، فلو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرة للاختلاف.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في أحكام الخلوة، ٤١١/٨، تحت قول "الدر": فقالت: بعد الدخول.

(٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤١١/٨.

(٦) في الشرح متصلاً بالعبارة السابقة: قال الزوج: قبل الدخول فالقول لها لإنكارها سقوط نصف المهر وإن أنكر الوطء، ولو لم تمكنه في الخلوة فإن بكراً صحت وإلا لا.

(٧) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤١٢/٨.

أيضاً منكراً لإنكاره الوطاء أي: الحكمي وهو الخلوة، لكن المعتبر إنكارها لا إنكاره؛ لكونه مدّعياً معنًى. ١٢

[٢٥٣٤] قوله: ^(١) وإن أنكرت أنّه لم يطأها ^(٢):

تفسير لـ "أنكرت" لا مفعوله وإن أنكرت وقالت: أنّه لم يطأها. ١٢

[٢٥٣٥] قال: ^(٣) أي: "الدر": (وطّقت قبل وطاء رجع) ^(٤):

أي: بالقضاء أو الرضاء كما مرّ صـ ٥٤٤ ^(٥).

[٢٥٣٦] قوله: ^(٦) لمقابلتها بغير متقوم ^(٧): دليل للرجعية. ١٢

(١) في الشرح: وإن أنكروا الوطاء، ولو لم تُمكنه في الخلوة فإن بكرة صحت وإلا لا؛ لأنّ البكر إنما توطأ كرهاً.

في "رد المختار": وفي بعض النسخ: (وإن أنكرت) بالتاء، والمعنى أنّ القول لها وإن أنكرت أنّه لم يطأها في هذا الدخول الذي ادّعت، لكنّ الأولى أن يقول: وإن اعترفت بعدم الوطاء؛ لأنّه لم يدّع الوطاء حتّى يقابل بإنكارها له.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤١٢/٨، تحت قول "الدر": وإن أنكروا الوطاء.

(٣) في المتن والشرح: (قبضت ألف المهر، فوهبته له وطلّقت قبل وطاء رجع) عليها (بنصفه) لعدم تعيين النقود في العقود.

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤١٧/٨.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٥٨/٨.

(٦) لو تزوّجها على ألف وعقّق أخيها أو طلاق ضرّتها بلفظ المصدر لا المضارع عقّق الأخ، وطلّقت الضرة بنفس العقد طلقة رجعية؛ لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع، وللزوجة المسمّى فقط.

(٧) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٢١/٨، تحت قول "الدر": الأولى... إلخ.

[٢٥٣٧] قال: ^(١) أي: "الدر": لفوت رضاها بفوات النفع ^(٢):

تعليل للصورة الأولى دون الثانية كما سيشير ^(٣) إليه المحشي السيد العلامة

رحمه الله تعالى. ١٢

[٢٥٣٨] قوله: ^(٤) حيث أفسد الشرط الثاني ^(٥):

أقول: المراد بالشرط الثاني شرط الزيادة سواء ذكر أولاً أو ثانياً، وإنما

سمّاه الثاني لذكره هنا ثانياً يفيد كنهه الحاصل الآتي ^(٦). ١٢

لكن انظر ما كتبنا على "البحر الرائق" والمسألة محتاجة إلى زيادة تحرير،

وفقنا الله تعالى له. ١٢

(١) في المتن والشرح: (نكحها بألف على أن لا يُخرجها من البلد أو لا يتزوج عليها أو)

نكحها (على ألف إن أقام بها وعلى ألفين إن أخرجها فإن وفى وأقام فلها الألف وإلا

فمهر المثل) لفوت رضاها بفوات النفع.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٢٢/٨.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٢٢/٨، تحت قول "الدر": بفوات النفع.

(٤) في المتن والشرح: (ولا يزداد على ألفين، ولا ينقص عن ألف بخلاف ما لو تزوجها

على ألف إن كانت قبيحة، وعلى ألفين إن كانت جميلة فإنه يصح الشرطان) اتفاقاً

في الأصح؛ لقلة الجهالة. في "رد المختار": جواب عما يرد على قول الإمام، حيث أفسد

الشرط الثاني في المسألة المتقدمة.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٢٤/٨، تحت قول "الدر": لقلة الجهالة.

(٦) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٢٥/٨.

[٢٥٣٩] قال: أي: "الدر": (ويجب مهر المثل في نكاح فاسد) وهو الذي

فقد شرطاً من شرائط الصحة كشهود^(١):

أقول: قد مرّت فروع كثيرة ناصّة بأنّ النكاح بدون شهود لا ينعقد

وقدّمنا الكلام على ذلك على هامش صـ ٤٤٥، فليراجع. ١٢

مطلب في النكاح الفاسد

[٢٥٤٠] قوله: ^(٢) كالّدخول في الفاسد^(٣):

أي: فيحرم قبل التّفاد كما صرّح به العلماء. ١٢

[٢٥٤١] قوله: ^(٤) كما يعلم مما سيأتي... إلخ^(٥):

سيذكر فيها خلافة، ج ٣، صـ ٢٣٧^(٦). ١٢

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤١/٨.

(٢) في "الحاشية": (قوله: في نكاح فاسد) وحكم الدّخول في النكاح الموقوف كالّدخول

في الفاسد، فيسقط الحدّ، ويثبت النسب، ويجب الأقلّ من المسمّى ومن مهر المثل.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤١/٨، تحت

قول "الدر": في نكاح فاسد.

(٤) في "الردّ": ومقتضاه الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح، لكن في "الفتح" قبيل التكلّم على

نكاح المتعة: أنّه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع، نعم في "البزاية" حكاية قولين في أنّ

نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر أنّ للراد بالباطل ما وجوده كعلمه، ولنا لا يثبت النسب ولا

العدة في نكاح المحارم أيضاً كما يعلم مما سيأتي في الحدود، وفسّر القهستاني هنا الفاسد بالباطل.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٢/٨، تحت قول "الدر": كشهود.

(٦) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحدود، باب الوطاء الذي يوجب... إلخ، ٨١/١٢-٨٢.

[٢٥٤٢] قوله: وفسّر القهستاني هنا الفاسد بالباطل، ومثله بنكاح المحارم وبإكراه من جهتها أو بغير شهود^(١):
تقدّم عن "النهر" ص ٥٠٥^(٢) مثل ما ذكر الشّارح^(٣) هنا وهو الفساد في التزوّج بلا شهود دون البطلان. ١٢
[٢٥٤٣] قوله: ^(٤) فالدّخول فيه لا يوجب^(٥):

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٢/٨، تحت قول "الدرّ": كشهود.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب في فرق النكاح، ٢٤٥/٨، تحت قول "الدرّ": كذا فساد عقد.

(٣) انظر "الدرّ"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤١/٨.

(٤) في "ردّ المختار": وفسّر القهستاني هنا الفاسد بالباطل، ومثله بنكاح المحارم وبإكراه من جهتها أو بغير شهود... إلخ. وتقييده الإكراه بكونه من جهتها قدّمنا الكلام عليه أوّل النكاح قبيل قوله: وشرط حضور شاهدين، وسيأتي في باب العدة أنّه لا عدة في نكاح باطل، وذكر في "البحر" هناك عن "المجتمعي": أنّ كلّ نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدّخول فيه موجب للعدة، أمّا نكاح منكوحة الغير ومعتدّته فالدّخول فيه لا يوجب العدة إن علم أنّها للغير؛ لأنّه لم يقل أحد بجوازه، فلم ينعقد أصلاً.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٢/٨، تحت قول "الدرّ": كشهود.

انظر ما سيأتي ص ٩٨٦^(١)، وص ٩٩٩^(٢)، وص ١٠١١^(٣) ويفيدك
فرقاً نفيساً في الفاسد والباطل ما في ص ١٠٠١^(٤)، وانظر ما سيأتي شرحاً
ص ٦٣٣^(٥) وص ٦٣٤^(٦) وهو المستفاد ممّا مرّ ص ٤٨٠^(٧): أنّ المحرّمة لمعنى
فيها لا تدخل تحت العقْد لعدم المحلّية، ولأمر عارض تدخل ومن الأوّل المحارم
وذاات الزّوج والمشاركة ومن الثاني جمع الأختين معاً أو بالتعاقب. ١٢

[٢٥٤٤] قوله: فالُدُّخُول فيه لا يوجب العدة إن علم أنّها للغير^(٨):

لو تزوّج امرأة الغير عالمّاً بذلك ودخل بها لا تجب العدة عليها حتّى
لا يحرم على الزّوج وطؤها، وبه يفتى؛ لأنّه زناً والمزنيّ بها لا تحرّم على زوجها،
"بحر"، ج ٤، ص ١٥١^(٩). ومثله في "البزازية" من العدة ص ٢٥٧^(١٠)، ومثله

(١) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٢٦٤/١٠، تحت قول "الدر": فلا عدة لزناً.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٣-٣٠٤.

(٣) انظر "التنوير"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٣٣٧/١٠.

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٣٠٧/١٠.

(٥) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦١٦-٦١٣/٨.

(٦) انظر المرجع السابق، ص ٦١٦-٦١٩.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٦٩/٨.

(٨) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٢/٨، تحت قول "الدر": كشهود.

(٩) "البحر"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٢٣٥/٤.

(١٠) "البزازية"، كتاب الطلاق، الفصل الثامن في العدة، ٢٥٧/٤، (هامش "الهندية").

في "الفتح" عن "الذخيرة" مع لفظ: (به يفتى) ج ٣، ص ٢٧٩^(١). ١٢
[٢٥٤٥] قوله: لا يوجب العدة إن علم أنها للغير؛ لأنه لم يقل أحدٌ
بجوازه فلم ينعقد أصلاً^(٢).

أقول: قوله: (لم ينعقد أصلاً)، وقول "البحر"^(٣): (إنه زنا) يقتضي أن لا يثبت
فيه النسب، لكن نصّ في "البحر" عن "البدائع" على خلاف ذلك كما يأتي آخر صفحة
١٠٤١^(٤)، و معلوم أن "القنية" و "المجتبى" لا يقاومان "البدائع"، فليراجع وليحرّر. ١٢
[٢٥٤٦] قوله: ^(٥) فعلى هذا يفرّق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا^(٦):
أي: للإجماع على حرمة. ١٢

[٢٥٤٧] قوله: ولهذا يجب الحدّ مع العلم بالحرمة^(٧):

-
- (١) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب العدة، ١٤٧/٤.
 - (٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٢/٨، تحت
قول "الدر": كشهود.
 - (٣) "البحر"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٢٤٢/٤.
 - (٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب العدة، فصل في ثبوت النسب، ٤٢٦/١٠.
 - (٥) في "ردّ المختار": كلّ نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه
موجبٌ للعدة، أمّا نكاح منكوحة الغير ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة إن علم
أنها للغير؛ لأنه لم يقل أحدٌ بجوازه، فلم ينعقد أصلاً، قال: فعلى هذا يفرّق بين فاسده
وباطله في العدة، ولهذا يجب الحدّ مع العلم بالحرمة؛ لأنه زنا كما في "القنية" وغيرها.
 - (٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٢/٨، تحت قول "الدر": كشهود.
 - (٧) المرجع السابق.

أقول: وجوبه إنما هو إذا وطئ من دون تزوج ولم يدع ظن الحل،
أما إذا تزوج فلا حدّ بشبهة العقد، وخلاف الصاحبين إنما هو في تزوج المحارم
ووطئهن بعده مع علم الحرمة لا في غيرهنّ كمعتدة الغير وغيرها كما حققه في
"الفتح"^(١)، وسيأتي^(٢) في الحدود والكلام هاهنا في النكاح.

فإن قلت: لا يكدر هذا ما قصده بالاستشهاد، فإن المراد إبانة أنّ حرمة
هذه مجمع عليها، ولا شك أنّ شرط الحدّ كونه حراماً إجماعياً فثبوت الحدّ (ولو في
بعض الصور أعني: إذا)^(٣) كان الوطء من دون تزوج دليل على أنّ الجريمة إجماعية؟
قلت: كلاً وإتّما يدلّ على الإجماع على حرمة الوطء من دون نكاح
ولا ملك يمين وهو ظاهر لا يحتاج إلى استشهاد (و) بعد التزوج لا حدّ فلا استشهاد،
فافهم.

[٢٥٤٨] قوله: والحاصل: أنّه لا فرق بينهما في غير العدة^(٤):

أقول: بل في عدة أشياء^(٥):

- (١) "الفتح"، كتاب الطلاق، باب العدة، ١٤٧/٤.
- (٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه،
٨٢-٨٠/١٢.
- (٣) لا يبدوا واضحاً في الأصل، وأثبت كما تراءى لي. ١٢ محمد أحمد.
- (٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٣/٨، تحت قول "الدر": كشهود.
- (٥) ثم رأيت في "الهداية" من نكاح الرقيق ص ٤٩٠، ما نصّه: (بعض المقاصد في النكاح
الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة). ("الهداية"، كتاب النكاح، ٢١٠/١).
- زاد "الفتح": (والنفقة) اهـ. منه رضي الله تعالى عنه. ("الفتح"، كتاب النكاح، ٢٦٧/٣).

الثاني: ثبوت النسب في الفاسد دون الباطل كما يأتي^(١) شرحاً في آخر بابيه في نكاح كافر مسلمة، ولا شك أن وجوب العدة وثبوت النسب متلازمان^(٢).
الثالث: يجب مهر المثل ولا يزداد في الفاسد على المسمى وفي الباطل يجب بالغاً ما بلغ مطلقاً لبطلان التسمية فكأن لم يسم كما تقدم قبل باب الولي ص ٤٨٠^(٣).

الرابع: في الفاسد فساد الملك وفي الباطل عدمه وإن اعتبرت صورته دائرة للحد، وذلك لأن الباطل معدوم شرعاً.

الخامس: الوطء في الفاسد حرام وليس بزنا وفي الباطل زنا محض وإن لم يحد، فليس كل زنا موجباً للحد فيعذب هذا في الآخرة عذاب الزناة والأول عذاب من ارتكب حراماً دون الزنا، ولعله ينبغي أن يحد قاذف الأول لا قاذف هذا عند من يفرق وإطلاقهم النفي مبني على ما اشتهر من عدم الفرق بين فاسده وباطله.

(١) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٤٢٨/١٠.

(٢) انظر "العالمكية"، ٤٤/٤: (ولو ادعى صبياً في يد امرأة وأقام شاهدين على النكاح غير أنهما لم يزكيا أو كانا محدودين في قذف أو أعميين فلإني لا أثبت النسب وأوجب المهر والعدة هكذا في "المحيط"). ١٢ منه رضي الله تعالى عنه.

("الهندية"، كتاب الدعوى، الباب الرابع عشر، الفصل الثامن، ١٢٨/٤).

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٦٩/٨، تحت قول "الدر": فلها مهر المثل.

السادس: يختلج بالبال أن الباطل لا يحتاج إلى المتاركة بخلاف الفاسد؛ لأنَّ المعدوم لا حكم له وكيف يحجر زوج امرأة تزوّجها غيره مع علمه بأنّها لغيره عن وطنها ما لم يقل هذا الثاني: تركتك أو طلقتك، فإنّها إذن تصير محبوسة عن زوجها المحقق لحقّ زوجها الباطل وهو بعيد جدّاً، بخلاف حرمة صهر أو رضاع طار كما إذا قبل أمّ امرأته؛ لأنّ النكاح كان صحيحاً قطعاً فيجوز أن لا يبطل بالطارئ بل يفسد؛ لأنّ البقاء أسهل من الابتداء على أن في المصاهرة المذكورة خلافاً ولعلّ الباطل نكاح امرأة ليست محلاً لنكاحه إجماعاً، وبالجملة فالمقام محتاج إلى تحرير كثير، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٥٤٩] قوله: ^(١) لم يقل أحد بجوازه ^(٢):

أقول: نعم، ولكن المانع من خارج وليس في نفسها صفة تنافي المحليّة. ١٢

[٢٥٥٠] قوله: لو تأخّر أحدهما عن الآخر فالتأخّر باطل قطعاً ^(٣):

أقول: وعلى ما حقّقناه ^(٤) فاسد لا باطل. ١٢

(١) والحاصل: أنّه لا فرق بينهما في غير العدة، أمّا فيها فالفرق ثابت، وعلى هذا فيقيد قول "البحر" هنا: (ونكاح المعتدة) بما إذا لم يعلم بأنّها معتدة، لكن يرد على ما في "المجتبى" مثل نكاح الأختين معاً، فإنّ الظاهر أنّه لم يقل أحد بجوازه، ولكن لينظر وجه التقييد بالمعيّة، والظاهر أنّ المعية في العقد لا في ملك المتعة؛ إذ لو تأخّر أحدهما عن الآخر فالتأخّر باطل قطعاً.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٣/٨، تحت قول "الدر": كشهود.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر المقولة [٢٥٥٦] قوله: والحاصل... إلخ.

[٢٥٥١] قوله: ^(١) وفي "الخانية": لو تزوّج محرّمه... إلخ ^(٢):

لفظها ^(٣): (إذا تزوّج بذات رحم محرم منه نحو الأمّ والبنت والأخت والعمّة والخالة، أو تزوّج بامرأة أبيه أو ابنه ودخل بها لا حدّ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ... إلخ) ^(٤) فأطلق القول وذكر في المثال محرمات الصهر أيضاً فأفاد شمول محرمات الرضاع كذلك بل بالأولى. ١٢

(١) في "رد المختار": وفي "الخانية": لو تزوّج محرّمه لا حدّ عليه عند الإمام، وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ اهـ. فهي مستثناة إلا أن يقال: إن نكاح المحارم باطل لا فاسدٌ على ما مرّ من الخلاف، ويكون ذلك ثمرة الاختلاف وبيننا لوجه الفرق بينهما كما أشار إليه في "البحر".

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٤/٨، تحت قول "الدر": ولم يُزد مهر المثل.

(٣) "الخانية"، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر، ص ١٧٦.

(٤) تمامه فيها: (وقال أبو يوسف ومحمد والشافعيّ رحمهم الله تعالى: إن علم أنّها ذات

رحم محرم منه عليه الحدّ ولا مهر عليه وإن لم يعلم كان عليه المهر ولا حدّ عليه). ١٢

("الخانية"، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر، ١٧٦/١).

وفي "البرازية"، ج ٤، ص ١٤٤، "هندية": (نكاح المحارم فاسد أم باطل قيل: باطل، وسقوط

الحدّ بشبهة الاشتباه، وقيل: فاسد وسقوط الحدّ بشبهة العقد). ١٢ منه.

("البرازية"، كتاب النكاح، الفصل الثالث عشر في نكاح فاسد، ١٤٤/٤).

[٢٥٥٢] قوله: لو تزوّج مَحْرَمَهُ لا حَدَّ عليه عند الإمام، وعليه مهر مثلها بالغاً

ما بلغ^(١): أي: لا عبرة بما سُمِّيَ. ١٢

[٢٥٥٣] قوله: وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ اهـ. فهي مستثناة^(٢):

أقول: لا يختص الاستثناء بها، بل كلّ محرمة لا لعارض بل لمعنى فيها كذات زوج أو مشرّكة كذلك فيجب مهر المثل بالغاً ما بلغ، ولا عبرة بالتسمية أصلاً؛ لأنها ليست محلاً للعقد فلم تدخل تحتها، فبطل التسمية بخلاف ما إذا جمع بين أختين بعقد، حيث المنع للجمع لا لمعنى في شيء منهما كما تقدّم قبل باب الولي ص—٤٨٠^(٣)، فليحفظ. ١٢

[٢٥٥٤] قوله: فهي مستثناة، إلّا أن يقال: إنّ نكاح المحارم^(٤):

أقول: سيأتي ص—٢٣٧، ج ٣^(٥) عن "النهر" تصحيح ثبوت النسب في نكاح المحارم، وعن الرملي عن العيني^(٦) وغيره: (يثبت النسب عنده)، فالظاهر أنّه فاسد عنده لا باطل، فإذا لا بدّ من الاستثناء. ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٤/٨، تحت قول "الدرّ": ولم يُزد مهر المثل... إلخ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، فصل في المحرمات، ١٦٩/٨.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٤/٨، تحت قول "الدرّ": ولم يُزد مهر المثل... إلخ.

(٥) انظر "ردّ المختار"، كتاب الحدود، باب الوطاء الذي يوجب... إلخ، ٨٠/١٢.

(٦) انظر المرجع السابق، ص—٨٣.

[٢٥٥٥] قوله: إِنَّ نِكَاحَ الْمُحَارِمِ بَاطِلٌ لَا فَاسِدَ^(١):

وبمثل هذا يجاب عن كل ما ذكرنا^(٢) من المحرمات لعدم المحلّة. ١٢

[٢٥٥٦] قوله: أي: "الدر": يثبت (لكل واحد منهما فسخه ولو بغير

محضر من صاحبه دخل بها أو لا) في الأصح خروجاً عن المعصية، فلا ينافي وجوبه،

بل يجب على القاضي التفريق بينهما^(٣):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: يتراءى لي - والله تعالى أعلم - أن هذا فيما إذا وقع فاسداً كما

إذا أنكحها بلا شهود أو بعد ما مس أمها، وذلك لأنه لم يثبت له اليد الشرعية

عليها أصلاً وكان لكل منهما فسخه إقالة للمعصية وما ذكروا هاهنا من تخصيص المتاركة

بالزوج فهو فيما إذا طرأ الفساد فح لا تتفرّد بالفسخ؛ لأنه ليس دفعاً بل رفع

ليد شرعية ثبتت للزوج فلا بدّ من متاركة والحكمة فيه أن لو جوزنا تفردّها

فيه بالفسخ لشاعت الفتن، فكل امرأة تريد أن تفارق زوجها تقبل ابنه

مثلاً بشهوة فيفسد النكاح فتفسخه مبتدأة* وتنكح من شاءت وهذا باب يجب

سدّه^(٤).

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٤/٨، تحت

قول "الدر": ولم يزد مهر المثل... إلخ.

(٢) انظر المقولة [٢٥٥٣] قوله: وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٤/٨-٤٤٥.

❁ في نسخة "جد الممتار" هكذا: (مستبدة).

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطلاق، باب المحرمات، ٤٥٠/١١-٤٥١.

- [٢٥٥٧] قال: ^(١) أي: "الدر": وإن لم تعلم المرأة بالمتاركة ^(٢):
تأتي مسائل المتاركة مفصلة شرحاً ص ١٠٠٦ ^(٣) وص ١٠٠٧ ^(٤). ١٢.
[٢٥٥٨] قال: أي: "الدر": في الأصح ^(٥): هكذا صححه في "الفتح" ^(٦).
[٢٥٥٩] قال: أي: "الدر": (ويثبت النسب) احتياطاً بلا دعوة (وتعتبر مدته) ^(٧): أي: مدة النسب اهـ "بجر" ^(٨).
[٢٥٦٠] قوله: ^(٩) وعدم مجيء أحدهما إلى الآخر ^(١٠):

(١) إذا وقع النكاح فاسداً يفسخ وإن وقع الوطاء أيضاً تجب العدة من وقت التفريق أو متاركة الزوج وإن لم تعلم المرأة بالمتاركة في الأصح ويثبت النسب احتياطاً بلا دعوة وتعتبر مدته وهي ستة أشهر.

- (٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٨/٨.
(٣) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب العدة، ٣٢٣/٨ - ٣٢٥.
(٤) انظر المرجع السابق.
(٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٨/٨.
(٦) "الفتح"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٤٥/٣.
(٧) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٥٠/٨.
(٨) "البحر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٩٩/٣.
(٩) في "الرد": (قوله: أو متاركة الزوج) في "البزازية": المتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول كـ: خلّيت سبيك أو تركتك، ومجرد إنكار النكاح لا يكون متاركة... إلخ، وعدم مجيء أحدهما إلى الآخر بعد الدخول ليس متاركة؛ لأنها لا تحصل إلا بالقول، وقال صاحب "المحيط": وقبل الدخول أيضاً لا يتحقق إلا بالقول اهـ.
(١٠) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٨/٨، تحت قول "الدر": أو متاركة الزوج.

أقول: فيه إيماء إلى صحة المتاركة منها وإلا لقال: وعدم بجيئه إليها، فافهم. ١٢

[٢٥٦١] قوله: ^(١) مع أن فسخ هذا النكاح يصح... إلخ ^(٢):

أقول: يترأى لي والله تعالى أعلم أن ما مر ^(٣) من أن لكل منهما فسخه

فيما إذا وقع فاسداً كما إذا نكحاً بلا شهود، وأمّا هذا فيما إذا طرأ الفساد بمصاهرة مثلاً فلا تتفرّد بالفسخ بل لا بدّ من متاركة الزوج، تأمل وراجع.

ومن الحكمة فيه أن لو جوّزنا فيه تفرّدها بالفسخ شاعت الفتن، فكلّ

امرأة تريد أن تفارق زوجها تقبل ابنه مثلاً بشهوة فيفسد النكاح فتفسخه مستبدة

به وتنكح من شاءت وهذا باب يجب سدّه، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٥٦٢] قوله: ^(٤) فالحقّ عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي ^(٥):

(١) وخصّ الشارح المتاركة بالزوج كما فعل الزيلعي؛ لأنّ ظاهر كلامهم أنّها لا تكون من المرأة أصلاً، مع أن فسخ هذا النكاح يصحّ من كلّ منهما بمحض اتفاقاً، والفرق بين المتاركة والفسخ بعيد، كذا في "البحر".

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٩/٨، تحت قول "الدر": أو متاركة الزوج.

(٣) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٤/٨.

(٤) في "ردّ المختار": والفرق بين المتاركة والفسخ بعيد كذا في "البحر"، وفرّق في "النهر":

بأنّ المتاركة في معنى الطلاق، فيختصّ به الزوج، أمّا الفسخ فرفع العقد، فلا يختصّ به

وإن كان في معنى المتاركة، وردّه الخیر الرملي: بأنّ الطلاق لا يتحقّق في الفاسد، فكيف

يقال: إنّ المتاركة في معنى الطلاق؟ فالحقّ عدم الفرق، ولذا جزم به المقدسي في

"شرح نظم الكنز"... إلخ، وتماه فيما علّقناه على "البحر".

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٩/٨، تحت قول "الدر": أو متاركة الزوج.

فيتأتى المتاركة أيضاً من قبلها كالفسخ. ١٢

[٢٥٦٣] قوله: ولذا جزم به المقدسي في "شرح نظم الكنز" ... إلخ،
وتمامه فيما علّقناه على "البحر"^(١): ذكر^(٢) فيه استناد الرملي بفرع في "جامع
الفصولين"^(٣) ويّين أنّه عليه لا له. ١٢

[٢٥٦٤] قوله: وتمامه فيما علّقناه على "البحر"^(٤):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
ذكر فيه استناد الرملي^(٥) بما ليس له بل عليه كما بيّنه في "منحة الخالق"^(٦)،
وبالجملة فلا يثبت من كلامهم إلا اختصاص الزوج بالمتاركة ثم لا يشتمّ خلافه
أصلاً.

أقول: وقول "النهر"^(٧): إنّ المتاركة في معنى الطلاق معناها: أنّ المتاركة

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٩/٨، تحت
قول "الدرّ": أو متاركة الزوج.

(٢) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٠١/٣.

(٣) "جامع الفصولين"، الجزء الثاني، الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة... إلخ، ٣٤/٢.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٩/٨، تحت
قول "الدرّ": أو متاركة الزوج.

(٥) "جامع الفصولين"، الجزء الثاني، الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة... إلخ، ٣٤/٢.

(٦) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٠١/٣.

(٧) "النهر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٥٥/٢-٢٥٦.

في الفاسد في معنى الطلاق في الصحيح فلا يمسه ما ذكر الرملي وأيده الشامي،
وأما الاستشكال بقولهم كما في "الدر" * (١):

[٢٥٦٥] قوله: (٢) أما الإرث فلا يثبت فيه (٣):

أي: توارث الزوجين، أما الأولاد فإرثهم عن أمهم بديهي، فإن أولاد
الزنا ترث عن أمها فكيف هؤلاء! وكذا عن أبيهم للحكم بثبوت النسب كما
لا يخفى. ١٢

[٢٥٦٦] قال: (٤) أي: "الدر": إحدى وعشرين (٥): هكذا في نسخة

أخرى لـ "الدر" وفي ثالثة: أحداً بالتذكير، وهو المناسب كما لا يخفى. ١٢
[٢٥٦٧] قال: أي: "الدر": ثم الهبة مضمونة يوم قبض وصح بيعه لعبد
اقترض (٦): ويأتي آخر الحوالة عن "الفتح" عن "الصغرى" ص ٤٥٨ (٧): (أن القرض
بشرط النفع فاسد).

♣ انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٤/٨.

(١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب المحرمات، ٤٤٩/١١ - ٤٥٠.

(٢) في "رد": (قوله: ويثبت النسب) أما الإرث فلا يثبت فيه، وكذا النكاح للوقوف، "ط" عن أبي السعود.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٥٠/٨، تحت قول "الدر": ويثبت النسب.

(٤) وذكر ("النهر") من التصرفات الفاسدة إحدى وعشرين، ونظم منها العشرة التي في

"الخلاصة"، وفي النظم: ثم الهبة مضمونة يوم قبض، وصح بيعه لعبد اقترض، "الشرح".

(٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٥٢/٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٥٤.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب الحوالة، ٢٤٢/١٦، ملخصاً.

مطلب في بيان مهر المثل

[٢٥٦٨] قوله: ^(١) لم أر حكم ما إذا ساوت المرأة ^(٢):

أقول: ولعلّ هذا فرض لا يوجد، فالمساواة في جميع الأمور المعتبرة - من السنّ والجمال والمال والعقل والدين والعلم والأدب والخلق - كالمحال العادي في شخصين، فضلاً عن ثلاثة، وإثما يعتبر الأقرب فالأقرب، ولا شك أن إحداهما تكون أقرب وأشبه على ما هو المعتاد. ١٢

[٢٥٦٩] قوله: ^(٣) وعلى هذا لا يتأتى أيضاً فيه زيادة أو نقصان؛ إذ لا يمكن

(١) في بيان أن مهر مثل المرأة مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها، ويستفاد اعتبار الترتيب من قول "الخلاصة": ويعتبر بأخواتها وعماتها، فإن لم يكن فبنت الشقيقة وبنت العم.
في "رد المختار": وقال في "البحر": ولم أر حكم ما إذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب أبيها مع اختلاف مهرهما هل يتغير بالمهر الأقل أو الأكثر؟ وينبغي أن كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فإنه يصح لقلّة التفاوت اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، مطلب في بيان مهر المثل، ٤٦٠/٨، تحت قول "الدر": ومفاده... إلخ.
(٣) ذكر في "البحر" مخالفة بين ما في "الخلاصة" و"المنتقى" وبين ما في "المحيط". وسعى العلامة الشامي في رفع الاختلاف بتبيين محامل العبارات، وحاصل البحث: أن القاضي يحكم بمهر المثل إذا قلّمت الزوجة بينة أن مهر مثلها كذا، أو إذا أقربه الزوج وهذا في "الخلاصة" و"المنتقى"، وفي "المحيط": أن للقاضي تقدير مهر المثل زاد أو نقص. فحملة العلامة الشامي أن تقدير القاضي يكون عند عدم وجود من يساويها من قوم أبيها ومن الأجانب، وحمل كلام "الخلاصة" و"المنتقى" عند وجود المماثل، وقال: إذا وجد المماثل يمكن تحقّق الزيادة والنقصان، لكن القاضي يحكم بما يثبت من الشهادة أو إقرار الزوج، وعند عدم وجود المماثل يفرض مهر المثل بنفسه، وما يقلّره القاضي يكون جاريّاً مجرى مهر المثل، وعلى هذا لا يتأتى أيضاً فيه زيادة أو نقصان؛ إذ لا يمكن ذلك إلا عند وجود المماثل.

ذلك إلا عند وجود المماثل^(١):

أقول: إذا لم يوجد المماثل ينظر القاضي إلى مهر امرأتين إحداهما أدون من هذه، والأخرى أعلى منها، ثم ينظر التفاوت بينهما فيجعل مهر مثل هذه بين مهريهما على نسبة ذلك التفاوت وعلى هذا أيضاً لا يتأتى الزيادة والنقصان مما أدى إليه اجتهاده. ١٢

[٢٥٧٠] قوله: ^(٢) كَلَّهَا أو بعضها^(٣): أي: أكثرها الذي عليه تدور رحي الرغبات أكثر مما سواه وهو الجمال والبكارة والحدثة نظراً إلى غالب الناس، فمن فضلت في هذه ترجح غالباً على المفضولة وإن كانت أرجح في العقل والأدب مع اشتراكهما معاً في وجود العقل والأدب، وعند ذلك يسقط النظر الآتي وقد يشير إليه قول "الصيرفية"^(٤) الآتي في الصفحة القابلة^(٥) حيث حكم الجمال، والبكارة والحدثة تؤيدانه. ١٢

١ (١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في بيان مهر المثل، ٤٦٦/٨، تحت قول "الدر": وما في "المحيط" ... إلخ.

(٢) فإن لم يوجد من يُماثلها في الأوصاف المذكورة كَلَّهَا أو بعضها فالقول للزوج بيمينه.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في بيان مهر المثل، ٤٦٧/٨، تحت قول "الدر": فإن لم يوجد.

(٤) "الفتاوى الصيرفية" لمجد الدين أسعد بن يوسف بن علي الصيرفي، (ت ١٠٨٨هـ).
(٥) "فهرس مخطوطات"، ٣٠/٢.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٦٨/٨.

[٢٥٧١] قوله: ^(١) وإلا فلا يعطى لهما شيء ^(٢):

أقول: هذا مشكل ولا أعلم له نظيراً في الشرع، فإن الفرج محترم حقاً للشرع ولا يترك هماً ولا يمكن استباحته مجاناً، فليتأمل. ١٢

مطلب في ضمان الولي المهر

[٢٥٧٢] قوله: في "الفيض": ولو أعطى ضيعة بمهر امرأة ابنه، ولم تقبضها

حتى مات الأب، فباعتها المرأة لم يصح ^(٣): لأنها هبة لم تقبض. ١٢

[٢٥٧٣] قوله: فباعتها المرأة لم يصح إلا إذا ضمن الأب المهر ثم أعطى

الضيعة به، فحينئذ لا حاجة إلى القبض ^(٤): لأنه بيع. ١٢

مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر

[٢٥٧٤] قوله: ^(٥) بعد أخذ المهر ^(٦): فقبله بالأولى. ١٢

(١) في "البحر" عن "الصيرفيّة": مات في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر

ولا بينة لهما، وليس لهما أخوات في الغربة، قال: يُحكم بجماهما بكم ينكح مثلهما؟

قيل له: يختلف بالبلدان، قال: إن وجد في بلدهما يسأل، وإلا فلا يعطى لهما شيء اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٦٨/٨، تحت قول "الدر": فإن لم يوجد.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في ضمان الولي المهر، ٤٧٧/٨، تحت قول

"الدر": ولا رجوع... إلخ.

(٤) المرجع السابق.

(٥) لو رضيت المرأة بوطء أو خلوة ثم امتعت عن الزوج لأخذ القدر للعجل من المهر كانت ناشزة لا نفقة

لها عندهما إلا أن تمنعه من الوطء وهي في بيته، فإن ذلك ليس بشئ بعد أخذ المهر، ملخصاً.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٧٨/٨، تحت قول "الدر": رضيتهما.

[٢٥٧٥] قوله: ^(١) لا لو أحالها به الزوج ^(٢):

لو كان الزوج أحالها بالمعجل على غريم له على أن أبرأته عن المهر،
ففي الاستحسان ليس له أن يدخل بها حتى تأخذ المهر هكذا في "الذخيرة". ١٢
"هندية" ^(٣).

[٢٥٧٦] قوله: تسليم المهر مقدّم سواء كان عيناً أو ديناً بخلاف البيع
والثمن عين، فإنهما يسلمان معاً؛ لأن القبض والتسليم معاً متعذر هنا ^(٤): أي:
في بعض الصور كما إذا كان المهر عبداً معيناً كما صورّه بذلك في "الفتح" ^(٥). ١٢
[٢٥٧٧] قال: ^(٦) أي: "الدر": فيجب حالاً ^(٧):

(١) في "البحر" عن "الحيط": لو أحالت به -بالمهر المعجل- رجلاً على زوجها، لها الامتناع إلى
أن يقبض المختال، لا لو أحالها به الزوج اه. وأشار إلى أن تسليم المهر مقدّم سواء كان
عيناً أو ديناً بخلاف البيع والثمن عين، فإنهما يسلمان معاً؛ لأن القبض والتسليم معاً
متعذر هنا بخلاف البيع.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٧٩/٨، تحت قول "الدر": لأخذ ما بين تعجيله.

(٣) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب التاسع، الفصل الحادي عشر، ٣١٨/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٧٩/٨، تحت قول "الدر": لأخذ ما بين تعجيله.

(٥) "الفتح"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٤٨/٣.

(٦) لها الامتناع لأخذ القدر المعجل إن لم يؤجل كله، إلا إذا جهل الأجل جهالة فاحشة

فيجب حالاً، "غاية". إلا التأجيل لطلاق أو موت فيصح للعرف، "بزازية". وعن الثاني:
لها منعه إن أجله كله، وبه يفتى استحساناً.

(٧) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨٠/٨.

لبطلان التأجيل، فكان كالمعجل فيجري فيه حكمه من جواز المنع. ١٢
[٢٥٧٨] قال: أي: "الدر": إذا جهل الأجل جهالة فاحشة فيجب حالاً،
"غاية". إلا التأجيل لطلاق أو موت فيصح للعرف^(١):

أقول: في "الخانية"^(٢): (رجل تزوج امرأة بألف على أن كل ألف مؤجل،
إن كان الأجل معلوماً صح التأجيل، وإن لم يكن لا يصح، وإذا لم يصح التأجيل
يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة، فيؤخذ منه الباقي بعد الطلاق
أو بعد الموت، ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يجبسه) اهـ. فقد إفاد أنه
عند عدم صحة التأجيل يتأجل^(٣) للموت أو الطلاق، أو إنما تعجل منه ذلك
البعض لمكان العرف، فحيث لا عرف بتعجيل شيء كبلادنا يبقى الكل مؤجلاً
إلى الفراق، هذا مفاد "الخانية"، فليحرر. ١٢

وسياقي للمحدثي ص ٥٣٢، ج ٤^(٤): (لو مات زوج المرأة أو طلقها بعد
عشرين سنة مثلاً من وقت النكاح فلها طلب مؤخر المهر؛ لأن حق طلبه إنما
ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح... إلخ)، وفي "الهندية"^(٥):
(قال: نصفه معجل ونصفه مؤجل ولم يذكر الوقت للمؤجل، قال بعضهم: يجب
حالاً وبعضهم: يقع على الفرقة بالموت أو بالطلاق، وروي عن أبي يوسف ما

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨٠/٨ - ٤٨١.

(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، باب ذكر مسائل المهر، ١٧٥/١.

(٣) وهو الصحيح "عالمگیری" عن "المحيط". ١٢ منه رضي الله تعالى عنه.

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب القضاء، فصل الحبس، ٥١١/١٦.

(٥) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الحادي عشر، ٣١٨/١.

يؤيد هذا القول، "بدائع". تأجيل المهر لا إلى غاية معلومة قال بعضهم: يصح وهو الصحيح؛ لأن الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت، "محيط" (١٢).
 فيحور - والحمد لله - أن التأجيل على ثلاثة أقسام: الأول: أن يوقت لغاية معلومة كسنة أو عشر سنين، ومنه وقت الحصاد والدياس فيصح. والثاني: أن يوقت لغاية مجهولة جهالة فاحشة كهبوب الرياح ونزول الأمطار فلا يصح ويجب حالاً وهو الذي في "الغاية" و"البحر" (١٠٨٥).
 والثالث: أن يذكر كونه موجلاً ولا يتعرض لبيان أجل أصلاً فيصح، ويتأجل للموت أو الطلاق، وهو الذي في "الخانية" (٢) و"الهندية" (٣) و"المحيط" (٤)، وهو معنى قول الشارح: (إلا التأجيل لطلاق أو موت فيصح للعرف) أي: إلا أن يذكر تأجيله لأحدهما أو يقتصر على ذكر التأجيل ويسكت عن بيان الأجل أصلاً فيصح ويتأجل لطلاق أو موت لمكان العرف، وهذا معنى قول "المحيط" (٥).
 (لأن الغاية معلومة في نفسها) ١٢١.

- (١) "البحر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣/٣١٠.
- (٢) "الخانية"، كتاب النكاح، باب المهر، فصل في حبس المرأة... إلخ، ١/١٧٧.
- (٣) "الهندية"، كتاب النكاح، باب المهر، الفصل الحادي عشر، ١/٣١٨.
- (٤) "المحيط"، كتاب النكاح، الفصل السادس عشر في المهور، ٣/٢٢٣.
- (٥) المرجع السابق.

(٦) "البحر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣/٣١٠.

(٧) "الخانية"، كتاب النكاح، باب المهر، فصل في حبس المرأة... إلخ، ١/١٧٧.

(٨) "الهندية"، كتاب النكاح، باب المهر، الفصل الحادي عشر، ١/٣١٨.

[٢٥٧٩] قوله: ^(١) والاستحسان مقدّم ^(٢):

قلت: لكنهم قالوا ^(٣): (الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية). ١٢
لكن رأيت في "الخانية" ^(٤) ما يفيد أن هذا هو ظاهر الرواية عن أبي يوسف
في قوله الثالث الذي ثبت عليه، فانظر صـ ٤٣٤ ^(٥)، لكن نصّ في "الفتح" ^(٦):
(أن هذه رواية المعلّى ^(٧) عن أبي يوسف). ١٢

[٢٥٨٠] قوله: والاستحسان مقدّم، فلذا جزم به الشارح، وفي "البحر"
عن "الفتح": وهذا كلّه إذا لم يشترط الدخول... إلخ ^(٨).
أقول: وعرف بلادنا الدخول قبل أداء شيء منه والمعروف كالمشروط،

(١) اختلف الإفتاء في جواز الامتناع وعدم جوازه، قال العلامة الشامي: والاستحسان
مقدّم، فلذا جزم به الشارح، وفي "البحر" عن "الفتح": وهذا كلّه إذا لم يشترط الدخول
قبل حلول الأجل، فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقاً اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨٢/٨، تحت قول "الدر": وبه يفتى استحساناً.

(٣) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٧/٩.

(٤) "الخانية"، كتاب النكاح، باب ذكر مسائل المهر، ١٧٦/١.

(٥) انظر المرجع السابق.

(٦) "الفتح"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢٤٩/٣، ملخصاً.

(٧) المعلّى: هو أبو يحيى معلّى بن منصور الرازي الحنفي، (ت ٥٢١١هـ). كان من رجال

الحديث ومن أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ثقة نبيل من

كتب: "النوادر"، "الأمال"، كلاهما في الفقه. (الأعلام، ٢٧١/٧، "هدية العارفين"، ٤٦٦/٢).

(٨) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨٢/٨، تحت قول "الدر": وبه يفتى استحساناً.

فلا يكون لها الامتناع بالاتفاق. ١٢-

[٢٥٨١] قال: ^(١) أي: "الدر": على حكم الحلول ^(٢): أي: الأداء عند

الطلب. ١٢

[٢٥٨٢] قوله: ^(٣) وفي "الفتح": أنه الحق ^(٤): وسيأتي ثم ص—١٠٩٣ ^(٥):

أن ما اختاره رواية النوادر عن أبي يوسف وأنه خلاف الصحيح المفقى به.

[٢٥٨٣] قال: ^(٦) أي: "الدر": أو غاسلة لا فيما عدا ذلك ^(٧):

لفظ "الخلاصة" ^(٨) عن "مجموع النوازل" للفقير أبي الليث: (يجوز للزوج

أن يأذن لها بالخروج إلى سبعة مواضع: زيارة الأبوين وعيادتهما وتعزيتيهما أو

(١) نقل الشارح عن "النهر": لو تزوجها على مئة على حكم الحلول على أن يعجل أربعين، لها منعه حتى تقبضه.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨١/٨.

(٣) للمرأة ما لم تقبض المعجل زيارة أبويها كل جمعة مرة بلا إذنه، لكن قيده في "الاختيار" بما إذا لم يقدر أبواها على إتيانها، وفي "الفتح": أنه الحق.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨٥/٨، تحت قول "الدر": أو لزيارة أبويها.

(٥) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب النفقة، ٥٧١/١٠-٥٧٢.

(٦) في بيان مواضع يجوز للمرأة الخروج فيها: فلا تخرج إلا لحق لها أو عليها أو لزيارة أبويها كل جمعة مرة، أو المحارم كل سنة، ولكونها قابلة أو غاسلة لا فيما عدا ذلك وإن أذن كانا عاصيين.

(٧) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٨٥/٨-٤٨٦.

(٨) "الخلاصة"، كتاب النكاح، الفصل الخامس عشر في الحظر والإباحة، ٥٣/٢.

أحدهما، وزيارة المحارم، فإن كانت قابلة أو غاسلة، أو كان لها على آخر حق، أو كان لآخر عليها حق تخرج بالإذن وبغير الإذن، والحج على هذا، وفيما عدا ذلك من زيارة الأجانب وعبادتهم والوليمة لا يأذن لها ولو أذن وخرجت كأنها عاصين وإن وقعت لها نازلة، إن سألها الزوج من العالم وأخبرها لا يسعها الخروج وإن امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضا الزوج) اه مختصراً ومثله في غيرها، وفي "الهندية"^(١) عن "الخانية": (لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالخالة والعمّة والأخت فهو على هذه الأقاويل) اه.

أقول: فعدهم الأم من مواضع جواز الخروج وتمثيلهم المحارم بالنساء وعدهم القابلة والغاسلة في صور الجواز، وإنما تخرجان إلى النساء دون الرجال دليل على أن الكلام هاهنا يعم الخروج إلى الرجال والنساء جميعاً، فكما لا يباح الخروج إلى الرجال الأجانب كذلك إلى النساء الأجنبية؛ إذ لو جاز خروج المرأة لزيارة الأجنبية وعبادتهن وولاتهن لما كان لتخصيص ذكر القابلة والغاسلة معنى ولا لتخصيص ذكر الأم والخالة والعمّة والأخت، بل قد يأتي في النفقات صـ ٩٤: (٢) (المنع عن الوليمة مطلقاً)، قال الشامي^(٣): (ظاهرة ولو كانت

(١) "الهندية"، كتاب الطلاق، الباب السابع عشر في النفقات، الفصل الثاني، ٥٥٧/١.
(٢) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب النفقة، ٥٧٣/١٠-٥٧٤، ملخصاً.
(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب النفقة، ٥٧٤/١٠.

٥٧٤-٥٧٥/١٠، كتاب الطلاق، باب النفقة، ٥٧٤/١٠.

٥٧٥/١٠، كتاب الطلاق، باب النفقة، ٥٧٤/١٠.

مطلب: مسائل الاختلاف في المهر

[٢٥٨٤] قوله: ^(١) يتحالفان في الصور الثلاث ^(٢):

إذا لم تكن لهما بيّنة. ١٢ "هندية" ^(٣).

[٢٥٨٥] قوله: يتحالفان في الصور الثلاث، ثمّ يُحكّم مهر المثل،

وصححه في "المبسوط" و"المحيط"، وبه جزم في "الكنز" في باب التحالف، قال في "البحر": ولم أر من رجّح الأوّل ^(٤):

أقول: نقل تصحيحه في "الهندية" ^(٥) عن "شرح الجامع الصغير" لقاضي

(١) إذا اتفق الزوجان أن مهراً كان سمي في العقد، واختلفا في قدر المهر المسمّى حال قيام النكاح وليست البيّنة عند أحدهما فمهر المثل هو المعيار، لكن يتحقّق هنا ثلاث صور: (١) أن يكون مهر المثل كما قالت الزوجة أو أكثر. (٢) أن يكون كما قال أو أقلّ. (٣) أن يكون بينهما، أي: أكثر مما قال وأقلّ مما قالت.

وحاصل الحكم على تخريج الرازي هو التحالف إذا خالف مهر المثل قولهما، أمّا إذا وافق قول أحدهما فالقول له، وهو المذكور في "الجامع الصغير"، وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاث، ثمّ يُحكّم مهر المثل، وصححه في "المبسوط" و"المحيط"، وبه جزم في "الكنز" في باب التحالف، قال في "البحر": ولم أر من رجّح الأوّل، وتعقّب في "النهر" ... إلخ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: مسائل الاختلاف في المهر، ٤٩٥/٨، تحت قول "الدرّ": فالقول لمن شهد له مهر المثل.

(٣) "الهندية"، كتاب النكاح، باب المهر، الفصل الثاني عشر، ٣١٩/١.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٩٥/٨، تحت قول "الدرّ": فالقول لمن شهد ... إلخ.

(٥) "الهندية"، كتاب النكاح، باب المهر، الفصل الثاني عشر، ٣١٩/١.

خان ونصّه: (ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى: أن التحالف في فصل واحد) إلى قوله: (وهو الصحيح). ١٢

[٢٥٨٦] قال: ^(١) أي: "الدر": يمينه ^(٢):

على دعوى الآخر وتماّم تفصيله في "الهندية" عن "الخانية" ص ١١٥ ^(٣).

[٢٥٨٧] قوله: بقي ما إذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل؟ والظاهر أنّه

يكون القول للزوج ^(٤): فعلى هذا إن برهننا ولم يعلم مهر المثل يقضى لها، وإن تحالفا ولم يعلم يقضى له، فليتأمل وليحرّر. ١٢

أقول: ولقائل أن يقول: يسأل الزوج عن مهر مثلها فما ذكره يمينه

قضى به في صورتين، ولعلّ هذا هو مراد المحشّي، فافهم. ١٢

ثم رأيت في "الخانية" ^(٥) و"الهندية" ^(٦): (إذا ادّعت مهرها على وارث

زوجها أكثر من مهر مثلها إن كان الوارث مقرّاً بالنكاح، يقول له القاضي:

أكان مهرها كذا أكثر من مهر مثلها؟ فإن قال الوارث: لا، يقول القاضي:

(١) في المتن والشرح: إن اختلفا (في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر

المثل) يمينه (وأيّ أقام بينة قبلت). قال العلامة الشامي: بقي ما إذا لم يعلم مهر المثل

كيف يفعل؟ والظاهر أنّه يكون القول للزوج؛ لأنّه منكر للزيادة.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٩٤/٨.

(٣) "الهندية"، كتاب النكاح، باب المهر، الفصل الثاني عشر، ٣١٩/١.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٩٥/٨، تحت قول "الدر": فالقول لمن... إلخ.

(٥) "الخانية"، كتاب الدعوى والبيّنات، فصل فيما يتعلق بالنكاح، ٨٠/٢.

(٦) "الهندية"، كتاب الدعوى، الباب الثاني عشر، ١٠٦/٤.

أكان كذلك إلى أن يأتي على مقدار مهر المثل، فبعد ذلك إذا قال السوارث: لا، ألزمه القاضي مقدار مهر المثل، ويحلفه على الزيادة، هذا إذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها، فإن لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها إقامة البينة على ما تدعي، اهـ.

[[٢٥٨٨]] قوله: (١) لكن كان عليه حذف قوله: (تحالفا)؛ لأنه إذا برهننا

(١) حاصل البحث كما ذكره وفهمه العلامة الشامي بتوضيح: أن المرأة ادّعت أن مهرها

المسمى ألفان، وادّعى الزوج أنه ألف، فهنا ثلاثة أقسام: أن يكون مهر المثل موافقاً لدعوى الزوجة، أو لدعوى الزوج، أو لا يوافق قول أحدهما بل يكون بينهما:

(١) وإذا لم تكن بيّنة تحالفاً ويقبل حلف من أيّد قوله مهر المثل. (٢) وإن كانت

البينة عند أحدهما تقبل بيّنته شهد مهر المثل له أو لغيره أو لم يشهد لأحد منهما.

(٣) وإن أقام كل واحد منهما البيّنة تقبل بيّنة من خالف قوله مهر المثل؛ لأن البيّنات

لإثبات خلاف الظاهر، وإذا كان مهر المثل بينهما، مثلاً ادّعت ألفين وادّعى ألفاً،

ومهر المثل ألف وخمس مئة قضي بمهر المثل.

ولفظ المتن والشرح: (وإن كان) مهر المثل (بينهما تحالفاً، فإن حلّفاً أو برهننا قضي به)،

وإن برهن أحدهما قبل برهائه.

قال العلامة الشامي: هذا بيان القسم الثالث، وهو إذا لم يوافق مهر المثل قول الزوج

ولا قول الزوجة، وقوله: "فإن حلّفاً" راجع إلى المسألة الأولى (أي: إذا لم تكن بيّنة)

وحلّفاً يقبل قول من أيّد مهر المثل، وقوله: "أو برهننا" راجع إلى الثانية (أي: إذا

أقاما البيّنة تقبل بيّنة من خالف قوله مهر المثل)، ثم اعترض العلامة الشامي على عبارة

المتن قائلاً: لكن كان عليه حذف قوله: (تحالفاً)؛ لأنه إذا برهننا لا تحالفاً. (٥)

(٦) (٧)

لا تحالف^(١): "كسفه له ربه كسفه ربه" (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

أقول: فكان عليه أيضاً إسقاط (فإن حلفاً أو برهناً) ولكن الأمر أنه جعل من قوله: (وإن كان بينهما) مسألة مستأنفة، وجمع فيها ما إذا برهننا وما إذا لم يبرهن أحدهما وإذا لم يبرهن أحده، ويستند لا غيراً عليه. ١٠٧٢ (١٠٧٢) (١٠٧٢)

وتعقب على هذا الاعتراض العلامة أحمد رضا قائلاً: فكان عليه إسقاط "فإن حلفاً أو برهنناً" أيضاً، (فإن ذكر حلف كل واحد منهما وبرهنتهما قد تقدم في المسألة الأولى والثانية، ولا حاجة إلى الإعادة، بل يكفي أن يقال: إن مهر المثل إذا كان بينهما قضي به، سواء حلفاً أو برهنناً، فإن الحلفين والبرهانيين ساقطان للتعارض وعدم موافقة ولا أو مخالفة مهر المثل أحد الحلفين أو البرهانيين). (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

ثم أوضح العلامة أحمد رضا أن قوله: "وإن كان بينهما تحالفاً، فإن حلفاً أو برهنناً قضي به، وإن برهن أحدهما قبل برهائه" مسألة مستأنفة، وليس قوله: "حلفاً راجعاً إلى

المسألة الأولى، ولا قوله: "برهنناً" راجعاً إلى المسألة الثانية، بل المسألتان كانتا في صورة موافقة مهر المثل قول أحدهما، وانقضي بياهما، وهذه مسألة مبتدأة لصورة كان فيها مهر المثل بينهما. (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

وتحصل فيها ثلاث صور: (١) عجزهما عن البيّنة، وفيها التحالف، وإن حلفاً فالقضاء بمهر المثل. (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

(٢) إقامة كل واحد منهما البيّنة، وفيها القضاء بمهر المثل. (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

(٣) إقامة أحدهما البيّنة، وفيها القضاء لمن له البيّنة. ١٢ محمد أحمد الأعظمي المصباحي. (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: مسائل الاختلاف في المهر، ٤٩٧/١، (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

تحت قول "الدر": وإن كان... إلخ. (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

(٥) (١٠٧٢) (١٠٧٢) (١٠٧٢)

[٢٥٨٩] قوله: ^(١) إذا نكل يقضى بألفين على ما عرف ^(٢):

نصّ عليه في "الخانية" ^(٣) ثمّ "الهندية" ^(٤) ١٢.

[٢٥٩٠] قوله: أي: "الدر": إن اختلفا في المهر (في قدره حال قيام النكاح

قالقول لمن شهد له مهر المثل) يمينه (وأي أقام بينة قبلت) سواءً (شهد له أو لها، أو لا، وإن أقاما فيبئتها) مقدّمة (إن شهد له، ويثبت إن شهد لها وإن كان بينهما تحالفاً، فإن حلّفاً أو برّهنّا قضي به، وإن برهن أحدهما قبل برهائه) لأنّه نورّ دعواه ^(٥):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]

أقول: قوله: (وإن كان بينهما) مسألة مستأنفة غير داخلّة تحت قوله:

(وإن أقاما)، جمع فيه: ما إذا برهن أحدهما أو كلاهما أو لا أحد، فبيّن أحكام الصّور الثلاث وقد اختار قول أبي بكر الرازي الذي صحّحه قاضي خان في

(١) وفي التحالف تتحقّق صورة أخرى: أن تحلف الزوجة وينكل الزوج وبالعكس، فإن نكل الزوج (فيما إذا ادّعت ألفين، وادّعى ألفاً، وكان مهر المثل ألفاً وخمسة مئة) يقضى بألف وخمسة مئة كما لو أقرّ بذلك صريحاً، وإن نكلت المرأة وجب المسمّى ألف؛ لأنّها أقرّت بالخطأ، كذا في "العناية"، واعترضه في "السعدية": بأنّه إذا نكل يقضى بألفين على ما عُرِف أن أيّهما نكل لزمه دعوى الآخر اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٩٧/٨، تحت قول "الدر": تحالفاً.

(٣) "الخانية"، كتاب النكاح، باب في ذكر مسائل المهر، فصل في اختلاف الزوجين في المهر ١٨٢/١.

(٤) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب السابع في المهر، الفصل الثاني عشر، ٣١٩/١.

(٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٩٣/٨ - ٤٩٨، ملخصاً.

"شرح الجامع الصغير" والسفغناقي في "النهاية" وحزم به في "الملتقى" ^(١) وقدمه في "الهداية" ^(٢) و"التبيين" ^(٣) وغيرهما: أن لا تحالف إلا إذا كان المهر بينهما فسقط كلا اعتراضَي العلامة الشامي ^(٤): (آءه كان عليه حذف قوله: "تحالفا"؛ لأنه إذا برهننا لا تحالف، وأن قوله: "وإن برهن أحدهما" يغني عنه قوله قبله: "وأي أقام بينة قبلت... إلخ")، فله درّه ما أمهره، وقول الكرخي: (إنهما يتحالفان مطلقاً سواء شهد المهر له أو لها أو لا) وصحّحه في "المبسوط" ^(٥) و"المحيط" ^(٦)، وحزم به في "الكنز" ^(٧) في باب التحالف.

أقول: لكنّ الأوّل هو المذكور في "الجامع الصغير" ^(٨) كما في "ش"، فترجّح به بعد تكافؤ التصحيحين، خلافاً لما في "البحر" ^(٩): أنه لم ير من رجّح الأوّل، فلذا جعلنا عليه المحوّل، وبالله التوفيق ^(١٠).

(١) "الملتقى"، كتاب النكاح، باب المهر، ١/٥٢٨-٥٣٠.

(٢) "الهداية"، كتاب النكاح، باب المهر، ١/٢٠٦-٢٠٧.

(٣) "التبيين"، كتاب النكاح، باب المهر، ٢/٥٧٨.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٨/٤٩٧-٤٩٨.

(٥) "المبسوط"، كتاب الطلاق، باب المهور، ٣/٦٣.

(٦) "المحيط"، كتاب النكاح، الفصل السادس عشر في المهور، ٣/٢٢٩.

(٧) "الكنز"، كتاب الدعوات، باب التحالف، ص٣١٧.

(٨) "الجامع الصغير"، كتاب النكاح، باب في المهور، ص١٨٠.

(٩) "البحر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣/٣١٥.

(١٠) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب المهر، ١٢/١٨٧.

[٢٥٩١] قوله: ^(١) و"الجامع الصغير" ^(٢) الذي في "الهندية" عن "البدائع"
عن "الجامع الصغير" خلاف هذا ص ١١٦. ^(٣)
[٢٥٩٢] قوله: ^(٤) ولا يحكم بمهر المثل * ^(٥) الأولى إسقاط "الباء". ١٢٠
مطلب فيما يرسله إلى الزوجة
[٢٥٩٣] قوله: ^(٦) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ^(٧):
إذ لو ذكر المهر فهو من المهر قطعاً أو غيره، فمن غيره جزمًا. ١٢٠

- (١) في المتن: وفي الطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل. في "رد المختار": ذكر في "الحشر" أن
في رواية "الأصل" و"الجامع الصغير": أن القول للزوج في نصف المهر من غير تحكيم للمتعة.
- (٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٩٨/٨، تحت قول "الدر": حكم متعة المثل.
- (٣) "الهندية"، كتاب النكاح، باب المهر، الفصل الثاني عشر، ٣٢١/١.
- (٤) إذا وقع الاختلاف في قدر المهر المسمى بعد موت الزوجين فالقول لورثة الزوج، ولا
يحكم بمهر المثل؛ لأنّ اعتباره يسقط عند أبي خنيفة بعد موتهما.
- ❦ قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية": (كذا هو في نسختي: بمهر
المثل، أقول: والأولى إسقاط "الباء"، والله تعالى أعلم).
- (٥) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب المهر، ١٨٨/١٢ - ١٨٩.
- (٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٠/٨، تحت قول "الدر": القول لورثته.
- (٧) في المتن والشرح: (ولو بعث إلى امرأته شيئاً ولم يذكر جهة عند الدفع غير جهة
(المهر) كقوله لسمع أو خناء، ثم قال: إنه من المهر لم يقبل، "قنية"؛ لوقوعه هدية،
فلا ينقلب مهراً.
- (٧) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب فيما يرسله إلى الزوجة، ٥٠٥/٨،
تحت قول "الدر": ولم يذكر... إلخ.

[٢٥٩٤] قال: أي: "الدر": ثم قال: إنه من المهر لم يقبل، "قنية"؛

لوقوعه^(١): في هذه الصورة. ١٢

[٢٥٩٥] قوله: ^(٢) فإنه أعم من المهر للأكل وغيره^(٣):

أقول: لكن فسره في يكون ... للأكل. ^(٤) الخ.

[٢٥٩٦] قال: أي: "الدر": (خطب بنت رجل، وبعث إليها أشياء،

ولم يزوجهما أبوها فما بعث للمهر يسترد عينه قائماً أو قيمته هالكاً؛ لأنه معاوضة^(٥)):

لا هبة حتى لا يرجع في الهلاك. ١٢

[٢٥٩٧] قال: أي: "الدر": لأنه معاوضة ولم تتم، فجاز الاسترداد (وكذا)

يسترد^(٦): مع الكراهة. ١٢

(١) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٥/١. (٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٥/١. (٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٥/١. (٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٥/١. (٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٥/١. (٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٥/١.

(٢) بعث الزوج إلى امرأته شيئاً ولم يذكر أنه من المهر أو الهدية، ووقع الخلاف فقالت:

هو هدية، وقال: هو من المهر فالقول له يمينه في غير المهر للأكل كتاب، ولها يمينها

في المهر له كخير. ذكر العلامة الشامي هنا بحثاً للعلامة ابن الهمام ثم نقل عن "البحر":

وهذا البحث موافق لما في "الجامع الصغير"، فإنه قال: إلا في الطعام الذي يركل، فإنه

أعم من المهر للأكل وغيره. اهـ

(٣) "رد المحتار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥١٠/٨، تحت قول "الدر": لأن الظاهر يكذبه.

(٤) اندرست الحروف في الأصل، ولعل العبارة هكذا: لكن فسره في "الهدية" عما يكون

مهر للأكل. ١٢ محمد أحمد المصباحي.. ("الهدية"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٠٨/٧).

(٥) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥١٢/٨-٥١٣. (٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥١٢/٨-٥١٣.

(٦) المرجع السابق، ص ٥١٣. (٧) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥١٢/٨-٥١٣.

[٢٥٩٨] قال: ^(١) أي: "الدر": (ولو ادّعت) ^(٢):

الزوجة المنكوحة. ١٢

مطلب: أنفق على معتدة الغير

[٢٥٩٩] قوله: ^(٣) يرجع مطلقاً ^(٤):

في "الهندية" ^(٥) عن "القنية" عن قاضي خان: أنه الأصح. ١٢

(١) في المتن والشرح: لأنه معاوضة، ولم تتم، فجاز الاسترداد (وكننا) يسترد (ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك)؛ لأنه في معنى الهبة (ولو ادّعت أنه) أي: المبعوث (من المهر، وقال: هو وديعة فإن كان من جنس المهر فالقول لها، وإن كان من خلافه فالقول له).

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥١٣/٨.

(٣) في المتن والشرح: (أنفق) رجل (على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها) بعد عدتها (إن تزوجته لا رجوع مطلقاً، وإن أبت فله الرجوع إن كان دفع لها، وإن أكلت معه فلا مطلقاً). في "رد المختار": حكى في "البرازية" في هذه المسألة ثلاثة أقوال مصححة: حاصل الأول: أنه يرجع مطلقاً شرط التزوج أو لا، تزوجته أو لا؛ لأنه رشوة. وحاصل الثاني: أنه إن لم يشترط لا يرجع. وحاصل الثالث: وقد نقله عن "فصول العمادي" -: أنه إن تزوجته لا يرجع، وإن أبت رجع شرط الرجوع أو لا، إن دفع إليها الدراهم لتنفق على نفسها، وإن أكل معها لا يرجع بشيء أصلاً. وحاصل ما في "فتح القدير" حكاية الأول والأخير، وحكى في "البحر" الأول أيضاً ثم قال: وقيل: لا يرجع إذا زوّجت نفسها... إلخ.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٤/٨، تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير... إلخ.

(٥) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب السابع، الفصل السادس عشر، ٣٢٨/١.

[٢٦٠٠] قوله: حاصل الأول: أنه يرجع مطلقاً شرط التزوّج أو لا،

تزوّجته أو لا؛ لأنه رَشوة. وحاصل الثاني: أنه إن لم يشرط لا يرجع^(١): وإن شرط

رجع إن أبت، في "الهندية"^(٢) عن "القنية" عن الصدر الشهيد: أنه الأصح. ١٢

[٢٦٠١] قوله: ^(٣) القول الثاني^(٤): الذي في "البحر"^(٥). ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٤/٨،

تحت قول "الدرّ": أنفق على معتدة الغير... إلخ.

(٢) "الهندية"، كتاب النكاح، الباب السابع، الفصل السادس عشر، ٣٢٨/١.

(٣) وحاصل ما في "فتح القدير" حكاية الأول والأخير، وحكى في "البحر" الأول أيضاً ثم

قال: وقيل: لا يرجع إذا زوّجت نفسها... إلخ. يفهم منه عدم الرجوع بالأول إذا

تزوّجته ولم يشترط، وقوله: (وإن أبت... إلخ) يفهم منه أنه إن أبت وقد شرطه يرجع،

فصار حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة، وهي ما إذا أبت وكسان

شرط التزوّج، ولا يرجع في ثلاث، وهي ما إذا أبت ولم يشترطه، أو تزوّجته وشرطه،

أو لم يشترط، فهذه أربعة أقوال كلّها مصحّحة، والذي اعتمده فقيه السنن الإمام

قاضي خان هو القول الأول، فإنّه ذكر: أنه إن شرط التزوّج رجع؛ لأنه شرط فاسد،

وإلا فإن كان معروفاً فليل: يرجع، وقيل: لا، ثم قال: وينبغي أن يرجع؛ لأنه إذا علم

أنه لو لم تتزوّج لا يُنفق عليها كان بمنزلة الشرط، كالمستقرض إذا أهدى إلى المقرض

شيئاً لم يكن أهدى إليه قبل الإقراض كان حراماً، وكذا القاضي لا يجيب الدعوة الخاصة،

ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضياً لا يهدي إليه، فيكون ذلك بمنزلة الشرط

وإن لم يكن مشروطاً اهـ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥١٥/٨، تحت قول "الدرّ": أنفق على... إلخ.

(٥) "البحر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٢٤/٣.

[٢٦٠٢] قوله: هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة، وهي ما إذا أبت وكان شرط التزويج، ولا يرجع في ثلاث، وهي ما إذا أبت ولم يشترطه، أو تزوجته وشرطه، أو لم يشترطه، فهذه أربعة أقوال^(١)، على ما قرر المحشي وحصل الأول: الرجوع مطلقاً شرطاً أو لا، أبت أو لا، الثاني الذي في

"البزازية"^(٢): يرجع إن شرط تزوجت أو أبت، وإن لم يشترط فلا كذلك. والثالث الذي في "البحر"^(٣): الرجوع بشرط الشرط والإباء جميعاً، حتى إن

فقد أحدهما لا يرجع. وحاصل ثالث "البزازية" وهو الرابع: الرجوع بالإباء لا غير، وبالجملة فمنهم من أوجب الرجوع بالإباء لا غير، ومنهم من أوجب بالشرط لا غير، ومنهم من أوجب باجتماعهما جميعاً، ومنهم من أوجب مطلقاً، فقد استكملت الاحتمالات كأن تقول: إما أن تشرط للرجوع الشرط، أو الإباء، أو كلاهما، أو لا شيء، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦٠٣] قوله: فهذه أربعة أقوال كلها مصححة، والذي اعتمده فقيه النفس الإمام قاضي خان هو القول الأول، فإنه ذكر: أنه إن شرط التزويج^(٤):

(١) رد المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٥/٨.

تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير... إلخ. بالاحكام الشرعية في المهر، ٢٠٤/٢.

(٢) "البزازية"، كتاب النكاح، الفصل الثاني عشر في المهر، ٢٣٦/٤.

(٣) "البحر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٢٤/٣.

(٤) رد المختار، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٥/٨.

تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير... إلخ. بالاحكام الشرعية في المهر، ٢٠٤/٢.

(٥) "البحر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٣٢٤/٣.

ذكرة^(١) في فصل حبس المرأة نفسها للمهر. ١٢

[٢٦٠٤] قوله: ^(٢) مشروط بالتزوّج ^(٣):

فاجتمع الشرط والإباء، فاجتمعت الأقوال على الرجوع. ١٢

[٢٦٠٥] قوله: ذلك مشروط بالتزوّج كما حققه قاضي خان فيما مرّ،

وبقي ما إذا ماتت، فعلى القول الأوّل لا كلام في أنّ له الرجوع^(٤):

وكذا الثاني لتحقق الشرط. ١٢

[٢٦٠٦] قوله: فعلى القول الأوّل لا كلام في أنّ له الرجوع، أمّا على

الثالث^(٥): أي: والرابع. ١٢

-
- (١) "الخانية"، كتاب النكاح، باب المهر، فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر، ١/١٧٩.
- (٢) فما يقع في قرى "دمشق" من أنّ الرجل يخطّب امرأة، ويصير يكسوها ويهدي إليها في الأعياد، ويعطيها دراهم للنفقة والمهر إلى أن يكمل لها المهر فيعقد عليها ليلة الزفاف، فإذا أبت أن تتزوجه ينبغي أن يرجع عليها بغير الهدية المألوفة على الأقوال الأربعة المارة؛ لأنّ ذلك مشروط بالتزوّج كما حققه قاضي خان فيما مرّ.
- وبقي ما إذا ماتت، فعلى القول الأوّل لا كلام في أنّ له الرجوع، أمّا على الثالث فهل يلحق بالإباء؟ لم أره، وينبغي الرجوع؛ لأنّ الظاهر أنّ علّة القول الثالث أنّه كالمهبة المشروطة بالعوض وهو التزوّج كما يفيد ما في "حاوي الزاهدي" ... إلخ.
- (٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٨/٥١٦، تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير ... إلخ.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

[٢٦٠٧] قوله: أما على الثالث فهل يلحق بالإباء؟ لم أره، وينبغي

الرجوع^(١): قبل التزوج والإباء. ١٢

[٢٦٠٨] قوله: ^(٢) فقال: لها الرجوع^(٣): أي: بالرضاء أو القضاء. ١٢

[٢٦٠٩] قوله: ^(٤) شرط التزوج^(٥):

أي: صرح به أو لا وإلا فالشرط حاصل دلالة. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٧/٨، تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير... إلخ.

(٢) أما على الثالث فهل يلحق بالإباء؟ لم أره، وينبغي الرجوع؛ لأن الظاهر أن علة القول الثالث أنه كاهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يفيد ما في "حاوي الزاهدي"، برمز "البرهان" صاحب "الحيط": بعثت الصهرة إلى بيت الختن ثياباً لا رجوع لها بعده ولو قائمة، ثم سئل فقال: لها الرجوع لو قائماً، قال الزاهدي: والتوفيق أن البعث الأول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كاهبة بشرط العوض وقد حصل، فلا ترجع، والثاني بعد الزفاف فترجع اهـ.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٧/٨، تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير... إلخ.

(٤) في المتن: (إن تزوجته لا رجوع مطلقاً). في "رد المختار": (قوله: مطلقاً) تفسير الإطلاق في الموضوعين - كما دل عليه كلام المصنف في شرحه -: شرط التزوج أو لم يشترطه، ولذا قلنا: الأولى أن يقول: بطمع أن يتزوجها ليتأتى الإطلاق المذكور، وهذا القول هو الثالث، قد اعتمده المصنف في "متنه" و"شرحه"، وقال في "الفيض": وبه يفتى.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٨/٨، تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير... إلخ.

[٢٦١٠] قوله: شرط التزوّج أو لم يشرطه، ولذا قلنا: الأولى^(١):
وإنما قال: الأولى؛ لأن الطمع هاهنا يقوم مقام الشرط كما حققه
قاضي نحان^(٢). ١٢
[٢٦١١] قوله: (وإن أكلت معه فلا) أي: لأنه إباحة لا تمليك، أو لأنه
مجهول لا يعلم قدره، تأمل^(٣):

الوجه الأوّل هو الصّواب في التعليل كما لا يخفى. ١٢
مطلب في دعوى الأب أن الجهاز عارية.
[٢٦١٢] قوله: ^(٤) سوى ما يكون على الزّوجة... إلخ^(٥):
وفي بلادنا الكلّ تمليك مطلقاً عرفاً مطرداً فاشياً في الأشراف والأوساط
وكثير من الأداني. ١٢

-
- (١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٨/٨،
تحت قول "الدر": أنفق على معتدة الغير... إلخ.
(٢) "الخانية"، كتاب النكاح، فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر، ١٧٩/١.
(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب: أنفق على معتدة الغير، ٥١٨/٨،
تحت قول "الدر": وإن أكلت معه فلا.
(٤) في "ردّ المختار": والعادة الفاشية الغالبة في أشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على
المهر من الجهاز تمليكاً سوى ما يكون على الزّوجة ليلة الزّفاف من الحلّي والثياب،
فإن الكثير منه أو الأكثر عارية.
(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في دعوى الأب أن الجهاز عارية،
٥٢٢/٨، تحت قول "الدر": فالقول للأب.

[٢٦١٣] قوله: ^(١) كان القول قوله فيه ^(٢):

استظهر ش ^(٣) أو آخر العارية أن القول له في الجميع مطلقاً. ١٢

[٢٦١٤] قوله: فالقول قوله في الجميع، "رحمتي" ^(٤):

جزم ط ^(٥) مطلقاً أن القول له في الزائد.

[٢٦١٥] قوله: ^(٦) في "شرح منظومته" ^(٧): في فصل العارية والهبة ٣.

(١) في المتن والشرح: (جهّز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية، وقالت: هو تملك، أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه، وقال الأب) أو ورثته بعد موته: (عارية فـ) المعتمد أن (القول للزوج ولها إذا كان العرف مستمراً أن الأب يدفع مثله جهازاً لا عارية، و) أما (إن مشتركاً) كـ "مصر" و"الشام" (فالقول للأب) كما لو كان أكثر مما يُجهّز به مثلها. في "رد المختار": والظاهر أنه إن أمكن التمييز فيما زاد على ما يُجهّز به مثلها كان القول قوله فيه، وإلا فالقول قوله في الجميع، "رحمتي".

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٢٤/٨، تحت قول "الدر": كما لو كان... إلخ.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب العارية، ٥١٧/١٢، تحت قول "الدر": فإن القول له.

(دار المعرفة بيروت).

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٢٤/٨، تحت قول "الدر": كما لو كان... إلخ.

(٥) "ط"، كتاب النكاح، باب المهر، ٦٧/٢.

(٦) في المتن والشرح: (والأم كالأب في تجهيزها) وكذا ولي الصغيرة. في "رد المختار":

ذكره ابن وهبان في "شرح منظومته" بحثاً حيث قال: وينبغي أن يكون الحكم فيما

تدعيه الأم وولي الصغيرة إذا زوجها كما مر؛ لجريان العرف في ذلك، لكن قال ابن

الشحنة في "شرحه": قلت: وفي الولي عندي نظر اه.

(٧) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٢٤/٨، تحت قول "الدر": وكذا ولي الصغيرة.

[٢٦١٦] قوله: وينبغي أن يكون الحكم فيما تدّعيه الأمّ، وولي الصغيرة إذا زوّجها كما مرّ؛ لجريان العرف في ذلك... إلخ^(١):

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
أي: إنهم إنّما يُجهّزون من أموالهم فكان الظاهر شاهداً لهم^(٢).
[٢٦١٧] قوله: ^(٣) تردّد في "البحر"^(٤):

أقول: لا تردّد في بلادنا حتّى في الأجنبي، فإنّا نعلم قطعاً أن من زوّج
يتيمة أجنبية لا قرابة بينهما أصلاً فجهّزها من ماله، فإنّما يُجهّز تملكاً لا عارية
ولا يخطر بباله أصلاً أنّه يرجع فيه يوماً من الأيام، ولو أراد ذلك ليمّ وعدّ عائداً
في الهبة، وبالجملة فإنّما المدار على العرف، والعرف فينا ظاهر فاش، والله تعالى
أعلم. ١٢

[٢٦١٨] قوله: تردّد في "البحر" في الأمّ والجدّ^(٥):

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في دعوى الأب أن الجهاز عارية،
٥٢٤/٨، تحت قول "الدرّ": وكذا وليّ الصغيرة.

(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب الجهاز، ٢٣٧/١٢.

(٣) في "ردّ المختار": وتردّد في "البحر" في الأمّ والجدّ وقال: إنّ مسألة الجدّ صارت واقعة
الفتوى، ولم يجد فيها نقلاً، وكتب الرمليّ: أن الذي يظهر ببادئ الرأي أن الأمّ
والجدّ كالأب.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في دعوى الأب أن الجهاز عارية،
٥٢٤/٨، تحت قول "الدرّ": وكذا وليّ الصغيرة.

(٥) المرجع السابق.

تمام عبارته^(١): (وفيما يدّعيه الأجنبيّ بعد الموت لا يقبل إلاّ بيّنة) اهـ.
وبيت "الوهبانية" هكذا:

ومن في جهاز البنت قال: أعرته

يصدق والإشهاد يشترط أظهر

تأمل، فإنّ ظاهر كلام شرحه نظراً إلى عبارة متنه يفيد أنّ دعوى الأجنبيّ العارية لا تقبل إلاّ بيّنة، فيكون الحاصل: أنّ في الأب والأمّ والوليّ خلافاً، قيل: يصدقون في دعوى العارية مطلقاً، وقيل: لا، إلاّ بالإشهاد وهو الأظهر لتعارف التملك منهم، أمّا الأجنبيّ فلا يصدق إلاّ بيّنة كما إذا قضى الوارث دين مورثه يرجع في التركة، والأجنبيّ لا، إلاّ بيّنة، وكما إذا كفّن الوارث يرجع، والأجنبيّ لا، إلاّ بيّنة أنّه بأمر الوارث، وكما إذا قضى دين غيره بغير أمره يكون متطوّعاً، بخلاف المعير إذا افتكّ ملكه من الرهن فأدّى ما على المستعير إلى المرهن، فليتأمل وليتدبّر وليحرّر، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦١٩] قوله: كتب الرمليّ: أنّ الذي يظهر ببادئ الرأي أنّ الأمّ والجدّ كالأب... إلخ^(٢): أمّا الأمّ فلمسألة في "القنية"^(٣)، وأمّا الجدّ فلما ذكروا: (أنّه كالأب إلاّ في مسائل ليست هذه منها) اهـ.

(١) انظر "الدر"، كتاب العارية، ٥١٨/١٢، (دار العرفة بيروت).

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في دعوى الأب أنّ الجهاز عارية، ٥٢٤/٨، تحت قول "الدر": وكذا وليّ الصغيرة.

(٣) "القنية"، كتاب النكاح، باب في الأولياء، صـ ١١٤.

أقول: كل هذا مستغنى عنه بعد النوط بالعرف، ولو كان العرف مختصاً بالأب لم يلحق الجد بالأب لقولهم: (إنه مثله إلا في مسائل)، ولو كان يشمل الجد وجب كونه مثله وإن كان التصريح بأنه ليس كمثله إلا في مسائل، وبالجملة فالمدار على العرف، فالكُل سواء كما ذكرنا^(١). ١٢

[٢٦٢٠] قال: ^(٢) أي: "الدر": (ولو دفعت في تجهيزها)^(٣):

ف: أقول: دلت المسألة أن هبة النضولي صحيحة وأن السكوت مع العلم إجازة إذا ثبت الرضا ولو دلالة كما هاهنا، فإن التجهيز مما يفعله الرجل، ولو تفعله المرأة فلم تكن إلا معينة له في كفاية مؤنته، وكان كمسألة ذبح غنم أضجعها القصاب وأشبه ذلك الآتية في الغصب، أما حيث لم يثبت الرضا فالظاهر أنه لا يجعل إجازة، ولذا لم يكن سكوته رضاً فيما إذا زادت الأم على القدر المعتاد، فإن وهب رجل من مال آخر لثالث وسلمه وهو ساكت، فإن كان هناك ما يدل على الرضا نفدت وإلا لا، وكان له الدعوى، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦٢١] قوله: سكت الزوج أياماً لا يتمكن من دعوى الجهاز؛ لأنه لما كان محتملاً وسكت زماناً يصلح للاختيار دل أن الغرض لم يكن الجهاز^(٤):

(١) انظر هذه المقولة.

(٢) في المتن والشرح: (ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء من أمتعة الأب بحضرته وعلمه وكان ساكناً، وزفت إلى الزوج فليس للأب أن يسترد ذلك من ابنته) لجريان العرف به.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٢٥/٨.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٢٨/٨، تحت قول "الدر": لكن في "النهر" ... إلخ.

[قال الإمام أحمد رضا - رحمه الله - في "الفتاوى الرضوية":]
قلت: وقد نصّوا أنّ من رأى أحداً يتصرّف في شيء زماناً ثمّ ادّعى أنّه له ولم يكن ثمّ مانع من دعواه لم تسمع قطعاً للحيل وقد بيّناه^(١) في الدعاوي من "فتاوانا"^(٢).

مطلب في مهر الكفار

[٢٦٢٢] قوله: (الوطء في دار الإسلام) أي: إذا كان بغير ملك اليمين^(٣):
كما قيّد به في "الأشباه"^(٤) من الأحكام. ١٢
[٢٦٢٣] قال: (٥) أي: "الدر": إلّا في مسألتين^(٦):
في "الظهيرية" من القسم السابع، فصل المهر: (صبيّ أو مجنون جامع
ثيباً نائمة فلا مهر، ولو بكرّاً فافتضّها فعليه مهر مثلها) اهـ. ومعلوم أن لا حدّ
لعدم التكليف، فتزاد هذه على المستثنيات، "حموي"^(٧) ١٢.

-
- (١) "الفتاوى الرضوية"، كتاب القضاء والدعوى، ١٨/١٤٦.
(٢) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب الجهاز، ١٢/٢٤٥.
(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في مهر الكفار، ٨/٥٣٣، تحت قول
"الدر": الوطء في دار الإسلام.
(٤) "الأشباه"، الفن الثالث، ص ١٤٨.
(٥) في "الدر": الوطء في دار الإسلام لا يخلو عن حدّ أو مهر، إلّا في مسألتين: صبيّ نكح
بلا إذن وطاوعته، وبائع أمته قبل تسليم، ويسقط من الثمن ما قابل البكارة، وإلّا فلا.
(٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب المهر، ٨/٥٣٣.
(٧) "غمر عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب النكاح، ٢/١٣.

[٢٦٢٤] قال: أي: "الدرّ": في مسألتين: صبيّ نكح بلا إذن^(١):
أقول: وكذلك إن زنى بها وطاوعت كما يأتي^(٢) في الحدود، نعم! إن
كانت مكرهة أو صبيّة وجب العُقْر على الصبيّ كما يذكر^(٣) المحشّي ثمه. ١٢
[٢٦٢٥] قال: أي: "الدرّ": في مسألتين: صبيّ نكح بلا إذن وطاوعته
وبائع أمته^(٤): بائع نكح أمته. ١٢
[٢٦٢٦] قوله: ^(٥) كذا في "الأشباه"^(٦):

-
- (١) "الدرّ"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٣٣/٨-٥٣٤.
(٢) انظر "ردّ المختار" كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحدّ والذي لا يوجبه،
٩٧-٩٦/١٢.
(٣) انظر "ردّ المختار" كتاب الحدود، باب الوطء الذي يوجب الحدّ والذي لا يوجبه، ٩٧/١٢.
(٤) "الدرّ"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٣٣/٨-٥٣٥.
(٥) في "الردّ": (قوله: إلّا في مسألتين) كذا في "الأشباه" من النكاح، وفيها من أحكام
غيوبة الحشفة: أنّ المستثنى ثمان مسائل، فزاد على ما هنا: الذمّة إذا نكحت بغير
مهر ثمّ أسلما وكانوا يدينون أن لا مهر فلا مهر، والسيد إذا زوج أمته من عبده فالأصحّ أن
لا مهر، والعبد إذا وطئ سيّدته بشبهة فلا مهر أخذاً من قولهم فيما قبلها: إنّ المولى
لا يستوجب على عبده ديناً، وكذا لو وطئ حريّة، أو وطئ الجارية الموقوفة عليه، أو وطئ
المرهونة بإذن الراهن ظانّاً الحلّ، قال: ينبغي أن لا مهر في الثلاثة الأخيرة، ولم أره الآن اهـ.
(٦) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في مهر الكفار، ٥٣٣/٨، تحت قول
"الدرّ": إلّا في مسألتين.

قال الحموي^(١): (ذكر المصنف في غيبة الحشفة ثمان مسائل، فالمستثنى

عشرة) اه. أقول: هذا عجيب! فإن المسألتين من الثمان فكيف يصير عشراً؟. ١٢

[٢٦٢٧] قوله: السيد إذا زوج أمته من عبده فالأصح أن لا مهر^(٢):

هو الصحيح، "صيرفة". وقيل: يجب ثم يسقط، وثمرة الخلاف يمكن

أن تظهر فيما لو زوج الأب أمة ابنه الصغير من عبده، فمن قال: يجب ثم يسقط

قال بالصحة، ومن قال: بعدم الوجوب أصلاً قال بعدمها وهو قولهما، وبه جزم

الولوالجي من المأذون، "حموي"^(٣). ١٢

[٢٦٢٨] قوله: وكذا لو وطئ حريّة^(٤): أي: في دار الإسلام؛ لأن فيها

الكلام ويفهم ما لو وطئها في دارها بالأولى. ١٢

[٢٦٢٩] قوله: أو وطئ الجارية^(٥): أقول: بحث في "النهر": أن الموقوفة

عليه كالمرهونة كما يأتي^(٦) في الحدود، أي: فهي من شبهة الفعل فيجب التقييد

بظن الحل، ولا يتعلق به قوله الآتي^(٧): (ظاناً الحل)؛ لأن المسائل في "الأشباه" على

غير هذا الترتيب ويتخلل بينهما المسألة الثانية المذكورة في الشرح. ١٢

(١) "غمر عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب النكاح، ١٣/٢.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٣٣/٨، تحت قول "الدر": إلا في مسألتين.

(٣) "غمر عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب النكاح، ٧/٢.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٣٣/٨، تحت قول "الدر": إلا في مسألتين.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر "الدر"، كتاب الحدود، باب الوطاء الذي يوجب الحد... إلخ، ٧٥/١٢.

(٧) انظر المقولة الآتية.

[٢٦٣٠] قوله: أو وطئ المرهونة بإذن الراهن ظاناً الحل^(١): قال السيّد الحموي^(٢): (أفاد بمفهومه أنّه إذا لم يظنّ الحلّ لا يكون الحكم كذلك، فليحرّر ذلك) اه. أقول: هذه من شبهة الاشتباه وشرط سقوط الحدّ فيها ظنّه الحلّ، قال في "التنوير"^(٣): (لا حدّ بشبهة الفعل إن ظنّ حلّه كوطئ المرهن المرهونة) اه. فلا حاجة إلى تحرير وهي محرّرة. ١٢

[٢٦٣١] قوله: ^(٤) فينبغي لزوم المهر لوقوع الوطاء^(٥):

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في مهر الكفار، ٥٣٣/٨، تحت قول "الدرّ": إلّا في مسألتين.

(٢) "غمز عيون البصائر"، الفن الثالث، أحكام غيبوبة الحشفة، ١١٢/٣-١١٣.

(٣) انظر "التنوير"، كتاب الحدود، ٧٣-٦٤/١٢.

(٤) في "ردّ المختار": ونقل ح عن حدود "البحر" في نوع "ما لا حدّ فيه لشبهة المحلّ": أنّ من هذا النوع وطئ المبيعة فاسداً قبل القبض لا حدّ فيه لبقاء الملك، أو بعده؛ لأنّ له حقّ الفسخ، فله حقّ الملك فيها، وكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه، أو للمشتري؛ لأنّها لم تخرج عن ملكه بالكلية اه. قال ح: وهل لا مهر في هذه الأربع؟ إطلاق الشّارح يشعر بذلك، فليراجع.

قلت: أمّا الأولى فداخلة في مسألة بيع الأمة قبل التسليم فلا مهر، ومثلها المبيعة بخيار للبائع؛ لأنّ وطئها يكون فسحاً للبيع، أمّا المبيعة فاسداً بعد القبض فينبغي لزوم المهر لوقوع الوطاء في ملك غيره، وكذا المبيعة بخيار للمشتري إن أمضى البيع، فافهم. قوله: "ويسقط من الثمن" أي: من المشتري ويثبت له الخيار كما لو أتلّف جزءاً منها، "ولوالجبة".

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، ٥٣٤/٨، تحت قول "الدرّ": إلّا في مسألتين.

أقول: إن قلت: لم لا يجعل وطؤه -أعني: إقدامه عليه، أعني: أخذه في الإيلاج قبل أن تغيب الحشفة- فسخاً؟ فيقع الوطء أعني: غيبوبة الحشفة في ملك نفسه فلا حد ولا مهر، كيف وسيأتي^(١) في البيوع: (أن كل تصرف لا يحلّ بلا ملك كنظر إلى فرج داخل بشهوة) إذا فعله البائع والخيار له كان فسخاً، فاتجه بحث ح.

قلت: جوابه أن الفسخ في البيع الفاسد قبل القبض أو بعده إنما يكون بعلم صاحبه، فقبل العلم لا فسخ وقد ثبت ملك المشتري بالقبض، بخلاف الفسخ في الخيار حيث يصحّ بلا علم صاحبه إذا كان بفعل كوطء أو نحوه نعم! إن كان بالقول اشترط علم صاحبه كما يأتي^(٢) في بابه. ١٢

[٢٦٣٢] قوله: فينبغي لزوم المهر لوقوع الوطء في ملك غيره، وكذا المبيعة بخيار للمشتري إن أمضى البيع، فافهم^(٣):

أقول: قول ح^(٤): (لأنها لم تخرج عن ملكه بالكلية) شاهد أن الكلام على ما قبل إمضاء المشتري العقد، وقد نصّوا أن الخيار إذا كان للمشتري يخرج المبيع من ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري، ويبقى للبائع أيضاً علقه ملك؛ إذ ربّما يردّ فيعود إليه، وهذا معنى قول ح: (لم تخرج عن ملكه بالكلية). ١٢

(١) انظر "الدر"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٣٠٨/١٤-٣٠٩، ملخصاً.

(٢) انظر "الدر"، كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ٣٠٠/١٤-٣٠١.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في مهر الكفار، ٥٣٤/٨، تحت قول "الدر": إلا في مسألتين.

(٤) "تحفة الأخيار"، كتاب النكاح، باب المهر، ص ١٤٥.

[٢٦٣٣] قوله: (ويسقط من الثمن) أي: عن المشتري، ويثبت له الخيار كما لو أتلّف جزءاً منها، "ولواجبية"^(١): الولواجبي إنّما تعرّض لسقوط المهر ولا يلزم من سقوطه سقوط الحّد، وكأنّه تركه لظهوره؛ لأنّ المبيع قبل التسليم في ضمانة البائع ويعود إلى ملكه بالهلاك فكان شبهة المحلّ، "حموي"^(٢).

أقول: سقوط المهر مع وجوب الحّد يحتاج إلى بيان، فليتملّ ١٢

مطلب في مهر السرّ ومهر العلانية

[٢٦٣٤] قوله: ^(٣) المسألة على وجهين الأوّل... إلخ^(٤):

"الهندية"^(٥) أحسن بياناً لهذا في ثامن فصول المهر.. ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في مهر الكفار، ٥٣٥/٨، تحت قول "الدرّ": وإلا فلا.

(٢) "غمز عيون البصائر"، الفن الثاني، كتاب النكاح، ١٤/٢، ملخصاً.

(٣) تصالح الزوجان سرّاً على مهر وتعاقدوا علانيةً على مهر آخر فالمهر مهر السرّ، وقيل:

العلانية. في "ردّ المختار" تلخيصاً من "الذخيرة": المسألة على وجهين... إلخ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في مهر السرّ ومهر العلانية، ٥٣٨/٨،

تحت قول "الدرّ": المهر مهر السرّ... إلخ.

(٥) "الهندية"، كتاب النكاح، الفصل الثامن، ٣١٥/١-٣١٦.

باب نكاح الرقيق

مطلب في الفرق بين الإذن والإجازة

[٢٦٣٥] قوله: ^(١) يحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفذ نكاح المولى عليهما

ولو كانا صغيرين، بل يتوقف على إجازتهما بعد بلوغهما ^(٢):

أقول: هذا إن كان لهما من يجيز وإلا بطل كما نصوا ^(٣) عليه: أن كل

عقد صدر من فضولي ولا يجيز له بطل. ١٢

مطلب: على أن الكمال ابن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد

[٢٦٣٦] قوله: ^(٤) قال الكمال ^(٥):

(١) ليس للمولى إجبار مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على إجازتهما، ولو صغيرين، يحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين، بل يتوقف على إجازتهما بعد بلوغهما.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، مطلب في الفرق بين الإذن والإجازة، ٥٧٥/٨، تحت قول "الدر": ولو صغيرين.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٧٣/٨، تحت قول "الدر": توقف... إلخ.

(٤) قال الكمال: الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على إجازة المولى بعد العتق، بل بمجرد عتقها ينفذ النكاح؛ لما صرحوا به من أنه إذا تزوج العبد بغير إذن سيده فأعتقه نفق؛ لأنه لو توقف فإما على إجازة المولى - وهو ممتنع لانتفائه ولايته - وإما على العبد، ولا وجه له؛ لأنه صدر من جهته، فكيف يتوقف؟!.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، مطلب: على أن الكمال ابن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد، ٥٧٧/٨، تحت قول "الدر": ويبحث الكمال هنا غير صائب.

في باب نكاح الرقيق^(١) ١٢

مطلب في حكم إسقاط الحمل

[٢٦٣٧] قوله: ^(٢) لا يتأتى هنا، فافهم^(٣):

أقول: البول إنما ينقي الداخل وكذلك النوم والمشي وهما لا ينقيان ما على الإحليل وكذلك البول، ولذا زيد بعد غسل الذكر فقيم الفرق؟ فلو مشى أو نام حتى حصل نقاء الباطن وغسل الذكر ثم عاد كان كمن بال وغسل وعاد. ١٢

(١) "الفتح"، كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ٢٧٠/٣.

(٢) عزل عن أمته فإن ظهر بها حبْلٌ حلَّ نفيه إن لم يعد قبل بول.

في "رد المختار": ينبغي أن يراد: بعد غسل الذكر، أي: لنفي احتمال أن يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فتزول بالغسل.

وبه ظهر أن ما ذكره في باب الغسل: أن النوم والمشي مثل البول في حصول الإنقاء لا يتأتى هنا، فافهم.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، مطلب في حكم إسقاط الحمل، ٥٨٨/٨.

تحت قول "الدر": إن لم يعد قبل بول.

باب نكاح الكافر

مطلب في كلام على أبي النبي صلى الله عليه وسلم وأهل الفترة

[٢٦٣٨] قوله: ^(١) أما الماتريديّة ^(٢): حاصل ما هنا أن الموحد منهم ناج

بالإجماع والمشارك معاقب باتّفاق أصحابنا، والغافل ناج عند البخاريين مطلقاً،

وعند غيرهم إن لم يجد مدة يتمكّن فيها من التأمل في دلائل وحدانيّة الله تعالى. ١٢

[٢٦٣٩] قوله: نعم البخاريون من الماتريديّة ^(٣):

أقول: قال في "شرح ألفقه الأكبر" صـ ١١٧ ^(٤) ما نصّه: (قال أئمة

"بخارا": منا لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل البعثة كقول الأشاعرة، وحملوا

المروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما بعد البعثة... إلخ). ١٢

(١) في "رد المختار": وأما الاستدلال على نجاتهما (نجاه أبي الرسول الكريمين) بأنهما ماتا

في زمن الفترة فهو مبني على أصول الأشاعرة: أن من مات ولم تبلغه الدعوة يموت

ناجياً، أما الماتريديّة: فإن مات قبل مضيّ مدة يمكنه فيها التأمل، ولم يعتقد إيماناً ولا كفراً فلا

عقاب عليه، بخلاف ما إذا اعتقد كفراً أو مات بعد المدة غير معتقدا شيئاً، نعم البخاريون من

الماتريديّة وافقوا الأشاعرة، وحملوا قول الإمام: (لا عذر لأحد في الجهل بخالفه) على ما بعد

البعثة، واختاره المحقق ابن الهمام في "التحرير"، لكن هذا في غير من مات معتقداً للكفر.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب في كلام على أبي النبي صلى الله

عليه وسلم وأهل الفترة، ٦١٥/٨، تحت قول "الدر": ولدت من نكاح لا من سفاح.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "منح الروض الأزهر شرح ألفقه الأكبر"، صـ ٣٠٧، للعلامة علي بن سلطان محمد

القاري، (ت ١٠١٤هـ). ("كشف الظنون"، ١٢٨٧/٢).

[٢٦٤٠] قوله: ^(١) لكن هذا... إلخ ^(٢):

البالغ في شاق الجبل عند هؤلاء المشايخ (أي: جماهير الماتريدية) مؤاخذ
بإتيان الكفر مطلقاً وترك الإيمان عند مُضيّ مدّة التأمل، وعند الأشعرية والشيخ
ابن الهمام لا يؤاخذون ولو أتوا بالشرك، والعياذ بالله تعالى اه "فواتح الرحموت" ^(٣) ١٢.

[٢٦٤١] قوله: لكن هذا في غير مات معتقداً للكفر ^(٤):

أي: فهو مختصّ بمن أهمل مدّة التأمل ومع ذلك لم يعتقد إيماناً ولا كفراً.

[٢٦٤٢] قوله: من مات قبل البعثة مشركاً فهو في النار ^(٥):

أقول: ردّه الإمام السيوطي ^(٦) بصريح الحديث على خلافه. ١٢

(١) في "ردّ المختار": لكن هذا في غير مات معتقداً للكفر، فقد صرح النووي والفخر
الرازي: بأنّ من مات قبل البعثة مشركاً فهو في النار، وعليه حمل بعض المالكية ما صحّ
من الأحاديث في تعذيب أهل الفترة، بخلاف من لم يشرك منهم ولم يؤخّد، بل بقي
عمره في غفلة من هذا كلّ، ففيهم الخلاف، وبخلاف من اهتدى منهم بعقله كقُسّ بن
ساعدة، وزيد بن عمرو بن نفيل.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب في كلام على أبي النبي صلى
الله عليه وسلّم وأهل الفترة، ٦١٥/٨، تحت قول "الدر": ولدت من نكاح... إلخ.

(٣) "الفواتح الرحموت"، المقالة الثانية، الباب الأول في الإحكام، ٢٦/١، ملقطاً.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب في كلام على أبي النبي صلى
الله عليه وسلّم وأهل الفترة، ٦١٥/٨، تحت قول "الدر": ولدت من نكاح... إلخ.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "التعظيم والمنة في أنّ أبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنة"، ص ٤٤-٤٥.

[٢٦٤٣] قوله: فهو في النار، وعليه حمل بعض المالكية^(١):

هو العلامة الأبيّ شارح "صحيح مسلم"^(٢). ١٢

[٢٦٤٤] قوله: ^(٣) من أحد هذين القسمين^(٤):

بل الظنّ في كرم المولى سبحانه وتعالى أنّ الأبوين الشريفيّن من القسم الثاني عيناً، لا سيّما سيّدتنا آمنة رضي الله تعالى عنها فقد روي عنها ما هو نصّ في توحيد الله تعالى وذمّ الأصنام كما نقله الزرقاني^(٥). ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب في كلام على أبي النبي ضلّي

الله عليه وسلّم وأهل الفترة، ٦١٥/٨، تحت قول "الدرّ": ولدت من نكاح... إلخ.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن خلفه (خليفة) بن عمر الأبي، المشهور بالأبيّ، (ت ٨٢٧ أو

٨٢٨هـ)، عالم بالحديث حافظ، فقيه من المالكية، من كتبه: "إكمال إكمال المعلم"،

"شرح المدونة". ("معجم المؤلفين"، ٢٧٨/٣، "الأعلام"، ١١٥/٦).

(٣) في "ردّ المختار": صرّح النووي والفخر الرازي: بأنّ من مات قبل البعثة مشركاً فهو

في النار، وعليه حمل بعض المالكية ما صرّح من الأحاديث في تعذيب أهل الفترة، بخلاف

من لم يشرك منهم ولم يوحّد، بل بقي عمره في غفلة من هذا كلّه، ففيهم الخلاف،

وبخلاف من اهتدى منهم بعقله كـ قسّ بن ساعدة، وزيد بن عمرو بن نفيل، فلا

خلاف في نجاهم، وعلى هذا فالظنّ في كرم الله تعالى أن يكون أبواه صلّى الله عليه

وسلّم من أحد هذين القسمين، بل قيل: إنّ آباءه صلّى الله عليه وسلّم كلّهم موحدون؛

لقوله تعالى: ﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّجْدَيْنِ﴾ [الشعراء: ٢١٩]، لكن ردّه أبو حيّان في

"تفسيره"... إلخ.

(٤) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦١٥/٨، تحت قول "الدرّ": ولدت من نكاح... إلخ.

(٥) "شرح الزرقاني"، باب وفاة أمة وما يتعلّق بأبويه صلّى الله عليه وسلّم، ٣١٢/١.

[٢٦٤٥] قوله: بل قيل: إن آباءه صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون^(١):
هو الذي اختاره الإمام الرازي^(٢) تحت الآية، وبينه الإمام السيوطي^(٣)
بأبين بيان وهو الذي نقول به، وعليك بالزرقاني. ١٢
[٢٦٤٦] قوله: لكن رده أبو حيان^(٤): هذا الذي زعمه هذا التحوي^(٥)،
رده الإمام ابن حجر أبلغ رد وأقام الطامة الكبرى عليه فيه كما نقله الفاضل
الزرقاني^(٦)، فعليك به فإنه نفيس مهم. ١٢
[٢٦٤٧] قوله: لا عدة من الكافر^(٧): لا عدة من الكافر^(٨):

-
- (١) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦١٥/٨، تحت قول "الدر": ولدت من نكاح... إلخ.
(٢) "التفسير الكبير"، الشعراء، تحت الآية: ٢١٩، ٥٣٧/٨.
(٣) "الخصائص الكبرى"، باب اختصاصه صلى الله عليه وسلم بطهارة نسبه... إلخ ٦٤/١.
(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦١٥/٨، تحت قول "الدر": ولدت من نكاح... إلخ
(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الجياني، (ت ٥٧٤ هـ)، الأندلسي،
من آثاره: "البحر المحيط"، "عقد اللآلي"، "الدرر الكامنة"، ٣٠٢/٤، "هدية العارفين"، ١٥٢/٢.
(٦) "شرح الزرقاني"، المقصد الأول، ذكر وفاة أمه صلى الله عليه وسلم، ٣١٢/١-٣١٦.
(٧) في المتن والشرح: (كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه) كعلم شهود (يجوز في حقهم إذا
اعتقلوه) عند الإمام (ويقرون عليه بعد الإسلام). في "رد المختار": هو الصحيح كما في "الضممرات"،
"قهستاني". وعند زفر لا يجوز، وهما مع الإمام في النكاح بغير شهود، ومع زفر في النكاح في
عدة الكافر، "ح". قال في "الهداية": ولأبي حنيفة: أن الحرمة لا يمكن إثباتها حقاً للشرع؛ لأنهم
لا يخاطبون بحقوقه، ولا وجه إلى إيجاب العدة حقاً للزوج؛ لأنه لا يعتقده، بخلاف ما إذا كانت
تحت مسلم؛ لأنه يعتقده اه. وظاهره أنه لا عدة من الكافر عند الإمام أصلاً... إلخ.
(٨) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦١٦/٨، تحت قول "الدر": عند الإمام.

لا عدّة من كافر، أقول: أي: على كافرة لما سيأتي ص ٦٣٨^(١): أن امرأة كافر إن أسلمت فعرض عليه الإسلام فأبى ففرّق القاضي تجب عليها العدّة. ١٢ [٢٦٤٨] قوله: ^(٢) وكذا العدّة لا تنافيهما^(٣):

أي: حالة بقاء النكاح فقد يجب العدّة على المنكوحه من غير زوجها مع بقاء نكاحها مع زوجها نعم! تنافي ابتداء النكاح فلا يجوز تزوّج المعتدّة. ١٢ [٢٦٤٩] قوله: ^(٤) لا طلاق عندهم^(٥): هذا هو المعروف من النصارى، بل الملاعنة يطعنون في الإسلام بتشريعه الطّلاق وكذا كفرة "الهند" لا يعرفون الطّلاق أصلاً فضلاً عن قطع الثلاث، نعم! كان الطّلاق معروفاً في العرب في

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣١/٨.

(٢) في المتن والشرح: (أسلم المتزوّجان بلا) سماع (شهود أو في عدّة كافر معتقدين ذلك أقرّا عليه) لأنّا أمرنا بتركهم وما يعتقدون. في "رد المختار": هذا التعليل إنّما يظهر فيما إذا ترافعا وهما كافران، أمّا بعد الإسلام فالعلة ما في "البحر": من أن حالة الإسلام والمرافعة حالة البقاء، والشّهادة ليست شرطاً فيها، وكذا العدّة لا تنافيهما.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦٢٠/٨، تحت قول "الدر": أقرّا عليه.

(٤) في المتن والشرح: (إذا طلقها ثلاثاً وطلبت التفريق فإنه يفرّق بينهما) إجماعاً. في "رد المختار": لأنّ هذا التفريق لا يتضمّن إبطال حقّ على الزوج؛ لأنّ الطّلاقات الثلاث قاطعة لملك النكاح في الأديان كلّها، "بحر". قلت: لكن المشهور الآن من اعتقاد أهل الذمّة أنّه لا طلاق عندهم، ولعله مما غيروه من شرائعهم.

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦٢٢/٨، تحت قول "الدر": فإنه يفرّق بينهما.

جد الممتار على رد المختار. ————— باب نكاح الكافر ————— الجزء الثالث

الجاهلية أيضاً، لكن في قطع الثلاث نظر بل ورد^(١) أن في صدر الإسلام كان بعضهم يضارّ المرأة بأن طلقها فإذا كادت أن تخرج من عدتها طلقها أخرى وهكذا إلى ما يشاء، فنزل القرآن العزيز بتحديد الثلاث، وهذا يقطع حديث القطع قطعاً. ١٢

[٢٦٥٠] قال: ^(٢) أي: "الدر": (أو تزوّج كتابية)^(٣):

قيّد بها؛ لأنّ المسلم لا يتزوّج كافرة غيرها. ١٢

[٢٦٥١] قوله: ^(٤) وتُعزّر المرأة^(٥):

أقول: سيأتي ص—١٠٤٢^(٦): لو تزوّج كافر بمسلمة فولدت لا يثبت

النسب؛ لأنه زنا، لكن لعلّ سقوط الحدّ لشبهة العقد، تأمل. ١٢

[٢٦٥٢] قوله: ^(٧) لا عدّة من الكافر^(٨):

(١) "سنن الترمذي"، كتاب الطلاق واللعان، باب ١٦، ر: ١١٩٦، ٤٠٤/٢.

(٢) في المتن: إذا طلقها ثلاثاً وطلبت التفريق فإنه يفرّق بينهما كما لو خالعهما ثم أقام معها من غير عقد، أو تزوّج كتابية في عدّة مسلم.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٢٣/٨.

(٤) في "ردّ المختار": (قوله: أو تزوّج كتابية في عدّة مسلم) وكذا لو تزوّج الذميّ مسلمة حرة أو أمة، ففي "الكافي" للحاكم الشهيد: أنه يفرّق بينهما، ويعاقب إن دخل بها، ولا يبلغ أربعين سوطاً، وتُعزّر المرأة ومن زوّجها له، وإن أسلم بعد النكاح لم يُترك على نكاحه.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦٢٣/٨، تحت قول "الدر": أو تزوّج كتابية في عدّة مسلم.

(٦) انظر "الدر" و"ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب العدّة، فصل في ثبوت النسب، ٤٢٨/١٠.

(٧) بعد بحث وتقرير في مسألة العدّة: وكذا ما قدّمناه من ترجيح القول بأنّه لا عدّة من الكافر عند الإمام أصلاً، تأمل.

(٨) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦٢٤/٨، تحت قول "الدر": أو تزوّج كتابية في عدّة مسلم.

أي: على كافرة كما قدّمنا^(١).

أقول: الحاصل لما تقرّر مما مرّ آخر صفحة ٦٣٣^(٢)، ويأتي آخر صـ ٦٣٨^(٣)، وأوّل صـ ٦٤١^(٤) مع ما علّقنا ثمّه: (أنّه لا عدّة لكافر ولو ذميّاً على كافرة، ولا عدّة لحربيّ على امرأة ولو أسلمت، إنّما العدّة لذميّ على امرأته إذا أسلمت). ١٢

[٢٦٥٣] قال: (٥) أي: "الدرّ": (إذا أسلم أحد الزوجين)^(٦):

الكائنين في دارنا. ١٢

[٢٦٥٤] قال: أي: "الدرّ": (عرض الإسلام على الآخر)^(٧):

(١) انظر المقولة [٢٦٥٨] قوله: لا عدّة من الكافر.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦١٦/٨.

(٣) انظر المرجع السابق، صـ ٦٣١، والمقولة: [٢٦٦٧] قوله: ومن حكمه وجوب.

(٤) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٨/٨، والمقولة: [٢٦٦٨]

قوله: وليست بعدة.

(٥) في المتن والشرح: (إذا أسلم أحد الزوجين المحوسّين، أو امرأة الكتابيّ عرض الإسلام

على الآخر فإن أسلم) فيها (وإلاّ فرّق بينهما ولو كان) الزوج (صبيّاً مميّزاً) اتّفاقاً على

الأصحّ (والصبيّة كالصبيّ وينتظر عقل) أي: تمييز (غير المميّز، ولو) كان (مجنوناً) لا

ينتظر لعدم نهايته، بل (يعرض) الإسلام (على أبويه) فأيهما أسلم تبعه فيبقى النكاح،

فإن لم يكن له أب نصّب القاضي عنه وصيّاً، فيقضي عليه بالفرقة.

(٦) "الدرّ"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٢٧/٨.

(٧) المرجع السابق.

أي: عرض القاضي لا أن يذكر له أحدٌ من الناس ألا ترى! أنهم قالوا:
بامتناع العرض في دار الحرب لعدم الولاية كما يأتي آخر صـ ٦٤٠^(١).

ف: بإسلام أحدهما لا يبطل النكاح بل هي زوجته ما لم يفرق
القاضي بالإباء، وحيث لا قاضي تربص كمدة العدة فإن أسلم فيها فهي زوجته،
وإلا بانت بلا عرض ولا إباء حقيقي بل حكمي. ١٢

[٢٦٥٥] قال: أي: "الدر": (ولو) كان (مجنوناً) لا ينتظر لعدم نهايته^(٢):

أقول: انظر لو كان مفقوداً ومقتضى هذا التعليل أن لا ينتظر ولا بدّ
من دفع الضرر عن المسلمة ولا معني هاهنا للعرض على أب أو أم؛ لأنّ العاقل
البالغ لا يتبع أحداً فيتعين نصب خصمهم عنه؛ ليقضي عليه بالفرقة، وانظر ما
لو لم يكن العرض عليه لشوكته كحكّام التصارى في بلادنا، ومعلوم أن الضرر
ينال، وانظر لو شردت امرأة كافرة في "الهند" إلى "مكة المكرمة" وأسلمت ثمه،
ومعلوم أن "الهند" دار الإسلام فلا بينونة بتباين الدار، وإيجاب بريد من "مكة"؛
لعرض الإسلام عليه بعيد، فهل يكتفى بإرسال كتاب وإذا لم يظفر بجواب
فيجعل سكوتاً فيكون إباء أم لا؟ لاحتمال أن الكتاب لم يصله وحينئذ يؤمر
 بإرسال عدة كتب حتى يغلب على الظن أن بعضها وصل، وسكت البعيد أم
كيف يفعل؟ ليحرر كل ذلك، والله تعالى أعلم. ١٢

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٧/٨.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٢٩/٨.

ثم أقول: سيأتي ص ٦٤٠^(١) في مسألة الإسلام في دار الحرب: أنه إذا تعذر العرض لعدم الولاية تتربص كمدة العدة وتخرج عن النكاح وهذا جواب الصورة الثالثة صريحاً، وكذا الثانية لما تبين أن ليس المراد بالعرض أن يذكر له ذاك، بل عرض من له الولاية؛ كي يفرق إذا أبي، وليس هذا لنا هاهنا، فلا عرض أصلاً، وإنما تعتد وتزوج، ومسألة المفقود ثابتة بدلالة التعليل المذكور. ١٢ [٢٦٥٦] قوله: ^(٢) ومن حكمه وجوب العدة^(٣): في دارنا، أما لو أسلمت في دارهم فتربص بنفسها ثلاثة قروء ولو غير مدخول بها كما سيأتي^(٤)، فهو تربص أقيم مقام الإباء وليس بعدة، ثم لا عدة؛ إذ لا خطر للملك حربي. ١٢

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٧/٨.

(٢) في المتن والشرح: (والفرق) بينهما (طلاق) ينقص العدد (لو أبي لا لو أبت) لأن الطلاق لا يكون من النساء.

هذا عند الطرفين، وقال أبو يوسف: إنه فسخ. قال في "البحر": وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة عليها إن كان دخل بها؛ لأن المرأة إن كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الإسلام، ومن حكمه وجوب العدة، وإن كانت كافرة لا تعتد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه، وحقوقنا لا تبطل بديانته. ثم قال في "البحر": وأشار أيضاً إلى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كما لو وقعت الفرقة بالخلع أو بالحب أو العنة، كذا في "المحيط"، وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الأبى أو هي، وظاهر ما في "الفتح" أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى هو، والظاهر الأول اهـ.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦٣١/٨، تحت قول "الدر": طلاق ينقص العدد.

(٤) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٨/٨.

[٢٦٥٧] قوله: وظاهره^(١): انظر ما مرّ ص ٦٠٥. (٢) ١٢

[٢٦٥٨] قوله: عليها^(٣): في العدة. ١٢

[٢٦٥٩] قوله: صريح في الأوّل^(٤): وهو التعميم. ١٢

[٢٦٦٠] قوله: مع أنّ الفرقة فسخ^(٥): في إياها، والفسخ لا يلحقه الطلاق. ١٢

مطلب: الصبيّ والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل للوقوع

[٢٦٦١] قوله: وهذا وهم عندي^(٨):

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦٣١/٨، تحت قول "الدرّ": طلاق ينقص العدد.

(٢) انظر "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٤٧/٨-٢٤٨.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦٣١/٨، تحت قول "الدرّ": طلاق ينقص العدد.

(٤) في "ردّ المختار": أقول: ما في "الفتح" صريح في الأوّل حيث قال: إذا أسلم أحد

الزوجين الذميين وفرّق بينهما بإبائه الآخر فإنّه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الأيسة،

مع أنّ الأيسة فسخ وبه ينتقض ما قيل: إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اهـ.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦٣١/٨، تحت قول "الدرّ": طلاق ينقص العدد.

(٦) المرجع السابق.

(٧) في المتن والشرح: (وإبائه المميّز وأحد أبوي المجنون طلاق) في الأصحّ، وهو من أغرب

المسائل، حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون. في "ردّ المختار": قال شمس الأئمة

السرخسي: زعم بعض مشايخنا أنّ هذا الحكم غير مشروع أصلاً في حقّ الصبيّ، حتّى

إنّ امرأته لا تكون محلاً للطلاق، وهذا وهم عندي... إلخ.

(٨) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، مطلب: الصبيّ والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل

للوّقع، ٦٣٤/٨، تحت قول "الدرّ": فليسا بأهل للإيقاع.

انظر ما كتب الفقير في "فتاواه" ^(١). ١٢

[٢٦٦٢] قال: ^(٢) أي: "الدر": إن دخلت الدار ^(٣):

وكذا لو قال لها: إن دخلت الدار فدخلت وهو مجنون. ١٢

[٢٦٦٣] قوله: ^(٤) لأنه لا قهر لأحد عليه ^(٥):

أقول: الآن قد تقاسم الملوك البحار ولا تجري السفن في بحر أحد منهم

بدون إذنه فثبت القهر؛ إذ ليس على الأرض أيضاً إلا بهذا المعنى، فليحرر. ١٢

[٢٦٦٤] قوله: صار حربياً ^(٦):

(١) انظر "الفتاوى الرضوية"، كتاب الطلاق، ٣٦٥/١٢.

(٢) في الشرح: لو قال: إن جُنتُ فأنت طالق، فجُنَّ لم يقع بخلاف إن دخلت الدار فدخلها مجنوناً وقع.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٤/٨.

(٤) في المتن والشرح: (لو أسلم أحدهما) أي: أحد المجوسيين أو امرأة الكتابي (ثمة) أي: في دار الحرب وملحق بها كالبحر الملح (لم تبن حتى تحيض ثلاثاً) أو تمضي ثلاثة أشهر (قبل إسلام الآخر) إقامة لشروط الفرقة مقام السبب، وليست بعدة لدخول غير المدخول بها. علّل في "النهر" إلحاق البحر الملح بدار الحرب بقوله: لأنه لا قهر لأحد عليه... إلخ. وهل حكم البحر الملح في غير هذه حكم دار الحرب، حتى لو خرج إليه الذمي صار حربياً وانتقض عهده، وإذا خرج إليه الحربى وعاد قبل الوصول إلى داره ينقض أمانه ويعشّر ما معه؟ يحرر، "ط".

(٥) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبي والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل للوقوع، ٦٣٦/٨، تحت قول "الدر": كالبحر الملح.

(٦) المرجع السابق.

أقول: إن سلم حكم التقاسم ظهرت الأحكام جميعاً كما لا يخفى. ١٢

[٢٦٦٥] قوله: ^(١) وقد عدم العرض ^(٢):

أفاد أن المختار عرض القاضي لا كل أحد. ١٢

[٢٦٦٦] قوله: على قياس قول أبي يوسف بغير طلاق ^(٣):

دليل للقولين أي: أنه بعدم إسلامه إلى أن تحيض ثلاث حيض يجعل

آيياً حكماً وإن لم يكن حقيقة؛ لأن الإباء بعد العرض ولا عرض فإذا صار آيياً

حكماً كان طلاقاً عندهما وفسخاً عند الثاني. ١٢

(١) في "رد المختار": (قوله: إقامة لشرط الفرقة) وهو مضمي هذه المدة مقام السبب وهو

الإباء؛ لأن الإباء لا يعرف إلا بالعرض، وقد عدم العرض لانعدام الولاية، ومسّت

الحاجة إلى التفريق؛ لأنّ المشرك لا يصلح للمسلم، وإقامة الشرط عند تعذر العلة

جائز، فإذا مضت هذه المدة صار مضميها بمنزلة تفريق القاضي، وتكون فرقة بطلاق

على قياس قولهما، وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لأنها بسبب الإباء حكماً

وتقديراً، "بدائع".

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبي والمجنون ليسا بأهل

لايقاع الطلاق بل للوقوع، ٦٣٧/٨، تحت قول "الدر": إقامة لشرط الفرقة.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٣٧-٦٣٨، تحت قول "الدر": إقامة لشرط الفرقة.

[٢٦٦٧] قوله: ^(١) أي: "الدر": وليست بعدة ^(٢): وذلك لأن هذا التربص لا انتظار أنه يسلم في هذه المدة فلا تبين، وإن لم يسلم يجعل آيأً حكماً، فبعد مرور هذه المدة تجعل مطلقة عند الطرفين والعدة لا تتقدم الطلاق. ١٢

[٢٦٦٨] قوله: وهل تجب العدة بعد مضي هذه المدة؟ ^(٣):

لأنها صارت مطلقة بعد مضيها. ١٢

[٢٦٦٩] قوله: فإن كانت المرأة حرة ^(٤): بأن أسلم زوجها. ١٢

[٢٦٧٠] قوله: فإن كانت المرأة حرة فلا؛ لأنه لا عدة على الحرة ^(٥):

لعدم ثبوت حكم الشرع في حقها. ١٢ "عناية" ^(٦).

(١) في "رد المختار": (قوله: وليست بعدة) أي: ليست هذه المدة عدة؛ لأن غير المدخول بها داخلة تحت هذا الحكم، ولو كانت عدة لاختص ذلك بالمدخول بها، وهل تجب العدة بعد مضي هذه المدة؟ فإن كانت المرأة حرة فلا؛ لأنه لا عدة على الحرة، وإن كانت هي المسلمة فخرجت إلينا فتمت الحيض هنا فكذلك عند أبي حنيفة خلافاً لهما؛ لأن المهاجرة لا عدة عليها عنده خلافاً لهما كما سيأتي، "بدائع" و"هداية". وجزم الطحاوي بوجوبها، قال في "البحر": وينبغي حمله على اختيار قولهما.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٨/٨.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبي والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل للوقوع، ٦٣٨/٨، تحت قول "الدر": وليست بعدة.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) "العناية"، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ٢٩١/٣، (هامش "الفتح").

[٢٦٧١] قوله: وإن كانت هي المسلمة^(١):

انظر إذا أسلمت كافرة في "الهند" فلا يجري فيها التعليل بالهجرة، فهل يجب عليها العدة بعد ذلك التربص؛ لأن الطلاق إنما وقع بعدها وهي بإسلامها قد التزمت أحكام الإسلام، ومنها العدة كما مر^(٢) عن "البحر" آخر ص ٢٣٨ والجواب لا؛ لأن الدار وإن كانت دار الإسلام فكفارها حريون، وقد قال في "الهداية"^(٣) في تعليل مسألة المهاجرة: (ولأبي حنيفة أنها أي: العدة أثر النكاح المتقدم وجبت إظهاراً لخطره ولا خطر لملك الحربي، ولهذا لا تجب على المسيية) اهـ. فهذا حكم عام منشأ الحرية لا الهجرة فيشمل كفار بلادنا فلا عدة لهم أصلاً على من أسلمت من أزواجهم وإنما يتربصن التربص المذكور لانتظار إسلامه، فإذا مضت ولم يسلموا بن، لا إلى عدة، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦٧٢] قوله: وإن كانت هي المسلمة فخرجت إلينا^(٤):

قيد به لإفادة الحكم فيما إذا لم تخرج وأقامت ثم بالأولى إذا وقع عليها الطلاق حيثئذ في دار لم تدخل تحت حكم الشرع، والأجمع والأشمل أن يقول: تربص ثلاث حيض لحصول الإباء فتطلق وتبين، لا إلى عدة مطلقاً سواء أقامت

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبي والمجنون ليسا بأهل

لإيقاع الطلاق بل للوقوع، ٦٣٨/٨، تحت قول "الدر": وليست بعدة.

(٢) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٠/٨ - ٦٣١.

(٣) "الهداية"، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ٢١٥/١.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦٣٨/٨، تحت قول "الدر": وليست بعدة.

جد المختار على رد المختار ————— باب نكاح الكافر ————— الجزء الثالث

أو خرجت لما في "الهداية"^(١) في دليل الإمام: أن العدة للخطر، (ولا خطر لملك حربي)، والسلام. ١٢

[٢٦٧٣] قوله: فتمت الحيض^(٢): التي كانت لإثبات الإباء. ١٢

[٢٦٧٤] قوله: هنا^(٣): حتى كان وقوع الطلاق في دارنا. ١٢

[٢٦٧٥] قوله: عند أبي حنيفة^(٤): إذ لا خطر لملك حربي. ١٢ "هداية"^(٥).

[٢٦٧٦] قال: ^(٦) أي: "الدر": إذ أهل الحرب كالموتى^(٧):

لا تظن أن كافراً في "الهند" إن أسلمت بانث بدون تربص يقام مقام الإباء بناءً على أن "الهند" وإن كانت دار الإسلام فكفارها حربيون؛ إذ لا ذمة ولا استيمان، وأهل الحرب موتى فتبين بمجرّد إسلامها؛ وذلك لأنّ البيئونة إنّما هي بتباين الدار، ألا ترى إلى ما مرّ^(٨) في المتن آنفاً: (لو أسلمت حربيّة ثم لم تبين حتى تربص). ١٢

(١) "الهداية"، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ٢١٥/١.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، ٦٣٨/٨، تحت قول "الدر": وليست بعدة.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) "الهداية"، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ٢١٥/١.

(٦) لو خرج أحدهما (أحد الزوجين) إلينا مسلماً أو أخرج مسيئاً بانث بتباين الدار؛ إذ

أهل الحرب كالموتى، ولا نكاح بين حيٍّ وميت.

(٧) "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٤٠/٨، ملخصاً.

(٨) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٣٦/٨-٦٣٧، ملخصاً.

[٢٦٧٧] قوله: ^(١) فيقع طلاقه عليها في العدة ^(٢):

ويأتي ص—٧٧٨ ^(٣) معزياً لـ "الذخيرة" وآخرها ^(٤) لـ "الفتح" وأول ص—٧٧٩ ^(٥) للمقدسي، ومرّ شرحاً ص—٥٠٣ ^(٦) وحاشية ^(٧) معزواً لـ "البحر"، وقد يفيد مفهوم ما هاهنا بعد أسطر ^(٨) عن "الخانية"، لكن يخالفه ما مرّ حاشية أيضاً ص—٥٠٣ ^(٩) من تصريحهم بعدم اللحاق في عدة الردّة، وهو الموافق لضابطة في المتن ص—٧٧٧ ^(١٠)، وضابطة أخرى في الشرح ص—٧٧٨ ^(١١)، وقدمنا تمام الكلام ص—٥٠٣ ^(١٢)، فراجع. ١٢

(١) في "رد المختار": قال في "الفتح": ويقع طلاق زوج المرتنة عليها ما دامت في العدة؛ لأنّ الحرمة بالردة غير متأبدة، فإنّها ترتفع بالإسلام، فيقع طلاقه عليها في العدة... إلخ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبيّ والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل للوقوع، ٦٤٤/٨، تحت قول "الدر": فسخ.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٥/٩.

(٤) انظر المرجع السابق، ص—٣٥٦.

(٥) انظر المرجع السابق، ص—٣٥٧.

(٦) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٨/٨.

(٧) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٩/٨.

(٨) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٤٤/٨.

(٩) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الولي، ٢٣٩/٨.

(١٠) انظر "التنوير"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٣/٩.

(١١) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب الكنايات، ٣٥٧-٣٥٦/٩.

(١٢) انظر المقولة [٢٤٣١] قوله: لتصريحهم بعدم اللحاق.

[٢٦٧٨] قوله: ^(١) ثُمَّ عَادَتْ مُسْلِمَةً قَبْلَ الْحَيْضِ ^(٢):

قَيَّدَ بِهِ نَظْرًا إِلَى قَوْلِهِمَا إِذَا عَادَتْ بَعْدَ مَا حَاضَتْ لَا يَقَعُ اتِّفَاقًا. ١٢

[٢٦٧٩] قَالَ: ^(٣) أَي: "الدَّرَّ": وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ ^(٤):

أَقُول: كَانَ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَقْدَّمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَلِغَيْرِهَا)؛
لَأَنَّهَا فِي الْمَوْطُوءَةِ، وَمِنْ قَوْلِهِ: (وَلِغَيْرِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَبْلَ تَأْكُذِّهِ) الْكَلَامُ فِي غَيْرِ
الْمَوْطُوءَةِ. ١٢

[٢٦٨٠] قوله: ^(٥) لَكِنِ الْمَدْخُولُ بِهَا... إلخ ^(٦):

(١) فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ": وَالْمُرْتَدَّةُ إِذَا لَحِقَتْ فِطْلُهَا زَوْجَهَا ثُمَّ عَادَتْ مُسْلِمَةً قَبْلَ الْحَيْضِ فَعِنْدَهُ لَا يَقَعُ، وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ.

(٢) "رَدِّ الْمُحْتَارِ"، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ، مَطْلَبُ: الصَّبِيِّ وَالْمُجَنُونِ لَيْسَا بِأَهْلٍ لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ بَلْ لِلْوُقُوعِ، ٦٤٥/٨، تَحْتَ قَوْلِ "الدَّرَّ": فُسْخ.

(٣) فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ: (وَارْتِدَادُ أَحَدِهِمَا) أَي: الزَّوْجَيْنِ (فُسْخٌ) فَلَا يَنْقُصُ عِدْدًا (عَاجِلٌ) بِلَا قَضَاءٍ (فَلِلْمَوْطُوءَةِ) وَلَوْ حَكْمًا (كُلُّ مَهْرٍ) لِتَأْكُذِّهِ بِهِ (وَلِغَيْرِهَا نَصْفُهُ) لَوْ مَسْمُومٌ أَوْ الْمُتَعَةُ (لَوْ ارْتَدَّتْ) وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ (وَلَا شَيْءٌ) مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ سِوَى السَّكْنَى، بِهِ يَفْتَى (لَوْ ارْتَدَّتْ) لِمَجِيءِ الْفُرْقَةِ مِنْهَا قَبْلَ تَأْكُذِّهِ، وَلَوْ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَهَا زَوْجُهَا الْمُسْلِمُ اسْتِحْسَانًا.

(٤) "الدَّرَّ"، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ، ٦٤٦/٨.

(٥) فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ: (لَوْ ارْتَدَّتْ) وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ (وَلَا شَيْءٌ) مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ. قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّامِيُّ: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَهَذِهِ لَا نَفَقَةَ لَهَا لِعَدَمِ الْعِدَّةِ، لَا لِكُونَ الرَّدَّةِ مِنْهَا، لَكِنِ الْمَدْخُولِ بِهَا كَذَلِكَ لَا نَفَقَةَ لَهَا لَوْ ارْتَدَّتْ... إلخ.

(٦) "رَدِّ الْمُحْتَارِ"، كِتَابُ النِّكَاحِ، ٦٤٦/٨، تَحْتَ قَوْلِ "الدَّرَّ": وَالنَّفَقَةُ.

أقول: هذه حزازة أخرى، فكان حقّ العبارة أن يقول: وارتداد أحدهما فسُخَّ عاجلٌ، فللموطوءة ولو حكماً كلّ مهرها مطلقاً لتأكّده به، وعليه نفقة العدة لو ارتدت، لا لو ارتدت إلاّ المسمّى وبه يفتى، ولغيرها نصفه لو مسمّى أو المتعة لو ارتدت، ولا شيء لو ارتدت أصلاً؛ لمجيء الفرقة منها قبل تأكّده، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦٨١] قوله: ^(١) أو يصرفها عليه إن كان مصرفاً ^(٢):

(١) في الشرح بعد ما سبق من قوله في المرتدة: وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين، وتُجبر على الإسلام وعلى تجديد النكاح زجراً لها بمهر يسير كدينار، وعليه الفتوى، "والواجبة". وأفتى مشايخ "بلخ" بعدم الفرقة بردها زجراً وتيسيراً، لا سيّما التي تقع في المكفر ثم تنكر، قال في "النهر": والإفتاء بهذا أولى من الإفتاء بما في "النوادر"، لكن قال المصنّف: ومن تصفّح أحوال نساء زماننا وما يقع منهنّ من موجبات الردّة مكرّراً في كلّ يوم لم يتوقّف في الإفتاء برواية "النوادر". قلت: وقد بسطت (رواية النوادر) في "القنية" و"المجتبى" و"الفتح" و"البحر"، وحاصلها: أنّها بالردّة تسترقّ، وتكون فيئاً للمسلمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويشتريها الزوج من الإمام، أو يصرفها إليه لو مصرفاً، ولو استولى عليها الزوج بعد الردّة ملكها، وله بيعها ما لم تكن ولدت منه، فتكون كأمّ الولد، "الدرّ المختار".

قال في "القنية" بعد ما مرّ عن "الفتح": ولو كان الزوج عالماً استولى عليها بعد الردّة تكون فيئاً للمسلمين عند أبي حنيفة، ثمّ يشتريها من الإمام، أو يصرفها إليه إن كان مصرفاً، فلو أفتى مفت هذه الرواية حسماً لهذا الأمر لا بأس به اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبيّ والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل للوقوع، ٦٥٠/٨، تحت قول "الدرّ": وحاصلها... إلخ.

أي: الإمام إلى الزوج بدليل ما يأتي شرحاً في ج ٣، ص ٤٧٠^(١) عن "الفتح" بلفظ: (يشترىها من الإمام أو يهبها له لو مصرفاً) اهـ.

أقول: ويجوز أن يكون الضميران للزوج أي: يصرفها إلى نفسه لو مصرفاً بناء على مسألة الظفر وقد كنت فهمت هذا، ثم رأيت المصرح، بينه هكذا في "منحة الخالق" ج ٣، ص ٢٣٠^(٢)، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦٨٢] قوله: ^(٣) وفي زماننا بعد فتنة التثر... إلخ^(٤):

أقول ما ذكره فيه وقتان الأولى: جعله الدار دار حرب بمجرد إجراء أحكام الكفر مع أن الدار عند الإمام تبقى دار الإسلام ما بقي فيها حكم من أحكام الإسلام. والثانية: حكم التملك بمجرد استيلاء الزوج عليها وهما في دار حرب عنده فكيف يملك ما لم يحرز بدار الإسلام؟ كتب المذهب طافحة بذلك

(١) انظر "الدر"، كتاب الجهاد، باب المرتد، ١٠٨/١٣.

(٢) "منحة الخالق"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٣٧٤/٣، (هامش "البحر").

(٣) في "رد المختار": (قوله: ولو استولى عليها الزوج) فيه اختصار محل، وعبرة "القنية" بعدما تقدم: قلت: وفي زماننا بعد فتنة التثر العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها وأجروا أحكامهم فيها كـ "خوارزم" و"ما وراء النهر" و"خراسان" ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر، فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها، ولا يحتاج إلى شرائها من الإمام، فيفتى بحكم الرق حسناً لكيد الجهلة ومكر المكرة على ما أشار إليه في "السير الكبير".

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الصبي والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل للوقوع، ٦٥١/٨، تحت قول "الدر": ولو استولى عليها الزوج.

وانظر ما في "الهداية"^(١) في باب الغنائم وما فيها، وفي "فتح القدير"^(٢)، و"الدرّ المختار"^(٣) قبيل باب استيلاء الكفار. ١٢

مطلب: الولد يتبع خير الأبوين ديناً

[٢٦٨٣] قوله: ^(٤) فعليه البيان^(٥):

الدلائل إلى هنا تفيد أنّ الحكم كذلك إن زنى مسلمٌ بوثنية. ١٢

[٢٦٨٤] قوله: ^(٦) فأفاد أنّ التبعية^(٧):

-
- (١) "الهداية"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، ٣٨٧/٢.
- (٢) "الفتح"، كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، ٢٣٢/٥.
- (٣) انظر "الدرّ"، كتاب الجهاد، باب المغنم وقسمته، فصل في كيفية القسمة، ٦٠١/١٢.
- (٤) في المتن: والولد يتبع خير الأبوين ديناً. نقل العلامة الشامي عن "فتاوى الشهاب الشلبي": واقعة الفتوى: مسلم زنا بنصرانية، فأنت بولد فهل يكون مسلماً؟ ثم ذكر: أنّ عندنا اعتبروا الجزئية الحقيقية في عدم حلّ بنت الزنا للزاني احتياطاً، فالاختياط هنا أيضاً يقتضي أن يثبت الإسلام للولد نظراً إلى ما هو أنفع له ديناً، ثم قال: فمن ادّعى أنّه لا بدّ من النسبة الشرعية فعليه البيان، "ردّ المختار". والدلائل فيها بسط وتفصيل، فليراجع. ١٢ محمّد أحمد الأعظمي.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الولد يتبع خير الأبوين ديناً، ٦٥٦/٨، تحت قول "الدرّ": والولد يتبع خير الأبوين ديناً.

(٦) في عبارة الأستروشنّي بعد ما حقّق أنّ الولد لا يصير مسلماً بإسلام جدّه: أنّه قبل البلوغ تبع لأبويه في الدّين ما لم يصف الإسلام اه. قال العلامة الشامي: فأفاد أنّ التبعية لا تنقطع إلّا بالبلوغ أو بالإسلام بنفسه.

(٧) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٦٥٧/٨، تحت قول "الدرّ": الولد يتبع خير الأبوين... إلخ.

انظر ما يأتي عن شرح تلخيص "الجامع الكبير" ص. ٦٥ (١).

[٢٦٨٥] قوله: فأفاد أن التبعية لا تنقطع إلا بالبلوغ أو بالإسلام (٢):

أقول: أو الارتداد بنفسه والعياذ بالله تعالى، فإن ردة الصبي العاقل

صحيحة عندنا. ١٢

[٢٦٨٦] قال: (٣) أي: "الدر": لتناهي التبعية (٤):

أي: انتهائها على الميت فلا تنتقل منه إلى الباقي منهما. ١٢

(١) في المتن: بلغت المسلمة المنكوحة ولم تصف الإسلام بانتهائها. في "رد المختار": أي: من زوجها؛ لأنها لم يبق لها دين الأبوين لزوال التبعية بالبلوغ، وليس لها دين نفسها، فكانت كافرة لا ملة لها، كذا في "شرح التلخيص" اهـ.

(انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٦٨/٨).

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، مطلب: الولد يتبع خير الأبوين ديناً، ٦٥٧/٨، تحت قول "الدر": الولد يتبع خير الأبوين... إلخ.

(٣) في المتن والشرح: (ولو تمجس أبو صغيرة نصرانية تحت مسلم وقد مائت الأم نصرانية لم تبين) لتناهي التبعية بموت أحدهما ذمياً أو مسلماً أو مرتدّاً، فلم تبطل بكفر الآخر اهـ.

(٤) "الدر"، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر، ٦٦٣/٨.

باب القسم

[٢٦٨٧] قوله: ^(١) والحقّ أنّه على قول من اعتبر... إلخ ^(٢):

يقول العبد الضعيف غفرله: بقي له محملان آخران:

الأول: أن تستوي المرأتان يساراً وإعساراً، وحيث لا محلّ للتفاضل بينهما بل تجب التسوية في المأكول والملبوس والمشروب والسكنى أيضاً كالبيتوتة مطلقاً*.

والثاني: أن يراد ما يزداد على النفقة من الهدايا والعطايا فلا مانع من إيجاب التسوية بينهما فيها، وأخرج الحاكم في "المستدرک" ^(٣) عن أمّ المؤمنين أمّ سلمة رضي الله تعالى عنها: أنّ النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم قال لها: ((إني لا أنقصك شيئاً مما أعطيتُ فلانة رَحِيْن وجَرَّتَيْن ومِرْفَقَة حَشَوْها لِيَف، إن سَبَّعتُ

(١) قال في "البدائع": يجب عليه التسوية بين الحرّتين والأمتين في المأكول والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوتة، وهكذا ذكر الولوالجي، والحقّ أنّه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة، وأمّا على القول المفتى به من اعتبار حالهما فلا، فإنّ إحداهما قد تكون غنيّة والأخرى فقيرة، فلا يلزم التسوية بينهما مطلقاً في النفقة اهـ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب القسم، ٧/٩، تحت قول "الدر": وفي الملبوس والمأكول. ❁ في "الفتاوى الرضوية" بعد قوله: كالبيتوتة مطلقاً: (وإليه الإشارة بقوله: فلا يلزم التسوية بينهما مطلقاً في النفقة، على أنّ مطلقاً ناظر إلى المنفي دون النفي فيكون محصله سلب: الإطلاق لا إطلاق السلب فإنّه غير سديد.

("الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب القسم، ٢٧٩/١٢-٢٨٧).

(٣) "المستدرک"، كتاب النكاح، باب: أعظم النساء بركة... إلخ، ر: ٢٧٨٨، ٥٣٣/٢.

لك سَبَعْتُ لِنِسَائِي)) اهـ. غير أنَّ هذه الأشياء مما يجب على الزوج؛ لأنها من أدوات الطَّعام والشراب والنام. ١٢

[٢٦٨٨] قوله: ^(١) يؤجِّله القاضي ^(٢):

أي: إذا كان ذلك لعجز على ما فصل في باب العَيْن ^(٣)، أمَّا لو لم يأتها قصداً فإنما يجبره القاضي على أن يأتيها أو يطلقها كما يفيد ما في الظهار ^(٤). ١٢

[٢٦٨٩] قوله: يؤجِّله القاضي سنةً، ثمَّ يفسخ العقد ^(٥): أي: إن طلبت. ١٢

[٢٦٩٠] قوله: ^(٦) فوالله لولا الله تُخشى عواقبه ^(٧): أصله هكذا:

ألا طال هذا الليل وازورَّ جانبه وليس إلى جنبي خليل ألاعبه

فوالله لولا الله تُخشى عواقبه وأكرم بَعلي أن تنال مراكمه

لُزعزع من هذا السرير جوانبه

(١) ويسقط حقها بمرّة في القضاء أي: لأنه لو لم يصبها (الزوج) مرّة يؤجِّله القاضي سنة ثمَّ يفسخ العقد.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب القسم، ٩/٩، تحت قول "الدر": ويسقط حقها بمرّة.

(٣) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب العَيْن وغيره، ١٠/٢٤٣-٢٤٥.

(٤) انظر "الدر"، كتاب الطلاق، باب الظهار، ١٠/١٥١.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب القسم، ٩/٩، تحت قول "الدر": ويسقط حقها بمرّة.

(٦) يفيد أن المراد إيلاء الحرّة، ويؤيد ذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لمّا سمع في الليل امرأة تقول:

فوالله لولا الله تُخشى عواقبه لُزعزع من هذا السرير جوانبه

(٧) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب القسم، ٩/٩، تحت قول "الدر": ولا يبلغ مدّة الإيلاء.

زعزع أي: حرك وهو الوارد لا زحزح أي: أبعد. ١٢

[٢٦٩١] قوله: ^(١) أقول: ما نقله عن ابن مجد ^(٢):

أقول: سيأتي صـ ٨٨٥ ^(٣) عن "حاشية الفتال" ^(٤) عن "تأسيس النظائر" ^(٥)

للفقيه أبي الليث، فالنقل عن أبي الليث ثابت، وأبو الليث إمام متبوع، وعجيب قوله: (لَمْ أَر من ذكره غيره) مع أنه هو الذي ينقله ^(٦) فيما بعد عن "حاشية الفتال"، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٦٩٢] قوله: أن بعض أصحابنا... إلخ ^(٧):

(١) قال الحموي: وقد صرح ابن مجد أن في تأسيس النظائر وغيره: أنه إذا لم يوجد نص

في حكم من كتب أصحابنا يرجع إلى مذهب مالك، وأقول: لم أر حكم ما لو تضررت من عظم آله بغلظ أو طول وهي واقعة الفتوى اه. قال العلامة الشامي: أقول: ما نقله عن ابن مجد غير مشهور، ولم أر من ذكره غيره، نعم ذكر في "الدر المنقبي" في باب الرجعة عن القهستاني عن دياحة "المصفي" أن بعض أصحابنا مال إلى أقواله ضرورة.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب القسم، ١٢/٩، تحت قول "الدر": نهر بحثاً.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب الطلاق، باب الرجعة، مطلب: مال أصحابنا إلى بعض أقوال مالك رحمه الله ضرورة، ٦٥٢/٩، تحت قول "الدر": يجمع مثله.

(٤) "حاشية الفتال" على "الدر المختار": لخليل بن محمد بن إبراهيم بن منصور الدمشقي، (ت ١٨٤ أو ١٨٦ هـ). ("معجم المؤلفين"، ١/٦٨٩).

(٥) "تأسيس النظائر"، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، (ت ٣٩٣ أو ٣٧٣ هـ).

("معجم المؤلفين"، ٤/٢٤، مقدمة خزانة الفقه، صـ ١٢).

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب القسم، ١٢/٩، تحت قول "الدر": نهر بحثاً.

(٧) المرجع السابق.

لفظه فيما سيأتي^(١): (مال أصحابنا إلى بعض أقواله)، فتنبه. ١٢

[٢٦٩٣] قوله: ^(٢) ربّما يفهم من سمنه عظم آله^(٣):

أي: كبر ذكره، وأقول: ليس هذا محلّ "ربّما"، بل هو مفهوم بالأولى؛ لأنّ طول الذكر إذا كان أكثر من قدر عنق الرّحم كان تضرّر المرأة به أكثر من تضرّرها بما إذا كان سمن الذكر أكثر من سعة الفرج، فإنّ هذا يتحمّل وذلك مما لا يكاد يطاق كما لا يخفى. ١٢

(١) انظر "ردّ المختار"، كتاب الطلاق، باب الرّجعة، مطلب: مال أصحابنا إلى بعض أقوال مالك رحمه الله ضرورة، ٦٥١/٩، تحت قول "الدرّ": يجمع مثله.

(٢) في "الأشباه" في بيان ما يحرم على الزّوج من وطء زوجته مع بقاء النكاح: وفيما إذا كانت لا تحتمله لصغر أو مرض أو سمنه اهـ. وربّما يفهم من سمنه عظم آله.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب القسم، ١٢/٩، تحت قول "الدرّ": هـ بحثاً.

باب الرضاع

[٢٦٩٤] قوله: ^(١) فلا جَمْع في لفظ واحد ^(٢):

أقول: على أننا لا نقول بالتأويل أعني: إرادة أربعة وعشرين من ثلثين بل بالتخصيص، وذلك أن الآية ظنيّة فجاز تخصيصها بخبر الواحد، وحينئذ يرتفع الإيرادان من رأس. ١٢

(١) مدّة الرضاع حولان ونصف عند الإمام، وحولان عندهما، واستدلوا لقول الإمام بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] أي: مدّة كلّ منهما ثلاثون غير أن النقص في الأوّل قام بقول عائشة: ((لا يبقى الولد أكثر من ستين))، ومثله لا يعرف إلاّ سماعاً، والآية مؤوّلّة لتوزيعهم الأجل على الأقلّ والأكثر، فلم تكن دلالتها قطعيّة، على أن الواجب على المقلّد العمل بقول المجتهد وإن لم يظهر دليله.

أورد في "الفتح" على الاستدلال المذكور لمذهب الإمام إيرادين أحدهما: أنّه يستلزم كون لفظ (ثلاثين) مستعملاً في إطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين، وهو الجمع بين الحقيقة والحجاز بلفظ واحد، ثانيهما: أن أسماء العدد لا يتحوّز بشيء منها في الآخر، نصّ عليه كثير من المحقّقين؛ لأنّها بمنزلة الأعلام على مسمّيّاتها هـ.

وأجاب الرحمتي بأنّ حمّله وفصّاله مبتدآن، وثلاثون خبر عن أحدهما، أي: الثاني، وحذف خبر الآخر، فأحد الخبرين مستعمل في حقيقته، والآخر في مجازه، فلا جمع في لفظ واحد، و(أجاب) عن الثاني بأنّه أطلق الشهر في قوله تعالى: ﴿أَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] على شهرين وبعض الثالث هـ. قلت: وفيه: أن الشهر ليس من أسماء العدد... إلخ.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٥/٩، تحت قول "الدرر": على أن... إلخ.

[٢٦٩٥] قوله: فلا جمع في لفظ واحد، وعن الثاني بأنه أطلق الشهر في

قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] على شهرين وبعض الثالث اهـ.

قلت: وفيه: أن الشهر ليس من أسماء العدد^(١):

أقول: رحمك الله وإيانا، لم يرد الرحمتي بهذا الاستشهاد على جواز

إرادة أربعة وعشرين من ثلاثين، بل حاصل الجواب: أن ليس هاهنا التجوُّز في

ثلاثين بل في التمييز، فكما جاز إطلاق الشهر على ثلثه جاز على أربعة أخماسه

فتكون ثلثون شهراً أربعة وعشرين شهراً وهذا لا يرد عليه شيء مما ذكر، وحينئذ

نقول: إن المعنى بالشهر مدة معينة تجمع أياماً ولها أمثال في العام فيشمل الشهر

الحقيقي والمجازي، وهذا عموم المجاز لا الجمع، أو نقول: الخبر مع التمييز محذوف

في أحدهما والمراد بالتمييز في أحدهما المجاز، فلا جمع. ١٢

[٢٦٩٦] قوله: ^(٢) ولا يخفى قوة دليلهما^(٣):

أقول: لا يخفى أن هذا في المحتسب نصّ عليه المحشّي حيث يأتي، أما

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٥/٩، تحت قول "الدر": على أن... إلخ.

(٢) في "رد المختار": (قوله: والأصح أن العبرة لقوة الدليل) قال في "البحر": ولا يخفى قسوة

دليلهما، فإن قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣] يدلّ على أنه لا رضاع

بعد التمام، وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣]

فإنما هو قبل الحولين، بدليل تقييده بالتراضي والتشاور، وبعدهما لا يحتاج إليهما.

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٦/٩، تحت قول "الدر": والأصح أن

العبرة لقوة الدليل.

نحن فعلينا اتباع ما رجّحوه وصحّحوه كما قدّم الشارح^(١)، وعند اختلاف الفتيا يرجّح قول الإمام، بل قال في "البحر"^(٢) وغيره: يعمل بقوله وإن أفتي بخلافه إلا لضرورة فكيف وقد أفتي به أيضاً، وحيث فلاحوظ أن يعمل بقولهما في الفطام وبقوله في التحريم عملاً بالاحتياط في الموضعين. ١٢

[٢٦٩٧] قوله: لا يخفى قوة دليلهما، فإن قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرَضِعْنَ﴾

الآية [البقرة: ٢٣٣] يدلّ على أنّه لا رضاع بعد التّمَام^(٣):

قلنا: نعم يتمّ الرضاع الواجب بالحولين إجماعاً فإذا كان محمّل الآية لم يبق دليلاً لكم، وقد قدّمه آنفاً صاحب "البحر"^(٤). ١٢

[٢٦٩٨] قوله: ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٣] *^(٥):

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ١٢

[٢٦٩٩] قوله: لا يحتاج إليهما^(٦):

(١) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٧/٩.

(٢) "البحر"، كتاب الرضاع، ٣٨٩/٣.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٦/٩، تحت قول "الدر": والأصحّ أنّ العبرة لقوة الدليل.

(٤) انظر المرجع السابق.

♣ في نسختنا "ردّ المختار" هكذا: ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣].

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٣٦/٩، تحت قول "الدر": والأصحّ أنّ العبرة لقوة الدليل.

(٦) المرجع السابق.

أقول: ذهول عن مذهبنا الأصولي أن لا حجة في المفهوم، وماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٢٣] إلى غير ذلك، وللقيدان فائدة جليلة على ما يظهر للعبد الضعيف، وهو أن الوجوب قد تمّ بالحولين ولكن ربّما يكون أنفع للولد إبقاء الإرضاع إلى زمان قليل كشهر أو شهرين أو ستة أشهر، والمرأة مَظِنَّة أن تستعجل الفصال؛ لما عليها في الإرضاع من المَشَاق، وكذلك الرجل؛ لأنّ الإرضاع يضرّ بِجَمَال المرأة، ومع ذلك أودع الله في قلوبهما الشَّفَقَةَ التامة على الولد والنظر فيما هو أحسن له، والأُمّ أتمّ شَفَقَةً والأب أحسن نظراً، فأحبّ الله تعالى أن يكون الفصال بعدهما عن تراضٍ منهما وتشاوُر؛ كي يتوفّر النظر للولد، فأشار بالتشاوُر إلى مراعاة قضية العقل وتدبّر عواقب الأمور، وبالتراضي إلى مراعاة جهة الشَّفَقَةِ، فإنّها تمنع الرضا بالتقصير فيما هو أحسن له، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم. ١٢

[مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟]

[٢٧٠٠] قوله: ^(١) حرمتها بسبب الصُّهْرِيَّة ^(٢):

(١) في "ردّ المختار": (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بحرمة النسب، فشمّل زوجة الابن والأب من الرضاع؛ لأنّها حرام بسبب النسب، فكذا بسبب الرضاع، وهو قول أكثر أهل العلم، كذا في "المبسوط" "بجر"، وقد استشكل في "الفتح" الاستدلال على تحريمها بالحديث؛ لأنّ حرمتها بسبب الصُّهْرِيَّة لا النسب.

(٢) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟، ٤٦/٩، تحت قول "الدر": ما يحرم من النسب.

أقول: بيّنا بتوفيقه تعالى في رسالتنا "نقد البيان"^(١) أن حرمة النسب ما للنسب مدخل فيه، لا ما تمحض فيها النسب سبباً، فهذه حرمة نسبية؛ إذ لولا أبوة الناكح وبُتوته لم تحرم حليلتهما، وقيد الأصلاب في الكريمة لإخراج المُتَبَنَّى، والرضيع عندنا عن الصُّلب، دلت عليه مسألة لبن الفحل، فإنه نزل بنطفته، ونطفته من صلبه فمن صار ابنه لأجل لبنة كان ابنه من صلبه، وبالله التوفيق. ١٢

[٢٧٠١] قال: (٢) أي: "الدر": (إلا أم أخيه وأخته)^(٣):

اعلم أن هاهنا نكتة نفيسة ألهمني المولى عزوجل، وهي أن معنى قولنا: (إن فلانة حرام) أن الوصف العنواني مناط الحرمة، فحيث وجد وجدت وإن كان بعض المواد مما يوجد فيه الوصف المذكور، وتفارقه الحرمة فلا يصحّ القول المزبور، ثم نوط الحرمة بالوصف إنمّا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون الوصف هو المؤثر في التحريم كقولنا: الأم حرام؛ فإن حرمة الأم إنمّا هي لأنّها أم.

والآخر: أن لا يكون له مدخل في التحريم ولكن يلزمه ما له المدخل فيه كقولك: أم الأخت نسباً حرام، فإن أمومية الأخت وإن لم يكن هو المؤثر

(١) انظر هذه المسألة في "الفتاوى الرضوية"، ٤٨٩/١١-٥٠٣.

(٢) في المتن والشرح: (فيحرم منه ما يحرم من النسب إلا أم أخيه وأخته) استثناء منقطع؛ لأن حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب، فلم يكن الحديث متناولاً لما استثناءه الفقهاء، فلا تخصيص بالعقل كما قيل، فإن حرمة أم أخته وأخيه نسباً لكونها أمه أو موطوءة أبيه، وهذا المعنى مفقود في الرضاع.

(٣) "الدر"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٤٩/٩.

في التحريم، وإلا لحُرمت أُم الأخت رضاعاً أيضاً لكن ذلك في النسب لا يخلو عن مؤثر في التحريم، وهو كونها أُمك أو موطوءة أبيك.

إذا علمت هذا فمعنى سلب الحرمة إنما هو أن هذا الوصف ليس منوطاً للحرمة بشيء من الوجهين، فيكفي في صدقه وجود الوصف المذكور في شيء من المواد مع عدم الحرمة، وليس معناه أن الوصف المذكور مناط الحل، حتى يلزم وجود الحل حيث وجد، وبما قررنا تبين أنه يكفي لنا في صدق السالبة إبداء مادة تفترق فيها الحرمة عن الوصف وإن كانت مصاحبة له في كثير من المواد، فصدق قولنا: لا تحرم أُم الأخت رضاعاً؛ لانفكاك الحرمة عن ذلك الوصف فيما إذا كانت أُمًا نسبية للأخت الرضاعية غير مرضعة لهذا الرجل، ولا حليلة أبيه الرضاعي وإن كانت أُم الأخت الرضاعية حراماً إذا كانت هي المرضعة له أو حليلة أبيه الرضاعي، وقس على هذا سائر المستثنيات، والله تعالى أعلم. ١٢

[٢٧٠٢] قال: ^(١) أي: "الدر": أخت لأم^(٢):

قلت: وكذا العكس أي: لأخيه لأمه أخت لأبيه. ١٢

[٢٧٠٣] قوله: ^(٣) ولو بسنين^(٤): متعلق بالقبل والبعد جميعاً. ١٢

(١) في المتن والشرح: (وتحل أخت أخيه رضاعاً) وكذا (نسباً) بأن يكون لأخيه لأبيه أخت لأم.

(٢) "الدر"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٥٧/٩.

(٣) في المتن: ولا حل بين رضيعي امرأة ولا بين الرضيعية وولد مرضعتها.

في "رد المختار": أطلقه فأفاد التحريم وإن لم تُرضع ولدها النسبي.... إلخ. وشمل أيضاً ما لو ولدته قبل إرضاعها للرضعية، أو بعده ولو بسنين.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٥٨/٩، تحت قول "الدر": وولد مرضعتها.

[٢٧٠٤] قوله: ^(١) إِنْ اللَّبْنُ لَا يَتَصَوَّرُ... إلخ ^(٢):

أقول: هذا التعليل يوجب أن لا يُحرّم لبن بنت تسع، فإنّها أيضاً لا تتصوّر منها الولادة؛ لأنّ ذلك أدنى مدّة بلوغها ولا علوق بلا بلوغ، فأقلّ ما يمكن الولادة منها في سنّ تسع ونصف لا قبله، والجواب أنّ المراد بالولادة الحبل، واللبن ينزل قبل الولادة، وجاز أن ينزل مع العلوق، فافهم. ١٢

[٢٧٠٥] قوله: ^(٣) فسّرّها محمّد في الدواء بأن يغيّره عن كونه لبناً ^(٤):

أقول: نصّ "الخانية" ^(٥): (كُتِبَ فُسِّرَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَغْيَرِ

(١) في المتن والشرح: (ولبنُ بكر بنت تسع سنين) فأكثر (محرم) وإلا لا. في "رد المختار": أي: وإن لم تبلغ تسع سنين، فنزل لها لبن لا يُحرّم، "جوهرة"؛ لأنّهم نصّوا على أن اللبن لا يتصوّر إلاّ من تتصوّر منه الولادة، فيحكم بأنّه ليس لبناً.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟، ٦٠/٩، تحت قول "الدر": وإلا لا.

(٣) في المتن والشرح: (وكذا) يُحرّم (لبن مِيتة ومخلوط بماء، أو دواء أو لبن أخرى، أو لبن شاة إذا غلب لبن المرأة). في "رد المختار": أي: على أحد المذكورات، وفسّر الغلبة في إيمان "الخانية" من حيث الأجزاء، وقال هنا: فسّرّها محمّد في الدواء بأن يغيّره عن كونه لبناً، وقال الثاني: إن غيّر الطعم واللّون لا إن غيّر أحدهما "نهر"، ونحوه في "البحر"، ووفّق في "الدرّ المنتقى" فقال: تعتبر الغلبة بالأجزاء في الجنس، وفي غيره بتغيّر طعم أو لون أو ريح كما روي عن أبي يوسف اهـ.

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟، ٦١/٩، تحت قول "الدر": إذا غلب لبن المرأة.

(٥) "الخانية"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ١٩١/١-١٩٢.

الدواء اللبن تثبت الحرمة، وإن غيّر لا تثبت، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن غيّر طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً، وإن غيّر أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً) اهـ. وفي "مجمع الأثر"^(١): (الغلبة في الجنس بالأجزاء وفي غيره إن لم يغيّر الدواء اللبن تثبت الحرمة عند محمد وإن غيّر لا، وقال أبو يوسف: إن غيّر طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً، وإن غيّر أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً كما في "الكفاية") اهـ فهذه العبارة أي: عن محمد لا تبعد عما قال الإمام الثاني كلّ البعد، فإنّ التغيير يحتمل تغيير الأوصاف مع بقاء اللبن على لبنيته كما إذا خلط بشيء غير طعمه ولونه وريحه ولم يخرج عن سيلانه وقوّته في تغذيته، لكن ينبغي أن يكون المراد^(٢) هو هذا^(٣) كما عبّر به في "النهر"^(٤)؛ لأنّ مناط التحريم هو التغذي باللبن شرباً، قال في "الدرر"^(٥): (إنبات اللحم وإنشاز العظم هو المعتبر في الباب) اهـ.

وقال في "الفتح"^(٦): (التغذي مناط التحريم) اهـ. وفيه^(٧) أيضاً: (إذا كان

(١) "مجمع الأثر"، كتاب الرضاع، ٥٥٦/١.

(٢) وهو لمحمد، وهو نصّ رواية الوليد عن محمد كما في "الزيلعي" ص ١٨٥ عن "المنتقى". ١٢ منه.

(٣) أي: غير الذات. ١٢ منه.

(٤) "النهر"، كتاب الرضاع، ٣٠٤/٢.

(٥) "الدرر"، كتاب الرضاع، ٣٥٧/١.

(٦) "الفتح"، كتاب الرضاع، ٣١٦/٣.

(٧) المرجع السابق.

مغلوباً بالماء فيكون غير مُنبت لذهاب قوّته ولا عيرة بالمظنة عند تحقّق الخلوّ عن المثبت (*) اهـ. وأمّا الشرب فلأنّ التحريم متعلّق بالرضاع ولا يطلق الرضاع إلّا على ما يشرب لا ما يؤكل، وبه ظهر أنّ الراجح قول محمّد ولذا قدّمه في "الخانية" ^(١) وهو إنّما يقدّم الأظهر الأشهر، فلا يعارضه ما في "الهندية" ^(٢) عن "السراج الوهاج" مما يفيد ترجيح القول الثالث أنّ المعتبر بمرّد تغير أحد الأوصاف، حيث قال: (تفسير الغلبة أن يرى منه طعمه ولونه وريحه أو أحد هذه الأشياء، وقيل: الغلبة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تغير اللون والطعم، وعند محمّد رحمه الله تعالى إخراجها من اللَّبَنِيَّة) اهـ.

كيف ولو حلب قدر رطل من لبن امرأة ومزج بسُكَّر كما هو معتاد في ألبان البهائم وشيب بشيء من زعفران فلا شك أنّ الأوصاف جميعاً تغيّرت ولا يسوغ لأحد أن يقول: بعدم التحريم به إن سقى صبيّاً، كيف ولم يشرب إلّا اللَّبن، والسُكَّر والزَّعفران تابعان ولم يخرجاه عن سيّلاته ولا عن التّغذيّ به وإنباته اللحم وإنشازه العظم، فتحرّر بحمد الله تعالى: أنّ الراجح قول محمّد وأنّ معناه خروج اللبن عن لبنيّته وأنّ خروجه عنها بزوال السيّلان أو انكسار قوّة التّغذيّ، والله تعالى أعلم.

❦ في نسختنا "الفتح": الخلوّ عن المنة.

(١) "الخانية"، خطبة الكتاب، ٢/١.

(٢) "الهندية"، كتاب الرضاع، ٣٤٤/١.

[٢٧٠٦] قوله: فسرها محمد في الدواء بأن يغيره عن كونه لبناً، وقال الثاني: إن غير الطعم واللون لا إن غير أحدهما "نهر"، ونحوه في "البحر"، ووفق في "الدر المنقح"^(١): أقول: أي: مساع للتوفيق مع أن الرواية عن الإمامين في شيء واحد، وهو الدواء.

[٢٧٠٧] قوله: ^(٢) وهو أظهر وأحوط^(٣): وهكذا في "التبيين"^(٤).

[٢٧٠٨] قال: ^(٥) أي: "الدر": (وأرضعت فحكمه من الأول)^(٦):

-
- (١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٦١/٩، تحت قول "الدر": إذا غلب لبن المرأة.
- (٢) في المن والشرح بعد ما سبق: (أو لبن شاة إذا غلب لبن المرأة، وكذا إذا استويا) إجماعاً لعلم الأولوية، "جوهرة". وعلق محمد الحزمة بالمرايين مطلقاً، قيل: وهو الأصح.
- في "رد المختار": قال في "البحر" وهو رواية عن أبي حنيفة، قال في "الغاية": وهو أظهر وأحوط، وفي "شرح المجمع": قيل: إنه الأصح اهـ.
- (٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٦٢/٩، تحت قول "الدر": قيل: وهو الأصح.
- (٤) "التبيين"، كتاب الرضاع، ٦٣٩/٢.
- (٥) في المن والشرح: (طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت) بآخر (فحبلت وأرضعت فحكمه من الأول حتى تلد).
- (٦) "الدر"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٧٢/٩.

أي: ولم يتخلل الجفاف كما يفيد ما مر^(١) حاشية عن "البحر" عن
"الخانية" آنفاً، بل التعليل المذكور شرحاً^(٢): (أنه منه ييقن) كما لا يخفى. ١٢
[٢٧٠٩] قوله: ^(٣) ثم جف لبنها^(٤):

أي: جفافاً مطلقاً بحيث يصدق الانقطاع الحقيقي لا بمعنى أن
يقل ولو بلغ أقصى درجات القلة ثم درّ، فإنه من الزوج قطعاً.
[٢٧١٠] قوله: ثم جف لبنها ثم درّ فأرضعته صبية فإن لابن زوج
المرضعة^(٥): لا منها. ١٢

[٢٧١١] قوله: فإن لابن زوج المرضعة التزوج بهذه الصبية^(٦):

(١) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٧٢/٩.

(٢) انظر "الدر"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٧٢/٩.

(٣) في "رد المختار": (قوله: طلق ذات لبن) أي: منه، بأن ولدت منه؛ لأنه لو تزوج امرأة
ولم تلد منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولداً لا يكون الزوج أباً للولد؛ لأن نسبته إليه
بسبب الولادة منه، وإذا انتفت النسبة، فكان كلبن البكر، ولهذا لو ولدت للزوج
فنزل لها لبن فأرضعت به ثم جف لبنها ثم درّ فأرضعته صبية فإن لابن زوج المرضعة
التزوج بهذه الصبية، ولو كان صبيّاً كان له التزوج بأولاد هذا الرجل من غير المرضعة،
"بحر" عن "الخانية".

(٤) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة
لغير الرضاع؟، ٧٢/٩، تحت قول "الدر": طلق ذات لبن.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

لأنها ليست بنت أبيه رضاعاً. ١٢

[٢٧١٢] قوله: ولو كان صبيّاً^(١): الرضيع. ١٢

[٢٧١٣] قوله: ^(٢) ثم أرضعت صبيّاً^(٣): قبل أن تلد للزوج كما تفيد

مسألة المتن^(٤). ١٢

مطلب: لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية

[٢٧١٤] قوله: ^(٥) ولكن الثابت... إلخ^(٦): مقوله. ١٢

(١) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟، ٧٢/٩، تحت قول "الدر": طلق ذات لبن.

(٢) في "رد المختار": (قوله: والوطء بشبهة كالحلال) صورته: وطئت امرأةً بشبهة، فحبلت وولدت، ثم تزوجت، ثم أرضعت صبيّاً كان ابناً للواطئ بشبهة، لا للزوج، ومثله صورة الزنا، اهـ "ح".

(٣) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟، ٧٣/٩، تحت قول "الدر": والوطء بشبهة كالحلال.

(٤) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٧٢/٩-٧٣.

(٥) في المتن والشرح: (قال) لزوجته: (هذه رضيعتي ثم رجع صدق ولو ثبت عليه بأن قال بعده: (هو حق كما قلت ونحوه فرق بينهما). في "رد المختار": قوله: (هو حق)، أو ما في معناه حتى يمتنع الرجوع بعده، نعم يؤخذ من قول صاحب "المبسوط": ولكن الثابت على الإقرار كالمجدد له بعد العقد: أنه إذا أقرّ بذلك قبل العقد، ثم أقرّ به بعده يقوم مقام ذلك.

(٦) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية، ٧٧/٩، تحت قول "الدر": هكذا فسر الثبات في "الهداية" وغيرها.

[٢٧١٥] قوله: ولكنّ الثابت على الإقرار كالمجّد له بعد العقد: أنّه إذا

أقرّ... إلخ^(١): مفعول يؤخذ. ١٢

[٢٧١٦] قوله: ^(٢) ويوفّق... إلخ^(٣):

أقول: لا مساغ لهذا التوفيق كما أوضحناه في كتاب النكاح من

"العطايا النبوية"^(٤). ١٢

[٢٧١٧] قوله: ويوفّق بحمل الأوّل... إلخ^(٥):

أي: ما في رضاع "الخانيّة"^(٦). ١٢

(١) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، مطلب: لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها

رواية، ٧٧/٩، تحت قول "الدرّ": هكذا فسّر الثبات في "الهداية" وغيرها.

(٢) في المتن والشرح: (و) الرضاع (حجّته حجة المال) وهي شهادة عدّلين أو عدل

وعدّلتين. في "ردّ المختار": أفاد أنّه لا يثبت بخبر الواحد، امرأة كان أو رجلاً، قبل العقد

أو بعده، وبه صرح في "الكافي" و"النهاية" تبعاً لما في رضاع "الخانيّة"، لكن في محرّرات

"الخانيّة": إن كان قبله والمخير عدل ثقة لا يجوز النكاح، وإن بعده وهما كبيران فالأحوط

التنزه، وبه جزم البزّازي معللاً بأنّ الشكّ في الأوّل وقع في الجواز، وفي الثاني في

البطلان، والدفع أسهل من الرفع، ويوفّق بحمل الأوّل على ما إذا لم تعلم عدالة المخير،

أو على ما في "المحيط" من أنّ فيه روايتين، ومقتضاه أنّه بعد العقد لا يعتبر اتفاقاً... إلخ.

(٣) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٨١/٩، تحت قول "الدرّ": وهي شهادة عدلين... إلخ.

(٤) "الفتاوى الرضوية"، كتاب النكاح، باب المحرمات، ٢٠٤/١١-٢٠٥.

(٥) "ردّ المختار"، كتاب النكاح، ٨١/٩، تحت قول "الدرّ": وهي شهادة عدلين... إلخ.

(٦) "الخانيّة"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ١٩٣/١.

[٢٧١٨] قوله: ^(١) أو المتاركة بالقول ^(٢): ومرّ حاشية ص—٥٧٧^(٣)

تحقيق أن المتاركة تكون من قبل المرأة أيضاً، وص—٥٧٥^(٤) متناً: أن لكلّ منهما
فسخه بغير محضر من الآخر. ١٢

(١) في "رد المختار": النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة، بل يفسد، حتّى لو وطئها
قبل التفريق لا يجب عليه الحدّ، اشتبه الأمر أو لم يشتبه، نصّ عليه في "الأصل"، وفي
الفاسد لا بدّ من تفريق القاضي أو المتاركة بالقول في المدخول بها، وفي غيرها
يكتفى بالمفارقة بالأبدان اهـ.

(٢) "رد المختار"، كتاب النكاح، باب الرضاع، ٨٣/٩، تحت قول "الدر": لتضمّنها.

(٣) انظر "رد المختار"، كتاب النكاح، باب المهر، مطلب في النكاح الفاسد، ٤٤٩/٨،

تحت قول "الدر": أو متاركة الزوج.

(٤) انظر "التنوير"، كتاب النكاح، باب المهر، ٤٤٤/٨.

جد المثار على رد المحتار ————— فهرس ————— الجزء الثالث
فهرس الآيات

الآية	الصفحة
لَا يَنْهٰىكُمْ اللّٰهُ عَنِ الَّذِيْنَ لَمْ يُقْبِلُوْكُمْ فِى الدِّيْنِ وَلَمْ يُخْرِجُوْكُمْ مِّنْ	١٧٨-١٨٣
لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا اِلَّا مَا اَتَتْهَا	١٨٠
لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا اِلَّا وُسْعَهَا	١٨٠
لَا تُلْقُوا بِاَيْدِيْكُمْ اِلَى الْهَلٰكَةِ	١٨٠
عَنِ تَرٰضٍ مِّنْهَا	٦٤٧
عَنِ تَرٰضٍ مِّنْهَا وَتَشَاوُرٍ	٦٤٧
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا	٦٤٧
هَلْ يَسْتَوِى الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ	٥٥٤
وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ اٰبَاؤُكُمْ	٤٣٢-٤٣٦
وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ اٰبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ	٤٣٤-٤٣٧
مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ	٤٣٥
فَاِنْ لَمْ تَكُوْنُوْا دَخَلْتُم بِهِنَّ	٤٣٤
وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّٰهِ تَبْدِيْلًا	٢١٢

١٧٩ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ.
٤٣٧ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا
١٨٠ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ.
٢٤٧ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ.
٤١٨ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ
٦٤٦ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا
١٨٠ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ
١٨٠ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ
١٨٠ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ
١٨١-١٨٣ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ فِي الَّذِينَ
١٣٧ لَسْتُمْ بِبَاحِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ.
٤٣٢-٤٢٩ وَأُجِّلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ
٦٤٥-٦٤٦ أَخْرِجْ أَشْهُرٌ مَعْلُومَتٌ
٢١٢ الشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ

٢١٢	الشمس والقمر يحسبان
٤٤٤	دخلتم بهن
٣٧٠-٣٦٩، ٣٥٧	ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
٣٤٥	أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم
١٨٠	قتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
١٨٠	فأصفح الصفح الجميل
١٨٠	وأعرض عن المشركين
٥٥٦	ألحقنا بهم ذريعتهم وما اتقنهم من عملهم من شيء
٢٨٣	يتأبها الذين آمنوا أوفوا بالعقود
٢٨٣	وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا
٦٤٥	وحملته وفصله فلتن شرا
٤٣٤-٤٣٢	وأتممت نسايتكم
٦٢٢	وتقلبك في السجدين
٢٨٣	وليوفوا نذورهم
٤٣٤-٤٣٢	وخليل أبايكم الذين من أصلبكم

٣٤٥	وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ.....
٤٣٠	وَعَمَّيْتُكُمْ وَخَلَقْتُكُمْ.....
٦٤٨	فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَطَا.....
١٨٠	وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ.....
٦٤٨	وَرَنْبِئُكُمْ النَّبَى فِي حُجُورِكُمْ.....
٤٣٣-٤٣٢	وَرَنْبِئُكُمْ النَّبَى فِي حُجُورِكُمْ مِّن نَّسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ.....
٦٤٧-٦٤٦	وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ.....

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٥٥٥	أصحاب البدع كلاب أهل النار
٢٦٢	أفطر الحاجم والمحجوم
٣٦٠	أما انتين فقد أعطيهما وأرجو أن يكون قد أعطي الثالثة
٣٦٣-٣٥٩	إن الإسلام يهدم ما كان قبله، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها
٣٥٨	إن الله عز وجل قد غفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم
٤٨٤	أن النبي ﷺ كان إذا خطب إليه إحدى بناته يجيء الخدر فيقول: إن فلاناً يخطب فلانة، فإن حركت الخدر لم يزوجهما، وإن سكنت زوجهما
٢٨٩	أن النبي ﷺ كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان
٤٢٤	أن الولد للفراش وللعاهر الحجر
٢٤٠	أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب
٦٤١	إني لا أنقصك شيئاً مما أعطيت فلانة رَحِيمِينَ وَجَرَّتِينَ ومِرْفَقَةَ حَشَوُهَا لَيْفٌ، إن سَبَّعْتُ لَكَ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي
٥٥٥	أهل البدع شرّ الخلق والخليقة
٥٥٥	أهل البدع كلاب أهل النار

- أو عن أمه ٣٥١
- إياكم والغيبة فإن الغيبة أشد من الزنا إن الرجل قد يزني ويتوب ٣٧٨
- الحرام لا يُحرّم الحلال ٤٤٣
- حلّ له كلّ شيء إلاّ النساء ٣١٣
- خرج من ذنوبه ٣٦٦
- دعا لأمنته عشية عرفة، فأجيب: إني قد غفرتُ لهم ما خلا المظالم، فإني آخذ للمظلوم منه، فقال: أي ربّ! إن شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم، فلم يجب عشية عرفة، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء، فأجيب إلى ما سأل ٣٥٧
- رجع كيوم ولدته أمه ٣٧٣-٣٦٤
- سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يتبع المرأة حراماً أينكح ابنتها؟ ٤٣٩
- شهيد البرّ ٣٧١
- الصُّبْحَةُ تمنع الرزق ٤٤٠
- صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ٢٣٤
- عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية فإن لم نره وشهد ٢٤١
- فإن هو قام فصلّى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو له أهل ٣٦٢
- الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحي الناس ٢٤٠

- ٢٤٠ فطر كم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون
- ٣٦٢ فقد أوجب
- ٣١١ فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين
- ٤٤٥ في الذي يزني بأم امرأته: قال: حرمتا عليه
- ٤٤٠ القاتل لا يرث
- ٤٤٤ قال رجل: يا رسول الله! إني زنيت بامرأة في الجاهلية، أفأنكح ابنتها؟ قال: لا أرى ذلك، ولا يصلح أن تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما تطلع عليه منها
- ١٧٩ قال: نعم
- ١٧٨ قال: نعم صلي أمك
- ١٧٨ قلمت على أمي وهي مشركة في عهد قريش؛ إذ عاهدتهم
- ٣٥١ قضى عنه حجته
- ٤٨٨ كان ﷺ إذا أراد أن يزوج امرأة من نسائه يأتيها من وراء الحجاب، فيقول لها: يا بُنَيَّة، إن فلاناً قد خطبك، فإن كرهته فقول: لا
- ٣٥٨ كثر خير ربنا وطاب
- ٥٥٧ لا تجوز الهبة إلا مقبوضة
- ١٨٥ لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي

٢٠٧ لا تُقَدِّمُوا رمضان بصوم يومٍ أو يومين
٢٨٣ لا تنذروا فإنَّ النذر لا يغني من القدر شيئاً وإنما يستخرج به من البخيل
٤٦٣ لا تُكَّح المرأة على عَمَّتِها
١٣٣ لا تُنَى في الصدقة
٢٤٠ لا نكح ولا نحسب
٦٤٥ لا يبقى الولد أكثر من ستين
٤٤٢-٤٣٩-٤٣٨ لا يُحرَّم الحرام الحلال
٤٣٩ لا يُحرَّم الحرام الحلال، إنما يُحرَّم ما كان بنكاح حلال
٥٥٤	للعلماء درجات فوق المؤمنين بسعمئة درجة ما بين كلِّ درجتين مسيرة خمسمئة عام
٣٦٠ لَمَّا فرغ سليمان بن داود عليهما السلام من بناء بيت المقدس
٣٥٩	ما رُوي الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أدر ولا أحقر ولا أغبط منه في يوم عرفة، وما ذاك إلاَّ لَمَّا رأى من تنزَّل الرحمة،
٣٦١ ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء ثُمَّ يقوم في صلاته فيعلم ما يقول
٤٤٤ ملعون من نظر إلى فرج امرأة بنتها
٣٥٠ من حجَّ عن أبيه وأمه فقد قضى عنه حجَّته وكان له فضلُ عشر حجج
٣٦٦-٣٥٩-٣٥٨ من حجَّ فلم يرفُث ولم يفسُق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه

- من حجّ ولم يرفث ٣٦٣-٣٧١
- من سأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل جمر جهنم، فليستقلّ منه أو ليستكثر . ١٨٦
- من سأل الناس، وله ما يغنيه، جاء يوم القيامة ومسأله في وجهه خموش ١٨٦
- من سأل من غير فقرٍ فإنما يأكل الجمر ١٨٦-١٨٧
- من شاء اقتطع ٣٣٥
- من طاف بالبيت خمسين مرّة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه ٣٦١
- من نظر إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمّها وبناتها ٤٤٤
- من نظر إلى فرج امرأة وبناتها لم ينظر الله إليه يوم القيامة ٤٤٤
- ويغفر للشهيد البرّ الذنوب كلّها إلّا الدّين، ولشّهيد البحر الذنوب والدّين ٣٦٥
- يا رسول الله! هذا لنا خاصّة؟ قال: ((هذا لكم ولئن أتى من بعدكم إلى يوم القيامة)) . ٣٥٨
- يغفر للشّهيد كلّ ذنب إلّا الدّين ٣٦٥

فهرس الأعلام المترجمة

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن علي بن أحمد: الطرطوسي: الطرسوسي	٥٢٩
إبراهيم بن موسى بن أبي بكر علي: الطرابلسي: برهان الدين	١٦٥
ابن أبي الدنيا: عبد الله بن محمد بن عبيد	٣٧٨
ابن راهويه = إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد الخنزلي: أبو يعقوب ...	٤٤٨
ابن مقاتل: محمد الرازي الحنفي	٢٧٦
أبو الجنوب: حُبْشَى بن جنادة بن نصر بن أسامة السلولي	١٨٧
أبو الحسن: علي بن سليمان: الدُّمَيْتِيُّ البُحْمَعَوِيُّ المالكي	٣٦٤
أبو الشيخ: عبد الله بن محمد بن جعفر	٣٧٨
أبو العباس: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: القسطلاني	٣٦١
أبو الليث: نصر بن محمد بن أحمد: السمرقندي	٢٧٥
أبو المنذر: أسد بن عمرو بن عامر القشيري	١٢٥
أبو حماد: عقبة بن عامر بن عيس بن عمرو بن عدي الجهني	٣٦١
أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: النحوي	٦٢٣

- أبو عبد الله: محمد بن سماعة بن عبد الله التميمي ٢٧٥
- أبو عصمة: عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة الحنفي ١٧٥
- أبو موسى: عيسى بن أبان بن صدقة ٢٧٥
- أبو نصر: محمد بن سلام البلخي ٢٧٥
- أبو يحيى: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا شيخ الإسلام الشافعي ٣٤٤
- أبو يعقوب = ابن راهويه: إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد الحنزلي... ٤٤٨
- الأبي: محمد بن خلفه بن عمر ٦٢٢
- إسحاق بن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد الحنزلي: أبو يعقوب ٤٤٨
- أسد بن عمرو بن عامر القشيري: أبو المنذر ١٢٥
- الأندريتي: عالم بن العلاء: التاتارخاني ١٢٠
- الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد ٤٤٧
- الْبُحْمَعَوِي: أبو الحسن علي بن سليمان: الدُّمْنِي المالكي ٣٦٤
- برهان الدين: إبراهيم بن موسى بن أبي بكر علي: الطرابلسي ١٦٥
- التاتارخاني: عالم بن العلاء الأندريتي ١٢٠
- التمرناشي: أحمد بن إسماعيل بن محمد إيدغمش الخوارزمي الحنفي ٤٦٥

- ٤٤٨ الثوري: سفيان بن سعيد بن مسروق: أبو عبد الله
- ١٨٧ حَبْشِيَّ بن جنادة بن نصر بن أسامة السلولي: أبو الجنوب
- ١١٧ حسين بن محمد بن حسين: السمعاني
- ٣٧١ الحفني: محمد بن سالم بن أحمد الشافعي
- ٣٦٤ الدُّمْنِيّ = الدمناني: أبو الحسن علي بن سليمان: البُحْمَعَوِي المالكِي
- ٥٩٠ الرازي: العلّٰى بن منصور
- ٣٤٤ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا: شيخ الإسلام الشافعي: أبو يحيى
- ٤٤٨ سفيان بن سعيد بن مسروق: أبو عبد الله: الثوري
- ١١٧ السمعاني: حسين بن محمد بن حسين
- ١١٧ السمناني = السميقي: حسين بن محمد بن حسين: السمعاني
- ٣٦١ شهاب الدين: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني: أبو العباس
- ٣٤٤ شيخ الإسلام زكريا: أبو يحيى بن محمد بن أحمد بن زكريا الشافعي
- ١٧٧ شيخ الإسلام: علي بن الحسين بن محمد السفدي: أبو الحسين
- ٥٢٩ الطرطوسي: الطرسوسي: إبراهيم بن علي بن أحمد
- ١٢٠ عالم بن العلاء الأندلسي: التاتارخاني

- ٤٤٧ عبد الرحمن بن عمرو بن محمد: الأوزاعي
- ٤١٦ عبد القادر بن يوسف: قدرى أفندي
- ٣٦٠ عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم السهمي
- ٣٧٨ عبد الله بن محمد بن جعفر: أبو الشيخ
- ٣٧٨ عبد الله بن محمد بن عبيد: ابن أبي الدنيا
- ٢١٢ عبد المقتدر بن عبد القادر بن فضل رسول: العثماني
- ٣٧١ العزيزي: علي بن أحمد: بن محمد البولاقى الشافعي
- ١٧٥ عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة الحنفي: أبو عصمة
- ٣٦١ عقبة بن عامر: بن عيس بن عمرو بن عدي الجهني: أبو حماد
- ٣٧١ العلقمي: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر
- ٣٧١ علي بن أحمد: بن محمد العزيزي البولاقى الشافعي
- ١٧٧ علي بن الحسين بن محمد السغددي: شيخ الإسلام: أبو الحسين
- ٣٦٧ عياض: قاضي عياض: بن موسى بن عياض بن عمرو المالكي
- ٢٧٥ عيسى بن أبان بن صدقة: أبو موسى
- ٣٦٧ قاضي عياض: عياض: بن موسى بن عياض بن عمرو المالكي

٤١٦ قدرى أفندي: عبد القادر بن يوسف
٣٦١ القسطلاني: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: أبو العباس
٥٣٤ الكماري: محمد بن فضل
٣٧١ محمد بن سالم بن أحمد: الحنفى الشافعى
٢٧٥ محمد بن سلام البلخى: أبو نصر
٢٧٥ محمد بن سماعة بن عبد الله التميمى: أبو عبد الله
٣٧١ محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر: العلقمى
٥٣٤ محمد بن فضل: الكمارى
٢٧٦ محمد بن مقاتل الرازى الحنفى
٦٢٣ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: النحوى: أبو حيان
١٤٠ محمد صالح بن عبد الله المدنى
١٤٠ المدنى: محمد صالح بن عبد الله
٥٩٠ المعلى بن منصور: الرازى
٦٢٣ النحوى: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: أبو حيان
٢٧٥ نصر بن محمد بن أحمد السمرقندى: أبو الليث

فهارس الكآب المأرءة

الصفءة	الكآب
١٦٧	الأءناس = الواقعات الءسامفة: لءسام الففن الصفر الشهفء
٢٨٢	أءب الأوصفاء: للمولى على بن مءمء الءمالف المفف بف "الروم"
٣٦١	إرشاء السارف: لشهاب الففن أءمء بن مءمء الءطفب القسألافف
١٦٥	الإسعاء = الإسعاء فف أءكام الأوقاف: لإبراهفم بن موسى الطرابلسف
٢١٦	الأقصفة = أقصفة الرسول: للإمام ظهفر الففن المرغفنافف
٦٤٣	أسفس النظائر: لأبف اللفأ السمرقنءف
٣٩٢	أكملة ردّ المآار = قرة العفون الأنءفار: للسفء علاء الففن مءمء بن مءمء أمفن ..
٢٣٨	أنبفه العافل والوسنان على أءكام هلال رمضان: للعلامء ابن عابءفن الشامف ..
٥٤٩	ءامع أءكام الصغار: لمءمء بن مءموء الأسروشنف
٣٥٤	ءمع المناسك أسهفلاً للناسك = الكبفر = مناسك رءمة الله السنءف: للشفء السنءف
٢٦٩	ءمع الوسائل = شرح الشمائل: لملا على القارف
٦٤٣	ءاشفة الفأال: لءلفل بن مءمء بن إبراهفم بن منصور
٤٨٩	رمز الءقائق: لمءموء بن أءمء بن موسى العفنف

٣٧٢ زهر الربى: للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي
٣٧١ السراج المنير: لعل بن أحمد بن محمد العزيزي
١٦٧ السراجية = الفتاوى السراجية: لسراج الدين الأوشي
٥٥٧ السعدية: لعل بن عثمان المارديني
٢٨٥ السنّة الأنيقة في فتاوى أفرقة: للإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن.....
١٨٤ شرح السير الكبير: لشمس الأئمة السرخسي
٢٦٩ شرح الشمائل = جمع الوسائل: لملا علي القارئ
٦٢٠ شرح الفقه الأكبر = منح الروض الأزهر: لعل بن سلطان القارئ
٢٣٧ شرح اللباب = المسلك المتقسط في المنسك المتوسط: لملا علي القارئ
٣٥٨ الشعب = الجامع المصنّف في شعب الإيمان: للإمام أبي بكر أحمد البيهقي
٥٨٥ الصيرفية = الفتاوى الصيرفية: لمجد الدين أسعد بن يوسف
٣٧٠ الطريق القويم شرح الصراط المستقيم: للشيخ عبد الحق الدهلوي
٣٧٣ العدة = عدة الناسك في عدة من الناسك: للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ..
١٦٧ الفتاوى السراجية = السراجية: لسراج الدين الأوشي
٣٨٨ فتاوى أهل سمر قند

- ٢٢٥ الفيض = فيض الغفار: للسَّمْدِيسِي
- ٣٩٢ قرّة العيون = قرّة عيون الأخيار: للسَّيِّد علاء الدين محمد بن محمد أمين
- ٣٤٤ قواعد الزركشي: لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي
- ٣٥٤ الكبير = جمع المناسك تسهياً للناسك = مناسك رحمة الله السندي: للشيخ السندي
- ١٦٩ كتاب الخراج: للإمام أبي يوسف
- ٣٥٨ اللَّائِي = اللَّائِي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام جلال الدين السيوطي
- ٢٣٥ لباب المناسك وعباب المسالك: للإمام رحمة الله السندي
- ٢١١ المِحْسَظِي: لبطليموس الفلوزي الحكيم
- ٢٢٨ مجموع النوازل = مجموع النوازل والحوادث والواقعات: للإمام أحمد الكشي
- ٣٨٩ مختار الفتاوى: للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني
- ١٨٦ المختارة: للحافظ ضياء الدين المقدسي الحنبلي
- ٤٨٥ مختصر: لعصام بن يوسف بن ميمون
- ٢٣٧ المسلك المتقسط في المنسك المتوسط = شرح الباب: لملا علي القارئ
- ٤٢٨ المشارع = مشارع الشارع: للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر النسفي
- ٤٢٨ مشارع الشرايع = المشارع: للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر النسفي

- معين الحكام: لعلي بن خليل الطرابلسي ٥٠١
- مناسك رحمة الله السندي = جمع المناسك تسهلاً للناسك = الكبير: للشيخ السندي ٣٥٤
- المنتقى: للحاكم الشهيد ١١٨
- منح الروض الأزهر = شرح الفقه الأكبر: لعلي بن سلطان القارئ ٦٢٠
- الواقعات الحسامية = الأجناس: لحسام الدين الصدر الشهيد ١٦٧
- واقعات المفتين: لعبد القادر قدرى أفندي ١٧١

فهرس البلاد المترجمة

الصفحة	البلد
٢١٢	بدايون - البداون
٢٨٠	بلخ
٢٨٠	خراسان
٣٥٤	الري
٢٨١	الكوفة
١٦١	الهند

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	
تقديم لأستاذ محمد أحمد المصباحي.....	٩
كتاب الزكاة	١٠٨
مطلب: الفرق بين السبب والشرط والعلة.....	١٠٩
مطلب في الزكاة في الكتب، وأخذ صاحب كتب ساوت نُصباً الزكاة إذا كان أهلاً لها.....	١١٣
باب السائمة	
باب السائمة.....	١٢٣
باب نصاب الإبل	
باب نصاب الإبل.....	١٢٤
باب زكاة البقر	
باب زكاة البقر.....	١٢٥
باب زكاة الغنم	
باب زكاة الغنم.....	١٢٧

- مطلب: محمد إمام في اللغة واجب التقليد فيها من أقران سيويه ١٣٢
- مطلب فيما لو صادر السلطان رجلاً فنوى بذلك أداء الزكاة إليه ١٣٤
- مطلب في التصديق من المال الحرام ١٣٤
- مطلب: استحلال المعصية القطعية كفر ١٣٥

باب زكاة المال

- باب زكاة المال ١٣٦
- مطلب في وجوب الزكاة في دين المرصد ١٤٨

باب الركاز

- بار الركاز ١٥٨

باب العشر

- باب العشر ١٥٩
- مطلب مهم في حكم أراضي مصر والشام السلطانية ١٥٩
- مطلب في بيان بيوت المال ومصارفها ١٦٦

باب المصرف

- باب المصرف ١٧٢

باب صدقة الفطر

- باب صدقة الفطر ١٩٧
- مطلب في تحرير الصاع والمدّ والمنّ والرطل ١٩٩
- مطلب في مقدار الفطرة بالمدّ الشامي ٢٠١

كتاب الصوم

- كتاب الصوم ٢٠٥
- مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود ٢١١
- مطلب في رؤية الهلال فحراً ٢٣٢
- مطلب في اختلاف المطالع ٢٣٥

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

- باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ٢٤٣
- مطلب: يكره السهر إذا خاف فوت الصبح ٢٤٣
- مطلب في حكم الاستمناء بالكف ٢٥٠
- مطلب في جواز الإفطار بالتحري ٢٥٩
- مطلب في الكفارة ٢٦٦

مطلب في حديث التوسعة على العيال والاكتمال يوم عاشوراء ٢٧٠

فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم

فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم ٢٧١

مطلب: يقدّم هنا القياس على الاستحسان ٢٧٣

باب الاعتكاف

باب الاعتكاف ٢٨٨

كتاب الحج

كتاب الحج ٢٩٦

مطلب فيمن حجّ بمال حرام ٢٩٦

مطلب في قولهم: يقدم حقّ العبد على حقّ الشرع ٢٩٦

مطلب في فروض الحجّ وواجباته ٢٩٨

مطلب: أحكام العمرة ٣٠٠

باب الإحرام وصفة المفرد بالحجّ

باب الإحرام وصفة المفرد بالحجّ ٣٠٢

مطلب فيما يحرم بالإحرام وما لا يحرم ٣٠٣

٣١٢ مطلب في طواف القدوم
٣١٢ مطلب في إجابة الدعاء
٣١٣ مطلب: طواف الزيارة
٣١٤ مطلب في مضاعفة الصلاة بمكة

باب القران

٣١٥ باب القران
-----	------------------

باب الجنائيات

٣١٨ باب الجنائيات
-----	---------------------

باب الإحصار

٣٤١ باب الإحصار
-----	-------------------

باب الحج عن الغير

٣٤٢ باب الحج عن الغير
٣٤٢ مطلب في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة
٣٤٧ مطلب: شروط الحج عن الغير عشرون
٣٤٩ مطلب في حج الضرورة

مطلب: العمل على القياس دون الاستحسان هنا..... ٣٥٠

باب الهدي

باب الهدي..... ٣٥٦

مطلب في تكفير الحج الكبائر..... ٣٥٧

مطلب في دخول البيت..... ٣٧٤

مطلب في تفضيل قبره ﷺ..... ٣٧٤

مطلب في المحاورة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة..... ٣٧٥

كتاب النكاح

مطلب: الزوج بإرسال كتاب..... ٣٨٥

مطلب: هل ينعقد النكاح بالألفاظ المصحفة نحو: تمحوزت؟..... ٤٠٧

مطلب: الخصاص كبير في العلم يجوز الاقتداء به..... ٤٠٨

مطلب في عطف الخاص على العام..... ٤١١

فصل في المحرمات

فصل في المحرمات..... ٤٢٤

مطلب في وطء السراري اللاتي يؤخذن غنيمة في زماننا..... ٤٦٤

باب الولي

باب الولي..... ٤٧٠

مطلب مهم: هل للعصبة تزويج الصغير امرأة غير كفاء له؟ ٥٠٧

مطلب في فرق النكاح ٥٢٤

مطلب: لا يصح تولية الصغير شيخاً على خيرات ٥٣٠

باب الكفاءة

باب الكفاءة ٥٤٣

مطلب في الوكيل والفضولي في النكاح ٥٥٨

باب المهر

باب المهر ٥٦١

مطلب: نكاح الشغار ٥٦٢

مطلب: أحكام المتعة ٥٦٤

مطلب في أحكام الخلوة ٥٦٤

مطلب في النكاح الفاسد ٥٧٠

مطلب في بيان مهر المثل ٥٨٤

٥٨٦ مطلب في ضمان الولي المهر
٥٨٦ مطلب في منع الزوجة نفسها لقبض المهر
٥٩٤ مطلب: مسائل الاختلاف في المهر
٦٠٠ مطلب فيما يرسله إلى الزوجة
٦٠٢ مطلب: أنفق على معتدة الغير
٦٠٧ مطلب في دعوى الأب أن الجهاز عارية
٦١٢ مطلب في مهر الكفار
٦١٧ مطلب في مهر السرّ ومهر العلانية

باب نكاح الرقيق

٦١٨ باب نكاح الرقيق
٦١٨ مطلب في الفرق بين الإذن والإجازة
٦١٨ مطلب: على أن الكمال ابن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد
٦١٩ مطلب في حكم إسقاط الحمل

باب نكاح الكافر

٦٢٠ باب نكاح الكافر
-----	-----------------------

- ٦٢٠ مطلب في كلام على أبي النبي ﷺ وأهل الفترة
- ٦٢٩ مطلب: الصبي والمجنون ليسا بأهل لإيقاع الطلاق بل للوقوع
- ٦٣٩ مطلب: الولد يتبع خير الأبوين ديناً

باب القسم

- ٦٤١ باب القسم

باب الرضاع

- ٦٤٥ باب الرضاع
- ٦٤٨ مطلب: هل يجوز الانتفاع بحليب المرأة لغير الرضاع؟
- ٦٥٦ مطلب: لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية

فهرس مطالب

(فهرس الإشارية للموضوعات)

كتاب الزكاة

- حكم القاضي على أحد بنفقة اليتيم القريب فأدى الزكاة إلى ذلك اليتيم،
١٨٢٩ إن احتسبها المزكي من النفقة لا تجزيه.....
- ١٨٣٠ قول "القهستاني": (لا زكاة في المملوك شراءً فاسداً) مشكل.....
- ١٨٣٢-١٨٣١ تقرير على اشتراط فراغ النصاب عن الدين.....
- ١٨٣٤-١٨٣٣ فراغ النصاب عن حاجته الأصلية.....
- ١٨٣٥ إذا كان المال بقدر الحج والمرء يحتاج إلى شراء دار يجب عليه الحج إذا آن
الحج، أما قبل أوانه فيجوز له الشراء.....
- ١٨٣٦ الاختلاف بين ما نقله الشامي من عبارة "الخانية" وبين ما وجدته صاحب
"جد الممتار" في نسخ "الخانية".....
- ١٨٣٧ يجوز أخذ الزكاة لمن له مال على مفلس لكن إذا وصل إليه الدين يؤدي
زكاة ما مضى.....
- ١٨٤١-١٨٣٨ وهب دينه من رجل ووكله بقبضه فوجبت فيه الزكاة ثم قبض الموهوب
له فزكاة ما مضى تجب على الواهب.....
- ١٨٤٢ لو تصدق ببعض النصاب لا تسقط زكاة ما تصدق به.....
- ١٨٤٣ انتقاد من الشامي على عبارة للشارح وانتصار من صاحب "الجد" للشارح
وتنويه بحسن عبارته.....
- ١٨٤٤ إذا لم يؤد حتى مضى حولان فقد أساء وأثم.....
- ١٨٤٥ أداء الزكاة لدفع حاجة الفقير وهي معجلة، فمتى لم تجب على الفور لم يحصل
المقصود.....

باب السائمة

الزيادة والسمن في عبارة المتن متحدان أو مختلفان..... ١٨٤٦

باب نصاب الإبل

الإبل جمع أو اسم جمع؟..... ١٨٤٧

المالك مخير في زكاة البقر والغنم بين دفع الإناث أو الذكور بخلاف الإبل ١٨٤٨

باب زكاة البقر

عند استواء البقر والجاموس يؤخذ أعلى الأذن، وأدنى الأعلى..... ١٨٤٩

لا شيء في ما زاد على الأربعين إلى ستين..... ١٨٥٠-١٨٥١

باب زكاة الغنم

معنى ابن مخاض..... ١٨٥٢

في أي سن تجب الزكاة في ولد البقرة؟..... ١٨٥٣

لا زكاة في حمل وفصيل وعجول إلا تبعاً للكبير..... ١٨٥٤-١٨٥٧

لا تجب الزكاة في نصاب هالك بعد الوجوب..... ١٨٥٨

كشف الإنهام اعترى العلامة الشامي..... ١٨٥٩

والمستفاد وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه..... ١٨٦٠-١٨٦٣

هل يضم النقد إلى النقد لو باع السائمة المزكاة بنقد؟..... ١٨٦٤

حكم الزكاة في مال مغصوب خلطه الغاصب بماله..... ١٨٦٥

مبنى الفرق بين قبول الجوائز من الأمراء، وعدم قبول ضيافتهم..... ١٨٦٦

عجل شاة عن أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر..... ١٨٦٧

باب زكاة المال

نصاب الذهب والفضة بالأوزان الهندية..... ١٨٦٨

الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً..... ١٨٦٩

يعتبر أن يكون المؤدى قدر الواجب وزناً عند الشيخين..... ١٨٧٠-١٨٧٤

١٨٧٥	لو بلغ عرض التجارة بأحدهما نصاباً وخمساً وبالأخر أقلّ قومه بالأمنع للفقير.
١٨٧٦	ما بين الخمس إلى الخمس عفو، وقالوا: ما زاد فبحسابه.....
١٨٨١-١٨٧٧	من صور الخلاف بين الإمام وصاحبيه
١٨٨٢	حكم الزكاة في الفلوس.....
١٨٨٣	اختلاف أئمتنا في ضمّ قيمة العروض
١٨٨٧-١٨٨٤	ضمّ الذهب إلى الفضة وجوبه إذا لم يكن كلّ واحد منهما نصاباً.....
١٨٨٨	لا اعتبار بتكامل الأجزاء عند الإمام.....
١٨٩٣-١٨٨٩	وجوب الزكاة في الديون.....
١٨٩٤	القرض وبدل مال التجارة من القويّ أو المتوسط.....
١٨٩٨-١٨٩٥	الدين المتوسط تعريفه وبعض أمثله له.....
١٨٩٩	حكم الدين المتوسط وبعض الاختلافات والتفريعات.....
١٩٠٠	إذا كانت الألف من دين قويّ فإنّ ابتداء الحول هو حول الأصل، لا من حين البيع ولا من حين القبض.....
١٩٠٥-١٩٠١	حكم الدين المتوسط وبعض الاختلافات والتفريعات.....
١٩١٠-١٩٠٦	حكم الدين الضعيف وما يتعلّق به.....
١٩١١	المعتمد أنّ أجرة عبد التجارة ودار التجارة كالقويّ.....
١٩١٥-١٩١٢	حكم زكاة الدين الذي أبرأ الدائن عنه المديون الموسر بعد الحول.....
١٩١٦	قبضت مهرها ألفاً، وطلقت قبل الدخول فعليها ردّ نصفها لكن لا تسقط عنها زكاة النصف المردود إذا كان نقداً، تحقيق الفرق هنا بين النقد وغيره
	باب الركاز
١٩١٧	المباح لا يكون عشرياً ولا خراجياً فيه نظر للعلامة الشامي، وأجاب عنه صاحب "جدّ الممتار".....

باب العشر

- قول ابن نجيم بارتفاع الخراج عن أراضي "مصر" وبعدم وجوب العشر
 ١٩١٨ أيضاً فيه نظر، تحقيق النظر وتبيين الأمر من صاحب "الجد"
 أخذ الخراج من ذمي اشترى من مسلم وأخذ العشر من مسلم أخذها من
 ١٩١٩ الذمي المذكور.....
 ١٩٢٠ اختلاف أئمتنا في وقت وجوب العشر.....
 ١٩٢٢-١٩٢١ لو أجزّ الأرض العشرية فالعشر على الموجر أو المستأجر.....
 ١٩٢٣ إشارة إلى فرق بين تعبيرين.....
 ١٩٢٥-١٩٢٤ الاختلاف في مصرف الضوائع وأموال لا وارث لها وتحقيق الراجح بسط وتفصيل

باب المصرف

- ما هو مصرف الزكاة والعشر هو مصرف الصدقات الواجبة.....
 ١٩٢٧-١٩٢٦ لا تجب الزكاة على من ملك نصيباً غير نام، لكن يحرم عليه أخذ الزكاة
 ١٩٢٨ إذا كان ماله فارغاً عن الحاجات.....
 ١٩٢٩ يحل أخذ الصدقة لمن له حوائيت ودور للغلة لكن غلتها لا تكفيه ولعياله.
 الحلي من الحوائج الأصلية أو غيرها؟ وتجب صدقة الفطر على من ملك
 ١٩٣٠ جواهر ولا ي قدر النصاب أم لا تجب؟.....
 ١٩٣١ روايتان في دفع الزكاة إلى بني هاشم والكلام على ما نقل العيني.....
 ١٩٣٢ الكلام على اختصار الشارح ما نقل "النهر" عن العيني.....
 ١٩٣٣ دفع الصدقات الواجبة إلى الذمي.....
 ١٩٣٤ خطأ الشارح في النقل عن الزيلعي جواز التطوع للحري.....
 ١٩٣٥ صلة الحربي وإيضاح عبارة "المحيط".....
 ١٩٣٥ (٢) نظرة على رسالة "المحنة المؤتمنة" وتلخيص ما يتصل بهذا البحث.....
 ١٩٣٦ خطأ الشامي في عزو الكلام إلى الإمام محمد هنا، مع إصابته في موضع آخر.

- عدم الملازمة بين تأويل عبارة "المحيط"، وعبارة "المعراج" في الصلة إلى
 المستأمن إلا بتكلف صريح ١٩٣٧
- حكم السؤال بدون حاجة وإعطاء مثل هذا السائل مع الكلام على الأكمل
 و"البحر" و"النهر" والشامي ١٩٤٢-١٩٣٨
- دفع الزكاة إلى مُهدي الباكورة أو الطبال ومعنى الطبال بالفارسية ١٩٤٥-١٩٤٣
- المعتمد أنه إذا دفع الزكاة إلى المهدي بنويها صحّت وإن نصّ على التعويض
 بحث الشامي في صورة التصريح بالتعويض وكلام صاحب "الجد" عليه.. ١٩٤٦
- إعطاء المعلّم خليفته شيئاً بنية الزكاة، وتحقيق صاحب "جد الممتار" ١٩٥٠-١٩٤٧
- لو أدى المودع ضمان الوديعة المألكة إلى صاحبها الفقير لدفع الخصومة لا تجزيه
 عن الزكاة وإن نواها، تبين علّة المسألة مع إبانة الفرق بينها وبين المسألة السابقة
 نصّ "التارخانية" بجواز دفع الزكاة إلى الطبال، وكلام صاحب "الجد" على تعليقه. ١٩٥٢-١٩٥١

باب صدقة الفطر

- أخذ الصدقة النافلة لمن يملك نصاباً ١٩٥٧
- صورة تعدّد الآباء ووجوب صدقة الولد على رجلين ١٩٥٨
- لو أدى الصدقة عن زوجته أو ولده الكبير فهل يجزئ؟ ١٩٥٩
- حين اختلاط الحنطة بالشعير يجب صاع أو نصف صاع؟ ١٩٦١-١٩٦٠
- المراد بالدرهم في قوله: وألنّ بالدرهم متان وستون درهماً ١٩٦٣-١٩٦٢
- مقدار الصاع ١٩٦٤
- الكلام على خلط العلامة الشامي بين اصطلاحين في الدرهم ١٩٦٥
- يعتبر نصف صاع من بُرّ من حيث الوزن ١٩٦٨-١٩٦٦
- اعتبار نصف الصاع بالمش والعلمس مني على رواية محمد تحقيق للمسألة من صاحب "الجد" ١٩٦٩

كتاب الصوم

- التسحر نية ١٩٧٠
- تعتبر النية في النفل وفيما يتعلّق بزمن معيّن إلى الضحوة الكبرى على الأصحّ.. ١٩٧٢-١٩٧١

١٩٧٣	الكلام على "البحر" في ما أظهر أن الاختلاف في جواز النية إلى الضحوة الكبرى أو إلى الزوال لفظي.....
١٩٧٦-١٩٧٤	نصف حصّة الفجر في "مصر" و"الشام".....
١٩٧٨-١٩٧٧	صورة جواز الصوم في يوم الشك.....
١٩٧٩	شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم بيوم، إن كانوا في المصر ردّت لتركهم الحسبة، وإن جاؤوا من خارج قبلت.....
١٩٨٠	الفاسق إن علم أن الحاكم يميل إلى قول الطحاوي ويقبل قوله يجب عليه، وأما المستور ففيه شبهة الروايتين.....
١٩٨١	لا تقبل الشهادة على الشهادة ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان....
١٩٨٢	إيجاب خروج الجارية المخدّرة لشهادة هلال رمضان يظهر أن الشهادة على الشهادة لا مساع لها بدون التعذّر في رمضان أيضاً.....
١٩٨٣	لزوم الصوم على أهل القرى بسماع المدافع.....
١٩٨٤	الكلام على قول السبكي باعتبار الحسّاب في عدم إمكان الرؤية، وتحقيق صاحب "الجدّ"
١٩٨٥	اشتراط الإسلام في إخبار الجمع العظيم.....
١٩٨٦	أبدى "النهر" موافقة تصحيحين في حدّ الجمع العظيم وأشار الشامي إلى تأمل في ادّعاء الموافقة، وأبدى "الجدّ" صورة الموافقة.....
١٩٨٧	حين صَحّو السماء ثلاث روايات في قبول شهادة الرؤية؟ طريق العمل بها، وحاصل الكلام في المبحث.....
١٩٨٨	يتبادر من قول الشامي: (ولهذا قال في "البحر"): أن شيئاً من العبارة المنقولة كلام "البحر" وليس كذلك.....
١٩٨٩	ثبوت الشهر بضمن إثبات الوكالة، وبيان فرق بين وجوب الصوم وثبوت الشهر وبين رمضان وشوّال.....
١٩٩٠	اختلاف النسخ في لفظة: شهداً وشهدوا.....
١٩٩١	ثبوت الرؤية بالشهادة على القضاء بشاهدين لا يحتاج إلى أن يكون القضاء بشاهدين فقط في يوم علة كما يراه الشامي.....

	اشترط المصنّف استحجام شرائط الدعوى لقبول الشهادة على القضاء ورآه
	الشامي مبنياً على بحث "الخانية" باشرط الدعوى لقبول شهادة الفطر مع أنّ
١٩٩٢	المصنّف صرّح بعدم الاشتراط هناك.....
١٩٩٣	الشهادة برؤية الغير لا تقبل؛ لأنها حكاية.....
١٩٩٤	الكلام على قول الشامي بعدم قبول الشهادة بأمر القاضي بالصوم.....
	تحقيق أنّ الدعوى واستجماع شرائطها لا حاجة إليها في الحقوق الخالصة لله.
١٩٩٥	تعالى وفيما غلب فيه حقّه تعالى.....
١٩٩٦	مما يؤيد عدم اشتراط الدعوى في الشهادة على القضاء.....
١٩٩٧	تحقيق الفرق بين قبول الاستفاضة وعدم قبول الشهادة برؤية أهل بلد وصومهم
-	لا اعتبار باستفاضة صوم بلد لا قاضي فيه ولا مفتي.....
	صور مختلفة في حلّ الفطر وعدمه بتمام ثلاثين يوماً بعد ما ثبت رمضان بشهادة
٢٠١٥-١٩٩٨	عدّل أو عدلين في غيم أو صحو.....
	صاموا بقول عدل ولم ير بعد ثلاثين يوماً هلال الفطر في صحو فلا يحلّ الفطر
٢٠١٧-٢٠١٦	خلافاً لمحمد ورجح الزيلعي قول الشيخين، والإتقاني قول محمد.....
-	الكلام على تصحيح الإتقاني.....
٢٠٢١-٢٠١٨	رؤية الهلال بالنهار لليلة الآتية مطلقاً على المذهب.....
٢٠٢٢	سبب عدم إمكان رؤية الهلال صباحاً ثمّ مساءً في يوم واحد.....
٢٠٢٣	لا عبرة برؤية الهلال قبل الزوال وبعده على مذهب الإمام الصحيح.....
٢٠٢٤	كلّ حركة الشمس طلوعٌ لقوم وغروبٌ لقوم.....
٢٠٢٥	قدر البعد الذي تختلف فيه المطالع.....
	اختلاف مطالع الشمس يقع في فرسخين بل أقلّ، فما معنّى قول التاج التبريزي
٢٠٢٨-٢٠٢٦	بأنّه لا يمكن في أقلّ من ٢٤ فرسخاً؟.....
٢٠٢٩	لو روي الهلال في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت، "شامي". الأولى
	عكس الفرض، "جد".....
٢٠٣١-٢٠٣٠	معنّى الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع.....

٢٠٣٣-٢٠٣٢	يفهم من كلامهم اعتبار اختلاف المطالع في الحج وكذا في الإرث، لكن نصّ في "اللباب": أن لا عبرة به.....
٢٠٣٤	الأضحية كأوقات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم، فتحزى الأضحية في اليوم الثالث عشر وإن كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر، ولكن الصحيح خلافه
٢٠٣٥	الفتوى أكد من الأشبه، وأن الفتوى متى اختلف رجح ظاهر الرواية.....
باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	
٢٠٣٧-٢٠٣٦	تعاطي ما يدخل منه الغبار ونحوه بدون الحاجة مفسد مطلقاً أو بشرط قصد الإدخال
٢٠٣٨	بيتان للشرب لبالي في بعض أحكام الدخان.....
٢٠٣٩	اختلاف التصحيح في إدخال ما ليس فيه صلاح البدن.....
٢٠٤٠	إدخال الماء ليس كحكّ الأذن بالعود.....
٢٠٤١	مسائل في من جامع ناسياً ونزع حين التذكّر وإشكالات لصاحب "الجد" مع إجابات.
٢٠٤٢	حين تذكّر ثم عاد ينبغي عدم الكفارة لشبهة خلاف مالك.....
٢٠٤٣	لا يفسد الجماع فيما دون الفرج إن لم ينزل.....
=	أبدى صاحب "الجد" هنا سؤالاً عن صورتين مع الجواب عنهما.....
٢٠٤٤	الجماع المفسد للصوم.....
٢٠٥٠-٢٠٤٥	في توضيح وتقييد بعض العبارات.....
٢٠٥١	المخاط والبراق يخرج من فيه وأنفه فاستشّمه واستنشقه.....
=	"القنية" لا تراحم "الظهيرية".....
=	المفهوم لا يعارض المنطوق.....
٢٠٥٣-٢٠٥٢	من ابتلع بلغماً ملء فيه ينقض صومه عند أبي يوسف.....
٢٠٥٥-٢٠٥٤	تعليل القولين في إيجاب الكفارة على من أكره على الجماع.....
٢٠٥٦	كلام صاحب "الجد" على استدلال الشامي بعدم وجوب الكفارة في لصوم على عدم الإنم
٢٠٥٧	تأييد كلام "الجد" بما ظهر من نقل الشامي أن الأكل بعد ظنّ الطلوع إنم مع عدم وجوب الكفارة في الصورة المنقولة.....
٢٠٦٠-٢٠٥٨	في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ.....

٢٠٦١ ظهر أنه أكل قبل الغروب فعليه الكفارة.
= في المسألة تفصيل ذكره في "الجد".
٢٠٦٥-٢٠٦٢ القضاء والإثم على من أكل مع ظنّ طلوع الفجر.
٢٠٦٧-٢٠٦٦ حكم الإفطار بظنّ غروب الشمس.
٢٠٧٠-٢٠٦٨ الإفطار بإخبار الواحد بالغروب أو بسماع الطبل والمدافع.
٢٠٧١ حكم من تناول المفطر مضطراً من تحقيق "الجد".
٢٠٧٢ يستحبّ التابع بين القضاء والكفارة.
 احتجم فظنّ فطره به قضى وكفرّ إلا إذا كان جاهلاً وأفتاه مفتّ معتمد بالفطر،
٢٠٧٣ أو سمع حديثاً.
= اختلاف الرواية الشديد في عدم العبرة بسماع الحديث للعامي.
 اغتاب فظنّ فطره فأكل عمداً عليه الكفارة في كلّ حال اعتمد حديثاً أو فتوى،
٢٠٧٤ تحقيق مبنى الأمر وإبانة الفرق بين الحجامة والغيبة.
٢٠٧٦-٢٠٧٥ لو جامع في رمضان فعلية كفارتان وإن لم يكفرّ للأولى.
= هذا في الجماع خاصة أو الفطر مطلقاً؟ تحقيق "الجد".
٢٠٧٨-٢٠٧٧ ٤ صورة في مسألة قبيء الصائم، تفصيل المفسد وغير المفسد منه.
٢٠٧٩ معنى العلك بالفارسية.
٢٠٨٠ حكم الزيادة على قدر القبض في اللحية.
٢٠٨١ الضعف الحقيقيّ عن الصوم يبيح الفدية عند الله.
فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم	
٢٠٨٢ الأحسن تبديل لفظ المرء بلفظ العبد في النظم.
٢٠٨٣ هل تغني المريض تجربة غيره عند اتّحاد المرض؟
٢٠٨٤ إذا أخذ بقول طبيب خال عن الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة، "شامي". خالفه "الجد" في لزوم الكفارة.
٢٠٨٥ الصلاة كالصوم ويؤدى عن كلّ وتر نصف صاع.
٢٠٨٧-٢٠٨٦ نوى صوم القضاء نهائياً يصير متنفلاً، وإن أفطر يلزمه القضاء.

- ٢٠٨٨ لا تصوم المرأة نفلاً إلا بإذن الزوج
- ٢٠٨٩ الداخل تحت النذر ما هو قرية وهو أصل التصديق دون التعيين
- = قدّم صاحب "الجد" ثلاثة عشر فرعاً لهذا الأصل
- ٢٠٨٩ نذر إطعام عشرة مساكين ولم يسمّ مقدار الطعام فلم لا يجزيه إطعام خمسة مساكين؟
- ٢٠٨٩ نذر هدياً لم يميز إلا بالغ "الكعبة" أو أضحية لم تجز إلا في أيام النحر
- = كيف وجب التعيين في هذين؟ تحقيق "الجد" في التعليل
- = لو نذر ذبح بقرة والتصدق بلحمها لم يميز أن يتصدق بعينها
- = واقعة الفتوى، جوابها وتحقيق حكمها
- = سؤال عن مخالفة التعيين مع الجواب
- ٢٠٩٤-٢٠٩٠ الكلام في النذر الذي يقع للأموات وفي ما يقدر إلى ضرائح الأولياء من السدراهم والشمع والزيت ونحوها
- (*) ٢٠٩٤ تحقيق صاحب "الجد" أن ذلك ليس بنذر فقهي، بل هو نذر عرفي أصله تقدم الهدية إلى الأكابر

باب الاعتكاف

- ٢٠٩٦-٢٠٩٥ إذا لم يكن جامع يصلي فيه بجماعة فالاعتكاف في مسجده أفضل؛ لئلا يحتاج للخروج إلى الجماعة
- ٢٠٩٧ معنى سنية الاعتكاف في العشر الأخير من رمضان ومعنى الاعتكاف نفلاً
- ٢٠٩٨ أي للواظبة من النبي عليه السلام تدل على الوجوب؟ وهنا كلام لـ "الجد" على الشامي
- ٢٠٩٩ أقل مدة الاعتكاف نفلاً
- ٢١٠١-٢١٠٠ يحرم الخروج للمعتكف اعتكافاً واجباً أو مسنوناً لا للمتنفل
- ٢١٠٤-٢١٠٢ إذا اعتكف مسنوناً وأفسده يلزم عليه قضاء العشر كله أو بعضه أو اليوم الذي أفسد فيه، واعتبر ابن الهمام هذه المسألة بمسألة إفساد الشفع الأول من الصلاة النافلة
- ٢١٠٦-٢١٠٥ هل يجوز الخروج إلى الجماعة إذا لم يجد جماعة في مسجد اعتكافه؟
- ٢١٠٧ لو خرج ساعة بلا عذر فسد واعتبر الصاحبان أكثر النهار
- لو شرط وقت النذر الخروج للعبادة والجنابة ومجلس العلم جاز

أبدى صاحب "الجد" في هذا الحكم فرقاً بين الاعتكاف المنثور والمسنون..... ٢١٠٨

كتاب الحج

- الكلام على ما استدرك به الشامي قول صاحب "البحر": كل ما كره عندنا
تحريراً فهو من الصفات..... ٢١٠٩
- سقوط الحج لخوف الهلاك..... ٢١١٠
- غلبة خوف الناهيين والاضطرار إلى الرشوة لدفع شرهم..... ٢١١١-٢١١٢
- المرأة إذا فقت الزوج والمحرم لا يجب عليه التزوج كما في "الباب"..... ٢١١٣-٢١١٤
- تكلم على علته صاحب "الجد"..... ٢١١٥
- فرعوا هنا على شبه الإحرام بالركن ثلاثة أمور: (١) بطلانه بالردة ولو كان
شرطاً حقيقياً ما أبطلته الردة. (٢) اشتراط النية له. (٣) عدم سقوط الفرض
عن صبي أحرم قبله..... ٢١١٦-٢١١٨
- وتكلم صاحب "الجد" على الأمور الثلاثة، فحقق أن هذا التفرع في غير موضعه
الليالي تبع للأيام في المناسك..... =
- مما تخالف فيه العمرة بالحج..... ٢١١٩
- بعد ذي الحليفة من باب المسجد النبوي..... ٢١٢٠
- كذب ما يزعمون أن علياً قتل الجن في بعض أبيار ذي الحليفة..... ٢١٢١
- رايض أو رابع؟..... ٢١٢٢
- ٢١٢٣

باب الإحرام وصفة المفرد بالحج

- التيمم للمحرم عند العجز عن الماء ليس بمشروع؛ لأنه ملوث، واستثنى صاحب
"الجد" منه بعض الصور..... ٢١٢٤
- من الستة أن يحرم طاهراً..... ٢١٢٥
- النقص في كلمات التلبية مكروه تحريماً أو تنزيهاً؟..... ٢١٢٦
- إضافة سبحانه وتعالى إلى كلمة الجلالة..... ٢١٢٧

٢١٢٨ يكره تعصيب غير الرأس والوجه بغير عذر.
٢١٢٩ تغطية اليدين.
٢١٣٠ غسل الرأس واللحية بالسدر.
	ذكر في "الدر": يتقي لبس قميص وسراويل، ثم نقل الشامي عن "البحر" عن الحلبي ضابطة، وحقّق صاحب "الجد" ونقح هذه الضابطة بكلمات العلماء في بحث طويل.
٢١٣٧-٢١٣١	
٢١٣٨ الكلام على عدم جواز ستر العقب للرجل.
٢١٤٠-٢١٣٩ تقدير نصف ذراع وربع وثمن وتقدير نصف ذراع في الهندية.
٢١٤١ الكلام على قول الشامي في الحجر: هذا هو تحت الميزاب.
٢١٤٢ أميل الطيب والصيد بعد الرمي والحلق؟
٢١٤٤ الكلام على قوله: الاضطباع سنة الرمل.

باب القران

٢١٤٥ تحقيق معاني الأفراد والتمتع والقران.
٢١٤٦ تنبيه على تقصير في تفسير القران.

باب الجنائيات

٢١٤٧ قد يجب بها دمان أو دم أو صوم أو صدقة.
٢١٤٩-٢١٤٨	من بحث "البحر" التسوية بين حكم المأكول والمشروب المخلوط بطيب مغلوب
٢١٥٠ حكم خُميرة الثنن المخلوطة بالطيب.
٢١٥١ إن غلب الطيب وجب الدم وإن لم تظهر رائحته.
٢١٥٣-٢١٥٢	الحلوى المضاف إلى أجزائها المأورد والمسلك، في أكل الكثير منها دم والقليل صدقة.
٢١٥٥-٢١٥٤ في ستر رأسه يوماً كاملاً أو ليلة كاملة دم وفي الأقل صدقة.
٢١٥٥ تحرير الحكم إذا ستر أقل من الربع في أقل من يوم أو ليلة من صاحب "جد الممتار".
٢١٥٦ تغطية الكفّين والقدمين.
٢١٥٧ إذا تناثر شعره بالمرض أو النار.

- في الطواف جنباً بدنة إن لم يُعده ٢١٥٨-٢١٥٩
- إذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لزم الدم، استشكله "الجد" ٢١٦٠
- وإذا أعاد الطواف لا تجب إعادة السعي؛ لأنّ للمعتبر الأول، وجه "الجد" عليه سؤالاً. ٢١٦١
- لا مدخل للصدقة في العمرة أي: طوافها ٢١٦٢
- التعقب علي "البحر" في حكمه بالاشتباه في كلام "الكنسز" و"التنوير" ٢١٦٣
- لو ترك إحدى الجمار الثلاث تصدّق بنصف صاع ويجب لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ دماً فينقص ما شاء؛ لئلاّ يجب في الأقلّ ما يجب في الأكثر كذا في عامة الكتب، لكنّ الحدادي في "السراج" قدر المنقوص بنصف صاع فتوجّه عليه إيراد، وقرّر صاحب "الجد" كلام العلماء تقريراً واضحاً وأبان أن في كلام السراج تقصيراً وتغييراً ٢١٦٤-٢١٦٩
- لو طيب عضو غيره لا شيء عليه، وفيه تفصيل ٢١٧٠
- "السراج الوهاج" شرح "القدوري" للقارئ ٢١٧١
- في الوطء قبل الخلق وبعده قبل الطواف بدنة ٢١٧٢
- وفي "الفتح": الأوجه وجوها بعد الوقوف وناقشه في "البحر" و"النهر" ٢١٧٣
- في قتل العَقَق روائتان ٢١٧٤
- أعتق عصفير من ملكه قيل: لا يجوز؛ لأنه تضييع للمال ٢١٧٥
- فإن أخذه (الطير المرسل) بعد الإباحة ملكه، "الشامي" ٢١٧٦
- الإباحة لا تفيد التملك، "جدّ الممتار" -
- سبب دأبته وقال: (هي لمن أخذها) تخرج عن ملكه أو لا؟ ذكرت "الهندية" ثلاثة مذاهب، وحقّق المسألة صاحب "الجد" تحقيقاً بالغاً واضحاً ٢١٧٧-٢١٧٨
- حكم ما طُرِح من غير الحيوان كالقشور ونحوها ٢١٧٩-٢١٨٣
- حرّر المسألة صاحب "الجد" وأخذ على الشامي فيما اعتراه من عدم التفرقة بين التملك والإباحة، وفيما فهم أنّ مدار الفرق في جواز أخذ المطروح وعدم جوازه هو كونه عروضاً أو حيواناً -

باب الإحصار

- وعلى المحصر المعتمر عمرة ٢١٨٤

باب الحجّ عن الغير

٢١٨٥	تعريفات العبادة والقربة والطاعة.....
٢١٨٦	بيان النسبة بينها.....
٢١٨٧	وجوب الحجّ على أحد فلم يحجّ وأوصى به وارثه فحجّ عنه يجزيه.....
٢١٨٨	قال الشامي في شرط أنّه يغني عمّا قبله، وحقق "الجدّ" فرقاً بينهما.....
٢١٨٩	من شرائطه الحجّ عن الغير الإحرام من الميقات، وفيه بحث.....
٢١٩٠	من شرائطه الإحرام بمحجّة واحدة.....
٢١٩١	الشرط الثامن يغني عن الشرط الثامن عشر.....
٢١٩٢	لا حاجة إلى الشرط الثالث عشر والعشرين.....
٢١٩٣	عدم الاستحجار.....
٢١٩٤	عند الشافعي لا يصلح للنيابة الصرورة والمرأة والعبد.....
٢١٩٥	من تعليل الكراهة في نيابة المرأة.....
٢١٩٦-٢١٩٧	كراهة إحجاج الصرورة تحرّمية أو تنزيهية؟.....
٢١٩٨	من حجّ عن أبيه وأمه أو عن أمّه؟ في لفظ الحديث.....
٢١٩٩	جواز التمتع في حجّ البدل، حققه "الجدّ" ورفع الإشكال.....

باب الهدي

٢٢٠٠	اعتبار اختلاف المطالع في الحجّ؟.....
٢٢٠١	حجّ النفل أفضل من الصدقة؟.....
٢٢٠٢-٢٢٢٣	هل الحجّ يكفر الكبائر والتبّعات؟ فيه أحاديث واستدلالات وأقوال.....
٢٢٢٤	دخول البيت ليس من مناسك الحجّ.....
٢٢٢٥	تعيين ابن حجر الذي قال بوجوب زيارة قبره عليه السّلام لمن له سعة.....
	ينبغي للشارح أن ينصّ على كراهة المجاورة بالمدينة ومكة المكرمة وقال ملا علي
٢٢٢٦	القاري: لو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأنهم لصرّحوا بالحرمة.....

كتاب النكاح

٢٢٤٥-٢٢٢٩ لفظ الأمر كـ: زوّجني توكليل أو إيجاب؟
٢٢٤٦ ما وُضع للحال المضارع
٢٢٤٨-٢٢٤٧ لفظ الاستفهام يعتبر إيجاباً أم لا؟
٢٢٤٩ قال لها: يا عرسي فقالت: ليك انعقد النكاح
٢٢٥٠ صحّت إجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول
٢٢٥١ "المصقي" أو "المستصقي"؟
٢٢٥٢ التزوّج أو التزويج؟
٢٢٥٩-٢٢٥٣ لا ينعقد النكاح بالإقرار ولا ينافيه ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق، رسالة صاحب "الجدّ" في تحقيق المسألة الكامل
-	"عباب الأنوار أن لا نكاح بمجرد الإقرار" (١٣٠٧هـ)
٢٢٦٠ إذا توجه الإيجاب مع ذكر المهر وقبل الآخر قبله لم يصح أي: لم ينفذ، "جدّ"
٢٢٦٢-٢٢٦١ لا يشترط العلم، بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوي فيه الجدّ والهزل
٢٢٦٣ يصحّ النكاح بلفظ تزويج ونكاح
٢٢٦٤ يصحّ النكاح بما وضع لتمليك عين في الحال بشرط نية أو قرينة وفهم الشهود المقصود
-	أبدى صاحب "الجدّ" ما يدفع الخلاف ويوفق بين "الفتح" وبين الزيلعي والسرخسي...
٢٢٦٥ لا يصحّ النكاح بلفظ إجارة وإعارة، لكن تثبت به الشبهة
٢٢٦٦ لو أكرهت على التزوّج بألف ومهر مثلها عشرة آلاف
٢٢٦٧ الشهادة على التوكيل بالنكاح ليست بشرط للصحة
٢٢٦٨ لا بدّ من تمييز المنكوحة عند الشاهدين، وما ذكر قاضي خان من اقتداء الخصاف ليس قوله بل نقله
٢٢٦٩ من قال بالاكتفاء بمجرد حضور الشاهدين بدون السماع؟
٢٢٧٢-٢٢٧٠ اشتراط فهم أنّه عقد نكاح
٢٢٧٣ صحة النكاح بحضور شاهدين أعميين
٢٢٧٤ صار الأب الموكل مباشراً عند حضوره والوكيل المعبر شاهداً

صارت البنت البالغة عاقدةً حين حضورها والأب المعبر شاهداً إذا كانت البالغة	
وكتلته كما حققه في "الجد"	٢٢٧٥
زلة قلم الطحطاوي والشامي في الحكم بصحة النكاح موقوفاً في المسألة	
المذكورة إذا لم تكن البالغة حاضرة	٢٢٧٦
تحقيق أن الاستفهام يفيد الإيجاب أم لا؟	٢٢٧٧-٢٢٧٨

فصل في المحرمات

صورة تعيين أن البنت من زناً	٢٢٧٩
أخ من النكاح له بنت من الزنا	٢٢٨٠
عبارة "الفتح": دخل في البنت بنته من الزنا	٢٢٨١
أحكام عمّة العمّة وحالة الخالة	٢٢٨٢-٢٢٩١
أم زوجته، وزوجة أبي الزوجة وبنت زوجته الموطوءة	٢٢٩٢-٢٢٩٣
الخلوة بالزوجة تحرم البنت؟	٢٢٩٤
شرط تحريم بنت الزوجة وأمها إذا كان النكاح فاسداً	٢٢٩٥
يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وأبويه	٢٢٩٦-٢٣٠٠
عدم حرمة المرضعة بلبن الزنا على عمّ الزاني؟	٢٣٠١
حرم أيضاً بالصهرية أصل مزيّته فيه إشكال، وقد حلّه صاحب "الجد" في رسالة	
سمّاها: "هبة النساء في تحقيق المصاهرة بالزنا" (١٣١٥هـ)	٢٣٠٢
نصّ الرسالة بعد ترجمتها بالعربية من إفادات الرسالة	-
ف: تفسير قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَّا لَكُمُ الْبَيْتَ فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] الآية.	-
ف: إن كانت الأم وبنتها أمتين لرجل فله أن يطأ إحداهما، وإذا وطئ إحداهما	
حرمت عليه الأخرى	-
ف: تفسير قوله: ﴿وَحَلَّلْنَا أَبْنَاءَكُمْ لِلَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].	-
ف: أمة الابن لا تحرم على الأب مطلقاً بل التي دخل بها الابن	-
ف: تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَمْهَنَّتْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]	-

- فـ: أم الأمة المدخولة بما تحرم على الواطئ بالاتفاق.....
- فـ: حرمة المصاهرة تثبت بالوطء الحرام أيضاً.....
- فـ: (١) الأمة المشتركة لا يحل وطؤها لأحد من الشركاء.....
- فـ: (٢) أمة الابن وطؤها حرام على الأب.....
- فـ: (٣) أمة الكافرة غير الكتابية وطؤها حرام.....
- فـ: (٤) زوجته التي ظاهر منها ولم يكفر عن الظهار يحرم وطؤها.....
- فـ: لكن من وطئ امرأة من هؤلاء التي تحرم وطؤها حرمت عليه بناتها.
- فـ: فلا يشترط حرمة المصاهرة النكاح ولا الوطء على الوجه الحلال، بل مناط
- الحرمة الدخول مطلقاً وهو مذهب أئمتنا ومذهب أكابر الصحابة الكرام.....
- ٢٣٠٢ فـ: حديث: ((لا يحرم الحرام الحلال)) شديد الضعف ساقط لا يصلح للاحتجاج.
- فـ: مذهب الراوي إذا كان خلاف حديثه الذي روي عنه دل على ضعف الحديث.
- فـ: اشتباه إسحاق بن محمد الفروي بإسحاق بن عبد الله الفروي على الحفاظين الجليلين:
- الإمام عبد الحق صاحب "الأحكام"، والإمام أبي الفرج صاحب "العلل المتناهية".....
- فـ: تحقيقه البالغ.....
- فـ: عبد الله شيخ إسحاق الفروي.....
- فـ: الكلام على حديث: ((لا يحرم الحرام الحلال)) من وجوه عديدة أخرى.
- فـ: آثار تؤيد مذهب الحنفية.....
- فـ: المتاركة ليست بطلاق ولو كانت بلفظ الطلاق ولا يتقص بها عدد الطلاق.
- فـ: النكاح لا يزول بعد حرمة المصاهرة بل يفسد ويفترض فسخه، ولا يحل
- للزوجة النكاح قبل المتاركة وعدتها.....
- فـ: بحرمة الرضاع أيضاً يفسد النكاح ولا يرتفع.....
- فـ: وطء الزوجة التي حرمت بحرمة المصاهرة حرام وليس بزناً، ونسب الأولاد
- التي تولدت بوطئها بعد حرمة المصاهرة ثابت.....
- ٢٣٠٣ فـ: تقدم الكلام على التقيد بالحرمان الأربع.....
- ٢٣٠٤ فـ: اعتذار عن ذكر الأئمة الأوزاعي والثوري وابن راهويه بين التابعين.....

٢٣٠٦-٢٣٠٥ ثبوت الحرمة بلمسها مشروط بأن يصدقها
٢٣١٣-٢٣٠٧ في إثبات أن الحرمة بالنظر إلى النرج الداخل
٢٣١٩-٢٣١٤ حد الشهوة في النظر والمس
٢٣٢٤-٢٣٢٠ لا تحرم المنظور إلى فرجها الداخل من مرآة أو ماء بالانعكاس
٢٣٢٩-٢٣٢٥ من صور عدم ثبوت الحرمة
٢٣٣١-٢٣٣٠ في الحرمة بالتقيل والمعانقة والمس تكفي الشهوة من أحدهما
٢٣٣٢ إذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الأولى صحيحاً
٢٣٣٢ أيتهما فرضت ذكراً لم يحل للأخرى (تصوير المسألة)
٢٣٣٤ باطل بمعنى فاسد
٢٣٣٥ الكراهة التحريمية لا بد لها من هي، قال: وكذا التنزيهية
٢٣٣٦ أما المعتزلة فمقتضى الوجه حل مناهجتهم
٢٣٣٨ أصل قد يناقش فيه
٢٣٤٠-٢٣٣٩ نكاح حبل من زناً
٢٣٤١ لو زوج أمته أو أم ولده الحامل
٢٣٤٢ بطل نكاح متعة وموقت

باب الولي

٢٣٤٤-٢٣٤٣ فائدة: قيد الوارث في تعريف الولي
٢٣٤٥ إيراد من الشامي على كلام الشارح: (ولو بكراً)
= إبداء احتمال هو الجواب
٢٣٤٦ الولي شرط صحة نكاح صغير، "در"
= الوجه تقدير النفاذ موضع الصحة، "حد"
٢٣٤٧ للولي طلب التفريق، والتفريق عمل القاضي
٢٣٤٩-٢٣٤٨ الفرق بين تزوجها غير الكفء وتزوجها بدون مهر المثل
٢٣٥٣-٢٣٥٠ شرط عدم جواز النكاح بغير كفء
٢٣٥٥-٢٣٥٤ الأحوط سد باب التزويج عليها من غير كفء

٢٣٥٧-٢٣٥٦	لا تحل المطلقة ثلاثاً للزوج الأول إن نكحت غير كفاء بدون أن يرضاه الولي مع معرفته.....
٢٣٦١-٢٣٥٨	اختلاف "البحر" والخير الرملي إذا خيرها الولي في التزويج مع جهاته الزوج. قال "البحر": لا يكفي، والصواب مع الخير.....
٢٣٦٢	لو باشر الولي عقد المحلل تحل للأول لكن بشرط تفويضها مطلقاً أو تعيينها غير الكفاء
٢٣٦٣	أحكام استظهارها العلامة الشامي في النكاح بغير الكفاء.....
٢٣٦٤	من هو أولى بالاستيذان من البكر البالغة في أمر النكاح؟.....
٢٣٦٦-٢٣٦٥	اختلفوا في ما إذا زوجها الولي من غير كفاء فبلغها فسكت.....
٢٣٦٧	زوجها فبلغها فبكت بصوت ثم رضيت.....
٢٣٦٩-٢٣٦٨	قولها: (غيره أولى منه) رد قبل العقد لا بعده.....
٢٣٧٠	لو زوجها الولي لنفسه فسكوئها رد بعد العقد لا قبله، هذا عند الطرفين..
٢٣٧١	لو استأمرها في التزويج من نفسه جاز إجماعاً.....
٢٣٧٢	استأذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكت صبح في الأصح.....
٢٣٧٣	استحسنوا التحديد عند الزفاف.....
٢٣٧٤	الغالب إظهار النفرة عند فحاة السماع.....
٢٣٧٦-٢٣٧٥	مباشرة وكيل الوكيل بمحضرة الوكيل في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل.
٢٣٧٧	مباشرة بمحضرة كمباشرة بنفسه.....
٢٣٧٨	لكن "الأصل" من كتب ظاهر الرواية فيترجح ما فيه.....
٢٣٨٦-٢٣٧٩	زوج الولي البكر البالغة وبلغها الخير، فثبت إذنها بالدلالات المذكورة مسشروط بأن تعلم الزوج ولا يشترط علمها بالمهر، وقيل: يشترط.....
٢٣٩٢-٢٣٨٧	وهنا أبحاث لصاحب "الجد".....
٢٤٠٤-٢٣٩٣	دلالات من الأفعال التي يثبت بها الرضا.....
٢٤٠٥	اختلف الزوجان في صحة النكاح وفساده فالقول لمدعي الصحة بشهادة الظاهر، ولو اختلفا في أصل وجود العقد فالقول لمنكر الوجود.....
	وتقبل بينته على سكوئها؛ لأنه وجودي.....

٢٤٠٦ الشهادة على النفي المقصود لا تقبل.
٢٤٠٨-٢٤٠٧ البينة على البلوغ ممكن.
٢٤١٨-٢٤٠٩ للولي إنكاح الصغير والصغيرة ولو ثيباً.
= ولزم النكاح ولو بغير فاحش أو بغير كفاءة إن كان الولي أباً أو جدّاً.
٢٤٢١-٢٤١٩ وإن كان المزوج غيرهما لا يصح من غير كفاءة أو بغير فاحش.
٢٤٢٤-٢٤٢٢ وإن كان من كفاءة وعمهر المثل صح ولهما خيار الفسخ بعده.
 الفرقة إن كانت من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق إلاّ
٢٤٣٥-٢٤٢٦ في الردّة، وإن كانت من قبله فطلاق إلاّ بملك أو ردّة.
٢٤٣٧-٢٤٣٦ ضابطة لصاحب "الذخيرة" وإيراد عليها.
٢٤٤٦-٢٤٣٨ نظم لصاحب "النهر" يجمع الفرقات التي تلحق النكاح.
٢٤٥٣-٢٤٤٧ توضيحات وتغييرات تتصل بذلك النظم.
٢٤٥٤ لها أن تقول في فور البلوغ: اخترت نفسي ونقضت النكاح.
٢٤٥٦-٢٤٥٥ لو اجتمعت الشفعة مع خيار البلوغ.
٢٤٥٧ لو ادّعت التمكين كرهاً صدقت.
٢٤٥٨ الولي في النكاح العصبية بنفسه.
٢٤٦٠-٢٤٥٩ فإن لم يكن عصبية فالولاية للأم ثم لأم الأب وفي "القنية" عكسه.
٢٤٦٢-٢٤٦١ الولاية بعد الأم لل بنت، يخالفه قول "الكنز".
٢٤٦٣ كلّ عقد لا يجوز له حال صدوره فهو باطل لا يتوقف.
٢٤٦٤ فلو تزوّج الأبعد حال قيام الأقرب توقف على إجازته.
٢٤٦٥ لا يكون سكوت الولي الأقرب إجازة لنكاح الأبعد.
٢٤٧٤-٢٤٦٦ اختلاف الأقوال والتصحيح في حدّ الغيبة المنقطعة وما إليها.
 لو زوّج الأقرب حيث هو جاز على الظاهر، "التنوير". وإنما هو استظهار لأحد
٢٤٧٦-٢٤٧٥ القولين، "الردّة".
 إذا أقر الأب أو غيره من الأولياء على الصغير أو الصغيرة بالنكاح أمس لم يتصدّق
٢٤٨٤-٢٤٧٧ على ذلك إلاّ بشهود.

باب الكفاءة

٢٤٩١-٢٤٨٥	الكفاءة حقّ الولي وحقّ المرأة.....
٢٤٩٩-٢٤٩٢	نكحت رجلاً ولم تعلم حاله، فإذا هو عبد، لا خيار لها بل للأولياء، ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا لا خيار لأحد.....
٢٥٠٣-٢٥٠٠	زوج بنته من رجل ظنّه مصلحاً.....
=	ليس فاسق كفتاً لصالحة أو فاسقة بنت صالح معلناً كان أو لا على الظاهر.
٢٥٠٤	اعتبار قدرته على النفقة في الكفاءة مشروط بأن تطيق الجماع.....
٢٥٠٥	شرف النسب أو العلم يجبر نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف.....
٢٥٠٦	السرابية.....
٢٥٠٨	العالم يكون كفتاً للعلوية؛ لأنّ شرف الحسب أقوى.....
٢٥٠٩	عائشة في الجنة مع النبي عليه السلام وفاطمة مع علي.....
٢٥١٠	تحمل الآباء عن الأبناء المهر أو النفقة؟.....
٢٥١٢-٢٥١١	أمره بتزويج امرأة فزوجه أمة جاز عنده خلافاً لهما.....
٢٥١٣	كذا إن لم يذكر المهر فزوجه بأكثر من مهر المثل.....
٢٥١٥-٢٥١٤	الواحد يتولّى طرفي النكاح بإيجاب يقوم مقام القبول في خمس صور.....
٢٥١٦	يشترط للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمّى.....

باب المهر

٢٥١٧	ونصفه بطلاق قبل وطء أو خلوة.....
٢٥١٨	طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها.....
٢٥١٩	تزوجها على حكمها أو حكمه.....
٢٥٢٠	أو على أن يهب لأبيها ألف درهم.....
٢٥٢١	أو تزوجه بمثل مهر أمها.....
٢٥٢٢	طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطء أو الموت.....
٢٥٢٣	معنى المكّعب.....
٢٥٢٤	الزيادة على المسمّى تلزمه بشرط قبولها في المجلس أو قبول ولي الصغيرة....

٢٥٢٥	مرضه مانع مطلقاً لعدم خلوه عن تكسر وفتور عادة.....
٢٥٢٧-٢٥٢٦	القرن والرتق.....
٢٥٢٩-٢٥٢٨	الخلوة كالوطء في وقوع طلاق بائن آخر.....
٢٥٣٢-٢٥٣٠	افتراق واختلاف في الوطء مع الاتفاق على الخلوة فهل تظهر ثمرة للاختلاف؟.
٢٥٣٤-٢٥٣٣	سبب اعتبار قولها حين اختلافهما المذكور في الوطء.....
٢٥٣٥	قبضت ألف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطء رجع عليها بنصفه.....
٢٥٣٦	لو تزوجها على ألف وطلاق ضرماً طلقت الضرة بنفس العقد طلقة رجعية
٢٥٣٨-٢٥٣٧	نكحها على ألف إن أقام بها، وعلى ألفين إن أخرجها.....
٢٥٣٩	النكاح بدون الشهود فاسد أو باطل؟.....
٢٥٤٠	حكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد.....
٢٥٥٦-٢٥٤١	في ثبوت الفرق بين النكاح الفاسد والباطل ومواضع ثبوته.....
٢٥٥٩-٢٥٥٧	إذا وقع النكاح فاسداً يفسخ وإن وقع الوطء أيضاً.....
٢٥٦٤-٢٥٦٠	وتجب العدة من وقت التفريق أو متاركة الزوج.....
=	المتاركة يختص بها الزوج أو مملكتها الزوجة أيضاً؟.....
٢٥٦٥	لا يثبت في النكاح الفاسد توارث الزوجين.....
٢٥٦٧-٢٥٦٦	ذكر "النهر" من التصرفات الفاسدة إحدى وعشرين.....
٢٥٦٨	مساواة المرأة امرأتين من أقارب أبيها.....
٢٥٦٩	توفيق بين عبارتين في تقدير مهر المثل.....
٢٥٧٠	إن لم يوجد من يماثلها فالقول للزوج.....
	نظر صاحب "الجد" في فرع نقله "البحر" من "الصيرفة"، وفيه: أن الزوجين
٢٥٧١	لا يعطى لهما شيء إذا تعدّر تقدير مهر المثل وحلف الزوج.....
٢٥٧٣-٢٥٧٢	أعطى ضيعة بمهر امرأة ابنه.....
٢٥٧٤	امتناعها من الوطء وهي في بيته ليس بنشوز ولو أخذت المهر.....
٢٥٧٥	أحال الزوج المرأة بالمهر المعجل على رجل فليس لها الامتناع.....
٢٥٧٦	تسليم المهر مقدّم.....

٢٥٨١-٢٥٧٧ على ثلاثة أقسام.
٢٥٨٢ لها أن تزور أبيها كل جمعة مرة بلا إذنه ما لم تقبض المعجل.
٢٥٨٣ بيان مواضع: يجوز للمرأة الخروج فيها.
٢٥٨٧-٢٥٨٤ سَمِيَ المهر وقت العقد لكنهما اختلفا في قدره ولا يَبْنَى عند أحدهما فمهر المثل هو المعيار.
٢٥٨٩-٢٥٨٨ من صور اختلافهما في قدر المسمى، وهنا إيذاء من العلامة الشامي على عبارة المتن، وجواب من صاحب "الجد": أوضحتها في "الحاشية".
٢٥٩١ في الطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل.
٢٥٩٢ إذا وقع الاختلاف في قدر المهر المسمى بعد موت الزوجين فالقول لورثة الزوج ولا يحكم مهر المثل.
٢٥٩٤-٢٥٩٣ لو بعث إلى امرأته شيئاً ولم يذكر جهة عند الدفع ثم قال: إنه من المهر لم يقبل قوله
٢٥٩٥ بعث ما يتهيأ للأكل.
٢٥٩٨-٢٥٩٦ خطب بنت رجل وبعث أشياء.
٢٦١١-٢٥٩٩ أحكام ما أتفق رجل على معتلة الغير بشرط أن يتزوجها بعد عتقها، وهنا صور وأقوال
٢٦١٢ العادة الغالبة دفع ما زاد على المهر من الجهاز تملكاً.
٢٦٢١-٢٦١٣ من أحكام ما جهزها به الأب والجد والأم وما إلى ذلك.
٢٦٣٣-٢٦٢٢ الوطء في دار الإسلام إذا كان غير ملك اليمين لا يخلو عن حد أو مهر إلا في مسائل
٢٦٣٤ مهر السر ومهر العلانية.

باب نكاح الرقيق

٢٦٣٥ إن زوج المولى مكاتبه أو مكاتبته لا ينفذ ولو كانا صغيرين بل يتوقف على
٢٦٣٦ إجازتهما بعد بلوغهما.
٢٦٣٧ قال الكمال: مقتضى النظر عدم التوقف على إجازة المولى بعد العتق.
٢٦٣٧ عزل عن أمته فإن ظهر بها حبلاً حل نفيه إن لم يعد قبل بول.

باب نكاح الكافر

- أقوال الماتريديّة والأشاعرة في من مات زمن الفترة..... ٢٦٤٣-٢٦٣٨
- أبواه بل آباه ﷺ كلهم موحدون، ولا عرة بما زعم أبو حيان النحوي فقد رده الإمام ابن حجر أبلغ رد كما نقله الزرقاني في "شرح المراهب"..... ٢٦٤٦-٢٦٤٤
- عند الإمام لا عدة من الكافر على كافرة أصلاً..... ٢٦٤٧
- العدة لا تنافي بقاء النكاح..... ٢٦٤٨
- المعروف من النصارى أنه لا طلاق عندهم..... ٢٦٤٩
- تزوج كتابته في عدة مسلم يفرق بينهما..... ٢٦٥٠
- تزوج كافر مسلمة يفرق بينهما وتعزّر المرأة..... ٢٦٥١
- ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر..... ٢٦٥٢
- إذا أسلم أحد الزوجين في دارنا عرض الإسلام على الآخر..... ٢٦٥٤-٢٦٥٣
- ينتظر تمييز غير المميّز ولو كان مجنوناً لا ينتظر..... ٢٦٥٥
- والفريق بينهما طلاق، ومن حكمه وجوب العدة، وما دامت في العدة يقع الطلاق عليها، وظاهره عدم الفرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون الآبي الرجل أو المرأة، وصرّح "الفتح" أيضاً بوقوع الطلاق عليها في الصورتين، وقال: مع أن الفرقه فسخ.
- إباء المميّز وأحد أبوي المجنون طلاق..... ٢٦٦١-٢٦٦٠
- علق الطلاق بمجنونه فجنّ لم يقع، بخلاف تعليقه على دخول الدار..... ٢٦٦٢
- لو أسلم أحدهما في دار الحرب وملحق بها كالبحر الملح لم تبن حتى تحميض ثلاثاً أو تمضي ثلاثة أشهر قبل إسلام الآخر..... ٢٦٧٥-٢٦٦٣
- لو خرج أحدهما إلينا مسلماً أو أخرج مسيئاً بانت بتباين الدار..... ٢٦٧٦
- يقع طلاق زوج المرتدة عليها ما دامت في العدة..... ٢٦٧٧
- المرتدة إذا لحقت فطلقها زوجها، ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع..... ٢٦٧٨
- للموطوعة كل مهرها ولغيرها نصفه لو ارتدت وعليه نفقة العدة، ولا شيء لو ارتدت..... ٢٦٨٠-٢٦٧٩
- إذا ارتدت الزوجة..... ٢٦٨٢-٢٦٨١

- ٢٦٨٣ مسلم زنى بنصرانية فأتت بولد فهل يكون مسلماً؟
 ٢٦٨٥-٢٦٨٤ تبعية الولد ديناً لا تنقطع إلا بالبلوغ أو بالإسلام بنفسه.
 ٢٦٨٦ تناهي التبعية بموت أحد الأبوين.....

باب القسم

- ٢٦٨٧ التسوية بين الحرّين والأمتين.....
 ٢٦٨٩-٢٦٨٨ لو لم يصحبها مرةً يؤجله القاضي سنةً ثم يفسخ.....
 ٢٦٩٠ تصويب بيت.....
 ٢٦٩٢-٢٦٩١ إذا لم يوجد نصٌ في حكم من كُتب أصحابنا يرجع إلى مذهب مالك.....
 ٢٦٩٣ حرمة الوطء إذا كانت لا تحتمله لسمنه.....

باب الرضاع

- ٢٦٩٩-٢٦٩٤ مدة الرضاع حولان ونصف عند الإمام، وحولان عندهما.....
 - يرادان من الكمال على ما استدلوا به للإمام وأجاب عنهما الرحمي، ونظر "البحر"
 إلى قوة دليلهما، لكن لصاحب "الجد" كلامٌ على قول "البحر".....
 استشكل الكمال استدلالهم على حرمة زوجة الابن والأب من الرضاع بحديث:
 ((يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب))؛ لأن حرمتها بسبب الصهرية لا النسب،
 ٢٧٠٠ وصاحب "الجد" حل الإشكال.....
 ٢٧٠١ المستثنيات في حرمة الرضاع وتحقق مناط الحرمة بقلم صاحب "الجد".....
 ٢٧٠٢ تحلّ أخت أخيه رضاعاً.....
 ٢٧٠٣ لا حلّ بين الرضعية وولد مرضعتها.....
 ٢٧٠٤ اللبن لا يتصور إلا لمن تتصور منه الولادة.....
 لبن المرأة إذا غلب على غيره كان محرماً، وفسر الإمام محمد الغلبة من حيث
 الأجزاء، والإمام أبو يوسف بتغير الطعم واللون، وحقق صاحب "الجد": أن
 ٢٧٠٦-٢٧٠٥ الراجح قول الإمام محمد، ولا مسأغ للتوفيق الذي أتى به صاحب "الدر المنثور"
 ٢٧٠٧ علّق محمد الحرمة بالمرأتين مطلقاً إذا اختلط لبنهما وهو أصح وأحوط.....
 ٢٧٠٨ طلق ذات لبن منه فاعتلت وتزوجت بآخر فحبلت وأرضعت فحكمه من الأول حتى تلد

- لو ولدت للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم جف لبنها ثم حر فأرضعته صبيّة
فهذه الصبيّة تحلّ لابن الزوج المرضعة..... ٢٧١٢-٢٧٠٩
- وطقت امرأة بشبهة فجلت وولدت ثم تزوّجت ثم أرضعت صبيّاً كان ابنّاً
للواطىء بشبهة لا للزوج..... ٢٧١٣
- إعراب عبارة..... ٢٧١٥-٢٧١٤
- لا يثبت الرضاع بخبر الواحد قبل العقد أو بعده كما في رضاع "الخانية"، لكن في
محرمات "الخانية": إن كان قبله والمخير عدل ثقة لا يجوز النكاح وإن بعده وهما
كبيران فالأحوط التنزّه..... ٢٧١٧-٢٧١٦
- في النكاح الفاسد لا بدّ من تفريق القاضي أو المتاركة بالقول في المدخول بها. ٢٧١٨

فهرس الفهارس

الفهرس	الصفحة
فهرس الآيات	٦٥٩
فهرس الأحاديث	٦٦٣
فهرس الأعلام المترجمة	٦٦٨
فهرس الكتب المترجمة	٦٧٣
فهرس البلاد المترجمة	٦٧٧
فهرس الموضوعات	٦٧٨
فهرس مطالب (فهرس الإشارية للموضوعات)	٦٨٧
فهرس الفهارس	٧١٣